

تعميم المساهمين

المعد من قبل البنك السعودي البريطاني (ساب) («بنك ساب») وفقاً لمتطلبات المادة (٥٨) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة بشأن زيادة رأس مال بنك ساب لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب مقابل إصدار أسهم جديدة لهم في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ («التعميم»).

Goldman
Sachs

المستشار المالي

تم إصدار هذا التعميم في: ٢٠/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٥/٤/٢٠١٩م)، وقد تم إعداده باللغتين العربية والانجليزية، وتعتبر اللغة العربية هي المعتمدة وبالتالي في حال وجود اختلاف بين النص العربي والإنجليزي فسيؤخذ بالنص العربي.



تعميم المساهمين

المعد من قبل البنك السعودي البريطاني (ساب) «بنك ساب» وفقاً لمتطلبات المادة (٥٨) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة بشأن زيادة رأس مال بنك ساب لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب مقابل إصدار أسهم جديدة لهم في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ («التعميم»).

أبرم بنك ساب بتاريخ ٢٣/١/١٤٢٩هـ (الموافق ٢٠١٨/١٠/٣م) اتفاقية اندماج مع البنك الأول («البنك الأول») («اتفاقية الاندماج») وذلك لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب ونقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب («صفقة الاندماج») وذلك مقابل قيام بنك ساب بإصدار خمسمائة وأربعة وخمسين مليون وسبعمائة وأربعة وتسعين ألف وخمسمائة واثنان وعشرين (٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم عادي بقيمة اسمية تبلغ عشرة (١٠) ريالات للسهم الواحد لصالح المساهمين في البنك الأول («أسهم العوض») من خلال زيادة رأس ماله المدفوع من خمسة عشر مليار (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى عشرين مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وتسعمائة وخمسة وأربعين ألف ومائتين وعشرين (٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي وزيادة عدد أسهمه من مليار وخمسمائة مليون (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم إلى ملياريين وأربعة وخمسين مليون وسبعمائة وأربعة وتسعين ألف وخمسمائة واثنين وعشرين (٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم مدفوعة بالكامل والتي تمثل زيادة قدرها ٢٧٪ في رأس مال بنك ساب الحالي، علماً بأن صفقة الاندماج تخضع للشروط المحددة في اتفاقية الاندماج والمُلخّصة في القسم (١٢-٥) «البنود والشروط الجوهرية لاتفاقية الاندماج» من هذا التعميم، مع العلم أنه لا يجوز تعديل أو التنازل عن أي من هذه الشروط. كما قام بنك ساب بتاريخ ٤٤٠/٧/١٤٢٩هـ (الموافق ٢٠١٩/٣/١١م) بالإعلان عن نيته المؤكدة بالاستمرار في صفقة الاندماج وتقديم عرض لمساهمي البنك الأول لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب مقابل إصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول. (ولمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة القسم (٥) «التواريخ المهمة والمراحل الأساسية لصفقة الاندماج» من هذا التعميم).

إن جميع الأسهم في بنك ساب من فئة واحدة ولا يعطى أي سهم لحامله حقوق تفضيلية. وتستصدر أسهم العوض من نفس فئة أسهم بنك ساب الحالية وينفس الحقوق التي تتمتع بها. وبموجب صفقة الاندماج، سيتم نقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب مقابل قيام بنك ساب بإصدار أسهم لمساهمي البنك الأول حيث سيحصل مساهمي البنك الأول المقيدين بسجل مساهمي البنك الأول بنهاية ثاني فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج على عدد ٤٨٥٣٥٢٩٦ سهم في بنك ساب مقابل كل سهم يملكونه في البنك الأول («معامل المبادلة»). وعند إتمام صفقة الاندماج، فسيستمر بنك ساب في الوجود، أما البنك الأول فسينقضي وستلغى جميع أسهمه وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ. ويشار إلى بنك ساب بعد إتمام صفقة الاندماج بـ «البنك الدامج».

يتم تحديد إجمالي قيمة صفقة الاندماج بناءً على قيمة أسهم العوض. ويبلغ إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض مبلغ وقدره خمسة مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وتسعمائة وخمسة وأربعين ألف ومائتين وعشرين (٥,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٢,٥١ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ اتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة) مبلغ وقدره ثمانية عشر مليار وخمسمائة وواحد وتسعين مليون ومائة وأربعة وستين ألف وأربعمائة وعشرين (١٨,٥٩١,١٦٤,٤٢٤) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٢,٢٥ ريال سعودي كما في تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج) مبلغ وقدره سبعة عشر مليار وثمانمائة واثنان وتسعين مليون ومائة وثلاثة وعشرين ألف وسبعة وعشرين (١٧,٨٩٢,١٢٣,٢٢٧) ريال سعودي. وسيتم تحديد إجمالي قيمة أسهم العوض التي سيتم عكسها في القوائم المالية لبنك ساب في وقت لاحق بناءً على سعر الإغلاق لسهم بنك ساب في آخر يوم تداول يسبق تاريخ نفاذ قرار الاندماج.

وينبغي التوضيح أن إتمام صفقة الاندماج مشروط بالحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج والحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج. ولمزيد من التفاصيل حول شروط صفقة الاندماج والإجراءات اللازمة لإتمام الصفقة، الرجاء مراجعة القسم (١٢) «المعلومات القانونية» من هذا التعميم. وللتوضيح، فإنه في حال وافقت النسبة المطلوبة - وهي ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع على الأقل - من مساهمي بنك ساب على صفقة الاندماج في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج وتحقق جميع شروط الاندماج الأخرى، فإن جميع مساهمي بنك ساب (بما في ذلك المساهمين الذين صوتوا بالرفض أو لم يشاركوا في التصويت) ستخضع نسبة ملكيتهم في بنك ساب (ولمزيد من التفاصيل حول المخاطر المرتبطة بذلك، يرجى مراجعة القسم (٨-٧) «المخاطر المرتبطة بانخفاض نسبة ملكية مساهمي بنك ساب الحاليين وانخفاض القوة التصويتية المصاحبة لذلك») من هذا التعميم). وكذلك فإنه في حال وافقت النسبة المطلوبة - وهي ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع على الأقل - من مساهمي البنك الأول في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج على العرض المقدم من بنك ساب لغرض الاندماج وتحقق جميع شروط الاندماج الأخرى (بما في ذلك الشرط المتعلق بفترة اعتراض الدائنين)، سينقضي البنك الأول وستلغى جميع أسهمه وستنتقل جميع أصوله والتزاماته إلى البنك الدامج. وعند إتمام صفقة الاندماج، سيحصل جميع مساهمي البنك الأول (بما في ذلك المساهمين الذين صوتوا بالرفض أو لم يشاركوا في التصويت) على أسهم العوض في البنك الدامج وفقاً لمعامل المبادلة المتفق عليه. وسيكون لمالكي أسهم العوض الحق في الحصول على الأرباح الموزعة التي يقوم البنك الدامج بالإعلان عنها بعد تاريخ إتمام صفقة الاندماج.

تأسس بنك ساب بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤ الصادر بتاريخ ١٢/٢/١٣٩٨هـ (الموافق ١٩/١/١٩٧٨م) كشركة مساهمة ومقيدة في السجل التجاري برقم ١٠١٠٢٥٧٧٩ وتاريخ ٢٢/١١/١٣٩٩هـ (الموافق ١٣/١٠/١٩٧٩م) صادر من مدينة الرياض. ويبلغ رأس مال بنك ساب خمسة عشر مليار (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى مليار وخمسمائة مليون (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد مدفوعة بالكامل ومدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

وتأسس البنك الأول بموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٥ الصادر بتاريخ ٢٩/١٢/١٣٩٦هـ (الموافق ٢١/١٢/١٩٧٦م) كشركة مساهمة ومقيدة في السجل التجاري برقم ١٠١٠٦٤٩٢٥ وتاريخ ٦/٦/١٤٠٧هـ (الموافق ٦/٢/١٩٨٧م) صادر من مدينة الرياض. ويبلغ رأس مال البنك الأول أحد عشر مليار وأربعمائة وثلاثون مليون وسبعمائة وعشرين ألف (١١,٤٣٠,٧٢٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى مليار ومائة وثلاثة وأربعين مليون واثنان وسبعون ألف (١,١٤٣,٠٧٢,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد مدفوعة بالكامل ومدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

وبتاريخ هذا التعميم، يتمثل المساهمين الكبار في بنك ساب في شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. (بنسبة ملكية تبلغ ٤٠٪).

وشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة (بنسبة ملكية تبلغ ١٦,٩٥٪)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ٩,٧٤٪) وشركة عبدالقادر المهيدب وأولاده (بنسبة ملكية تبلغ ٥٪). ويتمثل المساهمين الكبار في البنك الأول في شركة نات ويست ماركتس ان. في. (بنسبة ملكية تبلغ ٤٠٪)، وشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة (بنسبة ملكية تبلغ ٢١,٧٣٪)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ١٠,٥١٪).

وتجدر الإشارة إلى أن صفقة الاندماج تنطوي على وجود أطراف ذوي علاقة، حيث أن شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة من كبار المساهمين في بنك ساب والبنك الأول، ولديها ممثل في مجلس إدارة كلا البنكين، كما أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من كبار المساهمين في بنك ساب والبنك الأول، ولديها ممثل في مجلس إدارة بنك ساب. ووفقاً لمتطلبات الفقرة (٤) من المادة (١٩١) من نظام الشركات، فإنه لا يحق للمساهم الذي يملك أسهم في بنك ساب والبنك الأول - بما في ذلك المساهمين من الأطراف ذوي العلاقة - التصويت على قرارات الاندماج إلا في إحدى الشركتين (لمزيد من المعلومات في هذا الشأن، الرجاء مراجعة القسم (١٠-٦) «الأطراف ذوي العلاقة وأعضاء مجلس الإدارة ذوي العلاقة بصفقة الاندماج»).

كما يوجد لعدد من أعضاء مجلس إدارة بنك ساب مصلحة في صفقة الاندماج، وقد قام كل من الأستاذ/خالد سليمان العليان (بصفته ممثل لشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة في مجلس إدارة بنك ساب) والأستاذ/سعد عبدالمحسن الفضلي (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة بنك ساب) بالإفصاح عن مصلحتهم في صفقة الاندماج لمجلس إدارة بنك ساب وقد امتنعوا إثر ذلك عن المشاركة في التصويت على قرار مجلس إدارة بنك ساب الصادر بالموافقة على إبرام اتفاقية الاندماج (ولمزيد من المعلومات في هذا الشأن، الرجاء مراجعة القسم (١٠-٦) «الأطراف ذوي العلاقة» من هذا التعميم).

ويوضح الجدول التالي أسماء وتفاصيل الأطراف ذوي العلاقة والأعضاء ذوي العلاقة بصفقة الاندماج وذلك بتاريخ ١٤٤٠/٨/٥هـ الموافق ٢٠١٩/٤/١٠م:

الاسم	طبيعة تعارض المصالح	الملكية المباشرة في بنك ساب		الملكية المباشرة في البنك الأول	
		عدد الأسهم	نسبة الملكية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة	مساهم كبير في بنك ساب والبنك الأول ولديها ممثل في مجلس إدارة كلا البنكين	٢٥٤,٣٥٢,٥٨٢	١٦,٩٥٪	٢٤٨,٤٤٥,٧٢٣	٢١,٧٣٪
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	مساهم كبير في بنك ساب والبنك الأول ولديها ممثل في مجلس إدارة بنك ساب	١٤٦,١٢٥,٤٣٨	٩,٧٤٪	١٢٠,١١٦,٩١٦	١٠,٥١٪
الأستاذ/خالد سليمان العليان	يمثل شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة في مجلس إدارة بنك ساب ويملك أسهم في البنك الأول بشكل غير مباشر من خلال شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة	٧,٥٠٠	٠,٠٠٠٥٪	-	-
الأستاذ/سعد عبدالمحسن الفضلي	يمثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة بنك ساب	-	-	-	-

المصدر: بنك ساب والبنك الأول

ويوضح الجدول التالي تفاصيل الملكية في بنك ساب لكل من المساهمين الكبار في بنك ساب والمساهمين الكبار في البنك الأول والجمهور قبل زيادة رأس المال ويعدده:

المساهم	قبل زيادة رأس المال		بعد زيادة رأس المال	
	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة
شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في.	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٪	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٩,٢٪
شركة نات ويست ماركتس ان. في.	-	-	٢٢١,٩١٧,٨٠٩	١٠,٨٠٪
شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة	٢٥٤,٣٥٢,٥٨٢	١٦,٩٥٪	٢٧٤,٩٣٦,٦٩٨	١٨,٢٥٪
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	١٤٦,١٢٥,٤٣٨	٩,٧٤٪	٢٠٤,٤٢٤,٦٥٩	٩,٩٥٪
شركة عبدالقادر المهيدب وأولاده	٧٥,٠١٣,٥٣٩	٥٪	٧٥,٠١٣,٥٣٩	٣,٦٥٪*
الجمهور	٤٢٤,٥٠٨,٤٤١	٢٨,٣٠٪	٥٧٨,٥٠١,٨١٨	٢٨,١٥٪
الإجمالي	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪	٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢	١٠٠٪

* تجدر الإشارة إلى أن ملكية شركة عبدالقادر المهيدب وأولاده ستحتسب من ضمن ملكية الجمهور بعد إتمام صفقة الاندماج، حيث أن نسبة ملكيتها ستكون أقل من ٥٪ من إجمالي رأس مال البنك الدامج. وبالتالي، ستكون نسبة ملكية الجمهور في البنك الدامج ٣١,٨٪ من إجمالي رأس مال البنك الدامج.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة نات ويست ماركتس ان. في. تعترزم بعد إتمام صفقة الاندماج نقل ملكيتها في البنك الدامج لصالح كل من شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتج ادمنستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستليجن بحيث يصبح كل منهم مساهم مباشر في البنك الدامج، وذلك بعد الحصول على الموافقات النظامية والموافقات الداخلية اللازمة وغيرها من الموافقات الحكومية.

وقد قام بنك ساب بتقديم طلب إلى هيئة السوق المالية لتسجيل وطرح أسهم العوض وتقديم طلب إلى شركة السوق المالية السعودية (تداول) لقبول إدراج أسهم العوض في تداول، كما تم استيفاء كافة المتطلبات المطلوبة من قبل هيئة السوق المالية، ومع مراعاة صدور الموافقات اللازمة من الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج والجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج، فقد تم الحصول على كافة الموافقات النظامية المتعلقة بصفقة الاندماج وزيادة رأس مال بنك ساب (ولمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة القسم (١٢-١) «الموافقات الحكومية»).

وينبغي على المساهمين قراءة هذا التعميم بشكل كامل ومراجعة كافة أقسامه بعناية، لا سيما القسم الثاني (٢) «إشعار مهم» والقسم (٨) «عوامل المخاطرة»، وذلك قبل التصويت على قرارات الاندماج والقرارات الإضافية.

يحتوي هذا التعميم على معلومات قُدمت ضمن طلب تسجيل وطرح الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن هيئة السوق المالية (ويشار إليها بـ «الهيئة») وطلب إدراج الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد الإدراج الخاصة بالسوق المالية السعودية. ويتحمل أعضاء مجلس إدارة بنك ساب الذين تظهر أسمائهم على الصفحة (٢٦)، مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في هذا التعميم، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها في هذا التعميم إلى جعل أي إفادة واردة فيه مضللة. ولا تتحمل الهيئة والسوق المالية السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات هذا التعميم، ولا تعطيان أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا التعميم أو عن الاعتماد على أي جزء منه.

وإستثناءً من الإقرار الوارد في الفقرة أعلاه فيما يخص مسؤولية أعضاء مجلس إدارة بنك ساب عن دقة المعلومات الواردة في هذا التعميم، لا يتحمل أعضاء مجلس إدارة بنك ساب أي مسؤولية عن صحة ودقة المعلومات المتعلقة بالبنك الأول الواردة في هذا التعميم، مع العلم بأن جميع المعلومات الواردة في هذا التعميم والمتعلقة بالبنك الأول وشركاته التابعة تستند على المعلومات المقدمة من البنك الأول بالإضافة إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من البنك الأول خلال مرحلة إجراء بنك ساب -بمساعدة مستشاريه- دراسات العناية المهنية اللازمة على البنك الأول. كما تجدر الإشارة إلى أن البنك الأول ملتزم بموجب اتفاقية الاندماج بتزويد بنك ساب بجميع المعلومات المطلوبة لغرض إعداد هذا التعميم. كما قدم البنك الأول بموجب اتفاقية الاندماج ضماناً لبنك ساب (بحسب ما هو متعارف عليه في مثل هذه الحالات) فيما يتعلق بصحة واكتمال المعلومات (من جميع الجوانب الجوهرية) المقدمة لبنك ساب خلال مرحلة إجراء دراسات العناية المهنية اللازمة كما في تاريخ تقديمها وأن المعلومات المقدمة غير مضللة من جميع الجوانب الجوهرية. كما قدم البنك الأول ضماناً بموجب اتفاقية الاندماج بأنه لم يتم بشكل متعمد بإخفاء أي معلومات جوهرية عن بنك ساب، وذلك باستثناء المعلومات التي تم حجبها بعلوم بنك ساب خلال مرحلة إجراء دراسات العناية المهنية اللازمة، مع العلم بأنه تم حجب هذه المعلومات نظراً لسريتها ووجود قيود تعاقدية أو نظامية تمنع الإفصاح عنها.

وقد قام أعضاء مجلس إدارة بنك ساب (من غير الأعضاء ذوي العلاقة بصفقة الاندماج) بعد دراسة أحكام وشروط اتفاقية الاندماج بعناية بالموافقة على إبرام اتفاقية الاندماج. وقد تم توقيع اتفاقية الاندماج بتاريخ ٢٣/١/١٤٤٠هـ (الموافق ١٠/١٠/٢٠١٨م).

ويرى أعضاء مجلس إدارة بنك ساب (من غير الأعضاء ذوي العلاقة بصفقة الاندماج) بأن صفقة الاندماج عادلة ومعقولة، وذلك بعد بذل العناية المهنية اللازمة كما يرونها مناسبة في ظل الظروف بمساعدة مستشاريهم، وبعد الأخذ في الاعتبار وضع السوق في تاريخ نشر هذا التعميم وفرص النمو المستقبلية للبنك الدامج والمنافع المتوقعة من صفقة الاندماج والرأي المقدم من شركة جولدمان ساكس العربية السعودية (بصفقتها المستشار المالي لبنك ساب فيما يتعلق بصفقة الاندماج) بتاريخ ٢٣/١/١٤٤٠هـ (الموافق ٣/١٠/٢٠١٨م) لمجلس إدارة بنك ساب (مرفق نسخة من الرأي في الملحق رقم (٣) من هذا التعميم) بما مفاده بأنه في تاريخ تقديم الرأي إلى مجلس إدارة بنك ساب ووفقاً للعوامل والافتراضات الموضحة في ذلك الرأي فإن شركة جولدمان ساكس العربية السعودية ترى أن معاملة المبادلة المتفق عليه بموجب اتفاقية الاندماج عادل من الناحية المالية لبنك ساب.

كما يرى أعضاء مجلس إدارة بنك ساب (من غير الأعضاء ذوي العلاقة بصفقة الاندماج) أن صفقة الاندماج تصب في مصلحة بنك ساب ومساهميها، وبالتالي يوصون بالإجماع مساهمي بنك ساب بالموافقة على صفقة الاندماج وزيادة رأس مال البنك.

وعند تقديمهم لهذه التوصية، فقد أخذ أعضاء مجلس إدارة بنك ساب في الاعتبار المشورة الخارجية التي تلقوها بشأن المسائل القانونية والمالية والمحاسبية والاستراتيجية وغيرها من المسائل المتعلقة بصفقة الاندماج.

وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء مجلس إدارة بنك ساب لم يأخذوا في الاعتبار الأهداف الاستثمارية الفردية أو الوضع المالي أو الوضع الزكوي والضريبي أو الظروف الخاصة بكل مساهم نظراً لاختلاف الظروف والأوضاع والأهداف الخاصة بكل منهم. وعليه، يؤكد أعضاء مجلس الإدارة على ضرورة قيام مساهمي بنك ساب بقراءة جميع المعلومات الواردة في هذا التعميم ودراساتها بعناية، وفي حال وجود أي شك بخصوص التصويت الذي ينبغي اتخاذه في الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج، فإننا نوصي بأن يتم الحصول على استشارة مالية مستقلة من أي مستشار مالي مستقل ومرخص له من قبل هيئة السوق المالية السعودية والاعتماد على مراجعته الخاصة لصفقة الاندماج للتأكد من مدى ملائمة صفقة الاندماج والمعلومات الواردة في هذا التعميم للأهداف الاستثمارية والأوضاع المالية الخاصة به.

كما تجدر الإشارة بأن جميع أعضاء مجلس إدارة بنك ساب الذين سيقومون بالتصويت على قرارات الاندماج في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج سيصوتون بالموافقة على قرارات الاندماج.

وقام بنك ساب بتعيين شركة جولدمان ساكس العربية السعودية كمستشار مالي فيما يتعلق بصفقة الاندماج.



المستشار المالي

تم إصدار هذا التعميم في: ٢٠/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٥/٤/٢٠١٩م)، وقد تم إعداده باللغتين العربية والانجليزية، وتعتبر اللغة العربية هي المعتمدة وبالتالي في حال وجود اختلاف بين النص العربي والإنجليزي فسيؤخذ بالنص العربي.

٢- إشعار مهم

تم إعداد هذا التعميم من قبل بنك ساب وفقاً لمتطلبات المادة (٥٨) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وذلك بشأن العرض المقدم لمساهمي البنك الأول لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب مقابل إصدار أسهم جديدة لهم في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ. يحتوي هذا التعميم على معلومات مفصلة عن صفقة الاندماج. ويهدف هذا التعميم إلى تقديم معلومات لمساهمي بنك ساب حول صفقة الاندماج وذلك ليتمكن المساهمين من اتخاذ قرار مبني على دراية وإدراك عند التصويت على قرارات الاندماج والقرارات الإضافية في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج، حيث أن الحصول على موافقة مساهمي بنك ساب على صفقة الاندماج هي أحد شروط إتمام صفقة الاندماج. وسيتم اعتبار أن تصويت المساهمين في بنك ساب على قرارات الاندماج والقرارات الإضافية مبنياً على المعلومات الواردة في هذا التعميم. ويمكن الحصول على نسخ من هذا التعميم من المقر الرئيسي لبنك ساب أو من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبنك ساب (www.sabb.com/ar/) أو الموقع الإلكتروني للمستشار المالي (www.goldmansachs.com/) أو الموقع الإلكتروني لهيئة السوق المالية (www.cma.org.sa) أو الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول) (www.tadawul.com.sa).

لا تتحمل هيئة السوق المالية ولا شركة السوق المالية السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات هذا التعميم، ولا تعطيان أي تأكيدات تتعلق بدقته أو اكتماله، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا التعميم أو عن الاعتماد على أي جزء منه.

إن المعلومات والبيانات والإفادات الواردة في هذا التعميم تم تقديمها كما هي في تاريخ نشر هذا التعميم، ما لم يتم تحديد تاريخ آخر لأي من المعلومات أو البيانات أو الإفادات الواردة في هذا التعميم. وبالتالي فإن المعلومات الواردة في هذا التعميم عرضة للتغير بعد تاريخ نشر هذا التعميم. وتعكس المعلومات والبيانات الواردة في هذا التعميم وجهة النظر الحالية لمجلس إدارة بنك ساب حول المنافع والآثار المتوقعة لصفقة الاندماج، إلا أنها لا تُعد ضماناً لل أداء المالي للبنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج وينبغي التوضيح بأن هناك عوامل وجوانب متعددة قد تؤثر على أداء البنك الدامج أو النتائج التي قد يحققها سواء بشكل إيجابي أو سلبي (ولمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة القسم (٨) «عوامل المخاطرة» من هذا التعميم).

ووفقاً لمتطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، سيقوم بنك ساب بتقديم تعميم مساهمين تكميلي في أي وقت بعد تاريخ نشر هذا التعميم وقبل انعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج وذلك في حال علم بنك ساب بوجود تغيير مهم في أمور جوهرية واردة في هذا التعميم أو ظهور أي مسائل مهمة كان يجب تضمينها فيه.

كما يجب أن لا تعتبر أي من المعلومات الواردة في هذا التعميم على أنها توقعات أو تنبؤات حول الأداء المالي المستقبلي للبنك الدامج أو أي من شركاته التابعة، كما أنه يجب أن لا تعتبر أي إفادة في هذا التعميم على أنها تأكيد بأن ربحية السهم للبنك الدامج ستكون مساوية أو ستزيد عن ربحية سهم بنك ساب في الفترات المالية السابقة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تفويض أي شخص بتقديم أي معلومات أو إفادات بالنيابة عن مجلس إدارة بنك ساب باستثناء ما هو موضح عنه في هذا التعميم. وبالتالي فإنه يجب عدم الاعتماد على أي معلومات أو إفادات صادرة عن أطراف أخرى على أساس أنها صادرة عن بنك ساب أو شركة جولدمان ساكس العربية السعودية (المستشار المالي) أو أي من مستشاري بنك ساب فيما يتعلق بصفقة الاندماج.

وقد قام بنك ساب بتعيين شركة جولدمان ساكس العربية السعودية كمستشار مالي للبنك فيما يتعلق بصفقة الاندماج. وتعمل شركة جولدمان ساكس العربية السعودية - وهي شركة مرخص لها في المملكة العربية السعودية من قبل هيئة السوق المالية - كمستشار مالي حصري لبنك ساب بخصوص صفقة الاندماج، ولن تكون مسؤولة تجاه أي طرف بخلاف بنك ساب عن تقديم المشورة حول صفقة الاندماج أو أي مسألة أخرى مشار إليها في هذا التعميم. لم تتحقق شركة جولدمان ساكس بشكل مستقل من صحة ودقة المعلومات والبيانات الواردة في هذا التعميم. وعليه فإن شركة جولدمان ساكس أو أي من شركاتها التابعة لا تتحمل أي مسؤولية قد تنتج عن عدم صحة أو دقة أو اكتمال أي من البيانات أو المعلومات الواردة في هذا التعميم.

التوقعات والإفادات المستقبلية

يتضمن هذا التعميم بعض التوقعات والإفادات المستقبلية المتعلقة ببنك ساب. وتتمثل التوقعات والإفادات المستقبلية في كونها غير مبنية على حقائق تاريخية أو حالية. ومن الممكن أن يستدل على هذه الإفادات المستقبلية من خلال استخدام مفردات وعبارات مستقبلية، ومنها على سبيل المثال «يتوقع»، «يهدف»، «يقدر»، «ينوي»، «يخطط»، «سوف»، «هدف»، «يعتقد»، «يسعى»، «قد»، «سيكون»، «يمكن»، «ينبغي» أو صيغ النفي لهذه المفردات أو المفردات الأخرى المقاربة أو المشابهة لها في المعنى. وتتضمن الإفادات المستقبلية الواردة في هذا التعميم، على سبيل المثال لا الحصر، (١) التقديرات الأولية للمنافع المتوقعة من صفقة الاندماج، والتوقعات المستقبلية للمصروفات الرأس مالية، والنفقات، والإيرادات، والأداء المالي، والظروف المالية، وسياسة توزيع الأرباح، والخسائر، وغيرها من الأحداث المستقبلية، (٢) استراتيجيات العمل، والإدارة والتوسع وتنمية أعمال بنك ساب بعد إتمام صفقة الاندماج (٣) صفقة الاندماج والتواريخ التي يتوقع فيها وقوع هذه الأحداث. ولا يمكن الجزم أو التأكيد بإمكانية تحقيق أي من الأهداف أو التوقعات المشار إليها في هذا التعميم، ولا يتحمل المستشارين الوارد ذكرهم في القسم (٣) «دليل الشركة» من هذا التعميم أو أي من مدراءهم أو موظفيهم أي مسؤولية ناتجة عن أي خسارة أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة قد يتكبدها أي شخص نظراً لاعتماده على أي بيانات أو بسبب إغفال أي معلومات لم يتم تضمينها في هذا التعميم.

وينبغي الإشارة إلى أن هذه الإفادات المستقبلية تتضمن مخاطر قد تكون ظاهرة أو غير ظاهرة، وعوامل أخرى قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية أو الأداء أو الاستراتيجيات أو الأحداث بشكل جوهري عن تلك التي تضمنتها هذه الإفادات صراحة أو ضمناً. وتعتبر المخاطر المتعلقة بالإفادات المستقبلية خارج سيطرة بنك ساب ولا يمكن تقديرها بشكل دقيق، مثل أوضاع السوق المستقبلية وسلوك المشاركين الآخرين في السوق ولهذا ينبغي عدم الاعتماد على هذه الإفادات بشكل كامل. كما أن هذه الإفادات المستقبلية لا تعتبر ضماناً للأداء الفعلي المستقبلي لبنك ساب ولم يتم مراجعتها من قبل المحاسبين لبنك ساب إلا في الحالات المشار إليها، وتستند هذه الإفادات المستقبلية إلى افتراضات عديدة منها الافتراضات المتعلقة باستراتيجيات العمل الحالية والمستقبلية لبنك ساب والبيئة التنظيمية التي سيمارس بنك ساب أعماله فيها في المستقبل. ونود التوضيح بأن كل الإفادات المستقبلية الشفهية منها والخطية الصادرة عن بنك ساب أو أي أشخاص يتصرفون نيابة عنه مقيدة بشكل صريح في مجملها بالإشعار المهم الوارد في هذا القسم.

ومن تلك العوامل والمخاطر، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- أي تقديرات مستقبلية للمنافع المتوقعة من صفقة الاندماج والتي تمثل تقديرات أولية من مجلس إدارة بنك ساب، ولم تخضع للمراجعة المستقلة والتي قد يتم تعديلها بعد دراستها بشكل مفصل بعد دمج أعمال بنك ساب والبنك الأول.
 - الأوضاع الاقتصادية والمالية للسوق في المملكة بصفة عامة.
 - أداء القطاع البنكي في المملكة والمنطقة بشكل عام.
 - قدرة البنكين على ممارسة أعمالهم من خلال الحصول على الموافقات النظامية اللازمة.
 - قدرة البنك الدامج على إدارة أعماله وتمييزها.
 - قدرة البنك الدامج على الحصول على التمويل أو الحفاظ على رأس مال كاف لتمويل عملياته الحالية والمستقبلية.
 - التغييرات في الظروف السياسية أو الاجتماعية أو القانونية أو الاقتصادية في الأسواق التي يزاول فيها البنك الدامج أعماله.
 - التغييرات التي تطرأ على البيئة التنافسية في القطاع البنكي في المملكة.
 - عدم التزام البنك الدامج باللوائح والأنظمة التي يخضع لها.
 - إلغاء أو تعديل معدل الصرف الثابت بين الدولار الأمريكي والريال السعودي.
- ولمزيد من المعلومات حول هذه المخاطر، الرجاء مراجعة القسم (٨) «عوامل المخاطرة» من هذا التعميم.

إن بنك ساب لا يعترف ولا يتحمل أي التزام بتعديل أو تحديث الإفادات المستقبلية الواردة في هذا التعميم باستثناء ما هو مطلوب بموجب الأنظمة واللوائح السارية.

ولا يُعد هذا التعميم ولا يمكن اعتباره بمثابة استشارة قانونية أو مالية أو ضريبية، وفي حال وجود أي شك بخصوص التصويت الذي ينبغي اتخاذه في الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج، فإننا نوصي بأن يتم الحصول على استشارة مالية مستقلة من أي مستشار مالي مستقل ومرخص له من قبل هيئة السوق المالية السعودية.

القيود المتعلقة بنشر وتوزيع التعميم

إن هذا التعميم موجه لمساهمي بنك ساب، مع مراعاة أي قيود في الأنظمة والقوانين الخاصة بأي دولة مقيدة.

عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات

تم إعداد القوائم المالية لبنك ساب عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و٣١ ديسمبر ٢٠١٦م و٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٣١ ديسمبر ٢٠١٨م وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية وغيرها من المعايير المحاسبية المطبقة في المملكة. كما تجدر الإشارة إلى أن المعلومات المالية الواردة في هذا التعميم قائمة على أساس تقديرات الإدارة ولم يتم تدقيقها بشكل مستقل من قبل المحاسبين أو غيرهم باستثناء ما تم النص عليه صراحة بخلاف ذلك، كما أن جميع المعلومات مقدمة بالريال السعودي، باستثناء ما يُفصح عنه بخلاف ذلك.

وقد تم إعداد هذا التعميم وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية وعليه قد تختلف المعلومات والبيانات المفصّل عنها في هذا التعميم عن المعلومات أو البيانات المفصّل عنها بموجب تعميم تم إعداده وفق أنظمة وقوانين أي دولة أخرى. تمثل أسهم العوض أوراق مالية صادرة من شركة سعودية وعليه فإن هذا التعميم وأي مستندات أخرى ذات علاقة بصفقة الاندماج وأسهم العوض قد تم إعدادها أو سيتم إعدادها وفقاً لمتطلبات الإفصاح في المملكة وذلك فيما يتعلق بمحتوى أو شكل هذه الإفصاحات والتي قد تختلف عن تلك المعمول بها في دولة أخرى.

٣- دليل الشركة



البنك السعودي البريطاني (ساب)
المقر الرئيسي - الإدارة العامة
شارع الأمير عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي
ص.ب. ٩٠٨٤، الرياض ١١٤١٣
المملكة العربية السعودية
رقم الهاتف: +٩٦٦١١٢٧٦٤١٤٠ - +٩٦٦١١٢٧٦٤١٤١
رقم الفاكس: +٩٦٦١١٢٧٦٣٤١٤
البريد الإلكتروني: reg.hor@sabb.com
الموقع الإلكتروني: www.sabb.com

ممثلو المصدر

ديفيد روبيرت ديو
العضو المنتدب
البنك السعودي البريطاني (ساب)
ص.ب. ٩٠٨٤، الرياض ١١٤١٣
المملكة العربية السعودية
رقم الهاتف: +٩٦٦١١٢٧٦٤١٤٠ - +٩٦٦١١٢٧٦٤١٤١
رقم الفاكس: +٩٦٦١١٢٧٦٣٤١٤
البريد الإلكتروني: reg.hor@sabb.com
الموقع الإلكتروني: www.sabb.com

خالد عبدالله عبدالعزيز الملحم
نائب رئيس مجلس الإدارة
البنك السعودي البريطاني (ساب)
ص.ب. ٩٠٨٤، الرياض ١١٤١٣
المملكة العربية السعودية
رقم الهاتف: +٩٦٦١١٢٧٦٤١٤٠ - +٩٦٦١١٢٧٦٤١٤١
رقم الفاكس: +٩٦٦١١٢٧٦٣٤١٤
البريد الإلكتروني: reg.hor@sabb.com
الموقع الإلكتروني: www.sabb.com

المستشار المالي لبنك ساب



شركة جولدمان ساكس العربية السعودية
الدور (٢٥)، برج المملكة
ص.ب. ٥٢٩٦٩ الرياض ١١٥٧٣
رقم الهاتف: +٩٦٦١١٢٧٩٤٨٠٠
رقم الفاكس: +٩٦٦١١٢٧٩٤٨٠٧
البريد الإلكتروني: gssainfo@gs.com
الموقع الإلكتروني: www.goldmansachs.com/worldwide/saudi-arabia

المستشار القانوني لبنك ساب



شركة أبو حميد وآل الشيخ والحقاني محامون ومستشارون قانونيون
المبنى ١٥، البوابة الاقتصادية
طريق مطار الملك خالد الدولي
ص.ب. ٩٠٢٣٩، الرياض ١١٦١٣
المملكة العربية السعودية
رقم الهاتف: +٩٦٦ ١١ ٤٨١ ٩٧٠٠
رقم الفاكس: +٩٦٦ ١١ ٤٨١ ٩٧٠١
البريد الإلكتروني: info.ash@ashlawksa.com
الموقع الإلكتروني: www.ashlawksa.com

مراجعي الحسابات لبنك ساب



شركه ارنست ويونغ وشركاه
العليا، برج الفيصلية، الطابق ١٤
ص.ب. ٢٧٢٢، الرياض، ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية
رقم الهاتف: +٩٦٦ ١١٢٧٢ ٤٧٤٠
رقم الفاكس: +٩٦٦ ١١٢٧٣٤٧٣٠
البريد الإلكتروني: riyadh@sa.ey.com
الموقع الإلكتروني: www.ey.com



كي بي ام جي الفوزان وشركاه محاسبون قانونيون
شارع صلاح الدين الأيوبي، برج كي بي ام جي
ص.ب. ٩٢٨٧٦، الرياض، ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
رقم الهاتف: +٩٦٦ ١١ ٨٧٤ ٨٥٠٠
رقم الفاكس: +٩٦٦ ١١ ٨٧٤ ٨٦٠٠
البريد الإلكتروني: apquinton@kpmg.com
الموقع الإلكتروني: www.kpmg.com/sa



شركة برايس واتر هاوس كوبرز

برج المملكة

ص.ب. ٨٢٨٢، الرياض ١١٤٨٢

المملكة العربية السعودية

رقم الهاتف: +٩٦٦ ١١٤٦٥٤٢٤٠

رقم الفاكس: +٩٦٦ ١١٤٦٥١٦٦٣

البريد الإلكتروني: SA_project_aegean@pwc.com

الموقع الإلكتروني: www.pwc.com/me

ملاحظة: قدم المستشارين الموضحة أسمائهم أعلاه موافقتهم الخطية على نشر أسمائهم وعناوينهم وشعاراتهم وإفاداتهم وفقاً للسياق الوارد في هذا التعميم، ولم يتم أي منهم بسحب تلك الموافقة حتى تاريخ هذا التعميم. كما أنه ليس لديهم أي أسهم أو مصلحة مهما كان نوعها في بنك ساب أو شركاته التابعة.

مصادر معلومات القطاع والسوق

تم الحصول على المعلومات والبيانات عن القطاع المصرفي في المملكة الواردة في هذا التعميم من المعلومات المتاحة للجمهور. وبالرغم من عدم وجود أي سبب للاعتقاد بأن هذه المعلومات تفتقر إلى الدقة في جوهرها، إلا أن أعضاء مجلس الإدارة والمستشارين لم يتحققوا بشكل مستقل من صحة هذه المعلومات والبيانات، ولا يمكن تقديم أي ضمان على دقتها أو اكتمالها.

وتتضمن مصادر المعلومات والبيانات الخاصة بأطراف ثالثة والتي تم الاستعانة بها في هذا التعميم المصادر التالية:

<p>تأسست مؤسسة النقد العربي السعودي عام ١٣٧٢هـ (الموافق ١٩٥٢م)، وتتضمن مسؤوليات المؤسسة الرئيسية ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إصدار ودعم النقد السعودي وتوطيد قيمته داخل المملكة وخارجها. • القيام بأعمال مصرف الحكومة. • مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات. 	<p>مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) شارع الملك سعود بن عبدالعزيز ص ب: ٢٩٩٢ الرياض ١١١٦٩ المملكة العربية السعودية هاتف: ٠٠٩٦٦١١٤٦٣٣٠٠٠ فاكس: ٠٠٩٦٦١١٤٦٦٢٩٦٦ www.sama.gov.sa</p>
<p>تأسست وزارة المالية عام ١٣٥١هـ (الموافق ١٩٣٣م)، ومن أبرز مسؤوليات الوزارة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الإشراف على تنفيذ السياسة المالية لحكومة المملكة ومراقبة تنفيذها من قبل الجهات ذات العلاقة. • إعداد ميزانية حكومة المملكة ومناقشتها مع الهيئات الحكومية ومراقبة تنفيذها. • التحكم في الحسابات الجارية بين وزارة المالية وجميع الهيئات الحكومية الأخرى. • الإشراف على أنشطة تحصيل الإيرادات الحكومية لضمان توافقتها مع القواعد واللوائح ذات العلاقة. • الإشراف على الإقفال السنوي للحسابات الحكومية ومصروفاتها. 	<p>وزارة المالية طريق الملك عبدالعزيز الرياض ١١١٧٧ المملكة العربية السعودية هاتف: ٠٠٩٦٦١١٤٠٥٠٠٠٠ فاكس: ٠٠٩٦٦١١٤٠٣٣١٣٠ www.mof.gov.sa</p>
<p>تأسست شركة السوق المالية السعودية (تداول) عام ١٤٢٨هـ (الموافق ٢٠٠٧م). وتعد تداول الجهة الوحيدة المصرح لها بالعمل كسوق للأوراق المالية في المملكة العربية السعودية، حيث تقوم بإدراج الأوراق المالية وتداولها، وتعتبر تداول المصدر الرسمي لجميع المعلومات المتعلقة بالسوق المالية السعودية، كما إنها عضو منتسب في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وعضو في الاتحاد الدولي للبورصات.</p>	<p>شركة السوق المالية السعودية (تداول) طريق الملك فهد - العليا ٦٨٩٧ وحده رقم: ١٥ الرياض ١٢٢١١-٣٣٨٨ المملكة العربية السعودية هاتف خدمة العملاء: ٠٠٩٦٦٩٢٠٠١٩١٩ csc@tadawul.com.sa www.tadawul.com.sa</p>
<p>تأسست الهيئة العامة للإحصاء عام ١٣٧٩هـ (الموافق ١٩٦٠م) باسم مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات قبل تغيير اسمها للاسم الحالي عام ١٤٢٦هـ (الموافق ٢٠١٥م). وفيما يلي بعض المهام المنوطة بالهيئة العامة للإحصاء:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. تنفيذ العمل الإحصائي باعتبارها هيئة المرجع الرسمي والوحيد له والإشراف والتنظيم الفني على القطاع الإحصائي. ٢. إعداد الاستراتيجية الوطنية للعمل الإحصائي في المملكة العربية السعودية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها واقتراح تحديثها بشكل دوري. ٣. تطبيق المعايير الدولية المُتعارف عليها والتي تتضمن منهجية العمل الإحصائي، وتصميم وتنفيذ المسوح، وإجراء الدراسات البحوث، وتحليل البيانات والمعلومات، وكافة أعمال التوثيق والحفظ للمعلومات والبيانات. ٤. جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تُغطي جميع جوانب الحياة في المملكة العربية السعودية من مصادرها المُتعددة وتدوينها وتبويبها. 	<p>الهيئة العامة للإحصاء مدينة الرياض - حي المربع شارع الأمير عبد الرحمن بن عبدالعزيز آل سعود الرياض: ١١٤٨١ - ص.ب: ٣٧٣٥ المملكة العربية السعودية هاتف خدمة العملاء: ٩٢٠٠٢٠٠٨١ info@stats.gov.sa /https://www.stats.gov.sa</p>

<p>تأسس صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٥م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ويعمل صندوق النقد الدولي على:</p> <ul style="list-style-type: none"> • متابعة الاقتصادات القُطرية والاقتصاد العالمي والتحذير عند استشعار بوادر الخطر. • تقديم المشورة لأعضائه بشأن السياسات الاقتصادية، والعمل على إرسال معايير جيدة للسياسات الاقتصادية والتنظيم المصرفي والمالي. • إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية لتيسير قيامها بالتصحيح اللازم ومساعدتها في علاج المشكلات الاقتصادية طويلة الأجل من خلال الإصلاحات. 	<p>صندوق النقد الدولي ٧٠٠ الشارع التاسع عشر نورث ويست، واشنطن، دي سي، ٢٠٤٣١ هاتف: ٧٠٠٠-٦٢٣ (٢٠٢) +١ فاكس: ٤٦٦١-٦٢٣ (٢٠٢) +١ publicaffairs@imf.org www.imf.org</p>
<p>تأسس البنك الدولي عام ١٩٤٤م، ومما يركز البنك الدولي عليه: التنمية، والبنية التحتية. ويقدم البنك الدولي المعارف والمشورة المعدة خصيصاً وفقاً لظروف كل حالة. وتعمل مجموعة البنك الدولي مع حكومات الدول، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وبنوك التنمية الإقليمية، والمراكز البحثية، وغيرها من المؤسسات الدولية بشأن قضايا تتراوح ما بين تغير المناخ والصراع والأمن الغذائي إلى التعليم والزراعة والتمويل والتجارة.</p> <p>ويلمس نشاط مجموعة البنك جميع القطاعات المهمة في مساندة النمو الاقتصادي، وضمان تحقيق المكاسب المستدامة.</p>	<p>البنك الدولي ١٨١٨ شارع إتش نورث ويست، واشنطن، دي سي، ٢٠٤٣٣ هاتف: ٢٠٢٤٧٣١٠٠١ فاكس: ٢٠٢٤٧٣١٠٠٠ www.albankaldawli.org</p>
<p>تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام ١٩٦٠م. وتتمثل مهام أوبك في تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للبلدان الأعضاء فيها وضمان استقرار أسواق النفط من أجل تأمين إمدادات فعالة واقتصادية ومنتظمة من النفط للمستهلكين، ودخل ثابت للمنتجين وعائد عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون في صناعة البترول.</p>	<p>منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) هيلفيرستورفيرستراسي ١٧ أيه-١٠١٠ فيينا، النمسا هاتف: ٣٣٠٢-٢١١١٢-١-٤٣+ https://www.opec.org/opec_web</p>

٤- ملخص تفاصيل صفقة الاندماج

يهدف ملخص صفقة الاندماج الوارد في هذا القسم إلى تزويد مساهمي بنك ساب بنبذة عن صفقة الاندماج، ولا يتضمن هذا القسم جميع المعلومات التي قد تكون مهمة بالنسبة للمساهمين حتى يتمكنوا من التصويت على قرارات الاندماج التي سيتم التصويت عليها في اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج. وعليه، فإنه يتوجب قراءة ومراجعة هذا الملخص باعتبارها مقدمة لصفقة الاندماج فقط، وعلى المساهمين قراءة هذا التعميم والبيانات الواردة فيه بعناية ومراجعتها بالكامل وبناء أي قرار يتعلق بالتصويت على قرارات الاندماج على هذا التعميم بالكامل والمعلومات الواردة فيه. كما يتعين مراجعة القسم (٢) «إشعار مهم» وقسم (٨) «عوامل المخاطرة» من هذا التعميم بعناية قبل اتخاذ قرار بالتصويت في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج.

المصدر (بنك ساب)	الاسم والوصف ومعلومات التأسيس	البنك السعودي البريطاني، وهو شركة مساهمة سعودية مدرجة، تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤ الصادر بتاريخ ١٢/٢/١٣٩٨هـ (الموافق ٢١/١/١٩٧٨م) ويقع مركزها الرئيسي في مدينة الرياض، وهي مقيدة في السجل التجاري بالرقم ١٠١٠٠٢٥٧٧٩ بتاريخ ٢٢/١١/١٣٩٩هـ (الموافق ١٣/١٠/١٩٧٩م).
أنشطة بنك ساب	<p>يتمثل نشاط البنك في تقديم الخدمات المصرفية وفقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك وأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية الأخرى. وبغير تحديد لعمومية هذه الأغراض، يزاوئ بنك ساب سواء لحسابه الخاص أو لحساب الغير داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها كافة أنواع العمليات المصرفية بما فيها العمليات التالية:</p> <p>أ- فتح الحسابات الجارية وتلقي الودائع تحت الطلب و/أو التي لأجل بالعملة السعودية أو غيرها من العملات.</p> <p>ب- فتح حسابات التوفير والأنواع المماثلة من الحسابات بالعملة السعودية أو غيرها من العملات.</p> <p>ج- إصدار وخضم وقبول والتعامل في السندات الإذنية والكمبيالات وأوراق السحب والأوراق التجارية وأوراق النقد والنقود المعدنية والعملات من كل نوع.</p> <p>د- منح القروض أو تقديم تسهيلات أخرى سواء بضمان أو بغير ضمان بالعملة السعودية أو بعملات أخرى.</p> <p>هـ- فتح الإعتمادات المستندية وإصدار الكفالات ومنح التسهيلات المصرفية لعمليات الإستيراد والتصدير والتجارة المحلية.</p> <p>و- تملك وحيازة وبيع والتعامل في العملات الأجنبية والسلع والمعادن والنقود المعدنية النفيسة.</p> <p>ز- تلقي النقود والمستندات والأشياء ذات القيمة بطريق الوديعة أو على سبيل القرض أو لحفظها وإصدار الإيصالات المشبته لذلك.</p> <p>ح- القيام بعمليات تحويل الأموال إلى أماكن أخرى في المملكة العربية السعودية أو خارجها.</p> <p>ط- القيام بعمليات تحصيل الأموال والكمبيالات والسندات وأي مستندات أخرى في المملكة العربية السعودية أو خارجها.</p> <p>ي- القيام بأية معاملات مصرفية أخرى غير محظورة بمقتضى أنظمة البنوك والنقد النافذة في المملكة العربية السعودية.</p>	
المساهمون الكبار وعدد أسهمهم ونسبة ملكيتهم قبل زيادة رأس المال وبعده	<p>يتمثل المساهمون الكبار في بنك ساب قبل زيادة رأس المال في: شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. وشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وشركة عبدالقادر المهديب وأولاده.</p> <p>وسيمثل المساهمون الكبار في بنك ساب بعد زيادة رأس المال في: شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. وشركة نات ويست ماركيتس ان. في. وشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.</p> <p>وللاطلاع على عدد الأسهم المملوكة للمساهمين الكبار ونسبة ملكيتهم في بنك ساب قبل زيادة رأس المال وبعده، الرجاء مراجعة الجدول رقم (١) أدناه.</p>	
رأس المال	خمسة عشر مليار (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.	
إجمالي عدد أسهم بنك ساب	مليار وخمسمائة مليون (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم مدفوعة بالكامل.	
القيمة الاسمية لكل سهم من أسهم بنك ساب	عشرة (١٠) ريالاً سعودية للسهم الواحد، مدفوعة بالكامل.	
إجمالي عدد أسهم العوض التي سيتم إصدارها لمساهمين البنك الأول	خمسمائة وأربعة وخمسين مليون وسبعمائة وأربعة وتسعين ألف وخمسمائة واثنان وعشرين (٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم.	
نسبة أسهم العوض من رأس المال الحالي لبنك ساب	ستمثل أسهم العوض ما نسبته ٣٧,٠٠٪ من رأس المال الحالي لبنك ساب كما في تاريخ هذا التعميم.	
سعر إصدار أسهم العوض	تبلغ القيمة الاسمية لأسهم العوض عشرة (١٠) ريالاً سعودية للسهم الواحد. وسيتم تحديد سعر إصدار أسهم العوض (كما سيتم عكسه في القوائم المالية لبنك ساب) في وقت لاحق بناءً على سعر الإغلاق لسهم بنك ساب في آخر يوم تداول يسبق تاريخ إتمام صفقة الاندماج.	
إجمالي قيمة إصدار أسهم العوض	يبلغ إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض خمسة مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وتسعمائة وخمسة وأربعين ألف ومائتين وعشرين (٥,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي. وسيتم تحديد إجمالي قيمة إصدار أسهم العوض (كما سيتم عكسها في القوائم المالية لبنك ساب) في وقت لاحق بناءً على سعر الإغلاق لسهم بنك ساب في آخر يوم تداول يسبق تاريخ إتمام صفقة الاندماج.	

<p>وصف صفقة الاندماج</p> <p>سيتم تنفيذ صفقة الاندماج وفقاً لأحكام المواد ١٩١ إلى ١٩٣ من نظام الشركات والفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة ٤٩ من لائحة الاندماج والاستحواذ وذلك من خلال قيام بنك ساب بتقديم عرض لمساهمي البنك الأول لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب ونقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب، وذلك مقابل قيام بنك ساب بإصدار أسهم العوض لصالح المساهمين في البنك الأول من خلال زيادة رأس ماله المدفوع من خمسة عشر مليار (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى عشرين مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وتسعمائة وخمسة وأربعين ألف ومائتين وعشرين (٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي.</p> <p>وعند إتمام صفقة الاندماج، فسيستمر بنك ساب في الوجود، أما البنك الأول فسينقضي وستلغى جميع أسهمه. (ولمزيد من المعلومات حول صفقة الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (١٠-٢) «دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها» والقسم (١٢-٢) «ملخص الهيكل القانوني لصفقة الاندماج»).</p>	
<p>البنك الأول، وهو شركة مساهمة سعودية مدرجة، تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٥ الصادر بتاريخ ١٣٩٦/١٢/٢٩ هـ (الموافق ١٩٧٦/١٢/٢١ م) ويقع مركزها الرئيس في مدينة الرياض، وهي مقيدة في السجل التجاري بالرقم ١٠١٠٠٦٤٩٢٥ بتاريخ ١٠١٠٠٧/٦/٦ هـ (الموافق ١٩٨٧/٢/٦ م).</p> <p>يتمثل نشاط البنك في تقديم الخدمات المصرفية وفقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك وأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية الأخرى. ولمزيد من المعلومات حول أنشطة البنك، الرجاء مراجعة القسم (١٠-٤) «نبذة عن عمليات البنك الأول».</p>	<p>الشركة المندمجة (البنك الأول)</p> <p>الوصف ومعلومات التأسيس</p> <p>النشاط</p>
<p>يتمثل المساهمون الكبار في البنك الأول في: شركة نات ويست ماركيتس ان. في. وشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.</p> <p>يوضح الجدول رقم (٢) أدناه عدد الأسهم المملوكة لكبار مساهمي البنك الأول ونسبة ملكيتهم في البنك الأول قبل صفقة الاندماج وبعدها.</p> <p>ويوضح الجدول رقم (١) أدناه عدد الأسهم المملوكة لكبار مساهمي البنك الأول ونسبة ملكيتهم في بنك ساب قبل زيادة رأس المال وبعدها.</p>	<p>المساهمون الكبار في البنك الأول وعدد أسهمهم ونسبة ملكيتهم في البنك الأول وبنك ساب قبل صفقة الاندماج وبعدها</p>
<p>سيملك مساهمي البنك الأول ما نسبته ٢٧٪ من رأس مال البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج.</p>	<p>ملكية مساهمي البنك الأول في بنك ساب بعد إتمام صفقة الاندماج</p>
<p>أحد عشر مليار وأربعمئة وثلاثون مليون وسبعمئة وعشرون ألف (١١,٤٣٠,٧٢٠,٠٠٠) ريال سعودي.</p>	<p>رأس مال البنك الأول</p>
<p>مليار ومئة وثلاثة وأربعون مليون واثنان وسبعون ألف (١,١٤٣,٠٧٢,٠٠٠) سهم بقيمة اسمية تبلغ عشر (١٠) ريالات سعودية ومدفوعة بالكامل.</p>	<p>إجمالي عدد الأسهم البنك الأول</p>
<p>الأطراف ذات العلاقة</p> <p>تتطوي صفقة الاندماج على وجود أطراف ذات علاقة، حيث أن شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة من كبار المساهمين في بنك ساب والبنك الأول، ولديها ممثل في مجلس إدارة كلا البنكين، كما أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من كبار المساهمين في بنك ساب والبنك الأول، ولديها ممثل في مجلس إدارة بنك ساب. (لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة القسم (١٠-٦) «الأطراف ذوي العلاقة وأعضاء مجلس الإدارة ذوي العلاقة بصفقة الاندماج»).</p>	
<p>القيمة الكلية للعوض</p> <p>يبلغ إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض مبلغ وقدره خمسة مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وتسعمائة وخمسة وأربعين ألف ومائتين وعشرين (٥,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٣,٥١ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨ م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ اتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة) مبلغ وقدره ثمانية عشر مليار وخمسمائة وواحد وتسعين مليون ومائة وأربعة وستين ألف وأربعمئة وأربعة وعشرين (١٨,٥٩١,١٦٤,٤٢٤) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٢,٢٥ ريال سعودي كما في تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج) مبلغ وقدره سبعة عشر مليار وثمانمائة واثنان وتسعين مليون ومائة وثلاثة وعشرين ألف وثلاث مائة وسبعة وعشرين (١٧,٨٩٢,١٢٢,٢٢٧) ريال سعودي. وسيتم تحديد إجمالي قيمة أسهم العوض التي سيتم عكسها في القوائم المالية لبنك ساب في وقت لاحق بناءً على سعر الإغلاق لسهم بنك ساب في آخر يوم تداول يسبق تاريخ إتمام صفقة الاندماج.</p>	
<p>للإطلاع على هيكل الملكية في بنك ساب قبل زيادة رأس المال وبعدها، الرجاء مراجعة الجدول رقم (١) أدناه.</p>	<p>هيكل الملكية في بنك ساب قبل زيادة رأس المال وبعدها</p>
<p>للإطلاع على هيكل الملكية في البنك الأول قبل صفقة الاندماج وبعدها، الرجاء مراجعة الجدول رقم (٢) أدناه.</p>	<p>هيكل الملكية في البنك الأول قبل صفقة الاندماج وبعده</p>
<p>انخفاض نسبة الملكية</p> <p>ستؤدي زيادة رأس مال بنك ساب بعد إتمام صفقة الاندماج إلى انخفاض نسبة ملكية المساهمين الحاليين في بنك ساب إلى ٧٣٪ من إجمالي رأس مال بنك ساب، علماً بأنه لن يؤدي ذلك إلى أي تغيير في عدد الأسهم المملوكة للمساهمين الحاليين في بنك ساب. (ولمزيد من المعلومات حول المخاطر المرتبطة بانخفاض نسبة ملكية مساهمي بنك ساب، الرجاء مراجعة القسم (٨-٧) «المخاطر المرتبطة بانخفاض نسبة ملكية مساهمي بنك ساب الحاليين وانخفاض القوة التصويتية المصاحبة لذلك»).</p>	

<p>من المتوقع أن يؤدي الاندماج إلى ارتفاع في ربحية السهم لمساهمي بنك ساب والبنك الأول نتيجة للانخفاض المتوقع في التكاليف السنوية للبنك الدامج بنسبة تتراوح ما بين ١٠-١٥٪ مقارنة بتكاليف السنة المالية ٢٠١٧م للبنكين مجتمعين، ومن المتوقع تحقيق هذا التخفيض خلال ثلاث سنوات من إتمام صفقة الاندماج (استناداً إلى ربحية السهم بالنسبة للبنك الأول وبنك ساب كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٧م بعد تحقيق الفوائد المرجوة من الاندماج). ويجب على المساهمين عدم الاعتماد على التوقعات المتعلقة بالارتفاع في ربحية السهم عند اتخاذ قراراتهم بالتصويت على قرارات الاندماج، وعدم الاعتماد بشكل كامل على التوقعات والإفادات المستقبلية. وعليه، يجب عدم اعتبار هذه الإفادات على أنها تأكيد بأن ربحية السهم للبنك الدامج ستكون مساوية أو ستزيد عن ربحية سهم بنك ساب للفترة المالية السابقة.</p> <p>ولمزيد من المعلومات حول الارتفاع والانخفاض في ربحية السهم، الرجاء مراجعة القسم (١٠-١١) «التأثير على الربحية».</p>	<p>بيان الارتفاع أو الانخفاض في ربحية السهم</p>
<p>بعد استكمال صفقة الاندماج، سيصبح البنك الدامج ثالث أكبر بنك في المملكة وأحد البنوك الرائدة في قطاعي مصرفية الشركات والأفراد. وسيتمكن البنك الدامج من الوصول لشبكة مصرفية عالمية والذي بدوره سيسهل زيادة الاستثمارات في المملكة ونمو التجارة العالمية فيها. ولمزيد من المعلومات حول دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها، الرجاء مراجعة القسم (١٠-٢) «دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها».</p>	<p>أسباب ومبررات صفقة الاندماج</p>
<p>تتمثل الخطوات الرئيسية لإتمام صفقة الاندماج فيما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • نشر الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لكل من بنك ساب والبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج. • الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية لكل من بنك ساب والبنك الأول على قرارات الاندماج والقرارات الإضافية. • نشر قرارات الجمعية العامة غير العادية لكل من بنك ساب والبنك الأول. • ابتداء فترة اعتراض الدائنين، والتي ستستمر لمدة (٣٠) يوماً من تاريخ نشر قرارات الجمعية العامة غير العادية. • انتهاء فترة اعتراض الدائنين. • نفاذ قرار الاندماج. • إلغاء إدراج أسهم البنك الأول وإدراج أسهم العوض في تداول. • استيفاء جميع الشروط المحددة في اتفاقية الاندماج والملخصة في القسم (١٢-٥) «البنود والشروط الجوهرية لصفقة الاندماج»، مع العلم أنه لا يجوز تعديل أو التنازل عن أي من الشروط الواردة في اتفاقية الاندماج. <p>وبعد نفاذ قرار الاندماج سينقضي البنك الأول وستنتقل التزاماته وأصوله لبنك ساب وذلك مقابل قيام بنك ساب بزيادة رأس ماله وإصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول والتي سوف يتم إدراجها في تداول. ولمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة القسم (١٠) «صفقة الاندماج» والقسم (١٢) «المعلومات القانونية».</p>	<p>ملخص الإجراءات الرئيسية المطلوبة لزيادة رأس المال وإصدار أسهم العوض</p>
<p>سيكون لمالكي أسهم العوض الحق في الحصول على أي أرباح موزعة يقوم البنك الدامج بالإعلان عنها بعد تاريخ إتمام صفقة الاندماج.</p>	<p>الأحقية في الأرباح لأسهم العوض</p>
<p>تتطلب صفقة الاندماج وزيادة رأس المال الحصول على عدد من الموافقات كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدم ممانعة مؤسسة النقد على صفقة الاندماج وزيادة رأس مال بنك ساب. • عدم ممانعة الهيئة العامة للمنافسة على التركيز الاقتصادي الناتج عن صفقة الاندماج. • موافقة هيئة السوق المالية على طلب زيادة رأس مال بنك ساب ونشر مستند العرض. • موافقة تداول على إدراج أسهم العوض. • الحصول على موافقة وزارة التجارة والاستثمار على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي لبنك ساب. • موافقة الهيئة على انعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج والجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج. • موافقة مساهمي بنك ساب ومساهمي البنك الأول على قرارات الاندماج والقرارات الإضافية في الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج. <p>ولمزيد من المعلومات حول شروط صفقة الاندماج الأخرى وعن الشروط التي تم استيفائها، الرجاء مراجعة القسم (١٢) «المعلومات القانونية» من هذا التعميم.</p>	<p>الموافقات المطلوبة لزيادة رأس المال</p>
<p>يكون لأسهم العوض نفس حقوق التصويت التي تتمتع بها أسهم بنك ساب الحالية، وذلك بما يتوافق مع نظام الشركات والنظام الأساسي لبنك ساب.</p>	<p>حقوق التصويت لأسهم العوض</p>
<p>التزمت كل من شركة نات ويست ماركيتس ان. في. وشركة بانكو سانتندير اس. ايه. وشركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي بعدم نقل أي من أسهمهم في البنك الدامج لمدة ستة أشهر من تاريخ إتمام صفقة الاندماج (مع وجود بعض الاستثناءات المتعارف عليها في مثل هذه الحالات)، مع العلم بأن شركة سنشنتغ ادمستريتيتيكانتور بيهير فاينانشل انستليجن غير خاضعة لأي حظر على نقل أسهمها بعد إتمام صفقة الاندماج (ولمزيد من التفاصيل حول اتفاقية الحظر، الرجاء مراجعة القسم (١٢-٤-٣) «اتفاقية الحظر»).</p> <p>وتعتزم شركة نات ويست ماركيتس ان. في بعد إتمام صفقة الاندماج تحويل ملكيتها في البنك الدامج لصالح كل من شركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتندير اس. ايه. وشركة سنشنتغ ادمستريتيتيكانتور بيهير فاينانشل انستليجن بحيث يصبح كل منهم مساهم مباشر في البنك الدامج</p>	<p>القيود المفروضة على أسهم العوض</p>

إشعار هام

إن الزيادة المقترحة لرأس مال بنك ساب مشروطة بموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج بالإضافة إلى موافقة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج. وعليه، يتوجب على مساهمي بنك ساب قراءة التعميم كاملاً (وليس فقط ملخص صفقة الاندماج) قبل التصويت في اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج على قرارات الاندماج والقرارات الإضافية.

الجدول ١ - ويوضح الجدول التالي تفاصيل الملكية في بنك ساب لكل من المساهمين الكبار في بنك ساب والمساهمين الكبار في البنك الأول والجمهور قبل زيادة رأس المال وبعده:

المساهم		قبل زيادة رأس المال		بعد زيادة رأس المال	
عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة
٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠%	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٩,٢%		
-	-	٢٢١,٩١٧,٨٠٩	١٠,٨%		
٢٥٤,٣٥٢,٥٨٢	١٦,٩٦%	٣٧٤,٩٣٦,٦٩٨	١٨,٢٥%		
١٤٦,١٢٥,٤٣٨	٩,٧٤%	٢٠٤,٤٢٤,٦٥٩	٩,٩٥%		
٧٥,٠١٣,٥٣٩	٥%	٧٥,٠١٣,٥٣٩	٣,٦٥%**		
٤٢٤,٥٠٨,٤٤١	٢٨,٣٠%	٥٧٨,٥٠١,٨١٨	٢٨,١٥%		
١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠%	٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢	١٠٠%		

* تجدر الإشارة إلى أن شركة نات ويست ماركيتس ان. في. تعزم بعد إتمام صفقة الاندماج نقل ملكيتها في البنك الدامج لصالح كل من شركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستليجن بحيث يصبح كل منهم مساهم مباشر في البنك الدامج وذلك بعد الحصول على الموافقات النظامية والموافقات الداخلية اللازمة وغيرها من الموافقات الحكومية، وستحسب نسبة ملكيتهم ضمن ملكية الجمهور في حال إتمام عملية نقل الملكية، حيث أن نسب ملكيتهم ستكون أقل من ٥% من إجمالي رأس مال البنك الدامج.

**تجدر الإشارة إلى أن ملكية شركة عبدالقادر المهيدب وأولاده ستحسب من ضمن ملكية الجمهور بعد إتمام صفقة الاندماج، حيث أن نسبة ملكيتها ستكون أقل من ٥% من إجمالي رأس مال البنك الدامج. وبالتالي، ستكون نسبة ملكية الجمهور في البنك الدامج ٣١,٨% من إجمالي رأس مال البنك الدامج.

الجدول ٢ - هيكل ملكية البنك الأول قبل صفقة الاندماج وبعدها:

المساهم		قبل صفقة الاندماج		بعد صفقة الاندماج	
عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة
٤٥٧,٢٢٨,٨٠٠	٤٠%				
٢٤٨,٤٤٥,٧٢٣	٢١,٧٣%				
١٢٠,١١٦,٩١٦	١٠,٥١%				
٣١٧,٢٨٠,٥٦١	٢٧,٧٦%				
١,١٤٣,٠٧٢,٠٠٠	١٠٠%				

0- التواريخ المهمة والمراحل الأساسية لصفقة الاندماج

تعتبر التواريخ الموضحة في الجدول التالي استرشادية فقط - وقد تتغير أو تتعدل - وتستند على عدة أمور، من بينها استيفاء شروط صفقة الاندماج (وتواريخ استيفاء تلك الشروط) (بما في ذلك، على سبيل المثال، موافقة مساهمي بنك ساب ومساهمي البنك الأول على صفقة الاندماج)، ويوضح القسم (١٢) «المعلومات القانونية» من هذا التعميم شروط الصفقة بشكل أكثر تفصيلاً. وسيقوم بنك ساب بالإعلان على موقع تداول عن أي تغييرات على الجدول الزمني والتواريخ المتوقعة الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول الزمني / التاريخ	الحدث
	(١) الإجراءات المطلوبة فيما يتعلق بالجمعية العامة غير العادية
تم التقديم بتاريخ ١٦/٨/١٤٤٠هـ الموافق (٢٠١٩/٤/٢١م)	تقديم مستند العرض النهائي لهيئة السوق المالية للموافقة على نشره
١٧/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٢/٤/٢٠١٩م)	موافقة هيئة السوق المالية على طلب زيادة رأس المال ونشر مستند العرض
٢٠/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٥/٤/٢٠١٩م)	نشر التعميم ومستند العرض وتعميم مجلس إدارة البنك الأول.
من تاريخ ٢٠/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٥/٤/٢٠١٩م) إلى انتهاء فترة العرض (من الأحد إلى الخميس من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الخامسة مساءً باستثناء الاجازات الرسمية للمملكة)	توفير المستندات المتاحة للمعاينة
١٨/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٣/٤/٢٠١٩م)	موافقة هيئة السوق المالية على انعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج والجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج.
١٩/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٤/٤/٢٠١٩م)	الإعلان على موقع تداول عن دعوة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (مع الإشارة إلى إمكانية عقد اجتماع ثاني بعد ساعة واحدة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد الاجتماع).
١٩/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٤/٤/٢٠١٩م)	الإعلان على موقع تداول عن دعوة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (مع الإشارة إلى إمكانية عقد اجتماع ثاني بعد ساعة واحدة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد الاجتماع).
٧/٩/١٤٤٠هـ (الموافق ١٢/٥/٢٠١٩م)	بدء فترة التصويت الإلكتروني للمساهمين في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب على بنود الجمعية.
٧/٩/١٤٤٠هـ (الموافق ١٢/٥/٢٠١٩م)	بدء فترة التصويت الإلكتروني للمساهمين في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول على بنود الجمعية.
١٠/٩/١٤٤٠هـ (الموافق ١٥/٥/٢٠١٩م)	انعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الأول) - يتحقق النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس مال بنك ساب على الأقل.
(خلال ساعة واحدة بعد انتهاء اجتماع الجمعية العامة غير العادية الأول الذي لم يتحقق فيه النصاب القانوني اللازم لانعقاده)	انعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثاني) وذلك حال عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم في الاجتماع الأول - يتحقق النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس مال بنك ساب على الأقل.
١٠/٩/١٤٤٠هـ (الموافق ١٥/٥/٢٠١٩م)	انعقاد الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الأول) - يتحقق النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون ثلثي رأس مال البنك الأول على الأقل.
(خلال ساعة واحدة بعد انتهاء اجتماع الجمعية العامة غير العادية الأول الذي لم يتحقق فيه النصاب القانوني اللازم لانعقاده)	انعقاد الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثاني) وذلك حال عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم في الاجتماع الأول - يتحقق النصاب القانوني للجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس مال البنك الأول على الأقل.
١١/٩/١٤٤٠هـ (الموافق ١٦/٥/٢٠١٩م)	نشر قرارات الاندماج والقرارات الأخرى التي تم اتخاذها في الاجتماع الأول أو الاجتماع الثاني للجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج على موقع تداول (أو الإعلان عن عدم انعقاد الجمعية العامة غير العادية في حال عدم تحقق نصابها القانوني).
١١/٩/١٤٤٠هـ (الموافق ١٦/٥/٢٠١٩م)	نشر قرارات الاندماج والقرارات الأخرى التي تم اتخاذها في الاجتماع الأول أو الاجتماع الثاني للجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج على موقع تداول (أو الإعلان عن عدم انعقاد الجمعية العامة غير العادية في حال عدم تحقق نصابها القانوني).
	(٢) الإجراءات التي ستتيح في حال عدم تحقق النصاب القانوني للاجتماع الأول والثاني للجمعية العامة غير العادية
١٤/٩/١٤٤٠هـ (الموافق ١٩/٥/٢٠١٩م)	موافقة هيئة السوق المالية على الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث) أو الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث).

الجدول الزمني / التاريخ	الحدث
١٤٤٠/٩/١٥هـ (الموافق ٢٠١٩/٥/٢٠م)	الإعلان على موقع تداول عن دعوة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث) أو الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث)
١٤٤٠/١٠/٦هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/٩م)	بدء فترة التصويت الإلكتروني للمساهمين في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث) أو الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث)
١٤٤٠/١٠/٩هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٢م)	انعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث) أو الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج (الاجتماع الثالث)- يتحقق النصاب القانوني في الاجتماع الثالث لانعقاد الجمعية العامة غير العادية أيًا كان عدد الأسهم الممثلة فيه.
١٤٤٠/١٠/١٠هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٣م)	نشر قرارات الاندماج والقرارات الأخرى التي تم اتخاذها في الاجتماع الثالث للجمعية العامة غير العادية لبنك ساب أو البنك الأول (بحسب الحال) على موقع تداول.
٣) فترة اعتراض الدائنين	
١٤٤٠/٩/١١هـ (الموافق ٢٠١٩/٥/١٦م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)	ابتداء فترة اعتراض الدائنين.
١٤٤٠/١٠/١٠هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٣م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)	
١٤٤٠/١٠/٩هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٢م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)	إعلان تذكيري من البنك الأول عن قرب انتهاء فترة اعتراض الدائنين
١٤٤٠/١١/٧هـ (الموافق ٢٠١٩/٧/١٠م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)	
١٤٤٠/١٠/١٢هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٥م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)	انتهاء فترة اعتراض الدائنين.
١٤٤٠/١١/١٠هـ (الموافق ٢٠١٩/٧/١٣م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)	
١٤٤٠/١٠/١٣هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٦م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)	إعلان البنك الأول بعدم وجود أي اعتراضات لدائنين لم تتم تسويتها أو الإعلان عن اعتراضات الدائنين القائمة التي لم تتم تسويتها بعد.
١٤٤٠/١١/١١هـ (الموافق ٢٠١٩/٧/١٤م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)	
٤) إتمام صفقة الاندماج	
	نفاذ قرار الاندماج.
١٤٤٠/١٠/١٣هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٦م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)	بعد انتهاء فترة اعتراض الدائنين أو التاريخ الذي تتم فيه تسوية جميع اعتراضات الدائنين على صفقة الاندماج (أيهما يأتي لاحقاً). ومن المتوقع أن يكون نفاذ قرار الاندماج بتاريخ:
١٤٤٠/١١/١١هـ (الموافق ٢٠١٩/٧/١٤م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)	

الجدول الزمني / التاريخ	الحدث
أول فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج. ومن المتوقع أن يتم ذلك بتاريخ:	تاريخ تعليق تداول أسهم البنك الأول.
١٣/١٠/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٦م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)	
١١/١١/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠١٩/٧/١٤م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)	
١٣/١٠/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٦م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)	إعلان بنك ساب والبنك الأول عن نفاذ قرار الاندماج.
١١/١١/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠١٩/٧/١٤م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)	
خلال فترة لا تقل عن ثالث فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج ولا تزيد عن سادس فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج	إلغاء إدراج أسهم البنك الأول في تداول.
خلال فترة لا تقل عن ثالث فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج ولا تزيد عن سادس فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج	إدراج أسهم العوض في تداول وتخصيصها لصالح مساهمي البنك الأول المقيدین بسجل مساهمي البنك الأول بنهاية ثاني فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج.
١٧/١٠/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/٢٠م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)	تعديل السجل التجاري وترخيص الاستثمار الأجنبي لبنك ساب.
١٥/١١/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠١٩/٧/١٨م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)	
خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ نفاذ قرار الاندماج. ومن المتوقع أن يتم ذلك بتاريخ:	شطب وإلغاء السجل التجاري وترخيص الاستثمار الأجنبي للبنك الأول
١٢/١١/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠١٩/٧/١٥م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)	
١٢/١٢/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠١٩/٨/١٣م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)	
خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ إتمام صفقة الاندماج. ومن المتوقع أن يتم ذلك بتاريخ:	الموعد النهائي لتوزيع متحصلات بيع كسور الأسهم التي تم بيعها.
١٥/١١/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠١٩/٧/١٨م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الأول أو الثاني)	
١٧/١٢/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠١٩/٨/١٨م) (في حال صدور موافقة الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لبنك ساب والبنك الأول في الاجتماع الثالث)	

خطاب مجلس الإدارة إلى مساهمي بنك ساب

السادة/ مساهمي بنك ساب،

الموضوع: صفقة الاندماج المقترحة بين بنك ساب والبنك الأول

نشكركم على الاطلاع على هذا التعميم ودراسة محتوياته بعناية، حيث أن هذا التعميم يتضمن معلومات مهمة حول صفقة الاندماج.

في تاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٨م، قام كل من بنك ساب والبنك الأول بالإعلان عن توقيع اتفاقية اندماج ملزمة بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م، والتي اتفق الطرفان بموجبها على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ صفقة الاندماج بينهما وفقاً لأحكام المواد ١٩١ - ١٩٣ من نظام الشركات والفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة ٤٩ من لائحة الاندماج والاستحواذ. وقد قام بنك ساب بتاريخ ٤/٧/٢٠١٨هـ (الموافق ١١/٣/٢٠١٩م) بالإعلان عن نيته المؤكدة بالاستمرار في صفقة الاندماج وتقديم عرض لمساهمي البنك الأول لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب مقابل إصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول.

وستؤدي صفقة الاندماج إلى خلق ثالث أكبر بنك في المملكة وأحد البنوك الرائدة في قطاعي مصرفية الشركات والأفراد. وسيتمكن البنك الدامج من الوصول لشبكة مصرفية عالمية من خلال زيادة التنوع في قاعدة مساهميه وعملائه والذي بدوره سيسهم في زيادة الاستثمارات في المملكة ونمو التجارة العالمية فيها. وسيكون البنك الدامج في وضع يسمح له بدعم الاقتصاد في المملكة والمساهمة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ وأهداف برنامج التحول الوطني.

ويرى أعضاء مجلس إدارة بنك ساب (من غير الأعضاء ذوي العلاقة بصفقة الاندماج) بأن صفقة الاندماج عادلة ومعقولة، وذلك بعد بذل العناية المهنية اللازمة كما يروونه مناسباً في ظل الظروف بمساعدة مستشاريهم، وبعد الأخذ في الاعتبار وضع السوق في تاريخ نشر هذا التعميم وفرص النمو المستقبلية للبنك الدامج والمنافع المتوقعة من صفقة الاندماج والرأي المقدم من شركة جولدمان ساكس العربية السعودية (بصفتها المستشار المالي لبنك ساب فيما يتعلق بصفقة الاندماج) بتاريخ ١/٢٣/٢٠١٨هـ (الموافق ٣/١٠/٢٠١٨م) لمجلس إدارة بنك ساب (مرفق نسخة من الرأي في الملحق رقم (٣) من هذا التعميم) بما مفاده بأنه في تاريخ تقديم الرأي إلى مجلس إدارة بنك ساب ووفقاً للعوامل والافتراضات الموضحة في ذلك الرأي فإن شركة جولدمان ساكس العربية السعودية ترى أن معامل المبادلة المتفق عليه بموجب اتفاقية الاندماج عادل من الناحية المالية لبنك ساب.

كما يرى أعضاء مجلس إدارة بنك ساب (من غير الأعضاء ذوي العلاقة بصفقة الاندماج) أن صفقة الاندماج تصب في مصلحة بنك ساب ومساهميها، وبالتالي يوصون بالإجماع مساهمي بنك ساب بالموافقة على قرارات الاندماج. كما تجدر الإشارة بأن جميع أعضاء مجلس إدارة بنك ساب الذين سيقومون بالتصويت على قرارات الاندماج في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج سيصوتون بالموافقة على قرارات الاندماج.

وقام بنك ساب بتعيين شركة جولدمان ساكس العربية السعودية كمستشار مالي فيما يتعلق بصفقة الاندماج.

بالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة بنك ساب، أتقدم بشكري وامتناني لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين على دعمهم وجهودهم المستمرة لتطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية. كما أود أن أشكر مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية وهيئة العامة للمنافسة ووزارة المالية ووزارة التجارة والاستثمار وشركة السوق المالية السعودية على دعمهم المستمر وتعاونهم مع كافة أطراف صفقة الاندماج.

خالد عبدالله الملحم

نائب رئيس مجلس الإدارة

٦- جدول المحتويات

أ	تعميم المساهمين
ث	٢- إشعار مهم
ج	٣- دليل الشركة
ذ	٤- ملخص تفاصيل صفقة الاندماج
ش	٥- التواريخ المهمة والمراحل الأساسية لصفقة الاندماج
ظ	٦- جدول المحتويات
ا	٧- المصطلحات والتعريفات
٧	٨- عوامل المخاطرة
٧	١-٨ المخاطر المرتبطة بصفقة الاندماج وبأعمال البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج
١٣	٢-٨ المخاطر المرتبطة بأسهم بنك ساب والبنك الدامج
١٣	٣-٨ المخاطر المرتبطة بالبنك الأول
١٤	٤-٨ المخاطر المرتبطة بالسوق والقطاع والبيئة التنظيمية بشكل عام
١٧	٩- نظرة عامة على السوق
١٧	١-٩ المناخ الاقتصادي في المملكة
١٧	٢-٩ القطاع المصرفي في المملكة
١٩	٣-٩ توزيع الملكية والموجودات الإجمالية للبنوك السعودية (كما في سبتمبر ٢٠١٨م)
٢٠	٤-٩ موجودات ومطلوبات للبنوك السعودية (كما في سبتمبر ٢٠١٨م)
٢٠	٥-٩ ربحية البنوك السعودية (كما في سبتمبر ٢٠١٨م)
٢١	٦-٩ التوزيع
٢١	٧-٩ التوقعات
٢٣	١٠- صفقة الاندماج
٢٣	١-١٠ لمحة عامة عن صفقة الاندماج
٢٤	٢-١٠ دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها
٢٦	٣-١٠ أعضاء مجلس الإدارة
٢٧	٤-١٠ نبذة عن عمليات البنك الأول
٢٩	٥-١٠ تقييم البنك الأول
٣١	٦-١٠ الأطراف ذوي العلاقة وأعضاء مجلس الإدارة ذوي العلاقة بصفقة الاندماج
٣٢	٧-١٠ هيكل الملكية قبل زيادة رأس المال وبعدها
٣٢	٨-١٠ المعلومات المالية الافتراضية الموحدة والموجزة
٣٨	٩-١٠ مقارنة مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة ببنك ساب وفقاً للقوائم المالية الافتراضية مقابل القوائم المالية لبنك ساب
٣٩	١٠-١٠ التأثير على الملكية
٣٩	١١-١٠ التأثير على الربحية
٣٩	١٢-١٠ التأثير على نسبة كفاية رأس المال لساب
٤٠	١٣-١٠ أداء سعر السهم التاريخية لساب
٤١	١١- المعلومات المالية
٤١	١-١١ مقدمة
٤١	٢-١١ إقرار أعضاء مجلس الإدارة بشأن القوائم المالية
٤١	٣-١١ ملخص السياسات المحاسبية المهمة
٤٣	٤-١١ نتائج العمليات
٦١	١٢- المعلومات القانونية
٦١	١-١٢ إقرارات أعضاء مجلس إدارة بنك ساب
٦١	٢-١٢ ملخص الهيكل القانوني لصفقة الاندماج
٦٢	٣-١٢ الموافقات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج

٦٣	٤-١٢	ملخص الاتفاقيات الجوهرية
٦٧	٥-١٢	البنود والشروط الجوهرية لإتفاقية الاندماج
٦٨	٦-١٢	الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج
٦٩	٧-١٢	الدعاوى القضائية والمطالبات على بنك ساب
٦٩	٨-١٢	الدعاوى القضائية والمطالبات على البنك الأول
٦٩	٩-١٢	الإفلاس
٦٩	١٠-١٢	الإعسار
٦٩	١١-١٢	الزكاة والضرائب
٧١	١٢-١٢	التعديلات في النظام الأساسي لبنك ساب
٧١	١٣-١٢	التوزيعات وسياسة الأرباح
٧٣		١٣- إفادات الخبراء
٧٤		١٤- المصاريف
٧٥		١٥- الإعفاءات
٧٦		١٦- المستندات المتاحة للمراجعة
٧٧		ملحق رقم (١)
٧٧		دعوة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب
٧٨		المرفق رقم (١)
٧٨		التعديلات العامة على النظام الأساسي للشركة
٨٥		المرفق رقم (٢)
٨٥		التعديلات على النظام الأساسي المرتبطة بصفقة الاندماج
٨٦		الملحق رقم (٢)
٨٦		دعوة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول
٨٧		الملحق رقم (٣)
٨٧		الرأي المقدم من المستشار المالي
٨٩		الملحق رقم (٤)
٨٩		القوائم المالية المراجعة للبنك الأول للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م و٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
٢٧١		الملحق رقم (٥)
٢٧١		القوائم المالية الافتراضية المفحوصة
٢٨٢		الملحق رقم (٦)
٢٨٢		النظام الأساسي للبنك الأول

7- المصطلحات والتعريفات

يكون للعبارات والمصطلحات التالية - أينما وردت في هذا التعميم - المعاني المبينة أمامها، ما لم يقتضِ سياق النص خلاف ذلك:

تابع	الشخص الذي يسيطر على شخص آخر، أو يسيطر عليه ذلك الشخص الآخر، أو يشترك معه في كونه مسيطراً عليه من قبل شخص ثالث، وفي أي مما سبق تكون السيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر.
البنك الأول	البنك الأول، وهو شركة مساهمة سعودية مدرجة، تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٥ الصادر بتاريخ ١٣٩٦/١٢/٢٩هـ (الموافق ١٩٧٦/١٢/٢٠م) ويقع مركزها الرئيس في مدينة الرياض، وهي مقيدة في السجل التجاري بالرقم ١٠١٠٠٦٤٩٢٥ بتاريخ ١٤٠٧/٦/١٤هـ (الموافق ١٩٨٧/٢/٦م).
تعميم مجلس إدارة البنك الأول	التعميم الذي يصدره مجلس إدارة البنك الأول للمساهمين بخصوص العرض المقدم من بنك ساب للاندماج حيث يبدي فيه مجلس الإدارة رأيهم للمساهمين بخصوص ذلك العرض وخطط بنك ساب بشأن البنك الأول وموظفيه.
الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج	اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول والذي سيعقد لغرض التصويت على قرارات الاندماج وعدد من القرارات الأخرى والموضحة في البند رقم (١) من نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول (الوارد في الملحق رقم (٢) من هذا التعميم).
صكوك البنك الأول	الصكوك المصدرة من البنك الأول بقيمة ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي والمستحقة في عام ٢٠٢٣م.
حاملي الصكوك	حاملي صكوك البنك الأول.
البنكين	بنك ساب والبنك الأول.
نظام مراقبة البنوك	نظام مراقبة البنوك الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥ الصادر بتاريخ ١٣٨٦/٠٢/٢٢هـ (الموافق ١٩٦٦/٠٦/١٢م).
يوم عمل	أي يوم باستثناء يوم الجمعة والسبت وأيام العطل الرسمية في المملكة العربية السعودية.
زيادة رأس المال	الزيادة المقترحة في رأس مال بنك ساب من خلال إصدار خمسمائة وأربعة وخمسين مليون وسبعمائة وأربعة وتسعين ألف وخمسمائة واثنان وعشرين (٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم لصالح المساهمين في البنك الأول.
المطالبات الخاضعة للتسوية	مطالبات معينة نشأت أو قد تنشأ بين البنك الأول ونات ويست ماركيتس ان. في. أو بين أعضاء الائتلاف أو أي من الجهات التابعة لهم أو أي من مدرائهم أو موظفيهم والتي أبرم بشأنها اتفاقية التسوية الحالية (ولمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة القسم (١٢-٤-١) «اتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة») من هذا التعميم.
الهيئة أو هيئة السوق المالية	هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.
البنك الدامج	بنك ساب بعد اكتمال عملية الاندماج.
نظام الشركات	نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣ بتاريخ ١٣٩٧/٠١/٢٨هـ (الموافق ١٠ نوفمبر ٢٠١٥م) والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧٩) وتاريخ ١٤٣٩/٧/٢٥هـ.
الأعضاء ذوي العلاقة بصفقة الاندماج	الأستاذ/خالد سليمان العليان (بصفته ممثل لشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة) والأستاذ/سعد عبدالمحسن الفضلي (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية).
أسهم العوض	الأسهم الجديدة في بنك ساب والتي سيتم إصدارها لمساهمي البنك الأول نتيجة لصفقة الاندماج والبالغ عددها خمسمائة وأربعة وخمسين مليون وسبعمائة وأربعة وتسعين ألف وخمسمائة واثنان وعشرين (٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم عادي بقيمة اسمية تبلغ عشرة (١٠) ريالاً للسهم الواحد.
أعضاء الائتلاف	مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي، (أو شركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. في حال تم نقل ملكية مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي في البنك الدامج لصالحها) وشركة ستنتنغ ادمستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستليجن، وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. والذين لديهم مصلحة غير مباشرة فيما نسبته (٤٠٪) من رأس مال البنك الأول من خلال شركة نات ويست ماركيتس ان. في. وعند إتمام صفقة الاندماج، من المتوقع أن تكون نسبة المصلحة الغير مباشرة لأعضاء الائتلاف في البنك الدامج (١٠,٨٪).
السيطرة	القدرة على التأثير على أفعال أو قرارات شخص آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، منفرداً أو مجتمعاً مع قريب أو تابع، من خلال أي من الآتي: (أ) امتلاك نسبة تساوي ٣٠٪ أو أكثر من حقوق التصويت في شركة أو (ب) حق تعيين ٣٠٪ أو أكثر من أعضاء الجهاز الإداري.
اتفاقية التسوية الحالية	الاتفاقية المبرمة بين البنك الأول ونات ويست ماركيتس ان. في. بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٦م والمتعلقة بالمطالبات الخاضعة للتسوية.
إتمام صفقة الاندماج	اليوم الذي يتم فيه إدراج أسهم العوض في تداول وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج (ولمزيد من التفاصيل حول إجراءات إتمام صفقة الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (١٢-٦) «الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج») من هذا التعميم.

نفاذ قرار الاندماج	بعد انتهاء فترة اعتراض الدائنين أو تسوية جميع اعتراضات الدائنين على صفقة الاندماج (أيهما يأتي لاحقاً) وذلك وفقاً لأحكام نظام الشركات (ولمزيد من التفاصيل حول فترة اعتراض الدائنين، الرجاء مراجعة القسم (١٢-٦-٣) «فترة اعتراض الدائنين» من هذا التعميم.
قرارات الاندماج	القرارات التي سيتم عرضها على مساهمي بنك ساب والبنك الأول فيما يتعلق بصفقة الاندماج، وهي على النحو التالي: فيما يخص بنك ساب: الموافقة على دمج البنك الأول في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد ١٩٠ إلى ١٩٣ من نظام الشركات، من خلال إصدار ٤٨٥٣٥٣٩٦,٠ سهم في بنك ساب مقابل كل سهم في البنك الأول، وذلك وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج، بما في ذلك الموافقة على الأمور التالية المتعلقة بصفقة الاندماج: (أ) الموافقة على أحكام اتفاقية الاندماج المبرمة بين بنك ساب والبنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ م. (ب) الموافقة على زيادة رأس مال بنك ساب من (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى (٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي وذلك وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج، على أن تسري هذه الزيادة عند نفاذ الاندماج وفقاً لأحكام نظام الشركات واتفاقية الاندماج. (ج) الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي لبنك ساب وفقاً للصيغة الموضحة في المرفق رقم (٢) من الملحق رقم (١) من هذا التعميم، على أن تسري هذه التعديلات عند نفاذ الاندماج. (د) تفويض مجلس إدارة بنك ساب، أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، بإصدار أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من القرارات المذكورة أعلاه.
قرارات الاندماج	فيما يخص البنك الأول: الموافقة على العرض المقدم من بنك ساب لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد ١٩٠ إلى ١٩٣ من نظام الشركات، من خلال إصدار ٤٨٥٣٥٣٩٦,٠ سهم في بنك ساب مقابل كل سهم في البنك الأول وانقضاء البنك الأول نتيجة لذلك، وذلك وفقاً للمتطلبات النظامية ذات الصلة وشروط وأحكام اتفاقية الاندماج، بما في ذلك الموافقة على الأمور التالية المتعلقة بصفقة الاندماج: (أ) الموافقة على أحكام اتفاقية الاندماج المبرمة بين البنك الأول وبنك ساب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ م. (ب) تفويض مجلس إدارة البنك الأول، أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، بإصدار أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من القرارات المذكورة أعلاه.
القرارات الإضافية	فيما يخص بنك ساب: (أ) الموافقة على اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة (ب) الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي لبنك ساب وفقاً للصيغة الموضحة في المرفق رقم (١) من الملحق رقم (١) من هذا التعميم، على أن تسري هذه التعديلات بأثر فوري فيما يخص البنك الأول: (أ) الموافقة على اتفاقية الانهاء (ب) الموافقة على اتفاقيات التسوية الجديدة
اجتماع الجمعية العامة غير العادية	اجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين للبنك ذو العلاقة الذي يعقد وفقاً للنظام الأساسي.
معامل المبادلة	أي عدد ٤٨٥٣٥٣٩٦,٠ سهم في بنك ساب مقابل كل سهم في البنك الأول.
الهيئة العامة للمنافسة	الهيئة العامة للمنافسة في المملكة العربية السعودية.
مجلس التعاون لدول الخليج	مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
الحكومة	حكومة المملكة العربية السعودية.
شركة جولدمان ساكس	شركة جولدمان ساكس العربية السعودية.
معايير المحاسبة الدولية	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).
المملكة	المملكة العربية السعودية.
نظام العمل	يقصد به نظام العمل السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣ هـ (الموافق ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩ م) والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٤٦) وتاريخ ١٤٢٦/٦/٥ هـ (الموافق ٢٥ مارس ٢٠١٥ م).
لائحة الاندماج والاستحواذ	لائحة الاندماج والاستحواذ الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ٥٠١-٢٠٠٧ وتاريخ ٢١/٩/٢٠١٨ هـ (الموافق ٣/١٠/٢٠٠٧ م) والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٣-٤٥-٢٠١٨ وتاريخ ٧/٨/٢٠١٨ هـ (الموافق ٢٣/٤/٢٠١٨ م).
صفقة الاندماج	الاندماج المقترح بين بنك ساب والبنك الأول وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات والفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ.
اتفاقية الاندماج	اتفاقية الاندماج المبرمة بين بنك ساب والبنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ والتي تتضمن الشروط والأحكام المتعلقة بتنفيذ صفقة الاندماج وحقوق الأطراف والتزاماتهم في هذا الشأن.
وزارة التجارة والاستثمار	وزارة التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية.

شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي.	شركة تابعة لمجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي، والتي من المتوقع أن تملك الأسهم المملوكة للمجموعة في البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج (والتي ستمثل ما نسبته ١٠٪) من رأس مال البنك الدامج فور إتمام صفقة الاندماج) وذلك بعد الحصول على الموافقات الداخلية والنظامية اللازمة.
شركة نات ويست ماركتس ان. في.	شركة نات ويست ماركتس ان. في. (والمعروفة سابقاً باسم رويال بنك أوف سكوتلاند ان. في.) والتي تملك كما في تاريخ هذا التعميم ما نسبته (٤٠٪) من رأس مال البنك الأول، وهي الكيان القانوني الذي يمثل مصلحة أعضاء الائتلاف في هذه الحصة من أسهم البنك الأول.
شركة بانكو سانتدير اس. ايه.	شركة بانكو سانتدير اس. ايه. والتي لديها (كما في تاريخ هذا المستند) مصلحة غير مباشرة فيما نسبته (١٦، ١١٪) من رأس مال البنك الأول وذلك من خلال شركة نات ويست ماركتس ان. في. وعند إتمام صفقة الاندماج، من المتوقع أن تكون نسبة المصلحة الغير مباشرة لشركة بانكو سانتدير اس. ايه. في البنك الدامج (٣٪).
شركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فايناشل انستلينجن	شركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فايناشل انستلينجن والتي لديها (كما في تاريخ هذا التعميم) مصلحة غير مباشرة فيما نسبته (٥٢، ١٣٪) من رأس مال البنك الأول وذلك من خلال شركة نات ويست ماركتس ان. في. وعند إتمام صفقة الاندماج، من المتوقع أن تكون نسبة المصلحة الغير مباشرة لشركة بانكو سانتدير اس. ايه. في البنك الدامج (٧، ٣٪).
مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي	مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي، والتي لديها (كما في تاريخ هذا التعميم) مصلحة غير مباشرة فيما نسبته (٣١، ١٥٪) من رأس مال البنك الأول وذلك من خلال شركة نات ويست ماركتس ان. في. والتي من المتوقع أن تقوم (بعد إتمام صفقة الاندماج) بنقل ملكيتها في البنك الدامج والبالغة (١، ٤٪) لصالح شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. وذلك بعد الحصول على الموافقات الداخلية والنظامية اللازمة.
مستند العرض	مستند العرض المعد من قبل بنك ساب وفقاً لأحكام المادة (٣٨) من لائحة الاندماج والاستحواذ بشأن العرض المقدم من بنك ساب إلى مساهمي البنك الأول لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب.
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ٣-١٢٣-٢٠١٧ وتاريخ ٩/٤/٢٠١٧هـ (الموافق ٢٧/١٢/٢٠١٧م) والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٢-٤٥٢-٢٠١٨ وتاريخ ٧/٨/٢٠١٨هـ الموافق ٢٣/٤/٢٠١٨م.
الضوابط والإجراءات التنظيمية	الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب قراره رقم (٨-١٢٧-٢٠١٦) وتاريخ ١٦/١/٢٠١٧هـ (الموافق ١٧/١٠/٢٠١٦م) والمعدلة بقراره رقم (٥-٣٣-٢٠١٧) وتاريخ ٢٤/٦/٢٠١٧هـ (الموافق ٣٣/٣/٢٠١٧م).
طرف ذو علاقة	يقصد به شخص (سواء أكان يتصرف بالاتفاق مع بنك ساب أو البنك الأول أو أي من شركاتهم التابعة، أم لا يتصرف بالاتفاق معهم) يملك أو يتعامل، بشكل مباشر أو غير مباشر، بأسهم بنك ساب أو البنك الأول سواءً عن طريق صفقة بيع وشراء خاصة أو عرض أو أي شخص (زيادة على مصالحه الاعتيادية كمساهم) لديه مصلحة أو مصلحة محتملة -سواء كانت شخصية أم مالية أم تجارية- فيما سينتج عن الاندماج أو طرف ذو علاقة مع كل من بنك ساب والبنك الأول، بما لا يتعارض مع التطبيق العام لهذا التعريف، يشمل التعريف -على سبيل المثال لا الحصر- الآتي: ١- شخص أو أشخاص قدموا مساعدة مالية (بخلاف ما يقوم به بنك في سياق عمله المعتاد) إلى بنك ساب أو البنك الأول. ٢- عضو مجلس إدارة في بنك ساب والبنك الأول (أو أي من تابعيهما). ٣- شخص يملك ٢٠٪ أو أكثر في بنك ساب والبنك الأول (سواء بشكل منفرد أم مع شخص أو أشخاص يتصرفون معه بالاتفاق). ٤- مساهم كبير في بنك ساب ويكون في الوقت نفسه عضواً في مجلس إدارة البنك الأول أو العكس.
قريب	الزوج والزوجة والأولاد والوالدين.
دولة مقيدة	أي دولة يكون طرح أسهم العوض فيها مخالفاً لقوانين تلك الدولة.
بنك ساب	البنك السعودي البريطاني، وهو شركة مساهمة سعودية مدرجة، تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤ الصادر بتاريخ ١٢/٢/١٣٩٨هـ (الموافق ٢١/١/١٩٧٨م) ويقع مركزها الرئيس في مدينة الرياض، وهي مقيدة في السجل التجاري بالرقم ١٠١٠٢٥٧٧٩ بتاريخ ٢٢/١١/١٣٩٩هـ (الموافق ١٣/١٠/١٩٧٩م).
الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج	اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب والذي سيعقد للتصويت على قرارات الاندماج وعدد من القرارات الأخرى والموضحة في البندين رقم (١) و(٢) من نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب (الوارد في الملحق رقم (١) من هذا التعميم).
الهيئة العامة للاستثمار	الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية.
مؤسسة النقد	مؤسسة النقد العربي السعودي.
ريال سعودي	الريال السعودي، العملة الرسمية للمملكة العربية السعودية.
اتفاقيات التسوية الجديدة	وتشمل ثلاث اتفاقيات تسوية مشروطة والمبرمة بين البنك الأول وشركة نات ويست ماركتس ان. في. وكل من شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. ومجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي إل سي، وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتوربيهير فايناشل انستلينجن وشركة بانكو سانتدير اس. ايه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م والتي ستحل محل اتفاقية التسوية الحالية.

مبلغ التسوية	هو المبلغ الذي تم الاتفاق على دفعه من قبل شركة نات ويست ماركيتس ان. في. للبنك الأول بموجب اتفاقية التسوية الحالية واتفاقيات التسوية الجديدة لغرض تسوية مطالبات التسوية، والبالغ ٦٥٦,٢٥٠,٠٠٠ ريال سعودي و مبلغ ١١٦,٩٢٠,١٩٥ دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد المستحقة على تلك المبالغ (ولمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم (١٢-٤-١) «اتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة») من هذا التعميم.
تاريخ إيقاف اتفاقيات التسوية الجديدة	اليوم الذي يقع في آخر مدة ٣٦ شهر من تاريخ نفاذ قرار الاندماج.
شركة تابعة	فيما يتعلق بشركة، أي شركة أخرى تسيطر عليها تلك الشركة.
مساهم كبير	شخص يملك ٥٪ أو أكثر من أسهم رأس مال بنك ساب أو البنك لأول (حيثما ينطبق).
تاريخ تعليق تداول أسهم البنك الأول	تاريخ تعليق تداول أسهم البنك الأول وذلك لغرض تحديد قائمة المساهمين في البنك الأول المستحقين لأسهم العوض وفقاً لما تحدده هيئة السوق المالية وتداول وشركة مركز إيداع الأوراق المالية.
السوق المالية السعودية أو تداول	شركة السوق المالية السعودية (تداول).
اتفاقية الإنهاء	اتفاقية الإنهاء والتسوية المشروطة والمبرمة في ٣ أكتوبر ٢٠١٨م بين البنك الأول وشركة نات ويست ماركيتس ان. في. (ولمزيد من التفاصيل حول اتفاقية الإنهاء، يرجى مراجعة القسم (١٢-٤-١) «اتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة») من هذا التعميم.
اتفاقية الخدمات الفنية	اتفاقية الخدمات الفنية المبرمة بين بنك ساب وشركة إنتش إس بي سي هولدينغ (بي. إل. سي) بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧م (كما تم تعديلها أو تحديثها من وقت لآخر)
اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة	اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة المبرمة بين بنك ساب وشركة إنتش إس بي سي هولدينغ (بي. إل. سي) بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م والتي تم بموجبها تعديل عدد من أحكام اتفاقية الخدمات الفنية .
الولايات المتحدة الأمريكية أو أمريكا	الولايات المتحدة الأمريكية.
العرض	العرض المقدم من بنك ساب إلى مساهمي البنك الأول لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب مقابل إصدار أسهم العوض لهم في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ.
صفقة الاندماج	صفقة اندماج البنك الأول في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ، والتي ستتم من خلال نقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب وذلك مقابل قيام بنك ساب بإصدار أسهم العوض لصالح المساهمين في البنك الأول وذلك من خلال زيادة رأس ماله المدفوع من خمسة عشر مليار (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى عشرين مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وتسعمائة وخمسة وأربعين ألف ومائتين وعشرين (٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي.
فترة اعتراض الدائنين	الفترة التي يحق لدائني البنك الأول خلالها تقديم اعتراضاتهم على صفقة الاندماج وفقاً لأحكام المادة (١٩٣) من نظام الشركات، وتبدأ من تاريخ نشر الموافقة على قرارات الاندماج لكل من بنك ساب والبنك الأول وتستمر لمدة (٣٠) يوماً.
تعارض المصالح	تشأ حالة تعارض المصالح لعضو مجلس الإدارة في أي من الحالات التالية: ١- عند وجود مصلحة لعضو مجلس الإدارة - بشكل مباشر أو غير مباشر - تتعلق بالعرض. ٢- أن يكون مساهماً في البنك الأول وعضو مجلس إدارة بنك ساب أو العكس. ٣- أن يكون عضواً في مجلس إدارة بنك ساب وفي الوقت نفسه عضو في مجلس إدارة أو يشغل منصب تنفيذي في البنك الأول أو العكس. ٤- أن يكون عضو مجلس الإدارة ممثلاً لمساهم يملك أسهم في بنك ساب والبنك الأول. ٥- وتعد مصلحة أي قريب لعضو مجلس الإدارة أو تابع له، مصلحة للعضو نفسه.
وزارة العمل	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.
سعر الإغلاق	آخر سعر تم تداول الأسهم عليه في يوم التداول ذي الصلة وفق الآلية المحددة من قبل السوق المالية السعودية (تداول).
فترة العرض	الفترة الممتدة من تاريخ إعلان النية المؤكدة لبنك ساب بتقديم عرض لمساهمي البنك الأول وحتى تاريخ صدور قرار الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج لكل من بنك ساب والبنك الأول أو أن يتم إنهاء اتفاقية الاندماج وفقاً لأحكامها (أيهما يقع أولاً). ولمزيد من التفاصيل حول أحكام إنهاء اتفاقية الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (١٢-٤-١) «اتفاقية الاندماج».
المصدر	بنك ساب.
قواعد الإدراج	قواعد الإدراج الموافق عليها بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٣-١٢٣-٢٠١٧) بتاريخ ١٤٢٩/٤/٩ الموافق ٢٠١٧/١٢/٢٧م.
لائحة حوكمة الشركات	لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٨-١٦-٢٠١٧) وتاريخ ١٦/٥/٢٠١٧ الموافق ٢٠١٧/٠٢/١٣م بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣ وتاريخ ٢٨/١/٢٠١٧ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٢-٤٥-٢٠١٨ وتاريخ ١٤٢٩/٨/٧ الموافق ٢٠١٨/٤/٢٣م.

السعودية	ما تفرضه لوائح العمل في المملكة العربية السعودية على الشركات العاملة في المملكة من توظيف لنسبة معينة من السعوديين.
الهيئة العامة للزكاة والدخل	الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة.
الهيئة الشرعية	الهيئة التي تختص بتوجيه البنك ذي العلاقة فيما يتعلق بالتزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية.
الهيئة العامة للإحصاء	الهيئة العامة للإحصاء في المملكة.
وزارة المالية	وزارة المالية في المملكة.
وزارة العمل	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.
صندوق النقد الدولي	وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة يعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي.
الأوبك	منظمة الدول المصدرة للنفط.
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية..	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المملكة.
مؤسسة موديز أو موديز	شركة تختص بتقديم خدمات التصنيف الائتماني والأبحاث المتعلقة بالسوق.
لجنة بازل	لجنة بازل للرقابة المصرفية.
صندوق الاستثمارات العامة	صندوق الاستثمارات العامة في المملكة.
المؤسسة العامة للتقاعد	المؤسسة العامة للتقاعد في المملكة.
السنة المالية	السنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر من كل سنة ميلادية.
النظام الأساسي	النظام الأساسي للبنك ذي الصلة.
نظام ضريبة الدخل	نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١ بتاريخ ١٥/١/٢٥هـ.
نظام السوق المالية	نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ بتاريخ ٢/٦/٢٤هـ.
تعميم المساهمين	تعميم المساهمين هذا والصادر عن بنك ساب بموجب أحكام المادة (٥٨) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
المملكة المتحدة	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.
كبار التنفيذيين	أي شخص طبيعي يكون مكلفاً -وحدّه أو مع آخرين- من قبل الجهاز الإداري للمنشأة أو من قبل عضو في الجهاز الإداري للمنشأة بمهام إشراف وإدارة، وتكون مرجعيته إلى أي من: (١) الجهاز الإداري مباشرة (٢) عضو في الجهاز الإداري (٣) الرئيس التنفيذي.
هـ (هجري)	التاريخ الهجري.
م (ميلادي)	التاريخ الميلادي.
المجلس أو مجلس الإدارة	مجلس إدارة البنك ذي الصلة.
المساهمون	المساهمون في البنك ذي الصلة.
الجمهور	المساهمون دون كبار المساهمين.
المستشار المالي	شركة جولدمان ساكس.
المستشار القانوني	شركة أبو حميد وآل الشيخ والحقباني محامون ومستشارون قانونيون.
المستشارين	المستشار المالي والمستشار القانوني ومراجعي الحسابات ومستشار العناية المهنية المالي الواردة أسماؤهم في القسم (٣) من هذا التعميم.
الإدراج	إدراج الأوراق المالية في تداول.
الطرح	إصدار أوراق مالية أو دعوة الجمهور للاكتتاب في الأوراق المالية أو الترويج لها بشكل مباشر أو غير مباشر أو أي تصريح أو بيان أو اتصال يعد من حيث الأثر المترتب عليه بيعاً أو إصداراً أو عرضاً للأوراق المالية.
دولار	الدولار الأمريكي.
يورو	العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوروبي.
الشخص	أي شخص طبيعي أو معنوي.
القوائم المالية	البيانات المالية الخاصة بالبنك ذي العلاقة والتي تحتوي على معلومات الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية وغيرها.
النتاج المحلي	القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها محلياً في المملكة والتي يتم إنتاجها فيها خلال فترة زمنية محددة.

فترة التداول	الأوقات التي يمكن خلالها بيع وشراء الأسهم في السوق بحسب ما تنص عليه تداول من وقت لآخر.
لوائح مؤسسة النقد	القواعد واللوائح النظامية التي تصدر عن مؤسسة النقد بناءً على نظام مؤسسة النقد العربي السعودي أو نظام مراقبة البنوك أو بناءً على أي من الأنظمة التي تخول مؤسسة النقد بإصدار أي من القواعد أو اللوائح النظامية ذات الصلة.
مجموعة العشرين	مجموعة تهدف إلى الجمع بين الأنظمة الاقتصادية للدول النامية والدول الصناعية التي تتسم بالأهمية والتنظيم لمناقشة القضايا الرئيسية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.
الشريعة الأولى	هي الشريعة الأولى لرأس المال، وتضم رأس المال المدفوع والأرباح المبقاة المدفقة وعلاوة الأسهم والاحتياطيات (عدا احتياطيات إعادة التقييم) ومساهمات الشريحة الأولى لرأس المال.
اتفاقية الحظر	اتفاقية الحظر التي التزم بموجبها كل من شركة نات ويست ماركتس ان. في. وشركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيكانتور بيهير فاينانشل انستلنجن بخصوص خضوعهم لفترة حظر فيما يتعلق بملكيتهم في البنك الأول والبنك الدامج. (ولمزيد من التفاصيل حول اتفاقية الحظر، الرجاء مراجعة القسم (١٢-٤-١) «اتفاقية الحظر»).
دمج الأعمال	ويقصد به دمج أعمال بنكي ساب والأول (بما في ذلك دمج الوظائف الإدارية والهيكل التنظيمي وأنظمة المعلومات وغيرها) لتحقيق حسن سير أعمال البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج.
اتفاقيات إعادة البيع	هي اتفاقيات إعادة شراء عكسي يتم من خلالها شراء أوراق مالية بهدف بيعها بسعر أعلى في المستقبل.

٨- عوامل المخاطرة

يجب على مساهمي بنك ساب قراءة المخاطر الواردة في هذا القسم، بالإضافة إلى جميع الأقسام الأخرى والمعلومات الواردة في هذا التعميم ودراساتها بعناية، وذلك للتصويت بالموافقة أو الرفض على القرارات المعروضة على الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج. علماً بأن المخاطر الموضحة في هذا التعميم قد لا تشمل على كافة المخاطر التي قد يواجهها بنك ساب كما في تاريخ هذا التعميم، حيث أنه قد تكون هناك عوامل إضافية أخرى بخلاف المخاطر الواردة في هذا القسم تؤثر سلباً على البنك الدامج لكنها غير معلومة لمجلس إدارة بنك ساب حالياً أو أن مجلس إدارة بنك ساب لا يدها من عوامل المخاطرة المؤثرة حالياً. وعليه ينبغي أخذ ذلك في الاعتبار.

إن تحقق المخاطر الواردة في هذا القسم سيؤثر سلباً على نشاط البنك الدامج ومركزه المالي ونتائج عملياته وتدفعاته المالية وتوقعاته المستقبلية وربحية سهمه، كما أن تحقق أي مخاطر أخرى بخلاف المخاطر الواردة أدناه (إما لعدم علم مجلس إدارة بنك ساب عنها أو لعدم تصنيف مجلس إدارة بنك ساب لها بأنها جوهرية ولكن ظهر عند وقوعها كونها جوهرية) سيؤثر أيضاً بشكل سلبي على نشاط البنك الدامج ومركزه المالي ونتائج عملياته وتدفعاته المالية وتوقعاته المستقبلية وربحية سهمه.

وفي حال كان لدى أي من المساهمين أي شك بخصوص محتوى هذا التعميم أو فيما يتعلق بالإجراء الذي يجب أن يتخذه أو بكيفية التصويت على قرارات الاندماج فإنه ينبغي عليه الحصول على استشارة مالية خاصة من مستشار مالي مستقل مرخص له من قبل هيئة السوق المالية.

وينبغي التوضيح بأن الترتيب الوارد في هذا القسم لا يعكس أهمية المخاطر أو احتمالية حدوثها.

٨-١ المخاطر المرتبطة بصفقة الاندماج وبأعمال البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج

٨-١-١ المخاطر المرتبطة بتأثير الإعلان عن صفقة الاندماج على أعمال البنكين

من المحتمل أن يؤثر الإعلان عن صفقة الاندماج (سواء اكتملت صفقة الاندماج أم لم تكتمل) على أعمال بنك ساب والبنك الأول، خصوصاً فيما يتعلق بالمسائل الآتية:

- تحول اهتمام إدارة بنكي ساب والأول من إدارة أعمال البنكين إلى العمل على إتمام صفقة الاندماج.
- التأثير على قدرة بنك ساب أو البنك الأول في الاحتفاظ بالموظفين والمدراء الأساسيين أو توظيف موظفين ومدراء جدد نظراً لما قد يشعر به الموظفين الحاليين أو المحتملين من عدم استقرار أو خوف من فقدانهم لوظائفهم في البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج.
- قد يواجه العملاء الحاليون أو المحتملون نقصاً في مستوى الخدمة المقدم لهم مما قد يدفعهم إلى عدم التعامل مع بنك ساب أو البنك الأول إلى حين إتمام صفقة الاندماج.

وعليه، ففي حال عدم قدرة البنكين على التعامل مع هذه المسائل وإدارتها بشكل فعال فسيؤدي ذلك إلى التأثير السلبي على أعمال البنكين ونتائجها المالية.

٨-١-٢ المخاطر المرتبطة بدمج أعمال بنك ساب والبنك الأول

تتطلب صفقة الاندماج دمج أعمال بنك ساب والبنك الأول، والتي قد ينتج عنها عدد من الصعوبات الأساسية المرتبطة في العادة بدمج الأعمال، والتي تشمل:

- ضرورة دمج الوظائف الإدارية والتنسيق بينها، وكذلك ضرورة تحسين الهيكل التنظيمي للبنك الدامج، ودمج أنظمة المعلومات وشبكات التوزيع وتوحيد كافة المرافق والبنى التحتية.
- دمج وتوحيد أعضاء إدارة البنكين وموظفيهما ورفع معنويات الموظفين والاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين وتحفيزهم.
- تقييم الالتزامات التعاقدية والمالية والتنظيمية والبيئية وغيرها من الالتزامات والمسؤوليات المرتبطة باستثمارات كل من بنك ساب والبنك الأول بشكل دقيق، بما في ذلك التنفيذ الملائم للرقابة المالية والرقابة الداخلية، وإعداد القوائم المالية في الوقت المناسب بما يتلاءم مع السياسات المحاسبية لبنك ساب.
- ضرورة القدرة على التقييم الصحيح لحركة السوق والتركيب السكانية والبيئة التنافسية وفرص النمو في السوق.
- الحصول على كافة التراخيص والموافقات النظامية اللازمة الصادرة من مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية وهيئة العامة للاستثمار وغيرها أو المحافظة على سريتها.

وتتطوي عملية دمج أنشطة وأعمال البنكين على مخاطر مالية وإدارية وقانونية وتشغيلية، والتي قد تشمل التأثير على سير أعمال أي من البنكين أو فقدان بعض أعمال البنكين أو الموظفين الأساسيين فيهما.

ومن المتوقع أن يتحمل بنك ساب بعض التكاليف غير المتكررة المتعلقة بدمج أعمال البنكين كالتكاليف المرتبطة بعملية مراجعة هوية البنك الدامج وعلامته التجارية. (ولمزيد من التفاصيل عن التكاليف المتعلقة بصفقة الاندماج، يرجى مراجعة القسم ٨-١-٥ (المخاطر المتعلقة بتحقيق المنافع المرجوة من صفقة الاندماج كخفض التكاليف وزيادة فرص النمو وغيرها) من هذا القسم.

كما سيؤدي أي تأخير أو صعوبات تتعلق بصفقة الاندماج أو دمج الأعمال إلى التأثير بشكل سلبي على أعمال وعمليات البنك الدامج وتوقعاته وأوضاعه المالية.

وفي حال عدم قدرة بنك ساب أو البنك الأول أو البنك الدامج على التعامل مع عمليات دمج الأعمال وإدارتها بشكل فعال، فستتأثر استراتيجية النمو والربحية المتوقعة لبنك الدامج كما ستؤدي إلى عدم تحقيق المنافع المتوقعة من الاندماج وخصوصاً المنافع المشار إليها في القسم (١٠-٢) «دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها» من هذا التعميم، أو الإضرار بسمعة البنك الدامج مما قد يؤدي إلى خسارة في العملاء أو الموظفين أو الإضرار بالسمعة التجارية للبنك والتأثير على المركز المالي للبنك الدامج ونتائج عملياته وتدفعاته النقدية.

٣-١-٨ المخاطر المرتبطة باستيفاء شروط إتمام صفقة الاندماج

يشترط لإتمام صفقة الاندماج الالتزام بعدد من الشروط التي تم تلخيصها في القسم (١٢) («المعلومات القانونية») من هذا التعميم (علماً بأنه لا يمكن تعديل هذه الشروط أو الإعفاء منها)، وسيؤدي عدم الالتزام بالشروط التي لم يتم استيفائها بعد أو عدم تحققها أو تأخر تحققها إلى عدم إتمام صفقة الاندماج أو تأخر إتمامها. وتتمثل أهم الشروط التي لم يتم استيفائها بعد فيما يلي: (١) انتهاء فترة اعتراض الدائنين (ولمزيد من المعلومات حول المخاطر المتعلقة بفترة اعتراض الدائنين، يرجى الاطلاع على القسم ٤-١-٨) (المخاطر المرتبطة بعدم إتمام صفقة الاندماج أو تأخرها بسبب الإجراءات المتصلة بفترة اعتراض الدائنين) من هذا التعميم، (٢) البنود والشروط الجوهرية لاتفاقية الاندماج التي يجب على الأطراف الالتزام بها حتى تاريخ نفاذ قرار الاندماج والتي تم تلخيصها في القسم ٥-١٢ (البنود والشروط الجوهرية لاتفاقية الاندماج)، والتي تشمل عدم الاخلال بالضمانات المقدمة أو متطلبات ممارسة الأعمال وغيرها من الشروط الموضحة في القسم المشار إليه في هذه الفقرة.

وتجدر الإشارة إلى أن تأخر إتمام صفقة الاندماج بسبب عدم استيفاء أي من شروط إتمام صفقة الاندماج قد يؤدي إلى عدم تحقق المنافع المرجوة من صفقة الاندماج أو تأخر تحققها أو يؤدي إلى زيادة التكاليف المرتبطة بالصفقة أو خسائر في الأرباح أو إلى خسائر إضافية أخرى غير متوقعة قد تنتج من تأخر إتمام صفقة الاندماج.

٤-١-٨ المخاطر المرتبطة بعدم إتمام صفقة الاندماج أو تأخرها بسبب الإجراءات المتصلة بفترة اعتراض الدائنين

يُشترط لإتمام صفقة الاندماج انقضاء فترة اعتراض الدائنين المشار إليها في المادة ١٩٢ من نظام الشركات وتسوية أي اعتراضات مقدمة خلالها وفق أحكام نظام الشركات، حيث يحق لدائني البنك الأول، مثل العملاء أصحاب الودائع ومستحقي الدفع من الموردين وأطراف عقود التمويل والتحوط، الاعتراض على صفقة الاندماج خلال مدة ٢٠ يوماً من تاريخ نشر الموافقة على قرارات الاندماج لكل من بنك ساب والبنك الأول. وفي حال وجود اعتراض من أي من الدائنين فسيتم إيقاف صفقة الاندماج إلى أن يتنازل الدائن عن معارضته أو يفي البنك الأول بالدين إن كان حالاً أو يقدم البنك الأول أو البنك الدامج ضماناً كافياً للوفاء بالدين إن كان الدين أجلاً (ولمزيد من التفاصيل المتعلقة بآثار طول فترة اعتراض الدائنين، يرجى مراجعة القسم (٣-٦-١٢) «فترة اعتراض الدائنين») من هذا التعميم، (ولمزيد من التفاصيل المتعلقة بآثار طول فترة اعتراض الدائنين على عامل المبادلة، يرجى مراجعة القسم ٦-١-٨) (المخاطر المرتبطة بمعامل المبادلة لصفقة الاندماج) من هذا التعميم.

وتجدر الإشارة إلى أن تأخر إتمام صفقة الاندماج بسبب فترة اعتراض الدائنين قد يؤدي إلى عدم تحقق المنافع المرجوة من صفقة الاندماج أو تأخر تحققها أو يؤدي إلى زيادة التكاليف المرتبطة بالصفقة أو خسائر في الأرباح أو إلى خسائر إضافية أخرى غير متوقعة قد تنتج من تأخر إتمام صفقة الاندماج.

٥-١-٨ المخاطر المتعلقة بتحقيق المنافع المرجوة من صفقة الاندماج كخفض التكاليف وزيادة فرص النمو وغيرها

يعتمد نجاح صفقة الاندماج بشكل كبير على قدرة البنك الدامج على تحقيق وفورات في التكاليف وتحقيق المنافع المالية وفرص النمو من خلال دمج أعمال بنك ساب والبنك الأول (ولمزيد من التفاصيل المتعلقة بالمنافع المرجوة من صفقة الاندماج، يرجى مراجعة القسم (٢-١٠) «دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها» من هذا التعميم). ومن المحتمل أن تتأثر قدرة البنك الدامج على تحقيق هذه المنافع المتوقعة (بعد تحمل تكاليف دمج الأعمال) أو بتأثر توقيت تحقيق هذه المنافع بمجموعة من العوامل الرئيسية، والتي تشمل ما يلي:

- الصعوبة المحتملة الناشئة عن دمج العمليات الإدارية والتجارية للبنكين في المملكة العربية السعودية بما في ذلك المكاتب الإقليمية.
- صعوبة تطبيق خطط التوفير في التكاليف بشكل كامل أو جزئي، ويشمل ذلك تحسين شبكة الفروع الموحدة وأنظمة المعلومات والبنية التحتية للوظائف الإدارية خلال مدة مناسبة وبشكل فعال.
- التحديات المرتبطة بدمج أعمال البنكين وقدرتهما على وجه الخصوص على دمج العمليات الجديدة مع العمليات الحالية خلال مدة مناسبة وبشكل فعال والقدرة على إدارة نشاط تجاري أكبر بعد إتمام صفقة الاندماج.
- التأخير المحتمل والصعوبات المتعلقة بتحقيق تحسين الإيرادات من خلال التوسع في تقديم الخدمات والمنتجات لقاعدة العملاء الموحدة وأي وفورات ممكنة من خلال توحيد قاعدة التمويل للبنك الدامج.
- التأخير المحتمل والصعوبات المتعلقة بالحصول على الموافقات اللازمة للقيام بأي عمل من الأعمال اللازمة لتحقيق فوائد صفقة الاندماج.
- الأحداث غير المتوقعة بما في ذلك التغييرات الكبيرة في السوق والبيئة التشغيلية التي يعمل فيها بنك ساب والبنك الأول.

وتستند التوقعات الخاصة بالوفورات الناتجة عن دمج أعمال بنك ساب والبنك الأول على تقديرات أولية أعدها مجلس إدارة بنك ساب وهي قابلة للتعديل بعد اكتمال خطة الاندماج بشكل أكثر تفصيلاً (ولمزيد من التفاصيل المتعلقة بالوفورات المتوقعة، يرجى مراجعة القسم (٤-٢-١٠) «ارتفاع في ربحية السهم وقيمتها») من هذا التعميم). وعليه، فمن المحتمل ألا تتحقق تلك الوفورات نظراً لعدم دقة التقديرات الأولية التي بنيت عليها. ولا يتحمل مجلس إدارة بنك ساب أو أي شخص آخر أي مسؤولية عن النتائج المترتبة على هذه التقديرات الأولية، ولا توجد نية لتحديث المنافع والوفورات المتوقعة من صفقة الاندماج أو غيرها من التوقعات المستقبلية في هذا التعميم ما لم يكن ذلك لازماً بموجب الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

بالإضافة إلى ذلك فقد لا تتحقق الوفورات المتوقعة من الاندماج خلال المدة أو بالقيمة أو بالكيفية التي تم توقعها أو قد لا تتحقق إطلاقاً وذلك نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية مختلفة.

وقد يتكبد البنك الدامج تكاليف غير متكررة تتعلق بعملية دمج الأعمال وغيرها من التكاليف المرتبطة بصفقة الاندماج (والتي تشمل تكاليف دمج تقنية المعلومات والموظفين المسؤولين عن عملية دمج الأعمال وتكلفة المستشارين وعملية مراجعة هوية البنك التجارية وغيرها) بشكل أعلى من المتوقع وهو ما سيؤدي إلى خفض صافي المنافع المتوقعة من صفقة الاندماج ويؤثر على الأوضاع المالية للبنك الدامج ونتائج عملياته. ومن المتوقع أن تبلغ تلك التكاليف غير المتكررة مبلغاً يساوي ضعف ونصف إلى ضعفي قيمة المنافع السنوية المتوقعة من وفورات التكاليف الناجمة من الاندماج. علماً بأن بنك ساب والبنك الأول سيتحملان بعض هذه التكاليف سواء تم إكمال صفقة الاندماج أم لا.

وفي حال عدم قدرة البنك الدامج على إكمال دمج الأعمال وفق الجدول الزمني المتوقع (خلال ٢٤ إلى ٢٦ شهراً من تاريخ الإعلان عن توقيع اتفاقية الاندماج (٤ أكتوبر ٢٠١٨م))، فسيؤثر ذلك على عدم تحقيق كافة أو بعض المنافع المتوقعة من صفقة الاندماج أو يؤدي إلى تأخر تحققها لمدة أطول من المتوقع.

٦-١-٨ المخاطر المرتبطة بمعامل المبادلة لصفقة الاندماج

سيقوم بنك ساب بإصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول في حال إتمام صفقة الاندماج بناء على معامل مبادلة ثابت يبلغ ٠,٤٨٥٣٥٣٩٦ سهم في البنك الدامج مقابل كل سهم في البنك الأول (لمزيد من التفاصيل حول معامل المبادلة يرجى مراجعة القسم (١٠-٥) «تقييم البنك الأول») من هذا التعميم).

وقد تم تحديد معامل المبادلة بناءً على مجموعة من الأسس تشمل سعر أسهم البنكين ومعلومات مالية داخلية ومعلومات أخرى تتعلق بأعمال البنكين وتوقعات مالية وافتراضات حول أداء البنك الدامج وفوائد متوقعة من صفقة الاندماج معدة من قبل إدارة البنكين، مع افتراض أن التوصل إلى هذه المعلومات والتوقعات والافتراضات والمنافع قد تم على أساس أدق المعلومات المتاحة لإدارة البنكين في حينه وعلى أساس تحقق هذه الافتراضات والمعلومات خلال المدة وبالحجم المتوقعين. (لمزيد من التفاصيل حول معامل المبادلة يرجى مراجعة القسم (١٠-٥) «تقييم البنك الأول») من هذا التعميم).

وفي حال عدم صحة أي من الافتراضات المشار إليها أو جميعها أو تغير سعر سهم البنكين بشكل كبير بين سعره عند الاتفاق على معامل المبادلة وسعره عند إتمام صفقة الاندماج (كنتيجة لكيفية إدارة أعمال البنكين أو تأخر إتمام صفقة الاندماج لأي سبب من الأسباب (كتأخره بسبب طول فترة اعتراض الدائنين) أو لأسباب أو تغيرات سياسية أو اقتصادية أو غيرها من الأسباب التي تؤثر على سعر السهم)، فسيؤدي ذلك إلى التأثير بشكل جوهري على تقييم البنكين مما قد يعني أن معامل المبادلة المتفق عليه لا يعكس القيمة العادلة للبنكين عند إتمام صفقة الاندماج.

٧-١-٨ المخاطر المرتبطة بانخفاض نسبة ملكية مساهمي بنك ساب الحاليين وانخفاض القوة التصويتية المصاحبة لذلك

ستبلغ نسبة ملكية مساهمي البنك الأول في البنك الدامج نسبة ٢٧٪ بعد إتمام صفقة الاندماج وهو ما سيؤدي إلى انخفاض نسبة الملكية الحالية لمساهمي بنك ساب في البنك الدامج (على الرغم من عدم انخفاض عدد الأسهم الفعلي المملوك لهم) بنسبة تبلغ ٢٧٪ (وذلك على افتراض أنهم لا يملكون أي أسهم في البنك الأول) (ولمزيد من المعلومات حول نسبة ملكيات المساهمين في البنك الدامج، يرجى مراجعة القسم (١٠-١) «لمحة عامة عن صفقة الاندماج») من هذا التعميم). ونظراً إلى أن نسبة ملكية مساهمي بنك ساب ستخف فإذ ذلك سيؤدي إلى خفض القوة التصويتية لهم وحصصهم من الأرباح الصافية في البنك الدامج.

٨-١-٨ المخاطر المرتبطة باختلاف رغبة البنك الدامج في التعرض للمخاطر

من المحتمل أن تختلف رغبة البنك الدامج في التعرض للمخاطر عن رغبة بنك ساب أو البنك الأول الحالية في التعرض للمخاطر. وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف توجه البنك الدامج فيما يتعلق باستهداف فئات معينة من العملاء أو السياسة العامة في التعامل مع العملاء في فئة من الفئات مما قد يؤدي إلى تقليل الخدمات والمنتجات المقدمة لهم أو خفض نسبة التعرض الائتماني لهم. وعليه، ففي حال انخفاض رغبة البنك الدامج في التعرض للمخاطر فقد يقوم البنك بإنهاء علاقته مع بعض العملاء في بعض الفئات ممن لا يتوافقون مع نسبة التعرض للمخاطر الملائمة للبنك الدامج في حينه أو تقليل الاهتمام بهم، وهو ما قد يؤثر على أعمال البنك الدامج وأرباحه وتكاليفه وصافي دخله وأصوله والتزاماته وتوقعاته المستقبلية.

٩-١-٨ المخاطر الائتمانية

يترتب على أعمال التمويل والاستثمار التي يقوم بها البنك الدامج مخاطر معقدة تتعلق بالتغيرات السلبية والمخاطر المتعلقة بالأوراق المالية واسترداد الديون والمبالغ المستحقة للبنك الدامج. ويمكن أن تؤدي التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية العالمية أو مخاطر الأنظمة المالية إلى التأثير على قيمة وقدرة استرداد أصول البنك الدامج مما يتطلب زيادة نسبة مخصصات البنك الدامج. كما يمكن أن يؤدي تدهور جودة الائتمان للمقترضين والمصدرين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك الدامج أو التدهور العام في الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية إلى زيادة معدل المخاطر الائتمانية على البنك الدامج مما قد يؤثر سلباً على قيمة وقدرة استرداد أصول البنك الدامج ويتطلب زيادة نسبة مخصصات البنك الدامج لتعويض انخفاض قيمة القروض أو الأوراق المالية أو غيرها من الخسائر الائتمانية.

ولا يمكن ضمان أن استراتيجيات التحوط التي سيقوم البنك الدامج باتباعها، كالاستفادة من الأوراق المالية أو الضمانات أو التأمين وغيرها ستقلل من المخاطر الائتمانية إلى حد مقبول للبنك الدامج.

١٠-١-٨ المخاطر المرتبطة بالسيولة

سيكون البنك الدامج معرضاً لمخاطر السيولة بسبب تفاوت مواعيد حلول أصول البنك والتزاماته. ويعد هذا النوع من المخاطر من الأنواع المرتبطة بشكل وثيق بالعمليات البنكية، إلا أنه من الممكن أن يزداد تأثير هذا النوع من المخاطر لأسباب معينة تشمل الزيادة المفرطة في الاعتماد على مصدر محدد للحصول على السيولة (كالقروض اليومية قصيرة الأجل) أو التغيرات في التصنيف الائتماني أو العوامل المؤثرة على السوق بشكل عام كحالات الكوارث وغيرها. وفي حال فشل أو عدم فعالية سياسات البنك الدامج المتعلقة بإدارة السيولة لدرجة تمنع البنك الدامج من تمويل قاعدة أصوله فقد يؤدي ذلك إلى التأثير بشكل سلبي جوهري على أعمال البنك الدامج ووضعته المالي ونتائجه وتوقعاته المستقبلية.

١١-١-٨ المخاطر المرتبطة بتكلفة التمويل وقبول الممولين لتمويل البنك الدامج

قد تنشأ المخاطر المرتبطة بالتمويل بسبب عدم قدرة البنك الدامج على الحصول على تمويلات قصيرة وطويلة الأجل بتكلفة مناسبة في قطاعي الأفراد والشركات لدعم عملياته المستمرة وخطته وأهدافه الاستراتيجية أو عدم قدرته على الحصول على التمويل من أسواق المال المحلية والدولية. وفي حال عدم قدرة البنك على الحصول على التمويل المطلوب أو في حال انخفاض ثقة المستثمرين في الحفاظ على أوقافهم المالية أو غيرها من أشكال التعرض الائتماني في البنك الدامج فقد يؤدي ذلك إلى عدم قدرة البنك الدامج على الحصول على التمويل اللازم أو يؤدي إلى الحصول عليه بتكلفة مرتفعة أو بشروط لا تصب في مصلحته.

١٢-١-٨ المخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة على الاقتراض والتمويل

قد تتأثر العملات الخاصة (ويقصد بها الدخل من فوائد القروض وغيرها) التي يحصل عليها كل من بنك ساب أو البنك الأول على أصولهما أو التي يدفعها أي منهما مقابل التزاماته المالية بالتغيرات الحاصلة على أسعار الفائدة في السوق وهو ما قد يؤدي إلى زيادة مصاريف العملات الخاصة في مقابل دخل العملات الخاصة مما سيقص من نسبة دخل العملات الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تؤدي زيادة كلفة الأجل على التمويل إلى انخفاض طلب المقترضين على التمويل من البنك الدامج مما سيؤدي إلى التقليل من قدرة البنك الدامج على تمويل المقترضين.

وتتأثر العملات الخاصة بشكل سريع بعدد من العوامل الخارجة عن إرادة البنك الدامج كتغير السياسات النقدية والعوامل الاقتصادية المحلية والدولية والعوامل السياسية. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض العملات الخاصة إلى التأثير السلبي على البنك الدامج من حيث زيادة معدل السداد المبكر على محافظه التمويلية وزيادة نسبة المنافسة حول الودائع وغير ذلك.

وفي حال عدم قدرة البنك الدامج لأي سبب من الأسباب على إعادة تسعير أو تعديل تكلفة الودائع بشكل سريع وفعال أو في حال زيادة العملات الخاصة لأسباب اقتصادية أو غير ذلك فإن ذلك سيؤثر على هوامش دخل العملات الخاصة للبنك الدامج ويؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعماله ومركزه المالي ونتائج عملياته.

١٣-١-٨ المخاطر المرتبطة بالمنازعات الزكوية

قام بنك ساب بتوقيع اتفاقية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتسوية المطالبات الزكوية المتعلقة بالسنوات المالية السابقة وحتى السنة المالية ٢٠١٧م. وبموجب هذه التسوية، سيقوم بنك ساب بدفع مبلغ (١,٦٢٨,٠٦٩,٧١٩) ريال سعودي للهيئة العامة للزكاة والدخل.

كما قام البنك الأول بتوقيع اتفاقية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتسوية المطالبات الزكوية المتعلقة بالسنوات المالية السابقة حتى السنة المالية ٢٠١٧م. وبموجب هذه التسوية، سيدفع البنك الأول مبلغ (٣٧٤,٤٧٥,٩٠٨) ريال سعودي. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن مجلس إدارة البنك الأول قرر عدم توزيع أي أرباح للسنة المالية ٢٠١٨م التزاماً بأحكام اتفاقية الاندماج، فإن البنك الأول لم يتم خصم المستحقات الزكوية للعام ٢٠١٨م وبالباقي حوالي (٥٨,٢٩٨,٧٩٨) ريال سعودي من الأرباح المستحقة لمساهمي البنك الأول.

وبعد إتمام صفقة الاندماج، ستنتقل التزامات البنك الأول الزكوية الموضحة أعلاه إلى البنك الدامج، مما سيجعل البنك الدامج التزامات زكوية (بالإضافة إلى الالتزامات الزكوية المستحقة على بنك ساب) بمبلغ (٢,٠٦٠,٨٤٤,٤٢٥) ريال سعودي، وسيخصم هذا المبلغ من نصيب المساهمين السعوديين من الأرباح الموزعة التي يدفعها البنك الدامج لمساهميها بموجب الأنظمة واللوائح ذات العلاقة والنظام الأساسي للبنك الدامج. ولهذه الأغراض، فإن الإشارة إلى «المساهمين السعوديين» تشمل المساهمين السعوديين وغير السعوديين الذين تستحق عليهم الزكاة وفقاً للأنظمة واللوائح ذات الصلة. (ولمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم (١٢-١١) «الزكاة والضرائب» من هذا التعميم).

بالإضافة إلى ذلك، فقد أصدرت الهيئة العامة للزكاة والدخل مؤخراً قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل بموجب القرار الوزاري رقم ٢٢١٥ وتاريخ ١٤٤٠/٧/٧هـ، ونظراً لحدثة إصدار هذه القواعد فإن طريقة تطبيقها وأثر ذلك لا يزال غير واضح للبنك الدامج. ومن الممكن أن يتم تطبيق هذه القواعد بطريقة تؤثر سلباً على إجمالي الأرباح التي سيتم توزيعها على المساهمين السعوديين في البنك الدامج.

١٤-١-٨ المخاطر المرتبطة بإيرادات البنك الدامج وقدرته على توزيع الأرباح على المساهمين

قد تتأثر أعمال وإيرادات البنك الدامج بعدد من العوامل (التي قد يخرج بعضها عن سيطرته وتحكمه) كالعوامل التشغيلية والمالية والاقتصادية وظروف السوق بشكل قد يؤثر على أرباح البنك الدامج واحتياطياته القابلة للتوزيع مما قد يؤدي إلى التأثير على توزيعات الأرباح على المساهمين. بالإضافة إلى ذلك فقد تتأثر قدرة البنك الدامج على توزيع الأرباح على المساهمين بالقيود المفروضة على البنك الدامج والمتعلقة بمتطلبات رأس المال أو القيود التي تفرضها مؤسسة النقد وغيرها من الجهات التنظيمية أو أي اعتبارات لدى إدارة البنك الدامج تتعلق بتصنيف الائتماني.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك ساب يعتزم إجراء عدد من التعديلات على نظامه الأساسي، والتي تتمثل في تعديلات عامة وتعديلات أخرى مرتبطة بصفقة الاندماج، منها تعديلات في التوزيعات وسياسة الأرباح. علماً أن تعديلات التوزيعات وسياسة الأرباح ستسري بعد الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب (لمزيد من التفاصيل حول سياسة الأرباح في البنك الدامج يرجى مراجعة القسم (١٢-١٣) «التوزيعات وسياسة الأرباح») من هذا التعميم).

١٥-١-٨ التأثير على نسبة كفاية رأس المال للبنك الدامج

سوف تخضع صفقة الاندماج لتعديلات محاسبية متعارف عليها في الصفقات المماثلة وفقاً للمعيار رقم ٣ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعلق بدمج الأعمال والمتطلبات المتعلقة بكيفية قيام المستحوز خلال عملية دمج الأعمال بتحديد وتقييم الأصول والالتزامات والشهرة وتحديد الإفصاحات اللازمة.

يتم حالياً إجراء تقييم للتعديلات المحاسبية المطلوبة وسياتح للبنك الدامج فترة تمتد لمدة ١٢ شهر من تاريخ إتمام صفقة الاندماج للانتهاء من إجراء التعديلات المحاسبية. وفي الوقت الحالي وبناء على المعلومات المتوفرة حالياً، فإنه من المتوقع أن تؤدي تلك التعديلات المحاسبية إلى انخفاض نسبة الشريحة الأولى لرأس مال البنك الدامج بقدر ٢٠٠ نقطة أساس.

١٦-١-٨ المخاطر المرتبطة بالموظفين

يعتمد نجاح البنك الدامج في تقديم خدماته بشكل كبير على قدرة البنك على استقطاب والاحتفاظ بالموظفين ذوي الكفاءة والتأهيل العالي في قطاعات البنك المختلفة وذلك في ظل التنافس والطلب المرتفعين على هؤلاء الموظفين. ولا يمكن للبنك الدامج ضمان قدرته على الاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين الحاليين العاملين في بنكي ساب والأول وخصوصاً الموظفين المعتمدين عليهم في تشكيل وتنفيذ استراتيجية البنك وإدارة أعماله حيث أن الحفاظ على هؤلاء الموظفين يخضع لعدد من العوامل كالظروف السائدة في السوق وقيمة التعويضات والمكافآت التي تقدمها الشركات المنافسة لهؤلاء الموظفين.

وفي حال عدم قدرة البنك على المحافظة على هؤلاء الموظفين فقد يضطر البنك الدمج إلى تحمل تكاليف إضافية تتعلق باستقطاب موظفين آخرين مماثلين كما قد يؤدي التأخر في استقطاب موظفين بدلاء إلى التأثير على قدرة البنك الدمج على تنفيذ استراتيجيته وبالتالي التأثير سلباً على البنك الدمج ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

وقد تؤدي عدم قدرة البنك الدمج على الاحتفاظ بالموظفين إلى مغادرة عدد كبير من الموظفين بشكل غير متوقع في أوقات متقاربة مما قد يلزم البنك الدمج بسداد مبالغ كبيرة تتعلق بمستحقات نهاية الخدمة وغيرها، وهو ما قد يؤثر سلباً على البنك الدمج ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

كما يجب على البنك الدمج الالتزام بنظام العمل في عقود وعلاقته مع موظفيه. وفي حال عدم التزام البنك بمتطلبات نظام العمل فإن ذلك قد يعرض البنك لدعاوى قضائية والذي قد ينتج عنها التزام البنك الدمج بدفع مبالغ تعويضات كبيرة مما قد يؤثر سلباً على البنك الدمج ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

١٧-١-٨ المخاطر المرتبطة بسلوك الموظفين في البنك الدمج

من المحتمل أن يؤدي أي سوء تصرف أو تجاوز للصلاحيات من قبل موظفي البنك الدمج إلى إلزام البنك الدمج بتعاملات مالية تتجاوز الحدود المسموح بها أو تحمل مخاطر غير مقبولة أو تؤدي إلى إخفاء بعض الأنشطة غير الناجحة أو غير المصرح بها عن البنك الدمج مما قد يتسبب بمخاطر أو خسائر جسيمة لا يمكن التنبؤ بها أو إدارتها. كما قد ينطوي سوء تصرف الموظفين على إغشاء أو سوء استخدام معلومات سرية مما قد يؤدي إلى فرض عقوبات نظامية على البنك الدمج أو يعرضه للمساءلة القانونية أو يلحق ضرراً مالياً جسيماً به وبسمعته مما ينعكس بشكل سلبي وجوهري على عمليات البنك الدمج ووضعته المالي. ولا يمكن للبنك الدمج دائماً منع الموظفين من ممارسة السلوكيات والتصرفات الخاطئة أو غير النظامية كما قد لا تتجح الإجراءات والاحتياطات التي يضعها البنك الدمج في جميع الحالات في منع الموظفين من ارتكاب تلك السلوكيات.

١٨-١-٨ المخاطر المرتبطة بأنظمة التقنية والمعلومات الخاصة بالبنك الدمج

يحظى أمن المعلومات والأمن الإلكتروني (السيبراني) باهتمام متزايد من قبل البنوك والمؤسسات المالية وذلك لما تحتفظ به هذا الجهات من معلومات مالية وشخصية حساسة ومهمة يجعلها عرضة وهدفاً للهجمات الإلكترونية المتزايدة والمتطورة بشكل مستمر، مما يتطلب من البنك الدمج الاهتمام والاستثمار المستمرين في حماية المعلومات واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لحماية أنظمتها ومعلوماتها ومواجهة هذه الهجمات الإلكترونية والتقليل من مخاطرها. وعلى الرغم من ذلك، فنظراً للتقدم التقني وتزايد عدد الهجمات الإلكترونية المحتملة ونطاقها، فمن الممكن أن تؤدي الهجمات الإلكترونية المستقبلية إلى اختراقات أمنية كبيرة. وفي حال فشل البنك الدمج في إدارة هذه المخاطر الأمنية الإلكترونية بشكل ملائم ومراجعة وتحديث الإجراءات الأمنية المعمول بها بشكل مستمر لمجابهة التهديدات الجديدة فسيؤدي ذلك إلى التأثير السلبي على البنك الدمج وعلى سمعته وأعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

١٩-١-٨ المخاطر الضريبية

من المحتمل أن تنشأ التزامات ضريبية أو زكوية على مساهمي بنك ساب والبنك الأول في المملكة العربية السعودية أو خارجها كنتيجة لصفقة الاندماج أو التصرف في ملكياتهم في بنك ساب أو البنك الأول أو لأي سبب آخر، مع مراعاة أي استثناءات أو إعفاءات ضريبية أو زكوية (بما في ذلك الالتزام بالإفصاح عن الصفقة للجهات الضريبية والزكوية ذات العلاقة داخل المملكة أو خارجها أو سداد أي التزامات ضريبية أو زكوية قد تنشأ بسبب الصفقة). ومع ذلك، فمن غير المتوقع أن يؤدي إصدار أسهم العوض إلى نشوء التزام برسوم الإيرادات أو ما يشابهها في المملكة (وهي الرسوم التي يتم تحصيلها من الجهات الحكومية ذات العلاقة في بعض البلدان مقابل إصدار أسهم جديدة).

لا تتص أنظمة الزكاة والضرائب في المملكة على ما يسمح بتأجيل دفع الزكاة والضرائب على عمليات الاندماج. وعلى الرغم من أنه قد سبق للهيئة العامة للزكاة والدخل الموافقة على عدم فرض التزامات ضريبية أو زكوية على صفقات اندماج في أحوال معينة، إلا أنه لا يمكن التأكيد بأن الهيئة العامة للزكاة والدخل لن تقوم بفرض أي التزامات على صفقة الاندماج هذه. ويمكن أن تتعامل الهيئة العامة للزكاة والدخل مع صفقة الاندماج على أنها نقل لأصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب بسعر السوق السائد لتلك الأصول والالتزامات كما في تاريخ إتمام صفقة الاندماج وتقوم بفرض التزامات ضريبية أو زكوية على البنك الأول عن أي أرباح قد تنتج من هذا النقل. ونظراً لانقضاء البنك الأول بعد إتمام صفقة الاندماج، سيكون البنك الدمج ملزماً بسداد تلك الالتزامات بعد إتمام صفقة الاندماج.

ونظراً لمرونة أنظمة الزكاة والضرائب وتغييرها من حين لآخر، فقد يتعرض حملة أسهم البنك الدمج لزيادة الضرائب المفروضة عليهم بسبب إصدار أنظمة ضريبية جديدة أو تعديل الأنظمة واللوائح الضريبية السارية أو نتيجة للممارسات الضريبية أو التفسيرات المعلنة أو غير المعلنة من جانب الجهات الضريبية ذات العلاقة لأنظمة الضريبة المحلية المنطبقة أو الاتفاقيات الثنائية أو الاتفاقيات الدولية أو بسبب السوابق القضائية في المحاكم ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، ففي حال عدم قيام المساهمين الأجانب لبنك ساب أو البنك الأول عند إتمام صفقة الاندماج أو بعد إتمامها بدفع أي مبالغ ضرائب رأسمالية ناتجة عن ملكيتهم في بنك ساب أو البنك الأول، فقد تقوم الهيئة العامة للزكاة والدخل بمطالبة البنك الدمج بسداد هذه المبالغ مما سيؤثر سلباً على الوضع المالي للبنك الدمج وعلى سمعته وأعماله ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

ومن المستحسن لمساهمي بنك ساب مناقشة أوضاعهم الزكوية والضريبية مع مستشاريهم الماليين والضريبيين.

٢٠-١-٨ المخاطر التشغيلية المرتبطة بأعمال البنك الدمج

سيكون البنك الدمج معرضاً لمخاطر تشغيلية وخسائر ناتجة عنها بسبب عدم كفاية أو فشل الإجراءات والأنظمة الداخلية أو بسبب عوامل خارجية أخرى. وسيكون البنك الدمج أيضاً عرضة للاحتيال من قبل موظفي البنك أو من أي طرف آخر بما في ذلك التعاملات غير المصرح بها والأخطاء التشغيلية والأخطاء الكتابية وأخطاء حفظ السجلات الناتجة عن خلل في أجهزة الحاسب أو أنظمة الاتصالات، وعليه فلا يمكن للبنك الدمج ضمان عدم تكبده لأي خسائر بسبب قصور أي من هذه الضوابط أو الأنظمة في كشف أو احتواء المخاطر التشغيلية في المستقبل. وفي حال قصور أي من الإجراءات أو الأنظمة الداخلية في البنك الدمج في الكشف عن أو احتواء مثل هذه المخاطر فقد يؤدي ذلك إلى وجود تعاملات غير مصرح بها أو أخطاء مما قد يكون له أثر سلبي جوهري على أعمال البنك الدمج ووضعته المالي ونتائج عملياته.

٢١-١-٨ المخاطر المرتبطة بتفسير مبادئ الشريعة

يقدم بنك ساب حالياً خدمات ومنتجات وفق أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال الحصول على موافقة الهيئة الشرعية في البنك على تلك الخدمات والمنتجات قبل طرحها. ويقوم أعضاء الهيئة الشرعية بالاجتهاد في دراسة المنتج أو الخدمة على ضوء المبادئ الشرعية ذات العلاقة وفق تفسيرهم وفهمهم لها. ومن المعلوم أن العديد من المسائل والمبادئ الشرعية تعتبر خلافية وعليه فإن الفقهاء قد يكون لهم آراء مختلفة حول ذات المنتج أو الخدمة. لذا فإن بعض الفقهاء الشرعيين (بما في ذلك القضاة) قد يرون أن بعض خدمات البنك ومنتجاته لا تعد شرعية. وفي حال اتفق عدد من الفقهاء على عدم شرعية جزء من خدمات البنك الدامج أو منتجاته فقد يكون لذلك أثر سلبي قد يكون جوهرياً على سمعة البنك الدامج وأعماله ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

٢٢-١-٨ المخاطر المرتبطة بتمويل المشاريع

ستتضمن المحفظة التمويلية للبنك الدامج على تمويل لمشاريع طويلة الأجل مثل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصناعية. ويتعرض هذا النوع من التمويل إلى مجموعة من المخاطر التي تختلف نوعاً ما عن مخاطر التمويل بشكل عام. وتتعلق هذه المخاطر بالمشاريع الممولة حيث أن سداد التمويل يعتمد على نجاح المشروع في تحقيق العائدات المتوقعة. ومن بين هذه المخاطر التأخير في الحصول على الموافقات النظامية اللازمة والقضايا البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة ومخاطر إكمال المشاريع، مما قد يؤثر على قدرة المشروع على تحقيق عائدات. كما أنه لا يوجد ما يضمن أن يكون أداء المشروع الممول كما هو متوقع وسيكون لأي خسائر في تمويل المشاريع المستقبلية أو المستويات العالية من إعادة هيكلة التمويل تأثير سلبي على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

٢٣-١-٨ المخاطر المرتبطة بالتمويل العقاري

كجزء من أنشطة البنك الأول التمويلية، يقوم البنك الأول بتقديم خدمات التمويل العقاري لعملائه من الافراد والشركات. ولغرض الحصول على التمويل، يقوم العملاء برهن العقار المراد شراؤه لصالح البنك الأول كضمان للتمويل الممنوح لهم. وتتأثر قيمة تلك العقارات المرهونة (والتي ستنقل لصالح البنك الدامج عند نفاذ قرار الاندماج كجزء من أصول البنك الأول التي ستنقل بموجب المواد ١٩١-١٩٣ من نظام الشركات) بالتقلبات الاقتصادية أو التغييرات النظامية والتي من الممكن أن تؤدي الى انخفاض في قيمة تلك العقارات المرهونة. وفي حال انخفاض قيمة العقارات المرهونة كضمان فإن ذلك قد يؤدي على عدم تمكن البنك الدامج من استرجاع قيمة التمويل العقاري في حال تعثر العميل في السداد مما سيؤثر سلباً على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

٢٤-١-٨ المخاطر المرتبطة بالتصنيفات الائتمانية

ستقوم وكالات التصنيف الائتماني بتصنيف البنك الدامج ائتمانياً لتقييم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. ويعد تصنيف البنك الدامج الائتماني عاملاً هاماً في تحديد تكلفة التمويل بالنسبة للبنك. وتتأثر معدلات الريح -التي سيدفعها البنك مقابل التمويل الذي يحصل عليه- بتصنيفه الائتماني. ويخضع التصنيف الائتماني للمراجعة من قبل الوكالة المانحة للتصنيف من وقت لآخر وبالتالي فإنه قد يتغير إما بالانخفاض أو الارتفاع وقد يسحب بشكل كامل.

وفي حال انخفض التصنيف الائتماني للبنك الدامج فسيؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف التمويل على البنك مما سيؤثر سلباً على السيولة لدى البنك وأعماله ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

٢٥-١-٨ المخاطر المرتبطة بسمعة البنك الدامج

تعد سمعة البنك الدامج أمراً بالغ الأهمية لاستقطاب عملاء جدد والإبقاء عليهم وإقامة علاقات قوية مع الأطراف النظيرة. ويمكن أن تتضرر سمعة البنك الدامج في المستقبل نتيجة عدة عوامل تشمل -على سبيل المثال لا الحصر- تراجع نتائجها المالية أو تعديلها أو الإجراءات القانونية أو النظامية ضد البنك الدامج أو سوء سلوك الموظفين الذي قد يتسبب في إخلال البنك الدامج بالمطلوبات النظامية المعمول بها. وسيؤدي تضرر سمعة البنك الدامج إلى آثار سلبية على البنك وأعماله ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

٢٦-١-٨ المخاطر المرتبطة باحتمالية السيطرة من مساهمي البنك الأول

عند إتمام صفقة الاندماج سيبلغ إجمالي نسبة ملكية مساهمي البنك الأول من رأس مال البنك الدامج نسبة تتجاوز ٢٠٪ (ويشمل ذلك الملكية الحالية لكبار مساهمي البنك الأول في بنك ساب، وهم شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة بنسبة ملكية تبلغ ١٦,٩٦٪ (والتي ستبلغ بعد إتمام صفقة الاندماج ١٨,٢٥٪) و المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة ملكية تبلغ ٩,٧٤٪ (والتي ستبلغ بعد إتمام صفقة الاندماج ٩,٩٥٪)). وعليه، سيملك مساهمي البنك الأول (بالإضافة إلى الملكية الحالية لكبار مساهمي البنك الأول في بنك ساب) حصة مسيطرة من البنك الدامج. وسيتمكن هؤلاء المساهمون بعد إتمام صفقة الاندماج من التأثير على أعمال البنك الدامج من خلال القدرة على التأثير على القرارات المتخذة وعلى موافقات الجمعيات العامة كالقرارات المتعلقة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة أو قرارات جوهريّة تتعلق بأعمال البنك الدامج أو توزيع الأرباح أو تعديل رأس المال.

٢٧-١-٨ المخاطر المرتبطة بنقل أصول والتزامات البنك الأول إلى بنك ساب

سيتم تنفيذ صفقة الاندماج وفقاً لأحكام المواد ١٩١ إلى ١٩٣ من نظام الشركات وذلك عن طريق دمج البنك الأول في بنك ساب ونقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب. وقد قام بنك ساب بالتعاون مع مستشاريه بإجراء عمليات الفحص النافي للجهالة على أعمال البنك الأول كما يراه بنك ساب مناسباً في ظل الظروف كما قام بالتوصل إلى اتفاق مع البنك الأول حول معاملة المبادلة بناءً على عدة أمور، من بينها المعلومات التي تم التوصل لها خلال القيام بإجراءات الفحص النافي للجهالة هذه. وفي حال ظهور مخاطر تشغيلية أو قانونية أو مالية جوهريّة تتعلق بأعمال البنك الأول أو أصوله أو التزاماته والتي لم يتم التوصل لها خلال قيام بنك ساب ومستشاريه بإجراءات الفحص النافي للجهالة على البنك الأول وأعماله وأصوله، أو لم يتم توقعها أو احتسابها أو الإفصاح عنها لبنك ساب من قبل البنك الأول، فستؤدي تلك المخاطر إلى التأثير بشكل سلبي جوهري على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائجه.

٢٨-١-٨ المخاطر المرتبطة بمطالبة البنك الأول بعد انقضائه

قام البنك الأول بموجب اتفاقية الاندماج بتقديم عدد من التأكيدات والضمانات والمعلومات لبنك ساب والتي اعتمد عليها بنك ساب عند إبرامه لاتفاقية الاندماج. وفي حال اتضح بعد إتمام صفقة الاندماج أن أي من الضمانات والتأكيدات المقدمة من البنك الأول غير صحيحة أو دقيقة، فإن بنك ساب لن يتمكن من مطالبة البنك الأول بأي تعويضات عن أي خسائر ناشئة عن عدم صحة تلك التأكيدات والضمانات والمعلومات، حيث أن البنك الأول سينتقضي نتيجة لإتمام صفقة الاندماج. وعليه، في حال نشوء خسائر جوهرية نتيجة لعدم صحة أو دقة أي من الضمانات والتأكيدات المقدمة من البنك الأول فإن ذلك سيؤثر بشكل سلبي على البنك الدامج ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

٢٩-١-٨ المخاطر المتعلقة برأي المستشار المالي المقدم لبنك ساب

تلقي مجلس إدارة بنك ساب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م رأياً من المستشار المالي لبنك ساب (شركة جولدمان ساكس العربية السعودية) يفيد بأن المستشار المالي يرى أن معامل المبادلة وفقاً لاتفاقية الاندماج عادل بالنسبة لبنك ساب من وجهة النظر المالية كما في تاريخ تقديم الرأي، وذلك وفقاً للعوامل والافتراضات الموضحة في الرأي (ولمزيد من التفاصيل حول الرأي، الرجاء مراجعة الملحق رقم (٣) من هذا التعميم). وحيث إنه لن يتم تحديث الرأي المقدم من المستشار المالي، فإنه لا يوجد ما يضمن أن يكون للمستشار المالي نفس الرأي حول عدالة معامل المبادلة في تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج، وذلك لاحتمالية تغير العوامل والافتراضات التي بني عليها الرأي في تاريخ تقديمه.

٢-٨ المخاطر المرتبطة بأسهم بنك ساب والبنك الدامج

١-٢-٨ المخاطر المرتبطة بتذبذب سعر سهم بنك ساب حتى إتمام صفقة الاندماج

من الممكن أن يؤدي الإعلان عن صفقة الاندماج ومعرفة المستثمرين عنها، أو طريقة البنكين وأعمالهما، أو تأخر إتمام صفقة الاندماج لأي سبب من الأسباب (كتأخره بسبب طول فترة اعتراض الدائنين) أو لأسباب أو تغيرات سياسية أو اقتصادية أو غيرها من الأسباب التي تؤثر على سعر السهم إلى زيادة تذبذب سعر سهم بنك ساب حتى تتم صفقة الاندماج. ومن الممكن أن يختلف سعر سهم بنك ساب وقت إتمام صفقة الاندماج بشكل كبير عن سعره في وقت إصدار هذا التعميم مما سيؤثر على القيمة السوقية لبنك ساب وعلى استثمارات المستثمرين في أسهمه.

٢-٢-٨ المخاطر المرتبطة بانخفاض سعر سهم البنك الدامج كنتيجة للاندماج

قد ينخفض سعر سهم البنك الدامج (بما في ذلك أسهم العوض) في حال وقوع أي من الأسباب الرئيسية الناتجة عن صفقة الاندماج، والتي تشمل:

- تأخر أو عدم اكتمال دمج أعمال بنك ساب والبنك الأول خلال المدة المبدئية المتوقعة (خلال ٢٤ إلى ٣٦ شهراً من تاريخ الإعلان عن توقيع اتفاقية الاندماج (٤ أكتوبر ٢٠١٨م)).
- عدم تحقيق البنك الدامج للمنافع المتوقعة من صفقة الاندماج خلال المدة أو بالقدر المتوقع من المستثمرين والمحللين الماليين أو مجلس إدارة البنك الدامج.
- عدم توافق الأثر المالي للاندماج على البنك الدامج مع توقعات المستثمرين أو المحللين الماليين أو مجلس إدارة البنك الدامج.

٣-٢-٨ المخاطر المرتبطة بتذبذب سعر أسهم البنك الدامج كنتيجة للاندماج

قد يتعرض سعر سهم البنك الدامج للتذبذب بسبب عدد من العوامل المتعلقة بالبنك الدامج أو غير ذلك والتي تشمل التغير في النتائج والتوقعات المالية والتصنيفات الائتمانية والتوصيات المقدمة من محللي الأوراق المالية والتقارير التشغيلية والأخبار المتعلقة بالتغيرات والتوجهات في الأسواق التي يعمل فيها البنك الدامج. ومن الممكن أن تؤثر هذه العوامل بشكل سلبي على سعر تداول أسهم البنك الدامج بغض النظر عن الأداء الفعلي للبنك. وينبغي للمساهمين التنبيه إلى أن سعر أسهم البنك الدامج (بما في ذلك أسهم العوض) والأرباح المتحصلة منها قد تزيد أو تنقص كما هو الحال مع أي استثمارات أخرى في الأوراق المالية المدرجة في السوق.

٤-٢-٨ المخاطر المرتبطة بالتداول اعتماداً على الأداء السابق لسهم بنك ساب ومخاطر بيع المساهمين الكبار لحصصهم في البنك الدامج

ينبغي على مساهمي البنك الدامج التنبيه إلى أن الأداء السابق لسهم بنك ساب هو أداء مستقل ويختلف عن أداء سهم البنك الدامج (وقد لا يشبهه بأي شكل من الأشكال).

كما ينبغي التنبيه إلى أن قيام أو احتمالية قيام المساهمين الكبار ببيع عدد كبير من الأسهم المملوكة لهم في البنك الدامج قد يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على سعر سهم البنك الدامج.

٣-٨ المخاطر المرتبطة بالبنك الأول

١-٣-٨ المخاطر المتعلقة بإنهاء العقود الجوهرية

يوجد لدى البنك الأول عقود تتيح للطرف الآخر فيها إنهاء العقد أو المطالبة بمبالغ مالية معينة نتيجة للاندماج (بما في ذلك عقود تتعلق بأنظمة التقنية والمعلومات والمدفوعات الإلكترونية وغيرها من العقود التي أبرمها البنك الأول). وفي حال قام الطرف المعني بإنهاء أي عقد جوهرية بما يؤثر على أعمال البنك الدامج أو يؤدي إلى تحمل البنك الدامج لمبالغ مالية غير متوقعة فسيؤدي ذلك إلى الإضرار سلباً بأعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

٨-٣-٢ المخاطر المرتبطة بالمنازعات القضائية للبنك الأول

إن البنك الأول طرف في عدد من القضايا التي يبلغ مجموع مطالباتها ٤٦٥,٠٥٩,٠٢١ ريال سعودي بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨م. ويخضع تقدير المبالغ التي قد يتحملها البنك الأول (أو البنك الدامج في حال عدم الانتهاء من هذه القضايا قبل نفاذ قرار الاندماج) من هذه القضايا لتقدير المحكمة المختصة ولا يمكن للبنك الأول أو البنك الدامج تقديره. وفي حال انتهت هذه القضايا إلى مبالغ جوهرية أو في حال ظهور دعاوى جوهرية جديدة تتعلق بالبنك الأول غير معلومة حالياً أو في حال نشوء دعاوى جديدة غير قائمة حالياً وخسرها البنك الأول فإن ذلك سيؤدي إلى الإضرار سلباً بأعمال البنك الدامج ووضعته المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

٨-٤-٤ المخاطر المرتبطة بالسوق والقطاع والبيئة التنظيمية بشكل عام

٨-٤-٤-١ المخاطر المرتبطة بالمنافسة في مصرفية الشركات والأفراد

من المتوقع أن يواجه البنك الدامج منافسة شديدة ومستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية التي تزاوُل أعمالها داخل المملكة العربية السعودية أو في المنطقة (والتي يمتلك بعضها موارد رأسمالية أكبر من الموارد التي سيمتلکها البنك الدامج)، ويبلغ عدد البنوك في السعودية ٢٨ بنكاً تجارياً مرخصاً، من بينها ١٢ بنكاً تجارياً سعودياً تأسست في المملكة، وأما البنوك الأخرى البالغ عددها ١٦ بنكاً فهي فروع لبنوك دولية، وقد يرخص لبنوك إضافية محلية أو أجنبية مستقبلاً مما سيزيد من حدة المنافسة.

ويكون تتنافس البنك الدامج مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على جذب العملاء والمحافظة عليهم (سواء من العملاء الأفراد أو شركات القطاع الخاص أو أجهزة القطاع العام) وذلك فيما يتعلق ببيع المنتجات والانتشار الجغرافي في تقديم الخدمات المصرفية بشكل عام. وعليه، ففي حال عدم قدرة البنك الدامج على مجاراة منافسيه الآخرين فيما يتعلق بأسعار وجودة منتجاته وخدماته، فسيؤدي ذلك إلى التأثير على أعمال البنك الدامج ونتائج عملياته وتقليص هامش أرباحه وتقليل فرص توسيع نطاق أعماله وزيادة تكلفة موظفيه وزيادة إنفاقه على الدعايات أو خسارته للعملاء.

٨-٤-٤-٢ المخاطر المرتبطة باقتصاد المملكة والاقتصاد العالمي

يمارس كل من بنك ساب والبنك الأول الجزء الأغلب من عملياتهم في المملكة العربية السعودية كما تتركز أغلب مصالحهم فيها، حيث يبلغ التركيز الجغرافي للموجودات في المملكة العربية السعودية ٩٢٪ لبنك ساب و٩٧٪ للبنك الأول كما في نهاية عام ٢٠١٨م، وبالتالي فإن أعمال البنكين ونتائج عملياتهما ونتائجهما المالية تتأثر بشكل عام، وتستمر في التأثر، بالظروف المالية والسياسة والاقتصادية العامة السائدة (بين فترة وأخرى) في المملكة العربية السعودية أو في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

وتعرض هذه الأسواق لمخاطر مماثلة لتلك التي تتعرض لها الأسواق الأخرى المتقدمة والنامية بما في ذلك المخاطر القانونية والاقتصادية والسياسية المؤثرة.

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تسعى إلى تنوع اقتصادها ورفع الدعم الحكومي وتقليل اعتمادها على النفط إلا أن قطاع النفط والغاز لا يزال هو القطاع المهيمن والأكثر تأثيراً على الاقتصاد السعودي. وعليه، ففي حال حدوث أي انخفاض في الأسعار العالمية للمنتجات الهيدروكربونية كما حصل في منتصف عام ٢٠١٤م فإن ذلك سيؤثر سلباً على اقتصاد المملكة العربية السعودية والذي بدوره سيؤثر بشكل سلبي على أعمال البنك الدامج ومركزه المالي ونتائج عملياته.

٨-٤-٤-٣ المخاطر المرتبطة بالتنظيمات الوقائية

يخضع كل من بنك ساب والبنك الأول لعدد من المتطلبات الوقائية والتنظيمية المفروضة من مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية (بما في ذلك حدود التعرض النقدي والاحتياطيات والمخصصات المالية وغيرها) التي تهدف إلى المحافظة على سلامة واستقرار الأوضاع المالية لكل بنك وتوافقه مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وإلى تقليل تعرض البنكين للمخاطر. ومن الممكن أن تؤدي هذه الضوابط أو تغييرها إلى تقليل قدرة البنك الدامج على تمويل عميل واحد أو مجموعة مترابطة من العملاء أو على زيادة حجم المحافظ التمويلية أو تؤثر على قدرة البنك الدامج على الاقتراض أو إلى رفع التكاليف المرتبطة بقيام البنك بأعماله.

ومن المحتمل أن يكون لأي تغيير في هذه الأنظمة واللوائح والمتطلبات أو في كيفية تنفيذها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك الدامج أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته المستقبلية. كما سيؤثر أي تغيير في أنظمة أو سياسات مؤسسة النقد على حدود التعرض النقدي للبنك الدامج والاحتياطيات والمخصصات المالية المتعلقة به وغيرها من النسب ذات العلاقة.

٨-٤-٤-٤ المخاطر المرتبطة بتفسير وتطبيق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بصفقة الاندماج

يخضع إتمام صفقة الاندماج لعدد من الأنظمة واللوائح الصادرة عن جهات مختلفة في المملكة العربية السعودية أو مطبقة من قبلها، والتي تشمل نظام الشركات ولوائحها التنفيذية ونظام السوق المالية ولوائحها التنفيذية بما في ذلك لائحة الاندماج والاستحواذ الصادرة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٥٠١-٥٠٧-٢٠٠٧ وتاريخ ١٤٢٨/٩/٢١هـ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٤٥٠-٤٥٠-٢٠١٨ وتاريخ ١٤٢٩/٨/٧هـ وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٢-١٢٣-٢٠١٧ وتاريخ ١٤٢٩/٤/٩هـ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٤٥٠-٤٥٠-٢٠١٧ وتاريخ ١٤٢٩/٨/٧هـ. ونظراً لأن معظم هذه الأنظمة واللوائح قد صدرت مؤخراً فإنه لم يسبق إتمام أي صفقة اندماج بين شركتين مدرجتين في ظل هذه الأنظمة واللوائح حتى تاريخ نشر هذا التعميم.

وقد قام بنك ساب والبنك الأول بتفسير وتطبيق هذه الأنظمة واللوائح بشكل يرونه مناسباً وذلك بعد التشاور مع مستشاريهم في هذا الشأن. وعليه، ففي حال قيام أي جهة رقابية أو قضائية بتفسير الأنظمة واللوائح المنطبقة على صفقة الاندماج بشكل يختلف عن طريقة تفسير وتطبيق بنكي ساب والأول لها فإن ذلك قد يؤثر بشكل سلبي جوهري على بنك ساب أو البنك الأول أو البنك الدامج، كما قد يؤدي إلى تأخير صفقة الاندماج بشكل غير متوقع أو إيقافها.

8-4-0 المخاطر المرتبطة بالالتزام بالمتطلبات التنظيمية

سيخضع البنك الدامج إلى العديد من المتطلبات النظامية المفروضة من مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية ووزارة التجارة وغيرها من الجهات التي قد تتغير من وقت لآخر.

وسيخضع البنك الدامج لإشراف مؤسسة النقد التي تتولى تنظيم القطاع المصرفي والتمويلي في المملكة. ويعمل البنك الدامج وفقاً لقواعد ولوائح ومتطلبات مؤسسة النقد الصادرة بموجب الأنظمة ذات العلاقة. وتقوم مؤسسة النقد عند وضعها لتلك المتطلبات النظامية بالأخذ في الاعتبار المعايير الدولية ذات العلاقة بما في ذلك متطلبات لجنة بازل. وقد يتأثر عمل البنك الدامج بشكل مباشر بأي تغيير في المتطلبات النظامية المفروضة عليه لا سيما في حال فرض متطلبات تقيد البنك الدامج من ممارسة أعمال أو أنشطة معينة أو في حال فرض شروط يصعب على البنك الدامج استيفائها. لذا لا يستطيع البنك الدامج أن يؤكد أن التغييرات المستقبلية في المتطلبات التنظيمية لن تؤثر سلباً على أعمال البنك الدامج أو وضعه المالي أو نتائج عملياته، كما لا يمكن أن يقدم أي ضمان بأنه سيستطيع التكيف مع كل تلك التغييرات في الوقت المناسب.

كذلك يخضع البنك الدامج (باعتباره شركة مدرجة) للمتطلبات النظامية الخاصة بهيئة السوق المالية والمطبقة على الشركات المدرجة في تداول بما في ذلك متطلبات الإفصاح والحوكمة وغيرها من الالتزامات المستمرة. لذا فإن عمليات البنك الدامج قد تتأثر من أي تغيير في تلك المتطلبات.

كما أنه بناءً على نظام الشركات والضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات ولأئحة حوكمة الشركات الجديدة فقد تم فرض عدد من المتطلبات الإضافية على الشركات المدرجة خصوصاً فيما يتعلق بالإفصاح والحوكمة. وقد لا يتمكن البنك الدامج من مراقبة التزامه بتلك المتطلبات بشكل فعال.

وباعتبار أن البنك يخضع للعديد من المتطلبات التنظيمية فإن أي مخالفة لتلك المتطلبات ستعرض البنك إلى إجراءات وعقوبات قد تتخذ ضده من قبل الجهات المعنية بما في ذلك الغرامات المالية وغيرها من العقوبات التي قد تصل في حالات معينة إلى تعليق الترخيص البنكي أو سحبه أو إيقاف البنك الدامج عن ممارسة أعماله. لذا فإن إخلال البنك بالمتطلبات التنظيمية سيكون له تأثير سلبي على أعمال البنك ووضعته المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات التابعة والزميلة للبنك الدامج ستخضع أيضاً للعديد من المتطلبات النظامية المشددة والتي يكون للإخلال بها تأثير سلبي على أعمال البنك الدامج.

8-4-7 المخاطر المرتبطة بالتراخيص

من أجل تنفيذ أعمال البنك الدامج وتوسيعها، فإن البنك الدامج (وشركاته التابعة والزميلة) يحتاج إلى الحفاظ والحصول على مجموعة متنوعة من التراخيص والتصاريح والموافقات من الجهات والهيئات التنظيمية والإدارية والضريبية وغيرها من الجهات في كل من المملكة أو أي دولة أخرى يرغب البنك الدامج بممارسة أعمال فيها (بما في ذلك أي تصاريح أو موافقات تتعلق بنقل ملكية الشركات التابعة للبنك الأول إلى البنك الدامج كالموافقات المطلوبة من مؤسسة النقد أو هيئة السوق المالية). وعادة ما يستغرق الحصول على هذه التصاريح والموافقات وقتاً طويلاً لا يمكن التنبؤ به. وإذا لم يحافظ البنك الدامج على تلك التصاريح أو لم يحصل عليها، فإن قدرته على تحقيق أهدافه الاستراتيجية ستضعف، مما سيؤثر بشكل سلبي على أعمال البنك الدامج أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته المستقبلية. كما سيؤدي سحب أو الغاء أي من الرخص والتصاريح الجوهرية التي لدى البنك الدامج (أو شركاته التابعة والزميلة) حالياً فإن ذلك سيؤثر سلباً على أعمال البنك الدامج ووضعته المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

8-4-7 المخاطر المرتبطة بالسعودة والأنظمة واللوائح العمالية

ستلزم وزارة العمل ومؤسسة النقد البنك الدامج بتوظيف نسبة محددة من المواطنين السعوديين بالإضافة إلىعودة مناصب معينة. وسيشهد البنك الدامج منافسة في توظيف وتدريب المواطنين السعوديين لذا قد يجد صعوبة بين الحين والآخر في توظيف مواطنين سعوديين مؤهلين والإبقاء عليهم. وقد يؤدي عدم توظيف عدد كافٍ من المواطنين السعوديين من قبل البنك الدامج أو انخفاض نسبة السعودة بسبب نقل موظفي البنك الأول للبنك الدامج بعد نفاذ قرار الاندماج إلى خضوع البنك الدامج للمسائلة من قبل وزارة العمل ومؤسسة النقد بشأن عدم الالتزام بهذه المتطلبات مما سيكون له تأثير سلبي على عمل البنك الدامج ووضعته المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إخفاق البنك الدامج في التقيد بنسب السعودة سيؤدي إلى تقييد قدرته على توظيف الموظفين غير السعوديين وهو ما سيؤثر سلباً على قدرة البنك الدامج على مزاولة أعماله بشكل اعتيادي.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت المملكة مؤخراً بتشديد قيود العمل على الأجانب العاملين وإدخال تعديلات على نظام العمل، كما تم مؤخراً فرض رسوم على الوافدين ومرافقيهم مما سيؤثر على الموظفين الأجانب لدى البنك الدامج. ولا توجد أي ضمانات بأن تلك التغييرات لن يكون لها تأثير على البنك الدامج وأعماله.

كما أنه لا توجد أي ضمانات بأن تلك التغييرات لن يكون لها تأثير كبير على عملاء البنك الدامج أو عملائه في شريحة عمل معينة (مثل شركات المقاولات التي تعتمد على قدر كبير من العمال الوافدين لدعم عملياتها). وإذا أثرت هذه التغييرات في أنظمة العمل سلباً على واحد أو أكثر من مقترضي البنك الدامج الكبار، فقد يؤثر هذا بدوره على قدرة هؤلاء المقترضين على الوفاء بالالتزامات السداد المحددة الواقعة عليهم تجاه البنك الدامج بموجب تلك القروض مما سيكون له تأثير سلبي على أعمال البنك الدامج ووضعته المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

8-4-8 المخاطر المرتبطة بلوائح مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب

على البنك الدامج الالتزام بأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من اللوائح ذات العلاقة. وتتص هذه الأنظمة واللوائح على أن يقوم البنك الدامج بعدة أمور من بينها تبني وتنفيذ سياسات وإجراءات محددة متعلقة بمبدأ «اعرف عميلك» وإبلاغ السلطات المعنية عن المعاملات المشبوهة للشك. ولا يستطيع البنك أن يضمن أن أنظمتها وسياساته المطبقة لاكتشاف ومنع استخدام شبكته المصرفية لأنشطة غسل الأموال من قبل الإرهابيين والمنظمات المرتبطة بالإرهابيين ستكون قوية بما يكفي لضمان التزامها الكامل دائماً بكافة النظم واللوائح في جميع البلدان ذات الصلة خصوصاً بعد نقل أصول البنك الأول والتزاماته وموظفيه إلى البنك الدامج بعد نفاذ قرار الاندماج. وقد تؤدي الدعاوى المستقبلية المرتبطة بمخالفات تلك النظم أو اللوائح إلى فرض غرامات وغيرها من العقوبات. وكذلك فإن المخالفات أو حتى الادعاءات بوقوع مخالفات، ستؤثر سلباً على سمعة البنك. وسيكون لأي من هذه العوامل تأثير سلبي على أعمال البنك ووضعته المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون عمليات البنك محدودة بسبب القيود وحظر التعامل وغيرها من العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول والمنظمات الدولية، وقد يصبح البنك عرضة لتحمل التزامات بموجب تلك الجزاءات والقيود.

لا يستطيع البنك الدامج أن يقدم أي ضمان بأن نظم وإجراءات الالتزام والمراجعة ورفع التقارير التي يطبقها من أجل الالتزام بلوائح مؤسسة النقد والمتطلبات القانونية وللتعاون مع عمليات التفتيش الدقيقة والمستمرة للجهات التنظيمية ذات العلاقة ستكون فعالة بشكل كامل ودائم أو بقدرته على استقطاب أو المحافظة على الموظفين المؤهلين لتشغيل تلك الأنظمة والإجراءات بشكل فعال. وفي حال عدم التزام البنك بلوائح المؤسسة والمتطلبات القانونية ذات العلاقة أو اتهامه بذلك، فإنه قد يكون عرضة لتحقيقات وإجراءات قضائية أو إدارية قد يترتب عليها عقوبات ضخمة أو دعاوى مدنية، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، دعاوى يرفعها العملاء للحصول على تعويضات أو حتى خسارة رخصته العامة لمزاولة الأنشطة المصرفية. وسيكون لأي من هذه العوامل تأثير سلبي على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

٨-٤-٩ المخاطر المرتبطة بتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية

سيستمر البنك الدامج في المحافظة على حساباته وإصدار نتائجه المالية بالريال السعودي. وعلى الرغم من أن الريال السعودي مربوط بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت حالياً، إلا أنه لا يوجد أي ضمان بأن الارتباط بالدولار الأمريكي سيستمر في المستقبل أو بأنه لن يتم تعديل سعر الصرف بشكل يؤثر سلباً على نتائج عمليات البنك الدامج ووضعه المالي. بالإضافة إلى ذلك فسيتملك البنك الدامج أصولاً والتزامات مقومة بالدولار الأمريكي، وأي تغيير في سعر الصرف أو فك للارتباط (خصوصاً في حال انخفاض الريال مقابل الدولار) قد يعرض البنك الدامج لتذبذبات أسعار صرف الدولار الأمريكي في مقابل الريال السعودي ويسهم في زيادة هجرة رؤوس الأموال خارج المملكة العربية السعودية مما قد يكون له آثار سلبية على أعمال البنك الدامج ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية وبالتالي يؤثر على قدرة البنك الدامج في القيام بأعماله والتزاماته.

٩- نظرة عامة على السوق

١-٩ المناخ الاقتصادي في المملكة

تمتلك المملكة أكبر اقتصاد بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث إجمالي الناتج المحلي، فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي للعام المنتهي في ٢١ ديسمبر ٢٠١٧م ٢٠٥٨ تريليون ريال سعودي^١ (٦٨٧ مليار دولار أمريكي). وفي حين تباطأ الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عامي ٢٠١٦م و٢٠١٧م بسبب التراجع في قطاع النفط، إلا أنه من المتوقع أن يتعافى في ٢٠١٨م وعلى المدى المتوسط في ظل تطبيق الإصلاحات الحكومية الأخيرة وزيادة إنتاج النفط، كما أنه من المتوقع أن يزيد نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة بنحو ١,٩% في عام ٢٠١٨م وبنحو ٢,٠% في عام ٢٠١٩م. وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط الخام، إلى جانب زيادة الإنفاق على المشروعات الرأسمالية، إلى ارتفاع معدل النمو. وقد ارتفع متوسط سعر النفط الخام العربي الخفيف من ٥٢,٦ دولار أمريكي في عام ٢٠١٧م^٢ إلى ٧٨,٢ دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م^٣.

ولطالما عمدت الحكومة إلى تركيز جهودها على الحد من اعتماد المملكة على القطاع النفطي، وهو ما يتضح من الزيادة التي شهدتها إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي من ٥٧,٤% في عام ٢٠١٤م إلى ٧١,٣% في عام ٢٠١٧م. وقد أطلقت الحكومة العديد من المبادرات في إطار برنامج «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠» وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م، مثل إدخال ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة ورسوم المقيمين لزيادة الإيرادات غير النفطية.

وتشمل القطاعات غير النفطية التي شهدت نمواً خاصاً في المملكة خلال العقد الأخير قطاعات الخدمات المصرفية والمالية، والصناعات البسيطة والمعقدة، والمرافق، والتعدين، والنقل، والاتصالات، والسياحة، وتجارة البيع بالتجزئة. وبالإضافة إلى ذلك، تركز الحكومة كذلك على متابعة تطوير قطاعات التجارة والطيران والعقارات والرعاية الصحية والتعليم والمرافق والتعدين والنقل والاتصالات. وقد زادت القروض المقدمة إلى القطاع الخاص من ٩٩٩,١ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٢م إلى ١,٣٩٢,٧ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٧م، بمعدل نمو سنوي مركب بلغت نسبته ٦,٩%. وفي الربع الثالث من عام ٢٠١٨م، بلغ إجمالي القروض إلى القطاع الخاص ١,٤٤١,٧ مليار ريال سعودي^٤.

وقد أعلنت الحكومة عن ميزانية عام ٢٠١٨م بإيرادات متوقعة بلغت ٧٨٢ مليار ريال سعودي ونفقات بلغت ٩٧٨ مليار ريال سعودي، وهو ما يعني عجز مالي في عام ٢٠١٨م بقيمة ١٩٥ مليار ريال سعودي يقل بنسبة ١٨% عن العجز الفعلي لعام ٢٠١٧م بقيمة ٢٣٨ مليار ريال سعودي^٥. وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من المتوقع أن ينخفض العجز المالي من نحو ٦,١% في عام ٢٠١٨م إلى نحو ٣,٣% في عام ٢٠١٩م^٦.

٢-٩ القطاع المصرفي في المملكة

يوجد في الوقت الراهن ٢٨ بنكاً تجارياً مرخصاً في المملكة العربية السعودية، من بينها ١٢ بنكاً تجارياً سعودياً تأسست في المملكة، وأما البنوك الأخرى البالغ عددها ١٦ بنكاً فهي فروع لبنوك دولية. وسيقبل عدد البنوك التجارية العاملة في المملكة بعد الدمج إلى ٢٧ بنكاً تجارياً، منها ١١ بنكاً سعودياً.

ويوضح الجدول التالي البنوك السعودية وفروع البنوك الدولية:

فروع البنوك الدولية	البنوك السعودية
بنك طوكيو-ميتسوبيشي يو.إف.جيه*	مصرف الراجحي
بي إن بي باريبا	البنك الأول
دويتش بنك	مصرف الإنماء
بنك الإمارات دبي الوطني	البنك العربي الوطني
بنك أبوظبي الأول*	بنك البلاد
بنك الخليج الدولي	بنك الجزيرة
البنك الصناعي والتجاري الصيني	البنك السعودي الفرنسي
جي بي مورغان تشيس	بنك الرياض
بنك مسقط	مجموعة سامبا المالية
بنك البحرين الوطني	البنك السعودي للاستثمار
بنك الكويت الوطني	البنك الأهلي التجاري
بنك باكستان الوطني	البنك السعودي البريطاني

١ الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء، المكتبة الإحصائية
٢ صندوق النقد الدولي، «المملكة العربية السعودية - تقرير الموظفين لمشاورة المادة ٤ لعام ٢٠١٨م - Article IV Consultation ٢٠١٨ Saudi Arabia - Staff Report for the»، يونيو ٢٠١٨م
٣ استناداً إلى متوسط توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
٤ الأوبك، التقرير السنوي ٢٠١٧م.
٥ الأوبك، «التقرير الشهري لسوق النفط»، ١١ أكتوبر ٢٠١٨م
٦ الهيئة العامة للإحصاء - مؤشر الحسابات القومية ٢٠١٧م.
٧ النشرة الشهرية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي في سبتمبر ٢٠١٨م
٨ النشرة الشهرية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي في سبتمبر ٢٠١٨م
٩ وزارة المالية السعودية، «تقرير أداء الميزانية للربع الثالث من ٢٠١٨م»
١٠ استناداً إلى متوسط توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

البنوك السعودية	فروع البنوك الدولية
	بنك قطر الوطني
	بنك الهند الوطني**
	بنك تي سي. زراعات
	المصرف العراقي للتجارة*

ملاحظات: × مرخصة لكنها لم تبدأ العمليات التشغيلية بعد، ×× توقف عمل البنك بناءً على طلب البنك إلغاء الرخصة

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

تقدم جميع البنوك السعودية مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات البنكية للأفراد والشركات على حد سواء. وتقدم أربعة بنوك، وهي مصرف الراجحي وبنك البلاد وبنك الجزيرة ومصرف الإنماء، منتجات وخدمات متوافقة تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية. فيما تقدم البنوك الثمانية الأخرى مزيجاً من المنتجات والخدمات البنكية التقليدية المتوافقة مع أحكام الشريعة.

وإلى جانب البنوك التجارية، توجد أربع مؤسسات ائتمانية تديرها الدولة، وهي صندوق التنمية الصناعية السعودي وصندوق التنمية العقارية وصندوق التنمية الزراعية والبنك السعودي للتسليف.^{١١}

تصنف النظرة المستقبلية المتوقعة للنظام المصرفي في المملكة بأنه «مستقر» وفقاً لمؤسسة موديز^{١٢}. وتتمثل عوامل النمو التاريخية والمستقبلية الرئيسية للقطاع المصرفي في المملكة فيما يلي:

أ- سمات البيئة التشغيلية:

- النمو الاقتصادي المستقر على مدار السنوات الأخيرة مدفوعاً باستمرار الإنفاق الحكومي والاستهلاك المحلي ونشاط القطاع الخاص: بلغ معدل النمو السنوي المركب لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الفترة ما بين ٢٠١٤م و٢٠١٧م نسبةً بلغت ١,٦٪ من ٢,٤٤ تريليون ريال سعودي إلى ٢,٥٧ تريليون ريال سعودي^{١٣}.
- انخفاض الدين الحكومي (بلغ الدين العام ٤٤٣,٣ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٧م، أي ما يعادل ١٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)^{١٤} مقارنةً بالبدول الأخرى في مجموعة العشرين (بلغ متوسط نسبة الدين العام للدول في مجموعة العشرين في عام ٢٠١٧م نسبةً ٦٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، باستثناء الدين العام للمملكة العربية السعودية)^{١٥}.
- تركيبة سكانية مكونة من الشباب واليافعين الذين يحضون الاستهلاك: ارتفع معدل النمو السنوي المركب للسكان في الفترة ما بين ٢٠١٤م و٢٠١٧م بنسبة ٢,٨٪ من ٣٠,٠ مليون إلى ٣٢,٦ مليون؛ كان ٣٩,٤٪ من السكان دون سن ٢٥ عاماً في عام ٢٠١٧م^{١٦}.
- زيادة وعي المستهلكين وإقبالهم على المنتجات والخدمات البنكية (بما في ذلك المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية): بلغ معدل النمو السنوي المركب للأصول البنكية في الفترة من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٧م نسبةً ٥,٣٪^{١٧} فيما بلغ إجمالي الأصول البنكية ٢,٢٤٥,٩ مليار كما في سبتمبر ٢٠١٨م^{١٨}.

ب- سمات جودة الموجودات ورأس المال:

- ظروف تشغيلية ملائمة أدت إلى انخفاض عدد حالات التعثر، وهو ما يدعم مقاييس جودة الموجودات إلى جانب النمو المستمر في القروض (بلغ معدل القروض المتمثلة لدى البنوك السعودية في سبتمبر ٢٠١٨م نسبة قدرها ١١,٦٪)^{١٩}.
- الرسالة القوية (يلغ متوسط معدل كفاية رأس المال في سبتمبر ٢٠١٨م ورأس المال من الشريحة الأولى في البنوك السعودية ٢٠,٦٪ و ١٨,٦٪ على التوالي^{٢٠})، وهو ما يتيح للبنوك تحمل نسبة أكبر من الخسائر.
- نسب عالية للتركز لعميل واحد و تركيز القطاعات ولكنها في انخفاض مستمر.

ج- مزايا التمويل والسيولة:

- التمويل منخفض التكلفة القائم على الودائع بمعدل قروض إلى ودائع بلغ ٨٤,٣٪ في سبتمبر ٢٠١٨م^{٢١}؛
- معدل كافٍ من الموجودات السائلة بالنسبة لإجمالي الموجودات (بنسبة ٢٠,٠٪ في سبتمبر ٢٠١٨م^{٢٢})؛
- ثبات أرصدة القطاعين العام والخاص (بلغ معدل الائتمان المصرفي في القطاع العام نحو ٧,٨٪ من إجمالي موجودات البنوك التجارية السعودية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٢م و٢٠١٧م^{٢٣}).

١١ النشرة الشهرية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي في سبتمبر ٢٠١٨

١٢ تقرير موديز «توقعات النظام المصرفي - المملكة العربية السعودية»، مارس ٢٠١٨

١٣ الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء، المكتبة الإحصائية

١٤ موقع وزارة المالية السعودية، مكتب إدارة الدين

١٥ استناداً إلى قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠١٨

١٦ الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء، المكتبة الإحصائية

١٧ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨

١٨ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨

١٩ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨

٢٠ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨

٢١ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨

٢٢ النشرة الشهرية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي في سبتمبر ٢٠١٨

٢٣ النشرة الشهرية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي في سبتمبر ٢٠١٨

د- سمات الربحية والكفاءة:

- ١- ثبات الربحية بدعم من (١) النمو المستمر للأعمال؛ (٢) هيكل التمويل منخفض التكلفة؛ (٣) تكاليف تشغيلية منخفضة نسبياً^{٢٤}.
٢- الاستفادة من سوق تكون فيه نسبة الفائدة أعلى و ارتفاع نسبة السايبور، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل صافي هامش الفائدة لدى البنوك.

هـ- دعم الجهات الحكومية:

الدعم الشامل من الجهات الحكومية دليل على الإرادة القوية والقدرة العالية على حل مشكلات البنوك دون التسبب في خسائر يتحملها المودعون أو غيرهم من الدائنين.

٣-٩ توزيع الملكية والموجودات الإجمالية للبنوك السعودية (كما في سبتمبر ٢٠١٨م)

البنوك السعودية	ملكية الجهة الحكومية	ملكية البنوك الأجنبية	إجمالي الموجودات	
			حصة الموجودات من إجمالي موجودات البنوك السعودية	مليون ريال سعودي
البنك الأهلي التجاري	-	صندوق الاستثمارات العامة (٤٤,٣٪)، المؤسسة العامة للتقاعد (١٠,٣٪)، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٠٪)	٤٥٩,٠٨٠	٢٠,٤٪
مصرف الراجحي	-	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٠,٢٪)	٣٥٦,٤١٩	١٥,٩٪
مجموعة سامبا المالية	-	صندوق الاستثمارات العامة (٢٢,٩٪)، المؤسسة العامة للتقاعد (١٥,٣٪)، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١١,٨٪)	٢٢٨,٢٧٧	١٠,٢٪
بنك الرياض	-	صندوق الاستثمارات العامة (٢١,٨٪)، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٦,٧٪)، المؤسسة العامة للتقاعد (٩,٣٪)	٢٢٥,٩٦٦	١٠,١٪
البنك السعودي الفرنسي	-	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٣,٣٪)	١٨٩,٣٠١	٨,٤٪
البنك السعودي البريطاني	-	إتش إس بي سي هولدنغ (٤٠,٠٪)	١٧٤,٩٣٩	٧,٨٪
البنك العربي الوطني	-	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١١,٢٪)	١٦٩,٩٦٥	٧,٦٪
مصرف الإنماء	-	صندوق الاستثمارات العامة (١٠,٧٪)، المؤسسة العامة للتقاعد (١٠,٠٪)، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (٥,١٪)	١٢٠,٠٠٥	٥,٣٪
البنك السعودي للاستثمار	-	المؤسسة العامة للتقاعد (١٧,٧٪)، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٧,٣٪)	٩٥,٤٥٠	٤,٢٪
البنك الأول	-	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٠,٥٪)	٨٤,٠٦٦	٣,٧٪
بنك الجزيرة	-	نات ويست ماركتيس إن في ٤٠,٠٪ (المعروف سابقاً برويال بنك أوف سكوتلاندا ان في)	٧١,٧٣١	٣,٢٪
بنك البلاد	-	-	٧٠,٧٠٧	٣,١٪
الإجمالي			٢,٢٤٥,٩٠٦	١٠٠٪

المصدر: تداول كما في ١ نوفمبر ٢٠١٨م، بلومبيرج

٢٤ تقرير موديز «توقعات النظام المصرفي - المملكة العربية السعودية»، مارس ٢٠١٨م

٤-٩ موجودات ومطلوبات للبنوك السعودية (كما في سبتمبر ٢٠١٨م)

شهد إجمالي الموجودات لدى البنوك السعودية نمواً بنسبة ١,٠٪ على مدار التسعة أشهر حتى سبتمبر ٢٠١٨م، بقيمة ٢,٢٤٥,٩ مليار ريال سعودي. وعلاوة على ذلك، شهدت الودائع نمواً بنسبة ٦,٦٪ على مدار الفترة ذاتها لتصل إلى ١,٦٧٤,٠ مليار ريال سعودي، مما ترتب عليه زيادة بصادفي معدل قروض إلى ودايع يتراوح من ٨٢,٨٪ إلى ٨٤,٣٪ في سبتمبر ٢٠١٨م. ارتفع إجمالي القروض بنسبة ٢,١٪ أثناء هذه الفترة ليصل إلى ١,٤٥٤,٨ مليار ريال سعودي^{٢٥} وقد ارتفعت محفظة القروض الصافية لدى البنوك السعودية بمقدار ٢,٤٪ على مدار التسعة أشهر حتى سبتمبر ٢٠١٨م، لتصل إلى ١,٤١٠,٩ مليار ريال سعودي مقابل ١,٢٧٨,٢ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٧م^{٢٦}.

يبلغ معدل القروض المتعثرة في البنوك السعودية ١,٦٪ كما في سبتمبر ٢٠١٨م^{٢٧}. ونتيجةً للزيادة التي شهدتها المخصصات، فقد زادت نسبة تغطية القروض المتعثرة من ١٦٦,٥٪ في عام ٢٠١٧م إلى ١٨٥,٢٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٨م^{٢٨}.

تعتبر مؤسسة النقد العربي السعودي عضو في لجنة بازل، وهي بالتالي تتبع تعليمات معايير رأس المال والتوجيهات الصادرة عن بازل ٢. وتتيح عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي الديناميكية التي تُجرىها مؤسسة النقد العربي السعودي أن تجري المؤسسة تحليلاً من جانبها لخطط الأعمال وطموحات النمو المستهدفة لكل بنك محلي بصفة دورية، ومن ثم فهي توفر إرشادات بشأن معايير كفاية رأس المال بخصوص كل بنك. وبموجب المبادئ التوجيهية الصادرة عن بازل ٢ التي تتبعها مؤسسة النقد العربي السعودي، يجب أن تمتلك البنوك حداً أدنى من حقوق الملكية العادية الشريحية الأولى بنسبة تبلغ ٤,٥٪ (Common Equity Tier 1)، وحداً أدنى من رأس المال الشريحية الأولى بنسبة تبلغ ٦,٠٪ (Tier 1 Capital)، وحداً أدنى من إجمالي رأس المال (رأس المال من الشريحتين الأولى والثانية) بنسبة تبلغ ٨,٠٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر (Capital Adequacy Ratio).

بالإضافة إلى ذلك، تشمل متطلبات البنوك السعودية احتياطي رأس المال الإلزامي وذلك للتغلب على تقلب الدورات الاقتصادية وحفظ رأس المال. وكما في ديسمبر ٢٠١٨م، كانت جميع نسب رأس المال من الشريحية الأولى في البنوك السعودية تتجاوز بكثير تعليمات بازل بمتوسط بلغت نسبته ١٨,٦٪. وفي عام ٢٠١٨م، تجاوز متوسط معدل كفاية رأس المال لدى البنوك السعودية البالغة نسبته ٢٠,٦٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر الحد الأدنى لمتطلبات معدل كفاية رأس المال^{٢٩}.

وفيما يلي إيضاح لإجمالي قروض الشركات وقروض الأفراد وصادفي الاستثمارات وودائع العملاء لدى ١٢ بنكاً تجارياً سعودياً كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م^{٣٠}.

الجدول (٧.٤.١) قروض الشركات وقروض الأفراد وصادفي الاستثمارات وودائع العملاء في البنوك السعودية كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م^{٣١}

البنوك السعودية (بالمليارات ريال سعودي)	قروض الأفراد العاملة	قروض الشركات العاملة	صادفي الاستثمارات	ودائع العملاء
موحدة	٤٨٨,٩٨٩	٩٠٤,٩٥٩	٤٥٧,٤٢٩	١,٦٧٤,٠٠٢

المصدر: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨م

شكلت قروض الأفراد نحو ٢١,٨٪ من إجمالي موجودات القطاع المصرفي كما في سبتمبر ٢٠١٨م^{٣٢}. وتتألف قروض الشركات في الأساس من القروض التجارية والسلف والسحوبات على المكشوف، بنسبة تمثل ٤٠,٢٪ من إجمالي موجودات القطاع المصرفي كما في سبتمبر ٢٠١٨م. ويمثل صادفي الاستثمارات ٢٠,٤٪ من إجمالي موجودات القطاع المصرفي كما في سبتمبر ٢٠١٨م^{٣٣}. وتتألف ودايع العملاء في الأساس من الودائع تحت الطلب التي بلغت نسبتها ٦٤,٦٪ من إجمالي ودايع العملاء كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م^{٣٤}. وعلى إثر انخفاض أسعار الفائدة، فقد ارتفعت الودائع تحت الطلب مقابل الودائع لأجل والودائع الادخارية، وهو ما ترتب عليه بدوره زيادة السيولة لدى البنوك السعودية.

٥-٩ ربحية البنوك السعودية (كما في سبتمبر ٢٠١٨م)

على مدار التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر ٢٠١٨م، زاد الدخل الموحد من العمليات التشغيلية لدى البنوك السعودية ليصل إلى ٦٨,٠ مليار ريال سعودي، حيث سجل معدل نمو سنوي بنسبة ٥,١٪ على مدار التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر ٢٠١٨م. كما شهد صادفي الدخل على مدار التسعة أشهر حتى سبتمبر ٢٠١٨م زيادة بمعدل ١,٠٪ ليصل إلى ٣٧,٩ مليار ريال سعودي بالمقارنة مع نفس الفترة في ٢٠١٧م^{٣٥}.

وارتفعت نسبة المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي للبنوك السعودية من ٤٤,٥٪ إلى ٤٦,٩٪ خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بالمقارنة مع نفس الفترة في ٢٠١٧م^{٣٦}.

٢٥ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨م
 ٢٦ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨م
 ٢٧ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨م
 ٢٨ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨م
 ٢٩ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨م
 ٣٠ تشمل البنوك السعودية البنك الأهلي التجاري، ومصرف الراجحي، ومجموعة سامبا المالية، وبنك الرياض، والبنك السعودي الفرنسي، والبنك السعودي البريطاني، والبنك العربي الوطني، ومصرف الإنماء، والبنك الأول، والبنك السعودي للاستثمار، وبنك الجزيرة، وبنك البلاد.
 ٣١ تشمل القروض العاملة للأفراد بطاقات الائتمان؛ فيما تشمل القروض العاملة للشركات السحوبات على المكشوف وتسهلات الشريحية «الدولية» للبنك الأهلي التجاري؛ وتُصنّف عملية «البيع بالتقسيط» لدى بنك الراجحي ضمن قروض الأفراد العاملة
 ٣٢ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨م
 ٣٣ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨م
 ٣٤ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨م
 ٣٥ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨م
 ٣٦ إس إن إل: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨م

وفيما يلي بيان بالدخل التشغيلي والمصروفات التشغيلية وصافي الدخل للبنوك السعودية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

الجدول ٥, ١٠ | الدخل التشغيلي الموحد والنفقات التشغيلية وصافي دخل البنوك السعودية كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م

صافي الدخل	مصروفات التشغيل	الدخل التشغيلي	البنوك السعودية (بالمليون ريال سعودي)
٣٧,٨٧١	(٣٠,٢٤٦)	٦٧,٩٧٠	موحدة

المصدر: البيانات المالية الموحدة للبنوك السعودية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٨م

٦-٩ التوزيع

لقد تمكن القطاع المصرفي من استحداث شبكة توزيع متطورة تغطي المملكة بأكملها. وكما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، كان هناك ٢,٠٨١ فرع مصرفي و ١٨,٥٣٨ جهاز صراف آلي و ٣٣٩,٠٤٨ جهاز نقاط بيع^{٣٧}.

وتشهد المملكة أيضاً تحولاً مستمرا من قنوات الدفع التقليدية إلى قنوات الدفع الإلكترونية، إذ ارتفع عدد المعاملات الإلكترونية القائمة على أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع بنسبة ١٪ و ١٢٪ على التوالي، و انخفضت قيمة المبيعات من أجهزة نقاط البيع بنسبة ٤٪ خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م^{٣٨}.

٧-٩ التوقعات

بعد مُضيّ ثلاث سنوات من التباطؤ الاقتصادي والتشرف المالي، تبنت المملكة العربية السعودية منهجية توسعية في ميزانيتها لعام ٢٠١٨م: فوفقاً لإعلان ميزانية عام ٢٠١٨م، تعتزم الحكومة زيادة النفقات الرأسمالية لعام ٢٠١٨م بنسبة ١٧,٨٪ إلى ٢٠٥ مليار ريال سعودي^{٣٩}. وفي سبيل تعويض التراجعات غير المتوقعة في إنتاج النفط في دول مثل فنزويلا وأنجولا ويهدف تهدئة الارتفاع في أسعار النفط بعد أن وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠١٤م، وافقت الدول الأعضاء في منظمة الأوبك وروسيا على زيادة الإنتاج بمعدل مليون برميل يومياً وذلك في الاجتماع الوزاري المنعقد في يونيو ٢٠١٨م. ونظراً لأن المملكة العربية السعودية لديها طاقة احتياطية كبيرة لزيادة الإنتاج دون الحاجة إلى ضخ استثمارات كبيرة جديدة، فسوف تحقق أكبر استفادة من التغيير الجديد الذي يهدف إلى إعادة التوازن لسوق النفط^{٤٠}. وبناءً عليه، ارتفع إنتاج النفط الخام السعودي بمعدل تراكمي بلغ ١,٤٪ ليصل إلى ١٠,٥ مليون برميل يومياً في الفترة بين يوليو وسبتمبر من عام ٢٠١٨م، مما عزز التوقعات بأن تصل معدلات نمو اقتصاد المملكة للعام الحالي إلى ٢,٥٪^{٤١}. وفيما يتعلق بالقطاع البنكي، من المتوقع أن يزيد إجمالي القروض بنسبة ٤٪ لعام ٢٠١٨م وأن تتسارع تلك النسبة في عام ٢٠١٩م مدفوعة في المقام الأول بإقراض الشركات والمشاريع العقارية^{٤٢}.

كان معدل القروض إلى الودائع في البنوك السعودية منخفضاً مقارنةً بنظرائها في المنطقة، مما يوفر مصدراً إضافياً للتمويل وتقديم المزيد من الدعم لنمو عمليات الإقراض في المملكة. فقد بلغ متوسط معدل القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء المملكة) ٩٦,٠٪ مقارنةً بنسبة بلغت ٨٢,٨٪ (كما في ديسمبر ٢٠١٧م) بالنسبة للبنوك السعودية^{٤٣}.

وبالنظر إلى القروض (باستثناء القروض الحكومية) كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، فإن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأدنى بين دول مجلس التعاون الخليجي: فقد بلغت نسبة القروض إلى إجمالي الناتج المحلي للمملكة ٥٥,٥٪ في عام ٢٠١٧م مقارنةً بمتوسط نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت ١٤٠,٩٪^{٤٤} في دول مجلس التعاون الخليجي ككل (باستثناء المملكة).

دول مجلس التعاون الخليجي	نسبة القروض إلى إجمالي الناتج القومي في ٢٠١٧م	نسبة القروض إلى الودائع في عام ٢٠١٧م
الإمارات العربية المتحدة	١٠٦,٢٪	٨٩,٢٪
قطر	١٧٤,٥٪	١٠٣,٣٪
البحرين	٢٢٣,٢٪	٧٩,١٪
الكويت	١١٨,٢٪	١٠٠,٥٪
سلطنة عمان	٨٢,٢٪	١٠٧,٨٪
المتوسط (باستثناء المملكة)	١٤٠,٩٪	٩٦,٠٪
المملكة العربية السعودية	٥٥,٥٪	٨٢,٨٪

المصدر: إس إن إل، صندوق النقد الدولي (الناتج المحلي الإجمالي كما في عام ٢٠١٧م)، التقارير الإحصائية الربعية الأخيرة

٣٧ النشرة الشهرية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي في سبتمبر ٢٠١٨م

٣٨ النشرة الشهرية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي في سبتمبر ٢٠١٨م

٣٩ وزارة المالية السعودية، البيان المالي للسنة المالية ٢٠١٨م

٤٠ تقرير موديز «توقعات النظام المصرفي - المملكة العربية السعودية»، مارس ٢٠١٨م

٤١ الأوبك، التقرير الشهري لسوق النفط، أكتوبر ٢٠١٨م

٤٢ تقرير موديز «توقعات النظام المصرفي - المملكة العربية السعودية»، مارس ٢٠١٨م

٤٣ إس إن إل، صندوق النقد الدولي (إجمالي الناتج المحلي كما في ٢٠١٧م)، التقارير الإحصائية الربعية الأخيرة

٤٤ إس إن إل، صندوق النقد الدولي (إجمالي الناتج المحلي كما في ٢٠١٧م)، التقارير الإحصائية الربعية الأخيرة

ويرجح أن تواصل البنوك السعودية خلال عام ٢٠١٨ م تركيزها على إقراض الأفراد بهوامش فائدة مرتفع، حيث شكل نحو ٢٤٪ من إجمالي الائتمانات البنكية كما في ديسمبر ٢٠١٧ م، وشهد نمواً بمتوسط ١١٪ سنوياً منذ عام ٢٠١٠ م. وهذا يعكس التركيبة السكانية الشابة والمنتامية للمملكة وزيادة الرواتب وإنشاء مكتب ائتماني جديد يعمل على تسهيل انتقاء المخاطر من جانب البنوك (سمة). وفي حين أنه من المتوقع أن يظل إقراض المستهلكين محدوداً، إلا أنه من المتوقع أن تساهم قروض التمويل العقاري في دعم نشاط إقراض الأفراد خلال عام ٢٠١٨ م و٢٠١٩ م^{٤٥}.

ولا تزال توقعات القطاع المصرفي إيجابية، غير إنه يواجه التحديات التالية:

- ١- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع تكاليف الإقراض ومن المتوقع أن تعمل زيادة الضرائب على الحد من القدرة على سداد الدين لبعض الأسر والشركات في قطاعي التجارة والإنشاء^{٤٦}.
- ٢- من المتوقع أن تشهد القروض المتعثرة زيادة من ٨,٨٪ كما في ديسمبر ٢٠١٧ م إلى نحو ٢,٥٪ خلال الاثني عشر إلى الثمانية عشر شهراً التالية بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي والذي يؤثر على موجودات البنوك. غير أنه من المتوقع أن تظل نسبة القروض المتعثرة واحدة من النسب الأقل انخفاضاً في دول مجلس التعاون الخليجي^{٤٧}.
- ٣- لدى البنوك السعودية نسبة إقراض عالية لشركات بعينها حيث يمثل أعلى عشرين عميل في هذه البنوك على تعرض نسبهته ٢٠٪ من إجمالي الإقراض، غير أن مؤسسة النقد العربي السعودي تتوقع انخفاض معدلات الإقراض بشكل تدريجي في عام ٢٠١٩ م إلى ١٥٪ من رأس المال^{٤٨}.

٤٥ تقرير موديز «توقعات النظام المصرفي - المملكة العربية السعودية»، مارس ٢٠١٨ م

٤٦ تقرير موديز «توقعات النظام المصرفي - المملكة العربية السعودية»، مارس ٢٠١٨ م

٤٧ تقرير موديز «توقعات النظام المصرفي - المملكة العربية السعودية»، مارس ٢٠١٨ م

٤٨ تصنيفات استاندرد أند بورز العالمية، «المملكة العربية السعودية - تقييم المخاطر الربعية في الصناعة المصرفية»، يوليو ٢٠١٨ م

١٠- صفقة الاندماج

١٠-١ لمحة عامة عن صفقة الاندماج

قام كل من بنك ساب والبنك الأول بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٧م بالإعلان عن صدور موافقة مجلسي إدارة البنكين بشأن بدء المناقشات المبدئية لدراسة إمكانية اندماج البنكين. وقام كلا البنكين بتشكيل فريق عمل يتألف من أعضاء في الإدارة التنفيذية لدراسة ومراجعة الجوانب التجارية والمالية والقانونية للهيكل المقترح لصفقة الاندماج.

وفي تاريخ ١٦ مايو ٢٠١٨م، قام كل من بنك ساب والبنك الأول بالإعلان عن توصل البنكين إلى اتفاق مبدئي غير ملزم بخصوص معاملة مبادلة الأسهم والذي يتمثل في حصول مساهمي البنك الأول على عدد (٤٨٥,٠) سهم في بنك ساب (والذي تم الاتفاق لاحقاً على تحديده بـ ٤٨٥,٣٩٦,٠ سهم) مقابل كل سهم يملكه في البنك الأول. وبناء على معاملة المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٢,٥١ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ الإعلان المتعلق باتفاق الطرفين المبدئي على معاملة المبادلة)، تم تقييم سعر سهم البنك الأول لأغراض صفقة الاندماج بقيمة ١٦,٢٦ ريال سعودي وتقييم إجمالي قيمة أسهم البنك الأول المصدرة بحوالي (١٨,٥٩١,١٦٤,٤٢٤) مليار ريال سعودي.

وفي تاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٨م، قام كل من بنك ساب والبنك الأول بالإعلان عن توقيع اتفاقية اندماج ملزمة بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م، والتي اتفق الطرفان بموجبها على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ صفقة الاندماج بينهما وفقاً لأحكام المواد ١٩١ - ١٩٣ من نظام الشركات والفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة ٤٩ من لائحة الاندماج والاستحواذ.

وقد قام بنك ساب بتاريخ ٤/٧/١٤٤٠هـ (الموافق ١١/٣/٢٠١٩م) بالإعلان عن نيته المؤكدة بالاستمرار في صفقة الاندماج وتقديم عرض لمساهمي البنك الأول لغرض دمج البنك الأول في بنك ساب مقابل إصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول.

في حال إتمام صفقة الاندماج، سيصبح البنك الدمج ثالث أكبر بنك في المملكة (استناداً إلى مجموع الأصول كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٨م) وأحد البنوك الرائدة في قطاعي مصرفية الشركات والأفراد. وسيتمكن البنك الدمج من الوصول لشبكة مصرفية عالمية من خلال زيادة التنوع في قاعدة مساهميته وعملائه والذي بدوره سيسهم في زيادة الاستثمارات في المملكة ونمو التجارة العالمية فيها. وسيكون البنك الدمج في وضع يسمح له بدعم الاقتصاد في المملكة والأفراد المقيمين فيها والشركات السعودية سواء داخل المملكة أو خارجها. (ولمزيد من المعلومات حول دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها، الرجاء مراجعة القسم (١٠-٢) «دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها» من هذا التعميم).

كما تجدر الإشارة إلى أن شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي) (وهي الشركة المالكة لشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي.في. التي تملك ٤٠٪ من رأس مال بنك ساب) قد قامت بإرسال خطاب لمجلس إدارة بنك ساب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م تؤكد بموجبه وبشكل غير ملزم نيته الحالية في دعم صفقة الاندماج وذلك وفقاً لعدد من الشروط والتي تشمل اكتمال وتحقق شروط صفقة الاندماج الملخصة في القسم (١٢-٥) «البنود والشروط الجوهرية لإتفاقية الاندماج» من هذا التعميم. كما قامت شركة نات ويست ماركيتس إن.في. بإرسال خطاب لمجلس إدارة البنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م تؤكد بموجبه وبشكل غير ملزم نيته الحالية في دعم صفقة الاندماج، وذلك بشرط الحصول على الموافقة الداخلية النهائية من أعضاء الائتلاف وصدور الموافقات النظامية ذات الصلة. (ولمزيد من المعلومات حول شروط صفقة الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (١٢) «المعلومات القانونية» من هذا التعميم).

وسيتم تنفيذ صفقة الاندماج وفقاً لأحكام المواد ١٩١ - ١٩٣ من نظام الشركات والفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة ٤٩ من لائحة الاندماج والاستحواذ وذلك طريق دمج البنك الأول في بنك ساب ونقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب. وعند إتمام صفقة الاندماج، فسيستمر بنك ساب في الوجود، أما البنك الأول فسينقضي وسيبقى إدراج جميع أسهمه في تداول، وسيقوم بنك ساب نتيجة لصفقة الاندماج بإصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول المقيد في سجل مساهمي البنك الأول بنهاية ثاني فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج.

وسيحصل مساهمي البنك الأول على عدد (٤٨٥,٣٩٦,٠) سهم في بنك ساب مقابل كل سهم يملكه في البنك الأول، وستصدر هذه الأسهم من خلال زيادة رأس مال بنك ساب المدفوع بالكامل (بنسبة ٢٧٪) من (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى (٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي وزيادة عدد الأسهم المصدرة لبنك ساب من (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم إلى (٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم مدفوعة بالكامل. وسيبقى إجمالي عدد أسهم العوض (٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم مدفوعة بالكامل وبقيمة اسمية للسهم الواحد قدرها (١٠) ريال سعودي بحيث تكون إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض مبلغ وقدره (٥,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي. وعند إتمام صفقة الاندماج، ستكون ملكية مساهمي بنك ساب الحاليين ما نسبته ٧٣٪ من رأس مال البنك الدمج، وستكون ملكية مساهمي البنك الأول ما نسبته ٢٧٪ من رأس مال البنك الدمج.

وتم تحديد إجمالي قيمة صفقة الاندماج بناءً على قيمة أسهم العوض. ويبلغ إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض مبلغ وقدره خمسة مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وتسعمائة وخمسة وأربعين ألف ومائتين وعشرين (٥,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معاملة المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٢,٥١ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ اتفاق الطرفين المبدئي على معاملة المبادلة) مبلغ وقدره ثمانية عشر مليار وخمسمائة وواحد وتسعين مليون ومائة وأربعة وستين ألف وأربعمائة وأربعين (١٨,٥٩١,١٦٤,٤٢٤) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معاملة المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٢,٥١ ريال سعودي كما في تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج) مبلغ وقدره سبعة عشر مليار وثمانمائة واثنان وتسعين مليون ومائة وثلاثة وعشرين ألف وثلاث مائة وسبعة وعشرين (١٧,٨٩٢,١٢٣,٣٢٧) ريال سعودي. وسيتم تحديد إجمالي قيمة أسهم العوض التي سيتم عكسها في القوائم المالية لبنك ساب في وقت لاحق بناءً على سعر الإغلاق لسهم بنك ساب في آخر يوم تداول يسبق تاريخ نفاذ قرار الاندماج.

وفي حال أنه نتج عن عملية احتساب عدد الأسهم المستحق لأي من مساهمي البنك الأول بناءً على معاملة المبادلة كسور أسهم، فسيتم تقريب الرقم الناتج إلى أقل رقم صحيح. فعلى سبيل المثال، إذا كان أحد مساهمي البنك الأول يملك (١٠٠) سهم في البنك الأول سيخصص له (٤٨) سهم من أسهم العوض وليس (٤٩) سهم. وسيتم تجميع كسور الأسهم وبيعها في تداول بسعر السوق في حينه بالنسبة عن مساهمي البنك الأول المستحقين لها ومن ثم سيتم توزيع المتحصلات الناتجة عن عملية بيع كسور الأسهم على مستحقيها كلاً حسب ما يستحقه، وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ

إتمام صفقة الاندماج. وسيتم خصم التكاليف المتعلقة بعملية بيع كسور الأسهم من إجمالي متحصلات بيع كسور الأسهم.

كما سيقوم البنك الدامج بوضع معايير جديدة لتدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم والعمل على توفير فرص وظيفية مميزة في منشأة أكبر. ومن غير المتوقع أن ينتج عن صفقة الاندماج في حال إتمامها تسريح الموظفين بصفة إجبارية.

وسيستمر كلا البنكين باستخدام أسمائهم وعلاماتهم التجارية خلال فترة تنفيذ صفقة الاندماج. وسيتم إجراء مراجعة لهوية البنك الدامج من قبل شركة متخصصة في هذا المجال. ووفقاً للإتفاق الحالي ما بين بنك ساب وشركة إتش إس بي سي هولدينغ (بي.إل.سي)، سيحتفظ البنك الدامج بالحقوق المتعلقة باستخدام العلامة التجارية لشركة إتش إس بي سي هولدينغ (بي.إل.سي). وعند إتمام صفقة الاندماج، فسيستمر بنك ساب في الوجود، أما البنك الأول فسينقضي وسيبقى إدراج جميع أسهمه في تداول وفقاً لأحكام المواد (١٩١) إلى (١٩٣) من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ.

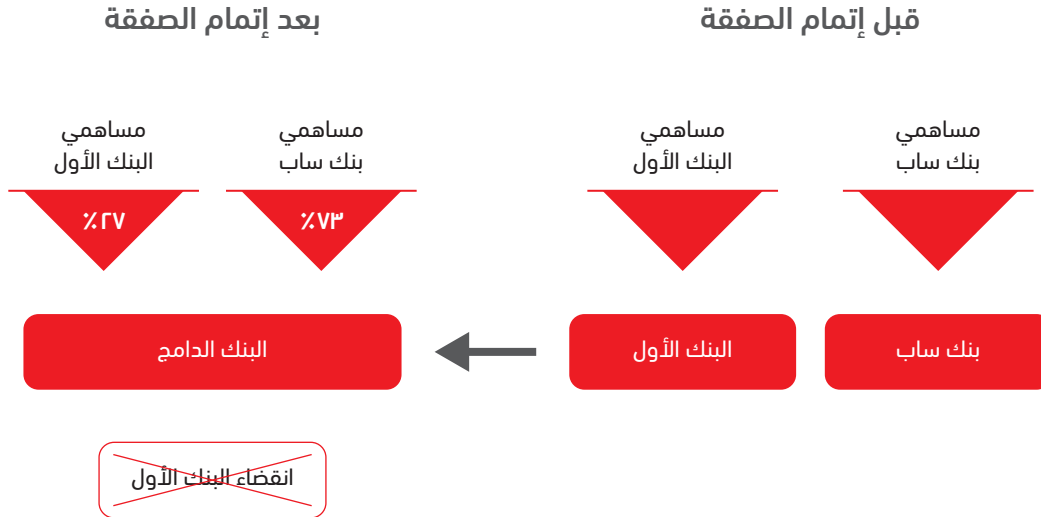
ويوضح الجدول التالي تفاصيل الملكية في بنك ساب لكل من المساهمين الكبار في بنك ساب والمساهمين الكبار في البنك الأول والجمهور قبل زيادة رأس المال وبعده:

بعد زيادة رأس المال		قبل زيادة رأس المال		المساهم
نسبة المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	
٢٩,٢٪	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٪	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في.
١٠,٨٠٪	٢٢١,٩١٧,٨٠٩	-	-	شركة نات ويست ماركتس ان. في.
١٨,٢٥٪	٣٧٤,٩٣٦,٦٩٨	١٦,٩٦٪	٢٥٤,٣٥٢,٥٨٢	شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة
٩,٩٥٪	٢٠٤,٤٢٤,٦٥٩	٩,٧٤٪	١٤٦,١٢٥,٤٣٨	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
٣,٦٥٪*	٧٥,٠١٣,٥٣٩	٥٪	٧٥,٠١٣,٥٣٩	شركة عبدالقادر المهيدب وأولاده
٢٨,١٥٪	٥٧٨,٥٠١,٨١٨	٢٨,٣٠٪	٤٢٤,٥٠٨,٤٤١	الجمهور
١٠٠٪	٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢	١٠٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الإجمالي

* تجدر الإشارة إلى أن ملكية شركة عبدالقادر المهيدب وأولاده ستحتسب من ضمن ملكية الجمهور بعد إتمام صفقة الاندماج، حيث أن نسبة ملكيتها ستكون أقل من ٥٪ من إجمالي رأس مال البنك الدامج. وبالتالي، ستكون نسبة ملكية الجمهور في البنك الدامج ٣١,٨٪ من إجمالي رأس مال البنك الدامج.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة نات ويست ماركتس ان. في. تعترز بعد إتمام صفقة الاندماج نقل ملكيتها في البنك الدامج لصالح كل من شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمنستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستليجن بحيث يصبح كل منهم مساهم مباشر في البنك الدامج، وذلك بعد الحصول على الموافقات النظامية والموافقات الداخلية اللازمة وغيرها من الموافقات الحكومية.

وقام بنك ساب بتعيين شركة جولدمان ساكس العربية السعودية كمستشار مالي فيما يتعلق بصفقة الاندماج. ونوضح فيما يلي نموذج مبسط لهيكل صفقة الاندماج:



٢-١٠ دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها

١-٢-١٠ إشعار مهم

إن المعلومات الواردة في هذا القسم تعكس الرأي الحالي لبنك ساب بشأن المنافع والمزايا المتوقعة حالياً تحقيقها من صفقة الاندماج. ونود التنويه بأن المعلومات الواردة في هذا القسم تتضمن توقعات وإفادات مستقبلية وبالتالي فهي عرضة للمخاطر والتقلبات ويجب عدم الاعتماد عليها بشكل كامل. ولمزيد من المعلومات حول هذه المخاطر، الرجاء مراجعة القسم (٨) «عوامل المخاطرة» من هذا التعميم.

كما تجدر الإشارة إلى أن المعلومات الواردة في هذا القسم تم تضمينها بناءً على تقييمات أولية أجراها بنك ساب وبالتالي فهي عرضة للتغيير بعد اكتمال الدراسات والتحليلات الخاصة بكيفية دمج أعمال البنكين، مع العلم بأنه لا يوجد نية بأن يتم تحديث أو مراجعة أي من المعلومات أو التوقعات والإفادات المستقبلية الواردة في هذا القسم ما لم يكن ذلك التحديث أو المراجعة مطلوبة بموجب الأنظمة ذات الصلة. ويجب ألا يتم اعتبار أي من المعلومات الواردة في هذا القسم على أنها توقعات أو تنبؤات حول الأداء المالي الحالي أو المستقبلي لبنك ساب أو اعتبار أي عبارة في هذا التعميم على أنها تأكيد بأن ربحية السهم للبنك الدمج ستكون مساوية أو ستزيد عن ربحية سهم بنك ساب للفترة المالية السابقة.

٢-٢-١٠ نبذة عامة

ستؤدي صفقة الاندماج إلى خلق ثالث أكبر بنك في المملكة وأحد البنوك الرائدة في قطاعي مصرفية الشركات والأفراد. وسيتمكن البنك الدمج من الوصول لشبكة مصرفية عالمية من خلال زيادة التنوع في قاعدة مساهميه وعملائه والذي بدوره سيسهم في زيادة الاستثمارات في المملكة ونمو التجارة العالمية فيها. وسيكون البنك الدمج في وضع يسمح له بدعم الاقتصاد في المملكة والمساهمة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ وأهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠. وفيما يلي أبرز الدوافع والمزايا لصفقة الاندماج:

٢-٢-١٠-١ خلق ثالث أكبر بنك في المملكة وأحد البنوك الرائدة في قطاعي مصرفية الشركات والأفراد

سيكون البنك الدمج ثالث أكبر بنك في المملكة بإجمالي أصول تبلغ قيمتها ٢٥٩ مليار ريال سعودي كما في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨. وتبلغ إجمالي القيمة السوقية للبنك الدمج مبلغ وقدره ٨٠,٩ مليار ريال سعودي بناءً على القيمة السوقية للبنكين كما في تاريخ ٢٤ أبريل ٢٠١٩م. وسيتمتع البنك الدمج بمركز قوي مما يمكنه من توفير خدمات متنوعة لعملائه ابتداءً من الشركات الكبيرة والشركات المتوسطة والصغيرة وانتهاءً بالعملاء الأفراد. كما سيكون لدى البنك الدمج عدد من كبار المساهمين الذين يتمتعون بخبرة واسعة في القطاع المصرفي مما سيساهم في استقرار البنك الدمج ونموه. وعند إتمام صفقة الاندماج، سيكون كبار المساهمين في البنك الدمج كل من شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. (بنسبة ملكية تبلغ ٢٩,٢٪) وشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة (بنسبة ملكية تبلغ ١٨,٢٪) وشركة نات ويست ماركيتس ان. في. (بنسبة ملكية تبلغ ١٠,٨٪) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بنسبة ملكية تبلغ ٩,٩٪). وتجدر الإشارة إلى أن شركة نات ويست ماركيتس ان. في. تعزز بعد إتمام صفقة الاندماج تحويل ملكيتها في البنك الدمج لصالح كل من شركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيتيكانتوربيهير فاينانشل انستليجن بحيث يصبح كل منهم مساهم مباشر في البنك الدمج، وذلك بعد الحصول على الموافقات النظامية والموافقات الداخلية اللازمة وغيرها من الموافقات الحكومية.

٢-٢-١٠-٢ دعم الاقتصاد السعودي

سيكون للبنك الدمج دور فعال في دعم النمو الاقتصادي في المملكة، حيث سيكون البنك الدمج في وضع أفضل لدعم جميع العملاء وذلك من خلال تقديم المنتجات التمويلية والمالية في قطاعات رئيسية ومتنوعة من السوق المحلية، ابتداءً من الشركات والمؤسسات الدولية التي قامت بالاستثمار في المملكة وانتهاءً بالعملاء الأفراد المقيمين في المملكة. وسيساهم البنك الدمج في تطوير القطاع المالي في المملكة من خلال دعم نمو القطاع الخاص وتقديم منتجات بنكية أفضل لعملائه الأفراد وذلك تماشيًا مع أهداف رؤية ٢٠٣٠.

وكون البنك الدمج سيكون رائدًا في قطاعي مصرفية الشركات والأفراد، فإنه سيكون أكثر قدرة على المشاركة في دعم برامج تمويل المساكن والادخار طويل الأجل والشركات المتوسطة والصغيرة. ونظرًا لأن البنك الدمج سيتمتع برأس مال أقوى، فإنه سيكون أكثر قدرة على تحمل المخاطر واستيعاب المزيد من النشاطات، مما سيعزز من قدرته على دعم فرص النمو الاقتصادي وتطوير السوق المالية في المملكة.

٢-٢-١٠-٣ تنوع وزيادة الفرص الاستثمارية

سيكون البنك الدمج ثاني أكبر بنك في المملكة في قطاع مصرفية الشركات بنسبة ١٥٪ من إجمالي الحصص السوقية (استناداً على أرصدة قروض الشركات الغير متعثره بما في ذلك السحب على المكشوف وباستثناء القروض الخاصة بشريحة العملاء الدوليين بناءً على القوائم المالية لبنكي ساب والأول كما في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م) وأحد البنوك الرائدة في المملكة في قطاع التمويل التجاري من خلال تقديم منتجات متخصصة للعملاء الحاليين والجدد. كما ستؤدي صفقة الاندماج إلى تقوية وضع البنك الدمج في قطاع مصرفية الأفراد وقطاع الشركات المتوسطة والصغيرة مما سيوفر فرص أكبر للنمو في هذين القطاعين. كما سيستفيد البنك الدمج من الفرص الكبيرة التي ستنتج عن العلاقات الحالية لدى كل من بنك ساب والبنك الأول. ويمكن تقوية هذه العلاقات من خلال زيادة تسويق المنتجات البنكية من قبل مختلف الإدارات وتحسين المنتجات المالية من خلال منصة أكثر فعالية لخدمة عملاء البنك الدمج. وسيتمكن البنك الدمج من الوصول لشبكة مصرفية عالمية من خلال زيادة التنوع في قاعدة مساهميه وعملائه مما سيساهم في دعم أنشطته البنكية في المملكة واستغلال علاقاته الدولية لخدمة عملائه في المملكة وغيرهم من الشركات والمؤسسات خارج المملكة.

٢-٢-١٠-٤ ارتفاع في ربحية السهم وقيمه

من المتوقع أن يؤدي الاندماج إلى ارتفاع في ربحية سهم البنك الدمج لمساهمي بنك ساب والبنك الأول نتيجة للانخفاض المتوقع في التكاليف السنوية للبنك الدمج بنسبة تتراوح ما بين ١٠-١٥٪ مقارنة بتكاليف السنة المالية لعام ٢٠١٧م للبنكين مجتمعين. ومن المتوقع تحقيق هذا التخفيض خلال ثلاث سنوات من إتمام صفقة الاندماج، وذلك استناداً إلى ربحية السهم بالنسبة لبنك ساب والبنك الأول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بعد تحقيق الفوائد المرجوة من الاندماج. ويجب ألا تفسر هذه العبارة على أنها تأكيد بأن ربحية السهم للبنك الدمج ستكون أكبر من ربحية سهم بنك ساب خلال الفترات المالية السابقة لإتمام صفقة الاندماج. (ولمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة القسم (١٠) «التأثير على الربحية») من هذا التعميم).

ومن المتوقع أن يوفر الاندماج منصة أكثر فعالية لأعمال البنك الدمج، وتحسين البنى التحتية التي لدى البنكين حالياً، وكذلك تحسين القوة التفاوضية للبنك الدمج مع الموردين. ومن المتوقع أن يقوم البنك الدمج، كما هو الحال لجميع المنشآت الكبيرة، من رفع كفاءة القوى العاملة للبنك بشكل تدريجي. ومن المتوقع أن تزيد إيرادات البنك الدمج بشكل رئيسي من خلال زيادة تسويق المنتجات البنكية من قبل مختلف الإدارات وزيادة قاعدة العملاء وإضافة تنوع أكبر لمصادر التمويل.

٣-١٠ أعضاء مجلس الإدارة

٣-١٠ يتكون مجلس إدارة بنك ساب كما في تاريخ هذا التعميم من عشرة (١٠) أعضاء وذلك على النحو التالي:

الاسم	الجنسية	العمر	المنصب	صفة العضوية	الجهة التي يمثلها	تاريخ التعيين	ملكيتته في بنك ساب (كما بنهاية تداول يوم ١٤٤٠/٨/٥ هـ الموافق ٢٠١٩/٤/١٠ م)		ملكيتته في البنك الأول (كما بنهاية تداول يوم ١٤٤٠/٨/٥ هـ الموافق ٢٠١٩/٤/١٠ م)				
							مباشر	المصاحبة غير المباشرة*	مباشر	المصاحبة غير المباشرة*			
خالد سليمان العليان	سعودي	٧٥	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	شركة العليان السعودية للاستثمارية المحدودة	١ يناير ٢٠١٧	٧,٥٠٠	٢٥٤,٣٥٢,٥٨٢	٢٥٤,٣٦٠,٠٨٢	٢٤٨,٤٤٥,٧٣٣	٢٤٨,٤٤٥,٧٣٣	٪١١,٧٣	٪١١,٤٨
خالد عبدالله الملحم	سعودي	٦١	نائب رئيس مجلس الإدارة	مستقل	لا يوجد	١ يناير ٢٠١٧	٥٣,١١٩	-	٥٣,١١٩	-	-	-	
محمد عمران العمران	سعودي	٥٢	عضو مجلس إدارة	مستقل	لا يوجد	١ يناير ٢٠١٧	٦٠,٥٥٠	٥٢,٠٠٠,٠٠٠	٥٢,٠٦٠,٥٥٠	١٥٠,٣٣٦	١٥٠,٣٣٦	٪٠,٠١٣٢	٪٠,٠١٣٢
سليمان عبدالقادر المهديب	سعودي	٦٥	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	لا يوجد	١ يناير ٢٠١٧	٧,٥٠٠	٧٥,١٢٩,٧٧٨	٧٥,١٣٧,٢٧٨	-	-	-	-
سعد عبدالرحمن الفضلي	سعودي	٤٦	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	١ يناير ٢٠١٧	-	**_	-	-	١٣١,٢٠١,٩٨٦	١٣١,٢٠١,٩٨٦	٪١١,٤٨
سمير عساف	فرنسي	٥٨	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	شركة هونج كونج وشرفهاي المصرفية القابضة بي. في.	١ يناير ٢٠١٧	-	***_	-	-	-	-	-
ديفيد ديو	بريطاني	٦٣	عضو مجلس إدارة	تنفيذي	شركة هونج كونج وشرفهاي المصرفية القابضة بي. في.	١ يناير ٢٠١٧	-	***_	-	-	-	-	-
جورج الحيزري	فرنسي	٤٤	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	شركة هونج كونج وشرفهاي المصرفية القابضة بي. في.	١ يناير ٢٠١٧	-	***_	-	-	-	-	-
ستيفن موسى	بريطاني	٥١	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	شركة هونج كونج وشرفهاي المصرفية القابضة بي. في.	١ يناير ٢٠١٧	-	***_	-	-	-	-	-
شاغر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

*تشمل المصاحبة غير المباشرة الأسهم المملوكة لعضو مجلس الإدارة بشكل غير مباشر من خلال ملكيته في شركات أخرى بالإضافة إلى الأسهم المملوكة للأطراف التالية:

- اقرباء عضو مجلس الإدارة.
 - الشركات التي يسيطر عليها عضو مجلس الإدارة.
 - أي شخص يتصرف بالاتفاق مع عضو مجلس الإدارة.
- **يتمثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة بنك ساب والتي تملك ما نسبته ٩,٧٤٪ من رأس مال بنك ساب.
- ***يتمثل شركة هونج كونج وشرفهاي المصرفية القابضة بي. في. في مجلس إدارة بنك ساب والتي تملك ما نسبته ٤٠٪ من رأس مال بنك ساب.

١٠-٣-٢ التغييرات المقترحة على مجلس إدارة البنك الدامج

تم الاتفاق بموجب اتفاقية الاندماج على اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة عدد أعضاء مجلس إدارة البنك الدامج من ١٠ أعضاء إلى ١١ عضواً اعتباراً من إتمام صفقة الاندماج، وذلك بعد الحصول على موافقة المساهمين في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج والموافقات النظامية اللازمة، بحيث يكون تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:

- ٧ أعضاء من بين الأعضاء الحاليين لبنك ساب بما في ذلك ثلاثة من الأعضاء المعيّنين من قبل شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في.
- ٤ أعضاء سيتم تعيينهم بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة الحالي للبنك الأول.

كما تم الاتفاق بموجب اتفاقية الاندماج على اتخاذ الخطوات اللازمة عند إتمام صفقة الاندماج لتنفيذ ما يلي:

- تعيين السيدة/ لبنى سليمان العليان، وهي أحد الأعضاء الذين سيتم ترشيحهم من قبل مجلس إدارة البنك الأول، في منصب رئيس مجلس إدارة البنك الدامج.
- تعيين الأستاذ/ ديفيد ديو في منصب العضو المنتدب للبنك الدامج.

وبناءً على إعلان كل من بنك ساب والبنك الأول على موقع تداول بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٨م، فقد تم الاتفاق بين البنكين على أن يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة البنك الدامج من ضمن أعضاء مجلس إدارة بنك ساب الحاليين. ويبدأ عمل أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية المشار إليهم أعلاه بعد إتمام صفقة الاندماج. وسيستمر حالياً كل من الأستاذ/ ديفيد ديو (بصفته العضو المنتدب لبنك ساب) والأستاذ/ سورن نيكولايزن (بصفته العضو المنتدب للبنك الأول) في إدارة كل بنك بشكل مستقل إلى حين إتمام صفقة الاندماج.

١٠-٤ نبذة عن عمليات البنك الأول

١٠-٤-١ لمحة عامة

البنك الأول هو أول بنك تأسس في المملكة، حيث يفخر البنك الأول بتقديمه للخدمات والمنتجات البنكية على مدار ٩٢ سنة. وساهم البنك الأول في العديد من التغييرات الإيجابية في القطاع المالي والمصرفي في المملكة، حيث شارك في إجراءات إصدار أول عملة للمملكة وفي الترتيبات الخاصة بدفع قيمة أول دفعة نفل يتم تصديرها من قبل المملكة وكان أحد البنوك الرائدة في التحول الرقمي للخدمات البنكية. ويقدم البنك الأول خدماته للشركات والمؤسسات الكبيرة والشركات المتوسطة والصغيرة والعملاء الأفراد حيث يقدم خدماته لبعض أهم الشركات والعوائل في المملكة.

يتكون البنك الأول من ثلاث قطاعات أساسية وهي قطاع الشركات وقطاع الأفراد وقطاع الخزينة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك خدمات الوساطة وإدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية من خلال شركة الأول للاستثمار التابعة والمملوكة بالكامل من قبل البنك الأول. كما يمتلك البنك شركات تابعة أخرى وهي شركة وكالة الأول للتأمين، والتي يمارس من خلالها البنك أعمال الوكالة في التأمين التعاوني، وشركة الأول العقارية وشركة الأول للأسواق المالية المحدودة. ويمتلك البنك أيضاً نسبة ٢٠٪ من الشركة الوطنية للتأمين.

وفيما يلي نبذة عن الخدمات الرئيسية المقدمة تحت كل قطاع من قطاعات البنك الرئيسية:

١٠-٤-١-١ قطاع الشركات

يعمل قطاع الشركات على تقديم مجال واسع من المنتجات والخدمات للعملاء من الشركات والمؤسسات والتي تشمل الودائع والقروض لأجل والسحب على المكشوف والقروض المجمعمة والتمويل التجاري والضمانات وتمويل الشركات والخدمات الاستشارية (بالتعاون مع شركة الأول للاستثمار). كما يقدم هذا القطاع سلسلة متكاملة من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويتكون قطاع الشركات من قسمين هما مصرفية المنشآت الكبيرة، ومصرفية الشركات المتوسطة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويسهم هذا التقسيم بتركيز الموارد لضمان تلبية طلبات العملاء في جميع القطاعات.

١٠-٤-١-٢ قطاع الأفراد

يعمل هذا القطاع من خلال شبكة فروع محلية وأجهزة صرف آلي مدعمة بسلسلة من الخدمات المصرفية الهاتفية والإلكترونية ومصرفية الهاتف الجوال. وتشمل المنتجات التي يوفرها هذا القطاع: الحسابات الجارية وحسابات الودائع لأجل والقروض الشخصية والتمويل السكني والبطاقات الائتمانية. كما يوفر البنك خدمة «المصرفية المميزة» و«المصرفية الشخصية» المصممة للعملاء المؤهلين الذين يحتفظون بأصول كبيرة لدى البنك، بينما يتم تقديم الخدمات المصرفية الخاصة لكبار العملاء ذوي الثروات الكبيرة باعتبارها علاقة مصرفية حصرية يتم فيها توفير منتجات معدة حسب الطلب وبأعلى مستوى من الخدمات الشخصية من خلال كبار مدراء العلاقات في البنك الأول. كما تتوفر خدمات المتاجرة بالأسهم وإدارة الأموال من خلال شركة الأول للاستثمار.

١٠-٤-١-٣ قطاع الخزينة

يقدم قطاع الخزينة في البنك الأول منتجات النقد من العملات الأجنبية وغيرها من المنتجات الاستثمارية والتحوطية لعملاء البنك. كما تمارس إدارة الخزينة أنشطتها الخاصة بمشتقات العملات الأجنبية وأسعار العمولة الخاصة، إضافة إلى أن قطاع الخزينة مسؤول عن إدارة أسعار العمولة ومخاطر السيولة والعملات في الميزانية العمومية للبنك نيابة عن لجنة الموجودات والمطلوبات.

١٠-٤-٢ نظرة عامة على استراتيجية البنك الأول

تهدف استراتيجية البنك الأول إلى مواصلة السعي لتحقيق أهدافه الأساسية والمتمثلة في أن يصبح البنك هو الخيار الأول لعملاء مصرفية الشركات وعملاء مصرفية الأفراد وذلك عن طريق مضاعفة القيمة المضافة للعملاء من خلال توفير خدمات شاملة وشخصية ذات جودة عالية.

٣-٤-١٠ مجلس إدارة البنك الأول

يتكون مجلس إدارة البنك الأول كما في تاريخ هذا التعميم من عشرة (١٠) أعضاء وذلك على النحو التالي:

الاسم	الجنسية	العمر	المصنوب	صفة العضوية	الجهة التي يمثلها	تاريخ التعيين	ملكيتته في بنك ساب (كما بنهاية تداول يوم ١٤٤٠/٨/٥ الموافق ٢٠١٩/٤/١٠م)			ملكيتته في البنك الأول (كما بنهاية تداول يوم ١٤٤٠/٨/٥ الموافق ٢٠١٩/٤/١٠م)			
							مباشر	المصلحة غير المباشرة*	المجموع	النسبة	مباشر	المصلحة غير المباشرة*	المجموع
م. مبارك عبدالله الخفيرة	سعودي	٧١	رئيس مجلس الإدارة	مستقل	-	٢٠٠٨/١/١	-	-	-	٦,٢٢٠	-	٦,٢٢٠	١٠٠%
لبنى سليمان العليان	سعودي	٦٢	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	شركة العليان الاستشارية المحدودة	٢٠٠٥/١/١	-	٢٥٤,٣٦٠,٠٨٢	٢٥٤,٣٦٠,٠٨٢	٦٠,٩١٢	٢٤٨,٤٤٥,٧٣٣	٢٤٨,٥٠٦,٦٣٥	٢١%
سليمان عبدالله القاضي	سعودي	٨١	عضو مجلس إدارة	مستقل	-	٢٠١١/١/١	-	١١٦,٥٨٠	١١٦,٥٨٠	١٨,٩١٠	-	١٨,٩١٠	١٦%
عبدالهادي علي شاييف	سعودي	٧٠	عضو مجلس إدارة	مستقل	-	٢٠٠٨/١/١	-	-	-	٤٠,٠٠٠	-	٤٠,٠٠٠	٤%
أحمد فريد المولقي	سعودي	٥٥	عضو مجلس إدارة	مستقل	-	٢٠١٢/٢/٢٠	-	-	-	٣,٤٥٦	-	٣,٤٥٦	٣%
مارتن بول	بريطاني	٦٣	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	شركة نات ويست ماركس ان. في	٢٠١٧/٧/٢	-	-	-	-	-	-	-
فرانك فيرمبولون	هولندي	٧٢	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	شركة نات ويست ماركس ان. في	٢٠١٧/١/١	-	-	-	-	-	-	-
خافيير مالدونادو	اسباني	٥٦	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	شركة نات ويست ماركس ان. في	٢٠٠٨/١/١	-	-	-	-	-	-	-
سوزين نيكولايزن	دنماركي	٥٤	عضو مجلس إدارة	تنفيذي	شركة نات ويست ماركس ان. في	٢٠١٤/١/١	-	-	-	-	-	-	-
شاغر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

*تشمل المصلحة الغير مباشرة الأسهم المملوكة لعضو مجلس الإدارة بشكل غير مباشر من خلال ملكيته في شركات أخرى بالإضافة إلى الأسهم المملوكة للأطراف التالية:

- اقرباء عضو مجلس الإدارة.
- الشركات التي يسيطر عليها عضو مجلس الإدارة.
- أي شخص يتصرف بالاتفاق مع عضو مجلس الإدارة.

٤-٤-١٠ الشركات التي يملك البنك الأول حصصاً أو أسهماً فيها

عند إتمام صفقة الاندماج، ستتقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب بما في ذلك الحصص والأسهم المملوكة للبنك الأول في الشركات الأخرى. وتوضح فيما يلي قائمة بأسماء الشركات التي يملك فيها البنك الأول وملخص لنشاطها الرئيسي:

اسم الشركة	الكيان القانوني	نسبة الملكية	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي
شركة وكالة الأول للتأمين	شركة ذات مسؤولية محدودة	١٠٠٪	المملكة العربية السعودية	أعمال الوكالة في التأمين التعاوني
شركة الأول العقارية	شركة ذات مسؤولية محدودة	١٠٠٪	المملكة العربية السعودية	تسجيل الصكوك العقارية التي يتم تقديمها من المقترضين كضمان
شركة الأول للأسواق المالية المحدودة	شركة ذات مسؤولية محدودة	١٠٠٪	جزر الكايमान	تنفيذ معاملات المشتقات المالية واتفاقيات إعادة الشراء
شركة الأول للاستثمار	شركة مساهمة مقفلة	١٠٠٪	المملكة العربية السعودية	أنشطة الأوراق المالية
الشركة الوطنية للتأمين	شركة مساهمة مدرجة	٢٠٪	المملكة العربية السعودية	نشاط التأمين
الشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي	شركة مساهمة مقفلة	٢٠,٣٨٪	المملكة العربية السعودية	تسجيل عقود الإيجار التمويلي
الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)	شركة ذات مسؤولية محدودة	١١٪	المملكة العربية السعودية	جمع وتحليل المعلومات الديموغرافية والمتغيرات المالية وغير المالية الأخرى المتوفرة في التقارير الائتمانية
الشركة السعودية للخدمات المالية المساندة	شركة مساهمة مقفلة	١٠٪	المملكة العربية السعودية	نقل النقد وتغذية مكينات الصرف الآلي وتقديم الخدمات الإضافية المتعلقة بها.

٥-١-٠ تقييم البنك الأول

تم الاتفاق بين بنك ساب والبنك الأول على معامل المبادلة والذي يحدد عدد الأسهم التي سيحصل عليها مساهمي البنك الأول في البنك الدامج نتيجة لصفقة الاندماج وذلك بعد التفاوض والتباحث بين البنكين على مدى عدة أشهر. وخلال مرحلة التفاوض على معامل المبادلة، قام بنك ساب بأخذ مشورة مستشاريه بالإضافة إلى مراجعة بيانات العناية المهنية اللازمة الخاصة بأعمال البنك الأول. وقد قدمت شركة جولدمان ساكس العربية السعودية (بصفقتها المستشار المالي لبنك ساب فيما يتعلق بصفقة الاندماج) رأيها بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣م لمجلس إدارة بنك ساب بما مفاده أنه في تاريخ تقديم الرأي إلى مجلس إدارة بنك ساب ووفقاً للعوامل والافتراضات الموضحة في ذلك الرأي فإن شركة جولدمان ساكس العربية السعودية ترى أن معامل المبادلة المتفق عليه بموجب اتفاقية الاندماج عادل من الناحية المالية لبنك ساب. وقد قامت شركة جولدمان ساكس العربية السعودية بإرفاق كامل نص الرأي المقدم لبنك ساب بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣م في الملحق رقم (٣) من هذا التعميم والذي يحتوي على الافتراضات والإجراءات والاعتبارات والقيود التي استند عليها هذا الرأي.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة جولدمان ساكس العربية السعودية قد قدمت خدمات استشارية لبنك ساب كما قدمت رأيها لمجلس إدارة بنك ساب لغرض مساعدة أعضاء مجلس الإدارة خلال مرحلة دراسة صفقة الاندماج. وعليه، فلا يعد الرأي المقدم من شركة جولدمان ساكس العربية السعودية توصية لمساهمي بنك ساب بالتصويت بطريقة معينة فيما يتعلق بالقرارات التي ستعرض على الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج أو غيرها، علماً بأن صفقة الاندماج تخضع للشروط المحددة في اتفاقية الاندماج والملخصة في القسم (١٢-٥) «البنود والشروط الجوهرية لإتفاقية الاندماج» من هذا التعميم.

وقد تم اتباع عدد من منهجيات التقييم من أجل التوصل إلى معامل المبادلة المتعلقة بصفقة الاندماج، والتي تشمل ما يلي:

- طريقة التوزيعات النقدية المخصومة بناءً على تحليل القيمة الحالية للتوزيعات النقدية المستقبلية
- تُحتسب التوزيعات النقدية المستقبلية بناءً على تحليلات وتوقعات داخلية معينة لبنك ساب وتحليلات وتوقعات معينة للبنك الأول، في كل حالة، تم إعدادها من قبل إدارة بنك ساب.
- يتم استخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (Capital Asset Pricing Model)، والذي يصف نظرياً مبادئ حساب معدل العائد المناسب على الأصول، لتحديد معدل الخصم لحساب القيمة الحالية للتوزيعات النقدية المستقبلية.
- تحليل الانحدار لتحديد مضاعف القيمة الدفترية النظري لكل من بنك ساب والبنك الأول
- يحتسب معدل الانحدار من خلال مضاعف القيمة الدفترية والعائد على حقوق المساهمين لمجموعة من الشركات المشابهة لبنك ساب والبنك الأول.
- تحتسب القيمة الدفترية والعائد على حقوق المساهمين لكل من بنك ساب والبنك الأول بناءً على تحليلات وتوقعات داخلية معينة لبنك ساب وتحليلات وتوقعات معينة للبنك الأول، في كل حالة، تم إعدادها من قبل إدارة بنك ساب.
- يتم الحصول على مضاعف القيمة الدفترية والعائد على حقوق المساهمين للشركات المشابهة باستخدام مصادر البيانات السوقية لكل من بلومبيرغ، وآي بي إي إس، وكابيتال آي كيو.

• تحليل مكرر الربحية

- يحسب صافي الأرباح لكل من بنك ساب والبنك الأول بناءً على تحليلات وتوقعات داخلية معينة لبنك ساب وتحليلات وتوقعات معينة للبنك الأول، في كل حالة، تم إعدادها من قبل إدارة بنك ساب.
- يتم الحصول على مكررات الربحية للشركات المشابهة باستخدام مصادر البيانات السوقية لكل من بلومبيرغ، وآي بي إي إس، وكابيتال آي كيو.

ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٥١, ٣٣ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ اتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة) مبلغ وقدره ثمانية عشر مليار وخمسمائة وواحد وتسعين مليون ومائة وأربعة وستين ألف وأربعمائة وأربعة وعشرين (٤٢٤, ١٦٤, ٥٩١, ١٨) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٢٥, ٣٢ ريال سعودي كما في تاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج) مبلغ وقدره سبعة عشر مليار وثمانمائة واثنان وتسعين مليون ومائة وثلاثة وعشرين ألف وثلاث مائة وسبعة وعشرين (٣٢٧, ١٢٣, ٨٩٢, ١٧) ريال سعودي. وسيتم تحديد إجمالي قيمة أسهم العوض التي سيتم عكسها في القوائم المالية لبنك ساب في وقت لاحق بناءً على سعر الإغلاق لسهم بنك ساب في آخر يوم تداول يسبق تاريخ نفاذ قرار الاندماج.

ويوضح الجدول أدناه ملخص لنتائج التقييم المتفق عليه:

معامل المبادلة المتفق عليه	٠, ٤٨٥٣٥٢٩٦ سهم في بنك ساب مقابل كل سهم في البنك الأول والذي يمثل:
	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة بنسبة ١٢,٨٪ مقارنة بمعامل المبادلة المفترض والبالغ ٠, ٤٣٠ والمبني على متوسط السعر الموزون بناءً على الكمية المتداولة (volume weighted average price) لأسهم بنك ساب والبنك الأول لفترة الستة أشهر التي سبقت تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م، وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ اتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة. • زيادة بنسبة ١٢٪ مقارنة بمعامل المبادلة المفترض والبالغ ٠, ٤٣٣ والمبني على متوسط السعر الموزون بناءً على الكمية المتداولة (volume weighted average price) لأسهم بنك ساب والبنك الأول لفترة الستة أشهر التي سبقت تاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٨م، وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج.
إجمالي عدد أسهم العوض	٥٥٤, ٧٩٤, ٥٢٢ سهم مدفوع بالكامل.
إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض	٥, ٥٤٧, ٩٤٥, ٢٢٠ ريال سعودي
تقييم البنك الأول	<ul style="list-style-type: none"> • تقييم البنك الأول بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٥١, ٣٣ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ اتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة) مبلغ وقدره ثمانية عشر مليار وخمسمائة وواحد وتسعين مليون ومائة وأربعة وستين ألف وأربعمائة وأربعة وعشرين (٤٢٤, ١٦٤, ٥٩١, ١٨) ريال سعودي. • تقييم البنك الأول بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٢٥, ٣٢ ريال سعودي كما في تاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج) مبلغ وقدره سبعة عشر مليار وثمانمائة واثنان وتسعين مليون ومائة وثلاثة وعشرين ألف وثلاث مائة وسبعة وعشرين (٣٢٧, ١٢٣, ٨٩٢, ١٧) ريال سعودي. • سيتم تحديد إجمالي قيمة البنك الأول التي سيتم عكسها في القوائم المالية لبنك ساب في وقت لاحق بناءً على سعر الإغلاق لسهم بنك ساب في آخر يوم تداول يسبق تاريخ إتمام صفقة الاندماج.
إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض	٤٢٤, ١٦٤, ٥٩١, ١٨ ريال سعودي وذلك بناءً على سعر الإغلاق لسهم بنك ساب في تداول والبالغ ٥١, ٣٣ ريال سعودي بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ اتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة)، والذي ينتج عنه تقييم ضمني لسهم البنك الأول بـ ١٦, ٢٦٦ ريال سعودي والذي يمثل:
	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة في سعر سهم البنك الأول بنسبة ٢٨,٥٪ مقارنة بسعر إغلاق السهم في السوق المالية السعودية «تداول» والبالغ ١٢, ٦٦ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م. • زيادة في سعر سهم البنك الأول بنسبة ١٤,٥٪ مقارنة بسعر إغلاق السهم في تداول والبالغ ١٤, ٢٠ ريال سعودي كما في تاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٨م. • ٢٢٧, ١٢٣, ٨٩٢, ١٧ ريال سعودي وذلك بناءً على سعر إغلاق سهم بنك ساب في تداول والبالغ ٢٥, ٣٢ ريال سعودي بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٨م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ الإعلان عن توقيع اتفاقية الاندماج) والذي ينتج عنه تقييم ضمني لسهم البنك الأول بـ ١٥, ٦٥٥ ريال سعودي والذي يمثل: • زيادة في سعر سهم البنك الأول بنسبة ٢٣,٦٪ مقارنة بسعر إغلاق السهم في السوق المالية السعودية «تداول» والبالغ ١٢, ٦٦ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م. • زيادة في سعر سهم البنك الأول بنسبة ١٠,٢٪ مقارنة بسعر إغلاق السهم في تداول والبالغ ١٤, ٢٠ ريال سعودي كما في تاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٨م.

٦-١٠ الأطراف ذوي العلاقة وأعضاء مجلس الإدارة ذوي العلاقة بصفقة الاندماج

تتطوي صفقة الاندماج على وجود أطراف ذات علاقة، حيث أن شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة من كبار المساهمين في كل من بنك ساب والبنك الأول ولديها ممثلين في مجلس إدارة كلا البنكين. كما تعد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية طرف ذو علاقة نظراً لأنها من كبار المساهمين في كل من بنك ساب والبنك الأول ولديها ممثل في مجلس إدارة بنك ساب.

استثناءً من المادتين ٣(س) و٤٨ من لائحة الاندماج والاستحواذ، يحق للمساهمين الذين يملكون أسهم في بنك ساب والبنك الأول والذين لهم ممثلين في مجلسي إدارة البنكين أو أحدهما، التصويت على قرارات الاندماج في الجمعية العامة لإحدى البنكين مع مراعاة القيود الخاصة بعدم تصويت ممثلهم في اجتماع مجلس الإدارة أو أي من اللجان. ولذلك، فإن المساهمين من الأطراف ذوي العلاقة وهم شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سيكون لهم الحق في التصويت في الجمعية العامة لإحدى البنكين. وعليه فإنهم لن يخضعوا للقيود المشار إليها في إعلان بنك ساب بخصوص توقيع اتفاقية اندماج ملزمة مع البنك الأول والمنشور على موقع تداول بتاريخ ١٤٤٠/١/٢٤ هـ (الموافق ٢٠١٨/١٠/٤ م). كما يوجد لعدد من أعضاء مجلس إدارة بنك ساب مصلحة في صفقة الاندماج. وقد قام كل من الأستاذ/خالد سليمان العليان (بصفته ممثل لشركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة في مجلس إدارة بنك ساب) والأستاذ/سعد عبدالمحسن الفضلي (بصفته ممثل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة بنك ساب) بالإفصاح عن مصلحتهم في صفقة الاندماج لمجلس إدارة بنك ساب وامتنعوا عن المشاركة في التصويت على قرار مجلس إدارة بنك ساب الصادر بالموافقة على إبرام اتفاقية الاندماج.

ووفقاً لمتطلبات الفقرة (٤) من المادة (١٩١) من نظام الشركات، فإنه لا يحق للمساهم الذي يملك أسهم في بنك ساب والبنك الأول التصويت على قرارات الاندماج إلا في إحدى الشركتين.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لن يحق لشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. التصويت في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج على القرار المتعلق بتعديل اتفاقية الخدمات الفنية، حيث أن هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. (وهي شركة تابعة لشركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي)) لديها مصلحة في اتفاقية الخدمات الفنية ولديها ممثلين في مجلس إدارة بنك ساب. (ولمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم (١٢-٤-٢) «اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة» من هذا التعميم.

كما أنه لن يحق لشركة نات ويست ماركس ان. في. التصويت في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج على القرارات المتعلقة بإتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة، حيث أن لديها مصلحة في هذه الاتفاقيات ولديها ممثلين في مجلس إدارة البنك الأول (ولمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم (١٢-٤-١) «اتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة» من هذا التعميم.

ويوضح الجدول أدناه تفاصيل الأطراف ذوي العلاقة والأعضاء ذوي العلاقة بصفقة الاندماج وذلك بتاريخ ١٤٤٠/٨/٥ هـ الموافق ٢٠١٩/٤/١٠ م:

الاسم	طبيعة المصلحة	الملكية المباشرة في بنك ساب		الملكية المباشرة في البنك الأول	
		النسبة (%)	عدد الأسهم	النسبة (%)	عدد الأسهم
شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة	من كبار المساهمين في كل من بنك ساب والبنك الأول، ولديها ممثل في مجلس إدارة كلا البنكين	١٦,٩٦%	٢٥٤,٣٥٢,٥٨٢	٢١,٧٣%	٢٤٨,٤٤٥,٧٢٣
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	من كبار المساهمين في كل من بنك ساب والبنك الأول، ولديها ممثل في مجلس إدارة بنك ساب	٩,٧٤%	١٤٦,١٢٥,٤٣٨	١٠,٥١%	١٢٠,١١٦,٩١٦
خالد سليمان العليان	يمثل شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة في مجلس إدارة بنك ساب ولديه ملكية غير مباشرة في البنك الأول من خلال ملكيته في شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة	٠,٠٠٥%	٧,٥٠٠	-	-
سعد عبدالمحسن الفضلي	يمثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة بنك ساب	-	-	-	-

المصدر: بنك ساب والبنك الأول.

٧-١٠ هيكل الملكية قبل زيادة رأس المال وبعدها

بعد إتمام صفقة الاندماج، ستكون ملكية مساهمي بنك ساب الحاليين ما نسبته ٧٢٪ من رأس مال البنك الدامج، وسيملك مساهمي البنك الأول ما نسبته ٢٧٪ من رأس مال البنك الدامج. ويبين الجدول التالي تفاصيل الملكية في بنك ساب لكل من المساهمين الكبار في بنك ساب والمساهمين الكبار في البنك الأول والجمهور قبل زيادة رأس المال وبعده:

بعد صفقة الاندماج		قبل صفقة الاندماج		المساهم
نسبة الملكية (%)	عدد الأسهم	نسبة الملكية (%)	عدد الأسهم	
٢٩,٢٪	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٪	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	شركة هونغ كونغ وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في.
١٠,٨٪	٢٢١,٩١٧,٨٠٩	٠٪	٠	شركة نات ويست ماركتس ان. في.
١٨,٢٥٪	٣٧٤,٩٣٦,٦٩٨	١٦,٩٥٪	٢٥٤,٣٥٢,٥٨٢	شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة
٩,٩٥٪	٢٠٤,٤٢٤,٦٥٩	٩,٧٤٪	١٤٦,١٢٥,٤٣٨	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
٣,٦٥٪*	٧٥,٠١٣,٥٣٩	٥٪	٧٥,٠١٣,٥٣٩	شركة عبدالقادر المهيدب وأولاده
٢٨,١٥٪	٥٧٨,٥٠١,٨١٨	٢٨,٣٪	٤٢٤,٥٠٨,٤٤١	الجمهور
١٠٠٪	٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢	١٠٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	المجموع

** تجدر الإشارة إلى أن ملكية شركة عبدالقادر المهيدب وأولاده ستحتسب من ضمن ملكية الجمهور بعد إتمام صفقة الاندماج، حيث أن نسبة ملكيتها ستكون أقل من ٥٪ من إجمالي رأس مال البنك الدامج. وبالتالي، ستكون نسبة ملكية الجمهور في البنك الدامج ٣١,٨٪ من إجمالي رأس مال البنك الدامج.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة نات ويست ماركتس ان. في. تعترض بعد إتمام صفقة الاندماج تحويل ملكيتها في البنك الدامج لصالح كل من شركة نات ويست ماركتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشستنج ادمنستريتيكانتوريبيهير فاينانشل انستليجن بحيث يصبح كل منهم مساهم مباشر في البنك الدامج، وذلك بعد الحصول على الموافقات النظامية والموافقات الداخلية اللازمة وغيرها من الموافقات الحكومية.

٨-١٠ المعلومات المالية الافتراضية الموحدة والموجزة

تشرح المعلومات المالية الافتراضية الموحدة والموجزة التالية والإيضاحات ذات الصلة («المعلومات المالية الافتراضية») والمعدة من قبل إدارة بنك ساب - بمساعدة مستشار العناية المهنية اللازمة المالي- التأثيرات على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للأعمال التجارية المندمجة (الاندماج وفقاً لأحكام نظام الشركات) بين البنك السعودي البريطاني والشركات التابعة له (يشار إليها مجتمعة باسم «ساب») والبنك الأول والشركات التابعة له (يشار إليها معاً باسم «البنك الأول»). ولمزيد من المعلومات حول المعلومات المالية الافتراضية الموحدة الرجاء الاطلاع على الملحق رقم ٥ («القوائم المالية الافتراضية المفحوصة»).

أبرم ساب اتفاقية اندماج مع البنك الأول في بتاريخ ٢٣ محرم ١٤٤٠هـ (الموافق ٣ أكتوبر ٢٠١٨م) بغرض اندماج الكيانين وفقاً لأحكام نظام الشركات، في مقابل قيام ساب بإصدار ٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢ سهم جديد في ساب لصالح مساهمي البنك الأول عن طريق زيادة رأس مال ساب من ١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي إلى ٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠ ريال سعودي وهو ما يمثل زيادة في أسهم ساب من ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم إلى ٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢ سهم، مشروطاً باستيفاء جميع شروط الاندماج الواردة في القسم (١٢-٥) («البنود والشروط الجوهرية لإتفاقيات الاندماج»).

يخضع إتمام الاندماج لاستيفاء جميع الشروط المسبقة الواردة في القسم (١٢-٥) («البنود والشروط الجوهرية لإتفاقيات الاندماج») ومن المتوقع أن يتم ذلك في النصف الأول من عام ٢٠١٩م.

تتكون المعلومات المالية الافتراضية الموحدة والموجزة والغير مدققة من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للأشهر التسع المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م لساب عند اكتمال الاندماج كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، بافتراض كما لو أن الاندماج قد حدث في ١ يناير ٢٠١٨م («تاريخ الاندماج»). بالإضافة إلى الإيضاحات على المعلومات المالية الافتراضية.

سيتم نقل ملكية موجودات ومطلوبات البنك الأول إلى بنك ساب في تاريخ اكتمال الاندماج وذلك مقابل إصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول. وبمجرد أن يصبح قرار الاندماج نافذاً، سيتم إلغاء إدراج جميع أسهم البنك الأول من تداول وسينقضي البنك الأول وفقاً لأحكام المواد ١٩١-١٩٣ من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة ٤٩ من لائحة الاندماج والاستحواذ.

يتمثل الغرض من المعلومات المالية الافتراضية إيضاح التأثيرات الجوهرية لعملية الاندماج بين بنك ساب والبنك الأول على قائمة المركز المالي التاريخي الموحد وقائمة الدخل التاريخية الموحدة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بافتراض أن البنكين موجودين بالفعل وفق الهيكل الذي سينتج عنه الاندماج.

أعدت المعلومات المالية الافتراضية بناءً على افتراضات معينة وذلك لأغراض التوضيح فقط، ونظراً لطبيعة قائمة المركز المالي الموحد الافتراضي وقائمة الدخل الموحدة الافتراضية فإنه يوضح مركزاً افتراضياً ولا يمثل المركز المالي الفعلي لبنك ساب وقد لا يعطي صورة حقيقية للمركز المالي وأداء بنك ساب عند الإتمام الفعلي لصفقة الاندماج. بالإضافة إلى ذلك، لا تمثل المعلومات المالية الافتراضية المركز المالي والأداء الذي كان من الممكن حدوثه لو تم إجراء عملية اندماج الأعمال المشار إليها في تاريخ سابق.

علاوة على ذلك، يجب قراءة المعلومات المالية الافتراضية بالتزامن مع القوائم المالية الموحدة التاريخية (المدققة) لبنك ساب والبنك الأول للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م والقوائم المالية التاريخية المرحلية الموحدة والموجزة (غير المدققة) لبنك ساب والبنك الأول للتسعة أشهر المنتهية كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

أعدت المعلومات المالية الافتراضية استناداً إلى المعلومات المالية المستخرجة من :

- القوائم المالية المرحلية الموحدة والموجزة (غير المدققة) لبنك ساب والقوائم المالية المرحلية الموحدة والموجزة (غير المدققة) للبنك الأول كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، والمعدة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ «إعداد التقارير المالية المرحلية» حسب تعديلات مؤسسة النقد العربي السعودي لمحاسبة الزكاة وضريبة الدخل، و
- تم اعداد القوائم المالية الموحدة (المدققة) لبنك ساب، والقوائم المالية الموحدة (المدققة) للبنك الأول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بناءً على المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة من مؤسسة النقد العربي السعودي

تم جمع المعلومات المالية الافتراضية على أساس السياسات المحاسبية المطبقة لدى بنك ساب كونها الطرف المستحوذ. تم الإفصاح عن هذه السياسات المحاسبية في القوائم المالية الموحدة (المدققة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م والقوائم المالية المرحلية الموحدة والموجزة (غير المدققة) لفترة التسعة أشهر كما في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨م. تم تقديم إيضاحات لمبادئ تجميع هذه المعلومات المالية الافتراضية والافتراضات المستخدمة.

لم يتم تضمين الأثر الناتج عن تحقيق أي فوائد متوقعة من عملية الاندماج أو التكاليف المتكبدة لتحقيق هذه الفوائد. لا تعطي المعلومات المالية الافتراضية أي إشارة إلى النتائج والوضع المالي المستقبلي لأنشطة ساب عند إتمام الاندماج. بالإضافة إلى ذلك، لا تشمل المعلومات المالية الافتراضية على أثر اتفاقيات التسوية الجديدة.

حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ «اندماج الأعمال»، يتوجب على بنك ساب احتساب عملية الاندماج على أنها عملية استحواذ من جانب بنك ساب على البنك الأول وتكون ملزمة بتقييم الموجودات والمطلوبات المحتملة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ بالقيمة العادلة وإظهار الفرق بين قيمتها العادلة ومقابل الشراء باعتباره شهرة أو أرباح عند الاستحواذ. لم يتم إجراء احتساب القيمة العادلة («مخصص سعر الشراء») كما في تاريخ هذا التعميم وقد ينتج عنه اختلاف في الموجودات والمطلوبات المحتملة المُستحوذ عليها مقارنة بما تم ادراجه في المعلومات المالية الافتراضية الواردة في هذا القسم.

قائمة المركز المالي لكل من بنك ساب والبنك الأول وكذلك قائمة المركز المالي الموحد الافتراضي للشركتين كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م					جميع المبالغ بالآلاف ريال سعودي
القوائم الافتراضية الموحدة	الإيضاحات	التعديلات الافتراضية	البنك الأول	بنك ساب	
الموجودات					
١٨,٥١٧,٥٧١		-	٥,٣٥٩,٣٥٨	١٣,١٥٨,٢١٣	النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
١٣,١٢٤,٨٧١		-	١,٢٠٧,٣٥٣	١١,٩١٧,٥١٨	المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١,٠٨١,٦٤٩		-	١٢٧,٦٨٧	٩٥٣,٩٦٢	المشتقات بالقيمة العادلة الموجبة
٥٠,٣٤٩,٥٢٧		-	١٦,٣٩١,٣٤٥	٣٣,٩٥٨,١٨٢	صافي الاستثمارات
١٧١,١٢٣,٦٤٤		-	٥٨,٩٩٦,٠٧٨	١١٢,١٢٧,٥٦٦	صافي القروض والسلف
٥٤٧,٥٤٤		-	٥٣,٦٧٠	٤٩٣,٨٧٤	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
٢,٤٩٨,٨١٤		-	١,٢٩٣,٣٢٨	١,٢٠٥,٤٨٦	صافي العقارات والمعدات
١,٤٦٣,٩٦٨	(٢)	١,٤٦٣,٩٦٨	-	-	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى نتيجة الاستحواذ
١,٧٦١,٥٩٠		-	٦٣٧,٠٩٥	١,١٢٤,٤٩٥	موجودات أخرى
٢٦٠,٤٦٩,١٧٨		١,٤٦٣,٩٦٨	٨٤,٠٦٥,٩١٤	١٧٤,٩٣٩,٢٩٦	إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية					
المطلوبات					
١,٥٦٢,٣٥١		-	٣٦٣,٨٧٨	١,١٩٨,٤٧٣	المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١٩٤,٦٤١,٧٢٣		-	٦٥,٣١٤,١٤٠	١٢٩,٣٢٧,٥٨٣	ودائع العملاء
٥,٥٦٣,٤٩٦	(١)	٢,٥٢٢,٢٦٩	-	٣,٠٤١,٢٢٧	سندات الدين قيد الإصدار
١,٦٩٣,٥٨١		-	-	١,٦٩٣,٥٨١	القروض
-	(١)	(٢,٥٢٢,٢٦٩)	٢,٥٢٢,٢٦٩	-	الديون الثانوية
٨٢٧,٢٥٩		-	٦٤,٠٤١	٧٦٣,٢١٨	المشتقات بالقيمة العادلة السالبة
٨,١٥٢,٥٦٨		-	٢,٠٧٧,٤١٨	٦,٠٧٥,١٥٠	مطلوبات أخرى
٢١٢,٤٤٠,٩٧٨		-	٧٠,٣٥١,٧٤٦	١٤٢,٠٨٩,٢٣٢	إجمالي المطلوبات

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ م					جميع المبالغ بالألف ريال سعودي
القوائم الاقتصادية الموحدة	الإيضاحات	التعديلات الاقتصادية	البنك الأول	بنك ساب	
حقوق الملكية					
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك					
٢٠,٥٤٧,٩٤٥	(٢)	(٥,٨٨٢,٧٧٥)	١١,٤٣٠,٧٢٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المساهم
٩,٥٥٩,١٢٣	(٢)	٩,٥٥٩,١٢٣	-	-	رأس المال المدفوع الإضافي
١٠,١٦٣,٨١٧	(٢.٣)	(٦٠٠,٠٦٢)	٦٠٠,٠٦٢	١٠,١٦٣,٨١٧	الاحتياطي القانوني
-	(٢.٣)	(١٣٠,٠٠٠)	١٣٠,٠٠٠	-	الاحتياطي العام
١٩٨,٩٥١	(٢.٣)	(١٣,١٢٩)	١٣٦	٢١١,٩٥٤	الاحتياطيات الأخرى
٧,٤٦٦,٣٠٢	(٢.٣)	(١,٤٦٩,١٨٩)	١,٥٨٤,٢٤٤	٧,٣٥١,٢٤٧	الأرباح المحتجزة
(٣٠,٩٨٤)		-	(٣٠,٩٨٤)	-	احتياطي لبرنامج الأسهم
٤٧,٩٠٥,١٥٤		١,٤٦٣,٩٦٨	١٣,٧١٤,١٦٨	٣٢,٧٢٧,٠١٨	إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك
١٢٣,٠٤٦		-	-	١٢٣,٠٤٦	الحصة غير المسيطرة
٤٨,٠٢٨,٢٠٠		١,٤٦٣,٩٦٨	١٣,٧١٤,١٦٨	٣٢,٨٥٠,٠٦٤	إجمالي حقوق الملكية
٢٦٠,٤٦٩,١٧٨		١,٤٦٣,٩٦٨	٨٤,٠٦٥,٩١٤	١٧٤,٩٣٩,٢٩٦	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

قائمة الدخل لكل من بنك ساب والبنك الأول وكذلك قائمة الدخل الموحدة الافتراضية للشركتين لفترة ٩ أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ م

لفترة ٩ أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ م					القوائم الاقتصادية الموحدة
توضيح	التعديلات الاقتصادية	البنك الأول	ساب	البنك الأول	
	-	٢,٧٥٧,٦٧٩	٤,٨٨٤,٩٨٩	٧,٦٤٢,٦٦٨	دخل العمولات الخاصة
	-	٧٢٧,٠٤٨	٧٥٨,١٩٣	١,٤٨٥,٢٤١	مصاريف العمولات الخاصة
	-	٢,٠٣٠,٦٣١	٤,١٢٦,٧٩٦	٦,١٥٧,٤٢٧	صافي دخل العمولات الخاصة
	-	٤٣٨,١٦٣	٩١٣,١٥٦	١,٣٥١,٣١٩	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
	-	٩١,٣٤٧	٣١٠,٨٥٣	٤٠٢,٢٠٠	أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي
	(٤)	٤,٧٤١	٣,٥١٥	٨,٢٥٦	دخل الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل
	(٤)	(٤,٧٤١)	-	-	أرباح غير متحققة للأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، صافي
	-	٥٨,٤١٢	١٣١,٥٨٢	١٨٩,٩٩٤	دخل المتاجرة، صافي
	-	-	٦٥,٠٩٩	٦٥,٠٩٩	توزيع أرباح
	-	-	(١٢,٠٦٣)	(١٢,٠٦٣)	خسائر سندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، صافي
	-	-	(٦,١٢٠)	(٦,١٢٠)	دخل / (خسائر) العمليات الأخرى، صافي
	-	٢,٦٢٣,٢٩٤	٥,٥٣٢,٨١٨	٨,١٥٦,١١٢	إجمالي دخل العمليات
	-	٥٠٢,٤٣١	٩١٤,٧٧١	١,٤١٧,٢٠٢	رواتب وموافي حكمها
	-	١٠٨,٣٨٩	٩٧,٧٣٤	٢٠٦,١٢٣	إيجار ومصاريف مباني
	(٤)	١٢٩,٤٧٨	٩٩,٠٧٥	٢٢٨,٥٥٣	استهلاك
	(٤)	(١٢٩,٤٧٨)	-	-	استهلاك و إطفاء
	-	٢١٧,٤٢٥	٥٢٦,٢٨٠	٧٤٣,٧٠٥	مصاريف عمومية و إدارية

لفترة ٩ أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ م					
القوائم الإفترضية الموحدة	توضيح	التعديلات الإفترضية	البنك الأول	ساب	
١,٠٦٠,٨٢٧	(٤)	٨٥٧,٢٨٢	-	٢٠٣,٤٥٥	مخصص خسائر الإئتمان، صافي
-	(٤)	(٨٥٧,٢٨٢)	٨٥٧,٢٨٢	-	الإنخفاض في خسائر الإئتمان، صافي
(٤,٢٥٥)		-	(٤,٢٥٥)	-	الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى ، صافي
٣,٦٥٢,١٦٥		-	١,٨١٠,٨٥٠	١,٨٤١,٣١٥	إجمالي مصاريف العمليات
٤,٥٠٣,٩٤٧		-	٨١٢,٤٤٤	٣,٦٩١,٥٠٣	الدخل من الأنشطة التشغيلية
٣٤,٩٩١		-	٨,١٦٣	٢٦,٨٢٨	الحصة في أرباح مشروع مشترك وشركات زميلة
٤,٥٣٨,٩٣٨		-	٨٢٠,٦٠٧	٣,٧١٨,٣٣١	صافي دخل الفترة
					المسندة إلى :
٤,٥٤١,٧٧١		-	٨٢٠,٦٠٧	٣,٧٢١,١٦٤	حقوق الملكية المساهمين العائدة لمساهمي البنك
(٢,٨٣٣)		-	-	(٢,٨٣٣)	حقوق الملكية غير المسيطرة
٤,٥٣٨,٩٣٨		-	٨٢٠,٦٠٧	٣,٧١٨,٣٣١	صافي دخل الفترة

المصدر: المعلومات التاريخية حسب القوائم المالية المعلنة لبنك ساب والبنك الأول

إيضاحات على المعلومات المالية الافتراضية الموحدة والموجزة

أساس الإعداد

سيقوم بنك ساب بتطبيق طريقة محاسبة الاستحواذ بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ «اندماج الأعمال».

للتطلب المعمول الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ تحديد المُستحوذ في أي من عمليات اندماج الأعمال وتطبيق مبادئ محاسبة الاستحواذ ولأغراض إعداد هذه المعلومات المالية الافتراضية تم تحديد بنك ساب باعتباره المُستحوذ من منظور محاسبي.

سيؤدي الاندماج إلى زيادة في رأس مال بنك ساب عن طريق إصدار ٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢ سهم من أسهم العوض بقيمة ١٠ ريال سعودي للسهم الواحد للمساهمين في البنك الأول بنسبة مبادلة ٤,٨٥٣,٥٣٩٦,٠ مقابل موجودات ومطلوبات البنك الأول التي ستنتقل ملكيتها إلى بنك ساب.

عند إتمام صفقة الاندماج، سيكون إجمالي رأس المال المصدر لبنك ساب ٢٠,٥٤٨ مليون ريال سعودي و سيتملك مساهمو البنك الأول بعد إصدار أسهم العوض الجديدة مانسبته ٢٧٪ من إجمالي رأس المال المصدر لبنك ساب. إثر عملية الإندماج لن يكون هناك تواجد لبنك الأول.

تم استخراج قائمة المركز المالي الموحد وقائمة الدخل لبنك ساب وذلك لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م من القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة (غير المدققة) من بنك ساب وذلك في التاريخ نفسه. تم استخراج قائمة المركز المالي الموحد وقائمة الدخل لبنك الأول وذلك لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م من القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة (غير المدققة) في بنك الأول وذلك في التاريخ نفسه.

تم استخراج قائمة المركز المالي الموحد بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨م من القوائم المالية الموحدة (المدققة) لبنك ساب كما في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. تم استخراج قائمة المركز المالي الموحد لبنك الأول كما في ١ يناير ٢٠١٨م من القوائم المالية الموحدة (غير المدققة) من بنك الأول كما في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

تم إعداد القوائم المالية الافتراضية وعرضها وفق السياسات المحاسبية للبنك ساب كما هو موضح في القوائم المالية الموحدة (المدققة) كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م باستثناء المعيارين المحاسبين الجديدين والذي قام بنك ساب باعتمادها ابتداء من ١ يناير ٢٠١٨م (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ «الأدوات المالية» والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ «الإيراد من العقود مع العملاء») والتي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لبنك ساب (غير مدققة) لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

إن السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل بنك ساب كما هو موضح في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م وفي القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م لا تختلف بشكل جوهري عن تلك المستخدمة من قبل البنك الأول.

وصف التعديلات الافتراضية

تستند التعديلات الافتراضية التي أُجريت لأغراض إعداد المعلومات المالية الافتراضية إلى المعلومات المتاحة والتقديرات الأولية، فضلاً عن بعض الافتراضات الموضحة في لذه الإيضاحات والمتعلقة بالمعلومات المالية الافتراضية. ولا تحتوي المعلومات المالية الافتراضية على أي أثر متوقع من تحقيق وفورات في التكاليف ولا على أي تعديلات أو أي نفقات مستقبلية إضافية قد تنتج عن عملية الاندماج. بالإضافة إلى ذلك، لا تعكس المعلومات المالية الافتراضية أي آثار محتملة أو مستقبلية ناتجة عن أي تعويضات/متطلبات تنظيمية محتملة قد يتم فرضها على بنك ساب من جانب السلطات أو الجهات التنظيمية عند إتمام الاندماج أو تتعلق بعملية الاندماج. وإضافة إلى ذلك، لم يتم تعديل المعلومات المالية الافتراضية لتعكس التكاليف المتعلقة بالاستحواذ.

تتمثل التعديلات الافتراضية المضمنة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الموحد في ما يلي:

- ١- تعديل لطريقة عرض المعلومات لضمان اتساق العرض بين القوائم المالية الموحدة الخاصة بالمركز المالي لبنك ساب والبنك الأول. وبالتحديد فيما يتعلق ب «الديون الثأنية» لبنك الأول حيث تم إدراجها ضمن فئة «سندات الدين المطروحة» في المعلومات المالية الموحدة الافتراضية لتتماشى مع طريقة العرض لبنك ساب.
- ٢- التعديلات لتسجيل إصدار أسهم العوض في بنك ساب إلى مساهمي البنك الأول. تم احتساب العوض لعملية الاستحواذ في المعلومات المالية الافتراضية على أساس نسبة مبادلة ٤,٨٥٣,٥٣٩٦,٠ سهم في بنك ساب لكل سهم في البنك الأول وهو ما ينتج عنه حصة ملكية بنسبة ٢٧,٠٠٪ لصالح مساهمي البنك الأول في بنك ساب عند إتمام الاندماج وحصة ملكية بنسبة ٧٣,٠٠٪ لصالح مساهمي بنك ساب الحاليين، وذلك على النحو الموضح أدناه:

الوحدات	%
١,١٤٣,٠٧٢,٠٠٠	
٠,٤٨٥٣,٥٣٩٦	
٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢	
٥,٥٤٧,٩٤٥	٢٧,٠٠٪
١٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٣,٠٠٪
٢٠,٥٤٧,٩٤٥	١٠٠,٠٠٪

بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ المتعلق بالاندماج الأعمال، يكون العوض المستحق عن استحواذ بنك ساب على البنك الأول هو القيمة العادلة للأسهم التي سيتعين على بنك ساب إصدارها لصالح مساهمي البنك الأول والتي من شأنها منح مساهمي بنك ساب ومساهمي البنك الأول نفس حصة حقوق الملكية بنسبة ٧٣٪/٢٧٪، على التوالي، في بنك ساب عند إتمام عملية الاندماج.

تم احتساب المقابل المستحق عن الاستحواذ على أساس سعر الإغلاق الخاص ببنك ساب البالغ ٢٧,٢٣ ريال سعودي للسهم الواحد حسب موقع تداول في ١ يناير ٢٠١٨م ويعتبر العوض المستحق عن الاستحواذ استرشادياً ومن المقرر مراجعته بحيث يعكس سعر السوق لأسهم بنك ساب في تاريخ إتمام صفقة الاندماج.

تم حساب العوض على النحو التالي:

عدد الأسهم التي سيصدرها بنك ساب إلى مساهمي بنك الأول (بالألف وحدة)	٥٥٤,٧٩٥
مضروباً في: سعر سهم بنك ساب كما في ١ يناير ٢٠١٨	٢٧,٢٣
المقابل الإجمالي (بالألف ريال سعودي) حسب القيمة السوقية (كما في ١ يناير ٢٠١٨ م)	١٥,١٠٧,٠٦٨

ينشأ رأس مال مدفوع إضافي (علاوة إصدار الأسهم) بقيمة ٩,٠٦ مليار ريال سعودي عند إصدار بنك ساب لأسهم العوض، وهو ما يتم حسابه على النحو التالي:

المبالغ بالألف ريال سعودي	
المقابل الإجمالي حسب القيمة السوقية كما في ٠١ يناير ٢٠١٨م	١٥,١٠٧,٠٦٨
القيمة الاسمية للأسهم التي تصدرها بنك ساب إلى مساهمي البنك الأول	٥,٥٤٧,٩٤٥
رأس المال المدفوع الإضافي (كما في ٠١ يناير ٢٠١٨م)	٩,٥٥٩,١٢٣

قد تم تسجيل الزيادة البالغة ١,٥ مليار ريال سعودي في إجمالي العوض (المحتسب على النحو المذكور أدناه) على القيمة الدفترية التارخية للموجودات الصافية لدى البنك الأول كما في ١ يناير ٢٠١٨م بإفترض أن الاستحواذ قد تم في ١ يناير ٢٠١٨م. في حال تم إعداد القوائم المالية الافتراضية بناءً على فرضية أن الاستحواذ قد تم في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م. فإن الزيادة البالغة قيمتها ٤ مليار ريال سعودي في إجمالي العوض (المحتسب على النحو المذكور أدناه) على القيمة الدفترية التارخية للموجودات الصافية لدى البنك الأول كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بعد تعديل بنود حقوق الملكية الأخرى سيتم تقديمها في قائمة المركز المالي الافتراضي ولم يتم تقسيم هذا المبلغ بين الشهرة والموجودات غير الملموسة بانتظار نتائج عملية تخصيص سعر الشراء التي سيقوم بها بنك ساب لأغراض المحاسبة عند الإنتهاء من الإستحواذ.

إضافة إلى ذلك، لا تتضمن المعلومات المالية الافتراضية أي تعديلات على القوائم العادلة للأصول والمطلوبات المحتملة للبنك الأول كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ وسيتم احتساب القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ.

المبالغ بالألف ريال سعودي	
المقابل الإجمالي	١٥,١٠٧,٠٦٨
مخصوماً منه: صافي الموجودات المعدلة للبنك الأول كما في ١ يناير ٢٠١٨م	١٣,٦٤٣,١٠٠
الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى الناتجة عن الاندماج (كما في ١ يناير ٢٠١٨م)	١,٤٦٣,٩٦٨

تم حساب صافي الموجودات المعدلة للبنك الأول من خلال خصم بنود حقوق الملكية الأخرى التي تمثل المصالح الجارية لأطراف أخرى في بنك ساب عند إتمام عملية الاندماج وبالتالي تم استبعادها من حساب الشهرة/الموجودات غير الملموسة.

المبالغ بالألف ريال سعودي	
صافي الموجودات للبنك الأول كما في ١ يناير ٢٠١٨م	١٣,٥٩٩,٦٩٦
مخصوماً منه: بنود حقوق الملكية الأخرى	٤٣,٤٠٤
صافي الموجودات المعدلة للبنك الأول (كما في ١ يناير ٢٠١٨م)	١٣,٦٤٣,١٠٠

١- تمثل الأرباح المبقة الموحدة وأرصدة حقوق الملكية الأخرى في تاريخ الاندماج أرصدة ما قبل الاندماج الخاصة ببنك ساب باستثناء احتياطي برنامج الأسهم الخاص بالبنك الأول حيث تم الإبقاء عليه نظراً لكونه يمثل المصلحة الجارية في بنك ساب عند إتمام الاندماج.

٢- تم القيام بتعديلات العرض لضمان التناسق في العرض بين قائمة الدخل الموحدة والموجزة لكل من ساب و بنك الأول. على وجه الخصوص، بالنسبة للبنك الأول، فإن «الأرباح غير متحققة للأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، صافي» يقع عرضها ضمن « دخل الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل»، «الإستهلاك والإطفاء» تم عرضها ضمن «الإستهلاك» و «الإنخفاض في خسائر الإئتمان، صافي» قد تم عرضها ضمن «مخصص خسائر الإئتمان، صافي» في القوائم المالية المدمجة و الافتراضية وذلك بهدف التناسق مع طريقة عرض بنك ساب.

كما ورد ذكره أعلاه، قد يؤدي القيام بتوزيع سعر الشراء إلى الحاق مبالغ مختلفة تُنسب إلى الموجودات والمطلوبات والمستحقة كجزء من الدمج عن تلك المعروضة في المعلومات المالية الافتراضية التي يتم إعدادها لأغراض التوضيح. وبناءً عليه، لم يتم إجراء أي تعديلات بهذه المبالغ المؤقتة في قائمة الدخل الموحدة الافتراضية أو في قائمة المركز المالي الموحد الافتراضية، مثل ما يتعلق بإطفاء الموجودات غير الملموسة أو انخفاض قيمة الشهرة.

٩-١٠ مقارنة لمؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة ببنك ساب وفقاً للقوائم المالية الافتراضية مقابل القوائم المالية لبنك ساب

تم احتساب مؤشرات الأداء الرئيسية التالية كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م على مستوى بنك ساب (قبل الاندماج) وعلى المستوى الموحد الافتراضي (ما بعد الاندماج) كما هو محدد أدناه:

- نسبة القروض والسلف إلى الودائع: تحتسب بقسمة إجمالي القروض والسلف على ودايع العملاء.
- نسبة القروض غير العاملة: تحتسب على أساس نسبة إجمالي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض والسلف.
- نسبة المستوى الأول لرأس المال (Tier 1): تحتسب على أساس نسبة الشريحة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر.
- العائد على متوسط حقوق المساهمين: تحتسب بقسمة صافي دخل البنك إلى متوسط حقوق المساهمين.
- نسبة تغطية السيولة: تحتسب بقسمة الأصول السائلة عالية الجودة للبنك إلى التدفقات النقدية الصافية على مدى فترة ضغط تبلغ ٣٠ يوماً.
- صافي معدل التمويل المستقر: تحتسب بقسمة مبلغ التمويل الثابت المتاح («Available Stable Funding») نسبة إلى مقدار التمويل المستقر المطلوب («Required Stable Funding»).
- صافي هامش دخل العمولات الخاصة: تحتسب بقسمة إجمالي دخل العمولات الخاصة مطروحاً منها مصروف العمولة الخاص إلى متوسط الأصول ذات العائد.
- نسبة التكلفة إلى الدخل: تحتسب بقسمة مصاريف العمليات إلى دخل العمليات.

القوائم الافتراضية الموحدة (ما بعد الاندماج)	بنك ساب	مؤشرات الأداء الرئيسية محتسبة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨
٢٦٠,٤٦٩	١٧٤,٩٣٩	إجمالي الموجودات (بالملايين ريال سعودي)
١٧١,١٢٤	١١٢,١٢٨	صافي القروض و السلف (بالملايين ريال سعودي)
١٩٤,٦٤٢	١٢٩,٣٢٨	اجمالي الودائع (بالملايين ريال سعودي)
%٨٧,٩	%٨٦,٧	نسبة القروض والسلف إلى الودائع

القوائم الافتراضية الموحدة (ما بعد الاندماج)	بنك ساب	مؤشرات إضافية للأداء الرئيسية محتسبة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨*
%٣,٠	%٢,٤	نسبة القروض غير العاملة
%١٩,٥	%١٩,٩	نسبة المستوى الأول لرأس المال (Tier 1)
%١٢,٧	%١٥,٠	العائد على متوسط حقوق المساهمين**
%٢٣٤,٤	%٢١٩,٧	نسبة تغطية السيولة
%١٤٦,٦	%١٥٩,٤	صافي معدل التمويل المستقر
%٣,١	%٣,١	صافي هامش دخل العمولات الخاصة**
%٣١,٨	%٢٩,٦	نسبة التكلفة إلى الدخل**

* تم احتساب مؤشرات الأداء الرئيسية هذه على أساس موحد (أي بإضافة المعلومات المالية ذات الصلة لبنك ساب وبنك الأول) باستخدام المعلومات المالية المستمدة من القوائم المالية المدققة المتاحة للعموم لبنك ساب القوائم المالية الخاصة ببنك الأول والواردة في القسم (١١) «المعلومات المالية» من هذه الوثيقة.

** مؤشرات الأداء المتعلقة بقائمة الدخل الموحدة الافتراضية

١٠-١٠ التأثير على الملكية

عند إتمام صفقة الاندماج، ستكون ملكية مساهمي بنك ساب الحاليين ما نسبته ٧٣٪ من رأس مال البنك الدامج، وسيملك مساهمي البنك الأول ما نسبته ٢٧٪ من رأس مال البنك الدامج.

البنك الدامج	البنك الأول	ساب		
	١,١٤٣,٠٧٢,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	عدد الاسهم	قبل الاندماج
	%١٠٠,٠٠	%١٠٠,٠٠	% من رأس المال	
٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢	٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	عدد الاسهم للبنك الدامج	بعد الاندماج
%١٠٠,٠٠	%٢٧,٠٠	%٧٣,٠٠	% من رأس مال البنك الدامج	

١١-١٠ التأثير على الربحية

من المتوقع أن ينتج عن صفقة الاندماج قيمة مضافة لمساهمي بنك ساب والبنك الأول من خلال زيادة فرص النمو عن طريق تحسين القدرة التنافسية وتحسين وفورات التكاليف المتوقعة من البنك الدامج. وسيتم قياس ذلك بشكل جزئي من خلال الارتفاع في ربحية السهم. وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب توقع أي أحداث أو نتائج مستقبلية، وبالتالي فإنه يجب عدم الاعتماد بشكل كامل على أي توقعات أو إفادات تتعلق بالنمو في ربحية السهم.

وقد قام مجلس إدارة بنك ساب عند قيامه بتحليل الارتفاع المتوقع في ربحية السهم بالأخذ في الاعتبار الزيادة المتوقعة في الأرباح في ضوء وفورات التكاليف المتوقعة من صفقة الاندماج. وقد قام مجلس إدارة بنك ساب ومستشاريه بإتباع منهجية متحفظة لغرض تحديد الارتفاع المتوقع في ربحية السهم للبنك الدامج، حيث لم يقوموا بتضمين عدد من المنافع والوفورات المتوقعة من صفقة الاندماج فيما يتعلق بالإيرادات والتمويل والتي ستؤدي في حال تحققها إلى تحقيق ارتفاع أعلى في معدل ربحية السهم.

ولغرض تحديد المنافع المالية من وفورات التكاليف السنوية، قام مجلس الإدارة بالأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بالتنفيذ وتوصل إلى أن الانخفاض المتوقع في التكاليف السنوية للبنك الدامج سيكون بنسبة تتراوح ما بين ١٠-١٥٪ من تكاليف السنة المالية لعام ٢٠١٧م للبنكين مجتمعين، ومن المتوقع تحقيق هذا التخفيض خلال ثلاث سنوات من إتمام صفقة الاندماج، وستكرر هذه المنافع للأرباح السنوية بعد ذلك. وفي حال اختلفت نسبة الانخفاض في التكاليف في المستقبل عن النسبة المتوقعة والبالغة ١٠-١٥٪، فإن ذلك قد يؤدي إلى اختلاف معدل الارتفاع في ربحية السهم عن المعدل الذي قام بناءً عليه مجلس الإدارة بالموافقة على صفقة الاندماج.

ولغرض تحديد النمو المتوقع في الأرباح المستقبلية للبنك الدامج، قام مجلس الإدارة بالأخذ في الاعتبار التحديات الاقتصادية الحالية، ويرى مجلس الإدارة بأنه قد قام بإتباع منهجية متحفظة في هذا الخصوص. وفي حال تأثرت فرص النمو في السنوات القادمة نتيجة لأي تغيرات غير متوقعة في الظروف الاقتصادية أو البيئة التنافسية، فإن ذلك سيؤثر على الارتفاع المتوقع في ربحية السهم.

وبعد الأخذ في الاعتبار فرص نمو الأرباح في المستقبل والمنافع من وفورات التكاليف المشار إليها أعلاه، فإن مجلس الإدارة يتوقع أن معدل الارتفاع في ربحية السهم لمساهمي البنك الدامج بعد إتمام صفقة الاندماج سيكون بنسبة تتراوح ما بين ٦-٨٪. وفي حال تحقيق منافع وفورات التكاليف بشكل أكبر من المتوقع أو تحقيق منافع من وفورات الإيرادات والتمويل أو تحقيق معدل نمو أعلى من المتوقع في الأرباح، فإن الارتفاع في ربحية السهم قد يكون أعلى من المتوقع. ويجب على المساهمين عدم الاعتماد على التوقعات المتعلقة بالارتفاع في ربحية السهم عند اتخاذ قراراتهم بالتصويت على قرارات الاندماج، وعدم الاعتماد بشكل كامل على التوقعات والإفادات المستقبلية. وعليه، يجب عدم اعتبار هذه الإفادات على أنها تأكيد بأن ربحية السهم للبنك الدامج ستكون مساوية أو ستزيد عن ربحية سهم بنك ساب للفترة المالية السابقة. وقد تم توضيح عدد من المنافع المتوقعة من صفقة الاندماج في القسم (١٠-٢) «دوافع صفقة الاندماج والآثار المترتبة عليها» من هذا التعميم والتي يجب أيضاً أخذها في الاعتبار. ولمزيد من المعلومات حول التوقعات والإفادات المستقبلية يرجى مراجعة القسم «إشعار مهم» من هذا التعميم، ولمزيد من المعلومات حول المخاطر المتعلقة بصفقة الاندماج يرجى مراجعة القسم (٨) «عوامل المخاطرة» من هذا التعميم.

١٢-١٠ التأثير على نسبة كفاية رأس المال لساب

سوف تخضع صفقة الاندماج لتعديلات محاسبية متعارف عليها في الصفقات المماثلة وفقاً للمعيار رقم ٣ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمتعلق بدمج الأعمال والمتطلبات المتعلقة بكيفية قيام المستحوز خلال عملية دمج الأعمال بتحديد وتقييم الأصول والالتزامات والشهرة وتحديد الإفصاحات اللازمة.

يتم حالياً إجراء تقييم للتعديلات المحاسبية المطلوبة وسيتاح للبنك الدامج فترة تمتد لمدة ١٢ شهر من تاريخ إتمام صفقة الاندماج للإنتهاء من إجراء التعديلات المحاسبية. بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، فإنه من المتوقع أن تؤدي التعديلات المحاسبية إلى انخفاض نسبة الشريحة الأولى لرأس مال البنك الدامج بقدر ٢٠٠ نقطة أساس. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المتوقع أن تبقى نسبة الشريحة الأولى في مستويات مرتفعة مع الأخذ في الاعتبار الاحتياطيات الكبيرة لرأس المال لدى البنكين والتي سيتم تعزيزها مستقبلاً من خلال توليد رأس مال إضافي من عوائد البنك الدامج المالية.

١٣-١٠ أداء سعر السهم التاريخية لساب

سعر سهم ساب (ريال سعودي)	تاريخ
	اليوم الأول من كل شهر خلال السنة السابقة لتاريخ نشر التعميم
٣١,٤٥	١٨-يونيو-٠٢
٣١,٨٠	١٨-يوليو-٠١
٣٤,٣٠	١٨-أغسطس-٠١
٣٢,٤٥	١٨-سبتمبر-٠٢
٣٢,٢٥	١٨-أكتوبر-٠١
٣٣,٠٥	١٨-نوفمبر-٠١
٣٣,١٠	١٨-ديسمبر-٠٢
٣٢,٦٥	١٩-يناير-٠١
٣٦,١٥	١٩-فبراير-٠٢
٣٦,٧٥	١٩-مارس-٠٢
٣٩,٤٥	١٩-أبريل-٠١
	اليوم الأخير قبل بداية فترة العرض
٣٥,٥٥	١٠ - مارس - ٢٠١٩م
	آخر تاريخ متاح قبل نشر التعميم
٣٩,٩٠	٢٤ - أبريل - ٢٠١٩م

المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول).

١-١ - المعلومات المالية

١-١١ مقدمة

تم إعداد مناقشة وتحليل الإدارة للنتائج المالية الخاصة بالبنك الأول («البنك») على أساس موحد بالاستناد إلى القوائم المالية الموحدة المدققة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ٢٠١٥ («السنة المالية ٢٠١٥م») ولسنة ٢٠١٦م («السنة المالية ٢٠١٦م») ولسنة ٢٠١٧م («السنة المالية ٢٠١٧م») والقوائم المالية المرحلية المراجعة الموحدة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م («فترة التسعة أشهر من عام ٢٠١٧م») و٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م («فترة التسعة أشهر من عام ٢٠١٨م») يُشار إليها مجتمعة باسم «القوائم المالية»، ويجب قراءتها جنباً إلى جنب مع القوائم المالية المشار إليها أعلاه. وما لم يُحدد خلاف ذلك، فإن المعلومات المالية المقدمة في هذه المناقشة مستمدة من القوائم المالية.

قُرِّبَت الأرقام في هذا القسم إلى أقرب مليون ريال سعودي. ولذلك، قد تختلف الأرقام، في حال جمعها، عن تلك المذكورة في القوائم. تعتمد النسب المئوية السنوية والهوامش والمصروفات ومعدلات النمو السنوي المركب على الأرقام المُقَرَّبَة.

٢-١١ إقرار أعضاء مجلس الإدارة بشأن القوائم المالية

لا يتحمل أعضاء مجلس إدارة بنك ساب أية مسؤولية عن دقة واكتمال المعلومات المتعلقة بالبنك الأول والواردة في هذا القسم والتي تتعلق بالبنك الأول فقط. وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذا القسم من مصادر عامة (بما في ذلك القوائم المالية للبنك الأول) بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من البنك الأول، مع العلم بأن البنك الأول ملزم بموجب اتفاقية الاندماج بتزويد بنك ساب بجميع المعلومات اللازمة لغرض إعداد هذا التعميم. كما قدم البنك الأول ضماناً لبنك ساب بموجب اتفاقية الاندماج (بحسب ما هو متعارف عليه في مثل هذه الاتفاقيات) فيما يتعلق بصحة واكتمال المعلومات (من جميع الجوانب الجوهرية) المقدمة لبنك ساب خلال مرحلة إجراء دراسات العناية المهنية اللازمة كما في تاريخ تقديمها وأن المعلومات المقدمة غير مضللة من جميع الجوانب الجوهرية. كما قدم البنك الأول ضماناً بموجب اتفاقية الاندماج بأنه لم يبق بشكل متمدد بإخفاء أي معلومات جوهرية عن بنك ساب، وذلك باستثناء المعلومات التي تم حجبها بطلب من بنك ساب خلال مرحلة إجراء دراسات العناية المهنية اللازمة، مع العلم بأنه تم حجب هذه المعلومات نظراً لسريتها ووجود قيود تعاقدية أو نظامية تمنع الإفصاح عنها.

ولغرض إعداد هذا القسم، فقد افترض بنك ساب بأن المعلومات المالية الواردة في هذا القسم قد تم الحصول عليها من القوائم المالية المدققة للبنك الأول دون إجراء أي تعديل جوهري عليها وأن القوائم المالية للبنك الأول قد تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) كما تم تعديلها من قبل مؤسسة النقد لأغراض حساب الزكاة والضرائب. ولمزيد من التفاصيل حول الأطار المحاسبي المعتمد لدى البنك الأول، الرجاء مراجعة القسم (٣-١١) أدناه «ملخص السياسات المحاسبية المهمة».

كما افترض بنك ساب بأنه لا توجد أي نية حالياً لإجراء أي تغيير جوهري في أنشطة البنك الأول وأنه لم يكن هناك أي انقطاع في أعمال البنك الأول يمكن أن يؤثر أو أن يكون قد أثر بشكل جوهري في الوضع المالي للبنك الأول خلال فترة الـ (١٢) شهراً التي تسبق تاريخ هذا التعميم.

٣-١١ ملخص السياسات المحاسبية المهمة

أُعِدَّت القوائم المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م كما يلي :

- وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل، و التي تتطلب اعتماد جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية باستثناء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ - «ضرائب الدخل» وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ - «الرسوم» من حيث صلتها بالزكاة وضريبة الدخل. وبموجب التعميم الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي رقم ٣٨١٠٠٠٧٤٥١٩ بتاريخ ١١ أبريل ٢٠١٧م وتعديلاته اللاحقة من خلال بعض التوضيحات المتعلقة بالمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل («تعميم مؤسسة النقد العربي السعودي»)، حيث تستحق الزكاة وضريبة الدخل على أساس ربع سنوي من خلال حقوق المساهمين المصنفة ضمن الأرباح المبقاة.
- بالتوافق مع أحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.
- بالإضافة إلى ذلك، أُلغِيَ تعميم مؤسسة النقد العربي السعودي الوارد أعلاه معايير المحاسبة الحالية للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، ولم تعد سارية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧م.

أُعِدَّت القوائم المالية المرحلية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م وفقاً:

- تم إعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٤: «التقرير المالي الأولي» المعدل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل. لا تشتمل القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة على كافة المعلومات والإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية الموحدة السنوية، ويجب أن تقرأ جنباً إلى جنب مع القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

لإطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن السياسات المحاسبية المهمة التي يطبقها البنك الأول، يُرجى الرجوع إلى الإيضاحين ٢ و ٣ من القوائم المالية لسنة ٢٠١٧م في الملحق رقم (٤) من هذا التعميم.

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨م، اتبع البنك الأول معيارين محاسبيين جديدين على النحو التالي:

- المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ «الإيرادات من العقود مع العملاء» مما أدى إلى تغيير في سياسة البنك الأول في إثبات الإيرادات المتعلقة بالعقود المبرمة مع العملاء. لقد صدر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ في شهر مايو ٢٠١٤م، ويسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨م أو بعد هذا التاريخ. يوضح المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ طريقة واحدة شاملة بشأن المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء، وحل محل الإرشادات السابقة المتعلقة بإثبات الإيرادات التي كانت مذكورة في العديد من المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية للتقرير المالي. لقد حدد المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ طريقة مؤلفة من خمس خطوات سيتم تطبيقها على الإيرادات

من العقود مع العملاء. وبموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥، يتم إثبات الإيرادات بالمبلغ الذي يتوقع أن تستحقه المنشأة مقابل تحويل البضاعة أو الخدمات إلى عميل ما. لم ينتج أي أثر هام على القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥.

- المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) - الأدوات المالية الصادر في شهر يوليو ٢٠١٤ وذلك اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي في ١ يناير ٢٠١٨. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ تغييراً هاماً عن معيار المحاسبة الدولي ٣٩: الأدوات المالية - الأثبات والقياس. يجمع المعيار الجديد التغييرات الأساسية إلى المحاسبة عن الموجودات المالية وإلى بعض النواحي المتعلقة بالمحاسبة عن المطلوبات المالية.

للإطلاع على مزيد من التفاصيل حول التغييرات الأخيرة في السياسات المحاسبية التي يطبقها البنك الأول، يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤ (أثر التغييرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير الجديدة) في القوائم المالية المرحلية الموحدة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م والإيضاح ٣ في القوائم المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، في الملحق رقم (٤) من هذا التعميم.

٤-١١ نتائج العمليات

٤-١١ قائمة الدخل الموحدة المدققة للسنة المالية ٢٠١٥م والسنة المالية ٢٠١٦م والسنة المالية ٢٠١٧م وقائمة الدخل المرحلية الموحدة المدققة لثلاثة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٧م وفترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م

الجدول (١): قائمة الدخل الموحدة المدققة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و٢٠١٦م و٢٠١٧م وقائمة الدخل المرحلية الموحدة المدققة لثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م و٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م.

مليون ريال سعودي	٢٠١٥م مدققة	٢٠١٦م مدققة	٢٠١٧م مدققة	فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٧م غير مدققة	فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م غير مدققة	التغير السنوي ٢٠١٥م - ٢٠١٦م	التغير السنوي ٢٠١٦م - ٢٠١٧م	التغير السنوي سبتمبر ٢٠١٧م - سبتمبر ٢٠١٨م	معدل النمو السنوي المركب ٢٠١٥م - ٢٠١٧م
دخل العمولات الخاصة	٢,٨٩١	٤,٠٨٣	٣,٩٠٣	٢,٩٤٦	٢,٧٥٨	٪(٤١,٢)	٪(٤,٤)	٪(٦١,٤)	٪١٦,٢
مصاريف العمولات الخاصة	٥٩٣	١,٥٧٥	١,١٣٨	٨٨٧	٧٢٧	٪١٦٥,٦	٪(٣٧,٧)	٪(٨٨,٠)	٪٣٨,٥
صافي دخل العمولات الخاصة	٢,٢٩٨	٢,٥٠٧	٢,٧٦٥	٢,٠٥٩	٢,٠٣١	٪٩,١	٪(١٢,٠)	٪(١٥,٦)	٪٩,٧
دخل أتعاب وعمولات، صافي	٨٨٧	٧٨٥	٦٩٠	٥١٩	٤٢٨	٪(١١,٥)	٪(١٢,٠)	٪(١٥,٦)	٪(١١,٨)
ارباح تحويل عملات الأجنبية، صافي	١٧٩	١٦١	١٣٠	٩٨	٩١	٪(١٠,١)	٪(١٩,٣)	٪(٧,١)	٪(١٤,٨)
دخل المتاجرة، صافي	٢١٠	١٣٠	٩٦	٨٠	٥٨	٪(٢٨,١)	٪(٣٦,٢)	٪(٢٧,٥)	٪(٣٢,٤)
مكاسب غير محققة عن أدوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة، صافي	٦	-	-	-	٥	٪(١٠٠,٠)	لا يوجد	لا يوجد	٪(١٠٠,٠)
توزيعات الأرباح من استثمارات متاحة للبيع	٥	١١	-	-	-	٪١٢٠,٠	٪(١٠٠,٠)	لا يوجد	٪(١٠٠,٠)
مكاسب استثمارات مُقتناة لغرض المتاجرة، صافي	١٥	٩١	٣٠	٣٠	-	٪٥٠٦,٧	٪(٦٧,٠)	٪(١٠٠,٠)	٪٤١,٤
إجمالي دخل العمليات	٣,٦٠٠	٣,٦٨٥	٣,٧١٢	٢,٧٨٧	٢,٦٢٣	٪٢٤,٤	٪٠,٧	٪(٥,٩)	٪١,٥
رواتب ومصاريف الموظفين	٦٧٦	٦٩٣	٦٧١	٥٠٠	٥٠٢	٪(٢,٥)	٪(٢,٢)	٪٠,٤	٪(٠,٤)
ايجار ومصاريف مياتي	١١٦	١٤٢	١٤٠	١١٥	١٠٨	٪(٢٢,٤)	٪(١,٤)	٪(٦,١)	٪٩,٩
استهلاك وإطفاء	١١٧	١٢٢	١٦٥	١١٣	١٢٩	٪٤,٣	٪(٥,٢)	٪٤,٢	٪١٨,٨
مصاريف عمومية وإدارية	٢٥٠	٣٧٨	٢٨٩	٢٢٦	٢١٧	٪(٥١,٢)	٪(٣٣,٥)	٪(٤,٠)	٪٧,٥
مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان وأخرى، صافي	٤١٨	١,١٦٧	١,١٢٠	٨٣٢	٨٥٧	٪(٤,٠)	٪(٤,٠)	٪٣,٠	٪٦٣,٧
مخصص الانخفاض / (عكس) في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع / الموجودات المالية الأخرى، صافي	-	١٢٠	-	-	(٤)	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
إجمالي مصاريف العمليات	١,٥٧٧	٢,٦٢٣	٢,٣٨٦	١,٧٨٧	١,٨١١	٪(٩,٠)	٪(٩,٠)	٪١,٣	٪٣٣,٠
دخل العمليات	٢,٠٢٣	١,٠٦٢	١,٣٢٦	١,٠٠٠	٨١٢	٪(٤٧,٥)	٪(٢٤,٩)	٪(١٨,٨)	٪(١٩,٠)

معدل النمو السنوي المركب ٢٠١٧م - ٢٠١٥م	التغير السنوي سبتمبر ٢٠١٧م - سبتمبر ٢٠١٨م	التغير السنوي ٢٠١٧م - ٢٠١٦م	التغير السنوي ٢٠١٥م - ٢٠١٦م	التغير السنوي لا يوجد	فترة التسعة شهر المنتهية من عام ٢٠١٨م غير مدققة	فترة التسعة شهر المنتهية من عام ٢٠١٧م غير مدققة	مؤشرات الأداء الرئيسية*	٢٠١٦م مدققة	٢٠١٥م مدققة	الحصة في (خسائر) / أرباح شركة زيمية
٠,٥ نقطة مئوية	٠,٣ نقطة مئوية	٠,٤ نقطة مئوية	٠,١ نقطة مئوية	لا يوجد	٨	٩	١٠	٣	(٠)	صافي دخل العام / الفترة ٢٠٢٢
(١٨,٧) نقطة مئوية	(١٨,٢) نقطة مئوية	(٢٥,٨) نقطة مئوية	(٤٧,٥) نقطة مئوية	لا يوجد	٨٢١	١,٠٠٩	١,٣٣٦	١,٠٦٥	٢,٠٢٢	مؤشرات الأداء الرئيسية*
(١٨,٧) نقطة مئوية	(١٨,٢) نقطة مئوية	(٢٥,٨) نقطة مئوية	(٤٧,٥) نقطة مئوية	لا يوجد	٠,٧٢	٠,٨٨	١,١٧	٠,٩٣	١,٧٧	الربح الاساسي والمخفض للسهم (بالريال السعودي لكل سهم) (مدقق في عام ٢٠١٥م الى ٢٠١٧م)
٧,٦ نقطة مئوية	(٢,٤) نقطة مئوية	١,٦ نقطة مئوية	(٩,٢) نقطة مئوية	لا يوجد	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٢,٤	٢,٣	صافي هامش دخل العمولات الخاصة**
١,٩ نقطة مئوية	٢,٢ نقطة مئوية	٢,٦ نقطة مئوية	٤,١ نقطة مئوية	لا يوجد	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٢	٨,٦	١٧,٨	العائد على متوسط حقوق المساهمين**
٢٢,٢ نقطة مئوية	٢,٢ نقطة مئوية	٣٦,٥ نقطة مئوية	٤,١ نقطة مئوية	لا يوجد	٣٤,٢	٣٤,٢	٣٤,١	٣٦,٣	٣٢,٢	نسبة التكاليف إلى الدخل
٠,٤ نقطة مئوية	١,١ نقطة مئوية	(٠,٤) نقطة مئوية	١,٣ نقطة مئوية	لا يوجد	١,٦٩٣	١,٦٩٣	١,٧٠٦	١,٧١٣	١,٦٩١	مؤشرات أخرى
٥,٧ نقطة مئوية	١,٥ نقطة مئوية	٣,١ نقطة مئوية	٨,٣ نقطة مئوية	لا يوجد	٦٧	٦٦	٦٧	٦٥	٦٠	عدد الموظفين كما في اخر السنة (الفترة)
										عدد الفروع

(*) مؤشرات الأداء الرئيسية غير مدققة كإكمال الفترة الموضحة في الجدول أعلاه باستثناء مؤشرات الربح الأساسي والمخفض للسهم
(**) أحسبت المعدلات على أساس سنوي لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م و ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م

المصدر: القوائم المالية الموحدة المدققة والقوائم المالية المرحلية الموحدة الموحدة غير المدققة للبنك الأول ومعلومات الإدارة

يلخص هذا القسم الاتجاهات الرئيسية للنتائج المالية التاريخية على مستوى موحّد، حيث يرد أدناه مناقشة تفصيلية لجميع المكونات الرئيسية لقائمة الدخل للسنوات الثلاثة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و ٢٠١٦م و ٢٠١٧م والقوائم المالية المرحلية الموحدة الموحدة غير المدققة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م و ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

1-1-4-11 دخل العمولات الخاصة

الجدول (2): دخل العمولات الخاصة (المدققة) للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2015م و2016م و2017م و لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017م و 30 سبتمبر 2018م (غير المدققة)

معدل النمو السنوي المركب	التغير السنوي سبتمبر 2017م - سبتمبر 2018م	التغير السنوي سبتمبر 2016م - سبتمبر 2017م	التغير السنوي سبتمبر 2015م - سبتمبر 2016م	فترة التسعة اشهر المنتهية من عام 2018م غير مدققة	فترة التسعة اشهر المنتهية من عام 2017م غير مدققة	2017م مدققة	2016م مدققة	2015م مدققة	مليون ريال سعودي
14.1%	(8.3%)	(5.8%)	38.3%	2,411	2,629	3,463	3,677	2,659	القروض والسلف
26.9%	12.5%	(7.9%)	74.9%	298	265	359	390	223	الاستثمارات
186.4%	(5.8%)	446.7%	50.0%	49	52	82	15	10	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
16.2%	(6.4%)	(4.4%)	41.2%	2,758	2,946	3,903	4,083	2,891	إجمالي دخل العمولات الخاصة

المصدر: القوائم المالية الموحدة المدققة والقوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة غير المدققة ومعلومات الإدارة

ارتفع دخل العمولات الخاصة بنسبة 1,2%، من 2,891 مليون ريال سعودي في عام 2015م إلى 4,083 مليون ريال سعودي في عام 2016م نتيجة الزيادة في دخل العمولات الخاصة على القروض والسلف بمبلغ 1,018 مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها. ان ارتفاع دخل العمولات الخاصة على القروض والسلف خلال عام 2016م كان بسبب تحسين العائد الفعال إلى جانب نمو متوسط محفظة القروض خلال الفترة و إعادة تسعير القروض التجارية.

انخفض دخل العمولات الخاصة بنسبة 4,4%، من 4,083 مليون ريال سعودي في عام 2016م إلى 3,903 مليون ريال سعودي في عام 2017م نتيجة تراجع دخل العمولات الخاصة على القروض والسلف بمبلغ 214 مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها وبعد التراجع في صافي القروض والسلف من 72,742 مليون ريال سعودي في 31 ديسمبر 2016م إلى 63,639 مليون ريال سعودي في 31 ديسمبر 2017م. هذا الانخفاض يعود أيضا الى ادارة المركز المالي للبنك (من ناحية السيولة و العوائد) بشكل اكثر فاعلية حسب وضع السوق السعودي.

انخفض دخل العمولات الخاصة بنسبة 6,4%، من 2,946 مليون ريال سعودي في فترة التسعة اشهر المنتهية من عام 2017م إلى 2,758 مليون ريال سعودي في فترة التسعة اشهر المنتهية من عام 2018م نتيجة تراجع دخل العمولات الخاصة على القروض والسلف من 2,629 مليون ريال سعودي إلى 2,411 مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها بعد التراجع في صافي القروض والسلف من 68,736 مليون ريال سعودي في 30 سبتمبر 2017م إلى 58,996 مليون ريال سعودي في 30 سبتمبر 2018م.

1-1-4-11 مصاريف العمولات الخاصة

الجدول (3): مصاريف العمولات الخاصة (المدققة) للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2015م و2016م و2017م و لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017م و 30 سبتمبر 2018م (غير المدققة)

معدل النمو السنوي المركب	التغير السنوي سبتمبر 2017م - سبتمبر 2018م	التغير السنوي سبتمبر 2016م - سبتمبر 2017م	التغير السنوي سبتمبر 2015م - سبتمبر 2016م	فترة التسعة اشهر المنتهية من عام 2018م غير مدققة	فترة التسعة اشهر المنتهية من عام 2017م غير مدققة	2017م مدققة	2016م مدققة	2015م مدققة	مليون ريال سعودي
40.9%	(16.1%)	(29.9%)	183.1%	648	772	986	1,407	497	ودائع العملاء
21.1%	(29.5%)	5.5%	39.1%	74	105	135	128	92	سندات دين ثانوية
100.0%	(50.0%)	(60.0%)	900.0%	5	10	16	40	4	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
38.5%	(18.0%)	(27.7%)	165.6%	727	887	1,138	1,575	593	إجمالي مصاريف العمولات الخاصة

المصدر: القوائم المالية الموحدة المدققة والقوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة غير المدققة ومعلومات الإدارة

ارتفعت مصاريف العمولات الخاصة بنسبة 165.6%، من 593 مليون ريال سعودي في السنة المالية 2015م إلى 1,575 مليون ريال سعودي في السنة المالية 2016م نتيجة الزيادة في مصاريف العمولات الخاصة المتكبدة على ودائع العملاء على 497 مليون ريال سعودي إلى 1,407 مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها وبعد الزيادة في متوسط تكلفة الودائع في السنة المالية 2016م مقارنة بالسنة المالية 2015م، على الرغم من انخفاض ودائع العملاء من 89,088 مليون ريال سعودي في 31 ديسمبر 2015م إلى 85,359 مليون ريال سعودي في 31 ديسمبر 2016م. ارتفعت مصاريف العمولات الخاصة بشكل رئيسي بسبب ارتفاع متوسط تكلفة الودائع خلال العام 2016م مقارنة بالعام 2015م بسبب أزمة السيولة التي شهدتها القطاع المالي خلال الفترة.

ارتفعت مصاريف العمولات الخاصة على سندات الدين الثانوية من 92 مليون ريال سعودي في السنة المالية 2015م إلى 128 مليون ريال سعودي في السنة المالية 2016م مدفوعة بالزيادة في سعر العمولات الخاصة السائد بين البنوك في المملكة العربية السعودية مما أدى إلى زيادة سعر العمولات الخاصة على هذه التسهيلات خلال الفترة.

ارتفعت مصاريف العمولات الخاصة على أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى من ٤ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٥م إلى ٤٠ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م. بسبب ارتفاع متوسط تكلفة الأموال على الودائع بين البنوك خلال السنة المالية ٢٠١٦م مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٥م مقترنا بارتفاع متوسط الرصيد المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

انخفضت مصاريف العمولات الخاصة بنسبة ٢٧,٧٪، من ١,٥٧٥ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م إلى ١,١٣٨ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٧م ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض مصاريف العمولات الخاصة على ودائع العملاء من ١,٤٠٧ مليون ريال سعودي إلى ٩٨٦ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها، نتيجة الإنخفاض في تكلفة التمويل إلى جانب انخفاض رصيد ودائع العملاء من ٨٥,٣٥٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٧٨,٢٧٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. يعود سبب انخفاض تكلفة التمويل على ودائع العملاء بشكل رئيسي إلى تقلص الودائع العالية التكلفة إلى جانب انخفاض الضغط على السيولة في السوق المالية خلال العام ٢٠١٧م مقارنة بالعام ٢٠١٦م.

بقيت مصاريف العمولات الخاصة على سندات الدين الثانوية مستقرة نسبياً خلال السنة المالية ٢٠١٦م والسنة المالية ٢٠١٧م بزيادة طفيفة من ١٢٨ مليون ريال سعودي إلى ١٣٥ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها.

انخفضت مصاريف العمولات الخاصة على أرصدة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من ٤٠ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م إلى ١٦ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٧م على الرغم من الزيادة في الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية، تماشياً مع انخفاض تكلفة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى خلال السنة المالية ٢٠١٧م مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٦م بسبب انخفاض متوسط تكلفة الأموال على الودائع بين البنوك خلال السنة المالية ٢٠١٧م مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٦م.

انخفضت مصاريف العمولات الخاصة بنسبة ١٨,٠٪، من ٨٨٧ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٧م إلى ٧٢٧ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م ويرجع ذلك في الأساس إلى انخفاض مصاريف العمولات الخاصة على ودائع العملاء من ٧٧٢ مليون ريال سعودي إلى ٦٤٨ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها ومع الإنخفاض في أرصدة «الودائع لأجل» من ٤٩,٢٧٨ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م إلى ٣٦,٢١٩ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

انخفضت مصاريف العمولات الخاصة على سندات الدين الثانوية من ١٠٥ مليون ريال سعودي لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م إلى ٧٤ مليون ريال سعودي لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م نتيجة لممارسة خيار الاسترداد المبكر للصندوق من المستوى الثاني بمبلغ ١,٤٠٠ مليون ريال سعودي في نوفمبر ٢٠١٧م من قبل البنك الأول.

انخفضت مصاريف العمولات الخاصة على أرصدة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من ١٠ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٧م إلى ٥ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م نتيجة الانخفاض في الارصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى من ١,١٢٧ مليون ريال سعودي إلى ٣٦٤ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها.

٤-١-١-٣ دخل الأتعاب والعمولات، صافي

الجدول (٤): صافي دخل الأتعاب والعمولات (المدققة) للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و٢٠١٦م و٢٠١٧م و لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م و٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م (غير المدققة)

معدل النمو السنوي المركب ٢٠١٧م-٢٠١٥م	التغير السنوي سبتمبر ٢٠١٧م - سبتمبر ٢٠١٨م	التغير السنوي ٢٠١٦م-٢٠١٧م	التغير السنوي ٢٠١٥م - ٢٠١٦م	فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م غير مدققة	فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٧م غير مدققة	٢٠١٧م مدققة	٢٠١٦م مدققة	٢٠١٥م مدققة	مليون ريال سعودي
(٢٠,٧)٪	(٢٧,٣)٪	(٢١,٨)٪	(١٩,٧)٪	١٤٩	٢٠٥	٢٦٢	٣٣٥	٤١٧	تمويل الشركات والخدمات الأستشارية
(١٠,٧)٪	(١١,٥)٪	(١٢,٥)٪	(٩,٠)٪	١٧٧	٢٠٠	٢٦٧	٣٠٥	٣٣٥	عمليات التمويل التجاري
٨,٦٪	٧,٠٪	٧,٥٪	٩,٨٪	١٢٣	١١٥	١٥٧	١٤٦	١٣٣	منتجات بطاقات
(٢٥,٣)٪	(١٣,٦)٪	(٢٥,٦)٪	(٢٥,٠)٪	١٩	٢٢	٢٩	٣٩	٥٢	وساطة الأسهم وإدارة الصناديق
٨,٨٪	١٠,٢٪	(٧,٨)٪	٢٨,٣٪	٥٤	٤٩	٧١	٧٧	٦٠	أخرى
(١١,٣)٪	(١١,٧)٪	(١٣,١)٪	(٩,٤)٪	٥٢٢	٥٩١	٧٨٥	٩٠٣	٩٩٧	إجمالي دخل الأتعاب والعمولات
٢,٩٪	٢٨,٣٪	٤,٣٪	١,٤٪	(٦٨)	(٥٢)	(٧٣)	(٧٠)	(٦٩)	منتجات بطاقات
(٢٤,٢)٪	(١٥,٨)٪	(٥٢,١)٪	٢٠,٠٪	(١٦)	(١٩)	(٢٣)	(٤٨)	(٤٠)	أخرى
(٦,٦)٪	١٦,٧٪	(١٨,٦)٪	٧,٣٪	(٨٤)	(٧٢)	(٩٦)	(١١٨)	(١١٠)	اجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات
(١١,٨)٪	(١٥,٦)٪	(١٢,١)٪	(١١,٥)٪	٤٣٨	٥١٩	٦٩٠	٧٨٥	٨٨٧	دخل الأتعاب والعمولات، صافي

المصدر: القوائم المالية الموحدة المدققة والقوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة غير المدققة ومعلومات الإدارة

إنخفض دخل الأتعاب والعمولات بنسبة ٩,٤٪، من ٩٩٧ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٥م إلى ٩٠٣ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى (١) الانخفاض في الأتعاب والعمولات من تمويل الشركات والخدمات الاستشارية بمبلغ ٨٢ مليون و(٢) الانخفاض في الأتعاب والعمولات الناتجة عن عمليات التمويل التجاري بمبلغ ٣٠ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها وذلك نتيجة للبيئة التشغيلية العسيرة في المملكة خلال عام ٢٠١٦م بما في ذلك قطاعات البناء والتشييد والتجارة بشكل عام. يتماشى الانخفاض في رسوم تمويل واستشارات الشركات ودخل تمويل التجارة مع الانخفاض في محفظة قروض الشركات خلال الفترة. وقد عوضت جزئياً عن هذا الانخفاض زيادة في دخل الأتعاب والعمولات على منتجات بطاقات الائتمان وبنء الأخرى بمقدار ١٣ مليون ريال سعودي و١٧ مليون ريال سعودي، على التوالي خلال الفترة ذاتها.

إنخفض دخل الأتعاب والعمولات بنسبة ١٣,١٪، من ٩٠٣ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م إلى ٧٨٥ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٧م، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى (١) الانخفاض في الرسوم والعمولات من تمويل الشركات والخدمات الاستشارية بمبلغ ٧٣ مليون ريال سعودي و(٢) الانخفاض في الأتعاب والعمولات الناتجة من عمليات التمويل التجاري بمبلغ ٣٨ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها وذلك نتيجة للبيئة التشغيلية العسيرة في عام ٢٠١٧م بما في ذلك قطاعات البناء والتشييد والتجارة بشكل عام. يتماشى الانخفاض في رسوم تمويل الشركات والخدمات الاستشارية مع الانخفاض في محفظة قروض الشركات خلال الفترة. وعوضت عن هذا الانخفاض جزئياً زيادة في دخل الرسوم والعمولات على منتجات بطاقات الائتمان.

إنخفض إجمالي دخل الأتعاب والعمولات من ٥٩١ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٧م إلى ٥٢٢ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م بشكل أساسي نتيجة الانخفاض في رسوم تمويل الشركات والخدمات الاستشارية والدخل من عمليات التمويل التجاري، على خلفية الانخفاض في محفظة قروض الشركات خلال الفترة ذاتها. تم تعويض الانخفاض جزئياً بزيادة في رسوم منتجات بطاقات الائتمان.

ارتفعت مصاريف الأتعاب والعمولات بنسبة ٧,٣٪، من ١١٠ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٥م إلى ١١٨ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م ويرجع ذلك في الأساس إلى الزيادة في المصروفات الأخرى بمبلغ ٨ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها.

إنخفضت مصاريف الأتعاب والعمولات بنسبة ١٨,٦٪، من ١١٨ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م إلى ٩٦ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٧م ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض في المصاريف الأخرى بمقدار ٢٥ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها.

ارتفعت مصاريف الأتعاب والعمولات من ٧٢ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٧م إلى ٨٤ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م نتيجة للزيادة في مصاريف منتجات البطاقات بمبلغ ١٥ مليون ريال سعودي، وقابل ذلك جزئياً انخفاض في المصاريف الأخرى بمبلغ ٣ مليون ريال سعودي.

٤-١-٤-١-١ الدخل التشغيلي من مصادر أخرى

أ- ارباح تحويل العملات الأجنبية:

إنخفض الربح من تحويل العملات الأجنبية بنسبة ١٠,١٪، من ١٧٩ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٥م إلى ١٦١ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م، وواصل انخفاضه في السنة المالية ٢٠١٧م بنسبة ١٩,٣٪ ليصل إلى ١٣٠ مليون ريال سعودي. انخفضت ارباح تحويل العملات الأجنبية بنسبة ٧,١٪، من ٩٨ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٧م إلى ٩١ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م.

يعود الانخفاض في الربح من تحويل العملات الأجنبية خلال الفترات السابقة أساساً إلى الانخفاض في حجم معاملات صرف العملات الأجنبية وتحركات أسعار صرف العملات.

ب- دخل المتاجرة:

إنخفض دخل المتاجرة بنسبة ٣٨,١٪، من ٢١٠ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٥م إلى ١٣٠ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م، وواصل انخفاضه في السنة المالية ٢٠١٧م بنسبة ٢٦,٢٪ ليصل إلى ٩٦ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٧م.

إنخفض دخل المتاجرة بنسبة ٢٧,٥٪، من ٨٠ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٧م إلى ٥٨ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م.

يعود الانخفاض في دخل المتاجرة في الفترات السابقة بشكل أساسي إلى التغيرات في القيم السوقية للمشتقات الناتجة عن التقلبات في أسعار السوق بالإضافة إلى انخفاض أحجام المشتقات المتداولة خلال الفترة.

ج- مكاسب غير محققة عن أدوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة بطريقة الربح أو الخسارة، صافي

إنخفضت المكاسب عن أدوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل من ٦ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٥م إلى لا شيء في السنة المالية ٢٠١٦م والسنة المالية ٢٠١٧م نظراً لبيع الاستثمارات المكتتة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل خلال العام ٢٠١٥م ولم تشتت أي استثمارات إضافية خلال العامين ٢٠١٦م و٢٠١٧م، وبالتالي لم تسجل أي أرباح من الإستثمارات المكتتة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

في فترة التسعة أشهر المنتهية من ٢٠١٨م، سجل البنك غير محققة بمبلغ ٥ مليون ريال سعودي فيما يتعلق بالأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة بطريقة الربح والخسارة مقارنة بلا شيء في فترة التسعة أشهر المنتهية من ٢٠١٧م ويعود ذلك بسبب إعادة تصنيف جزء من هذه الاستثمارات بعد اتباع المعيار الدولي للتقرير المالي (٩).

د- توزيعات الأرباح من الاستثمارات المتاحة للبيع

ارتفع دخل توزيعات الأرباح من الإستثمارات المتاحة للبيع بنسبة ١٢٠,٠٪ من ٥ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٥م إلى ١١ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م بسبب ارتفاع حجم محفظة إستثمارات حقوق الملكية التي يحق لها الحصول على دخل توزيعات الأرباح في عام ٢٠١٦م مقارنة بعام ٢٠١٥م.

إنخفض دخل توزيعات الأرباح من الاستثمارات المتاحة للبيع من ١١ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م إلى لا شيء في السنة المالية ٢٠١٧م ويرجع ذلك بشكل اساسي إلى بيع الاستثمارات المتاحة للبيع التي يحق لها الحصول على دخل توزيعات الأرباح.

هـ- مكاسب استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة

ارتفعت الأرباح على الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة بنسبة ٥٠٦,٧٪، من ١٥ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٥م إلى ٩١ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة التي بيعت خلال العام ٢٠١٦م مقارنة بالعام ٢٠١٥م. الاستثمارات المقتناة لغير اغراض المتاجرة التي تم بيعها تتضمن استثمارات متاحة للبيع و استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة.

إنخفضت الأرباح على الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة بنسبة ٦٧,٠٪، من ٩١ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م إلى ٣٠ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٧م بسبب انخفاض حجم الإستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة التي بيعت خلال العام ٢٠١٧م مقارنة بالعام ٢٠١٦م.

إنخفضت الأرباح على الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة من ٣٠ مليون ريال سعودي في فترة التسعة اشهر المنتهية من عام ٢٠١٧م إلى لا شيء في فترة التسعة اشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م حيث لم تُع أي إستثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة خلال فترة التسعة اشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م.

١١-٤-١-٥ مصاريف العمليات

الجدول (٥): مصاريف العمليات (المدققة) للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و٢٠١٦م و٢٠١٧م و لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م و ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م (غير المدققة)

مليون ريال سعودي	٢٠١٥م مدققة	٢٠١٦م مدققة	٢٠١٧م مدققة	فترة التسعة اشهر المنتهية من عام ٢٠١٧م غير مدققة	فترة التسعة اشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م غير مدققة	التغير السني ٢٠١٥م - ٢٠١٦م	التغير السني ٢٠١٦م - ٢٠١٧م	التغير السني سبتمبر ٢٠١٧م - سبتمبر ٢٠١٨م	معدل النمو السني المركب ٢٠١٥م - ٢٠١٧م
الرواتب ومصاريف الموظفين	٦٧٦	٦٩٣	٦٧١	٥٠٠	٥٠٢	٢,٥٪	٢,٢٪	٠,٤٪	(٠,٤)٪
ايجار و مصاريف مباني	١١٦	١٤٢	١٤٠	١١٥	١٠٨	٢٢,٤٪	١,٤٪	(٦,١)٪	٩,٩٪
الإستهلاك واطفاء	١١٧	١٢٢	١٦٥	١١٣	١٢٩	٤,٣٪	٣٥,٢٪	١٤,٢٪	١٨,٨٪
مصاريف عمومية و ادارية	٢٥٠	٣٧٨	٢٨٩	٢٢٦	٢١٧	٥١,٢٪	٢٣,٥٪	(٤,٠)٪	٧,٥٪
مخصص انخفاض خسائر ائتمان واخرى، صافي	٤١٨	١,١٦٧	١,١٢٠	٨٣٢	٨٥٧	١٧٩,٢٪	(٤,٠)٪	٣,٠٪	٦٣,٧٪
مخصص الانخفاض / (عكس) في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع / الموجودات المالية الأخرى، صافي	-	١٢٠	-	-	(٤)	لا يوجد	(١٠٠,٠)٪	لا يوجد	لا يوجد
إجمالي مصاريف العمليات	١,٥٧٧	٢,٦٢٣	٢,٣٨٦	١,٧٨٧	١,٨١١	٦٦,٣٪	(٩,٠)٪	١,٣٪	٢٣,٠٪

المصدر: القوائم المالية الموحدة المدققة والقوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة غير المدققة ومعلومات الإدارة

تكونت مصاريف العمليات من رواتب ومصاريف الموظفين، والإيجار و مصاريف مباني، ومصروفات الإستهلاك والإطفاء، ومصاريف عمومية وادارية، و تكاليف مخصص انخفاض للموجودات المالية الأخرى/قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع ومخصص انخفاض خسائر الائتمان.

ارتفعت مصاريف العمليات بنسبة ٦٦,٣٪، من ١,٥٧٧ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٥م إلى ٢,٦٢٣ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م بعد (١) الزيادة في مخصص انخفاض خسائر ائتمان واخرى بمقدار ٧٤٩ مليون ريال سعودي، و(٢) الزيادة في مخصص الانخفاض في قيمة/ الاستثمارات المتاحة للبيع بقيمة ١٢٠ مليون ريال سعودي، و(٣) الزيادة في المصاريف العمومية والإدارية بمقدار ١٢٨ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها.

ارتفع مخصص انخفاض خسائر الائتمان بنسبة ١٧٩,٢٪، من ٤١٨ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٥م إلى ١,١٦٧ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م بسبب تدهور في الجودة الائتمانية لمحفظة القروض بسبب البيئة التشغيلية الصعبة التي شهدتها المملكة في عام ٢٠١٦م بشكل عام و التي اصابت قطاعات البناء والتشييد والأعمال التجارية.

بلغ مخصص انخفاض/قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع ١٢٠ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م بعد إثبات الإنخفاض في القيمة السوقية هذه الأوراق المالية.

ارتفعت المصاريف العمومية والإدارية بنسبة ٥١,٢٪، من ٢٥٠ مليون ريال سعودي في العام المالي ٢٠١٥م إلى ٣٧٨ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م. بسبب تغيير الوسم التجاري للبنك الاول بالإضافة إلى زيادة تكلفة الاستثمارات في التكنولوجيا والتوسع الجغرافي في المملكة.

إنخفضت مصاريف العمليات بنسبة ٩,٠٪، من ٢,٦٢٣ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م إلى ٢,٣٨٦ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٧م بعد (١) الانخفاض في مخصص/قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع بمبلغ ١٢٠ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٦م، و(٢) الانخفاض في المصاريف العمومية والإدارية بمبلغ ٨٩ مليون ريال سعودي و(٣) التراجع في مخصص انخفاض خسائر الائتمان بمبلغ ٤٧ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها.

ارتفعت مصاريف العمليات بنسبة ١,٣٪، من ١,٧٨٧ مليون ريال في فترة التسعة اشهر المنتهية من عام ٢٠١٧م إلى ١,٨١١ مليون ريال سعودي في فترة التسعة اشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م بعد الارتفاع في مخصص انخفاض خسائر الائتمان واخرى بمقدار ٢٥ مليون ريال سعودي، و زيادة في مصاريف الإستهلاك والإطفاء بمبلغ ١٦ مليون ريال سعودي و قابل ذلك جزئيا انخفاض في المصاريف العمومية والإدارية بمبلغ ٩ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها و انخفاض في مصاريف الايجار و مصاريف المباني بقيمة ٧ مليون ريال سعودي.

٢-٤-١١ قائمة المركز المالي الموحدة المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و٢٠١٦م و٢٠١٧م و قائمة المركز المالي المرطوية الموحدة الغير المدققة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م

الجدول (٦): قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و٢٠١٦م و٢٠١٧م و٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م غير مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥م مدققة	مليون ريال سعودي
الموجودات				
٥,٣٥٩	١٥,١٣٧	٧,٤٨٧	٧,٦٣٨	نقدية وارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
١,٢٠٧	٢,١١٥	١,٠٢٤	٧٣٥	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١٢٨	٢١٢	٣٩٤	٣٠٨	القيمة العادلة الايجابية للمشتقات
١٦,٢٩١	١٦,٦٨٩	٢١,٢٥٨	٢١,٢٦٣	استثمارات، صافي
٥٨,٩٩٦	٦٣,٦٣٩	٧٢,٧٤٣	٧٦,٤١٢	قروض وسلف، صافي
٥٤	٤٦	٣٦	١٣	استثمار في شركة زميلة
١,٢٩٢	١,٣٤٧	١,٢٨١	٨٠١	ممتلكات ومعدات، صافي
٦٣٧	٦٨٥	٧٦٦	٩٠١	موجودات أخرى، صافي
٨٤,٠٦٦	٩٩,٨٧٠	١٠٤,٩٩٠	١٠٨,٠٧٠	إجمالي الموجودات
المطلوبات				
٣٦٤	٣,٣٤٥	١,٣٤٨	١,٣٥٧	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٦٤	٩٢	٢٧١	١٤٨	القيمة العادلة السلبية للمشتقات
٦٥,٣١٤	٧٨,٢٧٥	٨٥,٣٥٩	٨٩,٠٨٨	ودائع العملاء
٢,٥٣٢	٢,٥٠٥	٣,٩١٠	٣,٩٠٧	سندات دين ثانوية
٢,٠٧٧	٢,٠٥٤	١,٤٤٠	١,٥٤٢	مطلوبات اخرى
٧٠,٣٥٢	٨٦,٢٧٠	٩٢,٣٢٧	٩٦,٠٤٣	إجمالي المطلوبات
حقوق المساهمين				
١١,٤٣١	١١,٤٣١	١١,٤٣١	٥,٧١٥	رأس المال
٦٠٠	٦٠٠	٢٦٦	-	احتياطي نظامي
١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	احتياطي عام
٠	١٣	٤١	(٣٨)	احتياطيات اخرى
-	-	-	٥,٧١٥	احتياطي أسهم مجانية
(٣١)	(٤٣)	(٥٩)	(٤٩)	احتياطي برنامج اسهم
١,٥٨٤	١,٢٩٨	٨٥٤	٢٥٦	ارباح مبقاة

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ م غير مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م مدققة	مليون ريال سعودي
-	١٧١	-	٢٩٧	ارباح مقترح توزيعها
١٣,٧١٤	١٣,٦٠٠	١٢,٦٦٣	١٢,٠٢٧	إجمالي حقوق المساهمين
٨٤,٠٦٦	٩٩,٨٧٠	١٠٤,٩٩٠	١٠٨,٠٧٠	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين
مؤشرات الأداء الرئيسية*				
%٩٠,٣	%٨١,٣	%٨٥,٢	%٨٥,٨	نسبة القروض إلى الودائع**
%٤,٠	%٣,٠	%٢,٢	%١,١	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
%٢٧٠,٩	%٣٥٦,٦	%٢٥٣,٥	%٢٧٣,١	نسبة تغطية السيولة
%١٢٣,١	%١٣٢,٢	%١٢٨,٠	%١٢٦,٩	صافي معدل التمويل المستقر
%١٨,٤	%١٦,٢	%١٣,٢	%١١,٦	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (مدققة في ٢٠١٥ م - ٢٠١٧ م)
%٢٢,٨	%٢٠,٣	%١٧,٦	%١٥,٦	نسبة كفاية رأس المال الأساسي + رأس المال المساند (مدققة في ٢٠١٥ م - ٢٠١٧ م)
(%٧,٣)	(%١٢,٥)	(%٤,٨)	%١٦,٩	النمو في القروض والسلف
(%١٦,٦)	(%٨,٣)	(%٤,٢)	%١٥,٦	النمو في وديع العملاء

(*) مؤشرات الأداء الرئيسية غير مدققة لكامل الفترة الموضحة في الجدول أعلاه باستثناء المذكور غير ذلك (**). يتم احتساب هذه النسبة عبر تقسيم صافي القروض على الودائع، وقد تكون مختلفة عن النسبة المذكورة في اللوائح التنظيمية التي يقدمها البنك في تقارير أخرى. المصدر: القوائم المالية الموحدة المدققة والقوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة غير المدققة

يلخص هذا القسم الاتجاهات الرئيسية للمركز المالي التاريخي على مستوى مؤحد، حيث يرد أدناه مناقشة تفصيلية لجميع المكونات الرئيسية للمركز المالي للسنوات الثلاثة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م و ٢٠١٦ م و ٢٠١٧ م والتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ م:

٤-١-١-٢ نقدية وارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

الجدول (٧): النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م و ٢٠١٦ م و ٢٠١٧ م و ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ م

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ م غير مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م مدققة	مليون ريال سعودي
١,١١٠	٨٧٦	٧٦٧	٧٧٦	نقد في الصندوق
١٣٥	١٤٦	١٢٤	١٥٢	حسابات جارية
٣,٤٦٣	٤,١٠٦	٤,٤٢٧	٤,٤٧٦	وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٦٥١	١٠,٠٠٩	٢,١٦٩	٢,٢٣٤	اتفاقيات إعادة بيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي
٥,٣٥٩	١٥,١٣٧	٧,٤٨٧	٧,٦٣٨	الإجمالي

المصدر: القوائم المالية الموحدة المدققة والقوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة غير المدققة

تتضمن النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (١) النقد في الصندوق والحسابات الجارية و تتضمن السيولة النقدية المحتفظ بها في فروع البنك الأول والخزائن وأجهزة الصراف الآلي والشيكات و(٢) الودائع النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي ويمثل المبلغ الذي يتعين الاحتفاظ به لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل الودائع و(٣) إتفاقيات إعادة البيع («Reverse Repos») مع مؤسسة النقد العربي السعودي المستخدمة لإدارة مراكز المخاطر والسيولة للبنك.

إنخفضت النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بمبلغ ١٥١ مليون ريال سعودي، من ٧,٦٣٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م إلى ٧,٤٨٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م، نتيجة (١) الإنخفاض في إتفاقيات إعادة البيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي بمبلغ ٦٥ مليون ريال سعودي، من ٢,٢٣٤ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م إلى ٢,١٦٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م، و(٢) الإنخفاض في الودائع النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بمبلغ ٤٩ مليون ريال سعودي، من ٤,٤٧٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م إلى ٤,٤٢٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م، بعد الإنخفاض في وديع العملاء من ٨٩,٠٨٨ مليون ريال سعودي إلى ٨٥,٣٥٩ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها.

ارتفعت النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بمبلغ ٧,٦٥٠ مليون ريال سعودي، من ٧,٤٨٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م إلى ١٥,١٣٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م، نتيجة الزيادة في إتفاقيات إعادة البيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي بمبلغ ٧,٨٤٠ مليون ريال سعودي، من ٢,١٦٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م إلى ١٠,٠٠٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م. ان هذا الارتفاع يعود الى ادارة السيولة و العوائد للبنك بشكل اكثر تحوطا و فاعلية نظراً لتدني السيولة في السوق السعودي بشكل عام.

انخفضت النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بمبلغ ٩,٧٧٨ مليون ريال سعودي من ١٥,١٣٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٥,٣٥٩ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م نتيجة انخفاض اتفاقيات إعادة البيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي بمقدار ٩,٣٥٨ مليون ريال سعودي من ١٠,٠٠٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٦٥١ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

انخفضت الودائع النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بمبلغ ٦٤٢ مليون ريال سعودي من ٤,١٠٦ مليون ريال سعودي إلى ٣,٤٦٣ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م. نتيجة الانخفاض في ودائع العملاء من ٧٨,٢٧٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٦٥,٣١٤ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م. يتماشى الانخفاض في الودائع النظامية مع انخفاض الودائع خلال الفترة نفسها حيث يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة قانونية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من ودائع لاجل وودائع تحت الطلب وودائع الادخار والودائع الأخرى، المحسوبة وفقاً لمتطلبات قانون الرقابة المصرفية واللوائح الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

١١-٤-٢- الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى و الأرصدة من البنوك و المؤسسات المالية الأخرى

الجدول (٨): الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى و الأرصدة من البنوك و المؤسسات المالية الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و ٢٠١٦م و ٢٠١٧م و ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م غير مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥م مدققة	مليون ريال سعودي
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى				
١٨٧	٩١٥	٤٢٩	٥٤٧	الحسابات الجارية
١,٠٢٠	١,٢٠٠	٥٩٥	١٨٨	ايداعات أسواق المال
١,٠٢٠٧	٢,١١٥	١,٠٢٤	٧٣٥	إجمالي الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى				
٢٠٧	٤٢٣	٦٣٨	٦١٨	الحسابات الجارية
١٥٧	٢,٩٢٢	٧٠٩	٧٤٠	ودائع أسواق المال
٣٦٤	٣,٣٤٥	١,٣٤٨	١,٣٥٧	إجمالي الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

المصدر: القوائم المالية الموحدة المدققة والقوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة غير المدققة ومعلومات الإدارة

تشمل الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (١) الحسابات الجارية التي تمثل ارصدة بدون فوائد لدى البنوك الأخرى (المحلية والأجنبية) و(٢) ايداعات أسواق المال التي تمثل القروض قصيرة الأجل المقدمة إلى البنوك المحلية السعودية والبنوك الأجنبية. وتعزى التقلبات في هذه الحسابات بشكل أساسي إلى إدارة سيولة البنك الأول.

ارتفعت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بمبلغ ٢٨٩ مليون ريال سعودي، من ٧٣٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ١,٠٢٤ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م نتيجة الزيادة في ايداعات اسواق المال بمبلغ ٤٠٧ مليون ريال سعودي، من ١٨٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٥٩٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م. ان هذا الارتفاع يعود الى ادارة السيولة القصيرة الأمد للبنك. ولكن هذه الزيادة قابلها جزئياً انخفاض في الحسابات الجارية بمبلغ ١١٨ مليون ريال سعودي، من ٥٤٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٤٢٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

ارتفعت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بمبلغ ١,٠٩١ مليون ريال سعودي، من ١,٠٢٤ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٢,١١٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م نتيجة الزيادة في ايداعات اسواق المال بمبلغ ٦٠٥ مليون ريال سعودي، من ٥٩٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ١,٢٠٠ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، إلى جانب الزيادة في الحسابات الجارية بمبلغ ٤٨٦ مليون ريال سعودي، من ٤٢٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٩١٥ مليون ريال سعودي ٢٠١٧م. ان هذا الارتفاع يعود الى ادارة المركز المالي للبنك (من ناحية السيولة و العوائد) بشكل أكثر فاعلية حسب وضع السوق السعودي بشكل عام بالإضافة الى استراتيجية البنك في ادارة الحسابات الجارية.

انخفضت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بمبلغ ٩٠٨ مليون ريال سعودي من ٢,١١٥ مليون ريال في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ١,٢٠٧ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م أثر الانخفاض في الحسابات الجارية بمبلغ ٧٢٨ مليون ريال سعودي، من ٩١٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ١٨٧ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م كما انخفضت ايداعات اسواق المال بمقدار ١٨٠ مليون ريال سعودي من ١,٢٠٠ ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ١,٠٢٠ ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بسبب استحقاق عدد من هذه الايداعات و عدم استبدالها بايداعات اسواق مال جديدة.

تشمل الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى (١) الحسابات الجارية التي تمثل حسابات بدون فوائد مودعة من جانب البنوك الأخرى و(٢) ودائع أسواق المال التي تمثل القروض قصيرة الأجل المقدمة من البنوك المحلية السعودية والبنوك الأجنبية. وتُعزى التقلبات في هذه الحسابات بشكل أساسي إلى احتياجات التمويل قصيرة الأجل للبنك.

شهدت الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى إنخفاضاً طفيفاً بمبلغ ٩ ملايين ريال سعودي، من ١,٢٥٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ١,٢٤٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م نتيجة الإنخفاض في ودائع اسواق المال بمبلغ ٣١ مليون ريال سعودي، من ٧٤٠ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٧٠٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بسبب إستحقاق الودائع من سوق المال. وقد قابل هذا الإنخفاض جزئياً زيادة في الحسابات الجارية بمبلغ ٢٠ مليون ريال سعودي، من ٦١٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٦٣٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

ارتفعت الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بمبلغ ١,٩٩٧ مليون ريال سعودي، من ١,٣٤٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٣,٣٤٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م نتيجة الزيادة في الودائع من سوق المال بمبلغ ٢,٢١٣ مليون ريال سعودي، من ٧٠٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٢,٩٢٢ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. وقد قابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض في الحسابات الجارية بمبلغ ٢١٥ مليون ريال سعودي، من ٦٢٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٤٢٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

إنخفضت الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بمبلغ ٢,٩٨١ مليون ريال سعودي، من ٣,٣٤٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٣٦٤ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م ويرجع ذلك في الأساس إلى إستحقاق الودائع من سوق المال التي إنخفضت بمبلغ ٢,٧٦٥ مليون ريال سعودي، من ٢,٩٢٢ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ١٥٧ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، بجانب الانخفاض في الحسابات الجارية بمبلغ ٢١٦ مليون ريال سعودي، من ٤٢٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٢٠٧ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

٣-٢-٤-١١- الاستثمارات

الجدول (٩): الاستثمارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و٢٠١٦م و٢٠١٧م و٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م غير مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥م مدققة	مليون ريال سعودي
الاستثمارات المتاحة للبيع				
-	-	-	١٤	سندات بعمولة ثابتة
-	١٧٠	١٦٩	١٦٩	سندات بعمولة متغيرة
-	٤	١٤٢	٣٤٢	أسهم
-	١٥٣	١٥١	١٤٨	صناديق استثمارية
-	٣٢٧	٤٦٣	٦٧٣	إجمالي الاستثمارات المتاحة للبيع
استثمارات أخرى مكتتاة بالتكلفة المطفأة				
-	٨,٠٣٩	١٣,٢٧٩	١٨,٨٦٧	سندات بعمولة ثابتة
-	٨,٢٦٢	٧,٤٥٥	١,٦٤٨	سندات بعمولة متغيرة
-	١٦,٣٠١	٢٠,٧٣٤	٢٠,٥١٥	إجمالي الاستثمارات الأخرى المكتتاة بالتكلفة المطفأة
استثمارات مكتتاة حتى تاريخ الاستحقاق				
-	-	٢	١٥	سندات بعمولة ثابتة
-	٦٠	٦٠	٦٠	سندات بعمولة متغيرة
-	٦٠	٦٢	٧٥	إجمالي الاستثمارات المكتتاة حتى تاريخ الاستحقاق
الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
-	-	-	-	سندات بعمولة متغيرة
٤	-	-	-	أسهم
٤	-	-	-	إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
الاستثمارات المكتتاة بالتكلفة المطفأة				
٦,٦٥٥	-	-	-	سندات بعمولة ثابتة
٩,٤٠٨	-	-	-	سندات بعمولة متغيرة
١٦,٠٦٣	-	-	-	إجمالي الاستثمارات المكتتاة بالتكلفة المطفأة
الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
١٦٨	-	-	-	سندات بعمولة متغيرة
١٥٦	-	-	-	صناديق استثمارية
٣٢٤	-	-	-	إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١٦,٣٩١	١٦,٦٨٩	٢١,٢٥٨	٢١,٢٦٣	إجمالي الاستثمارات

المصدر: القوائم المالية الموحدة المدققة والقوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة غير المدققة ومعلومات الإدارة

إنخفضت محفظة الإستثمارات لدى البنك الأول قليلاً بمقدار ٥ مليون ريال سعودي من ٢١,٢٦٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٢١,٢٥٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وذلك بعد الإنخفاض الحاصل في الإستثمارات المتاحة للبيع من ٦٧٣ مليون ريال سعودي إلى ٤٦٣ مليون ريال سعودي إلى جانب إنخفاض الإستثمارات المكتتاة بها حتى تاريخ الاستحقاق من ٧٥ مليون ريال سعودي إلى ٦٢ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها، وعضت عن ذلك جزئياً زيادة في الإستثمارات الأخرى المكتتاة بالتكلفة المطفأة من ٢٠,٥١٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٢٠,٧٣٤ مليون ريال في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

إنخفضت محفظة الإستثمارات بمقدار ٤,٥٦٩ مليون ريال سعودي من ٢١,٢٥٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ١٦,٦٨٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م وذلك بعد إنخفاض الإستثمارات الأخرى المكتتاة بالتكلفة المطفأة من ٢٠,٧٣٤ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ١٦,٣٠١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالإضافة إلى إنخفاض الإستثمارات المتاحة للبيع من ٤٦٣ مليون ريال سعودي إلى ٣٢٧ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها، وفيما يتعلق بالإستثمارات المكتتاة حتى تاريخ الاستحقاق، فقد بقيت مستقرة خلال الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م

و٣١ ديسمبر ٢٠١٧م وذلك بقيمة تصل إلى ٦٠ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

وفي ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، انخفضت محفظة الإستثمارات بواقع ٢٩٨ مليون ريال سعودي وذلك من ١٦,٦٨٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ١٦,٣٩١ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

في ١ يناير ٢٠١٨م، إتبع البنك الأول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - الأدوات المالية بدلاً من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ - الأدوات المالية: الإثبات والقياس. وقد انطوى المعيار الجديد على تغييرات أساسية في محاسبة الإستثمارات، ولا سيما فيما يتعلق بالتصنيف، في حين أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يحتوي على ثلاث فئات تصنيف أساسية للموجودات المالية: تقاس بالقيمة المطفأة، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بدلاً من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ لفئات الإستثمارات المقتناة بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذمم المدينة والمتاحة للبيع. وبلغت قيمة أثر إعادة القياس، الناتج عن التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، على الإستثمارات ما يصل إلى ٢٧ مليون ريال سعودي. يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤ (أثر التغييرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير الجديدة) في إطار القوائم المالية المرحلية الموحدة والموجزة غير المدققة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

أ- الإستثمارات المتاحة للبيع

انخفضت الإستثمارات المتاحة للبيع بواقع ٢١٠ مليون ريال سعودي، من ٦٧٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٤٦٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، وذلك نتيجة الإنخفاض الحاصل في الأسهم بواقع ٢٠٠ مليون ريال سعودي، من ٣٤٢ مليون ريال سعودي إلى ١٤٢ مليون ريال سعودي خلال نفس الفترة بعد بيع العديد من الأوراق المالية بسبب تصفية محفظة أسهم البنك.

انخفضت الإستثمارات المتاحة للبيع بواقع ١٣٦ مليون ريال سعودي، من ٤٦٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٣٢٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، وذلك نتيجة الإنخفاض الحاصل في الأسهم بواقع ١٣٨ مليون ريال سعودي، من ١٤٢ مليون ريال سعودي إلى ٤ ملايين ريال سعودي خلال نفس الفترة بعد تصفية الإستثمارات المتبقية في الأسهم بسبب انخفاض قيمتها العادلة.

انخفضت الإستثمارات المتاحة للبيع من ٣٢٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى لا شيء في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، وذلك نتيجة التغييرات في السياسات المحاسبية تماشيًا مع اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والذي نتج عنه إعادة تصنيف من الأدوات المتاحة للبيع بمبلغ ١٥٣ مليون ريال سعودي بالنسبة لأدوات القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبمبلغ ١٧٤ مليون ريال سعودي بالنسبة لأدوات القيمة العادلة في الربح الشامل الآخر في ١ يناير ٢٠١٨م. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤ من القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

ب- الإستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة

زادت الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة زيادةً طفيفة بواقع ٢١٩ مليون ريال سعودي، من ٢٠,٥١٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٢٠,٧٣٤ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م. ونتجت الزيادة عن التغير في المزيج بين سندات بعمولة ثابتة وسندات بعمولة متغيرة حيث ارتفعت السندات ذو سعر العمولة المتغير بمبلغ ٥,٨٠٧ مليون ريال سعودي، من ١,٦٤٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٧,٤٥٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، وقابل ذلك إنخفاض في السندات بالعمولة الثابتة بمبلغ ٥,٥٨٨ مليون ريال سعودي، من ١٨,٨٦٧ مليون ريال سعودي إلى ١٣,٢٧٩ مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها وذلك يعود إلى شراء عدد من السندات بالعمولة المتغيرة الصادرة عن الحكومة السعودية و استحقاق عدد من السندات بالعمولة الثابتة خلال العام.

انخفضت الإستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة بواقع ٤,٤٣٣ مليون ريال سعودي، من ٢٠,٧٣٤ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ١٦,٣٠١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م نتيجة إنخفاض السندات بالعمولة الثابتة من ١٣,٢٧٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٨,٠٢٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م وبعد استحقاق العديد من السندات بالعمولة الثابتة خلال عام ٢٠١٧م. وعوضت عن هذا الإنخفاض جزئيًا زيادة في السندات بالعمولة المتغيرة وذلك يعود إلى استمرار البنك الأول بشراء عدد من السندات بالعمولة المتغيرة الصادرة عن الحكومة السعودية واستحقاق عدد من السندات بالعمولة الثابتة خلال عام ٢٠١٧م.

انخفضت الإستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة من ١٦,٣٠١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى لا شيء في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، وذلك نتيجة التغييرات في السياسات المحاسبية تماشيًا مع اعتماد المعيار ٩ من المعايير الدولي لإعداد التقارير المالية وهو ما أدى إلى إعادة تصنيفها من إستثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة إلى إستثمارات تدرج قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤ من القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

ج- الإستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

انخفضت الإستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق بمبلغ ١٣ مليون ريال سعودي، من ٧٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٦٢ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م عقب إنخفاض قيمة السندات بالعمولة الثابتة من ١٥ مليون ريال سعودي إلى ٢ مليون ريال سعودي خلال نفس الفترة ونتيجة لإستحقاق هذه الإستثمارات خلال عام ٢٠١٦م.

انخفضت الإستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق بمبلغ ٢ مليون ريال سعودي، من ٦٢ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٦٠ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م عقب إنخفاض قيمة السندات بالعمولة الثابتة من ٢ مليون ريال سعودي إلى لا شيء خلال نفس الفترة ونتيجة لإستحقاق هذه الإستثمارات خلال عام ٢٠١٧م.

انخفضت الإستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق من ٦٠ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى لا شيء في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، وذلك نتيجة التغييرات في السياسات المحاسبية تماشيًا مع اعتماد المعيار ٩ من المعايير الدولي لإعداد التقارير المالية وهو ما أدى إلى إعادة تصنيفها من كونها إستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق إلى إستثمارات بالتكلفة المطفأة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤ من القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

د- الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

زادت الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من لا شيء في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٤ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، وذلك نتيجةً للتغيرات في السياسات المحاسبية تماشيًا مع اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والذي نتج عنه إعادة تصنيفها من كونها إستثمارات مصنفة مسبقًا بإعتبارها أدوات متاحة للبيع بقيمة ١٧٤ مليون ريال سعودي إلى أدوات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. انخفضت الاستثمارات بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م إلى ٤ مليون ريال سعودي مقارنة مع ١٧٤ مليون ريال سعودي في ١ يناير ٢٠١٨م وذلك بسبب استحقاق معظم هذه الاستثمارات و عدم الاستثمار في غيرها. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤ من القوائم المالية المرحلية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

هـ- الإستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة

زادت الإستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة من لا شيء في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ١٦,٠٦٣ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، وذلك نتيجةً للتغيرات في السياسات المحاسبية تماشيًا مع اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والذي نتج عنه إعادة تصنيفها من كونها إستثمارات مصنفة مسبقًا بإعتبارها مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق بقيمة ٦٠ مليون ريال سعودي إلى أدوات إستثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة ومن إستثمارات مصنفة مسبقًا بإعتبارها إستثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة بقيمة ١٦,١٠٤ مليون ريال سعودي إلى إستثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة. انخفضت الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م إلى ١٦,٠٦٣ مليون ريال سعودي مقارنة مع ١٦,١٦٥ مليون ريال سعودي في ١ يناير ٢٠١٨م وذلك يعود الى استحقاق عدد من هذه الاستثمارات خلال هذه الفترة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤ من القوائم المالية المرحلية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

و- الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

زادت الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة من لا شيء في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٢٢٤ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، وذلك نتيجةً للتغيرات في السياسات المحاسبية تماشيًا مع اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والذي نتج عنه إعادة تصنيفها من كونها إستثمارات مصنفة مسبقًا بإعتبارها أدوات متاحة للبيع بقيمة ١٥٢ مليون ريال سعودي إلى أدوات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ومن إستثمارات مصنفة مسبقًا بإعتبارها إستثمارات أخرى محتفظ بها بالتكلفة المطفأة بقيمة ١٧٠ مليون ريال سعودي إلى إستثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة. بقيت الاستثمارات مقتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م كما في ١ يناير ٢٠١٨م بقيمة ٢٢٤ مليون ريال سعودي. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤ من القوائم المالية المرحلية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

٤-٢-٤-١١ قروض وسلف. صافي

الجدول (١٠): قروض وسلف. صافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و٢٠١٦م و٢٠١٧م و٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ غير مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مدققة	مليون ريال سعودي
				القروض العاملة
٤٠,٧١٤	٤٣,٨٥١	٥١,٢٧٣	٥٨,٩٩٢	القروض التجارية
١٦,٨٧٥	١٨,٢٤٨	١٩,٢٥٧	١٥,١٢٦	القروض الشخصية
٣٨٤	٣٨١	٣٧٠	٣١٤	بطاقات الائتمان
٢,٤٨٠	١,٩٤٦	٢,٣٢٩	٢,٥٢٢	جاري مدين
٦٠,٤٥٣	٦٤,٤٢٧	٧٣,٢٤٠	٧٦,٩٩٣	إجمالي القروض العاملة
-	(١,٠٦٦)	(٨٨١)	(٥٧٩)	مخصص جماعي لقاء الإنخفاض في القيمة
(٢١٧)	-	-	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا
(١,٦٥٢)	-	-	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير منخفضة القيمة الائتمانية
٥٨,٥٨٤	٦٣,٣٦٠	٧٢,٣٥٩	٧٦,٣٨٤	صافي القروض العاملة
٢,٥٥٠	١,٩٨٦	١,٦٥٦	٨٢٤	قروض وسلف غير عاملة
-	(١,٧٠٧)	(١,٢٧١)	(٧٩٦)	الإنخفاض المحدد للخسائر الائتمانية
(٢,١٣٨)	-	-	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - منخفضة القيمة الائتمانية
٥٨,٩٩٦	٦٣,٦٣٩	٧٢,٧٤٣	٧٦,٤١٢	صافي القروض والسلف
(٤,٠٠٧)	(٢,٧٧٣)	(٢,١٥٢)	(١,٣٧٥)	مخصص انخفاض خسائر الائتمان

المصدر: القوائم المالية الموحدة المدققة والقوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة غير المدققة ومعلومات الإدارة

إنخفضت محفظة القروض في البنك الأول بواقع ٣,٦٦٩ مليون ريال سعودي وذلك من ٧٦,٤١٢ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٧٢,٧٤٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، ويعزى هذا التراجع في المقام الأول إلى إنخفاض القروض التجارية بمقدار ٧,٧١٩ مليون ريال سعودي خلال الفترة نفسها، وعوضت عن ذلك جزئيًا زيادة في القروض الشخصية بمبلغ ٤,١٢١ مليون ريال سعودي.

خلال الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م و٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، شهدت محفظة القروض للبنك تراجعاً بمقدار ٩,١٠٤ مليون ريال سعودي، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٢,٥٪ من ٧٢,٧٤٣ مليون ريال سعودي إلى ٦٣,٦٣٩ مليون ريال سعودي، علماً التوالي. وكان هذا الانخفاض مدفوعاً في المقام الأول بالقسم التجاري الذي انخفض بمبلغ ٧,٤٢٢ مليون ريال سعودي (وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٤,٥٪) إلى جانب انخفاض القروض الشخصية بمبلغ ١,٠٠٩ مليون ريال سعودي (وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٥,٢٪).

خلال الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، شهدت محفظة القروض للبنك تراجعاً بمقدار ٤,٦٤٣ مليون ريال سعودي، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٧,٢٪ من ٦٣,٦٣٩ مليون ريال سعودي إلى ٥٨,٩٩٦ مليون ريال سعودي، علماً التوالي. وكان هذا الانخفاض مدفوعاً في المقام الأول بالقروض التجارية التي انخفضت بمبلغ ٢,١٣٧ مليون ريال سعودي (وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٧,٢٪) وذلك من ٤٢,٨٥١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٤٠,٧١٤ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، إلى جانب انخفاض القروض الشخصية بمبلغ ١,٣٧٣ مليون ريال سعودي (وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٧,٥٪) وذلك من ١٨,٢٤٨ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ١٦,٨٧٥ مليون ريال سعودي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

تغير التوزيع في القروض بشكل كبير خلال الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م مدفوعاً بنمو قوي في القروض الشخصية. في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، شكلت القروض الشخصية ٢٧,٩٪ من إجمالي القروض العاملة، مقارنةً بحوالي ١٩,٧٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م. ومثلت القروض التجارية حوالي ٦٧,٣٪ من إجمالي القروض العاملة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، مقارنةً بحوالي ٧٦,٦٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م. يعود التغير في مزيج القروض إلى انخفاض ملحوظ في القروض التجارية والنمو المسجل في القروض الشخصية في عام ٢٠١٦م مما ساعد على تعزيز التنوع في محفظة القروض كجزء من استراتيجية البنك.

في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، كانت محفظة القروض الخاصة بالبنك الأول متنوعة عبر مختلف القطاعات. وشكلت القروض الشخصية وبطاقات الائتمان ما نسبته ٢٦,٣٪ من إجمالي المحفظة، في حين تعرض ما تبقى من المحفظة لقطاع التجارة (بما في ذلك تجارة الجملة وتجارة التجزئة والعقارات والشراء بالتقسيط) (١٩,٥٪ من إجمالي القروض)، والتصنيع (١٨٪)، والبناء والتشييد (١٥,٨٪)، والخدمات (كهرباء، غاز، ماء، خدمات صحية) (٢,٨٪)، والمؤسسات الحكومية والمالية (١,٦٪)، وقطاعات أخرى (١,٤٪) بما في ذلك النقل والاتصالات والخدمات وغيرها.

في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، بلغت القيمة العادلة للضمانات ٢٣,٦ مليار ريال سعودي مقارنةً بمبلغ ٢٦,٢٠ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٣٠,٦٨ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، ويتماشى الانخفاض في القيمة العادلة للضمانات خلال الفترة من ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م و٣١ ديسمبر ٢٠١٦م مع الانخفاض الحاصل في القروض والسلف. وبلغت تغطية الضمانات بالنسبة للإجمالي الكلي للقروض ٣٧,٥٪ في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م مقابل ٣٩,٥٪ و٤١,٠٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٣١ ديسمبر ٢٠١٦م على التوالي.

ظل معدل إستحقاق محفظة القروض الخاصة بالبنك الأول مستقرًا نسبيًا مع تحول لطيف نحو إتجاه أقصر خلال الفترة الزمنية المعنية. في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، كان من المتوقع أن تكون ٣٥,٨٪ من محفظة القروض مستحقة خلال أقل من ثلاثة أشهر مقارنةً بنسبة ٣٨,٣٪ و٣٥,٩٪ و٣٢,٨٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٣١ ديسمبر ٢٠١٦م و٣١ ديسمبر ٢٠١٥م، على التوالي.

تركزت محفظة القروض بشكل كلي في المملكة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م و٣١ ديسمبر ٢٠١٧م أما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م فقد كان هناك حد أدنى من القروض في الأمريكتين (أقل من ١٪) والباقي تركز في المملكة (٩٩,٥٪).

أ- القروض التجارية

انخفضت القروض التجارية بواقع ٧,٧١٩ مليون ريال سعودي، من ٥٨,٩٩٢ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٥١,٢٧٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى سداد عدد كبير من القروض التجارية في النصف الثاني من عام ٢٠١٦م.

انخفضت القروض التجارية بعد ذلك مرة أخرى بواقع ٧,٤٢٢ مليون ريال سعودي، من ٥١,٢٧٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٤٣,٨٥١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. الانخفاض في القروض التجارية كان مدفوعاً بالاستحقاقات والسداد بالإضافة إلى عدم وجود فرص ائتمان جديدة تلي معايير البنك.

انخفضت القروض التجارية بمبلغ ٣,١٣٧ مليون ريال سعودي، من ٤٣,٨٥١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٤٠,٧١٤ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م. الانخفاض في القروض التجارية كان مدفوعاً بالاستحقاقات والسداد بالإضافة إلى عدم وجود فرص ائتمان جديدة تلي معايير البنك.

ب- القروض الشخصية

ارتفعت القروض الشخصية بمبلغ ٤,١٣١ مليون ريال سعودي، من ١٥,١٢٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ١٩,٢٥٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م. كان الدافع وراء هذا النمو هو قرار الإدارة بتطوير محفظة البيع بالتجزئة، ولا سيما تنمية محفظة التمويل العقاري من خلال طرح برنامج إقراض جديد.

انخفضت القروض الشخصية بمبلغ ١,٠٠٩ مليون ريال سعودي، من ١٩,٢٥٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ١٨,٢٤٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م ويرجع ذلك إلى تسديد القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى قرار البنك بالسيطرة على النمو في الإقراض عقب التغييرات الهيكلية التي حدثت في أواخر عام ٢٠١٦م في اقتصاد المملكة.

انخفضت القروض الشخصية بواقع ١,٢٧٣ مليون ريال سعودي، من ١٨,٢٤٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ١٦,٨٧٥ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تسديد القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى عدم وجود فرص ائتمان جديدة تلي معايير البنك.

ج- بطاقات الائتمان

ارتفعت بطاقات الائتمان بمبلغ ٥٦ مليون ريال سعودي، من ٣١٤ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٣٧٠ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م. وظلت بطاقات الائتمان مستقرة نسبياً خلال الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م و٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، مع وجود زيادة طفيفة بواقع ١١ مليون ريال سعودي حيث وصلت إلى ٣٨١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. ارتفعت بطاقات الائتمان بمبلغ ٣ ملايين ريال سعودي وذلك من ٣٨١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٣٨٤ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

د- جاري مدين

إنخفض الجاري المدين بمبلغ ١٩٣ مليون ريال سعودي من ٢,٥٣٢ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٢,٣٣٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بسبب سداد جاري مدين واستخدام الجاري المدين بشكل أقل نسبياً إلى العملاء الجدد. كما إنخفض الجاري المدين بعد ذلك مرة أخرى بمبلغ ٣٩٣ مليون ريال سعودي من ٢,٣٣٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ١,٩٤٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بسبب سداد الجاري المدين وصرف الجاري المدين بشكل أقل نسبياً إلى العملاء الجدد.

ارتفع الجاري المدين بمبلغ ٥٣٤ مليون ريال سعودي، من ١,٩٤٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٢,٤٨٠ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م نتيجة لحالات السداد التي لم يتم إستبدالها والاستعاضة عنها بقروض جديدة.

هـ- الجودة الائتمانية لمحفظه القروض

خلال الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، إنخفض إجمالي القروض العاملة من ٧٦,٩٦٣ مليون ريال سعودي إلى ٦٤,٤٢٧ مليون ريال سعودي وارتفعت القروض الغير عاملة من ٨٢٤ مليون ريال سعودي إلى ١,٩٨٦ مليون ريال سعودي. وزادت مخصصات خسائر الائتمان الجماعية للبنك بمبلغ ٤٨٧ مليون ريال سعودي من ٥٧٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ١,٠٦٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. وبناءً على ذلك، ارتفعت نسبة مخصصات خسائر الائتمان الجماعية بالنسبة للقروض العاملة من ٠,٨٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ١,٧٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. إن ارتفاع في مخصصات خسائر الائتمان الجماعية، يرجع إلى حد كبير إلى تدهور جودة الائتمان الشاملة للقروض العاملة في البنك. ارتفعت نسبة القروض و السلف الغير عاملة للبنك من ١,١٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٢,٠٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م وذلك بعد زيادة القروض والسلف الغير عاملة من ٨٢٤ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ١,٩٨٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. إن هذا الارتفاع يرجع إلى تدهور جودة الائتمان للقروض في البنك. وزادت مخصصات البنك الأول المحددة بمبلغ ٩١١ مليون ريال سعودي من ٧٩٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ١,٧٠٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م تماشيًا مع الزيادة في القروض الغير عاملة خلال الفترة ذاتها. وعليه، انخفضت نسبة المخصصات المحددة مقابل القروض الغير عاملة من ٩٦,٦٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٨٦,٠٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، في حين إنخفضت نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي القروض الغير عاملة من ١٦٦,٩٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ١٣٩,٦٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

في ١ يناير ٢٠١٨م، قامت المجموعة بإعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - الأدوات المالية بدلاً من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ - الأدوات المالية: الإثبات والقياس. وقد تضمن المعيار الجديد تغييرات أساسية في محاسبة القروض والسلف، ولا سيما فيما يتعلق بالمخصصات، في حين استُبدل نموذج الخسارة المتكيدة سابقاً لتقييم العجز بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والاستعاضة عنه بنموذج الخسارة المتوقعة («الخسارة الائتمانية المتوقعة»). وبلغت قيمة أثر إعادة القياس، الناتج عن التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، على الإستثمارات ما يصل إلى ٣٥٠ مليون ريال سعودي. يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤ (أثر التغييرات في السياسات المحاسبية بسبب اعتماد معايير جديدة) في إطار القوائم المالية المرحلية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

خلال الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، إنخفضت القروض العاملة من ٦٤,٤٢٧ مليون ريال سعودي إلى ٦٠,٤٥٣ مليون ريال سعودي وارتفعت القروض الغير العاملة من ١,٩٨٦ مليون ريال سعودي إلى ٢,٥٥٠ مليون ريال سعودي. وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة القروض الغير العاملة من ٣,٠٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٤,٠٪ في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، وبالتالي ارتفع مخصص خسائر الائتمان بنسبة ٤,٥٪ خلال نفس الفترة من ٢,٧٧٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٤,٠٠٧ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م. وارتفعت نسبة إجمالي مخصص خسائر الائتمان بالنسبة للقروض الغير عاملة من ١٣٩,٦٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ١٥٧,١٪ في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

كان الارتفاع في القروض الغير عاملة خلال الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م مدفوع إلى حد كبير بالبيئة الاقتصادية المتدهورة في المملكة خاصة في قطاعات البناء والتشييد والتجارة / التجزئة والقطاعات الأخرى المترابطة. وقد كان البنك أكثر تركيزاً نسبياً في هذه القطاعات و لذلك تأثر سلبياً. بالإضافة إلى الإصلاح الاقتصادي في المملكة خلال نفس الفترة.

١١-٤-٢-٥ ودائع العملاء

الجدول (١١): ودائع العملاء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و٢٠١٦م و٢٠١٧م و٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م غير مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م مدققة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥م مدققة	مليون ريال سعودي
٣٦,٢١٩	٤٧,٢٨٨	٥١,٢٠٨	٥٣,٧٥٧	لأجل
٢٧,٥٩٥	٢٩,٣٧١	٣١,٧٥٣	٣٣,٧٩٨	تحت الطلب
٣٨٨	٤٠٣	٤٦٤	٤٥٤	ادخار
١,١١٢	١,١١٤	١,٩٣٤	١,٠٨٠	أخرى
٦٥,٣١٤	٧٨,٢٧٥	٨٥,٣٥٩	٨٩,٠٨٨	إجمالي ودايع العملاء

المصدر: القوائم المالية الموحدة المدققة والقوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة غير المدققة

تتألف ودائع العملاء من (١) الودائع لأجل التي تتضمن ودائع مقابل إبرام إتفاقيات إعادة شراء مع العملاء والودائع الإسلامية و(٢) الودائع تحت الطلب التي تمثل الحسابات الجارية و(٣) ودائع ادخار و(٤) ودائع أخرى. وتمثل الودائع لأجل والودائع تحت الطلب في المتوسط ٩٨٪ من إجمالي ودائع العملاء على مدى الفترة التاريخية.

تراجعت ودائع العملاء بواقع ٣,٧٢٩ مليون ريال سعودي، من ٨٩,٠٨٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٨٥,٣٥٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م ويعزى الإنخفاض في الودائع بشكل رئيسي إلى (١) الإنخفاض الحاصل في الودائع لأجل بمبلغ ٢,٥٤٩ مليون ريال سعودي، من ٥٣,٧٥٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٥١,٢٠٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م و(٢) الإنخفاض الحاصل في الودائع تحت الطلب بقيمة ٢,٠٤٥ مليون ريال سعودي، من ٣٢,٧٩٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٣١,٧٥٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

تراجعت ودائع العملاء بواقع ٧,٠٨٤ مليون ريال سعودي، من ٨٥,٣٥٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٧٨,٢٧٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. ويعزى الإنخفاض في الودائع بشكل رئيسي إلى (١) الإنخفاض الحاصل في الودائع لأجل بمبلغ ٣,٨٢٠ مليون ريال سعودي، من ٥١,٢٠٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٤٧,٣٨٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و(٢) الإنخفاض الحاصل في الودائع تحت الطلب بقيمة ٢,٢٨٢ مليون ريال سعودي، من ٣١,٧٥٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٢٩,٣٧١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

إنخفضت ودائع العملاء بمبلغ ١٢,٩٦١ مليون ريال سعودي، من ٧٨,٢٧٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٦٥,٣١٤ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، وذلك عقب (١) إنخفاض الودائع لأجل بمبلغ ١١,١٦٩ مليون ريال سعودي، من ٤٧,٣٨٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٣٦,٢١٩ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، و(٢) الإنخفاض في الودائع تحت الطلب بقيمة ١,٧٧٦ مليون ريال سعودي، من ٢٩,٣٧١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٢٧,٥٩٥ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

ان انخفاض الودائع للعملاء ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م يعود الى استحقاق وسحب عدد من الودائع لأجل و هذا يتماشى مع الانخفاض في أنشطة الاقراض لدى البنك في نفس الفترة. ان هذا الانخفاض يعود ايضا الى ادارة المركز المالي للبنك (من ناحية السيولة و العوائد) بشكل اكثر فاعلية حسب ظروف السوق السعودي بشكل عام بالإضافة الى توقعات سعر الفائدة.

١١-٤-٢-٦ ملاحظات أخرى حول قائمة المركز المالي

أ- القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات

ارتفعت القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات بمبلغ ٨٦ مليون ريال سعودي من ٣٠٨ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٣٩٤ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م ثم إنخفضت بمبلغ ١٨٢ مليون ريال سعودي إلى ٢١٢ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، إنخفضت القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات بواقع ٨٤ مليون ريال سعودي وبلغت ١٢٨ مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ ٢١٢ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

تغيرت القيم الموجبة للفترة المذكورة أعلاه بسبب التحركات في أسعار السوق التي تكون هذه المشتقات حساسة تجاهها وبسبب أحجام المشتقات القائمة.

ب- الإستثمار في شركة زميلة

يملك البنك الأول ٢٠٪ من اسهم شركة وطنية للتأمين وقد ارتفع الإستثمار في هذه الشركة الزميلة بمقدار ٢٣ مليون ريال سعودي، من ١٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٣٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وذلك نتيجة لإستثمار إضافي بقيمة ٢٠ مليون ريال سعودي خلال العام إلى جانب حصة البنك في أرباح الشركة وقيمتها ٣ مليون ريال سعودي.

ارتفع الإستثمار في الشركة الزميلة بمقدار ١٠ ملايين ريال سعودي، من ٣٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٤٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م وذلك نتيجة حصة البنك في أرباح الشركة الزميلة وقيمتها ١٠ ملايين ريال سعودي.

ارتفع الإستثمار في الشركة الزميلة بمقدار ٨ ملايين ريال سعودي، من ٤٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٥٤ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م وذلك نتيجة حصة البنك في أرباح الشركة الزميلة وقيمتها ٨ ملايين ريال سعودي.

ج- الممتلكات والمعدات

زادت قيمة الممتلكات والمعدات الخاصة بالبنك الأول بما مقداره ٤٨٠ مليون ريال سعودي، من ٨٠١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ١,٢٨١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وذلك عقب شراء البنك الأول لأراضي ومباني بقيمة ٢٨٧ مليون ريال سعودي وإضافات على الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بقيمة ٢١٦ مليون ريال سعودي. كما ارتفعت قيمة ممتلكات ومعدات البنك الأول مرة أخرى بمقدار ٦٦ مليون ريال سعودي، من ١,٢٨١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ١,٣٤٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

كانت ممتلكات ومعدات البنك الأول مستقرة نسبياً خلال الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م وبلغت ١,٢٩٣ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

د- الموجودات الأخرى

إنخفضت الموجودات الأخرى بمقدار ١٢٥ مليون ريال سعودي، من ٩٠١ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٧٦٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م و إنخفضت مرة أخرى بقيمة ٨١ مليون ريال سعودي، من ٧٦٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٦٨٥ مليون ريال سعودي

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م وإنخفضت بعد ذلك بواقع ٤٨ مليون ريال سعودي خلال فترة التسعة اشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م إلى ٦٣٧ مليون ريال سعودي.

هـ- القيمة العادلة السلبية للمشتقات

ارتفعت القيمة العادلة السلبية للمشتقات بمبلغ ١٢٣ ملليون ريال سعودي، من ١٤٨ ملليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٢٧١ ملليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م ثم إنخفضت بمبلغ ١٧٩ ملليون ريال سعودي إلى ٩٢ ملليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

تراجعت القيمة العادلة السلبية للمشتقات بمبلغ ٢٨ ملليون ريال سعودي، من ٩٢ ملليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٦٤ ملليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

وتغيرت القيم السلبية للفترات المذكورة أعلاه بسبب التحركات في أسعار السوق التي تكون هذه المشتقات حساسة تجاهها وبسبب أحجام المشتقات القائمة.

و- سندات الدين الثانوية

ظلت سندات الدين الثانوية مستقرة نسبياً في الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وبلغت ٣,٩١٠ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م. وإنخفضت سندات الدين الثانوية بمبلغ ١,٤٠٥ مليون ريال سعودي، من ٣,٩١٠ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٢,٥٠٥ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م وذلك عقب الاسترداد المبكر لأحد الإصدارين الخاصين بصكوك البنك الأول القابلة للاسترداد خلال عام ٢٠١٧م.

ظلت سندات الدين الثانوية مستقرة نسبياً ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م وبلغت ٢,٥٣٢ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م .

ز- المطلوبات الأخرى

إنخفضت المطلوبات الأخرى بمبلغ ١٠٢ مليون ريال سعودي، من ١,٥٤٢ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ١,٤٤٠ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وذلك بعد الإنخفاض في عدد الدائنين المختلفين الذي عوضت عنه جزئياً الزيادة في المخصصات المتنوعة.

ارتفعت المطلوبات الأخرى بمبلغ ٦١٤ مليون ريال سعودي، من ١,٤٤٠ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ٢,٠٥٤ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، وذلك بعد الزيادة في المصاريف المستحقة والذمم الدائنة من ٧٧٩ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ١,١٠٠ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بسبب زيادة الأنشطة التشغيلية العادية إلى جانب الزيادة في مخصصات الزكاة والضرائب من ١٢٠ مليون ريال سعودي إلى ٣٨٦ مليون ريال سعودي خلال نفس الفترة.

بقيت المطلوبات الأخرى مستقرة نسبياً خلال الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م وبلغت ٢,٠٧٧ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بسبب اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المائلة رقم ٩ أدى إلى مخصصات إضافية للخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالتعرضات خلال المباشرة بمبلغ ٨٤ ملليون ريال سعودي في ١ يناير ٢٠١٨م والمسجلة في إطار المطلوبات الأخرى. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤ من القوائم المالية المرحلية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

ح- حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق المساهمين بواقع ٦٣٦ مليون ريال سعودي، من ١٢,٠٢٧ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ١٢,٦٦٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، بشكل اساسي نتيجة دخل البنك الأول الصافي بقيمة ١,٠٦٥ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٦م، قابله جزئياً توزيعات أرباح بقيمة ١٣٨ مليون ريال سعودي بالإضافة إلى إعادة تصنيف بقيمة ٢٤٠ مليون ريال سعودي نتيجة التغيير في السياسات المحاسبية كما هو مذكور في الايضاحات ٣ و ٢٦ من القوائم المالية الموحدة لسنة ٢٠١٧م.

ارتفعت حقوق المساهمين بواقع ٩٣٧ مليون ريال سعودي، من ١٢,٦٦٣ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م إلى ١٣,٦٠٠ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، نتيجة دخل البنك الأول الصافي بقيمة ١,٣٣٦ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٧م، قابله جزئياً مخصصات الزكاة/الضريبة بقيمة ٣٨٦ مليون ريال سعودي.

ارتفعت حقوق المساهمين بمبلغ ١١٤ مليون ريال سعودي، من ١٣,٦٠٠ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ١٣,٧١٤ مليون ريال سعودي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، نتيجة دخل البنك الأول الصافي بقيمة ٨٢١ مليون ريال سعودي، مقابل التعديل الناتج عن التغيير في السياسات المحاسبية بعد اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بمبلغ و قدره ٤٦١ مليون ريال سعودي بالإضافة إلى مخصصات الزكاة والضريبة بقيمة ١٧ مليون ريال سعودي و ٦٨ مليون ريال سعودي على التوالي.

يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ٤ (أثر التغييرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير الجديدة) في إطار القوائم المالية المرحلية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

٣-٤-١١ قوائم التدفقات النقدية للسنوات ٢٠١٥م و٢٠١٦م و٢٠١٧م و فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م و٢٠١٨م

الجدول (١٢): قوائم التدفقات النقدية للسنوات ٢٠١٥م و٢٠١٦م و٢٠١٧م وفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م و٢٠١٨م

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ غير مدققة	٣٠ سبتمبر ٢٠١٧ غير مدققة	٢٠١٧ مدققة	٢٠١٦ مدققة	٢٠١٥ مدققة	مليون ريال سعودي
الأنشطة التشغيلية					
٨٢١	١,٠٠٩	١,٢٣٦	١,٠٦٥	٢,٠٢٢	صافي الدخل للسنة/الفترة
تعديلات لـ:					
٣	(٥)	(٤)	(٨٢)	(١٠٥)	(تراكم الخصومات) و إطفاء العلاوة على الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي
-	(٠)	-	١	(٠)	الربح / الخسارة إستبعاد ممتلكات ومعدات
-	(٣٠)	(٣٠)	(٩١)	(١٥)	ارباح استثمارات مُقتناة لغير أغراض المتاجرة
٥٦	(٨)	٢	٣٦	٣٦	القيمة العادلة للمشتقات، صافي
٢٧	٢٢	(٥)	٣	١	سندات دين ثانوية
١٢٩	١١٣	١٦٥	١٢٢	١١٧	استهلاك وإطفاء
(٤)	-	-	١٢٠	-	مخصص الانخفاض / (عكس) في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع / الموجودات المالية الأخرى، صافي
٨٥٧	٨٣٢	١,١٢٠	١,١٦٧	٤١٨	مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان وأخرى، صافي
(٨)	(٩)	(١٠)	(٣)	٠	الحصة في خسائر / أرباح شركة زميلة
(٥)	-	-	-	-	مكاسب غير محققة من إعادة تقييم الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٩	١١	١٤	١١	١٦	معاملات برنامج الأسهم
صافي التغيير في الموجودات و المطلوبات التشغيلية:					
٦٤٣	٣٢٥	٣٢١	٤٩	(٧٢٤)	وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٧٥	(٧٠)	٥	(١٤٥)	-	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد تسعين يوم من تاريخ الافتاء
٣,٤٣٦	٣,١٧٦	٧,٩٨٣	٢,٥٠٢	(١١,٢٨٩)	قرروض وسلف، صافي
٥١	٦٣	٨٤	٣٣	٤٤٧	موجودات أخرى
(٢,٩٨١)	(٢١١)	١,٩٩٧	(٩)	(١,٦٩٨)	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(١٢,٩٦١)	(٤,٢٥٨)	(٧,٠٨٤)	(٣,٧٢٩)	١٢,٠٦٢	ودائع العملاء
(١٤٥)	(٩)	٢٢٧	(٣٨١)	(٣٢١)	مطلوبات أخرى
(٩,٩٩٦)	٩٥٩	٦,١٢٢	٦٦٩	٩٦٨	صافي النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية					
٢٧٦	٧,١٢١	٧,١٢١	١٣,٨٦٦	١٥,٣٠٠	متحصلات من بيع استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة
-	(٢,٢٤٥)	(٢,٥٤٥)	(١٣,٧٣٠)	(١٧,٦٧١)	شراء استثمارات لغير أغراض المتاجرة
-	-	-	(٢٠)	-	استثمار في شركة زميلة
(٧٦)	(١٥٥)	(٢٣١)	(٦٠٣)	(٣٩٢)	شراء ممتلكات ومعدات
-	-	-	-	٠	متحصلات من استبعاد ممتلكات ومعدات
٢٠٠	٤,٧٢١	٤,٣٤٥	(٤٨٨)	(٢,٧٦٣)	صافي النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية					
(١٧١)	-	-	(١٣٨)	(٦١٩)	توزيعات أرباح مدفوعة
-	-	(١,٤٠٠)	-	-	سداد سندات دين ثانوية
(١٧١)	-	(١,٤٠٠)	(١٣٨)	(٦١٩)	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(٩,٩٦٧)	٥,٦٨٠	٩,٠٦٧	٤٣	(٢,٤١٤)	صافي التغيير في النقدية وشبه النقدية
١٣,٠٠٦	٣,٩٣٩	٣,٩٣٩	٣,٨٩٦	٦,٢١٠	النقدية و شبه النقدية في بداية السنة /الفترة
٣,٠٣٩	٩,٦١٩	١٣,٠٠٦	٣,٩٣٩	٣,٨٩٦	النقدية و شبه النقدية في نهاية السنة/الفترة
معلومات إضافية غير نقدية					
٤٦١	-	-	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ لأول مرة
(١)	(٢٩)	(٢٨)	٧٩	(٤١)	صافي التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع والمحولة إلى قائمة الدخل الموحدة

المصدر: القوائم المالية الموحدة المدققة والقوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة غير المدققة

١١-٤-٣-١ النقد من الأنشطة التشغيلية

إنخفض الدخل الصافي بمبلغ ٩٥٧ مليون ريال سعودي خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠١٦م، مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة مصاريف الأنشطة التشغيلية نتيجةً لزيادة مخصص إنخفاض القيمة خلال الفترة ذاتها.

ارتفع الدخل الصافي بمبلغ ٢٧١ مليون ريال سعودي خلال الفترة ٢٠١٦م-٢٠١٧م، مدفوعاً بشكل رئيسي (١) بالزيادة في صافي دخل العمولات الخاصة (٢) وبالإنخفاض في مخصص إنخفاض القيمة، وقابل ذلك جزئياً انخفاض في دخل العمليات الأخرى.

إنخفض الدخل الصافي بمقدار ١٨٨ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م مقارنة بفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى (١) الإنخفاض في صافي دخل الأتعاب والعمولات و(٢) الإنخفاض في صافي دخل العمولات الخاصة (٣) الإنخفاض في مكاسب الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة.

أثر التغيير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية سلباً على صافي النقد من الأنشطة التشغيلية خلال السنة المالية ٢٠١٥م (إنخفاض بقيمة ١,٥٢٣ مليون ريال سعودي)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى:

- صافي ارتفاع بقيمة ١١,٢٨٩ مليون ريال سعودي في محفظة القروض والسلف.
- صافي إنخفاض بقيمة ١,٦٩٨ مليون ريال سعودي في الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية وعضت عنه جزئياً؛
- صافي ارتفاع بقيمة ١٢,٠٦٢ مليون ريال في أرصدة ودائع العملاء.

أثر التغيير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية سلباً على صافي النقد من الأنشطة التشغيلية خلال السنة المالية ٢٠١٦م (إنخفاض بقيمة ١,٦٨٠ مليون ريال سعودي)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى:

- صافي إنخفاض بقيمة ٣,٧٢٩ مليون ريال سعودي في ودائع العملاء، عضت عنه جزئياً؛
- صافي إنخفاض بقيمة ٢,٥٠٢ مليون ريال سعودي في محفظة القروض.

أثر التغيير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية ايجاباً على صافي النقد من الأنشطة التشغيلية خلال السنة المالية ٢٠١٧م (زيادة بقيمة ٣,٥٢٣ مليون ريال سعودي)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى:

- صافي إنخفاض بقيمة ٧,٩٨٣ مليون ريال سعودي في محفظة القروض والسلف.
- صافي زيادة بقيمة ١,٩٩٧ مليون ريال سعودي في الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية؛
- قابله جزئياً صافي إنخفاض بقيمة ٧,٠٨٤ مليون ريال سعودي في أرصدة ودائع العملاء.

أثر التغيير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية سلباً على صافي النقد من الأنشطة التشغيلية في فترة التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠١٨م (إنخفاض بقيمة ١١,٨٨٢ مليون ريال سعودي)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى:

- صافي إنخفاض بقيمة ١٢,٩٦١ مليون ريال سعودي في أرصدة ودائع العملاء.
- صافي إنخفاض بقيمة ٢,٩٨١ مليون ريال سعودي في الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية؛ قابلهما جزئياً
- صافي إنخفاض بقيمة ٣,٤٢٦ مليون ريال سعودي في القروض والسلف.

١١-٤-٣-٢ النقد من الأنشطة الاستثمارية

تراجعت المتحصلات من بطلع واستحقاق الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة من ١٥,٣٠٠ مليون ريال سعودي في ٢٠١٥م إلى ١٣,٨٦٦ مليون ريال سعودي في ٢٠١٦م وانخفضت بعد ذلك إلى ٧,١٢١ مليون ريال سعودي في ٢٠١٧م. المتحصلات من بطلع الاستثمارات بلغت ٢٧٦ مليون ريال سعودي في فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م مقارنة بفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م بقيمة ٧,١٢١ مليون ريال سعودي.

تراجع شراء الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة من ١٧,٦٧١ مليون ريال سعودي في ٢٠١٥م إلى ١٣,٧٣٠ مليون ريال سعودي في ٢٠١٦م وانخفضت مرة أخرى إلى ٢,٥٤٥ مليون ريال سعودي في ٢٠١٧م. لم يرق البنك الأول بشراء أي استثمارات في فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

١١-٤-٣-٣ النقد المتأتي من الأنشطة التمويلية

أثر سداد سندات الدين الثانوية على التدفقات النقدية للبنك من الأنشطة التمويلية وبلغ ١,٤٠٠ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٧م بعد ممارسة خيار الاسترداد المبكر لأحد صكوك البنك الأول.

بلغت توزيعات الأرباح المدفوعة ٦١٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٥م و١٣٨ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٦م و١٧١ مليون ريال سعودي خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م.

١٢- المعلومات القانونية

١٢-١ إقرارات أعضاء مجلس إدارة بنك ساب

يقر أعضاء مجلس إدارة بنك ساب بما يلي:

- ١- أن صفقة الاندماج لا تخالف الأنظمة واللوائح ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية.
- ٢- أن إصدار أسهم العوض لا يخل بأي من العقود أو الاتفاقيات التي يكون بنك ساب طرفاً فيها.
- ٣- أن هذا القسم يتضمن جميع المعلومات القانونية الجوهرية المتعلقة بمستندات صفقة الاندماج التي يجب على مساهمي بنك ساب أخذها بعين الاعتبار للتصويت بشكل مبني على دراية وإدراك.
- ٤- أنه لا يوجد معلومات قانونية جوهرية أخرى في هذا القسم يؤدي عدم تضمينها إلى أن تصبح البيانات الأخرى مضللة.

وباستثناء ما تم الإفصاح عنه في هذا التعميم، يقر أعضاء مجلس إدارة بنك ساب (من غير الأعضاء ذوي العلاقة بصفقة الاندماج) بأنه ليس لديهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي من أسهم بنك ساب أو في أسهم البنك الأول أو أعماله أو في أي عقد ميرم أو سيتم إبرامه بين أطراف صفقة الاندماج، وأنهم يقرون بكامل استقلاليتهم بخصوص صفقة الاندماج موضوع هذا التعميم.

ويرى أعضاء مجلس إدارة بنك ساب (من غير الأعضاء ذوي العلاقة بصفقة الاندماج) بأن صفقة الاندماج عادلة ومعقولة، وذلك بعد بذل العناية المهنية اللازمة كما يرونها مناسبة في ظل الظروف بمساعدة مستشاريهم، وبعد الأخذ في الاعتبار وضع السوق في تاريخ نشر هذا التعميم وفرص النمو المستقبلية للبنك الدامج والمنافع المتوقعة من صفقة الاندماج والرأي المقدم من شركة جولدمان ساكس العربية السعودية (بصفقتها المستشار المالي لبنك ساب فيما يتعلق بصفقة الاندماج) بتاريخ ١٤٤٠/١/٢٣ هـ (الموافق ٢٠١٨/١٠/٣ م) لمجلس إدارة بنك ساب (مرفق نسخة من الرأي في الملحق رقم (٣) من هذا التعميم) بما مفاده بأنه في تاريخ تقديم الرأي إلى مجلس إدارة بنك ساب ووفقاً للعوامل والافتراضات الموضحة في ذلك الرأي فإن شركة جولدمان ساكس العربية السعودية ترى أن معاملة المبادلة المتفق عليه بموجب اتفاقية الاندماج عادل من الناحية المالية لبنك ساب.

كما يرى أعضاء مجلس إدارة بنك ساب (من غير الأعضاء ذوي العلاقة بصفقة الاندماج) أن صفقة الاندماج تصب في مصلحة بنك ساب ومساهميها، وبالتالي يوصون بالإجماع مساهمي بنك ساب بالموافقة على قرارات الاندماج. وعند تقديمهم لهذه التوصية، فقد أخذ أعضاء مجلس إدارة بنك ساب في الاعتبار المشورة الخارجية التي تلقوها بشأن المسائل القانونية والمالية والمحاسبية والاستراتيجية وغيرها من المسائل المتعلقة بالصفقة.

كما تجدر الإشارة بأن جميع أعضاء مجلس إدارة بنك ساب الذين سيقومون بالتصويت على قرارات الاندماج في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج سيصوتون بالموافقة على قرارات الاندماج.

وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء مجلس إدارة بنك ساب (من غير الأعضاء ذوي العلاقة بصفقة الاندماج) لم يأخذوا في الاعتبار الأهداف الاستثمارية الفردية أو الوضع المالي أو الوضع الزكوي والضريبي أو الظروف الخاصة بكل مساهم نظراً لاختلاف الظروف والأوضاع والأهداف الخاصة بكل منهم. وعليه، يؤكد أعضاء مجلس الإدارة على ضرورة قيام مساهمي بنك ساب بالحصول على استشارة مهنية مستقلة من مستشار مالي مرخص له بخصوص صفقة الاندماج ويجب عليه الاعتماد على مراجعته الخاصة لصفقة الاندماج للتأكد من مدى ملائمة صفقة الاندماج والمعلومات الواردة في هذا التعميم للأهداف الاستثمارية والأوضاع المالية الخاصة به.

١٢-٢ ملخص الهيكل القانوني لصفقة الاندماج

سيتم تنفيذ صفقة الاندماج وفقاً لأحكام المواد ١٩١ إلى ١٩٣ من نظام الشركات والفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة ٤٩ من لائحة الاندماج والاستحواذ. وبعد استيفاء جميع شروط اتفاقية الاندماج والملخصة في القسم (١٢-٥) «البنود والشروط الجوهرية لإتفاقية الاندماج» من هذا التعميم (مع العلم أنه لا يجوز تعديل أي من هذه الشروط أو التنازل عنها) وإتمام صفقة الاندماج، ستتقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب وذلك مقابل قيام بنك ساب بإصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول المقيد في سجل مساهمي البنك الأول بنهاية ثاني فترة تداول بعد نفاذ قرار الاندماج. وبعد نفاذ قرار الاندماج، سيستمر بنك ساب في الوجود، أما البنك الأول فسيُنقضي وستلغى جميع أسهمه وفقاً لأحكام المواد ١٩١ إلى ١٩٣ من نظام الشركات.

وسيحصل مساهمي البنك الأول على عدد (٤٨٥٣٥٣٩٦,٠) سهم في بنك ساب مقابل كل سهم يملكه في البنك الأول، وستصدر هذه الأسهم من خلال زيادة رأس مال بنك ساب من (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى (٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي وزيادة عدد الأسهم المصدرة لبنك ساب من (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم إلى (٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم والتي تمثل زيادة قدرها ٣٧٪ من إجمالي رأس مال بنك ساب الحالي. وسيبلغ إجمالي عدد أسهم العوض (٥٥٤,٧٩٤,٥٢٢) سهم وقيمة اسمية للسهم الواحد قدرها (١٠) ريالاً سعودياً بحيث يكون إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض مبلغ وقدره (٥,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي. وعند إتمام صفقة الاندماج، ستكون ملكية مساهمي بنك ساب الحاليين ما نسبته ٧٢٪ من رأس مال البنك الدامج، وستكون ملكية مساهمي البنك الأول ما نسبته ٢٧٪ من رأس مال البنك الدامج.

يتم تحديد إجمالي قيمة صفقة الاندماج بناءً على قيمة أسهم العوض. ويبلغ إجمالي القيمة الاسمية لأسهم العوض مبلغ وقدره خمسة مليار وخمسمائة وسبعة وأربعين مليون وتسعمائة وخمسة وأربعين ألف ومائتين وعشرين (٥,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٣,٥١ ريال سعودي كما في تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨ م (وهو آخر يوم تداول سيق تاريخ اتفاق الطرفين المبدئي على معامل المبادلة) مبلغ وقدره ثمانية عشر مليار وخمسمائة وواحد وتسعين مليون ومائة وأربعة وستين ألف وأربعمائة وأربعين وعشرين (١٨,٥٩١,١٦٤,٤٢٤) ريال سعودي. ويبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم العوض بناءً على معامل المبادلة وعلى سعر الإغلاق لسهم بنك ساب البالغ ٣٢,٢٥ ريال سعودي كما في تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ م (وهو آخر يوم تداول سيق تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج) مبلغ وقدره سبعة عشر مليار وثمانمائة واثنان وتسعين مليون ومائة وثلاثة وعشرين ألف وثلاث مائة وسبعة وعشرين (١٧,٨٩٢,١٢٣,٢٢٧) ريال سعودي. وسيتم تحديد إجمالي قيمة أسهم العوض التي سيتم عكسها في القوائم المالية لبنك ساب في وقت لاحق بناءً على سعر الإغلاق لسهم بنك ساب في آخر يوم تداول سيق تاريخ نفاذ قرار

٤-١٢ ملخص الاتفاقيات الجوهرية

١-٤-١٢ الاتفاقيات المتعلقة بصفقة الاندماج

١-١-٤-١٢ اتفاقية الاندماج

قام كل من بنك ساب والبنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م بتوقيع اتفاقية الاندماج والتي تم الاتفاق فيها بين الأطراف على شروط وأحكام صفقة الاندماج، والتزامات كلاً من بنك ساب والبنك الأول فيما يتعلق بتنفيذ صفقة الاندماج.

وتتضمن اتفاقية الاندماج عدد من الضمانات المقدمة من بنك ساب والبنك الأول للطرف الآخر وعدد من القيود المتعلقة بممارسة الأعمال وقيود بخصوص الحصول على أي عروض منافسة من أي أطراف أخرى، وفق ما هو متعارف عليه في مثل هذه الاتفاقيات.

وتخضع اتفاقية الاندماج للحصول على موافقة مساهمي بنك ساب والبنك الأول. وبناءً على الفقرة (٤) من المادة (١٩١) من نظام الشركات، لا يحق للمساهم الذي يملك أسهماً في كل من بنك ساب والبنك الأول التصويت على قرارات الاندماج إلا في الجمعية العامة غير العادية لإحدى البنكين. ولمزيد من المعلومات المتعلقة بتصويت المساهمين في الجمعية العامة غير العادية يرجى مراجعة القسم (١٢-٦-٢) («موافقة الجمعية العامة غير العادية») من هذا التعميم.

كما تتضمن اتفاقية الاندماج عدد من الشروط التي يجب استيفاؤها لغرض إتمام صفقة الاندماج (ولمزيد من التفاصيل حول شروط اتفاقية الاندماج، الرجاء مراجعة القسم (١٢-٥) «البنود والشروط الجوهرية لاتفاقية الاندماج»).

• متطلبات ممارسة الأعمال

يعد عدم الاخلال بأي من المتطلبات المتعلقة بممارسة الأعمال الواردة أدناه بشكل سلبي جوهرى مؤثر على أي من البنكين شرطاً من شروط صفقة الاندماج وذلك من تاريخ توقيع اتفاقية الاندماج وحتى تاريخ نفاذ قرار الاندماج أو تاريخ انتهاء اتفاقية الاندماج وفقاً للشروط والأحكام الواردة فيها (أيهما يأتي أولاً). ونوضح أدناه ملخص لمتطلبات ممارسة الأعمال الواردة في اتفاقية الاندماج:

- أ- عدم ممارسة الأعمال بشكل يخالف الطريقة المعتادة لممارسة الأعمال بشكل جوهرى.
- ب- عدم إجراء تعديلات جوهرية تتعلق بالميزانية.
- ج- عدم تغيير طبيعة العمل أو نطاق العمل بشكل جوهرى أو ممارسة أي أعمال جديدة جوهرية.
- د- عدم تحمل أي نفقات رأسمالية جديدة مع أي طرف آخر لم ترد في الميزانية بمبلغ يتجاوز ١٠ مليون ريال لكل التزام أو تتجاوز مجموعها مبلغ ١٠٠ مليون ريال.
- هـ- عدم اقتراض أي مبالغ جديدة لم ترد في الميزانية تتجاوز مجموعها ٥٠٠ مليون ريال لمدة تبلغ ٥ سنوات أو أكثر.
- و- عدم اقتراض أي مبالغ جديدة لم ترد في الميزانية تتجاوز مجموعها مليار ريال لمدة تزيد عن سنة وتقل عن ٥ سنوات (على ألا يمنع ذلك البنك ذي العلاقة من استقبال الودائع من العملاء في سياق العمل الإعتيادي للبنك).
- ز- عدم تعديل أي مستندات تمويل أو دفع أي فوائد مالية أو القيام بالسداد المبكر لأي مبالغ قبل تاريخ استحقاقها.
- ح- عدم تملك أو الموافقة على تملك أي محافظ تمويلية تتجاوز قيمتها الاجمالية ٢٪ من اجمالي صافي قروض العملاء. بالإضافة إلى عدم التصرف في أو الموافقة على التصرف في أي محافظ تمويلية تتجاوز قيمتها الاجمالية ٢٪ من اجمالي صافي قروض العملاء.
- ط- مع مراعاة الفقرة (ح) أعلاه، عدم تملك أو الموافقة على تملك، أو التصرف في أو الموافقة على التصرف في أصول جوهرية (في غير نطاق العمل المعتاد) في مقابل دفع أو تحمل أي التزام بمبلغ يتجاوز ٢٠ مليون ريال أو التزامات تتجاوز قيمتها الاجمالية ١٠٠ مليون ريال.
- ي- عدم الاخلال ببعض القيود الموافق عليها والمتعلقة بالتعاملات المالية، بما في ذلك القيود المتعلقة بمنح القروض بمبالغ تتجاوز الحدود المالية الموافق عليها لدى البنك ذي الصلة أو تغيير تلك الحدود لبعض العملاء ممن يحملون تصنيفاً ائتمانياً معيناً، أو زيادة التعرض أو منح التمويلات لأنواع محددة من العملاء ممن لا يرى الطرفان مناسبة زيادة التعرض أو منح التمويل لهم.
- ك- عدم تملك أو الموافقة على تملك أي تمويل يؤدي إلى الاخلال بالقيود المفروضة بموجب الفقرة (ي) أعلاه.
- ل- عدم الإعلان أو توزيع أي أرباح أو القيام بأي توزيعات أخرى باستثناء تلك التي تتم وفقاً لطريقة العمل المعتادة، مع مراعاة أنه لا يجوز للبنك الأول الإعلان أو توزيع أي أرباح للسنة المالية ٢٠١٨م.
- م- عدم زيادة أعداد الموظفين عن العدد المحاسب والمخطط له ضمن الميزانية.
- ن- عدم زيادة رواتب الموظفين ما لم تكن تلك الزيادة متفقة مع سياسة الرواتب والتعويضات ومع الممارسات السابقة ذي العلاقة
- س- عدم استحداث أي سياسات جديدة للحفاظ على الموظفين (أو تعديل أي سياسات قائمة)، بما في ذلك أي حوافز مالية متعلقة بصفقة الاندماج.
- ع- عدم تجديد أي عقود ايجار أو الدخول في أي عقود ايجار جديدة تتجاوز مدتها سنتين.
- ف- باستثناء ما يتم وفقاً لطريقة العمل المعتادة، عدم تعيين أي مستشار أو مكتب استشاري.
- ص- عدم تغيير رأس المال.
- ق- عدم تعديل النظام الأساسي (مالم يكن ذلك التعديل ضرورياً أو مستحسنًا لغرض الالتزام بالأنظمة ذات العلاقة).
- ر- عدم مخالفة السياسات المتعلقة بالجرائم المالية بشكل يكون له أو يتوقع أن يكون له تأثير سلبي جوهرى على أي من البنكين.
- ش- عدم الاتفاق على القيام بأي مما ورد أعلاه.

• حوكمة البنك الدامج

تضمنت اتفاقية الاندماج اتفاق كل من بنك ساب والبنك الأول على التغييرات المقترحة على مجلس الإدارة، والتي تتمثل في زيادة عدد أعضاء مجلس إدارة البنك الدامج من ١٠ أعضاء إلى ١١ عضو اعتباراً من إتمام صفقة الاندماج، وذلك بعد الحصول على موافقة المساهمين في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج والموافقات النظامية اللازمة، بحيث يكون تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:

- سبعة (٧) أعضاء من بين الأعضاء الحاليين لبنك ساب بما في ذلك ثلاثة من الأعضاء المعيّنين من قبل شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في.
- أربعة (٤) أعضاء سيتم تعيينهم بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة الحالي للبنك الأول.

كما تم الاتفاق على اتخاذ الخطوات اللازمة عند إتمام صفقة الاندماج لتنفيذ ما يلي:

- تعيين السيدة/ لبنى سليمان العليان، وهي أحد الأعضاء الذين سيتم ترشيحهم من قبل مجلس إدارة البنك الأول، في منصب رئيس مجلس إدارة البنك الدامج.
- تعيين الأستاذ/ ديفيد ديو في منصب العضو المنتدب للبنك الدامج.

وبناءً على إعلان كل من بنك ساب والبنك الأول على موقع تداول بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٨م، فقد تم الاتفاق بين البنكين على أن يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة البنك الدامج من ضمن أعضاء مجلس إدارة بنك ساب الحاليين.

ويبدأ عمل أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية المشار إليهم أعلاه بعد إتمام صفقة الاندماج. وسيستمر حالياً كل من الأستاذ/ ديفيد ديو (بصفته العضو المنتدب لبنك ساب) والأستاذ/ سورن نيكولايزن (بصفته العضو المنتدب للبنك الأول) في إدارة كل بنك بشكل مستقل إلى حين إتمام صفقة الاندماج.

• أحكام إنهاء اتفاقية الاندماج

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الاندماج ستتقضي بأثر فوري (وبالتالي تتقضي جميع حقوق والتزامات الأطراف بموجب الاتفاقية) في أي من الحالات التالية:

- ١- قيام بنك ساب أو البنك الأول بالإعلان على موقع تداول بصور قرار من مجلس إدارة أي من البنكين بعدم تقديم توصيتهم لمساهميهم بخصوص الموافقة على صفقة الاندماج والقرارات المتعلقة بها أو سحب التوصية أو التوصية بعدم الموافقة على صفقة الاندماج.
- ٢- قيام أي من الطرفين بتقديم إشعار إنهاء إلى الطرف الآخر في حال إخلال أحد الأطراف بأي من أحكام ونود اتفاقية الاندماج وكان لذلك الإخلال تأثير سلبي جوهري على الطرف الآخر أو على تنفيذ صفقة الاندماج.
- ٣- قيام بنك ساب بتقديم إشعار إنهاء إلى البنك الأول في حال قيام البنك الأول بتوزيع أرباح أو أي توزيعات أخرى أو الإعلان عن ذلك فيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨م.
- ٤- عدم نفاذ قرار الاندماج في تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩م أو قبل ذلك (ما لم يتفق الطرفان كتابياً على تاريخ آخر).
- ٥- اتفاق الطرفين خطياً على إنهاء الاتفاقية.

١٢-٤-١-٢ اتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة

قام البنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م بإبرام اتفاقيات التسوية الجديدة والمبرمة بين البنك الأول وشركة نات ويست ماركتس ان. في. وكل عضو من أعضاء الائتلاف، وذلك لتحل محل اتفاقية التسوية الحالية والمبرمة بين البنك الأول ونات ويست ماركتس ان. في. بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٦م وذلك لغرض تسوية أي مطالبات نشأت أوأت أ قد تنشأ بين البنك الأول ونات ويست ماركتس ان. في. أو بين أعضاء الائتلاف أو أي من الجهات التابعة لهم أو أي من مدرائهم أو موظفيهم. وقد صدرت موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد في تاريخ ٢ مايو ٢٠١٦م بالموافقة على تفويض مجلس إدارة البنك الأول بإبرام اتفاقية التسوية الحالية.

وبموجب اتفاقية التسوية الحالية (واتفاقيات التسوية الجديدة التي ستحل محلها)، ستقوم شركة نات ويست ماركتس ان. في. بدفع مبلغ وقدره ٦٥٦,٢٥٠,٠٠٠ ريال سعودي ومبلغ ١١٦,٩٢٠,١٩٥ دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد المستحقة على تلك المبالغ للبنك الأول أو البنك الدامج بعد نفاذ قرار الاندماج.

وبموجب أحكام اتفاقيات التسوية الجديدة (والتي ستسري الالتزامات الرئيسية فيها في تاريخ نفاذ قرار الاندماج)، فقد التزم كل عضو من أعضاء الائتلاف بشكل منفرد للبنك الدامج بدفع حصته من إجمالي مبلغ التسوية وفقاً لما يلي:

- في حال تصرف شركة نات ويست ماركتس ان. في. في أي من الأسهم المملوكة لها في البنك الدامج أو في حال تصرف عضو الائتلاف في أي من أسهمه في البنك الدامج (في حال تملك أحد أعضاء الائتلاف بشكل مباشر لأسهم في البنك الدامج)، تكون كل من شركة نات ويست ماركتس ان. في. أو عضو الائتلاف (بحسب الحال) ملتزماً للبنك الدامج بسداد حصة عضو الائتلاف ذي الصلة من إجمالي مبلغ التسوية القائم أو سداد قيمة العوض فيما يتعلق بالأسهم التي تم التصرف فيها (أيهما أقل).
- في حال عدم سداد عضو الائتلاف لكامل حصته من إجمالي مبلغ التسوية خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ قرار الاندماج فسيكون المبلغ المتبقي واجب السداد للبنك الدامج بحلول تاريخ إيقاف اتفاقيات التسوية الجديدة.
- يحق للبنك الدامج الاحتفاظ بأي أرباح أو توزيعات مستحقة لشركة نات ويست ماركتس ان. في. أو لعضو الائتلاف ذي العلاقة (بحسب الحال) لسداد كامل مبلغ التسوية (في حال أن شركة نات ويست ماركتس ان. في. استمرت بكونها مساهم مباشر في البنك الدامج) أو حصة عضو الائتلاف ذي العلاقة (في حال أصبح أعضاء الائتلاف مساهمين مباشرين في البنك الدامج) من إجمالي مبلغ التسوية القائم وذلك إلى حين حلول تاريخ إيقاف اتفاقيات التسوية الجديدة.

- يحظر على شركة نات ويست ماركيتس ان. في. وأعضاء الائتلاف التصرف في ملكياتهم في البنك الدامج إلا في الحالات الآتية (وفي كل حالة، وفقاً لشروط اتفاقيات التسوية الجديدة واتفاقية الحظر):
- التصرف في أسهمهم مقابل عوض نقدي (على أن يكون التصرف خاضعاً لاتفاقية الحظر والتي لا تنطبق على شركة ستشنتغ ادمستريتيتكانتوريبيهير فايناشل انستلينجن بعد اتمام صفقة الاندماج).
- نقل أي من حصصهم إلى شركة تابعة، أو إلى شركتهم الأم، أو أي شركة تابعة للشركة الأم. ويقصد بالشركة التابعة في سياق هذه الاتفاقية الشركة التي تمتلك شركة أخرى فيها غالبية حقوق التصويت (بشكل مباشر أو غير مباشر)، أو تمتلك حق تعيين أو عزل غالبية أعضاء مجلس الإدارة أو تسيطر عليها أو تكون قادرة على السيطرة عليها (بموجب النظام الأساسي لتلك الشركة أو بموجب أي علاقة تعاقدية).
- فيما يخص شركة نات ويست ماركيتس ان. في.، نقل أسهمها في البنك الدامج إلى أعضاء الائتلاف.

وكما في تاريخ نشر هذا التعميم، يعد كل من مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي و ستشنتغ ادمستريتيتكانتوريبيهير فايناشل انستلينجن وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. مالكين غير مباشرين في شركة نات ويست ماركيتس ان. في. وبالتالي فهم مالكين غير مباشرين لأسهم البنك الأول، حيث تمثل نسبة مصلحة مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي في البنك الأول ١٥,٢١٪ و ستشنتغ ادمستريتيتكانتوريبيهير فايناشل انستلينجن ١٣,٥٢٪ وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. ١١,١٦٪.

وتعتزم شركة نات ويست ماركيتس ان. في. بعد إتمام صفقة الاندماج تحويل ملكيتها في البنك الدامج لصالح كل من شركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. (وهي شركة تابعة لمجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي إل سي، حيث أنه من المتوقع أن تقوم مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي إل سي بنقل ملكيتها في البنك الدامج لشركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. بعد إتمام صفقة الاندماج وذلك بعد الحصول على الموافقات الداخلية والنظامية اللازمة) وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيتكانتوريبيهير فايناشل انستلينجن بحيث يصبح كل منهم مساهم مباشر في البنك الدامج، وذلك بعد الحصول على الموافقات الداخلية والنظامية اللازمة وغيرها من الموافقات الحكومية.

كما قام البنك الأول بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٨م بإبرام اتفاقية الإنهاء والتي اتفق كل من البنك الأول وشركة نات ويست ماركيتس ان. في. بموجبها على الأمور التالية:

- إنهاء اتفاقية التسوية الحالية واستبدالها باتفاقيات التسوية الجديدة
- إنهاء وتسوية جميع المطالبات الخاضعة للتسوية والواردة في اتفاقية التسوية الحالية سواء تلك المطالب بها من قبل البنك الأول أو من قبل شركة نات ويست ماركيتس ان. في. تجاه بعضهما أو تجاه أعضاء الائتلاف أو أي من شركاتهم التابعة أو أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية أو الموظفين أو الممثلين التابعين لأي من الأطراف المشار إليها.

وتجدر الإشارة إلى أن سريان الالتزامات الرئيسية في اتفاقيات التسوية الجديدة واتفاقية الإنهاء مشروطة بموافقة الجمعية العامة للبنك الأول على الاتفاقيات وإتمام صفقة الاندماج.

ولن يحق لشركة نات ويست ماركيتس ان. في. التصويت في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج على القرارات المتعلقة باتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة، حيث أن لديها مصلحة في هذه الاتفاقيات ولديها ممثلين في مجلس إدارة البنك الأول.

وستتقضي اتفاقيات التسوية الجديدة واتفاقية الإنهاء بأثر فوري في حال وقوع أي من الأحداث التالية:

- إنهاء اتفاقية الاندماج قبل نفاذ قرار الاندماج.
- في حال عدم موافقة مساهمي البنك الأول على صفقة الاندماج أو على اتفاقية الإنهاء أو اتفاقيات التسوية الجديدة في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج.
- في حال عدم موافقة مساهمي بنك ساب على صفقة الاندماج والقرارات الأخرى الواردة في نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب (الوارد في الملحق رقم (١) من هذا التعميم).
- في حال عدم نفاذ قرار الاندماج:

- أ- مع مراعاة الفقرة (ب) أدناه، بعد مضي سنة على توقيع اتفاقية الاندماج، أو
- ب- بعد ثلاثة أشهر من مضي سنة من تاريخ توقيع اتفاقية الاندماج في حال اتفق بنك ساب والبنك الأول على ذلك وفقاً لشروط اتفاقية الاندماج وبشرط قيام البنك الأول بشرح سبب هذا التمديد لأعضاء الائتلاف وتأكيد على أن صفقة الاندماج ستتم خلال فترة التمديد هذه، أو
- ج- في أي تاريخ لاحق لذلك يتم الاتفاق عليه بين شركة نات ويست ماركيتس ان. في. والبنك الأول وكل عضو من أعضاء الائتلاف.

وفي هذه الحالة فستبقى اتفاقية التسوية الحالية سارية.

١٣-٤-١-٣ اتفاقية الحظر

تم الاتفاق مع كل من شركة نات ويست ماركيتس ان. في. وشركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. (وهي شركة تابعة لمجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي إل سي، حيث أنه من المتوقع أن تقوم مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي إل سي بالتنازل عن ملكيتها في البنك الدامج لصالح شركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. بعد إتمام صفقة الاندماج وذلك بعد الحصول على الموافقات الداخلية والنظامية اللازمة) وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيتكانتوريبيهير فايناشل انستلينجن على خضوعهم لفترة حظر. وبموجب هذا الاتفاق، تلتزم شركة نات ويست ماركيتس ان. في. وشركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمستريتيتكانتوريبيهير فايناشل انستلينجن بعدم نقل أي من أسهمهم في البنك الأول خلال فترة تنفيذ صفقة الاندماج (مع وجود بعض الاستثناءات الموضحة أدناه). كما التزمت كل من شركة نات ويست ماركيتس ان. في. وشركة بانكو سانتدير اس. ايه. وشركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي بعدم نقل أي من أسهمهم في البنك الدامج لمدة سنة أشهر من تاريخ إتمام

صفقة الاندماج (مع وجود بعض الاستثناءات الموضحة أدناه)، مع العلم بأن شركة ستشنتغ ادمنستريتيكانتور بيهير فايناشل انستلينجن غير خاضعة لأي حظر على نقل أسهمها بعد إتمام صفقة الاندماج.

يخضع التزام عدم التصرف في الأسهم بموجب اتفاقية الحظر لعدد من الاستثناءات والتي تشمل ما يلي:

- أ- التصرف في الأسهم بعد الحصول على الموافقة الكتابية من البنك الأول (في حال التصرف في الأسهم قبل إتمام صفقة الاندماج) أو البنك الدامج (في حال التصرف في بعد إتمام صفقة الاندماج).
- ب- التصرف في الأسهم عن طريق نقلها لشركة تابعة بشرط أن تلتزم تلك الشركة باتفاقية الحظر وأن تستمر تلك الشركة بكونها تابعة، وفي حال لم تعد تلك الشركة تابعة فتلتزم تلك الشركة بإعادة الأسهم للشركة التي تصرفت في الأسهم أو إلى إحدى شركاتها التابعة التي التزمت باتفاقية الحظر.
- ج- التصرف في الأسهم نتيجة لقبول عرض عام مقدم لكل المساهمين في البنك ذي الصلة.
- د- التصرف في الأسهم بسبب قبول عرض مقدم من البنك الأول (في حال التصرف في الأسهم قبل إتمام صفقة الاندماج) أو البنك الدامج (في حال التصرف في بعد إتمام صفقة الاندماج) لمساهميته بشراء جميع الأسهم المملوكة لهم بشروط مماثلة.
- هـ- التصرف في أي حقوق ممنوحة بموجب أي إصدار لحقوق أولوية.
- و- التصرف في الأسهم بموجب أمر قضائي.
- ز- التصرف في الأسهم بسبب عملية اندماج أو إجراءات تصفية ناتجة عن إعادة هيكلة لأسباب لا تتعلق بعجز في السيولة المادية شريطة أن يكون ذلك بموافقة البنك الأول (في حال التصرف في الأسهم قبل إتمام صفقة الاندماج) أو البنك الدامج (في حال التصرف في بعد إتمام صفقة الاندماج)، على ألا تحجب أو تؤخر تلك الموافقة دون سبب معقول.
- ح- التصرف في الأسهم بسبب تغيير أو تحويل فئة تلك الأسهم.
- ط- التصرف في الأسهم بموجب متطلب نظامي.
- ي- التصرف في الأسهم بموجب صفقة الاندماج.
- ك- تصرفات ويست ماركيتس ان. في. (بعد إتمام صفقة الاندماج) بنقل ملكيتها في البنك الدامج بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح كل من شركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتتير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمنستريتيكانتور بيهير فايناشل انستلينجن وفقاً للشروط الواردة في اتفاقيات التسوية الجديدة.

٤-١-٢٢ التعهد الضريبي

حصل بنك ساب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م على تعهد من شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. بسداد كافة المبالغ الضريبية المستحقة والمتعلقة بالأرباح الرأسمالية في المملكة عندما تحدد بشكل نهائي والتي قد تنتج عن أي تصرف في الأسهم المملوكة لشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. في بنك ساب، مع العلم بأن التعهد يخضع لعدد من القيود والحدود المالية.

كما حصل كل من بنك ساب والبنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م على تعهد من كل من شركة نات ويست ماركيتس ان. في. وشركة نات ويست ماركيتس بي. إل. سي. وشركة بانكو سانتتير اس. ايه. وشركة ستشنتغ ادمنستريتيكانتور بيهير فايناشل انستلينجن بسداد كافة المبالغ الضريبية المستحقة والمتعلقة بالأرباح الرأسمالية في المملكة عندما تحدد بشكل نهائي والتي قد تنتج عن أي تصرف في الأسهم المملوكة لهم في البنك الأول أو البنك الدامج، مع العلم بأن التعهد يخضع لعدد من القيود والحدود المالية.

٢-٤-١٢ الاتفاقيات الأخرى

١-٢-٤-١٢ اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة

قام بنك ساب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨م بإبرام اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة مع شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي. إل. سي) وذلك لغرض تعديل عدد من بنود اتفاقية الخدمات الفنية، حيث تقدم شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي. إل. سي) بموجب أحكام هذه الاتفاقية خدمات إدارية وخدمات متخصصة لبنك ساب.

وستقوم الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج بالموافقة على اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة لإجراء عدد من التعديلات على بنود الاتفاقية، والتي تشمل التعديلات التالية:

- ١- تمديد مدة اتفاقية الخدمات الفنية حتى تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٧م.
- ٢- أن يتم تقديم الخدمات من قبل شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي. إل. سي) بناء على طلب خطي مقدم من أحد الأشخاص المفوضين من قبل بنك ساب إلى شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي. إل. سي).
- ٣- تعديل نطاق الخدمات المقدمة بموجب الاتفاقية وذلك بإلغاء بعض الخدمات التي لم تعد مطلوبة من قبل بنك ساب.
- ٤- إلغاء البند المتعلق بالتعويضات.
- ٥- تعديل بعض البنود المتعلقة بإنهاء الاتفاقية.

وقد تم الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد بتاريخ ١٢/٧/٢٠١٨م على التعديلات المقترحة على اتفاقية الخدمات الفنية.

كما اتفق كل من بنك ساب وشركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي. إل. سي) بموجب اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة بإعفاء الطرف الآخر (بما في ذلك الشركات التابعة لشركة شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي. إل. سي)) والتنازل عن أي مطالبات أو التزامات ناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر عن اتفاقية الخدمات الفنية قبل تاريخ توقيع اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة أو أي مطالبات ناشئة عن تقديم شركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي. إل. سي) أو أي

من شركاتها التابعة (أو مدرائها أو موظفيها أو مستشاريها) لأي من خدماتها بخصوص صفقة الاندماج، سواء تم تقديم تلك الخدمات قبل تاريخ اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة أو بعدها (وفي كلا الحالتين، يستثنى منها الدفعات المالية المستحقة وغير المدفوعة من بنك ساب لشركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي)) المستثناة بموجب أحكام اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة).

كما تجدر الإشارة إلى أنه لن يحق لشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. التصويت في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج على القرار المتعلق بتعديل اتفاقية الخدمات الفنية، حيث أن هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. (وهي شركة تابعة لشركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي)) لديها مصلحة في اتفاقية الخدمات الفنية ولديها ممثلين في مجلس إدارة بنك ساب.

٥-١٢ البنود والشروط الجوهرية لاتفاقية الاندماج

تتضمن اتفاقية الاندماج عدد من الشروط التي يجب أن يتم استيفائها لغرض إتمام صفقة الاندماج والتي تشمل:

- ١- الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد على صفقة الاندماج وزيادة رأس المال (مع العلم بأنه قد تم استيفاء هذا الشرط).
- ٢- الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على طلب زيادة رأس المال ونشر مستند العرض (مع العلم بأنه قد تم استيفاء هذا الشرط).
- ٣- الحصول على موافقة تداول على إدراج أسهم العوض في تداول (مع العلم بأنه قد تم استيفاء هذا الشرط).
- ٤- الحصول على عدم ممانعة الهيئة العامة للمنافسة على التركيز الاقتصادي الناتج عن صفقة الاندماج (مع العلم بأنه قد تم استيفاء هذا الشرط).
- ٥- الحصول على موافقة وزارة التجارة والاستثمار على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي لبنك ساب والموضحة في الجداول (١) و (٢) من الملحق (١) من هذا التعميم (مع العلم بأنه قد تم استيفاء هذا الشرط).
- ٦- عدم إجراء أي تعديلات على اتفاقية الخدمات الفنية المعدلة، باستثناء التعديلات التي يوافق عليها البنك الأول كتابياً.
- ٧- عدم إجراء تعديلات على اتفاقية الإنهاء أو أي من اتفاقيات التسوية الجديدة، باستثناء التعديلات التي يوافق عليها بنك ساب كتابياً.
- ٨- صدور قرار من حملة صكوك البنك الأول (في اجتماع لحملة الصكوك أو بموجب قرار بالتمرير) بالموافقة على إنقضاء البنك الأول بموجب صفقة الاندماج وإعفاء البنك الأول من أي حالة إخلال بأحكام وشروط الصكوك قد تنتج عن إتمام صفقة الاندماج أو قيام البنك الأول باسترداد الصكوك بالكامل، مع العلم بأن البنك الأول قد قام باسترداد الصكوك بالكامل.
- ٩- موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي بنك ساب على القرارات الواردة في نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب (الوارد في الملحق رقم (١) من هذا التعميم)، والتي تشمل الموافقة على قرارات الاندماج واتفاقية الخدمات الفنية المعدلة والتعديلات المقترحة على النظام الأساسي لبنك ساب.
- ١٠- موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي البنك الأول على القرارات الواردة في نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول (الوارد في الملحق رقم (٢) من هذا التعميم) والتي تشمل الموافقة على قرارات الاندماج واتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة.
- ١١- عدم الإخلال بأي من الضمانات التالية المقدمة من أي من البنكين كما في تاريخ اتفاقية الاندماج (مالم يتم الطرف المخل بتصحيح الوضع بشكل مقبول للطرف الآخر إذا كان ذلك الإخلال قابلاً للتصحيح):
 - أ- صلاحية كل بنك وقدرته على إبرام اتفاقية الاندماج وتنفيذ التزاماته الناشئة عنها.
 - ب- أن الالتزامات الناشئة عن اتفاقية الاندماج هي التزامات ملزمة لكل بنك.
 - ج- أن إبرام اتفاقية الاندماج وتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها لن يؤدي إلى:
 - ١- إخلال جوهرى بأحكام النظام الأساسي لأي من البنكين.
 - ٢- الإخلال بشكل جوهري أو يعد حالة إخلال أو يعطي أي طرف آخر في الاتفاقية الحق في إنهاء أي اتفاقية جوهرية أو ترتيب يعد أي من البنكين طرفاً فيه، مالم يتم الإفصاح عنها للطرف الآخر.
- ١٢- عدم الإخلال بأي من الضمانات التالية المقدمة من أي من البنكين كما في تاريخ اتفاقية الاندماج، ويكون لذلك الإخلال أثر جوهري سلبي على أي منهما (مالم يتم الطرف المخل بتصحيح الوضع بشكل مقبول للطرف الآخر إذا كان ذلك الإخلال قابلاً للتصحيح):
 - أ- أن المعلومات التي تم تقديمها خلال مرحلة الفحص النافي للجهالة تعد معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة (بشكل جوهري) وذلك بحسب الوقت الذي تم تقديمها فيه.
 - ب- باستثناء المعلومات التي تم حجبها خلال مرحلة الفحص النافي للجهالة، لم يتم عمداً إخفاء أي معلومات جوهرية عن الطرف الآخر.
- ١٣- عدم الإخلال بأي من المتطلبات المتعلقة بممارسة الأعمال (والموضحة في القسم ١٢-٤-١) (اتفاقية الاندماج) من هذا التعميم) بشكل سلبي جوهري مؤثر على أي من البنكين) مالم يتم الطرف المخل بتصحيح الوضع بشكل مقبول للطرف الآخر إذا كان ذلك الإخلال قابلاً للتصحيح).
- ١٤- عدم حدوث أي تغييرات في الظروف تؤدي أو يمكن أن تؤدي إلى حدوث تغييرات سلبية جوهرية على أعمال أو أصول أو التزامات أو المركز المالي أو الأرباح أو التوقعات المتعلقة بأي من البنكين. ويعد فرض العقوبات الاقتصادية أو المالية أو المقاطعات التجارية على أي من البنكين من قبل عدد من الدول تغييراً سلبياً جوهرياً.
- ١٥- عدم صدور أي قرار أو نظام أو تعليمات أو أمر أو حكم أو مرسوم من أي جهة أو سلطة حكومية يؤدي إلى أن يصبح إتمام صفقة الاندماج - وفقاً لأحكام اتفاقية الاندماج - غير نظامي أو قانوني.

وقد التزم كل من البنكين للآخر بالسعي لاستيفاء شروط الاندماج الموضحة أعلاه بقدر المستطاع وفي أقرب فرصة. ولا يجوز تعديل أو التنازل عن أي من الشروط الموضحة أعلاه.

٦-١٢ الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة الاندماج

مع مراعاة استيفاء جميع الشروط المنصوص عليها في اتفاقية الاندماج، تتمثل الإجراءات الرئيسية اللازمة لإتمام صفقة الاندماج فيما يلي:

١-٦-١٢ الموافقات الحكومية

يجب الحصول على عدد من الموافقات الحكومية على صفقة الاندماج ومنها عدم ممانعة مؤسسة النقد والهيئة العامة للمنافسة، وموافقة هيئة السوق المالية وتداول. وقد قام بنك ساب بالحصول على جميع هذه الموافقات (لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة القسم (١٢-٣-١) «الموافقات الحكومية»).

٢-٦-١٢ موافقة الجمعية العامة غير العادية

تتمثل أحد شروط إتمام صفقة الاندماج في الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب والبنك الأول على صفقة الاندماج وذلك على النحو التالي:

- ١- موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي بنك ساب على القرارات الموضحة في نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب (الوارد في الملحق رقم (١) من هذا التعميم).
- ٢- موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي البنك الأول على القرارات الموضحة في نموذج الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول (الوارد في الملحق رقم (٢) من هذا التعميم).

وسيقوم بنك ساب بالتقدم لهيئة السوق المالية بطلب لدعوة الجمعية العامة غير العادية بعد نشر هذا التعميم. وبعد الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على انعقاد الجمعية العامة غير العادية، سيقوم بنك ساب بنشر الدعوة لاجتماع الجمعية والتي يجب أن تعقد بعد واحد وعشرين (٢١) يوم على الأقل من تاريخ نشر الدعوة.

يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال بنك ساب على الأقل. فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يعقد بعد ساعة واحدة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول (بشرط أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يفيد الإعلان عن إمكانية عقد اجتماع ثاني بعد ساعة واحدة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول عند عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد الاجتماع). ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون ربع رأس المال على الأقل. وفي حال لم يتوافر النصاب اللازم في الاجتماع الثاني، فسيقوم بنك ساب بالتقدم إلى هيئة السوق المالية للحصول على موافقتها على انعقاد اجتماع ثالث للجمعية العامة غير العادية. وعند الحصول على موافقتها، سيقوم بنك ساب بنشر الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية وسيتم انعقاد الجمعية العامة غير العادية بعد مدة لا تقل عن واحد وعشرين (٢١) يوم من تاريخ نشر الدعوة. وسيكون الاجتماع الثالث صحيحاً أي كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

ويحق لجميع المساهمين المقيدين بسجل مساهمي بنك ساب بنهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية الخاصة بصفقة الاندماج حضور الجمعية العامة غير العادية. وسيكون بإمكان المساهم الحضور بنفسه والتصويت على جدول الأعمال، أو أن يوكل عنه شخصاً آخر في حضور الجمعية والتصويت على جدول الأعمال نيابة عنه (وفقاً للإجراءات ذات العلاقة) سواء كان ذلك الشخص مساهماً في بنك ساب أو غير ذلك (على ألا يكون ذلك الشخص من أعضاء مجلس إدارة بنك ساب أو من موظفي البنك).

ويجب أن يكون التوكيل خطياً وموقعاً عليه من قبل المساهم المفوض ومصادقاً عليه من الغرفة التجارية أو من أحد البنوك أو الأشخاص المرخص لهم من هيئة السوق المالية أو كتابة العدل أو الأشخاص المرخص لهم بأعمال التوثيق. ويجب على الوكيل إبراز أصل التوكيل المصادق عليه يوم اجتماع الجمعية بالإضافة إلى صورة من الهوية الوطنية أو جواز السفر أو هوية المقيم للوكيل.

تتم الموافقة على قرارات الاندماج في اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج إذا صدر قرار الموافقة بأغلبية ثلاث أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع سواء بالإصالة أو الوكالة. وتصدر الموافقة على القرارات الإضافية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع. وبناءً على الفقرة (٤) من المادة (١٩١) من نظام الشركات، لا يحق للمساهم الذي يملك أسهماً في كل من بنك ساب والبنك الأول التصويت على قرارات الاندماج إلا في الجمعية العامة غير العادية لإحدى البنكين.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لن يحق لشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. التصويت في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج على القرار المتعلق بتعديل اتفاقية الخدمات الفنية، حيث أن هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي. في. (وهي شركة تابعة لشركة إتش إس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي)) لديها مصلحة في اتفاقية الخدمات الفنية ولديها ممثلين في مجلس إدارة بنك ساب.

كما أنه لن يحق لشركة نات ويست ماركيتس ان. في. التصويت في الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول الخاصة بصفقة الاندماج على القرارات المتعلقة بإتفاقية الإنهاء واتفاقيات التسوية الجديدة، حيث أن لديها مصلحة في هذه الاتفاقيات ولديها ممثلين في مجلس إدارة البنك الأول.

كما سيكون بمقدور المساهمين التصويت على بنود جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية عن بعد (إلكترونياً) عن طريق خدمة «تداولاتي» المقدمة من تداول، على أن يكون المساهمون قد قاموا بالتسجيل في خدمة «تداولاتي» علماً بأن التسجيل والتصويت في خدمات «تداولاتي» متاح مجاناً لجميع المساهمين. للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الرابط: <https://login.tadawulaty.com.sa/ir/user/login.xhtml?lang=ar>.

سيكون التصويت الإلكتروني متاحاً قبل انعقاد الجمعية العامة غير العادية بثلاثة أيام على الأقل، وسيتم تحديد التواريخ التي سيتاح فيها التصويت الإلكتروني في دعوة الجمعية العامة غير العادية.

تحسب الأصوات في الجمعيات العامة غير العادية على أساس صوت واحد لكل سهم، وسيخسر المساهم الذي يعتذر عن حضور الجمعية العامة غير العادية (سواء بنفسه أو بواسطة التصويت الإلكتروني أو عن طريق الوكالة) حقه في التصويت في الجمعية العامة غير العادية ولن تؤخذ الأصوات المرتبطة بأسهمه في عين الاعتبار.

ومن المتوقع أن يقوم بنك ساب بخصم مبلغ التسوية الزكوية لبنك ساب من نصيب المساهمين السعوديين من صافي الأرباح، وفقاً للأنظمة واللوائح ذات الصلة ووفقاً لأحكام النظام الأساس لبنك ساب. ولهذه الأغراض، فإن الإشارة إلى «المساهمين السعوديين» تشمل المساهمين السعوديين وغير السعوديين الذين تستحق عليهم الزكاة وفقاً للأنظمة واللوائح ذات الصلة. وسيقوم بنك ساب بالإعلان على موقع تداول عن الآلية المتبعة لخصم مبلغ التسوية الزكوية لبنك ساب بما في ذلك المدة المتوقعة لذلك، وذلك عند تحديد التفاصيل النهائية لآلية الخصم.

كما قام البنك الأول بتاريخ ١٣/٠٤/١٤٤٠ هـ (الموافق ٢٠/١٢/٢٠١٨ م) بالإعلان على موقع تداول عن توصله إلى اتفاق مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتسوية مطالبات الزكاة المتعلقة بالسنوات المالية السابقة حتى السنة المالية ٢٠١٧م. وبموجب هذه التسوية، سيدفع البنك الأول مبلغ (٣٧٤,٤٧٥,٩٠٨) ريال سعودي («مبلغ التسوية الزكوية للبنك الأول»).

ونظراً لأن مجلس إدارة البنك الأول قرر عدم توزيع أي أرباح للسنة المالية ٢٠١٨م التزاماً بأحكام اتفاقية الاندماج، فإن البنك الأول لم يقم بخصم المستحقات الزكوية للعام ٢٠١٨م والبالغة حوالي (٥٨٠,٢٩٨,٧٩٨) ريال سعودي من الأرباح المستحقة لمساهمي البنك الأول.

وبعد إتمام صفقة الاندماج، ستنتقل التزامات البنك الأول المرتبطة بمبلغ التسوية الزكوية للبنك الأول والمستحقات الزكوية لعام ٢٠١٨م والبالغ مجموعهما (٤٣٢,٧٧٤,٧٠٦) ريال سعودي إلى البنك الدامج.

وعليه، سيبلغ إجمالي مبلغ المستحقات الزكوية على البنك الدامج للسنوات السابقة مبلغاً قدره (٢,٠٦٠,٨٤٤,٤٢٥) ريال سعودي، وسيخصم هذا المبلغ من الأرباح المستحقة للمساهمين السعوديين في البنك الدامج وذلك وفقاً للآلية التي سيقوم بنك ساب بالإعلان عنها لاحقاً. (ولمزيد من المعلومات المتعلقة بمخاطر المنازعات الزكوية، يرجى مراجعة قسم ٨-١٣ (المخاطر المرتبطة بالمنازعات الزكوية) من هذا التعميم.

ونوضح أدناه عدد من الملاحظات العامة حول أنظمة الضرائب واللوائح ذات العلاقة والتفسيرات والممارسات المتبعة بتاريخ هذا التعميم لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية والتي من الممكن أن تتغير في المستقبل وتؤثر على المعلومات الواردة في هذا القسم. ولا يقدم هذا القسم تحليلاً شاملاً لكافة العواقب الضريبية التي قد تقع على المساهمين ولا تعد بديلاً عن المشورة المتخصصة من مستشار ضريبي، وعليه فإذا كان لديك أي شك فيما يتعلق بالوضع الضريبي الخاص بك، فمن المستحسن أن تطلب مشورة مهنية مستقلة من مستشار ضريبي متخصص.

بشكل عام، تخضع الشركات السعودية المملوكة بالكامل لمساهمين من دول مجلس التعاون للزكاة بنسبة ٥٪ من صافي أرباحها المعدلة أو صافي قيمة الأصول المعدلة (أيهما أعلى) ويتم حساب مبلغ الزكاة المستحق على أساس قواعد محددة منصوص عليها في أنظمة الزكاة والضوابط ذات العلاقة. أما إذا كانت الشركة السعودية مملوكة بالكامل لمساهمين من غير دول مجلس التعاون فستخضع الشركة لضريبة دخل بنسبة ٢٠٪. وتخضع الشركات السعودية المختلطة (المملوكة من خليجيين وغير خليجيين) إلى الزكاة وضريبة الدخل بالتناسب (بحسب كيفية امتلاك المساهمين الخليجيين وغير الخليجيين لخصصهم في الشركة).

ووفقاً للقرار الوزاري رقم ١٧٢٧ بتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٥ هـ (الموافق ١١ فبراير ٢٠١٨م)، لا يدخل ضمن حصص الشركاء غير السعوديين في شركات الأموال المقيمة حصص الشركاء غير السعوديين التي يتم تملكها بقصد المضاربة من خلال التداول في أسهم الشركات المساهمة في السوق المالية السعودية لغرض تحديد المسؤولية الضريبية (زكاة أو ضريبة) لشركات المساهمة المدرجة.

ويمكن ترحيل الخسائر الضريبية إلى السنوات التي تلي سنة الخسارة دون التقيد بمدة محددة على ألا يتجاوز الحد المسموح بحسمه في كل سنة ضريبية نسبة ٢٥٪ من الربح السنوي. ومن غير المتوقع أن تؤثر صفقة الاندماج أو أي تغيير لاحق في الملكية في بنك ساب على قدرة البنك على ترحيل الخسائر بشرط ألا يكون هناك تغيير في أوجه النشاط في البنك الدامج.

يتم تطبيق ضريبة الدخل على الأموال التي يدفعها الخاضعين للضرائب في المملكة العربية السعودية إلى أشخاص أو شركات خارج المملكة العربية السعودية. وتتراوح نسبة الضريبة المستحقة من ٥٪ إلى ٢٠٪ وذلك بحسب طبيعة المبالغ المدفوعة وما إذا كان النشاط المنتج للدخل قد تم تقديمه كلياً أو جزئياً في المملكة العربية السعودية. وتخضع أرباح الأسهم والفوائد إلى ضريبة مقطوعة بنسبة ٥٪ (ما لم يتم تفاديها بشكل جزئي أو كلي بموجب اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تبرم مع حكومة المملكة العربية السعودية بشرط تحقيق الشروط ذات الصلة).

تخضع الأرباح الناتجة عن بيع في الأسهم في الشركات السعودية من قبل مساهم غير مقيم لضريبة بنسبة ٢٠٪. غير أن الأرباح التي تتحقق من بيع الأسهم في الشركات السعودية المدرجة في تداول هي أرباح معفاة من الضرائب (في حال تحقق الشروط ذات العلاقة). وقد تم توسيع هذا الإعفاء من الضرائب مؤخراً ليشمل الأسهم في الشركات السعودية المتداولة في البورصات خارج المملكة العربية السعودية، شريطة أن تكون أسهم تلك الشركات متداولة في تداول أيضاً وأن تكون الأسهم قد تم تملكها بعد صدور نظام ضريبة الدخل في شهر يوليو من عام ٢٠٠٤م.

في حال لم يقم أي من المساهمين الأجانب في البنك الأول أو في بنك ساب عند إتمام صفقة الاندماج أو بعدها بدفع المبالغ الضريبية المرتبطة بالأرباح الرأسمالية فيما يتعلق بملكته في بنك ساب أو البنك الأول، فقد يتحمل بنك ساب مسؤولية دفع هذه المبالغ. وفي حين أن بنك ساب ليس على علم بأي سبب قد يؤدي إلى قيام أي من المساهمين الأجانب بعدم دفع المبالغ الضريبية المستحقة عليهم في المملكة، إلا أن بنك ساب (كإجراء احترازي) قام بالحصول على تعهد من كبار المساهمين الأجانب في كل من بنك ساب والبنك الأول بسداد كافة المبالغ الضريبية المستحقة والمتعلقة بالأرباح الرأسمالية في المملكة عندما تتحدد بشكل نهائي فيما يتعلق بملكيتهم في بنك ساب والبنك الأول، مع العلم بأن التعهد يخضع لعدد من القيود والحدود المالية. (ولمزيد من التفاصيل حول المخاطر الضريبية، يرجى الاطلاع على قسم ٨-١٩ (المخاطر الضريبية) من هذا التعميم.

ويمكن تفادي هذه الضرائب بشكل جزئي أو كلي بموجب اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تبرم مع حكومة المملكة العربية السعودية بشرط تحقيق الشروط ذات الصلة. وتتص أنظمة الضرائب في المملكة العربية السعودية على أنه في حال بيع أسهم في شركة سعودية فإن الشركة والمشتري يكونون مسؤولين بالتضامن مع الشريك البائع في سداد أي مستحقات ضريبية نتيجة لذلك.

قد تخضع الأموال الناتجة عن نقل الأصول والالتزامات في شركة سعودية (بخلاف أسهم الشركات السعودية) لضريبة بنسبة ٢٠٪ أو لزكاة بنسبة ٥٪ وذلك بحسب جنسية المساهم في الشركة (خليجي أو غير خليجي). وبشكل عام، لا يتم تحويل الضريبة غير المسددة الناشئة عن تحويل الأصول والالتزامات بين شركات سعودية مع تلك الأصول والالتزامات المحولة وفقاً للأنظمة الضريبية السعودية (بغض النظر عن الأنظمة الأخرى غير الضريبية

والتي قد تتطلب من الجهة المحول إليها أن تتحمل هذه الضرائب غير المدفوعة).

لا توجد ضرائب طوابع أو ضرائب تسجيل أو غيرها من الرسوم التي تنطبق على المشاركة في عمليات الاستحواذ على أو البيع لحصص في الشركات في المملكة العربية السعودية. (ولمزيد من التفاصيل حول المخاطر الضريبية، يرجى الاطلاع على قسم ٨-١٩ (المخاطر الضريبية) من هذا التعميم.

١٢-١٢ التعديلات في النظام الأساسي لبنك ساب

يعتزم بنك ساب إجراء عدد من التعديلات على نظامه الأساسي والتي تتمثل في تعديلات عامة وتعديلات أخرى مرتبطة بصفقة الاندماج. وستسري التعديلات العامة بأثر فوري بعد الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب. أمام التعديلات المرتبطة بصفقة الاندماج، فستسري هذه التعديلات عند إتمام صفقة الاندماج.

تم تضمين التعديلات العامة في المرفق رقم (١) من الملحق رقم (١) من هذا التعميم وتم تضمين التعديلات المرتبطة بصفقة الاندماج في المرفق رقم (٢) من الملحق رقم (١) من هذا التعميم.

١٣-١٢ التوزيعات وسياسة الأرباح

قام بنك ساب بالإعلان على موقع تداول بتاريخ ٢٠/٤/١٤٤٠هـ (الموافق ٢٧/١٢/٢٠١٨م) عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية لمساهمي عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م. ويبلغ إجمالي المبلغ الموزع (١.٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠) ريال سعودي وذلك بواقع (١) ريال للسهم الواحد (بعد خصم الزكاة)، بنسبة توزيع تبلغ (١٠٪) من القيمة الاسمية للسهم. وقد صدرت موافقة الجمعية العامة المتعقد بتاريخ ٢٥/٧/١٤٤٠هـ (الموافق ١/٤/٢٠١٩م) على توصية مجلس الإدارة المشار إليها.

وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب أحكام اتفاقية الاندماج، فقد التزم البنك الأول بعدم توزيع أرباح لعام ٢٠١٨م. وقد قام البنك الأول بتاريخ ٢٤/١/١٤٤٠هـ (الموافق ٤/١٠/٢٠١٨م) بالإعلان على موقع تداول عن صدور توصية مجلس إدارة البنك الأول بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٨م التزاماً بأحكام اتفاقية الاندماج. وقد صدرت موافقة الجمعية العامة للبنك الأول بتاريخ ١٢/٨/١٤٤٠هـ (الموافق ١٧/٤/٢٠١٩م) على توصية مجلس الإدارة المشار إليها.

١٣-١٢-١ سياسة توزيع الأرباح الحالية لبنك ساب

توزع أرباح الشركة السنوية أو المرحلية الصافية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي بعد خصم كل المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الإستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك، والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والجهات الإشرافية على النحو التالي:-

- أ- بعد الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي.
- ب- تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على المساهمين غير السعوديين طبقاً للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة وتخضع الزكاة المدفوعة عن المساهمين السعوديين من نصيبهم في صافي الربح كما تحسم الضريبة المدفوعة عن المساهمين غير السعوديين من نصيبهم في صافي الربح.
- ج- يرحل ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة والضريبة، كما ذكر في الفقرة (١) أعلاه للإحتياطي القانوني إلى أن يصبح الإحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
- د- يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الإحتياطي القانوني والضريبة مبلغ لا يقل عن ٥٪ من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين على أن يتم توزيعه بنسبة ما يملكه كل مساهم طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة، فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين لا تكفي لدفع الأرباح للمساهمين المعنيين فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية. ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
- هـ- يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (١)، (٢)، (٣) - السابقة على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة.
- و- يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من المساهمين السعوديين وغير السعوديين عند إحتساب المخصصات اللازمة للإحتياطي القانوني والإحتياطيات الأخرى من صافي الأرباح (بعد خصم الزكاة والضريبة) ويجب على كل من المجموعتين المساهمة في تلك الإحتياطيات حسب نسبهم في رأس المال على أن تخصص مساهماتهم من حصصهم في الأرباح الصافية.
- ز- يستحق المساهم حصته في الأرباح وفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في هذا الشأن، ويبين القرار تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع. وتكون أحقية الأرباح لمالكي الأسهم المسجلين في سجلات المساهمين في نهاية اليوم المحدد للإستحقاق. وللشركة أن تحبس حصة الأرباح المستحقة لأي مساهم وأن تستخدمها في أداء ما في ذمته من ديون والالتزامات للشركة.

١٢-١٣-٢ التعديلات المقترحة على سياسة توزيع الأرباح

تمثل التعديلات الواردة أدناه التعديلات المقترحة على سياسة توزيع الأرباح لبنك ساب والتي سيتم عرضها على مساهمي بنك ساب في الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفحة الاندماج للتصويت عليها. وقد تم الحصول على عدم ممانعة وزارة التجارة والاستثمار على هذه التعديلات بتاريخ ١٦/٦/١٤٤٠هـ.

توزع أرباح الشركة السنوية أو المرحلية الصافية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي بعد خصم كل المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الإستثمارات والإلتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك، والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والجهات الإشرافية على النحو التالي:-

- ١- بعد الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي.
- ٢- تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على المساهمين غير السعوديين طبقاً للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة وتخضم الزكاة المدفوعة عن المساهمين السعوديين من نصيبهم في صافي الربح كما تحسم الضريبة المدفوعة عن المساهمين غير السعوديين من نصيبهم في صافي الربح.
- ٣- يرحد ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من الأرباح الصافية للإحتياطي النظامي إلى أن يصبح الإحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
- ٤- يخص من الباقي من الأرباح بعد خصم الإحتياطي النظامي والضريبة مبلغ لا يقل عن ٠,٥% من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين على أن يتم توزيعه بنسبة ما يملكه كل مساهم، بعد خصم مبالغ الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على المساهمين غير السعوديين وفقاً للفقرة (٢) أعلاه طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة، فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين لا تكفي لدفع الأرباح للمساهمين المعنيين فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية. ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
- ٥- يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (٢) و(٣) - السابقة على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة.
- ٦- يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من المساهمين السعوديين وغير السعوديين عند إحتساب المخصصات اللازمة للإحتياطي القانوني والإحتياطيات الأخرى من صافي الأرباح ويجب على كل من المجموعتين المساهمة في تلك الإحتياطيات حسب نسبهم في رأس المال على أن تخصم مساهماتهم من حصصهم في الأرباح الصافية.
- ٧- يستحق المساهم حصته في الأرباح وفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في هذا الشأن، ويبين القرار تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع. وتكون أحقية الأرباح لمالكي الأسهم المسجلين في سجلات المساهمين في نهاية اليوم المحدد للإستحقاق. وللشركة أن تحبس حصة الأرباح المستحقة لأي مساهم وأن تستخدمها في أداء ما في ذمته من ديون وإلتزامات للشركة.

١٣- إفادات الخبراء

قدم المستشارين الموضحة أسمائهم في القسم رقم (٣) «دليل الشركة» موافقتهم الخطية على نشر أسمائهم وعناوينهم وشعاراتهم وإفاداتهم وفقاً للسياق الوارد في هذا التعميم، ولم يتم أي منهم بسحب تلك الموافقة حتى تاريخ هذا التعميم. كما أنه ليس لديهم أي أسهم أو مصلحة مهما كان نوعها في بنك ساب أو أي من شركاته التابعة.

١٤- المصاريف

تقدر التكاليف والمصاريف المتعلقة بإتمام صفقة الاندماج بحوالي (٧٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي. وتشمل هذه المصروفات أتعاب المستشار المالي والمستشار القانوني ومستشار العناية المهنية المالي ومراجعي الحسابات وغيرهم من المستشارين، إضافة إلى رسوم الجهات الحكومية ومصاريف التسويق والطباعة والتوزيع وجميع تكاليف أو مصاريف أخرى متعلقة بصفقة الاندماج. وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ التكاليف والمصاريف المشار إليه أعلاه لا يشمل التكاليف المتعلقة بدمج أعمال بنك ساب والبنك الأول بعد إتمام صفقة الاندماج (ولمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة (٨-١-٥) «المخاطر المتعلقة بتحقيق المنافع المرجوة من صفقة الاندماج كخفض التكاليف وزيادة فرص النمو وغيرها»).

١٥- الإعفاءات

تم الحصول على الإعفاءات الآتية من الهيئة:

- ١- استثناء البنك السعودي البريطاني من متطلبات الفقرة (هـ) من المادة (٣) (والمعلقة بمنع العارض أو الشركة المعروض عليها أو مستشاريهما خلال فترة العرض أو أثناء دراسته تقديم معلومات إلى بعض المساهمين دون إتاحتها لجميع المساهمين الآخرين) والفقرة (أ) من المادة ٣٥ (والمعلقة بالمساواة في توفير المعلومات للمساهمين) من لائحة الاندماج والاستحواذ عند قيامه بتزويد شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي.في. بمعلومات تتعلق بنتائج عمليات الفحص المالية والقانونية والتجارية النافية للجهة التي أجراها البنك السعودي البريطاني على البنك الأول ورأيه حولها بالإضافة إلى معلومات تتعلق بالشروط الرئيسية للاندماج المحتمل بين البنك الأول والبنك السعودي البريطاني، على ألا يترتب على ذلك إخلالاً بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة، لاسيما نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وأنظمة مؤسسة النقد، وعلى أن تسري كافة القيود المطبقة على الأشخاص المطلعين الواردة في لائحة سلوكيات السوق (الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ١١-٢٠٠٤ الموافق ٤/١٠/٢٠٠٤م المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ١-٧-٢٠١٨ وتاريخ ١٨/١/٢٠١٨م) على شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي.في.
- ٢- استثناء البنك السعودي البريطاني والبنك الأول من متطلبات الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٤٠) من لائحة الاندماج والاستحواذ (والمعلقة بإتاحة المستندات للمعاينة) فيما يتعلق بـ (١) اتفاقية الإنهاء و (٢) اتفاقيات التسوية الجديدة و (٣) اتفاقية الحظر و (٤) التعهد الضريبي (بحسب التعريف الوارد لكل منها في مستند العرض وهذا التعميم وتعميم مجلس إدارة البنك الأول).
- ٣- استثناء المساهمين الذين يملكون أسهم في بنك ساب والبنك الأول والذين لهم ممثلين في مجلسي إدارة البنكين أو أحدهما من المادتين ٣(س) و ٤٨ من لائحة الاندماج والاستحواذ، بحيث يحق لهم التصويت على قرارات الاندماج في الجمعية العامة لإحدى البنكين مع مراعاة القيود الخاصة بعدم تصويت ممثليهم في اجتماع مجلس الإدارة أو أي من اللجان. ولذلك، فإن المساهمين من الأطراف ذوي العلاقة وهم شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سيكون لهم الحق في التصويت في الجمعية العامة لإحدى البنكين. وعليه، فإنهم لن يخضعوا للقيود المشار إليها في إعلان بنك ساب بخصوص توقيع اتفاقية اندماج ملزمة مع البنك الأول والمنشور على موقع تداول بتاريخ ٢٤/١/١٤٤٠هـ (الموافق ٤/١٠/٢٠١٨م).

١٦- المستندات المتاحة للمراجعة

سيقوم بنك ساب بتوفير نسخ من المستندات التالية للمراجعة في مقره الرئيسي خلال ساعات العمل الاعتيادية في أي يوم عمل من تاريخ نشر هذا التعميم وحتى موعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج:

- ١- النظام الأساسي للبنك الأول.
- ٢- اتفاقية الاندماج.
- ٣- اتفاقية الخدمات الفنية واتفاقية الخدمات الفنية المعدلة.
- ٤- القوائم المالية المراجعة للبنك الأول للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م و٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٣١ ديسمبر ٢٠١٨م.
- ٥- تقرير التقييم
- ٦- القوائم المالية الافتراضية المفحوصة.
- ٧- خطابات موافقات المستشارين على استخدام أسمائهم وشعاراتهم وإفاداتهم في هذا التعميم.

ملحق رقم (١)

دعوة الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب^{٤٩}

يسر مجلس إدارة بنك ساب («الشركة») دعوة مساهمي البنك الكرام («المساهمين») لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية المقرر عقده في تمام الساعة (●) من مساء يوم (●)/(●)/(●) هـ (حسب تقويم أم القرى) الموافق (●)/(●)/(●) م في مقر الإدارة العامة للبنك الواقع في «الموقع» في مدينة الرياض وذلك للتصويت على جدول الأعمال التالي:

- ١- التصويت على التعديلات المقترحة على اتفاقية الخدمات الفنية المبرمة بين الشركة و شركة إتش أس بي سي هولدنغ (بي.إل.سي) المبرمة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧م (كما تم تعديلها من وقت لآخر) وذلك بحسب ما هو موضح في تعميم المساهمين الصادر عن بنك ساب بتاريخ ().
- ٢- التصويت على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للشركة وفقاً للصيغة الموضحة في المرفق رقم (١) (من هذه الدعوة على أن تسري هذه التعديلات بأثر فوري).
- ٣- التصويت على دمج البنك الأول في الشركة وفقاً لأحكام المواد ١٩٠ إلى ١٩٢ من نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م ٣ بتاريخ ٢٨ / ١٤٣٧ هـ (الموافق ١٠/١١/٢٠١٥ م) («النظام»)، من خلال إصدار ٤٨٥٣٥٣٩٦,٠٤٨٥٣٥٣٩٦ سهم في الشركة مقابل كل سهم في البنك الأول («صفقة الاندماج»)، وذلك وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج بين الشركة والبنك الأول المبرمة بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ م («اتفاقية الاندماج»). بما في ذلك الموافقة على الأمور التالية المتعلقة بصفقة الاندماج:
 - أ- الموافقة على أحكام اتفاقية الاندماج المبرمة بين الشركة والبنك الأول بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ م.
 - ب- الموافقة على زيادة رأس مال الشركة من (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى (٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠) ريال سعودي وذلك وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج، على أن تسري هذه الزيادة عند نفاذ الاندماج وفقاً لأحكام نظام الشركات واتفاقية الاندماج.
 - ج- الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للشركة وفقاً للصيغة الموضحة في المرفق رقم (٢) من هذه الدعوة، على أن تسري هذه التعديلات عند إتمام صفقة الاندماج .
 - د- تفويض مجلس إدارة الشركة، أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، بإصدار أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من القرارات المذكورة أعلاه.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع البنود الواردة أعلاه تعد من شروط صفقة الاندماج، ولمزيد من التفاصيل عن صفقة الاندماج وأحكامها وشروطها وجميع المسائل المتصلة بها بما في ذلك المخاطر ذات الصلة، فعلى المساهمين الرجوع إلى تعميم المساهمين الصادر عن بنك ساب بتاريخ (●) وال متاح على الرابط (●). ويؤكد مجلس إدارة بنك ساب على أهمية قراءة المساهمين لتعميم المساهمين بشكل مفصل قبل التصويت على أي من القرارات الواردة أعلاه.

رئيس مجلس الإدارة

^{٤٩} قد يتم تضمين بنود أخرى في جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية لبنك ساب الخاصة بصفقة الاندماج. وعليه، فإن قائمة بنود جدول الأعمال النهائية ستكون وفق ما هو منصوص عليه في دعوة الجمعية والتي سيتم نشرها على موقع تداول.

المرفق رقم (١)

التعديلات العامة على النظام الأساسي للشركة

سيتم تعديل المادة ٢ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

اسم الشركة هو «البنك السعودي البريطاني» شركة مساهمة سعودية (ويشار إليها فيما بعد بعبارة «الشركة»).

سيتم تعديل الفقرة (ت) من المادة ٣ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

ت - تأسيس شركات بمفردها - ذات مسئولية محدودة أو مساهمة - وتملك الاسهم والحصص في شركات أخرى قائمة أو الاندماج معها أو الإشتراك مع الغير في تأسيس الشركات المساهمة أو ذات المسئولية المحدودة وذلك مع مراعاة الأنظمة واللوائح السارية في المملكة العربية السعودية.

سيتم تعديل المادة ٥ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

مدة الشركة (٩٩) تسعة وتسعون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ قرار وزير التجارة بإعلان تأسيس الشركة طبقاً للمادة (٦٥) من نظام الشركات، ويجوز دائماً إطالة مدة الشركة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل إنتهاء المدة المذكورة بسنة واحدة على الأقل.

سيتم تعديل المادة ١٦ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يجوز للشركة وفقاً لنظام السوق المالية ومع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك أن تصدر أدوات دين وسندات متساوية القيمة أو صكوك تمويلية قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة سواء بعملة الريال السعودي أو غيرها.

كما يجوز للشركة - بقرار من الجمعية العامة غير العادية - أن تصدر أدوات دين أو صكوك تمويلية قابلة للتحويل إلى أسهم وفقاً لنظام السوق المالية ومع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك. وذلك بعد صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية تحدد فيه الحد الأقصى لعدد الأسهم التي يجوز أن يتم إصدارها مقابل تلك الأدوات أو الصكوك، سواء أصدرت تلك الأدوات أو الصكوك في الوقت نفسه أو من خلال سلسلة من الإصدارات أو من خلال برنامج أو أكثر لإصدار أدوات دين أو صكوك تمويلية.

ويصدر مجلس الإدارة - دون حاجة إلى موافقة جديدة من هذه الجمعية - أسهم جديدة مقابل تلك الأدوات أو الصكوك التي يطلب حاملوها تحويلها، فور انتهاء فترة طلب التحويل المحددة لحملة تلك الأدوات أو الصكوك. ويتخذ المجلس ما يلزم لتعديل نظام الشركة الأساس فيما يتعلق بعدد الأسهم المصدرة ورأس المال. ويجب على مجلس الإدارة شهر اكتمال إجراءات كل زيادة في رأس المال بالطريقة المحددة في النظام لشهر قرارات الجمعية العامة.

سيتم تعديل المادة ١٧ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ١٠ أعضاء، بحيث تعين الجمعية العامة العادية ٦ من الأعضاء وفقاً لأسلوب التصويت التراكمي («الأعضاء المنتخبين») لمدة ثلاث سنوات، ويتم تعيين ٤ من الأعضاء من قبل المساهم شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) («الأعضاء المعينين»). وذلك بعد الحصول على عدم مانعة مؤسسة النقد العربي السعودي قبل أي تعيين. ويجوز إعادة تعيين جميع أعضاء المجلس لمدد أخرى.

وطالما بقيت شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) مالكة لنسبة أربعين بالمائة (٤٠٪) على الأقل من الأسهم يحق لها أن تعين الأعضاء المعينين الأربعة وأن تبدلهم جميعاً أو أي منهم. ويتم هذا التعيين أو التبديل بقرار يصدره مجلس إدارة شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في)، ويتولى إبلاغه بكتاب يوجه إلى مجلس إدارة الشركة.

سيتم تعديل المادة ١٨ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

مع مراعاة ما ورد في الفقرة (١٧) أعلاه فيما يتعلق بحق شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) بتعيين الأعضاء المعينين، يحق لكل مساهم ترشيح نفسه أو شخص آخر أو أكثر لعضوية مجلس الإدارة، وذلك في حدود نسبة ملكيته في رأس المال.

سيتم تعديل المادة ١٩ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

للجمعية العامة العادية للشركة الحق في كل وقت بعزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم، ودون إخلال بأي حقوق فلعضو المجلس المعزول الحق بالمطالبة بالتعويض إذا وقع العزل لسبب غير مقبول أو في وقت غير مناسب. ولعضو مجلس الإدارة أن يستقيل، بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب، وإلا كان مسؤولاً تجاه الشركة عما يترتب على استقالته من أضرار.

تنتهي عضوية المجلس:

- بإنهاء مدتها.
- بإستقالة العضو.
- إذا أصبح غير صالح للعضوية وفقاً لأحكام أي نظام نافذ في المملكة العربية السعودية.
- بعزله بقرار من الجمعية العامة يصدر بأغلبية الثلثين إذا لم يكن العزل يطلب من مجلس الإدارة وبالأغلبية البسيطة إذا كان العزل بناء على طلب مجلس الإدارة.
- إذا أصبحت قواه العقلية غير سليمة.
- إذا حكم بإدانته في جريمة مخلة بالأمانة أو غش أو ماسة بالشرف.
- إذا حكم بإفلاسه أو أجرى ترتيبات أو صلحا مع دائنيه.

وإذا شغل مركز أحد الأعضاء أثناء دورة المجلس (باستثناء مركز أحد الأعضاء المعيّنين من قبل شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في)) وترتب على ذلك أن هبط عدد أعضاء المجلس عن ستة، تدعى الجمعية العامة العادية خلال مدة أقصاها ستين يوماً لإختيار العدد اللازم من الأعضاء. وفي غير هذه الحالة كان للمجلس أن يعين - مؤقتاً - عضواً في المركز الشاغر ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاية، مع مراعاة حكم المادة (١٧) ، وأن توافي الجهات التنظيمية بمتطلبات التعيين والإفصاح اللازمة، خلال خمسة أيام عمل من تاريخ التعيين، وأن يتم عرض هذا التعيين على الجمعية العامة العادية. في أول اجتماع لها، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه. وفيما يخص شغور مركز أحد أعضاء المجلس المعيّنين من قبل شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) فعليها أن تعين خلفه على وجه السرعة.

سيتم تعديل المادة ٢٠ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

مع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك، ودون الإخلال بالسلطات المقررة للجمعية العامة يكون لمجلس الإدارة سلطة كاملة لإدارة أعمال الشركة والإشراف على شئونها بما يحقق أغراضها. ولمجلس الإدارة أن يشكل ويعين من بين أعضائه أو من الغير لجاناً فرعية منبثقة عن المجلس، ويحدد لكل منها الإختصاصات التي يراها مناسبة ويقر لوائح عملها وينسق المجلس فيما بين هذه اللجان من أجل تسهيل عملية البت في المسائل التي تعرض عليها.

وللمجلس في سبيل القيام بواجباته مباشرة كافة السلطات والقيام بكافة الأعمال والتصرفات التي يكون للشركة إجراؤها بموجب هذا النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو غير ذلك، بشرط ألا يكون النظام الأساسي قد إستلزم صراحة إجراء هذه الأعمال بواسطة الجمعية العامة. ولمجلس الإدارة بصفة خاصة السلطة الكاملة في إبرام وتعديل وتجديد إتفاقيات الخدمات الفنية بين الشركة وشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي ال سي.

سيتم تعديل المادة ٢٢ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يعين المجلس وذلك بعد الحصول علي عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس وعضواً منتدباً. ويكون رئيس المجلس سعودي الجنسية، ويتم إختيار العضو المنتدب من بين الأعضاء الذين تعينهم شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في). ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وأي منصب تنفيذي في الشركة.

ويكون للرئيس حق دعوة المجلس إلى الاجتماع، ويرأس اجتماعات مجلس الإدارة وكذلك إجتماعات الجمعيات العامة ويمثل الرئيس الشركة أمام كافة الجهات المختصة وأمام القضاء وهيئات التحكيم والغير. وعلى سبيل المثال وليس الحصر:

• المحاكم والجهات الأمنية:

المطالبة واقامة الدعاوي/ المرافعة والمدافعة/ سماع الدعاوي والرد عليها/ الإقرار/ الإنكار/ الصلح/ التنازل/ الإبرار/ طلب اليمين ورده والامتناع عنه/ احضار الشهود والبيانات والطعن فيها/ الاجابة والجرح والتعديل/ الطعن بالتزوير/ انكار الخطوط والاختام والتواقيع/ طلب المنع من السفر ورفع/ طلب الحجز والتنفيذ/ طلب التحكيم/ تعيين الخبراء والمحكمين/ الطعن بتقارير الخبراء والمحكمين وردهم واستبدالهم/ طلب تطبيق المادة ٢٣٠ من نظام المرافعات الشرعية/ المطالبة بتنفيذ الأحكام/ قبول الاحكام ونفيها/ الاعتراض على الاحكام وطلب الاستئناف/ التماس اعادة النظر/ طلب رد الاعتبار/ طلب رد الاعسار/ طلب الشفعة/ انهاء ما يلزم حضور الجلسات في جميع الدعاوي لدى جميع المحاكم/ استلام المبالغ نقداً أو بشيكات وصرفها/ استلام صكوك الاحكام/ طلب تحيي القاضي/ طلب الادخال والتداخل/ بشأن كافة الدعاوي المرفوعة من البنك ضد الغير وكافة الدعاوي المرفوعة من الغير ضد البنك/ وحق طلب الاعلان/ والاعلان وفسخ الوكالات/ واستخراج حجج الاستحكام/ المعارضة على طلب حجة الاستحكام/ فك الرهن عن العقار، التنازل عن التلفيات/ الاقرار بالدين/ التعديل/ والاستلام والتسليم/ ومراجعة جميع الجهات ذات العلاقة وانهاء جميع الإجراءات اللازمة والتوقيع فيما يتطلب ذلك / لدى المحاكم الشرعية/ لدى المحاكم الادارية (ديوان المطالم) لدى اللجان الطبية الشرعية/ لدى اللجان العمالية/ لدى لجان فصل المنازعات المالية ولجان تسوية المنازعات المصرفية/ لدى مكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية ولجان حسم المنازعات التجارية/ لدى اللجان الجمركية ولجان الغش التجاري/ لدى هيئة الرقابة والتحقيق/ لدى هيئة التحقيق والادعاء العام/ لدى النيابة العامة/مراجعة كافة الجهات الأمنية/ مراجعة الامارة وشعبة تنفيذ الاحكام الحقوقية/ مراكز الشرطة/ مراجعة قيادة أمن الطرق/ مراجعة الرئاسة العامة للحرس الوطني وقطاعاتها/ الادارة العامة للمجاهدين/ مراجعة المباحث العامة/مراجعة المباحث الادارية/مراجعة المباحث الجنائية/مراجعة المديرية العامة للمخدرات/ مراجعة المديرية العامة للسجون/ مراجعة المديرية العامة للدفاع المدني/مراجعة المديرية العامة لحرس الحدود/ جميع الفروع وما يتبعها من إدارات وأقسام للجهات الامنية/ الاستلام والتسليم/ مراجعة جميع الجهات ذات العلاقة وانهاء جميع الإجراءات اللازمة والتوقيع فيما يتطلب ذلك/. ويقوم الرئيس بكافة المهام الأخرى المنصوص عليها في النظام الأساسي والتي يعهد المجلس بها إليه وله أن يوكل غيره في عمل أو أعمال معينة وللوكيل حق التوكيل.

وفي حالة غياب الرئيس أو عدم إستطاعته القيام بمهامه، يحل محله نائبه، وفي حال غيابهما، يعين المجلس من بين أعضائه الآخرين من يقوم بعمله مؤقتاً.

يعين مجلس الإدارة أميناً عاماً من أعضاء المجلس أو من غيرهم ممن تتوافر بهم المؤهلات والخبرات ذات الصلة، ويحدد المجلس شروط عمله وإختصاصاته ومكافأته، ويناط به التنسيق بين أعضاء المجلس وتبليغهم بكل ما يخص الاجتماعات واثبات مداولات المجلس وقراراته في محاضر وتدوينها في السجل الخاص وكذلك في حفظ هذا السجل.

لا تتجاوز مدة تعيين كل من رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب، وأعضاء لجان المجلس الفرعية والأمين العام إذا كان عضواً بمجلس الإدارة مدة عضويتهم بمجلس الإدارة. ويجوز دائماً إعادة تعيينهم.

سيتم تعديل المادة ٢٣ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

مع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك يكون العضو المنتدب هو المسئول التنفيذي الأول، ويقوم في حدود ما نصت عليه المادة (٢٠) من هذا النظام الأساسي بتصريف شؤون الشركة اليومية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الأعمال والتصرفات التالية:

- ١- إبرام كافة المعاملات التي تكون ضمن نطاق أعمال الشركة والتوقيع على كل الوثائق والعقود وغيرها مما يكون ضرورياً لهذا الغرض أو ما يتصل به، كما له حق التوقيع على عقود تأسيس الشركات التابعة وكذلك التي تشارك فيها الشركة وكذلك الشركات المساهمة وغيرها من أنواع الشركات وكذلك التوقيع على القرارات وملاحق تعديل العقود وعقود المساهمة أو الإشتراك أو الإندماج في الشركات أو هيئات وكذلك عقود شرائها.
- ٢- إستئجار أي مكان لأغراض أعمال الشركة.
- ٣- تعيين مساعدين، وكتبة، وصرافين، ومستخدمين آخرين، وتحديد شروط تعيينهم على النحو الذي يراه مناسباً، وتحديد سلطاتهم وواجباتهم وإيقاف وتسريح أي منهم وفقاً لما يراه مناسباً.
- ٤- التوقيع على الشيكات الخاصة بأية مبالغ تكون للشركة لدى أي بنك آخر، وفتح حسابات بإسم الشركة لدى البنوك الأخرى وتشغيل هذه الحسابات.
- ٥- التوقيع على كل المراسلات والعقود والالتزامات بالنيابة عن الشركة، والتوقيع على كل خطابات الإعتماد وأوامر الدفع والصكوك والضمانات الصادرة لصالح الشركة أو تلك الصادرة من الشركة، والتوقيع على الإيصالات عن النقود المودعة لدى الشركة.
- ٦- القيام بكافة العمليات المصرفية والمبادلة وموازنة عمليات الأسهم بالنيابة عن الشركة.
- ٧- تقديم قروض نقدية أو تقديم التسهيلات وذلك بالريال السعودي، أو العملات الأخرى إلى أي شخص أو أية هيئة أو مؤسسة في المملكة العربية السعودية أو خارجها سواء بضمن أو بغير ضمان، وذلك في الحدود التي يقرها مجلس الإدارة، إن وجدت.
- ٨- إصدار وخصم وقبول والتعامل في السندات الإذنية والكمبيالات وأوراق السحب وسائر الأوراق التجارية وكذلك التعامل في أوراق النقد والنقود المعدنية والعملات من كل نوع.
- ٩- شراء وإرتهان ورهن وبيع البضائع والعروض والسلع بكافة أنواعها في حدود الأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية.
- ١٠- ترتيب التأمينات على السفن والبضائع والنولون والحقوق الأخرى.
- ١١- سحب وقبول، وتحرير، ودفع وتحصيل، وتظهير، ورهن، أو تداول كل وأي من السندات الإذنية الداخلية والخارجية، أو الكمبيالات والأوراق المالية الأخرى وتوقيع وختم، وتنفيذ وتسليم، وتظهير، وقبول، والتنازل عن، وتحويل السندات الحكومية وبوالص الشحن البحري والجوي، وأوامر التسليم، وصكوك البضائع ووثائق الملكية من أي نوع كان وبوالص التأمين، وشهادات التأمين، وقبض ما يحصل عن أي منها.
- ١٢- قبول والتنازل عن، وتحويل أية سندات حكومية أو سندات مجلس بلدي أو هيئة محلية أيا كان مركزها، وكذلك غيرها من الصكوك والأسهم، والسندات وسندات الدين والرهن والالتزامات وغيرها من سندات أية شركة أو هيئة إن كانت تجارية أو بلدية أو غيرها مما تراول عملاً أو منشأة في أي مكان وكذلك كل وأية سندات عامة أو غيرها من السندات أو الأسهم، وقبض ما يحصل عن أي منها.
- ١٣- شراء وبيع وإرتهان والتعامل بأية طريقة أخرى في الأسهم والسندات الخاصة بأية شركة في أي مكان في الحدود المقررة في الأنظمة النافذة في المملكة وقرارات مجلس الإدارة في هذا الشأن.
- ١٤- تملك أي مال منقول بطريق الشراء أو المقايضة أو غير ذلك، وبيع هذا المال أو تأجير أو المقايضة عليه أو التصرف فيه بأية طريقة أخرى، والقيام بكل الأعمال اللازمة لحفظ هذا المال مادام مملوكاً أو موجوداً تحت تصرف الشركة أو لإدارته إدارة حسنة. ولمجلس الإدارة أن يضع حداً أقصى لما يجوز إجراؤه من هذه العمليات.
- ١٥- إبرام كافة العقود الناقلة لملكية العقار في الحدود المقررة بقرارات مجلس الإدارة.
- ١٦- طلب ومطالبة أي شخص طبيعي أو اعتباري حيثما يوجد ومهما يكن بأداء وتحصيل كل المبالغ وإستلام الأموال المنقولة أو العقارات أيا كانت طبيعتها أو أوصافها التي تكون عندئذ أو في وقت لاحق مستحقة الدفع أو واجبة الأداء أو الرد إلى الشركة لأي حساب أيا كان.
- ١٧- تسوية الحسابات والمنازعات والتصفيات الحسابية أيا كانت التي يكون للشركة مصلحة فيها في أي وقت أو تتعلق بأي شخص طبيعي أو اعتباري أيا كان ودفع أو قبض الأرصدة المترتبة على ذلك حسب الأحوال.
- ١٨- إجراء أي تقرير أو إقرار بإثبات أي دين مستحق أو مطالب بإستحقاقه للشركة في أية إجراءات متخذة أو تتخذ فيما بعد من أو ضد أي شخص طبيعي أو اعتباري أو تركة شخص متوفي، طبقاً لأي نظام نافذ في الوقت الحاضر، لإبراء مدينين معسرين أو لتصفية الشركات، وحضور إجتماعات الدائنين طبقاً لهذه الإجراءات وإقتراح أي قرار وتزكية أو التصويت له أو ضده في أي من هذه الإجتماعات وبصفة عامة تمثيل الشركة في كل الإجراءات سواء في حالات الإعسار أو الإفلاس أو ترتيبات التصفية أو الصلح التي تتخذ ضد أو لصالح أي مدين للشركة طبقاً لما يراه مناسباً.
- ١٩- إستعمال وإتخاذ كافة الوسائل والسبل القانونية لتحصيل أو إستلام أو المحافظة على أي مبلغ من المال أو أي شيء آخر يرى أنه يستحق للشركة أو تملكه لدى أي شخص طبيعي أو اعتباري أيا كان وعند تحصيله أو إستلامه كله أو بعضه، إعطاء أو إصدار، أو توقيع أو ختم أو تنفيذ أو تسليم الإيصالات الصحيحة أو المخالصات أو صكوك نقل الملكية أو إعادة الملكية تبعاً للأحوال أو طبقاً لما يراه معنيهاً أو مناسباً.
- ٢٠- القيام بدفع أي دين أو مال أو بالوفاء به أو بالتصالح بشأنه وفقاً للشروط التي يراها مناسبة إذا كان مستحقاً للشركة أو تطالب به أو يكون مطلوباً منها أو يدعي إستحقاقه لديها.
- ٢١- إقتراض النقود وإبرام الإتفاقيات الخاصة بالقروض اللازمة للشركة، ورهن موجودات الشركة وتقديم ضمانات أخرى للوفاء بالالتزامات الشركة المترتبة على مثل هذه القروض في المملكة العربية السعودية أو خارجها.
- ٢٢- من أجل القيام بإدارة أعمال الشركة والإشراف عليها وعلى شؤونها وموظفيها بطريقة أفضل، وأكثر فعالية، للعضو المنتدب وله أن يعهد بكل أو بعض السلطات المخولة له والمذكورة أدناه إلى مرؤوسيه أو للغير وأن يسحب هذه السلطات طبقاً لتقديره وللوكيل حق التوكيل.

• فيما يتعلق بالعقارات، يكون للعضو المنتدب الصلاحيات التالية:

البيع والإفراغ للمشتري/ الشراء وقبول الإفراغ ودفع الثمن/ الهبة والإفراغ/ قبول الهبة والإفراغ/ الرهن/ فك الرهن/ دمج الصكوك/ التجزئة والفرز/ استلام الصكوك/ تحديث الصكوك وادخالها في النظام الشامل/ التنازل عن النقص في المساحة/ تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية/ تعديل اسم المالك ورقم السجل المدني والحفيظة/ تعديل الحدود والأطوال والمساحة وارقام القطع والمخططات والصكوك وتواريخها وأسماء الأحياء/ التأجير/ توقيع عقود الأجرة/ استلام الأجرة نقداً أو بشيك وصرفه/ لكافة العقارات داخل المملكة وخارجها/ البيع والإفراغ للورثة/ بيع النصيب/ التنازل عن النصيب/ التنازل لصالح املاك الدولة/ التنازل عن الأرض المؤجرة/ استخراج بدل المفقود للصكوك/ ضم المساحة الزائدة المجاورة للأرض/ تحويل الذرعة إلى أمتار في الصكوك/ تحويل الأقدام إلى أمتار في الصكوك/ تحويل الأرض الزراعية إلى سكنية أو صناعية/ التعديل/ اثبات المبنى/ استلام الصكوك/ تملك العقارات بغرض التمويل العقاري وفق نظام التمويل العقاري / التسليم والاستلام/ مراجعة جميع الجهات ذات العلاقة وانتهاء جميع الإجراءات اللازمة والتوقيع فيما يتطلب ذلك.

• فيما يتعلق بالشركات التابعة للبنك والمساهم والمشارك بها البنك، يكون للعضو المنتدب الصلاحيات التالية:

تأسيس الشركات والتوقيع على عقود التأسيس وملاحق التعديل وقرارات الشركاء وتعيين المدراء وعزلهم ودخول وخروج الشركاء والدخول في شركات قائمة وزيادة رأس المال وخفض رأس المال وتحديد رأس المال واستلام فائض التخصيص وشراء الحصص والأسهم ودفع الثمن وبيع الحصص والأسهم واستلام القيمة ودمج فروع الشركة وتعديل جنسية الشركة وتعديل جنسية أحد الشركاء في العقد والتنازل عن الحصص والأسهم من رأس المال وتعديل أغراض الشركة وتعديل اسم الشركة وتسجيل الشركة وتسجيل العلامات التجارية والوكالات والتنازل عن العلامات التجارية أو الغائها وفتح الملفات للشركة وفتح الفروع للشركة وتصفية الشركة وتحويل الشركات من مساهمة إلى مقفلة أو ذات مسؤولية محدودة أو تضامنية والعكس والغاء عقود التأسيس ملاحق التعديل والتوقيع على عقود التأسيس وملاحق التعديل لدى كاتب العدل ومراجعة الهيئة العامة للاستثمار والتوقيع أمامها ومراجعة هيئة سوق المال ونشر عقود التأسيس وملاحق التعديل وملخصاتها والأنظمة الأساسية في الجريدة الرسمية وتغيير الكيان القانوني للشركة مراجعة إدارة السجلات التجارية/ استخراج السجلات التجارية/ تجديد السجلات/ نقل السجلات التجارية/ حجز الاسم التجاري/ فتح الاشتراك لدى الغرف التجارية/ تجديد اشتراك الغرف التجارية/ التوقيع على جميع المستندات لدى الغرف التجارية/ إدارة السجلات/ اعتماد التوقيع لدى الغرف التجارية/ تعديل السجلات/ اضافة نشاط/ فتح فروع السجلات/ الغاء السجلات/ شطب السجلات/ مراجعة التأمينات الاجتماعية/ مراجعة مصلحة الزكاة والدخل/ استخراج الرخص/ تجديد الرخص/ الغاء الرخص/ نقل الرخص/ استخراج فسوحات البناء والترميم/ استخراج شهادات إتمام البناء/ استخراج الكروت الصحية/ الاستلام والتسليم/ مراجعة جميع الجهات ذات العلاقة وانتهاء جميع الإجراءات اللازمة والتوقيع فيما يتطلب ذلك/

• فيما يتعلق بالجهات الأمنية، يكون للعضو المنتدب الصلاحيات التالية:

مراجعة كافة الجهات الأمنية/مراجعة الامارة وشعبة تنفيذ الاحكام الحقوقية/ مراكز الشرطة/مراجعة قيادة أمن الطرق/مراجعة الرئاسة العامة للحرس الوطني وقطاعاتها/ الادارة العامة للمجاهدين/مراجعة المباحث العامة/مراجعة المباحث الادارية/مراجعة المباحث الجنائية/مراجعة المديرية العامة للمخدرات/مراجعة المديرية العامة للسجون/مراجعة المديرية العامة للدفاع المدني/مراجعة المديرية العامة لحرس الحدود/ جميع الفروع وما يتبعها من إدارات وأقسام للجهات الامنية/ الاستلام والتسليم/ مراجعة جميع الجهات ذات العلاقة وانتهاء جميع الإجراءات اللازمة والتوقيع فيما يتطلب ذلك/

• فيما يتعلق بالبنوك والمصارف، يكون للعضو المنتدب الصلاحيات التالية:

مراجعة جميع البنوك والمصارف/ فتح الحسابات بضوابط شرعية واعتماد التوقيع /السحب من الحسابات/الإيداع/التحويل من وإلى الحسابات/ استخراج بطاقات الصراف الالبي وبطاقات الائتمان/طلب واستخراج كشوف الحسابات/طلب والحصول على دفاتر الشيكات/استلام الحوالات وصرافها/ الاشتراك في صناديق الامانات/تجديد الاشتراك في صناديق الامانات/استرداد وحدات صناديق الامانات/ استلام ناتج الاسترداد/ طلب القروض/ رهن الأسهم والوحدات والصناديق الاستثمارية وفك الرهن/ الاكتتاب في الشركات المساهمة/ شراء الأسهم/ بيع الأسهم/ استلام ناتج بيع الأسهم/ استلام أرباح الأسهم/قسمة الأسهم ونقلها إلى المحافظ/ فتح المحافظ الاستثمارية وتحرير وتعديل والغاء الأوامر/الاستلام والتسليم/ مراجعة جميع الجهات ذات العلاقة وانتهاء جميع الإجراءات اللازمة والتوقيع بما يتطلب ذلك/ مراجعة كافة وجميع الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية وشبه الحكومية والشركات المساهمة والمؤسسات والأفراد وحضور الجمعيات العامة ودخول المناقصات/ وتوقيع العقود والاتفاقيات/ وانتهاء جميع وكافة الإجراءات المطلوبة لصالح البنك.

سيتم تعديل المادة ٢٤ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية لجنة للمراجعة مؤلفة من أعضاء من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين سواء من المساهمين أو غيرهم، لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة أعضاء، يتم تعيينهم بعد الحصول على عدم معانعة مؤسسة النقد العربي السعودي. ويحدد في القرار مهمات اللجنة وضوابط عملها ومكافآت أعضائها . ويراعى في الأعضاء الخبرة المهنية والعملية والدراية في التقارير المالية وأعمال البنوك ومراجعة الحسابات وإدارة المخاطر، كما ينبغي أن يكون من بين الأعضاء مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.

ويحدد قرار الجمعية العامة مهمات اللجنة وضوابط عملها، ومكافآت أعضائها. تجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية أو متى ما دعت الحاجة، ويشترط لصحة عقد إجتماعاتها حضور أغلبية أعضائها، وتصدر قراراتها بأغلبية الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

سيتم تعديل المادة ٢٦ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

على لجنة المراجعة النظر في القوائم المالية والتقارير والملاحظات التي يقدمها مراجعو الحسابات وإبداء مبرئياتها حيالها إن وجدت، وعليها كذلك إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية وعمما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها الذي يتلى أثناء انعقاد الجمعية العامة، وعلى مجلس الإدارة أن يودع نسخاً كافية من هذا التقرير في مركز الشركة الرئيس قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين (٢١) يوماً على الأقل لتزويد كل من رغب من المساهمين بنسخة منه. ويتلى التقرير أثناء انعقاد الجمعية.

سيتم تعديل المادة ٢٨ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يجتمع مجلس الإدارة بناء على طلب الرئيس، وتكون الدعوة مصحوبة بجدول الأعمال ويدعو الرئيس المجلس للإجتماع بناء على طلب عضوين من أعضائه، ويجتمع المجلس أربع مرات على الأقل في السنة. ويتم توجيه الدعوة إلى كل عضو بالبريد أو وسائل التواصل الأخرى قبل الموعد المحدد للإجتماع بخمسة (٥) أيام على الأقل (ومع ذلك يجوز لأعضاء مجلس الإدارة التنازل عن مدة الإشعار المنصوص عليها في هذه المادة).

سيتم تعديل المادة ٢٩ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

لا يكون إجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره على الأقل سبعة أعضاء بأنفسهم أو بطريق الإنابة، بشرط أن يكون عدد الأعضاء الحاضرين بأنفسهم أربعة أعضاء على الأقل. وللعضو أن ينيب عنه عضواً آخر في حضور إجتماعات المجلس وفي التصويت فيها.

وتصدر قرارات المجلس بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين أو الممثلين على الأقل، ويرجح الجانب الذي يصوت معه رئيس الجلسة في حال تساوي الآراء. ويجوز للمجلس أن يصدر قرارات في الأمور العاجلة وعرضها على الأعضاء متفرقين، ما لم يطلب أحد الأعضاء -كتابة- عقد إجتماع للمداولة فيها. وفي هذه الحالة تعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة في أول إجتماع تال له.

يجوز عقد إجتماعات مجلس الإدارة عبر الهاتف أو وسائل التقنية الحديثة بشرط أن تتيح مشاركة أعضاء مجلس الإدارة بشكل فعال وبصورة تمكنهم من الاستماع والمناقشة والتصويت على القرارات.

مع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك، لا يجوز أن يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة الإبتريخيص من الجمعية العامة العادية، وعلى العضو أن يبلغ المجلس بطبيعة مصلحته في الأمر المعروض، ويثبت هذا التبليغ في محضر الإجتماع. ولا يجوز لهذا العضو الإشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في مجلس الإدارة أو الجمعية العامة.

ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة عند إنعقادها عن الاعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، ويرافق التبليغ تقرير خاص من مراجع الحسابات الخارجي للشركة.

وفي حال تخلف عضو المجلس عن الإفصاح عن مصلحته، جاز للشركة أو لكل ذي مصلحة المطالبة أمام الجهة القضائية بإبطال العقد.

سيتم تعديل المادة ٣١ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين، وتعد في المدينة التي يقع بها مركز الشركة الرئيسي. ويجوز عقد إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإشتراك المساهم في مداولاتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية وذلك لتفعيل مشاركة أكبر عدد من المساهمين.

ولشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) أن تمثل في أية جمعية عامة تعقد بأي عضو من الأعضاء المعينين. ويحق لهذا العضو أن يمارس حق التصويت بالنسبة للأسهم المملوكة لها.

سيتم تعديل المادة ٣٦ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

تعقد الجمعية العامة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة. وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إذا طلب ذلك مؤسسة النقد العربي السعودي، مراجعو الحسابات أو لجنة المراجعة أو عدد من المساهمين يمثل ٥٪ (خمس في المائة) من رأس مال الشركة على الأقل. ويجوز لمراجع الحسابات دعوة الجمعية للإنعقاد إذا لم يتم عقد اجتماع الجمعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات.

وتنشر الدعوة لإنعقاد الجمعية العامة في صحيفة يومية توزع في المنطقة التي فيها مركز الشركة الرئيس قبل الميعاد المحدد للإنعقاد بواحد وعشرين (٢١) يوماً على الأقل.

ويجوز توجيه الدعوة إلى المساهمين عبر التطبيقات الإلكترونية. وينبغي أن تشمل الدعوة على جدول أعمال الجمعية، وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى كل من مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة التجارة والإستثمار، هيئة السوق المالية خلال المدة المحددة للنشر.

سيتم تعديل المادة ٤٠ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

تجسب الأصوات في الجمعيات العامة العادية وغير العادية على أساس صوت واحد لكل سهم، ومع مراعاة ما ورد في الفقرة (١٧) أعلاه فيما يتعلق بحق شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) بتعيين الأعضاء المعينين، يتم استخدام أسلوب التصويت التراكمي في إنتخاب الأعضاء المنتخبين. ومع ذلك لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الإشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية التي تتعلق بإبراء ذمهم من المسئولية عن إدارة الشركة، أو التي تتعلق بالأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، أو التي تتعلق بترخيص عضو مجلس الإدارة بممارسة أعمال منافسة لنشاط الشركة.

سيتم تعديل المادة ٤٤ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يمارس المساهمون الرقابة على حسابات الشركة وفقاً للأحكام التي إشتملت عليها المتطلبات الإشرافية وهذا النظام. يكون للشركة مراجعان للحسابات تعينهما الجمعية العامة سنوياً، بناء على توصية من لجنة المراجعة، من بين مراجعي الحسابات المعتمدين والمرخص لهم بالعمل في المملكة. وتحدد الجمعية العامة المذكورة مدة عملهما ومكافأتهما، ولها إعادة تعيينهما أو تغييرهما، على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متتالية.

سيتم تعديل المادة ٤٥ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

لمراجعي الحسابات في أي وقت حق الإطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق المرتبطة بعملها، ولهما أن يطلبوا البيانات والإيضاحات التي يريان ضرورة الحصول عليها، ليتحققا من موجودات الشركة والتزاماتها وغير ذلك مما يدخل في نطاق عملهما. وعلى رئيس مجلس الإدارة أن يمكنهما من أداء واجبهما، وإذا صادف مراجع الحسابات صعوبة في هذا الشأن أثبت ذلك في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة. فإذا لم ييسر المجلس عمل مراجعي الحسابات، وجب عليهما إبلاغ مؤسسة النقد العربي السعودي بذلك وأن يطلبوا من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة العادية للنظر في الأمر.

سيتم تعديل المادة ٤٦ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

على مراجعي الحسابات أن يقدموا إلى الجمعية العامة السنوية ويتلوا تقريراً يعد وفقاً لمعايير المراجعة يضمنانه موقف إدارة الشركة من تمكينهما من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلباها. وأية مخالفات لأحكام نظام الشركات أو نظام مراقبة البنوك أو هذا النظام الأساسي ورأيهما في مدى عدالة القوائم المالية للشركة.

سيتم تعديل المادة ٤٨ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يعد مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية القوائم المالية للشركة وتقريراً عن نشاطها ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية، ويضمن هذا التقرير الطريقة المقترحة لتوزيع الأرباح ويضع المجلس هذه الوثائق تحت تصرف مراجعي الحسابات وذلك قبل الموعد المحدد لإنعقاد الجمعية العامة بخمسة وأربعين يوماً على الأقل.

ويوقع رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والمدير المالي على الوثائق المذكورة وتودع نسخ منها في المركز الرئيسي للشركة تحت تصرف المساهمين قبل الموعد المحدد لإنعقاد الجمعية بواحد وعشرين (٢١) يوماً على الأقل. وعلى رئيس مجلس الإدارة أن ينشر خلال التطبيقات الإلكترونية وفي صحيفة واحدة على الأقل في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيسي للشركة، القوائم المالية للشركة، تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراجعي الحسابات، وترسل صورة من هذه الوثائق إلى كل من مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية قبل تاريخ إنعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

سيتم تعديل المادة ٤٩ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

توزع أرباح الشركة السنوية أو المرحلية الصافية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي بعد خصم كل المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك، والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والجهات الإشرافية على النحو التالي:-

- ١- بعد الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي.
- ٢- تحسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على المساهمين غير السعوديين طبقاً للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة وتخضم الزكاة المدفوعة عن المساهمين السعوديين من نصيبهم في صافي الربح كما تحسم الضريبة المدفوعة عن المساهمين غير السعوديين من نصيبهم في صافي الربح.
- ٣- يرحل ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من الأرباح الصافية للإحتياطي النظامي إلى أن يصبح الإحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
- ٤- يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الإحتياطي النظامي والضريبة مبلغ لا يقل عن ٥.٠٪ من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين على أن يتم توزيعه بنسبة ما يملكه كل مساهم، بعد خصم مبالغ الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على المساهمين غير السعوديين وفقاً للفقرة (٢) أعلاه طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة، فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين لا تكفي لدفع الأرباح للمساهمين المعنيين فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية. ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
- ٥- يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (٢) و(٣) - السابقة على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة
- ٦- يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من المساهمين السعوديين وغير السعوديين عند احتساب المخصصات اللازمة للإحتياطي القانوني والإحتياطيات الأخرى من صافي الأرباح ويجب على كل من المجموعتين المساهمة في تلك الإحتياطيات حسب نسبهم في رأس المال على أن تخصم مساهماتهم من حصصهم في الأرباح الصافية

سيتم تعديل المادة ٥٢ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

إذا آلت جميع أسهم الشركة إلى مساهم واحد لا تتوافر فيه الأحكام التي تضمنها نظام الشركات، فيجب على هذا المساهم التأكد من توافق أوضاع الشركة مع الأحكام ذات الصلة الواردة في نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك.

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المدفوع، في أي وقت خلال السنة المالية، وجب على أي مسؤول في الشركة أو مراجع الحسابات فور علمه بذلك إبلاغ رئيس مجلس الإدارة، وعلى رئيس مجلس الإدارة إبلاغ أعضاء المجلس فوراً وعلى مجلس الإدارة - خلال خمسة عشر يوماً من علمه بذلك - دعوة الجمعية العامة غير العادية للإجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر، لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة، أو تخفيضه إلى الحد الذي تنخفض معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل انتهاء مدتها كما هو محدد في نظامها الأساسي. تعد الشركة منقضية بقوة النظام إذا لم يتم انعقاد الجمعية العامة غير العادية خلال المدة المحددة أعلاه، أو إذا انعقدت وتعذر عليها إصدار قرار في الموضوع، أو إذا قررت زيادة رأس المال وفق الأوضاع المقررة في هذه المادة ولم يتم الإكتتاب بكامل اسهم زيادة رأس المال خلال تسعين يوماً من صدور قرار الجمعية.

تدخل الشركة بمجرد انتقضائها دور التصفية وتحفظ بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم للتصفية ويصدر قرار التصفية الاختيارية من الجمعية العامة غير العادية ويجب أن يشتمل قرار التصفية على تعيين المصفي وتحديد سلطاته وأتعايه والقيود المفروضة على سلطاته والمدة الزمنية اللازمة للتصفية ويجب ألا تتجاوز مدة التصفية الاختيارية خمس سنوات ولا يجوز تمديدتها لأكثر من ذلك إلا بأمر قضائي وتنتهي سلطة مجلس إدارة الشركة بحلها ومع

ذلك يظل هؤلاء قائمين على إدارة الشركة ويعدون بالنسبة إلى الغير في حكم المصفين إلى أن يعين المصفي وتبقى جمعيات المساهمين قائمة خلال مدة التصفية ويقتصر دورها على ممارسة سلطاتها التي لا تتعارض مع سلطات المصفي وعلي البنك إشعار مؤسسة النقد العربي السعودي في حال حدوث ما ورد في هذه المادة.

المرفق رقم (٢)

التعديلات على النظام الأساسي المرتبطة بصفقة الاندماج

سيتم تعديل المادة ٦ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

حدد رأس مال الشركة بـ ٢٠,٥٤٧,٩٤٥,٢٢٠ ريال سعودي مقسماً إلى ٢,٠٥٤,٧٩٤,٥٢٢ أسهم متساوية القيمة بقيمة كل سهم (١٠) عشرة ريالات سعودية مدفوعة بالكامل. وتكون كلها أسهماً عادية ومتساوية فيما تخوله أو ترتبه من حقوق والتزامات من كافة النواحي.

وللشركة الحق في تعديل رأسمالها بالزيادة أو بالتخفيض مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا النظام الأساسي ونظام الشركات ونظام مراقبة البنوك وأية أنظمة أو لوائح أخرى تسري على ذلك.

سيتم تعديل المادة ١٧ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ١١ عضو، بحيث تعين الجمعية العامة العادية ٨ من الأعضاء وفقاً لأسلوب التصويت التراكمي («الأعضاء المنتخبين») لمدة ثلاث سنوات، ويتم تعيين ٣ من الأعضاء من قبل المساهم شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) («الأعضاء المعينين»)، وذلك بعد الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي قبل أي تعيين. ويجوز إعادة تعيين جميع أعضاء المجلس لمدد أخرى.

وطالما بقيت شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) مالكة لنسبة تسعة وعشرون بالمائة (٢٩) ٪ على الأقل من الأسهم يحق لها أن تعين ٣ من الأعضاء وأن تبدلهم جميعاً أو أي منهم دون أن يكون لها الحق في المشاركة في انتخاب الأعضاء الآخرين. ويتم هذا التعيين أو التبديل بقرار يصدره مجلس إدارة شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في)، ويتولى إبلاغه بكتاب يوجه إلى مجلس إدارة الشركة.

سيتم تعديل المادة ١٨ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

مع مراعاة ما ورد في الفقرة (١٧) أعلاه فيما يتعلق بحق شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في) بتعيين الأعضاء المعينين، يحق لكل مساهم (باستثناء شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في)) ترشيح نفسه أو شخص آخر أو أكثر لعضوية مجلس الإدارة، وذلك في حدود نسبة ملكيته في رأس المال.

سيتم تعديل المادة ٢٧ من النظام الأساسي وفق الصيغة التالية:

يشكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية تتكون من ثلاثة (٣) إلى خمسة أعضاء بحسب تقدير المجلس من وقت لآخر. ويكون العضو المنتدب رئيساً لهذه اللجنة. وفي حال كانت اللجنة التنفيذية مكونة من ثلاثة (٣) أعضاء، يتم اختيار العضوين الآخرين من بين أعضاء مجلس الإدارة (باستثناء أعضاء مجلس الإدارة المعينين من قبل شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في)). وفي حال قرر المجلس تعيين عضو واحد (١) أو عضوين إضافيين (٢) ضمن عضوية اللجنة التنفيذية، فيتم اختيار الأعضاء الإضافيين من قبل مجلس الإدارة إما من بين أعضاء مجلس الإدارة أو من الغير على أن تتوافر لديهم المؤهلات والخبرات التي يرى المجلس أنها تساهم في حسن سير عمل اللجنة التنفيذية. وتعاون اللجنة التنفيذية العضو المنتدب في حدود السلطات المخولة لها من مجلس الإدارة، ومعالجة المسائل التي يعهد بها للجنة من قبل إليه العضو المنتدب أو المجلس، شريطة أن لا يكون للجنة سلطة تغيير أي قرار يتخذه المجلس أو أية قواعد أو لوائح يصدرها.

ولا يكون اجتماع اللجنة التنفيذية صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة (٣) أعضاء على الأقل بأنفسهم أو بطريق الوكالة بشرط أن يكون الأعضاء الحاضرين من أعضاء مجلس الإدارة وألا يقل عدد الحاضرين بأنفسهم عن اثنين. ومع مراعاة ما ورد في الجملة السابقة، لعضو اللجنة التنفيذية أن ينبذ عنه عضواً آخر في الحضور والتصويت في اجتماعات اللجنة التنفيذية. ويستطيع أي عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية المشاركة في أي من اجتماعات اللجنة وذلك من خلال خاصية الاجتماع بالهاتف أو أية واسطة اتصال مشابهة شريطة أن يكون كافة المشاركين في الاجتماع قادرين على سماع كل منهم الآخر والتحدث مع بعض بوضوح تام خلال الاجتماع ولا يعدد بنتائج هذا الاجتماع إلا بعد توقيع الأعضاء المشاركين على المحضر المعد لذلك وفقاً للنظام الأساسي للشركة. وسوف يعتبر العضو المشارك في الاجتماع بهذه الطريقة أنه حاضراً بنفسه في الاجتماع وبالتالي فإنه يؤخذ في الاعتبار عند تحديد النصاب ويحق له التصويت.

وتصدر قرارات اللجنة التنفيذية بالإجماع. وفي حالة الخلاف تصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين. وتعد اللجنة التنفيذية ستة اجتماعات في السنة على الأقل، أو كلما دعاها رئيسها للإجماع. وتثبت مداوات اللجنة وقراراتها في محاضر توزع على كل أعضاء مجلس الإدارة ويوقع عليها رئيس اللجنة، وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيسها والأمين العام.

الملحق رقم (٢)

دعوة الجمعية العامة غير العادية للبنك الأول

يسر مجلس إدارة البنك الأول («الشركة») دعوة مساهمي الشركة الكرام («المساهمين») لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية المقرر عقده في تمام الساعة ----- من مساء يوم --/--/ (●) هـ (حسب تقويم أم القرى) الموافق --/--/ (●) م في مقر الإدارة العامة للشركة الواقع في «الموقع» في مدينة الرياض وذلك للتصويت على جدول الأعمال التالي:

- ١- التصويت على قيام الشركة بإبرام الاتفاقيات التالية:
 - أ- اتفاقية الإنهاء والتسوية بين الشركة وشركة نات ويست ماركتس ان. في.
 - ب- ثلاثة اتفاقيات تسوية مشروطة بين الشركة وشركة نات ويست ماركتس ان. في. ومجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند بي. إل. سي وشركة ستشنتغ ادمنستريتيكانتوربيهير فاينانشل انستليجن وشركة بانكو سانتدير اس. ايه.وفي كلا الحالين، بالصيغة المقدمة إلى الجمعية العامة وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الاندماج (كما تم تعريفها أدناه)، مع العلم بأن الموافقة على هذه الاتفاقيات تعد أحد شروط صفقة الاندماج.
- ٢- التصويت على العرض المقدم من بنك ساب لغرض دمج الشركة في بنك ساب وفقاً لأحكام المواد ١٩٠ إلى ١٩٣ من نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م) ٢٨ / ١٤٣٧/١ هـ (الموافق ٢٠١٥/١١/١٠ م) («النظام»)، من خلال إصدار ٤٨٥٣٥٣٩٦ سهم في بنك ساب مقابل كل سهم في الشركة وانقضاء الشركة نتيجة لذلك، وذلك وفقاً للمتطلبات النظامية ذات الصلة وشروط وأحكام اتفاقية الاندماج المبرمة بين بنك ساب والشركة بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ م («اتفاقية الاندماج»)، بما في ذلك الموافقة على الأمور التالية المتعلقة بصفقة الاندماج:
 - أ- الموافقة على أحكام اتفاقية الاندماج المبرمة بين الشركة وبنك ساب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ م.
 - ب- تفويض مجلس إدارة الشركة، أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، بإصدار أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من القرارات المذكورة أعلاه.

رئيس مجلس الإدارة

الملحق رقم (٣)

الرأي المقدم من المستشار المالي

جولدمان ساكس العربية السعودية، شركة مساهمة مغلقة

رقم السجل التجاري: ١٠١٠٢٥٦٦٧٢

رأس المال: ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي

مرخصة من هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية

جولدمان ساكس

طابق رقم ٢٥، برج المملكة، صندوق بريد رقم ٥٢٩٦٩، الرياض ١١٥٧٣، المملكة العربية السعودية، هاتف: ٤٨٠٠ ٢٧٩ ١١ ٩٦٦+

الفاكس: ٤٨٠٧ ٢٧٩ ١١ ٩٦٦+

خاص وسري

٣ أكتوبر ٢٠١٨م

مجلس الإدارة

البنك السعودي البريطاني

مبنى البنك السعودي البريطاني

شارع الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي (شارع الضباب)

ص. ب. ٩٠٨٤، الرياض ١١٤١٣

المملكة العربية السعودية

السادة الكرام:

بالإشارة الى طلبكم تزويد البنك السعودي البريطاني (يشار إليه فيما يلي باسم «الشركة») برأينا من وجهة نظر مالية حول عدالة معامل المبادلة (يشار إليها فيما يلي بمصطلح «معامل المبادلة») بمقدار ٤,٨٥٣,٥٢٩٦,٠٠٠ سهم من الأسهم العادية للشركة، بقيمة اسمية ١٠ ريالات سعودي للسهم الواحد (يشار إليها فيما يلي بمصطلح «الأسهم العادية للشركة»)، التي سيتم إصدارها مقابل كل سهم من الأسهم العادية للبنك الأول (يشار إليه فيما يلي باسم «البنك الأول»)، بقيمة اسمية ١٠ ريالات سعودي للسهم الواحد (يشار إليها فيما يلي بمصطلح «الأسهم العادية للبنك الأول»)، وذلك بموجب اتفاقية الاندماج المبرمة في ٣ أكتوبر ٢٠١٨ (يشار إليها فيما يلي باسم «الاتفاقية») بين الشركة والبنك الأول.

تزاول جولدمان ساكس العربية السعودية والشركات التابعة لها (يشار إليها مجتمعة بلفظ «جولدمان ساكس») خدمات المشورة والتعهد بالتغطية والتمويل والاستثمار بصفة أصيل والبيع والتداول والأبحاث وإدارة الاستثمار وغير ذلك من الأنشطة والخدمات المالية وغير المالية المقدمة لمختلف الأشخاص والجهات. يجوز لجولدمان ساكس، وموظفيها والصناديق التابعة لها أو الجهات الأخرى الخاضعة لإدارتها أو التي تستثمر فيها أو التي لها فيها مصالح اقتصادية أخرى أو التي تشارك في الاستثمار بها، في أي وقت الشراء أو البيع أو الاحتفاظ أو التصويت على الدخول في المراكز المالية قصيرة أو طويلة الأجل وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية والمستندات المالية والقروض والسلع والعملات ومقايضات العجز عن سداد القروض وغيرها من الأدوات المالية للشركة والبنك الأول وأي من الشركات والأطراف الأخرى التابعة لكل منها، بما في ذلك شركة إتش إس بي سي القابضة، شركة عامة محدودة (يشار إليها فيما يلي بلفظ «إتش إس بي سي»)، وهي أحد كبار المساهمين في الشركة، وكذلك شركة آر إف إس القابضة إن في (يشار إليها فيما يلي بلفظ «آر إف إس») والشركات التابعة لها (بما في ذلك مجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند، شركة عامة محدودة (يشار إليها فيما يلي بلفظ «رويال بنك أوف سكوتلاند»))، ومجموعة بانكو سانتاندر إس إيه (يشار إليها فيما يلي بلفظ «سانتاندر»)، وإحدى وكالات مملكة هولندا التابعة لشركة آر إف إس (يشار إليها فيما يلي مجتمعة مع وكالات مملكة هولندا والهيئات الأخرى باسم «مملكة هولندا»)، وشركة يو كي فاينانشال انستيمنت، وهي وكالة تابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (ويشار إليها فيما يلي مجتمعة مع جهات المملكة المتحدة والهيئات الأخرى باسم «المملكة المتحدة»)) بصفتها أحد كبار المساهمين في كل من الشركة والبنك الأول، إضافة إلى إحدى وكالات المملكة العربية السعودية بصفتها أحد كبار المساهمين في كل من الشركة والبنك الأول، (يشار إليها فيما يلي مجتمعة مع الجهات السعودية والهيئات الأخرى باسم «المملكة العربية السعودية») ومجموعة العليان بصفتها أحد كبار المساهمين في كل من الشركة والبنك الأول، فضلاً عن الشركات التابعة لكل منها أو أي عملة أو سلعة يمكن أن تدخل في الصفقة المنصوص عليها بموجب الاتفاقية (يشار إليها فيما يلي باسم «الصفقة»)، لقد عملنا بصفتنا المستشار المالي للشركة فيما يتعلق بالصفقة، كما شاركنا في بعض المفاوضات التي أدت إلى إبرام الصفقة. ونتوقع أن نتلقى أتعاب مالية مقابل الخدمات التي نقدمها فيما يتعلق بهذه الصفقة، وهي مرهونة بإتمام الصفقة، وقد وافقت الشركة على سداد بعض من النفقات الناشئة عن تكييفنا الحالي، وتعويضنا عن بعض الالتزامات التي قد تنشأ عنها. لقد قمنا بتقديم كخدمات مشورة مالية و/أو خدمات تعهد بالتغطية لشركة إتش إس بي سي و/أو الشركات التابعة لها من وقت لآخر، ولقد حصل -أو قد يحصل- قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية لدينا على أتعاب مالية فيما يتعلق بها، بما في ذلك العمل حالياً كوسيط لشركة إتش إس بي سي.

لقد قمنا بتقديم كخدمات مشورة مالية و/أو خدمات تعهد بالتغطية لشركة أر إف إس و/أو الشركات التابعة لها من وقت لآخر ولقد حصل -أو قد يحصل- قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية لدينا على أعجاب مالية فيما يتعلق بها ، بما في ذلك العمل كمدير مشارك في الطرح العام لنسبة ٨٧٥ ،٪ من السندات غير المضمونة ذات الأولوية المستحقة في عام ٢٠٢٢ (إجمالي الطرح ١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو) من قبل سانتاندر في يناير ٢٠١٧، وكمدير مشارك في الطرح العام لنسبة ٣,٥٧١٪ من سندات دولية مستحقة في عام ٢٠٢٢ (إجمالي الطرح ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار) من قبل سانتاندر في يناير ٢٠١٧، وكمدير مشارك في الاكتتاب فيما يتعلق بإصدار حقوق أولوية (المبلغ الإجمالي ٧,٠٧٢,٠٠٠,٠٠٠ يورو) من قبل سانتاندر في يوليو ٢٠١٧، كما نعمل حالياً كمستشار تخصيص استراتيجي لشركة يو كي فاينانشال انفستمنت. لقد قدمنا أيضاً بعض خدمات المشورة المالية و/أو التعهد بالتغطية للمملكة العربية السعودية، ومملكة هولندا، والمملكة المتحدة والشركات التابعة لها من وقت لآخر والتي حصل -أو قد يحصل- قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية لدينا على أعجاب مالية فيما يتعلق بها. كما قدمنا بعض خدمات المشورة المالية و/أو التعهد بالتغطية لمجموعة العليان و/أو الشركات التابعة لها من وقت لآخر. وإضافة إلى ذلك، فقد نقوم في المستقبل بتقديم خدمات المشورة المالية و/أو التعهد بالتغطية للشركة، والبنك الأول، وشركة إتش إس بي سي، وشركة أر إف إس، ومجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند، ومجموعة سانتاندر، والمملكة العربية السعودية، ومملكة هولندا، والمملكة المتحدة، ومجموعة العليان، والشركات التابعة لها والتي حصل - أو قد يحصل- قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية لدينا على أعجاب مالية فيما يتعلق بها .

وفيما يتعلق بهذا الرأي، فقد قمنا بالاطلاع، على سبيل المثال لا الحصر، على الاتفاقيات والتقارير السنوية للشركة والبنك الأول للسنوات الخمس المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وبعض التقارير المرحلية والتقارير ربع السنوية للمساهمين في الشركة والبنك الأول، إضافة إلى بعض المراسلات الأخرى من الشركة والبنك الأول لمساهمينهم، وبعض تقارير محلي الأبحاث المتاحة للجمهور الخاصة بالشركة والبنك الأول وبعض التوقعات والتحليلات المالية الداخلية لبنك الأول والمعدة من قبل إدارة البنك الأول والتحليلات المالية الداخلية للشركة بوضعها الحالي و بصورة إفتراضية فيما لو تمت الصفقة وبعض التوقعات والتحليلات المالية للبنك الأول، وذلك وفقاً لما أعدته إدارة الشركة ووافقت على استخدامها له في كل مرة (يشار إليها فيما يلي باسم «التوقعات»). وبعض أوجه التكامل التشغيلية التي تتوقع إدارة الشركة حدوثها نتيجة للصفقة وذلك وفقاً لما وافقت الشركة على استخدامها له (يشار إليه فيما يلي باسم «التكامل»). وإضافة إلى ما سبق، قمنا بإجراء مناقشات مع أعضاء الإدارات العليا للشركة والبنك الأول حول تقييماتهم للعمليات التجارية التاريخية والحالية والوضع المالي والتوقعات المستقبلية للبنك الأول، وكذلك مع أعضاء الإدارة العليا في الشركة حول تقييماتهم للعمليات التجارية التاريخية والحالية والوضع المالي والتوقعات المستقبلية للشركة، والأساس الاستراتيجي للصفقة، وفوائدها المحتملة، كما قمنا بمراجعة تداولات وأسعار الأسهم العادية للشركة والأسهم العادية للبنك الأول، إضافة إلى أننا قمنا بإجراء مقارنة لبعض البيانات المالية والبيانات المتعلقة بالسوق المالية للشركة والبنك الأول مع معلومات مماثلة لبعض الشركات المدرجة أسهمها، كما قمنا بمراجعة الشروط المالية لعدد من اتفاقيات دمج الأعمال التجارية في القطاع المصرفي حديثاً، و قمنا بإجراء دراسات وتحليلات أخرى وأخذنا بعين الاعتبار عوامل أخرى ذات صلة، وذلك وفقاً لما رأيناه مناسباً .

ولأغراض تقديم هذه الرأي، اعتمدنا بموجب موافقتكم وافترضنا دقة و اكتمال جميع البيانات المالية والنظامية والتنظيمية والضريبية والمحاسبية وغيرها من المعلومات المقدمة لنا أو التي تمت مناقشتها معنا أو الاطلاع عليها من قبلنا، وذلك دون تحمل أية مسؤولية أو إجراء مراجعة مستقلة لها . وفي هذا الصدد، قمنا بموجب موافقتكم بافتراض أن التوقعات وأوجه التكامل تم تحضيرها على نحو معقول يعكس أفضل التقديرات والآراء المتاحة لإدارة الشركة. وبالإضافة إلى ذلك، لم نراجع أي ملفات ائتمان فردية كما لم نقم بأي تقييم مستقل للأصول والالتزامات (بما في ذلك أي التزامات محتملة أو مشتقات أو أصول أو التزامات غير مدرجة ضمن المركز المالي) أو الوضع الرأسمالي التنظيمي للشركة أو البنك الأول أو أي من الشركات التابعة لهم كما لم يتم تزويدنا بأي تقييم أو تقدير من هذا القبيل. ونحن لسنا خبراء في تقييم محافظ القروض لأغراض تقييم كفاية مخصصات الخسائر ذات الصلة بها، وبناءً عليه، افترضنا أن مخصصات الخسائر تلك كافية في مجملها لتغطية تلك الخسائر. كما افترضنا أنه سيتم الحصول على جميع الموافقات الحكومية أو التنظيمية أو غيرها من الموافقات اللازمة لإتمام الصفقة دون أي أثر سلبي على الشركة أو البنك الأول أو الفوائد المتوقعة من الصفقة بأية طريقة يكون لها أثر كبير على تحليلنا. كما افترضنا أن الصفقة سيتم إتمامها وفقاً للشروط الموضحة في الاتفاقية دون أي تنازل أو تعديل لأي شرط أو حكم يكون له أثر كبير على تحليلنا .

لا يشمل رأينا القرار الذي اتخذته الشركة بخصوص الدخول في الصفقة أو المزايا النسبية لها مقارنة بأي بدائل استراتيجية قد تكون متاحة للشركة؛ كما لا يتناول أي أمور نظامية أو تنظيمية أو ضريبية أو محاسبية. يتناول هذا الرأي فقط عدالة معامل المبادلة من وجهة نظر مالية بالنسبة للشركة بموجب الاتفاقية كما في التاريخ المبين في هذا الخطاب. لا نعبر عن أي رأي، كما أن رأينا لا يتناول، أي شرط أو جانب آخر للاتفاقية أو للصفقة أو لأي شرط أو جانب لأي اتفاقية أو وثيقة أخرى تتناولها الاتفاقية أو يتم إبرامها أو تعديلها فيما يرتبط بالصفقة، وهذا يشمل عدالة الصفقة أو أي مقابل يتم تلقيه فيما يتعلق بها من جانب حاملي الأوراق المالية من أي فئة أو الدائنين أو الفئات الأخرى بالشركة، كما لا نعبر عن رأينا بشأن عدالة المبلغ أو طبيعة أي مقابل سيتم سداده أو سيكون واجب السداد لأي من المسؤولين أو أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين بالشركة أو البنك الأول أو أي فئة أشخاص أخرى فيما يتعلق بالصفقة، سواء كان ذلك يتعلق بمعامل المبادلة وفقاً للاتفاقية أو خلافاً لذلك. نحن لا نقدم أي رأي بشأن سعر تداول الأسهم العادية للشركة في أي وقت أو بشأن أثر الصفقة على الوضع الرأسمالي التنظيمي أو الملاءة المالية أو قدرة الشركة أو البنك الأول على الاستمرار أو قدرة الشركة أو البنك الأول على سداد التزامات كل منهما في موعد استحقاقها. ويستند رأينا بالضرورة إلى الأوضاع الاقتصادية والمالية والسوقية وظروف أخرى سارية وكذا المعلومات المتاحة لنا كما في التاريخ المبين في هذا الخطاب ولا تتحمل أية مسؤولية عن تحديث أو مراجعة أو إعادة تأكيد هذا الرأي استناداً إلى الظروف أو التطورات أو الأحداث التي تقع بعد التاريخ المبين في الخطاب. إن خدمات المشورة المالية المقدمة من قبلنا ورأينا هذا الذي أعريناه عنه في هذا الخطاب تم تقديمها فقط إلى عناية مجلس إدارة الشركة ومساعدته فيما يتعلق بتحديد العوض لهذه الصفقة ولا يمثل هذا الرأي توصية حول كيفية تصويت أي حامل لأسهم الشركة العادية فيما يتعلق بالصفقة أو أي أمر آخر.

تم اعتماد هذا الرأي من قبل لجنة العدالة في جولدمان ساكس.

واستناداً لما سبق، نرى أن معامل المبادلة وفقاً للاتفاقية، كما في تاريخ هذا الخطاب، عادل بالنسبة للشركة من وجهة النظر المالية.

وتقبلوا وافر الاحترام والتقدير،

توقيع

جولدمان ساكس العربية السعودية

الملحق رقم (٤)

القوائم المالية المراجعة للبنك الأول للسنوات المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م

البنك الأول Alawal bank

(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)

(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية)
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)

الرأى

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للبنك الأول (المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي) ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٤٠).

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة ككل:

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية للتقارير المالية، و
- تتفق مع نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

أساس الرأى

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لقواعد آداب وسلوك المهنة الصادرة عن مجلس معايير آداب وسلوك المهنة الدولي للمحاسبين المهنيين وكذلك متطلبات آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما إننا التزمنا بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد والمتطلبات. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

أمر المراجعة الرئيسية

إن أمر المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية)
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي) - تنمة

أمور المراجعة الرئيسية

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة على عملية تكوين ومراجعة مخصص انخفاض القروض المحددة ومخصص الانخفاض على أساس المحفظة، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات.</p> <p>قمنا باختبار عينة من القروض والسلف لغرض تقويمنا الخاص فيما إذا وقعت أحداث الانخفاض وأن الانخفاض قد تم تحديده وتسجيله عند حدوثه.</p> <p>عند احتساب انخفاض القيمة لكل عميل على حدة، قمنا باختبار الافتراضات المتعلقة بتحديد الانخفاض بما في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتحصيل المتوقع من أي ضمان ذات علاقة الخ. بالنسبة للقروض التي يتم تقويمها لكل عميل على حدة، قمنا أيضاً باختبار عينة من القروض والسلف الممنوحة لقطاعات الأعمال التي تأثرت سلباً بالأوضاع الاقتصادية الحالية لتقويم الانخفاض الذي أعدته الإدارة لتلك القروض. بالنسبة لنموذج الانخفاض المجنب على أساس المحفظة المستخدم من قبل الإدارة ضمن إجراءات أخرى، قمنا باختبار:</p> <ul style="list-style-type: none"> • على أساس العينة، مخرجات البيانات السابقة إلى الأنظمة ذات العلاقة. • الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة بما في ذلك احتمالية التعثر، وخسارة التعثر الافتراضية، وتحليل أيام الإخفاق في السداد إلخ، المستخدمة في النماذج. • على أساس العينة، عمليات الاحتساب في النماذج. 	<p>الانخفاض في قيمة القروض والسلف</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ إجمالي القروض والسلف ٧٤,٨٩٥ مليون ريال سعودي، جنب مقابلها مخصص انخفاض في خسائر الائتمان بمبلغ ٢,١٥٢ مليون ريال سعودي. تشمل هذه المخصصات على مخصص قروض محددة ومخصص انخفاض مجنب على أساس المحفظة.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأنه يتطلب من الإدارة تبني تقديرات معقدة والقيام بافتراضات لتحديد الانخفاض وتوقيت إثبات هذا الانخفاض.</p> <p>وبشكل عام، يتضمن تحديد الانخفاض في القروض والسلف ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد الأحداث التي أدت إلى وجود الانخفاض والتقديرات المستخدمة في احتساب الانخفاض في القروض والسلف الممنوحة لكل شركة على حدة. • استخدام الافتراضات المتعلقة باحتساب الانخفاض في محفظة القروض والسلف واستخدام النماذج لعمليات الاحتساب تلك. • تقويم تعرض المجموعة لبعض قطاعات الأعمال المتأثرة بالأوضاع الاقتصادية الحالية. <p>يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاح ٣(ل)(١) حول القوائم المالية الموحدة للسياسية المحاسبية الهامة المتعلقة بالانخفاض في قيمة القروض والسلف، وكذلك الإيضاح ٢(د)(١) الذي يتضمن إفصاح حول التقديرات المحاسبية الهامة بشأن الانخفاض في قيمة القروض والسلف، والإيضاح ٧(ب) الذي يتضمن إفصاح حول الانخفاض في قيمة القروض والسلف.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية)
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي) - تنمة

أمور المراجعة الرئيسية – تنمة

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>لتقويم الوضع والنتيجة المحتملة لهذا الأمر، فقد اطلعنا على المراسلات التي تمت بين المجموعة والهيئة العامة للزكاة والدخل ومستشاري الزكاة لدى المجموعة لتحديد مبلغ المطالبات الإضافية الذي طالبت به الهيئة.</p> <p>قمنا بعقد اجتماعات مع المكلفين بالحوكمة والإدارة العليا بالمجموعة للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بالزكاة ونتائج المراسلات مع لجان الاعتراض ذات العلاقة.</p> <p>كما قمنا بالاستعانة بخبراء داخليين لدينا لتقويم مدى كفاية صافي التعرض المفصح عنه لسنوات الربوط التي أجرتها الهيئة، ومدى ملاءمة الأحكام التي أجرتها الإدارة بشأن الزكاة بناءً على الحقائق والظروف المحيطة بالمجموعة.</p> <p>كما قمنا بتقويم مدى ملائمة الإفصاحات المدرجة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.</p>	<p>الزكاة</p> <p>تقوم المجموعة بتقديم إقراراتها الزكوية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل ("الهيئة") على أساس سنوي. قامت الهيئة بإجراء الربوط للأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣، ونتج عنها مطالبات بزكاة إضافية قدرها ٢٨١,٦ مليون ريال سعودي. ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى قيام الهيئة باستبعاد بعض الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة. لم توافق المجموعة على تفسير الهيئة وقدمت اعتراضات على مختلف مستويات لجان الاعتراض المتاحة.</p> <p>لم يتم إجراء الربوط لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بعد. وبناءً على الربوط النهائية التي أجرتها الهيئة للأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣، فإنه إذا ما تم استبعاد الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة، فإن ذلك سيؤدي إلى التعرض لمطالبات زكوية إضافية. لم يتم الإفصاح عن المبالغ المحتملة للمطالبات الزكوية الإضافية في القوائم المالية الموحدة لاعتقاد الإدارة بأن مثل هذا الإفصاح يمكن أن يعود بالضرر على البنك.</p> <p>قامت الإدارة بإجراء التقديرات بخصوص هذه المسألة وحجم الالتزامات الزكوية (ويتوقف ذلك على النتيجة المستقبلية للربوط التي تجريها الهيئة)، وبناءً على هذه التقديرات، تتوقع الإدارة بأن تكون نتيجة الاعتراض في صالحها.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأنه يتطلب من الإدارة تبني تقديرات هامة ولأن المطالبات الإضافية للهيئة قد تكون جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣(د) بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالزكاة والإيضاح ٢٦ بخصوص الإفصاحات المتعلقة بالزكاة.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية)
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي) - تنمة

أمور المراجعة الرئيسية – تنمة

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة على تطبيق المستويات، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه المعاملات.</p> <p>لقد أخذنا في الاعتبار الافتراضات التي أجرتها المجموعة وقمنا بتقويم المستويات التي وضعتها لإجراء تسويات على العائد الفعلي للقروض التمويلية وتسجيل هذه التسويات في قائمة الدخل الموحدة.</p> <p>لقد حصلنا على تقويم الإدارة لأثر استخدام المستويات المذكورة سابقاً و:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ قمنا، على أساس العينة، بتتبع بيانات السنوات السابقة والحالية المستخدمة من قبل الإدارة في تقويمها مع السجلات المحاسبية ذات العلاقة؛ و ○ قمنا بتقويم أثر استخدام المستويات (والافتراضات ذات العلاقة المستخدمة في عمليات الاحتساب) عند إثبات دخل الأتعاب والعمولات ودخل العمولات الخاصة. 	<p>أتعاب الخدمات البنكية</p> <p>تقوم المجموعة باحتساب أتعاب مقدما عن معاملات وخدمات القروض الممنوحة للشركات والأفراد. ونظراً لكثرة عدد المعاملات التي في معظمها أتعاب غير جوهريّة، تقوم الإدارة بإجراء تسويات على العائد الفعلي بناءً على بعض المستويات، ويتم إثبات هذه التسويات في قائمة الدخل الموحدة.</p> <p>يجب إثبات كافة هذه الأتعاب والتي تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية إنشاء الأداة المالية، بغض النظر عن هذه المستويات، كتسوية على العائد الفعلي للقروض التمويلية.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأن استخدام الافتراضات لوضع المستويات قد يؤدي إلى إظهار ربحية المجموعة بأكثر/أقل من قيمتها بصورة جوهريّة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة في الايضاح رقم ٣ (ز) (٣) حول القوائم المالية الموحدة.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية)
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي) - تنمة

أمور المراجعة الرئيسية – تنمة

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة على الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات، بما في ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد الإدارة لمؤشرات الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة للأسهم و/أو أي تعثر من قبل الجهة المصدرة فيما يتعلق بسندات/صكوك الشركات. • مراجعة الإدارة وموافقتها على منهجية ونتائج الانخفاض بالنسبة لاستثمارات الأسهم، قمنا، على أساس العينة، بتقويم مدى ملائمة المعايير الموضوعية من قبل الإدارة لتحديد الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة للاستثمارات. • تقويم أسس تحديد التكلفة والقيمة العادلة للاستثمارات. تتبع تكلفة الاستثمارات إلى السجلات المحاسبية ذات العلاقة وتتبع تقييم الاستثمارات إلى أعمال الإدارة على التقويم العادل للاستثمارات (وذلك إما على أساس القيمة السوقية أو طرق التقويم)؛ و • الأخذ بعين الاعتبار التقلبات/التغيرات في أسعار الأسهم خلال فترة امتلاكها للتأكد فيما إذا كان الاستثمار يفي بمعايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة. <p>بالنسبة لسندات/صكوك الشركات، قمنا، على أساس العينة، بتقويم الملاءمة الائتمانية للأطراف الأخرى بناءً على معلومات السوق المتوفرة، والتي زودتنا بها الإدارة، والتدفقات النقدية من الأدوات وذلك للأخذ بعين الاعتبار أي تعثرات بناءً على شروط وأحكام إصدار هذه السندات/الصكوك.</p>	<p>الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، يوجد لدى المجموعة استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة بمبلغ ٢١,٢٥٨ مليون ريال سعودي. تشمل هذه الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة على أسهم وسندات وصكوك شركات تخضع لخطر الانخفاض في القيمة وذلك إما بسبب أوضاع السوق و/أو مشاكل السيولة التي تواجهها الجهات المصدرة.</p> <p>لتقويم الانخفاض في الأسهم، تقوم الإدارة بمراقبة التقلبات في أسعار الأسهم وتستخدم معايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة دون التكلفة كأساس لتحديد الانخفاض في القيمة. إن الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة دون التكلفة يعتبر دليلاً موضوعياً على الانخفاض في القيمة. إن التحديد فيما إذا كان الانخفاض "جوهري" أو "مستمر" يتطلب إبداء الأحكام. وللتأكد فيما إذا كان الانخفاض جوهري، يتم تقويم الانخفاض في القيمة العادلة مقابل تكلفة أدوات الأسهم. وللتأكد فيما إذا كان الانخفاض مستمر، يتم تقويم الانخفاض مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة لأدوات الأسهم دون التكلفة.</p> <p>بخصوص أدوات الدين مثل سندات/صكوك الشركات، فإن الإدارة تعتبرها منخفضة القيمة عند وجود دليل يشير إلى وقوع انخفاض في الموقف المالي للجهة المصدرة أو أداء الصناعة أو القطاع، والتغيرات في التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية و/أو التمويلية للجهة المصدرة.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأن تقويم الانخفاض في القيمة يتطلب من الإدارة تبني تقديرات هامة، وأن الأثر المحتمل للانخفاض قد يكون جوهرياً بالنسبة للقوائم المالية الموحدة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣ (ل) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالانخفاض في قيمة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، والإيضاح ٢ (د) (٣) بخصوص التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة، والإيضاحين ٢٩ و ٣١ بخصوص الإفصاحات حول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، على التوالي.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية)
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي) - تنمة

أمور المراجعة الرئيسية – تنمة

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بالإجراءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● قراءة اتفاقية التسوية وتواصلنا مع الجهة ذات العلاقة لتقويم الأحكام والشروط المتعلقة بالاتفاقية. ● عقد اجتماعات مع المكلفين بالحوكمة والإدارة العليا بالمجموعة للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بهذا الأمر ونتائج المراسلات مع الجهة ذات العلاقة. ● عقد اجتماعات مع ممثل الجهة ذات العلاقة لمناقشة مجرى الاتفاقية. ● تقويم الأسس التي تستخدمها الإدارة لتقويم مدى كفاية مخصص الانخفاض لقاء الأرصدة المدينة. ● تقويم مدى ملائمة الإفصاحات المتضمنة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. 	<p>الموجودات الأخرى</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، اشتملت الموجودات الأخرى للمجموعة على مبلغ ٤٣٧ مليون ريال سعودي. تم صرف هذا المبلغ في الأصل إلى طرف آخر تعثر في السداد، وتتوقع الإدارة استرداد هذا الرصيد من أحد الجهات ذات علاقة. لقد توصلت المجموعة إلى تسوية مع الجهة ذات العلاقة لاسترداد هذا المبلغ.</p> <p>قامت المجموعة بتجنيب بمخصص انخفاض في القيمة قدره ١٥٠ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ لقاء الرصيد القائم بسبب حالة عدم التأكد حول توقيت استرداد هذا الرصيد.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية نظراً لعدم التأكد حول توقيت استرداد هذا المبلغ والشروط المتعلقة باتفاقية التسوية التي قد تؤثر على استرداده.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح ١٠ حول القوائم المالية الموحدة بخصوص الإفصاح عن الأرصدة المدينة المنكورة أعلاه.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي) - تتمة

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٦

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى المذكورة في تقرير البنك السنوي. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٦، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متنسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود أخطاء جوهرية بها، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، كما أن الإدارة مسؤولة عن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، وحسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري عند وجوده. تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية)
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي) - تنمة

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تنمة

وكجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهرية ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية و، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرية يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهرية، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة و، إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظراً لجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.
- سنقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.
- كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونبغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، ووسائل الحماية ذات العلاقة، حيثما يتطلب ذلك.



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي) - تنمة

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تنمة)

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. سنقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

كي.بي.ام.جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

إرنست ويونغ

ص.ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

عبد الله حمد الفوزان
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٤٨

وليد غازي توفيق
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٣٧

٧ جمادى الثاني ١٤٣٨ هـ
(٦ مارس ٢٠١٧)



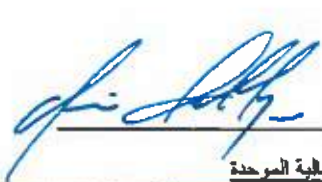
البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر

بالآلاف الريالات السعودية

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاحات	
			الموجودات
٧,٦٣٧,٨٦٩	٧,٤٨٧,٣٧٩	٤	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٧٣٤,٦١٥	١,٠٢٤,٣٦٩	٥	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٣٠٧,٥٩٧	٣٩٣,٧٧٩	١١	القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات
٢١,٢٦٣,٢٩٦	٢١,٢٥٨,٤٩٨	٦	استثمارات، صافي
٧٦,٤١٢,١٩٠	٧٢,٧٤٣,٠٩٧	٧	قروض وسلف، صافي
١٢,٥٦٧	٣٥,٦٩٧	٨	استثمار في شركة زميلة
٨٠١,٠٤٦	١,٢٨١,٠٢٣	٩	ممتلكات ومعدات، صافي
٩٠١,١٥٤	٨٤٦,٦٥٨	١٠	موجودات أخرى، صافي
<u>١٠٨,٠٧٠,٣٣٤</u>	<u>١٠٥,٠٧٠,٥٠٠</u>		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
١,٣٥٧,١٦٧	١,٣٤٧,٧٣٢	١٢	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١٤٨,٤٧٦	٢٧٠,٧٩٣	١١	القيمة العادلة السلبية للمشتقات
٨٩,٠٨٨,١٧٤	٨٥,٣٥٨,٧٨٨	١٣	ودائع العملاء
٢,٩٠٦,٩٧٥	٣,٩٠٩,٩٠٥	١٤	سندات دين ثانوية
١,٥٤٢,٣٤٨	١,٣٢٠,٤٨٨	١٥	مطلوبات أخرى
<u>٩٦,٠٤٣,١٤٠</u>	<u>٩٢,٢٠٧,٧٠٦</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
٥,٧١٥,٣٦٠	١١,٤٣٠,٧٢٠	١٦	رأس المال
١	٢٦٦,١٨٣	١٧	احتياطي نظامي
١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠		احتياطي عام
(٣٧,٦٩١)	٤١,١٤٧	١٨	احتياطيات أخرى
٥,٧١٥,٣٦٠	-	١٩	احتياطي أسهم مجانية
٢٥٥,٥٢٨	١,٠٥٤,٠٧٢		أرباح مبقاة
٢٩٧,١٩٩	-	٢٦	أرباح مقترح توزيعها
(٤٨,٥٦٣)	(٥٩,٣٢٨)	٢٧	احتياطي برنامج أسهم
<u>١٢,٠٢٧,١٩٤</u>	<u>١٢,٨٦٢,٧٩٤</u>		إجمالي حقوق المساهمين
<u>١٠٨,٠٧٠,٣٣٤</u>	<u>١٠٥,٠٧٠,٥٠٠</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين





تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
قائمة الدخل الموحدة
للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر
بالآلاف الريالات السعودية

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاحات	
٢,٨٩٠,٩٣١	٤,٠٨٢,٦٢٤	٢٠	دخل العمولات الخاصة
٥٩٢,٩٢٩	١,٥٧٥,٣٠٧	٢٠	مصاريف العمولات الخاصة
٢,٢٩٨,٠٠٢	٢,٥٠٧,٣١٧		صافي دخل العمولات الخاصة
٨٨٦,٨٢٦	٧٨٤,٧٤١	٢١	دخل الألعاب والعمولات، صافي
١٧٨,٩٤٨	١٦٠,٨٤٨		أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي
٢١٠,٠٢٦	١٢٩,٧٨٧	٢٢	دخل المتاجرة، صافي
٥,٨٠٢	-		أرباح استثمارات مدرجة قيمتها المعادلة من خلال قائمة الدخل، صافي
٥,٤٨٠	١١,٤٤٦		توزيعات أرباح من استثمارات مقاحة للبيع
١٥,٠٥٠	٩٠,٦٥٨	٢٣	أرباح استثمارات مقننة لغير أغراض المتاجرة
٣,٦٠٠,١٣٤	٣,٦٨٤,٧٩٧		إجمالي دخل العمليات
٦٧٦,٢٥٨	٦٩٢,٢٢٥	٢٤	رواتب ومصاريف الموظفين
١١٥,٩٠٦	١٤٢,١٦٩		إيجار ومصاريف المباني
١١٧,٤٨٧	١٢٢,٠٣٩	٩	استهلاك وإطفاء
٢٤٩,٦٤٢	٣٧٨,١٣٣		مصاريف صومية وإدارية
-	١٢٠,٢٤٦		مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقاحة للبيع
٤١٨,١٨٨	١,١٦٧,٣٨٩	ب (٢)	مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان وأخرى، صافي
١,٥٧٧,٤٨١	٢,٦٢٣,٢٠١		إجمالي مصاريف العمليات
٢,٠٢٢,٦٥٣	١,٠٦١,٥٩٦		دخل العمليات
(٢٢٦)	٣,١٣٠	٨	الحصة في ربح/ (خسارة) الشركة الزميلة
٢,٠٢٢,٤٢٧	١,٠٦٤,٧٢٦		صافي دخل السنة
١,٧٧	٠,٩٣	٢٥	ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي لكل سهم)





تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

Soren Nikolajsen
Managing Director

Maha Al-Sudairi
Board Secretary & Chief Governance Officer

Abdullah Aloraini
Chief Financial Officer

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
قائمة الدخل الشامل للموحدة
للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر
بالآلاف الريالات السعودية

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح	
٢,٠٢٢,٤٢٧	١,٠٦٤,٧٢٦		صافي دخل السنة
			بنود الدخل الشامل الأخرى:
			بنود الدخل الشامل الأخرى التي يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل
			الموحدة في الفترات اللاحقة
			استثمارات متاحة للبيع:
(٢٨,١٩٢)	(٤,١٥٧)	١٨	- صافي التغير في القيمة المعجلة
(١٣,٠٦٣)	٨٣,٠١٦	١٨	- صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة
(٤١,٢٥٥)	٧٨,٥٥٩		
			تغطية مخاطر التدفقات النقدية:
-	٢٧٩	١٨	- صافي التغير في القيمة المعادلة
(٤١,٢٥٥)	٧٨,٨٣٨		إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى
١,٩٨١,١٧٢	١,١٤٣,٥٦٤		إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

- ٣ -

Soren Nikolajsen
Managing Director

Maha Al-Sudairi
Board Secretary & Chief Governance Officer

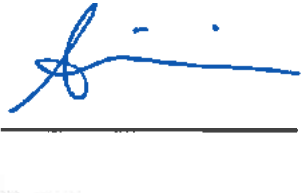
Abdullah Aloraini
Chief Financial Officer

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة
للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر
بالآلاف الريالات السعودية

٢٠١٦	إيضاحات	رأس المال	احتياطي نظامي	احتياطي عام	احتياطي المتعلقات لتبعية الاستثمارات	احتياطي تخفية مخاطر التكاليف التقنية	احتياطات أخرى			إجمالي حقوق مساهمين
							أرباح مجتبية	أرباح مبدئية	مقترح توزيعها برنامج أسهم	
	الرصيد في بداية السنة	٥,٧١٥,٣٦٠	١	١٣٠,٠٠٠	(٣٧,٦٩١)	٥,٧١٥,٣٦٠	٢٥٥,٥٢٨	٢٩٧,١٩٩	(٤٨,٥٦٣)	١٢,٠٢٧,١٩٦
	صافي دخل السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٦٤,٧٢٦
١٨	صافي التغير في القيمة المعجلة	-	-	٢٧٩	(٤,١٥٧)	-	-	-	-	(٤,١٧٨)
١٨	صافي المبالغ المعولة إلى قائمة الدخل الموحدة	-	-	٨٣,٠١٦	-	-	-	-	-	٨٣,٠١٦
	إجمالي الدخل للشامل للسنة	-	-	٢٧٩	٧٨,٥٤٩	-	-	-	-	١,١٤٥,٥٦٤
١٧	محول إلى الاحتياطي النظامي	-	٢٦٦,١٨٢	-	-	-	(٢٦٦,١٨٢)	-	-	-
١٦	أسهم مجتبية مصنورة	-	٥,٧١٥,٣٦٠	-	-	(٥,٧١٥,٣٦٠)	-	-	-	-
١٦	توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	-	(٢٩٧,١٩٩)	(٢٩٧,١٩٩)	-
٣٧	معاملات برنامج الأسهم	-	-	-	-	-	-	(١٠,٧٦٥)	(١٠,٧٦٥)	-
	الرصيد في نهاية السنة	١١,٤٣٠,٧٢٠	٢٦٦,١٨٢	١٣٠,٠٠٠	٤٠,٨٦٨	٢٧٩	١,٠٥٤,٠٧٢	-	(٥٩,٣٢٨)	١٢,٨٦٢,٧٩٤
٢٠١٥	الرصيد في بداية السنة	٤,٧٦٢,٨٠٠	٣,٥٣٦,٣٥٥	١٢٠,٠٠٠	٣,٥٦٤	٩٥٢,٥٦٠	٧٠٩,٣٠٦	٦٦٩,١٦٤	٢٨,١٣٣	١٠,٧٤١,٨٨٢
	صافي دخل السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٠٢٢,٤٢٧
١٨	صافي التغير في القيمة المعجلة	-	-	-	(٢٨,١٩٢)	-	-	-	-	(٢٨,١٩٢)
١٨	صافي المبالغ المعولة إلى قائمة الدخل المرحجة	-	-	-	(١٣,٠٦٣)	-	-	-	-	(١٣,٠٦٣)
	إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	(٤١,٢٥٥)	-	-	-	-	١,٩٨١,١٧٢
١٧	محول إلى الاحتياطي النظامي	-	٥٠٥,٦٠٧	-	-	(٥٠٥,٦٠٧)	-	-	-	-
١٦	أسهم مجتبية مقترحة	-	(٤,٠٤١,١٦١)	-	-	(١,٣٧٣,٣٩٩)	٥,٧١٥,٣٦٠	-	-	-
١٦	أسهم مجتبية مصنورة	-	٩٥٢,٥٦٠	-	-	(٩٥٢,٥٦٠)	-	-	-	-
٢٦	أرباح مقترح توزيعها	-	-	-	-	-	-	(٢٩٧,١٩٩)	(٢٩٧,١٩٩)	-
١٦	توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	-	(٦١٩,١٦٤)	(٦١٩,١٦٤)	-
٣٧	أسهم البنك لدى صندوق برنامج أسهم موظفي البنك الأول	-	-	-	-	-	-	(٨٦,٤٧٧)	(٨٦,٤٧٧)	-
٣٧	معاملات برنامج الأسهم	-	-	-	-	-	-	٩,٧٨١	٩,٧٨١	-
	الرصيد في نهاية السنة	٥,٧١٥,٣٦٠	١	١٣٠,٠٠٠	(٣٧,٦٩١)	٥,٧١٥,٣٦٠	٢٥٥,٥٢٨	٢٩٧,١٩٩	(٤٨,٥٦٣)	١٢,٠٢٧,١٩٤







تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

Soren Nikolajsen
Managing Director

Maha Al-Sudairi
Board Secretary & Chief Governance Officer

Abdullah Aloraini
Chief Financial Officer

البنك الأول
(المصرف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر
بالآلاف الريالات السعودية

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاحات
٢,٠٢٢,٤٢٧	١,٠٦٤,٧٢٦	
(١٠٤,٦٥٦)	(٨١,٥٩٢)	
(١٠٠)	١,٤٤٥	
(١٥,٠٥٠)	(٩٠,٦٥٨)	٢٣
٣٦,١٣٥	٣٦,١٣٥	
٩٤٦	٢,٩٣٠	
١١٧,٤٨٧	١٢٢,٠٣٩	٩
-	١٢٠,٢٤٦	
٤١٨,١٨٨	١,١٦٧,٣٨٦	٧ ب (٢)
٢٢٦	(٣,١٣٠)	٨
١٦,١٨٢	١٠,٨٠٥	
٢,٤٩١,٧٨٥	٢,٣٥٠,٢٣٥	
(٧٢٤,١٤٨)	٤٨,٦٦٨	
-	(١٤٥,٠٠٠)	
(١١,٢٨٩,١٧٥)	٢,٥٠١,٧٠٤	
٤٤٦,٧٥٨	٣٢,٩٢٦	
(١,٦٩٧,٦٧٦)	(٩,٤٣٥)	
١٢,٠٦١,٥٤٢	(٣,٧٢٩,٣٨٦)	
(٣٢١,٣٢٥)	(٢٢١,٨٦٠)	
٩٦٧,٧٦١	٨٢٧,٩٥٢	
١٥,٣٠٠,١٤٢	١٣,٨٦٥,٨٢٨	
(١٧,٦٧٠,٦١٠)	(١٣,٧٣٠,١٨٨)	
-	(٢٠,٠٠٠)	٨
(٣٩٢,١٤٥)	(٦٠٣,٤٦١)	٩
١٠٠	-	
(٢,٧٦٢,٥١٣)	(٤٨٧,٨٢١)	
(٦١٩,١٦٤)	(٢٩٧,١٩٩)	١٦
(٦١٩,١٦٤)	(٢٩٧,١٩٩)	
(٢,٤١٣,٩١٦)	٤٢,٩٣٢	
٦,٣١٠,٢٤٨	٣,٨٩٦,٣٣٢	
٣,٨٩٦,٣٣٢	٣,٩٣٩,٢٦٤	٢٧
٢,٦٥٢,٦٨٠	٣,٨٤٦,٠٦٨	
٥٥٨,٤١٠	١,٤٣٦,٢٤٤	
(٤١,٢٥٥)	٧٨,٨٣٨	

معلومات إضافية غير نقدية
صافي التغيرات في القيمة العادلة والمبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة



تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ عن هذه القوائم المالية الموحدة

Soren Nikolajsen
Managing Director

Maha Al-Sudairi
Board Secretary & Chief Governance Officer

Abdullah Aloraini
Chief Financial Officer

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١ - عام

البنك الأول (المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي) (يشار إليه فيما بعد "البنك")، شركة مساهمة سعودية، مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم ٨٥/ م الصادر بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٣٩٦هـ (الموافق ٢١ ديسمبر ١٩٧٦م). بدأ البنك أعماله في ١٧ شعبان ١٣٩٧هـ (الموافق ٢ أغسطس ١٩٧٧م)، بعد أن انتقلت إليه عمليات بنك الجمني نيدرلاند إن. في. في المملكة العربية السعودية. يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٦٤٩٢٥ بتاريخ ٦ جمادى الثاني ١٤٠٧هـ (الموافق ٥ فبراير ١٩٨٧م) وذلك من خلال شبكة فروع و عددها ٦٥ فرعاً (٢٠١٥م: ٦٠ فرعاً) في المملكة العربية السعودية. إن العنوان المسجل للمركز الرئيسي للبنك هو:

البنك الأول (المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)

المركز الرئيسي

شارع الضباب

ص. ب. ١٤٦٧

الرياض ١١٤٣١

المملكة العربية السعودية

إن هدف البنك وشركاته التابعة (ويشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة") القيام بتقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية. كما تقدم المجموعة لعملائها منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية (غير خاضعة لعمولات) يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة منشأة من قبل البنك.

إعتباراً من ٢٧ صفر ١٤٣٨هـ (الموافق ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦م)، تم تغيير اسم البنك من البنك السعودي الهولندي إلى البنك الأول.

تشمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة. وفيما يلي تفاصيل هذه الشركات التابعة:

شركة الأول للاستثمار (المعروفة سابقاً بشركة السعودي الهولندي المالية)

تأسست شركة الأول للاستثمار، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك، في المملكة العربية السعودية وفقاً لقرار هيئة السوق المالية رقم ٣٩٩-٢٠٠٧ بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٤٢٣٧٨ بتاريخ ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٨هـ (الموافق ٩ يناير ٢٠٠٨م) لتولي وإدارة الخدمات الاستثمارية وأنشطة إدارة الأصول الخاصة بالمجموعة والمنظمة من قبل هيئة السوق المالية والتي تشمل التعامل، والإدارة، والترتيب، وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية. بدأت الشركة أعمالها اعتباراً من ٢ ربيع الثاني ١٤٢٩هـ (الموافق ٨ أبريل ٢٠٠٨م).

شركة الأول العقارية (المعروفة سابقاً بشركة السعودي الهولندي العقارية)

تأسست شركة الأول العقارية، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك من خلال الملكية المباشرة، في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٥٠٧٧٢ بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ (الموافق ٢٦ مايو ٢٠٠٨م) بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد تم تأسيس الشركة لتسجيل ملكية الأصول العقارية التي يحصل عليها البنك كضمانات من مقرضيه.

شركة الأول لوكالة التأمين (المعروفة سابقاً بشركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين)

تأسست شركة الأول لوكالة التأمين، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك من خلال الملكية المباشرة، في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٣٠٠٢٥٠ بتاريخ ٢٩ محرم ١٤٣٢هـ (الموافق ٤ يناير ٢٠١١م) بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد تم تأسيس الشركة للعمل كوكيل لبيع المنتجات التأمينية لشركة الوطنية للتأمين، شركة زميلة.

٢ - أسس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما تم إعداد القوائم المالية الموحدة لتتوافق مع متطلبات نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات بالمملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

(ب) أسس القياس والعرض

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- المشتقات.

- الاستثمارات المتاحة للبيع.

- الموجودات المالية والمطلوبات المالية المثبتة والمصنفة كأدوات تحوط لتغطية مخاطر القيمة العادلة والتي يتم تعديلها بالتغيرات في القيمة العادلة والخاصة بالخطر الذي تم تغطيته.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للبنك، وقد تم تقريب المعلومات المالية لأقرب ألف، ما لم يرد خلاف ذلك.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تئمة
للئنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

د) الافتراضات والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، استخدام بعض الافتراضات والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والتي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب الأمر من الإدارة أن تمارس حكمها عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم تقييم هذه الافتراضات والتقديرات والأحكام باستمرار وذلك بالاعتماد على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، تتضمن توقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في مثل هذه الظروف والحصول على استشارات مهنية. وتتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات أو الأحكام أو تلك التي تمارس فيها الافتراضات ما يلي :

١) الانخفاض في قيمة القروض والسلف

تقوم الإدارة على أساس شهري بمراجعة محفظة القروض الخاصة بها للتأكد من وجود انخفاض خاص وجماعي في قيمتها. ولتحديد وجوب تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة، تقوم الإدارة باستخدام أحكامها لتحديد ما إذا كانت هناك أي بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية. وقد يحتوي هذا الدليل على بيانات يمكن ملاحظتها والتي تشير إلى أن هناك تغييراً عكسياً في حالة السداد لمجموعة من المقترضين. وتستخدم الإدارة التقديرات بناء على الخبرة السابقة للخسائر في القروض ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة حيث يوجد دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. وتتم مراجعة المنهجية والأحكام المستخدمة في تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أية فروقات بين الخسائر المقدرة و الخسائر الفعلية (أنظر إيضاح رقم ٧)

٢) قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات والاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل والمتاحة للبيع بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي. وقد تم الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية المكتتة بالتكلفة المطفأة والمكتتة حتى تاريخ الاستحقاق في الإفصاح رقم ٦(د).

تعرف القيمة العادلة أنها السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجودات أو دفعه لتحويل مطلوبات بموجب عملية نظامية تمت بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. ويبنى قياس القيمة العادلة على افتراض أن عملية بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الأساسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في السوق الأكثر ملائمة لتلك الموجودات أو المطلوبات في حالة عدم توفر سوق أساسي

يجب أن تكون المجموعة متمكنة من الوصول للسوق الأساسي أو السوق الأكثر ملائمة. وتُقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات باستخدام الافتراضات والتي قد يستخدمها المتعاملين في السوق لتسعير الموجودات أو المطلوبات وذلك بافتراض أن المتعاملين في السوق يسعون لتحقيق أفضل منفعة اقتصادية لهم.

وتستخدم المجموعة طرق تقييم ملائمة في الظروف والتي يتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة والتي تزيد من استخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

إن كافة الموجودات والمطلوبات والتي تقاس بالقيمة العادلة أو الظاهرة في القوائم المالية الموحدة السنوية يتم تصنيفها من خلال تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه ومبنية على أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهرى لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول : أسعار السوق المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة.

المستوى الثاني : طرق تقييم حيث يمكن ملاحظة أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهرى لقياس القيمة العادلة بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث : طرق تقييم حيث لا يمكن ملاحظة أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهرى لقياس القيمة العادلة.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات والمسجلة في القوائم المالية الموحدة بشكل متكرر، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك تحويلات قد حصلت بين المستويات في التسلسل بإعادة تقييم التصنيف (بناء على أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهرى لقياس القيمة العادلة ككل) ، بتاريخ نهاية كل فترة مالية. ويقوم مثنون خارجيون بتقييم الموجودات الهامة مثل العقارات والموجودات المالية المتاحة للبيع، والمطلوبات الهامة مثل العوض المحتمل. إن عمل المثنين الخارجيين يتقرر سنوياً من قبل لجنة التقييم بعد التباحث مع لجنة المراجعة بالبنك والحصول على موافقتها. وتشتمل أسس ومعايير الاختيار على الإلمام بالسوق، والسمة والاستقلالية وما إذا تمت مراعاة المعايير المهنية.

٣) الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع وسندات الدين

تمارس المجموعة الأحكام لتقدير الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع وسندات الدين، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، ويتضمن ذلك تحديد الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة دون تكلفتها. ولتحديد ما إذا كان الانخفاض جوهري ، يتم تقييم الانخفاض في القيمة العادلة مقابل التكلفة الأصلية للأصل عند الاثبات الأولى لإستثمارات الأسهم. ولتحديد ما إذا كان الانخفاض مستمر ، يتم تقييم الانخفاض مقابل الفترة والتي كانت فيها القيمة العادلة للأصل دون تكلفته الأصلية عند الاثبات الأولى. إن تحديد ماهو جوهري يتطلب القيام بممارسة الأحكام. وللقيام بهذه الأحكام، تقوم المجموعة ضمن عوامل أخرى بتقييم التقلب الطبيعي في سعر الأداة والتدهور في الوضع المالي للمنشأة المستثمر بها وأداء الصناعة والقطاع والتغير في التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. وللتأكد من وجود دليل موضوعي على وقوع إنخفاض في قيمة استثمارات الدين المتاحة للبيع ، يأخذ البنك بعين الاعتبار كافة الأدلة المتاحة بما في ذلك البيانات القابلة للملاحظة أو أية معلومات حول أحداث تتعلق خصيصاً بأدوات مالية قد ينتج عنها انخفاضاً في استرداد التدفقات النقدية المستقبلية. إن الصعوبات المالية للمصدر وكذلك اي عوامل أخرى مثل المعلومات المتعلقة بمخاطر السيولة و المخاطر المالية، ومستويات وتوجهات التعثر لموجودات مالية مماثلة، والتوجهات والظروف المحلية، والقيمة العادلة للضمانات والكفالات قد تأخذ بعين الاعتبار مفردة أو مجتمعة، للتأكد من وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

د) الافتراضات والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة – تنمة
٤) تصنيف الاستثمارات المكتتاة حتى تاريخ الاستحقاق

تتبع المجموعة متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ في تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات الاستحقاق الثابت كاستثمارات مكتتاة حتى تاريخ الاستحقاق. وللقيام بهذه الأحكام، تقوم الإدارة بتقييم نيتها وقدرتها على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

وفي حالة عدم قدرة المجموعة على إبقاء هذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، باستثناء بعض الحالات الخاصة، على سبيل المثال بيع قريب من تاريخ الاستحقاق أو أن المبلغ غير جوهري، يتطلب من المجموعة إعادة تصنيف كافة الاستثمارات المصنفة كمكتتاة حتى تاريخ الاستحقاق إلى استثمارات متاحة للبيع.

٥) تحديد السيطرة على المستثمر به

تخضع مؤشرات السيطرة المبينة في الإيضاح رقم ٣ (أ) لأحكام الإدارة التي يمكن أن يكون لها أثر جوهري على حصة المجموعة في صناديق الاستثمار.

صناديق الاستثمار

تقوم المجموعة بدور مدير الصندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. إن تحديد مدى سيطرة المجموعة على تلك الصناديق في معظم الأوقات يتطلب التركيز على تقييم المنافع الاقتصادية للمجموعة في الصندوق (والمتضمنة أية حصص مسجلة وأتعاب الإدارة المتوقعة) وحقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. ونتيجة لذلك، فقد استنتجت المجموعة أنها تقوم بدور وكيل للمستثمرين في كافة الحالات، وعليه لم تقم بتوحيد القوائم المالية لهذه الصناديق، راجع الإيضاحين (٦) و (٣٦).

هـ) مخصص الالتزامات والمطالبات القانونية

تتلقى المجموعة مطالبات قانونية خلال دورة أعمالها العادية. وقد قامت الإدارة بإجراء الأحكام بشأن احتمال تجنب مخصص لقاء المطالبات. إن تاريخ انتهاء المطالبات القانونية والمبلغ المطلوب سداه غير مؤكد بما في ذلك مبلغ تدفقات المنافع الاقتصادية الخارجية المحتملة. يعتمد توقيت وتكاليف المطالبات القانونية على الاجراءات النظامية المتبعة.

و) مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، واقتنعت بأن المجموعة لديها الموارد اللازمة للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. كما أن الإدارة ليست على علم بأية حالات عدم يقين قد تثير الشكوك حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وبناءً على ذلك، تم الاستمرار في إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة موضحة أدناه:

التغير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة تتماشى مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م فيما عدا اتباع التعديلات على المعايير الحالية التالية والتفسيرات الجديدة المذكور أدناه والتي لم يكن لديها أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة خلال السنة الحالية أو السنوات السابقة والتي يعتقد أن يكون لها أثر غير جوهري في الفترات المستقبلية:

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) – "القوائم المالية الموحدة"، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٢) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): "الاستثمارات في الشركات الزميلة"

تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦، وتتناول ثلاثة أمور نشأت عند تطبيق الاستثناء المتعلق بالمنشآت الاستثمارية المذكور في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠). توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) بأن الاعفاء من العرض في القوائم المالية الموحدة ينطبق على المنشأة الأم التي تعتبر شركة تابعة لمنشأة استثمارية وذلك في حالة قيام المنشأة الاستثمارية بقياس الشركات التابعة بالقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، يتم فقط توحيد الشركة التابعة لمنشأة استثمارية التي لا تعتبر نفسها منشأة استثمارية – تقدم خدمات إسناد للمنشأة المستثمرة. يتم قياس كافة الشركات التابعة الأخرى لمنشأة استثمارية بالقيمة العادلة. تسمح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) للمستثمر – عند استخدام طريقة حقوق الملكية – الإبقاء على قياس القيمة العادلة المطبق من قبل الشركة الزميلة أو المشروع المشترك للمنشأة المستثمرة على حصتها في الشركات التابعة.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) – "عرض القوائم المالية"

تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦، وتوضح المتطلبات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١) الحالية والتي تتعلق بالتالي :-

- المتطلبات المتعلقة بالأهمية النسبية المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (١).
- يجوز فصل بنود محددة في قوائم الربح أو الخسارة، والدخل الشامل الأخر، وقائمة المركز المالي.
- لدى المنشآت المرونة في ترتيب عرض الأيضاحات حول القوائم المالية.
- يجب عرض الحصة في الدخل الشامل الأخر للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم المحاسبة عنها وفقاً لطريقة حقوق الملكية بشكل إجمالي وكبند مستقل، ويتم التصنيف بين البنود التي تم أو لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة.

كما توضح التعديلات المتطلبات التي يتم تطبيقها عند عرض المجاميع الفردية الإضافية في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) - "الممتلكات والألات والمعدات"**، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) - "الموجودات غير الملموسة" تطبيق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦، وتقتصر استخدام نسبة الإيرادات الناتجة على إجمالي الإيرادات التي يتوقع أن تنتج من أجل استهلاك الممتلكات والألات والمعدات، وفي ظروف محدودة جداً، يجوز استخدامها في إطفاء الموجودات غير الملموسة.

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) - "الممتلكات والألات والمعدات"**، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) - "الزراعة"

تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦، تم تغيير نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ ليشمل الموجودات البيولوجية التي تستوفي تعريف الأشجار المنتجة مع بقاء الأشجار المثمرة في طور النمو ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١. كما أن المنح الحكومية التي تتعلق بالأشجار المثمرة سيتم احتسابها طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٠ "المحاسبة على المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية" بدلاً من معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١.

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) - القوائم المالية المنفصلة**

تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦، وتسمح للمنشأة بإتباع طريقة حقوق الملكية المذكورة في معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) عند المحاسبة في قوائمها المالية المنفصلة عن الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة.

دورة التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للأعوام من ٢٠١٢ - ٢٠١٤

تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦، وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:

- **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٥): "الموجودات غير المتداولة المعدة للبيع والعمليات المتوقفة"**

تم تعديله لتوضيح أن الانتقال من طريقة بيع إلى أخرى لا يعتبر خطة جديدة للاستبعاد بل يعتبر استمراراً للخطة الأصلية. وبالتالي، ليس هناك انقطاع في تطبيق المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٥.

- **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧): "الأدوات المالية: الإفصاحات"**

يوضح التعديل بأن عقود الخدمات التي تشتمل على أتعاب يمكن أن تشكل ارتباطاً مستمراً مع الأصل المالي. يجب تقييم طبيعة الأتعاب والترتيب، وذلك للتأكد فيما إذا كانت الإفصاحات مطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (٧)، وأنه يجب إجراء التقييم بأثر رجعي. كما تم تعديل المعيار ليوضح بأن متطلبات الإفصاح عن المقاصة لا تنطبق على القوائم المالية المرحلية الموجزة ما لم تقدم هذه الإفصاحات تحديثاً هاماً عن المعلومات الواردة في آخر تقرير سنوي.

- **معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩): "مزاي الموظفين"**

توضح التعديلات بأنه يجب تقويم مدى عمق سوق سندات الشركات ذات الجودة العالية على أساس العملة المسجل بها الالتزام، بدلاً من البلد التي وقع فيه الالتزام. وفي حالة عدم وجود مثل هذا السوق لسندات الشركات ذات الجودة العالية بتلك العملة، فإنه يتم استخدام أسعار السندات الحكومية.

(أ) أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك الأول (المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي) وشركاته التابعة والتي يتم إعدادها حتى ٣١ ديسمبر من كل سنة، ويتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المعتمدة من قبل البنك. ويتم تعديل السياسات المحاسبية حسبما هو ضروري لتتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك.

الشركات التابعة هي الشركات المستثمر بها والتي تسيطر عليها المجموعة. وتقوم المجموعة بالسيطرة على شركة مستثمر فيها، عندما تكون معرضة أو لديها حقوق في العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير في هذه العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. إن القوائم المالية للشركات التابعة متضمنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة ولغاية توقف السيطرة.

تدرج نتائج أعمال الشركات التابعة المشتراة أو المبيعة خلال السنة، إن وجدت، في قائمة الدخل الموحدة اعتباراً من تاريخ سريان الشراء أو حتى تاريخ سريان البيع، حسبما هو ملائم. وقد تم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة وطرق تقييم لمعاملات متماثلة وأحداث أخرى في حالات مشابهة.

وعلى وجه التحديد، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر بها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي حقوق موجودة والتي تعطيها القدرة على التحكم بالأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- مخاطر أو حقوق في العوائد المتغيرة من علاقتها في الشركة المستثمر فيها.
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على العوائد.
- عندما يكون لدى المجموعة أقل من حقوق تصويت الأغلبية أو حقوق مماثلة في الشركة المستثمر فيها، تقوم المجموعة بالنظر في كافة الحقائق والحالات لتقييم ما إذا كان لديها السيطرة على الشركة المستثمر فيها والمتضمنة:
- الترتيب التعاقدية مع أصحاب التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى
- حقوق تصويت المجموعة أو حقوق تصويت محتملة اكتسبت عن طريق حقوق الملكية مثل الأسهم.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على شركة مستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أنه هناك تغيرات في واحدة أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة ويبدأ توحيد الشركة التابعة من تاريخ حصول المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة ويتوقف عند فقدان المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة. ويتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصاريف الشركة التابعة المشتراة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل الموحدة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة ولغاية توقف المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

(أ) أسس توحيد القوائم المالية - تنمة

إن جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتدفقات النقدية المتداخلة بين شركات المجموعة والمتعلقة بالتعاملات بين شركات المجموعة يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد.

تقوم المجموعة بإدارة الموجودات المقتناة على سبيل الأمانة وكذلك الأدوات الاستثمارية الأخرى نيابة عن المستثمرين. ولا يتم إدراج القوائم المالية لهذه المنشآت في هذه القوائم المالية الموحدة باستثناء الحالات التي يكون فيها للمجموعة سيطرة على المنشأة.

يتم المحاسبة عن التغيير في حصص ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. وإذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة فإنها:

- تلغي إثبات الموجودات (متضمنة الشهرة، إن وجدت) والمطلوبات للشركة التابعة.
- تلغي إثبات القيمة الدفترية لحقوق الملكية غير المسيطرة.
- تلغي إثبات فروقات التحويل المترجمة والمسجلة ضمن حقوق الملكية.
- تثبت القيمة العادلة للمبلغ المستلم.
- تثبت القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تثبت أي فائض أو عجز في الدخل أو الخسارة.
- تعيد تصنيف حصة الشركة الأم في العناصر المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة إلى قائمة الدخل الموحدة أو الأرباح المبقاة، حسبما هو ملائم، كما قد يتطلب إذا قامت المجموعة بالاستبعاد المباشر للموجودات والمطلوبات ذات الصلة.

(ب) الاستثمارات في الشركات الزميلة

تسجل الاستثمارات في الشركات الزميلة أولاً بالتكلفة ويتم محاسبتها لاحقاً وفقاً لطريقة حقوق الملكية على أساس القوائم المالية المدققة السنوية أو أحدث قوائم مالية متوفرة. إن الشركة الزميلة هي منشأة يوجد للمجموعة تأثير جوهري (ولكن ليس سيطرة) على سياساتها المالية والتشغيلية ولا تعتبر شركة تابعة أو مشروع مشترك. ويتم قيد الاستثمارات في الشركات الزميلة في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة زائداً التغييرات على حصة المجموعة في صافي الموجودات لما بعد الشراء ناقصاً أي انخفاض في قيمة الاستثمارات الفردية. يتم قيد حصة المجموعة من أرباح وخسائر شركاتها الزميلة بعد الشراء ضمن قائمة الدخل الموحدة ويتم قيد حصتها في التغييرات في قائمة الدخل الشامل ضمن الاحتياطات. ويتم تعديل التغييرات اللاحقة المترجمة لما بعد الشراء مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. وفي الحالات التي تعادل أو تتجاوز فيها حصة المجموعة في خسائر الشركة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أية ذمم مدينة غير مضمونة أخرى، لا تقوم المجموعة بقيد خسائر إضافية باستثناء عند تكديدها التزامات أو قيامها بدفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بقدر حصتها في الشركات الزميلة. وتعكس قائمة الدخل الموحدة حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. عندما يكون هناك تغير مسجل مباشرة في حقوق ملكية الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقيد حصتها بأي تغييرات والإفصاح عنها في قائمة التغييرات في حقوق المساهمين الموحدة.

يتم إظهار حصة المجموعة في ربح / خسارة الشركة الزميلة كيند مستقل على قائمة الدخل الموحدة. ويكون هذا الربح / الخسارة خاص بحقوق مساهمي الشركة الزميلة وعليه فإن هذا الربح / الخسارة بعد ضريبة الدخل وحقوق الملكية غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة. وتعد القوائم المالية للشركة الزميلة لنفس الفترة المالية الخاصة بالمجموعة. وعند الضرورة، يتم إجراء التعديلات كي تتماشى السياسات المحاسبية مع تلك المتبعة من قبل المجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك حاجة لقيد خسائر انخفاض في القيمة إضافية على استثمارها في الشركة الزميلة. وتقوم المجموعة بتحديد في تاريخ إعداد كل قوائم مالية ما إذا كان هناك دليل موضوعي أن الاستثمار في الشركة الزميلة منخفض القيمة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة بحساب مبلغ الانخفاض في القيمة والذي يمثل الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة والقيمة الدفترية ويتم قيد المبلغ في " الحصة في ربح شركة زميلة " في قائمة الدخل الموحدة.

(ج) محاسبة تاريخ التداول

يتم في الأصل إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأداة. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بالشراء أو البيع هي عمليات شراء أو بيع للموجودات المالية التي تتطلب أن يتم تسليم الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

إن العقد الذي يتطلب سداد صافي التغيير في قيمة العقد أو يسمح بذلك لا يعتبر عقداً اعتيادياً، بل تتم المحاسبة عن هذا العقد كمشتق وذلك في الفترة بين تاريخ التداول وتاريخ السداد.

(د) الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود تحويل العملات الأجنبية، وعقود تحويل العملات الأجنبية والسلع الأجلة ومقايضات أسعار العملات وخيارات السلع والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العملات واتفاقيات الأسعار الأجلة، ومقايضات أسعار العملات والعمولات، وخيارات أسعار العملات والعمولات (المكتتبه والمشتراة) بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام عقد المشتقات، ويعد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة ويتم إثبات مصاريف المعاملة في قائمة الدخل الموحدة. وتفيد كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. وتحدد القيمة العادلة باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التسعير، حسبما هو ملائم.

إن معالجة التغييرات في القيمة العادلة تعتمد على تصنيف الأدوات المشتقة بحسب الفئات التالية:

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

(د) الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط - تمة
(١) المشتقات المقنتاة لأغراض المتاجرة

تدرج أية تغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقنتاة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة ويفصح عنها في صافي دخل المتاجرة. وتتضمن الأدوات المالية المشتقة المقنتاة لأغراض المتاجرة كل تلك الأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط والمتضمنة المشتقات المدمجة.

(٢) المشتقات المدمجة

يتم معاملة الأدوات المالية المشتقة المدمجة في الأدوات المالية الأخرى على أنها أدوات مالية مشتقة منفصلة ويتم قيدها بقيمتها العادلة إذا لم تكن خصائصها ومخاطرها الاقتصادية مرتبطة بشكل وثيق بالعقد الأساسي ولم يكن اقتناء العقد الأساسي لأغراض المتاجرة أو لتدرج قيمته العادلة في قائمة الدخل. وتحسب الأدوات المالية المشتقة المدمجة المنفصلة عن العقود الأساسية بقيمتها العادلة في محفظة المتاجرة مع قيد التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

(٣) محاسبة التحوط

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الأدوات المشتقة كأدوات تحوط في علاقات تحوط مؤهلة لإدارة التعرض لمخاطر أسعار العملات وتحويل العملات الأجنبية والائتمان بما في ذلك التعرض الناشئ عن معاملات متوقع حدوثها بنسبة عالية والتزامات مؤكدة، وإدارة خطر معين، تقوم المجموعة بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تتحقق فيها معايير محددة.

لأغراض محاسبة التحوط، يتم تصنيف التحوطات إلى فئتين هما: (أ) تحوطات مخاطر القيمة العادلة والتي تحوط التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات ما تم إثباتها (أو الموجودات أو المطلوبات في حالة تحويط محفظة) أو الالتزامات التي لم يتم إثباتها أو جزء محدد من هذا الموجودات أو المطلوبات أو الالتزام المؤكد والتي تتعلق بخطر محدد قد يؤثر على صافي الربح أو الخسارة المسجلة. (ب) تحوطات مخاطر التدفقات النقدية والتي تحوط التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات مثبتة أو بمعاملة متوقعة محتمل حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الأرباح أو الخسائر المسجلة.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة التحوط، فإنه يتوقع بأن يكون التحوط ذا فعالية عالية، أي أن يتم تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية من أدوات التحوط بشكل فعال مع التغيرات التي طرأت على الأداة المحوطة، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية التحوط، يتم توثيق أهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة التحوط والأداة المتعلقة بالتحوط وطبيعة الخطر المحوطة وطريقة تقييم فعالية علاقة التحوط من قبل الإدارة. ولاحقاً، يجب تقييم مدى فعالية التحوط بصورة مستمرة.

وبتاريخ كل عملية تقييم لفعالية التحوط، يتوقع أن تكون علاقة التحوط فعالة جداً في المستقبل، والتأكد من أنها قد كانت فعالة من قبل (فعالية بأثر رجعي) لفترة معينة وذلك لكي تكون مؤهلة لمحاسبة التحوط، ويتم إجراء تقييم رسمي من خلال مقارنة فعالية أداة التحوط في تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للمخاطر المحوطة لأداة التحوط وذلك مع بداية التحوط وكل نهاية ربع سنوي بشكل مستمر، ويتوقع أن يكون التحوط فعالاً جداً إذا كان في حالة تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للمخاطر المحوطة خلال الفترة التي تم تحديد التحوط لها مع أداة التحوط بنسبة تتراوح من ٨٠% إلى ١٢٥% وأن يكون من المتوقع يتم إجراء هذه التسوية في الفترات المستقبلية، ويتم الاعتراف بعدم فعالية التحوط في قائمة الدخل الموحدة ضمن "صافي دخل المتاجرة"، وفي الحالات التي تعتبر فيها أداة التحوط معاملة توقعات، يقوم البنك أيضاً بتقييم ما إذا كانت المعاملة محتملة بشكل كبير وما إذا كانت تؤدي للتعرض لحدوث تغيرات في التدفقات النقدية مما قد يؤثر على قائمة الدخل الموحدة.

تحوط مخاطر القيمة العادلة

عندما تخصص أداة مالية مشتقة كأداة تحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة، يدرج أي ربح أو خسارة ناشئ عن إعادة قياس أداة تحوط إلى قيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة مع التغير في القيمة العادلة للأداة المحوطة المتعلقة بالخطر المحوطة.

في الحالات التي يتوقف فيها تحوط مخاطر القيمة العادلة للأدوات المحوطة الخاضعة لعمولات والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة عن التزامها بشرط محاسبة التحوط، أو بيعها، أو تنفيذها، أو إنهاء سريانها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للأداة المحوطة عند نهايتها والقيمة الاسمية على مدى الفترة المتبقية من التحوط الأساسي باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي. إذا تم إلغاء إثبات الأداة المحوطة يتم إثبات القيمة العادلة غير المطفأة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

تحوط مخاطر التدفقات النقدية

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية المخصصة والمؤهلة، تستخدم الأدوات المشتقة للتحوط عن التغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بخطر محدد مرتبط بالموجودات أو المطلوبات التي تم إثباتها أو العمليات المتوقعة حدوثها بشكل كبير والتي يمكن أن تؤثر على قائمة الدخل الموحدة. يتم إثبات الجزء الخاص بالربح أو الخسارة الناتجة عن أداة التحوط والذي تم تحديده على أنه جزء فعال في الدخل الشامل الموحدة الأخر مباشرة، على أن يتم إثبات الجزء غير الفعال، إن وجد، ضمن قائمة الدخل الموحدة. أما بالنسبة لتحوط مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على المعاملات المستقبلية والتي تم إثبات الأرباح أو الخسائر ضمن الاحتياطات الأخرى، يتم تحويلها إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي أثرت فيها الأدوات المحوطة على قائمة الدخل الموحدة. وفي الحالات التي لا تتوقع فيها المجموعة استرداد كافة أو جزء من الخسارة المثبتة في الدخل الشامل الأخر خلال فترة مستقبلية واحدة أو أكثر، عندئذ ستعيد تصنيفها في قائمة الدخل الموحدة - كتسوية إعادة تصنيف - المبلغ الذي لم يتم إثباته.

وعندما تؤدي المعاملة المحوطة المنتبأ بها إلى إثبات موجودات أو مطلوبات غير مالية، عندئذ يجب الأخذ بعين الاعتبار الربح والخسارة المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في الدخل الشامل الأخر، في القياس المبدئي لتكلفة الاقتناء أو القيمة الدفترية الأخرى لهذه الموجودات أو المطلوبات. وعند انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو تنفيذها أو في حال لم تعد تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة التحوط، أو التوقع بعدم حدوث المعاملة المنتبأ بها، أو إلغاء تخصيصها على هذا النحو، فإنه يتم التوقف عن محاسبة التحوط مستقبلاً. وفي ذلك الوقت، يتم تحويل الربح أو الخسارة المتراكمة الناتجة عن أداة تحوط التدفقات النقدية، التي تم إثباتها في الدخل الشامل الأخر عند فترة فعالية التحوط، من حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة حين حدوث العملية المنتبأ بها. وفي حالة التوقف بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن بنود "الدخل الشامل الأخرى" مباشرة إلى قائمة الدخل الموحدة للسنة.

(هـ) العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة بالريال السعودي والذي يعتبر أيضاً العملة الوظيفية للبنك. تقوم كل منشأة في المجموعة بتحديد عملتها الوظيفية الخاصة بها، ويتم قياس البنود المدرجة في القوائم المالية الموحدة لكل منشأة باستخدام تلك العملة. تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بالأسعار الفورية السائدة عند تاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية (عدا البنود النقدية التي تعتبر جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية) المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إعداد القوائم المالية. إن ربح أو خسارة

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تتمة
للنسبة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

هـ) العملات الأجنبية - تتمة

تحويل العملات الأجنبية الخاصة بالبنود النقدية يمثل الفرق بين التكلفة المطفأة في العملة الوظيفية في بداية السنة معدلة بمعدل العمولة الفعلية والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة في العملات الأجنبية محولة بسعر الصرف السائد في نهاية السنة. إن جميع الفروقات التي تنشأ عن الأنشطة غير التجارية تسجل ضمن الإيرادات غير التشغيلية الأخرى في قائمة الدخل الموحدة، باستثناء الفروقات الناتجة عن الاقتراض بالعملات الأجنبية والتي تؤمن تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في المنشأة الأجنبية.

يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن سداد المعاملات أو تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية في نهاية الفترة والمسجلة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة، باستثناء الفروقات الناتجة عن إعادة تحويل أدوات الأسهم المتاحة للبيع أو عند تأجيلها فتسجل في الدخل الشامل الآخر كأداة تحوط تدفقات نقدية مؤهلة وصافي تحوطات استثمار مؤهلة وذلك بقدر التحوطات الفعالة. ويتم إدراج أرباح وخسائر البنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع ما لم يكن لها استراتيجية تحوط فعالة. يتم تحويل البنود غير النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بأسعار التحويل السائدة عند تاريخ إجراء المعاملات الأولية. فيما يتم تحويل البنود غير النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة بأسعار التحويل السائدة عند تاريخ تحديد القيمة العادلة.

و) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق قانوني ملزم لمقاصة المبالغ المثبتة أو عندما يكون لدى المجموعة نية للتسوية على أساس الصافي، أو إثبات الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد. لا تتم مقاصة الدخل والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة إلا إذا تطلب الأمر أو مسموح به وفقاً لأي معيار محاسبي أو تفسير وكما هو موضح في السياسات المحاسبية للمجموعة.

ز) إثبات الإيرادات/ المصاريف

١) دخل ومصاريف العمولات الخاصة

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة لجميع الأدوات المالية، باستثناء التي تصنف كمقتناة لأغراض المتاجرة أو تلك المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة باستخدام معدل العمولة الخاصة الفعلي.

إن معدل العمولة الخاصة الفعلي هو المعدل الذي يخضم المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو حينئذ مناسب، لفترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية. وعند حساب معدل العمولة الخاصة الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بالاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

ويتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات المالية، والمطلوبات المالية إذا أعادت المجموعة النظر في تقديراتها للمدفوعات والمقبوضات. وتحسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل العمولة الخاصة الفعلي، ويتم إدراج التغيير في القيمة الدفترية كدخل أو مصاريف عمولات خاصة. وبعد إثبات خسارة انخفاض في القيمة على أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم الاستمرار في إثبات دخل العمولات الخاصة في قائمة المركز المالي الموحدة على أساس معدل العمولة الخاصة الفعلي على القيمة الدفترية للأصل. ويتم احتساب معدل العمولة الخاصة الفعلي بعد الأخذ بالاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية (الدفع المسبق والخيارات وغيرها) وجميع الأتعاب المدفوعة أو المتحصلة، وتكاليف المعاملات والخصومات أو العلاوات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الخاصة الفعلي. وتعتبر تكاليف المعاملات عرضية تتعلق بشكل مباشر باقتناء أو إصدار أو استبعاد موجودات أو مطلوبات مالية.

٢) أرباح / (خسائر) تحويل عملات أجنبية

يتم إثبات ربح/ (خسارة) تحويل عملات أجنبية عند اكتسابها / تكبدها، كما هو مبين في سياسة العملات الأجنبية سابقاً.

٣) دخل الأتعاب والعمولات

يدرج دخل الأتعاب والعمولات والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الخاصة الفعلي في قياس الموجودات المتعلقة بها. ويتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات الذي لا يشكل جزءاً لا يتجزأ من حساب معدل العمولة الخاصة الفعلي على الموجودات أو المطلوبات المالية، عند تقديم الخدمة المتعلقة كما يلي:

- يتم إثبات أتعاب المحافظ والاستشارات الإدارية الأخرى وأتعاب الخدمات على فترة عقود الخدمات المتعلقة بها على أساس زمني نسبي.
- الأتعاب المستلمة عن إدارة الأصول وإدارة الثروات وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى والتي يتم تقديمها خلال فترة زمنية، فيتم إثباتها عند تقديم الخدمة.
- تؤجل أتعاب الالتزام لمنح القروض التي يتوقع سحبها وأتعاب الائتمان الأخرى (مع أي مصاريف عرضية أخرى) ويتم إثباتها كنسوية لمعدل العمولة الخاصة الفعلي على القرض. وفي حال عدم توقع أن ينتج عن التزام قرض سحب قرض، فإن أتعاب الالتزام لمنح القروض يتم إثباتها على أساس القسط الثابت خلال فترة الالتزام.
- تقيد مصاريف الأتعاب والعمولات الأخرى ذات العلاقة بشكل أساسي بأتعاب المعاملات والخدمات، عند استلام الخدمة، ويتم الإفصاح عنها بعد خصم دخل الأتعاب والعمولات ذات العلاقة.

٤) توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح عند الإقرار بأحقية المجموعة لاستلامها. ويتم قيد توزيعات الأرباح كجزء من صافي دخل المتاجرة أو صافي دخل الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو دخل العمليات الأخرى بناء على تصنيف أداة الأسهم ذات الصلة.

٥) أرباح (خسائر) الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

يتعلق صافي الدخل من الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بالموجودات والمطلوبات المالية المصنفة كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، وتشتمل على كافة التغيرات المحققة وغير المحققة في القيمة العادلة والعمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح وفروقات تحويل العملات الأجنبية.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٦) صافي دخل / (خسارة) المتاجرة

تتضمن النتائج التي تنشأ من أنشطة المتاجرة جميع الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ودخل أو مصاريف العمولات الخاصة المتعلقة بها، وتوزيعات الأرباح عن الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة وفروقات تحويل العملات الأجنبية. وتتضمن عدم الفعالية المسجلة في معاملات التحوط.

ج) ربح أو خسارة اليوم الواحد

عندما تكون قيمة المعاملة مختلفة عن القيمة العادلة لنفس الأداة في المعاملات السوقية الأخرى والتي يمكن ملاحظتها أو تكون مبنية على أساس طريقة تقييم حيث أن المتغيرات تشتمل على بيانات من الأسواق التي يمكن ملاحظتها فقط، تثبت المجموعة فوراً الفروقات بين قيمة المعاملة والقيمة العادلة (ربح أو خسارة اليوم الواحد) في قائمة الدخل الموحدة ضمن "صافي دخل المتاجرة". وفي الحالات التي يكون فيها استخدام بيانات لا يمكن ملاحظتها، يدرج الفرق بين قيمة المعاملة والقيمة طبقاً لطريقة التقييم في قائمة الدخل الموحدة فقط عندما تصبح المدخلات يمكن ملاحظتها، أو عندما يتم إلغاء إثبات الأداة.

ط) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يستمر إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة شراء) في قائمة المركز المالي الموحدة عندما تقوم المجموعة بالإبقاء بشكل جوهري على جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية. ويستمر قياس هذه الموجودات وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة المتعلقة بالاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والمتاحة للبيع، والمقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة. ويتم تصنيف هذه المعاملات كقرض مضمون ويتم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة منه بموجب هذه الاتفاقيات في "الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى" أو "ودائع العملاء"، حسبما هو ملائم.

ويتم اعتبار الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة وتستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي. لا يتم إثبات الموجودات المشتركة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن تلك الموجودات غير خاضعة لسيطرة المجموعة. وتدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات في "النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي" أو "الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى" أو "القروض والسلف" حسبما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة، ويستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي.

ي) الاستثمارات

الإثبات الأولى

يتم في الأصل إثبات جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة، زائداً تكاليف المعاملات العرضية المباشرة ويتم إثباتها لاحقاً بناء على تصنيفها كمقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو متاحة للبيع أو استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. يتم إطفاء العلاوة والخصم على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي ويتم قيدها ضمن دخل العمولات الخاصة.

تحديد القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للأوراق المالية التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس متوسط أسعار العرض والطلب المتداولة بالسوق عند نهاية يوم العمل. وتحدد القيمة العادلة للموجودات المدارة والاستثمارات في صناديق الاستثمار بالرجوع إلى صافي قيمة الموجودات المعن والذي يساوي تقريبا القيمة العادلة.

أما بالنسبة للأوراق المالية والتي لا يوجد لها سعر سوق متداول، فيتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها بشكل جوهري، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لها أو على أساس ما يخص تلك الاستثمارات في صافي الموجودات ذات العلاقة. وعندما لا يمكن الوصول إلى القيمة العادلة في الأسواق النشطة، فإنها تحدد باستخدام أساليب تقييم متعددة والتي تتضمن استخدام طرق حسابية.

إعادة تصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بعد الإثبات الأولى، باستثناء الأدوات غير المشتقة المدرجة في قيمتها العادلة في قائمة الدخل والتي يمكن إعادة تصنيف الأدوات الأخرى، باستثناء المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل عند الإثبات الأولى (أي استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة)، خارج فئة الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل في حال لو أنها لم تعد مقتناة لغرض بيعها أو شرائها في المدى القريب، واستيفاء الشروط التالية:

- إذا أوفت الاستثمارات بتعريفها على أنها "مقتناة بالتكلفة المطفأة" وأنه لم تكن هناك حاجة لتصنيفها كمقتناة لأغراض المتاجرة عند الإثبات الأولى، عندئذ يحق للمجموعة إعادة تصنيفها إذا كان لديها الرغبة والقدرة على الاستمرار في اقتناء الاستثمارات للمستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.
- إذا لم تف الاستثمارات بشروط تعريفها على أنها مقتناة بالتكلفة المطفأة، عندها يتم إعادة تصنيفها خارج فئة استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة فقط في "ظروف نادرة".

يمكن إعادة تصنيف الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى "استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة" إذا انطبق عليها شروط تعريف "استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة" وإذا كان لدى المجموعة الرغبة والقدرة على الاستمرار باقتناء تلك الأدوات المالية للمستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.

القياس اللاحق

تتم المحاسبة عن كل فئة من فئات الاستثمارات وعرضها على الأساس الموضح في الفقرات التالية:

١) الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات في هذه الفئة حيث تكون استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو استثمارات مصنفة على أنها مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل من قبل الإدارة عند الإثبات الأولى. ويتم اقتناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى القصير الأجل، ويتم إدراجها في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة، ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي دخل أو (خسارة) المتاجرة.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

القياس اللاحق – تنمة

يمكن إدراج الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل من قبل الإدارة عند الإثبات الأولي في حالة كان القيام بذلك يقلل بشكل كبير من اختلافات القياس التي تظهر في حالة عدم تطبيق ذلك باستثناء أدوات الأسهم التي لا يوجد لها سعر تداول في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به.

يتم تسجيل الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة. ويتم إثبات التغيرات في قائمة الدخل الموحدة خلال السنة التي نشأت فيها هذه التغيرات. كما يتم عرض دخل العمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح على الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل كدخل متاجرة أو دخل أدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل - في قائمة الدخل الموحدة.

٢) الاستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي عبارة عن أدوات حقوق ملكية غير مشتقة وسندات دين غير مصنفة كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة وغير مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل والتي بنوى اقتنائها لفترة غير محددة والتي يمكن أن تباع استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في أسعار العمولات الخاصة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم.

تسجل الاستثمارات المصنفة "استثمارات متاحة للبيع" في الأصل بالقيمة العادلة زائداً مصاريف المعاملات العرضية والمباشرة ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة باستثناء أدوات الأسهم غير المتداولة والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق ويتم إظهارها بالتكلفة. يتم إثبات الربح أو الخسارة غير المحققة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر لحين إلغاء إثبات الاستثمار أو تحققه أو انخفاض قيمته ويتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة والمسجلة في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل الموحدة.

٣) الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات تاريخ استحقاق ثابت ولدى المجموعة النية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. يتم في الأصل إثبات الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق بالقيمة العادلة شاملة تكاليف المعاملات العرضية والمباشرة وتقاس بعد ذلك بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء باستخدام معدل العمولة الخاصة الفعلي. كما يدرج أي ربح أو خسارة ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثبات الاستثمارات أو انخفاض قيمتها.

إن الاستثمارات التي تصنف كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق لا يمكن عادة بيعها أو إعادة تصنيفها دون التأثير على قدرة المجموعة لاستخدام هذا التصنيف ولا يمكن إدراجها كأداة تحوط بالنسبة لسعر العمولة أو مخاطر الدفع المسبق وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار الطويل الأجل. إلا أن عمليات البيع وإعادة التصنيف في أي من الحالات التالية لن يؤثر على قدرة المجموعة باستخدام هذا التصنيف :

- عمليات البيع أو إعادة التصنيف القريبة جداً من تاريخ الاستحقاق لدرجة أن التغيرات في سعر العمولة الخاصه في السوق لن يكون لها أثر جوهري على القيمة العادلة.
- عمليات البيع أو إعادة التصنيف بعد قيام المجموعة بتحصيل كامل أصل مبلغ الموجودات بشكل كبير.
- عمليات البيع أو إعادة التصنيف العائدة إلى أحداث غير متكررة ومعزولة وخارجة عن سيطرة المجموعة والتي لا يمكن التنبؤ بها بشكل منطقي.

٤) الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة بسوق نشط كـ "استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة". تظهر هذه الاستثمارات، والتي لم يتم تحوط قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة، باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي بعد خصم مخصص الانخفاض في القيمة ويتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثبات الاستثمار أو انخفاض قيمته.

ك) القروض والسلف

تعتبر القروض والسلف موجودات مالية غير مشتقة تم منحها أو اقتنائها بواسطة المجموعة وذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها. ويتم إثبات القروض والسلف عندما يقدم النقد إلى المقترضين. ويتم إلغاء الإثبات عندما يسدد المقترضين التزاماتهم أو عندما يتم شطب هذه القروض، أو عندما يتم تحويل جميع المنافع و المخاطر المصاحبة للملكية بشكل جوهري. يتم القياس المبدئي لكافة القروض والسلف، بالقيمة العادلة شاملة مصاريف اقتنائها.

بعد ذلك ، يتم إظهار القروض والسلف غير المتداولة بسوق نشط والتي لم يتم تحوط قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مبلغ مشطوب ومخصص انخفاض خسائر الائتمان. أما بالنسبة للقروض والسلف التي تم تحوطها، يتم تسوية الجزء المتعلق بالبنود الذي تم التحوط لقيمتها العادلة مقابل القيمة الدفترية.

ل) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، إجراء، تقييم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على وقوع انخفاض في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تلك الموجودات ويتم إثبات أي انخفاض في القيمة بالتغيرات في القيمة الدفترية.

وتأخذ المجموعة بعين الاعتبار الدليل على الانخفاض في قيمة القروض والسلف والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق وذلك على أساس الأصل الخاص أو الجماعي.

وعندما يبين أن الموجودات المالية غير قابلة للتحويل يتم شطبها مقابل مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق بها مباشرة أو عن طريق إدراجها في قائمة الدخل الموحدة. وتشطب الموجودات المالية فقط في الظروف التي استنفذت فيها جميع المحاولات الممكنة لاستردادها وبعد تحديد مبلغ الخسارة فيها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة في فترة لاحقة وكان من الممكن ربط الانخفاض في القيمة موضوعياً بحدث وقع بعد إثبات الانخفاض (مثل التحسن في درجة ائتمان المدينين)، فإنه يتم عكس مخصص الانخفاض في القيمة السابق لإثباته بواسطة تعديل حساب المخصص، كما يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة في مخصص خسائر ائتمان.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تتمتع
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

ل) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية - تتمتع
(١) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المكتتة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها نتيجة لحدث أو أحداث وقعت بعد الإثبات الأولي للأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية وأن لخسارة الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقررة لهذا الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن قياسها بشكل موثوق به.

ويتم تكوين مخصص خاص لخسائر الائتمان نتيجة للانخفاض في قيمة القرض، أو أي من الموجودات المالية الأخرى المكتتة بالتكلفة المطفأة، إذا كان هناك دليل موضوعي بأن المجموعة لن تتمكن من تحصيل كافة المبالغ المستحقة. إن مبلغ المخصصات الخاصة هو عبارة عن الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المقررة القابلة للاسترداد. إن القيمة المقررة القابلة للاسترداد تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي تتضمن القيمة المقررة القابلة للاسترداد من الضمانات والموجودات المرهونة، بعد خصمها على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي الأصلي.

تعتبر القروض الشخصية منخفضة القيمة وذلك عندما يتأخر سدادها لعدد معين من الأيام طبقاً لبرامج المنتجات ذات العلاقة. وحيث أنه يتم تحديد مقاييس مخاطر القروض الشخصية على أساس "جماعي" وليس "فردى"، فإنه يتم أيضاً احتساب مخصصات القروض الشخصية على أساس "جماعي" باستخدام طريقة "معدل التدفق". يغطي المخصص ٧٠% من القروض غير العاملة (قيماً عدا تمويل السكن) التي تعتبر متأخرة السداد بعد مدة ٩٠ يوم والقرض التي تصل لحد الشطب بعد مدة تأخر ١٨٠ يوماً. أما في حالة التمويل السكني، يجنب مخصص للقروض غير العاملة عندما تكون متأخرة السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر وتصل لحد الشطب بعد مدة تأخر ٧٢٠ يوماً.

إضافة للمخصص الخاص بخسائر الائتمان، يجنب مخصص جماعي للانخفاض في القيمة على أساس المحفظة لقاء خسائر الائتمان وذلك في حالة وجود دليل موضوعي على وجود خسائر غير محددة بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة. إن المخصص الجماعي مبني على أساس انخفاض في مستوى التصنيف الائتماني (إنخفاض درجات تصنيف مخاطر الائتمان) للموجودات المالية منذ تاريخ منحها. ويقدر هذا المخصص بناء على عدة عوامل تتضمن تصنيفات الائتمان المحددة للجهة / الجهات المقترضة، والظروف الاقتصادية الحالية وخبرة المجموعة في التعامل مع الجهة / الجهات المقترضة، وأية معلومات أخرى متاحة عن حالات التعتير السابقة.

ولا تعتبر القروض التي تم إعادة التفاوض على شروطها كقروض متأخرة السداد، ولكن تعامل كقروض جديدة. وتبنى سياسات وممارسات إعادة الجدولة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن المدفوعات ستستمر في الغالب. كما تستمر القروض في الخضوع لتقييم الانخفاض في قيمتها سواءً فردياً أو جماعياً باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي الأصلي للقرض.

ويتم إعادة التفاوض بشأن القروض والسلف بشكل عام كجزء من العلاقة المستمرة مع العميل أو بسبب تغير عكسي في حالة المقترض. وفي الحالة الأخيرة، قد ينتج عن إعادة التفاوض تمديد تاريخ استحقاق الدفعة أو جداول السداد حيث تقوم المجموعة بعرض سعر عمولة معدل للمقترضين المتعثرين فعلياً. وينتج عن ذلك، الاستمرار في اعتبار القرض متأخر السداد ومنخفض في القيمة بشكل فردي حيث أن دفعات العمولات الخاصة المعاد التفاوض فيها وأصل القرض لا تسترد القيمة الدفترية الأساسية للقرض. وفي حالات أخرى، ينتج عن إعادة التفاوض اتفاقية جديدة وتعتبر كقرض جديد. أن سياسات وتطبيقات إعادة الجدولة مبنية على مؤشرات أو أحكام تشير إلى أن المدفوعات ستستمر في الغالب. ويستمر القرض بخضوعه لتقييم الانخفاض في القيمة بشكل فردي أو جماعي والمحاسبة باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي الأصلي للقرض.

(٢) انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

بالنسبة لسندات الدين المصنفة كمتاحة للبيع، تقوم الإدارة بإجراء تقييم فردي للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وفق نفس المعايير المتبعة بشأن الموجودات المالية المكتتة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المسجل للانخفاض في القيمة هو الخسارة المتراكمة التي تقاس على أنها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً خسائر الانخفاض في قيمة هذه الاستثمارات المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

في الفترات اللاحقة، إذا كان هناك زيادة في القيمة العادلة لسندات الدين وأن هذه الزيادة تتعلق بصورة موضوعية بحدث ائتماني وقع بعد إثبات خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الموحدة، يتم عكس الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

بالنسبة لاستثمارات الأسهم المتاحة للبيع، يعتبر الانخفاض الجوهرى أو المستمر في القيمة العادلة دون التكلفة دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة ولا يسمح بعكس مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل الموحدة طالما أن الموجودات بقيت مسجلة في السجلات، وعليه فإن أي زيادة في القيمة العادلة بعد تسجيل الانخفاض في القيمة يجب أن تسجل ضمن قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة. وفي حال إلغاء إثبات الموجودات المالية، يتم تسجيل الربح أو الخسارة المتراكمة المثبتة - سابقاً في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة - في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

(م) العقارات الأخرى

تؤول للمجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، بعض العقارات وذلك سداداً للقروض والسلف المستحقة. وتعتبر هذه الموجودات العقارية كموجودات معدة للبيع، وتظهر عند الإثبات الأولي بصافي القيمة القابلة للبيعية للقروض والسلف المستحقة والقيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية، أيهما أقل، ناقصاً تكاليف البيع (إذا كانت جوهرية). ولا يتم تحميل استهلاك على مثل هذه الموجودات العقارية ويتم إثبات إيرادات الإيجار من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة. وبعد الإثبات الأولي، يتم تسجيل الانخفاض اللاحق في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة. كما يتم تسجيل الربح الناتج عن إعادة تقييم القيمة العادلة اللاحق ناقصاً تكاليف بيع هذه الموجودات بقدر عدم زيادتها عن الانخفاض المتراكم المثبت في قائمة الدخل الموحدة، وتظهر الأرباح والخسائر من الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة.

(ن) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر عن وجود انخفاض في قيمة الموجودات. وفي حالة وجود المؤشر أو عندما يكون مطلوباً إجراء اختبار سنوي للتأكد من وجود انخفاض في القيمة، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

(ن) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية- تمة

للأصل أو الوحدة المدرة للنقدية ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الحالية، أيهما أكبر. عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المدرة للنقدية أكبر من القيمة القابلة للاسترداد، يتم اعتبار الأصل منخفض القيمة ويتم تخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للاسترداد. ولتقييم القيمة الحالية، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل. ولتحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه الحسابات معززة بمضاعفات التقييم وأسعار الاسهم المتداولة للجهات المدرجة أو أية مؤشرات متوفرة للقيمة العادلة.

وبالنسبة للموجودات، باستثناء الشهرة إن وجدت، يتم عمل تقييم بتاريخ إعداد كل قوائم مالية لمدى توفر مؤشر أن خسائر الانخفاض بالقيمة المثبتة سابقاً لم تعد موجودة أو انخفضت. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل أو الوحدة المدرة للنقدية. ويتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة وجود تغيير بالافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل منذ آخر إثبات لخسارة الانخفاض في القيمة. إن العكس محدود حيث أن القيمة الدفترية لذلك الأصل لا تزيد عن القيمة القابلة للاسترداد ولا تزيد عن القيمة الدفترية والتي من الممكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، وفيما لو لم يتم إثبات خسارة الانخفاض في القيمة في السنوات السابقة. يتم إثبات عكس القيد هذا في قائمة الدخل الموحدة.

(س) الممتلكات والمعدات

تقاس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتركمة في القيمة. ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. يتم المحاسبة عن التغييرات في الأعمار الانتاجية المقدرة بتغيير الفترة أو الطريقة، حسبما هو ملائم، ويتم اعتبارها كتغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الانتاجي للموجودات وتعديلها عند الحاجة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. يتم استهلاك /إطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الانتاجية المتوقعة للموجودات وهي كما يلي:

٣٣ سنة	المباني
فترة الإيجار أو العمر الانتاجي، أي ١٠ سنوات، أيهما أقل	تحسينات المباني المستأجرة
٣ إلى ١٠ سنوات	الأثاث والمفروشات وأجهزة وبرامج الحاسب الآلي والسيارات

تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد وذلك بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية، وتدرج في قائمة الدخل الموحدة. ويتم مراجعة جميع الموجودات للتأكد من وجود أي انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. أي قيمة دفترية يتم تخفيضها فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات أكبر من القيمة المقدرة القابلة للاسترداد.

(ع) المطلوبات المالية

يتم، في الأصل، إثبات كافة ودائع أسواق المال وودائع العملاء وسندات الدين الثانوية وسندات الدين الأخرى المصدرة، بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات. ويتم إثبات المطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل في الأصل بالقيمة العادلة ويتم تسجيل تكلفة المعاملات مباشرة في قائمة الدخل الموحدة ويتم لاحقاً قياس جميع المطلوبات المالية، باستثناء تلك المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو التي تم تحوط قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة والتي يتم حسابها بعد الأخذ في الاعتبار مبلغ الخصم أو العلاوة. وتطفاً العلاوات والخصومات على أساس معدل العمولة الخاصة الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وتحول إلى مصاريف العمولات الخاصة.

ويتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل عند الإثبات الأولى لها إذا كان القيام بذلك سيخفض بشكل جوهري من الاختلافات في القياس والذي من شأنه أن ينشأ لولا ذلك. ويتم قياس هذه المطلوبات بعد الإثبات الأولى بالقيمة العادلة ويتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة.

تعديل المطلوبات المالية المدرجة في تحوط القيمة العادلة الفعالة للتغييرات في القيمة العادلة بقدر المخاطر التي يتم تحوطها. ويتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة للمطلوبات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة، يتم إدراج الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الموحدة عند إلغاء الإثبات.

(ف) الضمانات المالية والتزامات القروض

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية بمنح ضمانات مالية واعتمادات مستندية وقبولات. إن عقد الضمان المالي هو عبارة عن عقد يترتب عليه قيام المصدر بسداد مبالغ معينة لتعويض الشخص المتضرر من الخسارة الناتجة عن تعثر المدين عن سداد المبلغ عند استحقاقه وذلك وفقاً للشروط الأصلية أو المعدلة الخاصة بترتيب سداد الدين، ويتم، في الأصل، إثبات الضمانات المالية في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. وبعد الإثبات الأولى، يتم قياس التزامات المجموعة اتجاه كل ضمان إما بالعلوة غير المطفأة أو بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية أية التزامات مالية تظهر نتيجة لهذه الضمانات، أيهما أكبر. ويتم إثبات أي زيادة في المطلوبات المرتبطة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة تحت بند "مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي". كما يتم إثبات العلاوة المحصلة في قائمة الدخل الموحدة ضمن "دخل الأتعاب والعمولات، صافي" على أساس طريقة القسط الثابت وعلى مدى فترة سريان الضمان. وتعتبر التزامات القروض التزامات مؤكدة لمنح الائتمان بموجب أحكام وشروط محددة مسبقاً.

(ص) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما تتمكن الإدارة بشكل موثوق به، من تقدير التزام قانوني حالي أو متوقع ناتج عن أحداث ماضية وتكون احتمالية دفع مبالغ لتسوية الالتزام أعلى من احتمال عدم الدفع.

(ق) محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

ر) النقدية وشبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تشتمل "النقدية وشبه النقدية" المبالغ المدرجة كعملات ورقية ومعنوية في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الوديعة النظامية. كما تشتمل على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء والخاضعة لخطر غير جوهري للتغيرات في القيمة العادلة.

ش) إلغاء إثبات الأدوات المالية

يتم إلغاء إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو أي جزء من مجموعة من الموجودات المالية المماثلة) وذلك عند إنتهاء الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من هذه الموجودات أو عند تحويل أصل وإن هذا التحويل مؤهل للإلغاء الإثبات. وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على ان المجموعة نقلت موجودات مالية، فإنه يتم إلغاء الإثبات في حالة قيام المجموعة بنقل كل المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الموجودات. وفي حالات التي لا يتم فيها نقل أو الإبقاء على كل المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الموجودات المالية، يتم إلغاء الإثبات فقط في حالة تخلي المجموعة عن السيطرة على الموجودات المالية. وتقوم المجموعة بتسجيل الموجودات أو المطلوبات بشكل منفصل في حالة الحصول على الحقوق والالتزامات الناتجة عن العمليات.

ويتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية (أو أي جزء منها) وذلك فقط عند استنفادها، أي عند تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو إنتهاء مدة سريانه.

ت) معاملات برنامج الأسهم

يصنف برنامج الأسهم الخاص بالمجموعة كبرنامج مسدد على شكل أسهم. ويتم تحديد القيمة العادلة للأسهم، التي تتوقع المجموعة منحها، في تاريخ الاستحقاق وتفيد كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة الاستحقاق مع ما يقابلها من زيادة في احتياطي برنامج أسهم. إن التفاصيل الخاصة بالبرنامج وتحديد القيمة العادلة للسهم مذكورة في الإيضاح رقم (٣٧) .

تقوم الإدارة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، بتعديل تقديراتها لعدد الأسهم التي قد تستحق. ويتم اثبات أثر التعديل على التقديرات الأصلية (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة خلال فترة الاستحقاق المتبقية مع تعديل مقابل لاحتياطي برنامج الأسهم الأساسي.

ث) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

إن الالتزامات المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة للموظفين تحدد على أساس تقييم اكتواري من قبل اكتواري مستقل. ويأخذ التقييم اكتواري في الاعتبار ما نص عليه نظام العمل في المملكة العربية السعودية .

خ) مزايا الموظفين قصيرة الأجل

يتم قياس مزايا الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم تسجيلها كمصاريف عند تقديم الخدمة ذات الصلة. ويتم الاعتراف بالتزام المبلغ المتوقع دفعه على حساب المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو برامج تقاسم الأرباح إذا كان لدى المجموعة التزام حالي أو التزام متوقع لدفع هذا المبلغ كنتيجة لخدمة سبق تأديتها بواسطة الموظف ويمكن تقدير هذه الالتزامات بشكل موثوق به.

ذ) الزكاة وضريبة الدخل

بموجب أنظمة الزكاة وضريبة الدخل بالمملكة العربية السعودية، فإن الزكاة وضرائب الدخل هي التزام على المساهمين السعوديين وغير السعوديين، على التوالي. ويتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين السعوديين في الوعاء الزكوي أو صافي الدخل المعدل باستخدام الأسس الموضحة بموجب أنظمة الزكاة، ويتم احتساب ضريبة الدخل على حصة المساهمين غير السعوديين في صافي الدخل المعدل للسنة.

لا يتم تحميل الزكاة وضريبة الدخل على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة وتستقطع من توزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية المستحقة للمساهمين.

ض) خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها من خلال شركتها التابعة. وتتضمن هذه الخدمات إدارة بعض صناديق الاستثمار بالتعاون مع مستشاري استثمار متخصصين. وتدرج حصة المجموعة في هذه الصناديق في الاستثمارات المتاحة للبيع ويتم الإفصاح عن الأتعاب المكتسبة ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

لا تعتبر الموجودات المحفوظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة.

ظ) المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة خاصة

إضافة للخدمات المصرفية التقليدية، تقدم المجموعة لعملائها بعض المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة خاصة والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة على النحو التالي:

تدرج كافة المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة خاصة ضمن " القروض و السلف " و "ودائع العملاء" و "الأرصدة لدى للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى" وفقا للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

تعريف المنتجات غير الخاضعة لعمولة خاصة

١ - **المرابحة:** عبارة عن اتفاقية تتبع بموجبها المجموعة للعميل سلعة أو أصل تم شرائه واقتنائه من قبل المجموعة بناء على وعد مستلم من العميل بشرائه. ويشمل سعر البيع التكلفة زائدًا هامش ربح متفق عليه .

٢ - **الإجارة:** هو اتفاق تقوم بموجبه المجموعة ، بصفتها المؤجر، بشراء أو بناء عقار للإيجار وفقا لطلب العميل (المستأجر) ، بناء على وعده بتأجيره العقار لمدة محددة متفق عليها والتي يمكن أن تنتهي بنقل ملكية العقار إلى المستأجر.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بآلاف الريالات السعودية

ظ) المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة خاصة - تنمة

٣ - المشاركة: عبارة عن اتفاقية بين المجموعة وعميل للمساهمة في منشأة استثمارية أو في امتلاك بعض الممتلكات تنتهي بقيام العميل بشراء كامل الملكية. ويتم تقاسم الأرباح والخسائر حسب نصوص الاتفاقية.

٤ - التورق: شكل من أشكال عمليات المراجعة تقوم بموجبها المجموعة بشراء سلعة وبيعها للعميل. ويقوم العميل ببيع السلعة في الحال مستخدماً المتحصلات في تمويل احتياجاته.

٤ - النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

٢٠١٥	٢٠١٦	
٧٧٥,٨٩٣	٧٦٧,٣٦٣	نقد في الصندوق
١٥١,٩١٧	١٢٣,٥٣٢	حسابات جارية
٤,٤٧٦,١٥٢	٤,٤٢٧,٤٨٤	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي :
٢,٢٣٣,٩٠٧	٢,١٦٩,٠٠٠	- وديعة نظامية
٧,٦٣٧,٨٦٩	٧,٤٨٧,٣٧٩	- إقفاقيات إعادة بيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي
		الإجمالي

وفقاً لمتطلبات نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على المجموعة الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب والإدخار ولأجل والودائع الأخرى ويتم احتسابها في نهاية كل شهر. إن الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متوفرة لتمويل عمليات المجموعة اليومية وبناء عليه لا تعتبر جزء من النقدية وشبه النقدية (راجع الإيضاح رقم ٢٧).

٥ - الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
٥٤٦,٨٨٨	٤٢٨,٨٩٣	حسابات جارية
١٨٧,٧٢٧	٥٩٥,٤٧٦	إيداعات أسواق المال
٧٣٤,٦١٥	١,٠٢٤,٣٦٩	الإجمالي

جودة ائتمان الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى يتم إدارتها بموجب درجات تصنيف ائتمان صادرة عن وكالات تصنيف ائتمان خارجية مرموقة. يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٧٢٣,٨٠٢	١,٠١٥,٧٢٨	مصنفة من الدرجة الأولى (AAA إلى BBB)
١٠,٨١٣	٨,٦٤١	غير مصنفة
٧٣٤,٦١٥	١,٠٢٤,٣٦٩	الإجمالي

٦- الاستثمارات ، صافي

(أ) تصنف الاستثمارات كما يلي :

الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة		
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	
١٣,٨٨٥	-	-	-	١٣,٨٨٥	-	١- متاحة للبيع ، صافي
١٦٩,٢٨٣	١٦٩,٣٥٢	-	-	١٦٩,٢٨٣	١٦٩,٣٥٢	سندات بعمولة ثابتة
٣٤٢,٢٨٨	١٤٢,٤١٠	-	-	٣٤٢,٢٨٨	١٤٢,٤١٠	سندات بعمولة متغيرة
١٤٧,٥٦٦	١٥١,٢٢٧	-	-	١٤٧,٥٦٦	١٥١,٢٢٧	أسهم
٦٧٣,٠٢٢	٤٦٢,٩٨٩	-	-	٦٧٣,٠٢٢	٤٦٢,٩٨٩	صناديق استثمارية
						إجمالي الاستثمارات المتاحة للبيع ، صافي

تشمل الأسهم المدرجة ضمن الاستثمارات المتاحة للبيع أسهم غير متداولة بمبلغ ٣,٤ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ٣,٤ مليون ريال سعودي) مسجلة بالتكلفة والتي تقارب القيمة العادلة لهذه الاستثمارات.

الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة		
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	
١٨,٨٦٦,٦٨٤	١٣,٢٧٩,١٠٨	٣٤٣,٥٠٣	٣٤٢,٧٥١	١٨,٥٢٣,١٨١	١٢,٩٣٦,٣٥٧	٢- استثمارات أخرى
١,٦٤٨,٤٠٤	٧,٤٥٤,٦١٠	١٦٨,٣٣١	٤٤٣,٢٦١	١,٤٨٠,٠٧٣	٧,٠١١,٣٤٩	مقتناة بالتكلفة
						المطفاة
						سندات بعمولة ثابتة
						سندات بعمولة متغيرة
						إجمالي الاستثمارات
						الأخرى المقتناة
						بالتكلفة المطفاة
٢٠,٥١٥,٠٨٨	٢٠,٧٣٣,٧١٨	٥١١,٨٣٤	٧٨٦,٠١٢	٢٠,٠٠٣,٢٥٤	١٩,٩٤٧,٧٠٦	

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة	
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
١٥,٠١٥	١,٦٤٠	-	-	١٥,٠١٥	١,٦٤٠
٦٠,١٧١	٦٠,١٥١	٦٠,١٧١	٦٠,١٥١	-	-
٧٥,١٨٦	٦١,٧٩١	٦٠,١٧١	٦٠,١٥١	١٥,٠١٥	١,٦٤٠
٢١,٢٦٣,٢٩٦	٢١,٢٥٨,٤٩٨	٥٧٢,٠٠٥	٨٤٦,١٦٣	٢٠,٦٩١,٢٩١	٢٠,٤١٢,٣٣٥

٦- الاستثمارات ، صافي - تنمة
٣- استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق
سندات بعمولة ثابتة
سندات بعمولة متغيرة
إجمالي الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق
إجمالي الاستثمارات، صافي

(ب) الاستثمارات المعاد تصنيفها

قامت الإدارة في ١ يوليو ٢٠٠٨، بتحديد بعض الاستثمارات المتاحة للبيع، والتي كانت لديها نية واضحة للاحتفاظ بها في المدى المنظور بدلاً من بيعها على المدى القصير. ونتيجة لذلك، تم إعادة تصنيف هذه الأدوات من استثمارات متاحة للبيع إلى استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. ولو لم يتم إعادة التصنيف، لاشتملت الاحتياطات الأخرى على أرباح قيمة عادلة غير محققة بمبلغ ٨,٥٩ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ٨,٦٦ مليون ريال سعودي)، وإثبات خسارة بمبلغ ١,١٥ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ١,٩٩ مليون ريال سعودي) في قائمة الدخل الموحدة بشأن عمليات إعادة التصنيف هذه.

يعكس الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للاستثمارات المعاد تصنيفها:

٢٠١٥		٢٠١٦	
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
٦٨,٢٩٧	٦٨,٢٥٥	٦٤,٨٦٠	٦٥,٧٢٥

استثمارات متاحة للبيع أعيد تصنيفها إلى استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة

(ج) فيما يلي تحليلاً لمكونات الاستثمارات :

٢٠١٥			٢٠١٦		
الإجمالي	غير متداولة	متداولة	الإجمالي	غير متداولة	متداولة
١٨,٨٩٥,٥٨٤	١٨,٥٦٩,٠٧٦	٣٢٦,٥٠٨	١٣,٢٨٠,٧٤٨	١٢,٩٣٦,٤١٣	٣٤٤,٣٣٥
١,٨٧٧,٨٥٨	١,٠٣٧,٤٢٥	٨٤٠,٤٣٣	٧,٦٨٤,١١٣	٦,٩٢٧,٦٠٢	٧٥٦,٥١١
٣٤٢,٢٨٨	٣,٤٣٨	٣٣٨,٨٥٠	١٤٢,٤١٠	٣,٤٣٨	١٣٨,٩٧٢
١٤٧,٥٦٦	-	١٤٧,٥٦٦	١٥١,٢٢٧	-	١٥١,٢٢٧
٢١,٢٦٣,٢٩٦	١٩,٦٠٩,٩٣٩	١,٦٥٣,٣٥٧	٢١,٢٥٨,٤٩٨	١٩,٨٦٧,٤٥٣	١,٣٩١,٠٤٥

سندات بعمولة ثابتة
سندات بعمولة متغيرة
أسهم
صناديق استثمارية
إجمالي الاستثمارات ، صافي

تتكون السندات غير المتداولة بشكل أساسي، من سندات خزينة وسندات حكومية سعودية وسندات بعمولة متغيرة والتي يتم تداولها بين البنوك داخل المملكة العربية السعودية. وتحدد قيم هذه السندات باستخدام طريقة تسعير ملائمة.

(د) فيما يلي تحليلاً للأرباح والخسائر غير المحققة والقيم العادلة للاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

٢٠١٥				٢٠١٦			
القيمة العادلة	إجمالي الخسائر غير المحققة	إجمالي الأرباح غير المحققة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	إجمالي الخسائر غير المحققة	إجمالي الأرباح غير المحققة	القيمة الدفترية
١٨,٨٢٦,٧٦٣	(٥٣,١٥٦)	١٣,٢٣٥	١٨,٨٦٦,٦٨٤	١٣,٢١٨,٦٦٧	(٧٤,٧٤٣)	١٤,٣٠٢	١٣,٢٧٩,١٠٨
١,٦٤٨,٥٦٧	(٢٤)	١٨٧	١,٦٤٨,٤٠٤	٧,٤٧٩,٩٦٣	(٨٦٦)	٢٦,٢١٩	٧,٤٥٤,٦١٠
٢٠,٤٧٥,٣٣٠	(٥٣,١٨٠)	١٣,٤٢٢	٢٠,٥١٥,٠٨٨	٢٠,٦٩٨,٦٣٠	(٧٥,٦٠٩)	٤٠,٥٢١	٢٠,٧٣٣,٧١٨

١) استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة
سندات بعمولة ثابتة
سندات بعمولة متغيرة
الإجمالي

٢٠١٥				٢٠١٦			
القيمة العادلة	إجمالي الخسائر غير المحققة	إجمالي الأرباح غير المحققة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	إجمالي الخسائر غير المحققة	إجمالي الأرباح غير المحققة	القيمة الدفترية
١٥,٣٩٤	-	٣٧٩	١٥,٠١٥	١,٦٥٢	-	١٢	١,٦٤٠
٥٨,٤٠١	(١,٧٧٠)	-	٦٠,١٧١	٥٨,٤٢١	(١,٧٣٠)	-	٦٠,١٥١
٧٣,٧٩٥	(١,٧٧٠)	٣٧٩	٧٥,١٨٦	٦٠,٠٧٣	(١,٧٣٠)	١٢	٦١,٧٩١

٢) استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق
سندات بعمولة ثابتة
سندات بعمولة متغيرة
الإجمالي

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بآلاف الريالات السعودية
٦- استثمارات ، صافي - تنمة
هـ (فيما يلي تحليلاً للاستثمارات حسب الأطراف الأخرى:

٢٠١٥	٢٠١٦	مؤسسات حكومية وشبه حكومية شركات بنوك ومؤسسات مالية أخرى أخرى إجمالي الاستثمارات ، صافي
١٨,٥٣٧,١٨٨	١٨,١٠٨,٢٩٣	
١,٣٧٤,٩٦٤	١,٧١٩,٧٦٨	
١,٢٠٠,١٤٠	١,٢٧٥,٧٧٢	
١٥١,٠٠٤	١٥٤,٦٦٥	
٢١,٢٦٣,٢٩٦	٢١,٢٥٨,٤٩٨	

ان الاستثمارات الأخرى المكتتة بالتكلفة المطفأة البالغة ٦٣٨ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ١٠ مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع العملاء. تبلغ القيمة السوقية لهذه الاستثمارات ٦٣٨ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ١٠ مليون ريال سعودي).

و (المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها الاستثمارات

٢٠١٥				٢٠١٦				
الإجمالي	بالتكلفة المطفأة	المقتتة حتى تاريخ الاستحقاق	متاحة للبيع	الإجمالي	المقتتة بالتكلفة المطفأة	المقتتة حتى تاريخ الاستحقاق	متاحة للبيع	
١٧,٠٩٨,١٠٩	١٧,٠٦٩,٢٠٩	١٥,٠١٥	١٣,٨٨٥	١٦,٤٦٦,٣٣٥	١٦,٤٦٤,٦٩٥	١,٦٤٠	-	سندات سيادية سعودية
٢,٦٩٠,٧٠٤	٢,٦٣٠,٥٣٣	٦٠,١٧١	-	٣,١٦٩,٣٧١	٣,١٠٩,٢٢٠	٦٠,١٥١	-	استثمارات من الدرجة الأولى غير مصنفة
١,١٣٢,١٩٥	٨١٥,٣٤٦	-	٣١٦,٨٤٩	١,٤٨٠,٣٨٢	١,١٥٩,٨٠٣	-	٣٢٠,٥٧٩	إجمالي المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها الاستثمارات
٢٠,٩٢١,٠٠٨	٢٠,٥١٥,٠٨٨	٧٥,١٨٦	٣٣٠,٧٣٤	٢١,١١٦,٠٨٨	٢٠,٧٣٣,٧١٨	٦١,٧٩١	٣٢٠,٥٧٩	أسهام
٣٤٢,٢٨٨	-	-	٣٤٢,٢٨٨	١٤٢,٤١٠	-	-	١٤٢,٤١٠	إجمالي الاستثمارات، صافي
٢١,٢٦٣,٢٩٦	٢٠,٥١٥,٠٨٨	٧٥,١٨٦	٦٧٣,٠٢٢	٢١,٢٥٨,٤٩٨	٢٠,٧٣٣,٧١٨	٦١,٧٩١	٤٦٢,٩٨٩	

تشتمل الاستثمارات من الدرجة الأولى على استثمارات تعادل درجة تصنيفها من AAA إلى BBB-. صادرة عن وكالة تصنيغ خارجية. وبالنسبة للسندات الخاصة غير المصنفة، ولكن تم تصنيغ مصدرها ، يتم استخدام تصنيغ المصدر. وتبلغ السندات التي تندرج تحت هذه التصنيف ١,٨٨٨ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ١,٨٩١ مليون ريال سعودي).

٧ - القروض والسلف ، صافي

أ (القروض والسلف المقتتة بالتكلفة المطفأة

٢٠١٦					
الإجمالي	قروض تجارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	جاري مدين	قروض وسلف عاملة - إجمالي
٧٣,٢٣٩,٨٠١	٥١,٢٧٣,٠٠٥	١٩,٢٥٧,٤٤٣	٣٧٠,٠٣٦	٢,٣٣٩,٣١٧	قروض وسلف غير عاملة، صافي
١,٦٥٥,٥٣٦	١,١٧٠,٦٢١	١٦٠,٥٦٧	٢٠,٨٠٧	٣٠٣,٥٤١	إجمالي القروض والسلف
٧٤,٨٩٥,٣٣٧	٥٢,٤٤٣,٦٢٦	١٩,٤١٨,٠١٠	٣٩٠,٨٤٣	٢,٦٤٢,٨٥٨	مخصص انخفاض خسائر الائتمان
(٢,١٥٢,٢٤٠)	(١,٤٢٩,٨٧٤)	(٣٢٦,٣٠٥)	(٢١,٧٧٠)	(٣٧٤,٢٩١)	إجمالي القروض والسلف، صافي
٧٢,٧٤٣,٠٩٧	٥١,٠١٣,٧٥٢	١٩,٠٩١,٧٠٥	٣٦٩,٠٧٣	٢,٢٦٨,٥٦٧	
٢٠١٥					
الإجمالي	قروض تجارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	جاري مدين	قروض وسلف عاملة - إجمالي
٧٦,٩٦٣,٠٠٩	٥٨,٩٩٢,٠٢٠	١٥,١٢٥,٥٧٩	٣١٣,٥٧٤	٢,٥٣١,٨٣٦	قروض وسلف غير عاملة، صافي
٨٢٤,٢٢١	٤٦٩,٦٩١	٥٣,٤٠٧	٦,٧٩١	٢٩٤,٣٣٢	إجمالي القروض والسلف
٧٧,٧٨٧,٢٣٠	٥٩,٤٦١,٧١١	١٥,١٧٨,٩٨٦	٣٢٠,٣٦٥	٢,٨٢٦,١٦٨	مخصص انخفاض خسائر الائتمان
(١,٣٧٥,٠٤٠)	(٨٥٥,٩٨٦)	(١٧٨,٦٢٧)	(٧,٨٨٩)	(٣٣٢,٥٣٨)	إجمالي القروض والسلف، صافي
٧٦,٤١٢,١٩٠	٥٨,٦٠٥,٧٢٥	١٥,٠٠٠,٣٥٩	٣١٢,٤٧٦	٢,٤٩٣,٦٣٠	

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية
٧ - القروض والسلف، صافي - تنمة
(ب) الحركة في مخصص انخفاض خسائر الائتمان :

الإجمالي	قروض تجارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	جاري مدين	ايضاح	٢٠١٦
١,٣٧٥,٠٤٠	٨٥٥,٩٨٦	١٧٨,٦٢٧	٧,٨٨٩	٣٣٢,٥٣٨		الرصيد في بداية السنة
١,٢٦٩,١٣٦	٨٣٣,٢٩٣	٢٩٤,٢٠٦	٣١,٥٠٠	١١٠,١٣٧	ب(١)	المكون خلال السنة
(٣٢,١٨٤)	(٢٨,٧٠٦)	-	-	(٣,٤٧٨)	ب(٢)	استرداد مبالغ مكونة سابقاً
١,٢٣٦,٩٥٢	٨٠٤,٥٨٧	٢٩٤,٢٠٦	٣١,٥٠٠	١٠٦,٦٥٩		ديون معدومة مشطوبة
(٣٩١,٨٧٢)	(١٦٢,٨١٩)	(١٤٦,٥٢٨)	(١٧,٦١٩)	(٦٤,٩٠٦)		مخصص خسائر مخاطر غير مباشرة محول للمطلوبات الأخرى
(٦٧,٨٨٠)	(٦٧,٨٨٠)	-	-	-		الرصيد في نهاية السنة
٢,١٥٢,٢٤٠	١,٤٢٩,٨٧٤	٣٢٦,٣٠٥	٢١,٧٧٠	٣٧٤,٢٩١		
						٢٠١٥
١,٣٥٢,٠٥١	٨٦٦,١٣٠	١٣٨,٩٢٠	٦,٦١٦	٣٤٠,٣٨٥		الرصيد في بداية السنة
٣٧٤,٨٠٥	١٨٢,٧١٢	١٣٠,٣٥٦	١٧,٧٦١	٤٣,٩٧٦	ب(١)	المكون خلال السنة
(٥٤,٣٠٥)	(٢٢,٢٩٢)	-	-	(٣٢,٠١٣)	ب(٢)	استرداد مبالغ مكونة سابقاً
٣٢٠,٥٠٠	١٦٠,٤٢٠	١٣٠,٣٥٦	١٧,٧٦١	١١,٩٦٣		ديون معدومة مشطوبة
(٢٩٧,٥١١)	(١٧٠,٥٦٤)	(٩٠,٦٤٩)	(١٦,٤٨٨)	(١٩,٨١٠)		الرصيد في نهاية السنة
١,٣٧٥,٠٤٠	٨٥٥,٩٨٦	١٧٨,٦٢٧	٧,٨٨٩	٣٣٢,٥٣٨		

ب(١) يشمل مخصص الانخفاض للسنة على انخفاض جماعي قدره ٣٠٢ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ٥٦ مليون ريال سعودي)، ومخصص خسائر مخاطر غير مباشرة قدره ٤٨ مليون ريال (٢٠١٥: ٢ مليون ريال سعودي).

ب(٢) مخصص انخفاض خسائر الائتمان وأخرى، صافي

٢٠١٥	٢٠١٦	
٣٧٤,٨٠٥	١,٢٦٩,١٣٦	مخصص انخفاض خسائر ائتمان
١٤٩,٩٠٨	-	مخصصات أخرى (إيضاح رقم ١٠)
٥٢٤,٧١٣	١,٢٦٩,١٣٦	ناقص: استرداد مبالغ مكونة سابقاً
(٥٤,٣٠٥)	(٣٢,١٨٤)	استرداد مبالغ مشطوبة سابقاً
(٥٢,٢٢٠)	(٦٩,٥٦٣)	إجمالي مخصص انخفاض خسائر الائتمان وأخرى، صافي
٤١٨,١٨٨	١,١٦٧,٣٨٩	

(ج) جودة الائتمان الخاصة بالقروض والسلف

(١) قروض وسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

صنفت المجموعة محفظة القروض والسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة إلى ثلاث فئات هي: قروض منتظمة وقروض مرضية وقروض تحت الملاحظة حسب نظام التصنيف الداخلي للمجموعة.

إن القروض والسلف المصنفة كقروض منتظمة تعتبر قروض عاملة لها خصائص أساسية قوية وتشمل تلك القروض التي تظهر صفات تسمح لها بمواجهة الظروف التجارية والمالية والاقتصادية دون إلحاق ضرر جوهري بقدرة الملتزم بالوفاء بالتزاماته.

إن القروض والسلف المصنفة كقروض مرضية وبموجبها تعتبر الجهات المقترضة قادرة على الوفاء بالتزاماتها ويتوقع ان تستمر على ذلك في المدى المتوسط، ولكن هناك احتمال تأثرها بالظروف التجارية والاقتصادية الحرجة والتي يمكن أن تقلل من قدرة الملتزم على الوفاء بالتزاماته في المستقبل.

تشتمل القروض والسلف تحت الملاحظة على قروض وسلف عاملة، حالية وسارية فيما يختص بسداد أصل القرض والعمولة الخاصة. إلا أن هذا النوع من القروض يتطلب من الإدارة الانتباه الشديد لعدم مقدرة الجهات المقرضة على الوفاء بالتزاماتها وأنه يوجد تعثر أو عدم السداد، تعتمد هذه الجهات المقرضة على الظروف التجارية والمالية والاقتصادية الإيجابية للوفاء بالتزاماتها بالكامل وفي الوقت المحدد.

الإجمالي	قروض تجارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	جاري مدين	٢٠١٦
٧,٩١١,٣٧٦	٧,٨٤٢,٢٣٥	-	-	٦٩,١٤١	منتظمة
٦٢,٩٥٧,٠٨٨	٤٢,٠٧٨,٨٣٤	١٨,٤٨٥,٨٧٥	٣٣٠,٦٥٢	٢,٠٦١,٧٢٧	مرضية
٨١٢,٥٥١	٦٦٦,٩٩٢	-	-	١٤٥,٥٥٩	تحت الملاحظة
٧١,٦٨١,٠١٥	٥٠,٥٨٨,٠٦١	١٨,٤٨٥,٨٧٥	٣٣٠,٦٥٢	٢,٢٧٦,٤٢٧	الإجمالي

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية

٧ - القروض والسلف، صافي - تنمة

(١) قروض وسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة - تنمة

٢٠١٥	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
منتظمة	٣٧٠,٣٤٠	-	-	٢٣,٦٠٤,١٥٦	٢٣,٩٧٤,٤٩٦
مرضية	٢,٠٧٤,٦٤٨	٢٧٨,٤٦٠	١٤,٥٨٤,٨٥٥	٣٥,٢٥٢,٦٥٧	٥٢,١٩٠,٦٢٠
تحت الملاحظة	٧١,٠٢٢	-	-	٧٣,٧٣١	١٤٤,٧٥٣
الإجمالي	٢,٥١٦,٠١٠	٢٧٨,٤٦٠	١٤,٥٨٤,٨٥٥	٥٨,٩٣٠,٥٤٤	٧٦,٣٠٩,٨٦٩

(٢) أعمار القروض والسلف متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

٢٠١٦	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
لغاية ٣٠ يوم	٢٩,١٨٧	٢٦,٤١١	٦١٥,٣١٤	٢٦٥,٩٤١	٩٣٦,٨٥٣
من ٣١ إلى ٩٠ يوم	٢٠,٨٧٥	١٢,٩٧٣	١٥٦,٢٥٤	١٦٤,٦٢٨	٣٥٤,٧٣٠
من ٩١ إلى ١٨٠ يوم	١٢,٨٢٨	-	-	٢٥٤,٣٧٥	٢٦٧,٢٠٣
الإجمالي	٦٢,٨٩٠	٣٩,٣٨٤	٧٧١,٥٦٨	٦٨٤,٩٤٤	١,٥٥٨,٧٨٦
٢٠١٥	لغاية ٣٠ يوم	١٥,٦٥٢	٢٥,٤١٦	٤٠,٣٥١	٥٤٢,٠٦٣
من ٣١ إلى ٩٠ يوم	١٢٠	٩,٦٩٨	٨٠,٠٨٠	١٥,١٥٩	١٠٥,٠٥٧
من ٩١ إلى ١٨٠ يوم	٥٤	-	-	٥,٩٦٦	٦,٠٢٠
الإجمالي	١٥,٨٢٦	٣٥,١١٤	٥٤٠,٧٢٤	٦١,٤٧٦	٦٥٣,١٤٠

تتكون القروض والسلف المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة المذكورة اعلاه من اجمالي القروض، باستثناء حسابات الجاري مدين و القروض التجارية التي تشمل مبالغ أقساط متأخرة السداد. بلغت حسابات الجاري مدين و القروض التجارية متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٢,٩١٣,٤٠ مليون ريال (٢٠١٥: ٥٩٥,٩٥ مليون ريال سعودي).

(د) فيما يلي تحليلاً بمخاطر تركيزات القروض والسلف ومخصص انخفاض خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية:

٢٠١٦	عاملة	غير عاملة	مخصص انخفاض خسائر الائتمان	قروض وسلف، صافي
مؤسسات حكومية وشبه حكومية	١,١٤٩,٦٩٩	-	-	١,١٤٩,٦٩٩
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢,٠٤٤,١٤٠	-	-	٢,٠٤٤,١٤٠
زراعة وأسماك	٧٢٢,٤٢٦	٦٥٤	(٦٥٤)	٧٢٢,٤٢٦
تصنيع	١٢,٢٨٢,٠٠٧	٢٨٥,٥٩٠	(٢٧٠,٥٩٠)	١٢,٢٩٧,٠٠٧
مناجم وتعدين	٢٧٣,٦٤٠	-	-	٢٧٣,٦٤٠
كهرباء ومياه وغاز وخدمات صحية	١,٩٧٣,٦٦٣	٩٢,٩٥٧	(٩٢,٩٥٧)	١,٩٧٣,٦٦٣
بناء وإنشاءات	٩,٧٢٤,٨٧٨	٧٠٩,٨٩١	(٤١١,٧٠٩)	١٠,٠٢٣,٠٦٠
تجارة	١٦,٢٥٣,٨٤١	٣٠٨,٧٨١	(٣٠٨,٧٨١)	١٦,٢٥٣,٨٤١
نقل واتصالات	٢,٧٦٥,٦٣٧	٦,٧٣٧	(٦,٧٣٧)	٢,٧٦٥,٦٣٧
خدمات	٣,٦١٠,٣١٦	٦٩,٥٥٢	(٦٩,٥٥٢)	٣,٦١٠,٣١٦
قروض شخصية وبطاقات ائتمان	١٩,٦٢٧,٤٧٩	١٨١,٣٧٤	(١١٠,٣٢٣)	١٩,٦٩٨,٥٣٠
أخرى	٢,٨١٢,٠٧٥	-	-	٢,٨١٢,٠٧٥
	٧٣,٢٣٩,٨٠١	١,٦٥٥,٥٣٦	(١,٢٧١,٣٠٣)	٧٣,٦٢٤,٠٣٤
مخصص انخفاض المحفظة	-	-	(٨٨٠,٩٣٧)	(٨٨٠,٩٣٧)
الإجمالي	٧٣,٢٣٩,٨٠١	١,٦٥٥,٥٣٦	(٢,١٥٢,٢٤٠)	٧٢,٧٤٣,٠٩٧

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تامة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية
٧ - القروض والسلف، صافي - تامة

مخصص انخفاض خسائر الائتمان	غير عاملة	عاملة	٢٠١٥	قروض وسلف، صافي
-	-	١,٢٦١,٤٣٣	مؤسسات حكومية وشبه حكومية	١,٢٦١,٤٣٣
-	-	٢,٤٦٣,٦٥٥	بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢,٤٦٣,٦٥٥
(٣٣١)	٣٣١	٩٦٦,٦٤٦	زراعة وأسماك	٩٦٦,٦٤٦
(٢٦٥,٤١١)	٢٦٥,٤١١	١٤,١٦٩,١٥٨	تصنيع	١٤,١٦٩,١٥٨
-	-	٤٤٢,٨٢٣	مناجم وتعدين	٤٤٢,٨٢٣
-	-	١,٩٨٤,٥٨٦	كهرباء ومياه وغاز وخدمات صحية	١,٩٨٤,٥٨٦
(١٩٣,٠٢٠)	١٩٣,٠٢٠	١١,٣٦٢,١٥٧	بناء وإنشاءات	١١,٣٦٢,١٥٧
(٢٨٥,٤٣٧)	٢٨٥,٤٣٧	١٨,٣٥٨,١٠٨	تجارة	١٨,٣٥٨,١٠٨
(٦,٩٠٧)	٦,٩٠٧	٣,٢٣٨,٣٢٠	نقل واتصالات	٣,٢٣٨,٣٢٠
(١٢,٩١٧)	١٢,٩١٧	٣,٨٠٧,٥٣٦	خدمات	٣,٨٠٧,٥٣٦
(٣٢,٢٤٣)	٦٠,١٩٨	١٥,٤٣٩,١٥٣	قروض شخصية وبطاقات ائتمان	١٥,٤٦٧,١٠٨
-	-	٣,٤٦٩,٤٣٤	أخرى	٣,٤٦٩,٤٣٤
(٧٩٦,٢٦٦)	٨٢٤,٢٢١	٧٦,٩٦٣,٠٠٩	مخصص انخفاض المحفظة	٧٦,٩٩٠,٩٦٤
(٥٧٨,٧٧٤)	-	-	الإجمالي	(٥٧٨,٧٧٤)
(١,٣٧٥,٠٤٠)	٨٢٤,٢٢١	٧٦,٩٦٣,٠٠٩		٧٦,٤١٢,١٩٠

تتضمن القروض والسلف منتجات مصرفية إسلامية بقيمة ٥٠ مليار ريال سعودي (٢٠١٥: ٤٢ مليار ريال سعودي).

هـ الضمانات

تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية في أنشطة الإقراض، بالاحتفاظ بضمانات للحد من مخاطر الائتمان المتعلقة بها. وتتضمن هذه الضمانات غالباً ودائع لأجل، وتحت الطلب وودائع نقدية أخرى، وضمانات مالية وأسهم محلية ودولية وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. ويحتفظ بالضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها مقابل المخاطر المتعلقة بها على أساس صافي القيمة البيعية لها. يبلغ إجمالي القيمة العادلة للضمانات ٣٠,٦٨ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٣٠,٣٦ مليار ريال سعودي).

٨ - الاستثمار في شركة زميلة

٢٠١٥	٢٠١٦
١٢,٧٩٣	١٢,٥٦٧
-	٢٠,٠٠٠
(٢٢٦)	٣,١٣٠
١٢,٥٦٧	٣٥,٦٩٧

الرصيد في بداية السنة
إستثمارات إضافية خلال السنة
الحصة في ربح/ (خسارة) الشركة الزميلة
الرصيد في نهاية السنة

يمثل الاستثمار في شركة زميلة ٢٠% (٢٠١٥: ٢٠%) من أسهم الشركة الوطنية للتأمين والتي تأسست في المملكة العربية السعودية عملاً بالمرسوم الملكي رقم م/٥٣ بتاريخ ٢١ شوال ١٤٣٠ هجري (الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠٠٩). خلال العام قام البنك بالانكتاب بالكامل بحقوق الأولوية المطروحة من قبل شركة الوطنية للتأمين بواقع سهم لكل سهم مملوك وبموجبه بلغ إجمالي تكلفة الاستثمارات ٤٠ مليون ريال سعودي.

٩ - الممتلكات والمعدات، صافي

فيما يلي تفاصيل الممتلكات والمعدات:

الأراضي والمباني	تأمينات المباني المستأجرة	أجهزة وبرامج الحاسب الآلي	المفروشات والأثاث	السيارات	الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ	الإجمالي
٣٩٦,٧١٥	٣١٧,٧١٥	٩٧٢,٤٨٣	٢٢٦,٤٠٥	٥,٥٣٣	١٧٢,٣٣٥	٢,٠٩١,١٨٦
٣٨٧,١١٠	-	-	-	-	٢١٦,٣٥١	٦٠٣,٤٦١
-	-	(٢,١٦٢)	(٦)	(١٨٢)	-	(٢,٣٥٠)
-	-	٨٧,٧٩٢	٥٥,٩٠٥	-	(١٤٣,٦٩٧)	-
٧٨٣,٨٢٥	٣١٧,٧١٥	١,٠٥٨,١١٣	٢٨٢,٣٠٤	٥,٣٥١	٢٤٤,٩٨٩	٢,٦٩٢,٢٩٧

الاستهلاك / الإطفاء المتراكم:

٢٠١٦ التكلفة:	الرصيد في بداية السنة	المحمل للسنة	الرصيد في نهاية السنة	صافي القيمة الدفترية:
٥٧,١٨٥	٥٧,١٨٥	-	٥٧,١٨٥	١,٢٩٠,١٤٠
٢,٦٧٦	٢,٦٧٦	-	٢,٦٧٦	١٢٢,٠٣٩
-	-	(٧٢٢)	(٧٢٢)	(٩٠٥)
٥٩,٨٦١	٥٩,٨٦١	-	٥٩,٨٦١	١,٤١١,٢٧٤
٧٢٣,٩٦٤	٧٢٣,٩٦٤	-	٧٢٣,٩٦٤	١,٢٨١,٠٢٣

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية
٩- الممتلكات والمعدات ، صافي - تتمة

٢٠١٥	الأراضي والمباني	تحسينات المباني المستأجرة	أجهزة وبرامج الحاسب الآلي	المفروشات والأثاث	السيارات	الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ	الإجمالي	التكلفة:
١٩٣,٨٩٠	٣١٣,٩٧٣	٨٦٦,٠٣١	٢١٣,٩٤٧	٦,٠٠٠	١٠٥,٦٦٧	١,٦٩٩,٥٠٨	الرصيد في بداية السنة	
٢٠٢,٨٢٥	-	-	-	-	-	٣٩٢,١٤٥	الإضافات خلال السنة	
-	-	-	-	-	(٤٦٧)	(٤٦٧)	الاستيعادات خلال السنة	
-	٣,٧٤٢	١٠٦,٤٥٢	١٢,٤٥٨	-	(١٢٢,٦٥٢)	-	محول من الأعمال الرأسمالية	
٣٩٦,٧١٥	٣١٧,٧١٥	٩٧٢,٤٨٣	٢٢٦,٤٠٥	٥,٥٣٣	١٧٢,٣٣٥	٢,٠٩١,١٨٦	تحت التنفيذ خلال السنة	
-	-	-	-	-	-	-	الرصيد في نهاية السنة	
الاستهلاك / الإطفاء المتراكم:								
٥٢,٩١٥	٢٦٤,٣٣٦	٦٧٨,٧١٧	١٧٣,٢٤٢	٣,٩١٠	-	١,١٧٣,١٢٠	الرصيد في بداية السنة	
٤,٢٧٠	١٥,٢٥١	٩٠,٦٥٦	٦,٧٦٧	٥٤٣	-	١١٧,٤٨٧	المحمل للسنة	
-	-	-	-	(٤٦٧)	-	(٤٦٧)	الاستيعادات خلال السنة	
٥٧,١٨٥	٢٧٩,٥٨٧	٧٦٩,٣٧٣	١٨٠,٠٠٩	٣,٩٨٦	-	١,٢٩٠,١٤٠	الرصيد في نهاية السنة	
-	-	-	-	-	-	-	صافي القيمة الدفترية:	
٣٣٩,٥٣٠	٣٨,١٢٨	٢٠٣,١١٠	٤٦,٣٩٦	١,٥٤٧	١٧٢,٣٣٥	٨٠١,٠٤٦	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	

١٠ - الموجودات الأخرى، صافي

٢٠١٥	٢٠١٦	ذمم مدينة، صافي
٨٣٣,٨٤٢	٧٢٧,٢٣٣	أخرى
٦٧,٣١٢	١١٩,٤٢٥	الإجمالي
٩٠١,١٥٤	٨٤٦,٦٥٨	

تتضمن الموجودات الأخرى، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، مبلغ وقدره ٤٣٧,١٥ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ٤٣٧,٤٩ مليون ريال سعودي) والتي في حالة تعثر الطرف الأساسي عن سدادها تتوقع الإدارة استردادها من جهة ذات علاقة وفقاً لاتفاقية سداد بين المجموعة والجهة ذات العلاقة. قامت المجموعة بتكوين مخصص انخفاض قدره ١٤٩,٩١ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ١٤٩,٩١ مليون ريال سعودي)، مقابل الرصيد القائم بسبب عدم التأكد من توقيت استرداد هذا الرصيد.

١١ - المشتقات

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة والتحوط:

(أ) المقايضات :

تمثل المقايضات التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وبالنسبة لمقايضات أسعار العملات، تقوم الأطراف الأخرى عادة بتبادل دفع العملات بالسعر الثابت والمتغير وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما بالنسبة لمقايضات أسعار العملات بعملة مختلفة، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع دفع العملات بسعر ثابت ومتغير بعملة مختلفة.

(ب) العقود الآجلة والمستقبلية :

أن العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. ويتم تصميم العقود الآجلة خصيصاً لتلبية احتياجات معينة ويتم التعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العملات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية، ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

(ج) اتفاقيات الأسعار الآجلة :

أن اتفاقيات الأسعار الآجلة هي عبارة عن عقود خاصة بأسعار العملات ويتم تداولها بشكل فردي وتنص على أن يسدد نقداً الفرق بين سعر العملة المتعاقد عليه وسعر السوق في تاريخ مستقبلي محدد وذلك عن أصل المبلغ وخلال الفترة الزمنية المتفق عليها.

(د) الخيارات :

أن الخيارات هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (حامل الخيار) لبيع أو شراء عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المحددة.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تئمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة لدى المجموعة بالمبيعات، وتكوين المراكز، وموازنة أسعار الصرف. وتتعلق أنشطة المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق تكوين المراكز بإدارة مراكز مخاطر السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

المشتقات المقتناة لأغراض تحوط المخاطر

تتبع المجموعة نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر والتي يتعلق جزء منها بإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العملات الخاصة لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقرها مجلس الإدارة والإدارة.

لقد وضع مجلس الإدارة مستوى معين لمخاطر السوق التي تشتمل على مخاطر العملات ومخاطر أسعار العملات الخاصة. وقد قامت الإدارة من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك بوضع حدود للمخاطر لضمان بقاءها ضمن الحدود المقررة من قبل مجلس الإدارة. وكجزء من إدارة موجوداتها ومطلوباتها تقوم المجموعة بمراقبة المراكز بانتظام وباستخدام المشتقات لأغراض التحوط وذلك لتقليل تعرضها لمخاطر أسعار العملات والعملات الخاصة. ويتم ذلك عادة من خلال تحوط مخاطر معاملات محددة.

وتستخدم المجموعة مقايضات أسعار العملات لتحوط مخاطر أسعار العملات الناتجة عن مخاطر أسعار عملات ثابتة محددة. وتستخدم المجموعة أيضاً مقايضات أسعار العملات لتحوط مخاطر التدفقات النقدية الناشئة عن بعض مخاطر العملات بأسعار متغيرة. وفي جميع هذه الحالات، يجب توثيق طبيعة تحوط المخاطر وأهدافها رسمياً، بما في ذلك تفاصيل الأدوات المحوطة بمخاطرها وأداة تحوط المخاطر، ويتم قيد هذه المعاملات على أنها تحوط مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

تلخص الجداول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية والمبالغ الاسمية للأدوات المالية المشتقة، مع تحليلها للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق والمعدل الشهري. أن المبالغ الاسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. وبالتالي، إن هذه المبالغ الاسمية لا تعكس عن مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية
١١ - المشتقات - تنمة

٢٠١٦								
المعدل الشهري	المبالغ الاسمية حسب تاريخ الاستحقاق				إجمالي المبالغ الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الايجابية	الأدوات المالية المشتقة
	أكثر من خمس سنوات	١ إلى ٥ سنوات	٣ إلى ١٢ شهر	خلال ٣ أشهر				
٢٨,٢٦٩,٩٧٨	٢,٥٤٣,٥٧٢	١٩,٣١٩,٨٥٤	٢,٨٠٢,٤٥٩	٤١٠,٨٤١	٢٥,٠٧٦,٧٢٦	٥٠,٦٥٣	١١٦,١٠٠	مقتناة لأغراض المتاجرة:
٢٦,٨٢٦,٥٥١	-	٤,٣٣٧,٢٣٠	٦,١٥٠,٢٦٠	٧,٣٦٩,٢٠٧	١٧,٨٥٦,٦٩٧	٤٥,٣٧٠	٩٦,٩١٤	مقايضات أسعار العمولات الخاصة
٣٦,١٠٤,٨١٠	-	٥,٣٤٣,٤٤٣	١٣,٤١٤,٤٦٩	٦,٠٣٤,٦٧٤	٢٤,٧٩٢,٥٨٦	١٦٧,٠٤٤	١٧٥,٣٤٥	عقود الصرف الأجنبي وعقود السلع الآجلة
٨٩٨,٧١٠	١,٠٢١,٧٢٠	-	-	-	١,٠٢١,٧٢٠	٣,٦٣٨	٥,٤٢٠	خيارات العملات والسلع
٣٧,٥١٠	-	٣٧,٥١٩	-	-	٣٧,٥١٩	٩٢٨	-	خيارات أسعار العمولات الخاصة
٢,٨٧٠,٨٩٢	-	-	-	٥,١٠٣,٦١٧	٥,١٠٣,٦١٧	٣,١٦٠	-	مقتناة لتحوط مخاطر القيمة العادلة:
								مقايضات أسعار العمولات الخاصة
	٣,٥٦٥,٢٩٢	٢٩,٠٣٨,٠٤٦	٢٢,٣٦٧,١٨٨	١٨,٩١٨,٣٣٩	٧٣,٨٨٨,٨٦٥	٢٧٠,٧٩٣	٣٩٣,٧٧٩	مقتناة لتحوط مخاطر التدفقات النقدية:
								مقايضات أسعار العمولات الخاصة
						١,٤١٤,٤٤١	١,٤١٤,٤٤١	الإجمالي
						١,٦٨٥,٢٣٤	١,٨٠٨,٢٢٠	القيم العادلة لاتفاقيات مقاصة
								القيم العادلة قبل المقاصة

٢٠١٥								
المعدل الشهري	المبالغ الاسمية حسب تاريخ الاستحقاق				إجمالي المبالغ الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الايجابية	الأدوات المالية المشتقة
	أكثر من خمس سنوات	١ إلى ٥ سنوات	٣ إلى ١٢ شهر	خلال ٣ أشهر				
٢٨,٤٢٧,٠٩٦	٣,٦٦٣,٠٣٦	٢١,٠٧٠,١٠٢	١,٨٨٤,٥١٠	٤٤٠,٢٨٢	٢٧,٠٥٧,٩٣٠	٥٨,٠٧٥	١٤٢,٥٢١	مقتناة لأغراض المتاجرة:
٢١,٣٥٣,٣٨٣	-	٧٤٦,٠٢٩	٦,١٢٦,٨٤٢	١٢,٨١٢,٤١٤	١٩,٦٨٥,٢٨٥	٣٥,٢٢٢	٦٩,٢٦٣	مقايضات أسعار العمولات الخاصة
٤٩,٧٧٩,٥٨٠	-	١٢,٦٩٨,١٠٠	١٩,٤٨٨,٤٦٩	٦,٩٦٨,١١٧	٣٩,١٥٤,٦٨٦	٤٩,٨٣٠	٩١,٥٥٦	عقود الصرف الأجنبي وعقود السلع الآجلة
٥٦١,٩١١	٤٧٠,٨٠٠	-	-	-	٤٧٠,٨٠٠	٣,٨٨١	٤,٢٥٧	خيارات العملات والسلع
٨٤,٤١٧	-	٣٧,٥٣٩	-	-	٣٧,٥٣٩	١,٤٦٨	-	خيارات أسعار العمولات الخاصة
	٤,١٣٣,٨٣٦	٣٤,٥٥١,٧٧٠	٢٧,٤٩٩,٨٢١	٢٠,٢٢٠,٨١٣	٨٦,٤٠٦,٢٤٠	١٤٨,٤٧٦	٣٠٧,٥٩٧	مقتناة لتحوط مخاطر القيمة العادلة:
								مقايضات أسعار العمولات الخاصة
						١,١٨٨,٩٤٣	١,١٨٨,٩٤٣	الإجمالي
						١,٣٣٧,٤١٩	١,٤٩٦,٥٤٠	القيم العادلة لاتفاقيات مقاصة
								القيم العادلة قبل المقاصة

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية
١١ - المشتقات - تنمة

يبلغ صافي القيمة العادلة للمشتقات ١٢٢,٩٩ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ١٥٩,١٢ مليون ريال سعودي).
تعكس الجداول أدناه ملخصاً بالأدوات المحوطة مخاطرها وطبيعة المخاطر المحوطة وأداة تحوط المخاطر وقيمتها العادلة:

وصف البنود ٢٠١٦	القيمة العادلة	التكلفة عند بداية التحوط	المخاطر	أداة التحوط	أدوات التحوط	
					القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
استثمارات بعمولة خاصة ثابتة	٤٢,١٨٥	٣٧,٥٠٤	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	٩٢٨
ودائع بعمولة خاصة ثابتة	٢,٥٥٥,٨٧٧	٢,٥٥٢,٤٣٨	التدفق النقدي	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	٣,١٦٠
وصف البنود ٢٠١٥						
استثمارات بعمولة خاصة ثابتة	٤٣,٥٩٢	٣٧,٥٠٤	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	١,٤٦٨

بلغ صافي الخسائر على الأدوات المحوطة والمقتناة كتحوط مخاطر القيمة العادلة ٠,٥٤٠ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ٠,٩٣ مليون ريال سعودي).

تم إبرام ما نسبته ١٩,٢% (٢٠١٥: ٥٩,٣%) تقريباً من القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات الخاصة بالمجموعة مع مؤسسات مالية، بينما أبرم أقل من ٢١,٥% (٢٠١٥: ١٢%) من إجمالي عقود القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات مع طرف واحد بتاريخ إعداد القوائم المالية. ويتم التعامل بالمشتقات من قبل قطاع خزينة المجموعة. ان الهوامش المودعة والمستلمة من الأطراف الأخرى للمشتقات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بلغت ٦٢,٥١ مليون ريال سعودي و ٧٤,٦٤ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ٢١٠,١٨ مليون ريال سعودي و ٤٣,٦٧ مليون ريال سعودي)، على التوالي.

١٢ - الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
٦١٧,٥٥٥	٦٣٨,٣٣٦	حسابات جارية
٧٣٩,٦١٢	٧٠٩,٣٩٦	ودائع أسواق المال
١,٣٥٧,١٦٧	١,٣٤٧,٧٣٢	الإجمالي

١٣ - ودائع العملاء

٢٠١٥	٢٠١٦	
٥٣,٧٥٦,٥١٧	٥١,٢٠٨,٢٤٣	لأجل
٣٣,٧٩٨,٢٠٤	٣١,٧٥٢,٨٥٣	تحت الطلب
٤٥٣,٧٥٤	٤٦٣,٩٠٤	ادخار
١,٠٧٩,٦٩٩	١,٩٣٣,٧٨٨	أخرى
٨٩,٠٨٨,١٧٤	٨٥,٣٥٨,٧٨٨	الإجمالي

تتضمن الودائع لأجل:

٢٠١٥	٢٠١٦	(١) ودائع بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع العملاء	(٢) ودائع إسلامية
١٠,٠٠٠	٦٣٨,٠٠٠		
٢٩,٨٣١,٥٠٦	٢٤,٦٨٦,٢٢٢		

تتضمن ودائع العملاء مبلغ قدره ١,٦٦٥ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ٨٣٣ مليون ريال سعودي) من الهوامش كضمانات محتجزة لقاء التزامات غير قابلة للنفذ، وودائع أخرى غير خاضعة لعمولات خاصة قدرها ٣٢ مليار ريال سعودي (٢٠١٥: ٣٤ مليار ريال سعودي). إن الودائع بعمولات أجنبية تفاصيلها كالاتي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٧,٠٥٧,٨٧٠	٣,٩٨٥,٢٣١	لأجل
٤,٣٢١,٩٨٠	٣,٢١٨,٢٧٤	تحت الطلب
٣٤,٩٨٦	٣٤,٨٣٣	ادخار
١٥١,٣٨٥	٧١,١٢٩	أخرى
١١,٥٦٦,٢٢١	٧,٣٠٩,٤٦٧	الإجمالي

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية
١٤ - سندات الدين الثانوية

تمثل سندات الدين المصدرة سندات الدين التالية:

مصدرة في ١٢ ديسمبر ٢٠١٣:

أصدرت المجموعة صكوك ثانوية من الشريحة الثانية غير مضمونة بقيمة ٢,٥٠٠ مليون ريال سعودي وتستحق في عام ٢٠٢٣. ولدى المجموعة الخيار، بشرط الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي الخطية المسبقة، في استرداد هذه الصكوك بقيمتها الاستردادية في شهر ديسمبر ٢٠١٨ أو في حالة حدوث تغيرات معينة تؤثر على النظام الضريبي والمعالجة الخاصة برأس المال النظامي لهذه الصكوك. إن معدل العمولات المدفوعة والمتعلقة بالصكوك أعلاه هي ٦ أشهر سايبور زاندا ١٥٥ نقطة أساس (٢٠١٥: ٦ أشهر سايبور زاندا ١٥٥ نقطة أساس).

مصدرة في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢:

أصدرت المجموعة صكوك ثانوية من الشريحة الثانية غير مضمونة بقيمة ١,٤٠٠ مليون ريال سعودي وتستحق في عام ٢٠١٩. ولدى المجموعة الخيار، بشرط الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي الخطية المسبقة، في استرداد هذه الصكوك بقيمتها الاستردادية في شهر نوفمبر ٢٠١٧ أو في حالة حدوث تغيرات معينة تؤثر على النظام الضريبي والمعالجة الخاصة برأس المال النظامي لهذه الصكوك. إن معدل العمولات المدفوعة والمتعلقة بالصكوك أعلاه هي ٦ أشهر سايبور زاندا ١١٥ نقطة أساس (٢٠١٥: ٦ أشهر سايبور زاندا ١١٥ نقطة أساس).

لم تتعرض المجموعة لأي تعثر في سداد أصل المبالغ أو العمولات المتعلقة بها ولا يوجد أية إخفاقات في الوفاء بهذه الالتزامات خلال عام ٢٠١٦ أو ٢٠١٥.

١٥ - المطلوبات الأخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
١,١١٠,١٣١	٧٧٩,٣٩١	مصاريف مستحقة ودمم دائنة
٤٣٢,٢١٧	٥٤١,٠٩٧	أخرى
<u>١,٥٤٢,٣٤٨</u>	<u>١,٣٢٠,٤٨٨</u>	الإجمالي

١٦ - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من ١,١٤٣,٠٧ مليون سهم (٢٠١٥: ٥٧١,٥٤ مليون سهم)، قيمة كل سهم ١٠ ريال سعودي (٢٠١٥: ١٠ ريال سعودي).

إن ملكية رأسمال البنك موزعة على النحو التالي:

٢٠١٥	٢٠١٦	النسبة	
٣,٤٢٩,٢١٦	٦,٨٥٨,٤٣٢	%٦٠	مساهمون سعوديون
٢,٢٨٦,١٤٤	٤,٥٧٢,٢٨٨	%٤٠	بنك أي بي أن أمرو ان.في
<u>٥,٧١٥,٣٦٠</u>	<u>١١,٤٣٠,٧٢٠</u>	<u>%١٠٠</u>	الإجمالي

وافق مساهمو البنك على إصدار أسهم مجانية بواقع سهم لكل سهم مملوك خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذي عقد في الثاني من شهر مايو ٢٠١٦، ونتيجة لذلك، تم إصدار ٥٧١,٥٤ مليون سهم (٢٠١٥: ٩٥,٢٦ مليون سهم بواقع سهم لكل ٥ أسهم مملوكة)، قيمة كل سهم ١٠ ريال سعودي، وذلك برسمة الاحتياطي النظامي والأرباح المبقاة.

خلال السنة، دفعت المجموعة أيضاً توزيعات أرباح نقدية قدرها ٢٩٧,٢٠ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ٦١٩,١٦ مليون ريال سعودي). بلغ صافي الربح الموزع للسهم للمساهمين السعوديين ٠,٢٥ ريال سعودي لكل سهم (٢٠١٥: ١ ريال لكل سهم) و للمساهمين الأجانب ٠,٢٢ ريال سعودي لكل سهم (٢٠١٥: ٠,٩٢ ريال سعودي لكل سهم).

١٧ - الاحتياطي النظامي

بمقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل ما لا يقل عن ٢٥٪ من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي حتى يساوي هذا الاحتياطي رأسمال البنك المدفوع. عليه، تم تحويل مبلغ وقدره ٢٦٦,١٨ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ٥٠٥,٦١ مليون ريال سعودي) من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطي النظامي.

١٨ - الاحتياطيات الأخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
٣,٥٦٤	(٣٧,٦٩١)	الرصيد في بداية السنة
(٢٨,١٩٢)	(٤,١٧٨)	صافي التغير في القيمة العادلة
(١٣,٠٦٣)	٨٣,٠١٦	صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة
<u>(٣٧,٦٩١)</u>	<u>٤١,١٤٧</u>	الرصيد في نهاية السنة

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تئمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بآلاف الريالات السعودية
١٩ - التعهدات والالتزامات المحتملة

(أ) الدعاوى القضائية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و٢٠١٥، كانت هناك بعض الدعاوى القضائية المقامة ضد المجموعة والتي نشأت في دورة الأعمال الاعتيادية. ولم يتم تكوين مخصص خلال السنة (٢٠١٥: لا شيء)، وذلك بناءً على الرأي المهني للمستشار القانوني الذي يشير إلى أنه ليس من المتوقع نشوء خسائر اضافية نتيجة هذه الدعاوى.

(ب) الالتزامات الرأسمالية

لدى المجموعة التزامات رأسمالية بمبلغ ٩٦,٧ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ٩٣,١ مليون ريال سعودي) تتعلق بتحسينات المباني المستأجرة وشراء أجهزة وبرامج حاسب آلي.

(ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالانتماء

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير التمويل للعملاء عند الطلب.

إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة، والتي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض بالسداد من قبل المجموعة في حالة عدم تمكن العملاء من الوفاء بالتزاماتهم تجاه الأطراف الثالثة، تحمل نفس مخاطر الانتماء التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة تعتبر أقل بكثير من مبلغ التعهدات لأن المجموعة عادة لا تتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية.

تعتبر الاعتمادات المستندية بمثابة تعهدات خطية من المجموعة نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال بحدود معينة وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بالبيضاة التي تتعلق بها، وبالتالي فإنها غالباً تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات المجموعة لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. وتتوقع المجموعة أن يتم تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلف وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع أن يكون أقل بكثير من إجمالي الالتزام غير المستخدم لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهائها بدون تقديم التمويل المطلوب.

(١) فيما يلي تحليلاً بالاستحقاقات لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة للمجموعة :

أكثر من ٥ سنوات		١ إلى ٥ سنوات		٣ إلى ١٢ شهر		خلال ٣ أشهر		٢٠١٦	
الإجمالي									
١٩,٥٧٨,٩٨٧	١٧٤,٥٩٠	٨,٣٧١,٩٤٠	٩,٣٨٤,٨٧٦	١,٦٤٧,٥٨١					خطابات ضمان
٤,٩٦٢,٢١٨	-	٣١٣,٤٢٢	٢,٤٤٩,٥٢٢	٢,١٩٩,٢٧٤					اعتمادات مستندية
٢,٢٣١,٠٤٢	-	٣١,١٤٣	٨٧٤,٩٠٣	١,٣٢٤,٩٩٦					قبولات
٢,١٢٩,٤٠٩	١,٩٥٢,٤٧٥	١٧٦,٩٣٤	-	-					التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان
٢٨,٩٠١,٦٥٦	٢,١٢٧,٠٦٥	٨,٨٩٣,٤٣٩	١٢,٧٠٩,٣٠١	٥,١٧١,٨٥١					الإجمالي
أكثر من ٥ سنوات		١ إلى ٥ سنوات		٣ إلى ١٢ شهر		خلال ٣ أشهر		٢٠١٥	
الإجمالي									
٢٢,٧١٧,٢٩٥	٢٥٥,٠٦٩	٨,٦٣٢,٨٠٤	١٠,٧٧٩,٧٧٣	٣,٠٤٩,٦٤٩					خطابات ضمان
٥,٣٤٥,٦٥٥	-	١٧٩,٦٣٠	٣,٠٩٠,٣٤٥	٢,٠٧٥,٦٨٠					اعتمادات مستندية
٣,٣٣٣,٥٦٠	-	٩٨٨	٢٠,٧٧٤	٣,٣١١,٧٩٨					قبولات
٢,٨٧٠,٧٧٢	٢,٢٩٩,٥٨٩	٥٤٤,٣٩٧	٢٦,٧٨٦	-					التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان
٣٤,٢٦٧,٢٨٢	٢,٥٥٤,٦٥٨	٩,٣٥٧,٨١٩	١٣,٩١٧,٦٧٨	٨,٤٣٧,١٢٧					الإجمالي

يبلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات القائمة والذي يمكن نقضه من جهة واحدة في أي وقت من قبل المجموعة ٣٨,٠٦ مليار ريال سعودي (٢٠١٥: ٣٦,٨٥ مليار ريال سعودي).

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية
١٩ - التعهدات والالتزامات المحتملة – تنمة

(٢) فيما يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى:

٢٠١٥	٢٠١٦	
١٩١,٣٩٢	٨٦,٦٣٦	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
٣٠,٧٥٨,٥٥٨	٢٤,٢٦١,٨٨٠	شركات
٣,٠٨١,٧٢٦	٣,١٦٨,٤٢٦	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٢٣٥,٦٠٦	١,٣٨٤,٧١٤	أخرى
<u>٣٤,٢٦٧,٢٨٢</u>	<u>٢٨,٩٠١,٦٥٦</u>	الإجمالي

(د) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء، التي أبرمتها المجموعة كمستأجر:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٧٩,٩٤٥	٨٧,٠٢٠	أقل من سنة
٢٣٩,٧٠٩	٢٤٥,٥٢٨	من سنة إلى خمس سنوات
٢٦٣,٠٣٩	٢٤٧,٩٣٠	أكثر من خمس سنوات
<u>٥٨٢,٦٩٣</u>	<u>٥٨٠,٤٧٨</u>	الإجمالي

٢٠ - دخل ومصاريف العمولات الخاصة

٢٠١٥	٢٠١٦	
٦,٤١٣	٦,٧٨٧	دخل العمولات الخاصة
٢,٤٥٠	٢,٠٤٣	استثمارات:
٢١٣,٨٣٤	٣٨١,٦٥٩	استثمارات متاحة للبيع
٢٢٢,٦٩٧	٣٩٠,٤٨٩	استثمارات ممتنئة حتى تاريخ الاستحقاق
٩,٦٥٠	١٥,٤٠١	استثمارات أخرى ممتنئة بالتكلفة المطفأة
٢,٦٥٨,٥٨٤	٣,٦٧٦,٧٣٤	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢,٨٩٠,٩٣١	٤,٠٨٢,٦٢٤	قروض وسلف
		الإجمالي

مصاريف العمولات الخاصة:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٤,٢٤٨	٤٠,١٣٧	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٤٩٦,٥٢٠	١,٤٠٦,٩٦٩	ودائع العملاء
٩٢,١٦١	١٢٨,٢٠١	سندات دين ثانوية
<u>٥٩٢,٩٢٩</u>	<u>١,٥٧٥,٣٠٧</u>	الإجمالي

٢١ - دخل الأتعاب والعمولات ، صافي

٢٠١٥	٢٠١٦	
٤١٦,٨٥٩	٣٣٥,٢٢٧	دخل الأتعاب والعمولات من:
٣٣٥,٣٤٠	٣٠٥,٣٣٨	تمويل الشركات والخدمات الاستشارية
١٣٢,٦٣٧	١٤٦,٠٩٨	عمليات التمويل التجاري
٥١,٥٩٦	٣٩,٤٧٣	منتجات بطاقات
٦٠,٢٢٠	٧٦,٩٢٢	وساطة الأسهم وإدارة الصناديق
٩٩٦,٦٥٢	٩٠٣,٠٥٨	أخرى
		إجمالي دخل الأتعاب والعمولات
٦٩,٣٩٥	٦٩,٩٠٢	مصاريف الأتعاب والعمولات:
٤٠,٤٣١	٤٨,٤١٥	منتجات بطاقات
١٠٩,٨٢٦	١١٨,٣١٧	أخرى
<u>٨٨٦,٨٢٦</u>	<u>٧٨٤,٧٤١</u>	إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات
		دخل الأتعاب والعمولات، صافي

٢٢ - دخل المتاجرة، صافي

٢٠١٥	٢٠١٦	
٢١٠,٠٢٦	١٢٩,٧٨٧	مشتقات وأخرى، صافي
<u>٢١٠,٠٢٦</u>	<u>١٢٩,٧٨٧</u>	الإجمالي

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بآلاف الريالات السعودية
٢٣ - أرباح استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي

٢٠١٥	٢٠١٦
١٥,٠٥٠	٩٠,٦٥٨
١٥,٠٥٠	٩٠,٦٥٨

أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع
الإجمالي

٢٤ - رواتب ومصاريف الموظفين

يلخص الجدول التالي فئات موظفي المجموعة وفق اللوائح الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يخص التعويضات ويتضمن إجمالي مبالغ التعويضات الثابتة والمتغيرة المدفوعة إلى الموظفين خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥ بالإضافة إلى طريقة الدفع.

٢٠١٦		تعويضات متغيرة مدفوعة		تعويضات	عدد	فئات الموظفين
الإجمالي	أسهم	نقداً	ثابتة مدفوعة	موظفين		
٤٨,٦٤١	١٠,٠٤٠	١٢,٠٧٠	٢٦,٥٣١	١٦	كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على	
٤٨,١٣٢	٢,١١٨	٦,٠٢٤	٣٩,٩٩٠	١٣٣	عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي	
١٧٠,٥٦٢	٨,٦٥٦	٢٣,١٠٩	١٣٨,٧٩٧	٦٤٨	موظفون يقومون بمهام إدارة الرقابة والمخاطر	
٣٠٥,٩١٧	٥,٤٨٨	٢٩,٢١١	٢٧١,٢١٨	١,٨٠٣	موظفون يقومون بنشاطات تحمل المخاطر	
٥٧٣,٢٥٢	٢٦,٣٠٢	٧٠,٤١٤	٤٧٦,٥٣٦	٢,٦٠٠	موظفون آخرون	
					الإجمالي	

تعويضات متغيرة مستحقة خلال السنة
مصاريف الموظفين الأخرى المدفوعة خلال السنة
مصاريف الموظفين الأخرى المستحقة خلال السنة
إجمالي رواتب ومصاريف الموظفين

٤٨,٠٩٦
٨٢,٥٧٨
٨٦,٠١٥
٦٩٣,٢٢٥

٢٠١٥

٢٠١٥		تعويضات متغيرة مدفوعة		تعويضات	عدد	فئات الموظفين
الإجمالي	أسهم	نقداً	ثابتة مدفوعة	موظفين		
٤٧,٨٢٩	١٢,٣٨٢	١٠,٦٥١	٢٤,٧٩٦	١٦	كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم	
٣٦,٨٦٧	١,٤٢٤	٤,١٨٢	٣١,٢٦١	١٢٤	ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي	
١٥٥,٦١٥	٩,٣١٥	١٩,٠٢٠	١٢٧,٢٨٠	٦٠٧	موظفون يقومون بمهام إدارة الرقابة والمخاطر	
٣٠٤,١٩٩	٥,٤١٨	٢٧,٧٨٤	٢٧٠,٩٩٧	١,٧٩٧	موظفون يقومون بنشاطات تحمل المخاطر	
٥٤٤,٥١٠	٢٨,٥٣٩	٦١,٦٣٧	٤٥٤,٣٣٤	٢,٥٤٤	موظفون آخرون	
					الإجمالي	

تعويضات متغيرة مستحقة خلال السنة
مصاريف الموظفين الأخرى المدفوعة خلال السنة
مصاريف الموظفين الأخرى المستحقة خلال السنة
إجمالي رواتب ومصاريف الموظفين

٧٣,٢١٩
١١٢,٥٥٥
٣٦,١٥٠
٦٧٦,٢٥٨

كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي:

تشتمل هذه الفئة على موظفي الإدارة العليا والذين لديهم المسؤولية والتفويض لإعداد الاستراتيجيات والتوجيه والتحكم بنشاطات المجموعة. وتتضمن هذه الفئة العضو المنتدب وبعض المدراء التابعين له مباشرة.

الموظفون الذين يقومون بمهام إدارة الرقابة والمخاطر:

تشير هذه الفئة إلى الموظفين العاملين في الإدارات غير الخاضعة لأنشطة تحمل المخاطر حيث أنهم يقومون بأعمال المراجعة والرقابة ومنهم على سبيل المثال إدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة العمليات والإدارة المالية. وتعتبر هذه المهام مستقلة بشكل تام عن وحدات تحمل المخاطر.

الموظفون الذين يقومون بنشاطات تحمل المخاطر:

تشتمل هذه الفئة على الموظفين القائمين بوحدة إدارة الأعمال (مجموعة مصرفية الشركات ومجموعة مصرفية الأفراد وإدارة الخزينة وشركة الأول للاستثمار)، والذين لديهم مسؤولية تنفيذ وتطبيق استراتيجية المجموعة نيابة عنها، على سبيل المثال الموظفين الذين يقومون بتقديم التوصيات بخصوص حدود الائتمان وتسعير القروض وأخذ وتنفيذ عروض الأعمال ونشاطات عمليات إدارة الخزينة وخدمات إدارة الاستثمار والوساطة.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بآلاف الريالات السعودية
٢٤ - رواتب ومصاريف الموظفين - تتمة
الموظفون الآخرون:

تشمل هذه الفئة جميع الموظفين الآخرين في المجموعة باستثناء المذكورين أعلاه.

سياسة التعويضات للمجموعة:

إن الهدف من هذه السياسة هو إنشاء وتطبيق سياسات وإجراءات التعويضات التي تدعم تحقيق إستراتيجية وثقافة المجموعة وتعكس إدارة المخاطر الحذرة والالتزام بأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي.

وتهدف سياسة التعويضات للمجموعة لمكافأة الأداء المعدل بالمخاطر والسلوك الملائم المتماسي مع القيم المشتركة للمجموعة. وفي هذا السياق، يتم قياس الأداء وذلك بتعديل ومراجعة المخاطر من قبل إدارة مخاطر مستقلة. بالإضافة إلى ذلك تتم مراجعة سياسة التعويضات من قبل إدارة المخاطر لضمان تعديل المكافآت بنفس مستوى المخاطر المتكبدة.

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ضمان التطبيق الفعال لسياسة التعويضات. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت "اللجنة" - والتي تتضمن ستة أعضاء غير تنفيذيين من بينهم عضوين مستقلين - بإفادة المجلس في هذا الخصوص. وتستلم هذه اللجنة التقارير والتوصيات من الإدارة التنفيذية بمساعدة إدارة الموارد البشرية. وتقوم اللجنة بالمراجعة والموافقة على جميع قرارات التعويضات المتعلقة بجميع الموظفين.

ولن يكون لرؤساء وحدات إدارة الأعمال والرقابة والتي يتم مراقبتها من قبل إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر ومخاطر الائتمان، أي مدخلات لقرارات تعويضات الموظفين في إدارات الرقابة. ويتم تحديد توصيات التعويضات بناءً على مفهوم واضح للقيمة الإجمالية للمكافأة وأن القرارات تأخذ بالاعتبار التوازن بين المنافسة الخارجية والإمكانية مع التركيز على بناء ترتيبات تعويضات تقوم على أساس الحافز والأداء.

٢٥ - ربح السهم الأساسي والمخفض

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنتين المنتهيتين ٢٠١٦ و ٢٠١٥ وذلك بتقسيم صافي دخل السنة العائد للمساهمين على ١,١٤٣,٠٧ مليون سهم. وذلك لإظهار، بأثر رجعي، أثر التغير في عدد الأسهم الذي إزداد نتيجة لإصدار الأسهم المجانية بواقع سهم لكل سهم خلال السنة.

٢٦ - توزيعات الأرباح والزكاة وضريبة الدخل

إقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أي أرباح للسنة الحالية (٢٠١٥: ٢٩٧,٢٠ مليون ريال سعودي). إن الالتزامات الزكوية والضريبة المتعلقة بالمساهمين السعوديين والمساهمين غير السعوديين هي كما يلي:

(أ) المساهمون السعوديون

بلغت الزكاة المقدرة المتعلقة بالمساهمين السعوديين للسنة ١٨ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ٣٥ مليون ريال سعودي) وسوف تستقطع من حصصهم من توزيعات الأرباح في المستقبل.

(ب) المساهمون غير السعوديين

بلغت ضريبة الدخل المقدرة على المساهمين غير السعوديين عن حصصهم في دخل السنة الحالية ٩٩ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ١٦٤ مليون ريال سعودي). وسوف تستقطع من حصصهم من توزيعات الأرباح في المستقبل.

(ج) الربوط الزكوية ضريبة الدخل

قدم البنك إقراراته الزكوية والضريبة إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل ("الهيئة") عن جميع السنوات المالية ولغاية وبما في ذلك ٢٠١٥. وقد استلم البنك الربوط الزكوية والضريبة للسنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٣ والتي تطالب بدفع التزامات إضافية بمبلغ ٢٨١,٦ مليون ريال سعودي. ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي لقيام الهيئة باستبعاد بعض الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى الوعاء الزكوي. وقد تم الاعتراض على الأساس الذي تم بموجبه فرض هذه الالتزامات الزكوية الإضافية من قبل البنك بالتعاون مع البنوك الأخرى في المملكة العربية السعودية وهو في انتظار رد الهيئة. وتعتقد الإدارة بان نتيجة الاعتراض المذكور سيكون في صالحها وبالتالي لم يجنب مخصصات لقاء المطالبات الإضافية أعلاه.

لم يتم إجراء الربوط الزكوية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بعد. وبناءً على الربوط النهائية التي أجرتها الهيئة للأعوام من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣، فإنه إذا ما تم استبعاد الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة، فإنه سيؤدي إلى التعرض لمطالبات زكوية إضافية وإن هذه المسألة لاتزال موضع اهتمام كافة القطاع المصرفي وأن الإفصاح عنها سيعود بالضرر على البنك بخصوص هذه المسألة.

٢٧ - النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي:

٢٠١٥	٢٠١٦
٧,٦٣٧,٨٦٩	٧,٤٨٧,٣٧٩
(٤,٤٧٦,١٥٢)	(٤,٤٢٧,٤٨٤)
٣,١٦١,٧١٧	٣,٠٥٩,٨٩٥
٧٣٤,٦١٥	٨٧٩,٣٦٩
٣,٨٩٦,٣٣٢	٣,٩٣٩,٢٦٤

نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (إيضاح ٤)
وديعة نظامية

أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإقنتاء
الإجمالي

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية
٢٨ - القطاعات التشغيلية

يتم تحديد القطاعات التشغيلية وفقاً للتقارير الداخلية عن مكونات المجموعة والتي تتم مراجعتها باستمرار من قبل أعضاء الإدارة العليا المسؤولين عن صنع القرارات التشغيلية في البنك من أجل تخصيص الموارد لهذه القطاعات ولتقييم أدائها. وتتم المعاملات بين القطاعات التشغيلية وفقاً للأحكام والشروط التجارية العادية، ويتم عادة إعادة توزيع الأموال بين هذه القطاعات التشغيلية مما ينتج عنه تحويل تكاليف تمويل بينها. كما تحمل عمولات خاصة على القطاعات التشغيلية على أساس سعر موحد يمثل تقريباً التكلفة الحدية للأموال. تقاس الإيرادات من الأطراف الخارجية المفتح عنها للإدارة العليا بنفس الطريقة المبينة في قائمة الدخل الموحدة. لم يطرأ أي تغيير على أسس تحديد القطاعات أو أسس قياس ربح أو خسارة أي قطاع منذ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. فيما يلي القطاعات التشغيلية بالمجموعة والتي يتم رفع التقارير بشأنها:

قطاع الشركات

يقوم قطاع الشركات بتقديم سلسلة متكاملة من المنتجات والخدمات للشركات، والمنشآت الكبيرة. كما يقوم أيضاً بقبول ودائع العملاء وتقديم التمويل الذي يشتمل على القروض لأجل والحسابات الجارية المدينة والقروض المشتركة وخدمات التمويل التجاري. وتشتمل الخدمات المقدمة للعملاء على الخدمات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت ومن خلال خدمات المعاملات العالمية وخدمة مركزية تقوم بإدارة جميع حوالات العملاء، سواءً إلكترونياً أو غير ذلك.

قطاع الأفراد

يعمل قطاع الأفراد من خلال شبكة الفروع المحلية ومكائن الصرف الآلي مدعومة بخدمات مركز الهاتف البنكي على مدى ٢٤ ساعة. كما يقوم القطاع بقبول ودائع العملاء على شكل حسابات ادخار وودائع متنوعة، وتقديم منتجات وخدمات مصرفية الأفراد التي تشتمل على القروض الشخصية، والحسابات الجارية المدينة، وبطاقات الائتمان، للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار

يقدم قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار، خدمات تتعلق بالتعامل والإدارة والترتيب والمشورة وحفظ الأوراق المالية.

قطاع الخزانة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات

يتعامل قطاع الخزانة بشكل أساسي مع أسواق المال، وتحويل العملات الأجنبية وأسعار العملات الخاصة والأدوات المشتقة الأخرى للشركات والعملاء الاعتباريين ولحساب المجموعة نفسها. كما أن هذا القطاع مسؤول عن إدارة التمويل وإدارة المخاطر المركزية وإدارة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالمجموعة. تشمل لجنة الموجودات والمطلوبات عمليات إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة، والتي لا تتعلق بأنشطة قطاعات المجموعة والأنشطة الرئيسية للخزانة من خلال المحافظة على السيولة على مستوى المجموعة وإدارة المركز المالي الموحد لها. كما تتضمن صافي الإيرادات والمصاريف الداخلية للإدارات على أسعار تحويل الأموال المعتمدة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وتتضمن الدخل والمصاريف غير الموزعة والمتعلقة بالمركز الرئيسي والإدارات الأخرى.

(أ) فيما يلي تحليلاً للموجودات والإيرادات والنتائج الخاصة بالمجموعة وذلك حسب القطاعات التشغيلية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

٢٠١٦	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار		الإجمالي
			قطاع الخزانة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	قطاع الخزانة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	
إيرادات / (مصاريف) خارجية:					
صافي دخل العملات الخاصة	٢,١١١,٩١٣	١,٠٢٧,٩٤٢	-	(٦٣٢,٥٣٨)	٢,٥٠٧,٣١٧
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	٥٩٧,٢٠٧	١٨٣,٥٧٩	٤٧,١٧٢	(٤٣,٢١٧)	٧٨٤,٧٤١
دخل المتاجرة، صافي	١٠٥,٠٧٣	١٢,٥٥٢	١,٣٨٦	١٠,٧٧٦	١٢٩,٧٨٧
إيرادات أخرى (مصاريف) / إيرادات بين القطاعات	١١٣,٥٧٩	٤٧,٢٧٠	-	١٠٢,١٠٣	٢٦٢,٩٥٢
	(٩١٢,٢٩٠)	١٨٨,٧٦١	١١,٠٦٣	٧١٢,٤٦٦	-
إجمالي إيرادات القطاع	٢,٠١٥,٤٨٢	١,٤٦٠,١٠٤	٥٩,٦٢١	١٤٩,٥٩٠	٣,٦٨٤,٧٩٧
إجمالي مصاريف العمليات بنود غير نقدية جوهرية أخرى: مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان، صافي	٤٢٩,١٩٢	٧٥١,٩٤٠	٤٣,٨٩٦	١١٠,٥٣٨	١,٣٣٥,٥٦٦
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع (إيرادات) غير تشغيلية	-	-	-	-	-
أرباح / (خسائر) القطاع	٧٣٢,٩٣٥	٣٩٤,١٣٠	١٥,٧٢٥	(٧٨,٠٦٤)	١,٠٦٤,٧٢٦
موجودات القطاع	٥١,٢٧٣,٧٠٠	٢١,٤٦٩,٣٩٧	٥٥٤,٣٢٩	٣١,٧٧٣,٠٧٤	١٠٥,٠٧٠,٥٠٠
مطلوبات القطاع	٢٦,٢٦٧,١٠١	٢٧,٦٨١,٤٤٩	١٦,٢٦٩	٣٨,٢٤٢,٨٨٧	٩٢,٢٠٧,٧٠٦

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بآلاف الريالات السعودية
٢٨ - القطاعات التشغيلية - تنمة

٢٠١٥	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار	قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	الإجمالي
إيرادات / (مصاريف) خارجية:	٢,٢٥٣,٩٧٨	٧٦٥,٤٢٩	-	(٧٢١,٤٠٥)	٢,٢٩٨,٠٠٢
صافي دخل العمولات الخاصة دخل الأتعاب والعمولات، صافي	٦٩٠,٨١٧	١٩٢,٠٦٢	٥٦,١٩٧	(٥٢,٢٥٠)	٨٨٦,٨٢٦
دخل المتاجرة، صافي	١٣٢,٥١٨	٥,٠٥٨	٢,١٧٤	٧٠,٢٧٦	٢١٠,٠٢٦
مكاسب استثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، صافي	-	-	٥,٨٠٢	-	٥,٨٠٢
إيرادات أخرى (مصاريف) / إيرادات بين القطاعات	١٣٢,١٢١	٤٦,٨٢٧	-	٢٠,٥٣٠	١٩٩,٤٧٨
إجمالي إيرادات القطاع	(١,٢١٨,٢٠٢)	١١٤,٤٧٥	٣,٧٦٥	١,٠٩٩,٩٦٢	-
إجمالي مصاريف العمليات بنود غير نقدية جوهرية أخرى: مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان وأخرى، صافي خسائر غير تشغيلية	١,٩٩١,٢٣٢	١,١٢٣,٨٥١	٦٧,٩٢٨	٤١٧,١١٣	٣,٦٠٠,١٣٤
إجمالي مصاريف العمليات بنود غير نقدية جوهرية أخرى: مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان وأخرى، صافي خسائر غير تشغيلية	٣٩٢,٨١٩	٦٣١,١٠٠	٤٦,٢٧٤	٨٩,١٠٠	١,١٥٩,٢٩٣
أرباح القطاع	١,٤٢٦,٠٣١	٣٩٦,٨٥٣	٢١,٦٦٤	١٧٧,٨٧٩	٢,٠٢٢,٤٢٧
موجودات القطاع	٥٩,٠٦٩,٢٢٦	١٧,٣٤٢,٩٦٤	٥٤٢,٦٩٠	٣١,١١٥,٤٥٤	١٠٨,٠٧٠,٣٣٤
مطلوبات القطاع	٢٥,٣٠٦,٣٩٢	٢٩,٢١١,٤١٥	٢٢,٥٦٦	٤١,٥٠٢,٧٦٧	٩٦,٠٤٣,١٤٠

(ب) فيما يلي تحليلاً للحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة لكل قطاع من القطاعات التشغيلية:

٢٠١٦	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	الإجمالي
موجودات مالية غير مشتقة	٥١,٢٧٣,٧٠٠	٢١,٤٦٩,٣٩٧	٢٢,٩٨٧,١١٥	٩٥,٧٣٠,٢١٢
تعهدات والتزامات محتملة	١٢,٥٣١,٨٨٢	-	-	١٢,٥٣١,٨٨٢
مشتقات	٨٢٢,١٠٤	-	٨٠٥,٣٧٠	١,٦٢٧,٤٧٤
٢٠١٥	٥٩,٠٦٩,٢٢٦	١٧,٣٤٢,٩٦٤	٢٢,٥٥٦,٧٧٧	٩٨,٩٦٨,٩٦٧
تعهدات والتزامات محتملة	١٦,١٩٨,٣٢٤	-	-	١٦,١٩٨,٣٢٤
مشتقات	٧١٠,١٨٦	-	١,٠٣٥,٦٦٦	١,٧٤٥,٨٥٢

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية للموجودات المالية غير المشتقة باستثناء النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والممتلكات والمعدات.
إن مخاطر الائتمان تتضمن أيضاً قيمة المعادل الائتماني للتعهدات والتزامات المحتملة والمشتقات.

٢٩ - مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان أساساً من أنشطة الإقراض والتي ينتج عنها القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية. ويوجد أيضاً مخاطر ائتمان على التعهدات والتزامات المحتملة والمشتقات المتعلقة بالائتمان. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان وذلك من خلال مراقبتها ووضع حدوداً للمعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الملاءة الائتمانية لهذه الأطراف بصورة مستمرة.

إضافة لمراقبة حدود الائتمان، تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطتها التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسية والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة والحد كذلك من فترات التعرض للمخاطر. كما قد تقوم الإدارة في حالات معينة بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان. وتمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمجموعة بشأن المشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا فشلت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها. وللتحكم في مستوى مخاطر الائتمان التي تتحملها المجموعة، تقوم الإدارة بتقييم الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب التي تتبعها في أنشطة الإقراض. ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لنشاطات مماثلة أو ممارسة أعمالهم في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. ويشير التركيز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نتيجة التطورات التي قد تطرأ بصناعة ما أو على منطقة جغرافية معينة.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تمة
للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بآلاف الريالات السعودية

٢٩- مخاطر الائتمان - تمة

تقوم الإدارة بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنوع أنشطة الإقراض لضمان عدم التركيز غير المبرر في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة. كما تقوم أيضاً بأخذ الضمانات حسب ما هو ملائم، أو تسعى إلى الحصول على ضمانات إضافية من الطرف الآخر بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على انخفاض قيمة القروض والسلف ذات العلاقة. وتراقب الإدارة بانتظام القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية طبقاً للاتفاقيات المبرمة إذا تطلب الأمر. وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لمدى كفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة. وترجع الإدارة بانتظام سياسات إدارة المخاطر وأنظمتها لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات المستجدة.

تمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، بشكل أساسي، مخاطر ديون سيادية. وتم تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح رقم (٦). ولمزيد من التفاصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (٧). كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشترقات والتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم (١١) والإيضاح رقم (١٩)، على التوالي. وتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة حسب القطاعات التشغيلية في الإيضاح (٢٨).

يعكس الجدول أدناه الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة حسب توجيهاً مؤسسة النقد العربي السعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥ دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات حصلت عليها المجموعة أو تعزيزات ائتمانية:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٧٣٤,٦١٥	١,٠٢٤,٣٦٩	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢٠,٩٢١,٠٠٨	٢١,١١٦,٠٨٨	استثمارات صافي
٧٦,٤١٢,١٩٠	٧٢,٧٤٣,٠٩٧	قروض وسلف، صافي
٩٠١,١٥٤	٨٤٦,٦٥٨	موجودات أخرى، صافي
١,٧٤٥,٨٥٢	١,٦٢٧,٤٧٤	مشتقات
١٦,١٩٨,٣٢٤	١٢,٥٣١,٨٨٢	التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان
١١٦,٩١٣,١٤٣	١,٠٩,٨٨٩,٥٦٨	الإجمالي

تستخدم المجموعة نظام تصنيف ائتماني كأداة للمساعدة في إدارة جودة مخاطر الائتمان لمحفظة الإقراض. وبالإضافة إلى الفئات الثلاثة المذكورة في الإيضاح (٧)، تحتفظ الإدارة بدرجات تصنيف أخرى تميز بين المحافظ العاملة والمنخفضة قيمتها وتوزع مخصصات المحفظة والمخصصات الخاصة على التوالي. وتقوم الإدارة بتصنيف وتحديد درجة كل جهة من الجهات المقترضة بناءً على أهداف ومعايير محددة مثل نشاط الجهة المقترضة والتدفقات النقدية، وهيكل رأس المال، والضمانات، وجودة الإدارة وصفات المقترض. وتقوم أيضاً بتصنيف الجودة لكافة الجهات المقترضة الحالية ويتم مراجعة نتائج ذلك من قبل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.

٣٠- التركيز الجغرافي

فيما يلي التوزيع الجغرافي لفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان:

٢٠١٦	المملكة العربية السعودية	ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	الأمريكتين	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي	دول مجلس التعاون الخليجي	
								السعودية	الأخرى
الموجودات									
٧,٤٨٧,٣٧٩	-	-	-	-	-	-	٧,٤٨٧,٣٧٩	-	-
تقديراً وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي									
٤٩٧,٥٧٦	٢٨٣,٤٤٦	٣٤,٦٣٢	٢٩٠,٩١٣	١٨٢,٦١٦	١٧٧	١٨,٤٥٥	١,٠٢٤,٣٦٩	١٨,٤٥٥	١,٠٢٤,٣٦٩
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى									
٢٨٣,٤٤٦	٢٨٣,٤٤٦	٢٨٣,٤٤٦	٨١,٥٧٤	-	-	-	٣٩٣,٧٧٩	-	٣٩٣,٧٧٩
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات									
٢٠,٤١٢,٣٣٥	٢٠,٤١٢,٣٣٥	٢٨١,٠٣٤	١٨٧,٥٩٣	٣٧٧,٥٣٦	-	-	٢١,٢٥٨,٤٩٨	-	٢١,٢٥٨,٤٩٨
استثمارات، صافي									
٧٢,٣٩٥,٢١٠	-	-	-	٣٤٧,٨٨٧	-	-	٧٢,٧٤٣,٠٩٧	-	٧٢,٧٤٣,٠٩٧
قروض وسلف، صافي									
٣٥,٦٩٧	-	-	-	-	-	-	٣٥,٦٩٧	-	٣٥,٦٩٧
استثمار في شركة زميلة									
١,٢٨١,٠٢٣	-	-	-	-	-	-	١,٢٨١,٠٢٣	-	١,٢٨١,٠٢٣
ممتلكات ومعدات، صافي									
٤٤٦,٠٧٩	-	٣٠٩,٦٥٤	٧٤,٦٥٠	١٦,٢٢٩	٢	٤٤	٨٤٦,٦٥٨	٤٤	٨٤٦,٦٥٨
موجودات أخرى، صافي									
١٠٢,٨٣٨,٧٤٥	٦٥٤,٠٧٩	٦٣٤,٧٣٠	٩٢٤,٢٦٨	١٧٩	١٨,٤٩٩	١٠٥,٠٧٠,٥٠٠	١٠٥,٠٧٠,٥٠٠	١٨,٤٩٩	١٠٥,٠٧٠,٥٠٠
الإجمالي									
المطلوبات									
٣٣٥,٤٤١	٣٠٧,٤٣٢	٣١٠,٦٨٩	١٧,٥٣٩	٣٧١	٣٧١	٣٧٦,٢٦٠	١,٣٤٧,٧٣٢	٣٧٦,٢٦٠	١,٣٤٧,٧٣٢
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى									
١٠١,٣٣١	٩٢,٥٦٦	٧٢,٦٠٢	٤,٢٩٤	-	-	-	٢٧٠,٧٩٣	-	٢٧٠,٧٩٣
القيمة العادلة السلبية للمشتقات									
٨٢,٠٥٥,٩٣١	٣,٠١٦,٦٠٧	٣٨,٨٦٤	٢,٦٤٤	٤٤,٤٨٢	٤٤,٤٨٢	٢٠٠,٢٦٠	٨٥,٣٥٨,٧٨٨	٢٠٠,٢٦٠	٨٥,٣٥٨,٧٨٨
ودائع العملاء									
٣,٩٠٩,٩٠٥	-	-	-	-	-	-	٣,٩٠٩,٩٠٥	-	٣,٩٠٩,٩٠٥
سندات دين ثانوية									
١,٢٦٨,٥١٥	١٢,٤٩٩	٣٧,١٧١	٢,٣٠٣	-	-	-	١,٣٢٠,٤٨٨	-	١,٣٢٠,٤٨٨
مطلوبات أخرى									
٨٧,٦٧١,١٢٣	٣,٤٢٩,١٠٤	٤٥٩,٣٢٦	٢٦,٧٨٠	٤٤,٨٥٣	٤٤,٨٥٣	٥٧٦,٥٢٠	٩٢,٢٠٧,٧٠٦	٥٧٦,٥٢٠	٩٢,٢٠٧,٧٠٦
الإجمالي									
٢٥,٠١١,٤٠٢	١,٥٠٩,١٩٨	١,٢١٨,٣٨٩	٦٠٧,٤٠١	١١,٠٠٥	١١,٠٠٥	٥٤٤,٢٦١	٢٨,٩٠١,٦٥٦	٥٤٤,٢٦١	٢٨,٩٠١,٦٥٦
التعهدات والالتزامات المحتملة									
مخاطر الائتمان القصوى (مبينة بالمعادل الائتماني لها)									
١٠,٨٥٦,٨١٣	٧٣٦,٤٠٩	٤٧٤,٠٢٠	٢٢٦,٣١٨	٥,٥٠٢	٥,٥٠٢	٢٣٢,٨٢٠	١٢,٥٣١,٨٨٢	٢٣٢,٨٢٠	١٢,٥٣١,٨٨٢
تعهدات والتزامات محتملة									
٩٦٣,٦٠٦	٢٥٦,٣٦٨	٤٠٧,٠٣١	٤٦٩	-	-	-	١,٦٢٧,٤٧٤	-	١,٦٢٧,٤٧٤
مشتقات									

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية
٣٠ - التركيز الجغرافي – تنمة

٢٠١٥	المملكة العربية السعودية	الشرق الأوسط	أوروبا	الأمريكتين	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات							
٧,٦٣٧,٨٦٩	-	-	-	-	-	-	٧,٦٣٧,٨٦٩
٤٣٦	٣٣١,٤٨٧	٣٧,٠٩٦	٣٦٠,٩٠٨	٨٧	٤,٦٠١	-	٧٣٤,٦١٥
١٤١,٩٥٧	١٦,١٠٤	١٤٩,٥٣٦	-	-	-	-	٣٠٧,٥٩٧
٢٠,٦٩١,٢٩١	٢٨٤,٢٣٤	١٨٧,٦٩٥	-	-	١٠٠,٠٧٦	-	٢١,٢٦٣,٢٩٦
٧٦,٤١٢,١٩٠	-	-	-	-	-	-	٧٦,٤١٢,١٩٠
١٢,٥٦٧	-	-	-	-	-	-	١٢,٥٦٧
٨٠١,٠٤٦	-	-	-	-	-	-	٨٠١,٠٤٦
٥٨١,٥٤٨	٢٨٩,٨٤١	٢٧,٩٢٢	١,٨٤١	٢	-	-	٩٠١,١٥٤
١٠٦,٢٧٨,٩٠٤	٩٢١,٦٦٦	٤٠٢,٢٤٩	٣٦٢,٧٤٩	٨٩	١٠٤,٦٧٧	-	١٠٨,٠٧٠,٣٣٤
المطلوبات							
٤٠٣,٣٩٤	٨٣٠,٠٤٨	٧٦,٥٧١	٨,٣٠٦	٣٧٠	٣٨,٤٧٨	-	١,٣٥٧,١٦٧
٨٩,٢١٠	٢٠,١١١	٣٠,٩٦٥	٨,١٩٠	-	-	-	١٤٨,٤٧٦
٨٩,٠٨٨,١٧٤	-	-	-	-	-	-	٨٩,٠٨٨,١٧٤
٣,٩٠٦,٩٧٥	-	-	-	-	-	-	٣,٩٠٦,٩٧٥
١,٤٩٨,٠٠٥	٧,٨١٢	٣١,٩٢٧	٤,٥٨١	-	٣	-	١,٥٤٢,٣٤٨
٩٤,٩٨٥,٧٥٨	٨٥٧,٩٧١	١٣٩,٤٨٣	٢١,٠٧٧	٣٧٠	٣٨,٤٨١	-	٩٦,٠٤٣,١٤٠
٣١,٧٤٥,٨٣٠	٥٧٥,٤٧١	١,٢٨٩,٣٠١	٦٢,١٩٠	١١,٠٤٤	٥٨٣,٤٤٦	-	٣٤,٢٦٧,٢٨٢
مخاطر الائتمان القصوى (مبينة بالمعادل الائتماني لها)							
١٥,٠٩٣,٦٧٥	٢٢٦,٩٩٧	٦١٤,٠٣٤	٣١,٢٢٣	٥,٥٢٢	٢٢٦,٨٧٣	-	١٦,١٩٨,٣٢٤
٨٠٧,١٧٠	١٦٤,٣٠٧	٧٧٢,٣٥٠	١,٩٧٥	-	٥٠	-	١,٧٤٥,٨٥٢

يعكس مبلغ المعادل الائتماني المبالغ الناتجة عن تحويل التعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات للمجموعة إلى مخاطر ائتمان باستخدام معدلات تحويل ائتمان محددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. إن الغرض من استخدام معدلات تحويل الائتمان هو لتحديد مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام المجموعة بتنفيذ تعهداتها. إن جميع القروض والسلف المنخفضة القيمة ومخصصات خسائر الائتمان هي داخل المملكة العربية السعودية.

٣١ - مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل أسعار العملات الخاصة وأسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وتصنف الإدارة تعرضها لمخاطر السوق كمخاطر عمليات تجارية أو غير تجارية أو مصرفية. إن مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات التجارية يتم إدارتها ومراقبتها باستخدام منهج "القيمة المعرضة للمخاطر". أما مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية فيتم إدارتها ومراقبتها باستخدام مزيج من القيمة المعرضة للمخاطر واختبار الجهد وتحليل الحساسية.

أ- مخاطر السوق – العمليات التجارية

وضع مجلس الإدارة حدوداً لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة العمليات التجارية. وإدارة مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات التجارية، تطبق الإدارة يومياً منهج القيمة المعرضة للمخاطر لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضا لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة استنادا إلى مجموعة افتراضات وتغيرات في ظروف السوق.

إن منهج القيمة المعرضة للمخاطر يقدر احتمال التغير السلبي في القيمة السوقية للمحفظة عند مستوى ثقة محدد وعلى مدى فترة زمنية معينة. وتستخدم المجموعة نماذج محاكاة لتقييم التغيرات المحتملة في القيمة السوقية للعمليات التجارية بناء على معلومات تاريخية. وعادة يتم تصميم مناهج القيمة المعرضة للمخاطر لقياس مخاطر السوق في الأحوال الاعتيادية للسوق، ولذلك يوجد قصور في استخدام منهج القيمة المعرضة للمخاطر لأنه يعتمد على الارتباطات التاريخية المتبادلة والتقلبات في أسعار السوق ويفترض أن التحركات المستقبلية ستكون على شكل بيان إحصائي.

كما أن قياس القيمة المعرضة للمخاطر الذي تستخدمه الإدارة مبني على أساس تقديرات باستخدام مستوى ثقة بنسبة ٩٩% من الخسائر المحتملة والتي لا يتوقع تجاوزها إذا استقرت أوضاع السوق الحالية دون تغير لمدة يوم واحد. ويعني استخدام مستوى الثقة عند ٩٩% بأن زيادة الخسائر عن القيمة المعرضة للمخاطر على مدى يوم واحد لن تحدث أكثر من مرة واحدة كل مائة يوم بالمتوسط. وتمثل القيمة المعرضة للمخاطر المخاطر المحفوظة في نهاية يوم العمل ولا تحتسب أي خسائر ممكن أن تحدث خارج نطاق مستوى الثقة المحدد. ومن الممكن أن تختلف النتائج التجارية الفعلية عن تلك المحتسبة باستخدام القيمة المعرضة للمخاطر، وبصفة خاصة، فإن احتساب القيمة المعرضة للمخاطر لا يقدم مؤشرا ذا معنى عن الأرباح أو الخسائر خلال أوضاع السوق ذات الأحوال غير الاعتيادية.

وللتغلب على القصور أعلاه في استخدام منهج "القيمة المعرضة للمخاطر"، تقوم الإدارة بالحفاظ على إطار من الحدود غير النموذجية والتي تظهر الخسائر المحتملة عن تغيير في أحد عوامل السوق ولا تقوم بأي افتراضات حول سلوكيات عوامل السوق. وعلاوة على ذلك، تقوم الإدارة باستخدام حدود وقف الخسائر

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية
٣١ - مخاطر السوق - تنمة

على مخاطر السوق وتقوم باختبارات الجهد للمحافظة لمحاكاة الظروف التي تحدث خارج فترات الثقة الاعتيادية. ويتم الإبلاغ عن الخسائر المحتملة التي تحدث تحت ظروف اختبارات الجهد بانتظام للجنة الموجودات والمطلوبات لمراجعتها.

يوضح الجدول أدناه معلومات مرتبطة بالقيمة المعرضة للمخاطر الخاصة بالمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥.

مخاطر عقود				٢٠١٦
إجمالي المخاطر	مخاطر الصرف الأجنبي الأجل	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية	القيمة المعرضة للمخاطر
٢٣٦	٥١	١٣٢	٥٣	كما في ٣١ ديسمبر
٩٧٩	٨٠	٥١٢	٣٨٧	المتوسط للسنة
مخاطر عقود				٢٠١٥
إجمالي المخاطر	مخاطر الصرف الأجنبي الأجل	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية	القيمة المعرضة للمخاطر
٥٠٩	١٣٣	٣٤١	٣٥	كما في ٣١ ديسمبر
٤٨٩	٥٦	٢٧٦	١٥٧	المتوسط للسنة

ب- مخاطر السوق - المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو بالعمليات المصرفية

تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو بالعمليات المصرفية بصفة رئيسية من التغيرات في أسعار العمولات و أسعار الصرف الأجنبي و أسعار الأسهم .

(١) مخاطر أسعار العمولات الخاصة

تحدث مخاطر أسعار العمولات من إمكانية تأثير التغيرات في أسعار العمولات الخاصة على صافي دخل العمولات الخاصة لسنة واحدة بناء على الموجودات و المطلوبات المالية المكتتة لغير أغراض المتاجرة بعمولة متغيرة كما في نهاية السنة متضمنة تأثير أدوات التحوط. ويتم احتساب الأثر على حقوق المساهمين بإعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع ذات السعر الثابت متضمنة تأثير أي تحوطات ذات صلة كما في نهاية السنة على أثر التغيرات المفترضة في أسعار العمولات الخاصة . ويتم تحليل الأثر على حقوق المساهمين حسب استحقاق الموجودات أو المقايضات.

يتم مراقبة التعرض للمخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية وتحليلها بتركز العملات ويتم الإفصاح عن أثارها أدناه بملايين الريالات السعودية:

العملة	الزيادة / (النقص) في نقاط الأساس	الأثر على صافي دخل العمولات الخاصة			
		٦ أشهر أو أقل	٦ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
دولار أمريكي	٢٥ (٢٥)	-	-	-	-
ريال سعودي	٢٥ (٢٥)	-	-	(١٣)	(١٣)
أخرى	٢٥ (٢٥)	-	-	-	-

٢٠١٥

العملة	الزيادة / (النقص) في نقاط الأساس	الأثر على صافي دخل العمولات الخاصة			
		٦ أشهر أو أقل	٦ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
دولار أمريكي	٢٥ (٢٥)	-	-	-	-
ريال سعودي	٢٥ (٢٥)	(٧)	(٥)	-	(١٢)
أخرى	٢٥ (٢٥)	-	-	-	-

تتم إدارة التعرض للمخاطر المختلفة المتعلقة بالتقلبات في أسعار العمولات الخاصة السائدة في السوق على المركز المالي والتدفقات النقدية للمجموعة. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لعدم التطابق في إعادة تجديد أسعار العمولات التي قد يتم التعمد بها، حيث تتم مراقبتها بشكل يومي من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات و إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بالمجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات المشتقة الأخرى التي تستحق أو التي يتم إعادة تجديد أسعارها خلال فترة زمنية محددة. وتتم إدارة هذه المخاطر بمطابقة تواريخ إعادة تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر. ويشتمل الجدول أدناه على ملخص لتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية

٣١ - مخاطر السوق - تنمة

كما يشتمل على موجودات ومطلوبات المجموعة المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تواريخ تجديد الأسعار التعاقدية أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

٢٠١٦	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
٢,١٦٩,٠٠٠	-	-	-	-	٥,٣١٨,٣٧٩	٧,٤٨٧,٣٧٩
٤٥٠,٢٦٣	١٤٥,٢١٣	-	-	-	٤٢٨,٨٩٣	١,٠٢٤,٣٦٩
٨٥,٧٨٢	٢٥٤,٧٣٢	٥٣,٢٦٥	-	-	-	٣٩٣,٧٧٩
١٢,٧٥٧,٠٠٨	١,٦٢٨,٣٧٦	٤,٦٧٦,٢١٧	١,٩٠٣,٢٦٠	٢٩٣,٦٣٧	٢١,٢٥٨,٤٩٨	٢١,٢٥٨,٤٩٨
٣٨,٩٣٩,٩٧٨	١٦,٥٣٥,٧٣٥	٨,٦٥٨,٦٩٧	٨,٦٠٨,٦٨٧	-	-	٧٢,٧٤٣,٠٩٧
-	-	-	-	-	٣٥,٦٩٧	٣٥,٦٩٧
٢٨٧,٢٤١	-	-	-	-	٥٥٩,٤١٧	٨٤٦,٦٥٨
٥٤,٦٨٩,٢٧٢	١٨,٥٦٤,٠٥٦	١٣,٣٨٨,١٧٩	١٠,٥١١,٩٤٧	٦,٦٣٦,٠٢٣	-	١٠٣,٧٨٩,٤٧٧
المطلوبات						
٥٤٩,٥٠٨	١٤٧,١٥٩	١٢,٧٢٩	-	-	٦٣٨,٣٣٦	١,٣٤٧,٧٣٢
٤٥,٩٩١	١٩٦,٢٩٠	٢٦,٠٦٢	٢,٤٥٠	-	-	٢٧٠,٧٩٣
٣٩,٣٣٧,٨١٧	١٣,٥٣٣,٧٢٩	١٧١,١٠٦	-	-	٣٢,٣١٦,١٣٦	٨٥,٣٥٨,٧٨٨
٣,٩٠٠,٠٠٠	٩,٩٠٥	-	-	-	-	٣,٩٠٩,٩٠٥
-	-	-	-	-	١,٣٢٠,٤٨٨	١,٣٢٠,٤٨٨
-	-	-	-	-	١٢,٨٦٢,٧٩٤	١٢,٨٦٢,٧٩٤
٤٣,٨٣٣,٣١٦	١٣,٨٨٧,٠٨٣	٢٠٩,٨٩٧	٢,٤٥٠	٤٧,١٣٧,٧٥٤	-	١٠٥,٠٧٠,٥٠٠
أثر أسعار العمولات الخاصة - فجوة المركز المالي						
١٠,٨٥٥,٩٥٦	٤,٦٧٦,٩٧٣	١٣,١٧٨,٢٨٢	١٠,٥٠٩,٤٩٧	-	-	٣٩,٦٢٠,٧٠٨
٦٩٠,٤٣٤	٩٠,٨٥٠	(٦٧١,٥١٤)	(١٠٩,٧٧٠)	-	-	٣٩,٢٢٠,٧٠٨
١١,٥٤٦,٣٩٠	٤,٧٦٧,٨٢٣	١٢,٥٠٦,٧٦٨	١٠,٣٩٩,٧٢٧	-	-	٣٩,٢٢٠,٧٠٨
١١,٥٤٦,٣٩٠	١٦,٣١٤,٢١٣	٢٨,٨٢٠,٩٨١	٣٩,٢٢٠,٧٠٨	-	-	١١,٥٤٦,٣٩٠
٢٠١٥						
الموجودات						
٢,٢٣٣,٩٠٦	-	-	-	-	٥,٤٠٣,٩٦٣	٧,٦٣٧,٨٦٩
١٨٧,٧٢٧	-	-	-	-	٥٤٦,٨٨٨	٧٣٤,٦١٥
١٦٠,٢٨١	٧٥,٢٩٦	٦٧,٧٦٣	٤,٢٥٧	-	-	٣٠٧,٥٩٧
٨,٢٤١,٧٣٤	٦,١٥٨,٩٨٣	٤,٦٥٠,٣١٦	١,٧٢٢,٤٠٩	٤٨٩,٨٥٤	٢١,٢٦٣,٢٩٦	٢١,٢٦٣,٢٩٦
٤١,٧٣٠,١٨٣	١٩,٧٥٤,٨٨٠	٨,٠٦٥,٨٥٩	٦,٨٦١,٢٦٨	-	-	٧٦,٤١٢,١٩٠
-	-	-	-	-	١٢,٥٦٧	١٢,٥٦٧
٢٨٧,٥٧٨	-	-	-	-	٦١٣,٥٧٦	٩٠١,١٥٤
٥٢,٨٤١,٤٠٩	٢٥,٩٨٩,١٥٩	١٢,٧٨٣,٩٣٨	٨,٥٨٧,٩٣٤	٧,٠٦٦,٨٤٨	-	١٠٧,٢٦٩,٢٨٨
المطلوبات						
٧٢٠,٦٣٤	٩,٨٣٦	٩,١٤٢	-	-	٦١٧,٥٥٥	١,٣٥٧,١٦٧
٣٤,٦٧٠	٦٩,٧٢٣	٤٠,١٧٧	٣,٩٠٦	-	-	١٤٨,٤٧٦
٤٧,٩٠٦,٢٥١	٦,٦٧٥,٠٨٥	١٩٢,٠٠٣	٤,٦٩٦	٣٤,٣١٠,١٣٩	-	٨٩,٠٨٨,١٧٤
٣,٩٠٠,٠٠٠	٦,٩٧٥	-	-	-	-	٣,٩٠٦,٩٧٥
-	-	-	-	-	١,٥٤٢,٣٤٨	١,٥٤٢,٣٤٨
-	-	-	-	-	١٢,٠٢٧,١٩٤	١٢,٠٢٧,١٩٤
٥٢,٥٦١,٥٥٥	٦,٧٦١,٦١٩	٢٤١,٣٢٢	٨,٦٠٢	٤٨,٤٩٧,٢٣٦	-	١٠٨,٠٧٠,٣٣٤
أثر أسعار العمولات الخاصة - فجوة المركز المالي						
٢٧٩,٨٥٤	١٩,٢٢٧,٥٤٠	١٢,٥٤٢,٦١٦	٨,٥٧٩,٣٣٢	-	-	٢٧٩,٨٥٤
٦٨٦,٠٦٥	٦,٥٣٩	(٦٤١,٦١١)	(٥٠,٩٩٣)	-	-	٢٧٩,٨٥٤
٩٦٥,٩١٩	١٩,٢٣٤,٠٧٩	١١,٩٠١,٠٠٥	٨,٥٢٨,٣٣٩	-	-	٩٦٥,٩١٩
٩٦٥,٩١٩	٢٠,١٩٩,٩٩٨	٣٢,١٠١,٠٠٣	٤٠,٦٢٩,٣٤٢	-	-	٩٦٥,٩١٩

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية

٣١- مخاطر السوق - تتمة

يمثل أثر مخاطر أسعار العملات الخاصة على المشتقات صافي القيمة الاسمية التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العملات الخاصة. إن العائد الفعلي لأداة مالية نقدية هو العائد الذي تحصل عليه المجموعة من عملاتها مع الأخذ في الاعتبار سعر العمولة الخاصة التعاقدية.

(٢) - مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات مخاطر التغيير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغييرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية . وقد وضع مجلس الإدارة حد مستوى معين لمخاطر السوق بما في ذلك مخاطر العملات ووضعت لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة حدوداً لمراكز العملات وبشكل إجمالي يتم مراقبتها يومياً. تستخدم استراتيجيات التحوط لضمان بقاء المراكز ضمن هذه الحدود. يظهر الجدول أدناه العملات التي تتعرض المجموعة بشأنها لمخاطر جوهريّة كما في نهاية السنة بشأن الموجودات والمطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة ، والتدفقات المالية المتوقعة. ويحتسب التحليل تأثير التغييرات المحتملة في العملة مقابل الريال السعودي، مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى، على قائمة الدخل الموحدة (نتيجة القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة الخاضعة لمخاطر العملات). ويظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين ، بينما يظهر التأثير السلبي صافي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

٢٠١٦

مخاطر العملات	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل
دولار أمريكي	(٥)	٢,٢٦٥ (٢,٢٦٥)
درهم إماراتي	(٥)	٦٤ (٦٤)
فرنك سويسري	(٥)	٥ (٥)
يورو	(٥)	٦ (٦)
جنيه استرليني	(٥)	٢٦ (٢٦)
ين ياباني	(٥)	٦٩ (٦٩)
أخرى	(٥)	١٣٧ (١٣٧)

٢٠١٥

مخاطر العملات	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل
دولار أمريكي	(٥)	(٢,٤٢٦) ٢,٤٢٦
درهم إماراتي	(٥)	٤,٢٤٤ (٤,٢٤٤)
فرنك سويسري	(٥)	(٠) ٠
يورو	(٥)	(٦) ٦
جنيه استرليني	(٥)	(٥) ٥
ين ياباني	(٥)	(٣) ٣
أخرى	(٥)	١٢٧ (١٢٧)

فيما يلي تحليلاً بصافي مخاطر العملات الأجنبية الجوهريّة التي تتعرض لها المجموعة كما في نهاية السنة:

مركز مدين / (دائن)		
٢٠١٥	٢٠١٦	
(٤٨,٥٢٧)	٤٥,٢٩٧	دولار أمريكي
٨٤,٨٨٨	١,٢٧٠	درهم إماراتي
(٣)	٩٩	فرنك سويسري
(١٢٣)	١١٣	يورو
(١٠٩)	٥٢٥	جنيه استرليني
(٥٤)	١,٣٨٢	ين ياباني
٢,٥٤٠	٢,٧٤٠	أخرى

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية

٣١- مخاطر السوق - تنمة

(٣) مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة للمجموعة نتيجة للتغيرات المحتملة والمعقولة في مستويات مؤشرات الأسهم وسعر الأسهم الفردية. فيما يلي الأثر على استثمارات الأسهم المتاحة للبيع الخاص بالمجموعة بسبب التغيرات المحتملة والمعقولة في مستويات مؤشرات الأسهم مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة:

٢٠١٥		٢٠١٦			
الأثر بالآلاف الريالات السعودية	التغير في أسعار الأسهم %	الأثر بالآلاف الريالات السعودية	التغير في أسعار الأسهم %	مؤشرات السوق	
١٦,٩٤٣	٥+	٦,٩٤٩	٥+	تداول	
(١٦,٩٤٣)	٥-	(٦,٩٤٩)	٥-		
٣٣,٨٨٥	١٠+	١٣,٨٩٧	١٠+		
(٣٣,٨٨٥)	١٠-	(١٣,٨٩٧)	١٠-		

٣٢- مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي تواجهها المجموعة في تلبية التزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية والتي يتم تسويتها بتسليم النقد أو موجودات مالية أخرى. ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة عند وجود إضطراب في السوق أو تخفيض التصنيف الائتماني والذي يمكن أن يؤدي إلى شح في بعض مصادر التمويل في وقت قصير. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وتتم إدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كاف للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

(١) تحليل تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات

يشمل الجدول أدناه ملخصاً لاستحقاقات موجودات ومطلوبات المجموعة. ويتم تحديد تاريخ الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بنهاية السنة حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي حسب ما تظهره الوقائع التاريخية حول الاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. وتقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية. ويتم مراقبة مركز السيولة بشكل يومي، ويتم إجراء اختبارات الجهد المنتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية في السوق. تخضع كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. يتم إصدار تقارير يومية تغطي مركز السيولة للبنك والشركات التابعة العاملة الأخرى. كما يقدم بانتظام تقريراً موجزاً إلى لجنة الموجودات والمطلوبات يشمل على كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية المتخذة كما ترفع تقارير منتظمة لمجلس الإدارة واللجان التابعة له بشأن مؤشرات مخاطر السيولة الأساسية.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى المؤسسة بوديعة نظامية تعادل ٧% (٢٠١٥: ٧%) من إجمالي الودائع تحت الطلب و ٤% (٢٠١٥: ٤%) من ودائع الادخار والودائع لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن ٢٠% من التزامات ودائعه على شكل نقد أو سندات التنمية الحكومية السعودية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الحصول على تمويل إضافي من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل سندات التنمية الحكومية ولغاية ٧٥% من القيمة الاسمية للسندات المقتناة.

(٢) فيما يلي تحليلاً لتواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في نهاية السنة:

٢٠١٦	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٤,٤٢٧,٤٨٤	٣,٠٥٩,٨٩٥	-	-	-	-	٧,٤٨٧,٣٧٩
٤٢٨,٨٩٣	٤٥٠,٤٧٦	١٤٥,٠٠٠	-	-	-	١,٠٢٤,٣٦٩
-	٨٥,٧٨٢	٢٥٤,٧٣٢	٥٣,٢٦٥	-	-	٣٩٣,٧٧٩
٢٩٣,٦٣٧	٥,٧٠١,٧٣٠	١,٢١٠,٩٧٣	٦,٣١٦,٧٤٥	٧,٧٣٥,٤١٣	٢١,٢٥٨,٤٩٨	٢١,٢٥٨,٤٩٨
١,٨٣٩,٤٠٣	٢٤,٢٤٩,٦٤٠	١٥,٩٢٩,٦٥١	١٨,٢٩٥,٣٥٣	١٢,٤٢٩,٠٥٠	٧٢,٧٤٣,٠٩٧	٧٢,٧٤٣,٠٩٧
٣٥,٦٩٧	-	-	-	-	-	٣٥,٦٩٧
١,٢٨١,٠٢٣	-	-	-	-	-	١,٢٨١,٠٢٣
٨٤٦,٦٥٨	-	-	-	-	-	٨٤٦,٦٥٨
٩,١٥٢,٧٩٥	٣٣,٥٤٧,٥٢٣	١٧,٥٤٠,٣٥٦	٢٤,٦٦٥,٣٦٣	٢٠,١٦٤,٤٦٣	١٠٥,٠٧٠,٥٠٠	١٠٥,٠٧٠,٥٠٠

المطلوبات وحقوق المساهمين

٦٣٨,٣٣٧	٥٤٩,٥٠٨	١٤٧,١٥٩	١٢,٧٢٨	-	١,٣٤٧,٧٣٢	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
-	٤٥,٩٩٢	١٩٦,٢٩٠	٢٦,٠٦٢	٢,٤٤٩	٢٧٠,٧٩٣	القيمة العادلة السلبية للمشتقات
٣٥,١٩٩,٦٦١	٣٦,٤٥٤,٢٩١	١٢,٥٦٠,٧٦٣	١,١٤٤,٠٧٣	-	٨٥,٣٥٨,٧٨٨	ودائع العملاء
-	-	٩,٩٠٥	-	٢,٥٠٠,٠٠٠	٣,٩٠٩,٩٠٥	سندات دين ثانوية
١,٣٢٠,٤٨٨	-	-	-	-	١,٣٢٠,٤٨٨	مطلوبات أخرى
١٢,٨٦٢,٧٩٤	-	-	-	-	١٢,٨٦٢,٧٩٤	حقوق المساهمين
٥٠,٠٢١,٢٨٠	٣٧,٠٤٩,٧٩١	١٢,٩١٤,١١٧	٢,٥٨٢,٨٦٣	٢,٥٠٢,٤٤٩	١٠٥,٠٧٠,٥٠٠	الإجمالي

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية
٣٢- مخاطر السيولة - تنمة

٢٠١٥	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
٤,٤٧٦,١٥٢	٣,١٦١,٧١٧	-	-	-	-	٧,٦٣٧,٨٦٩
٥٤٦,٨٨٨	١٨٧,٧٢٧	-	-	-	-	٧٣٤,٦١٥
-	٦٢,٠٢٣	٧١,٦٤٧	١١٩,٩٦٤	٥٣,٩٦٣	-	٣٠٧,٥٩٧
٤٨٩,٨٥٤	٦,٩٦٩,٨١٠	٥,٧٧٨,٢٦٦	٥,٦٤٣,٦٥٢	٢,٣٨١,٧١٤	٢١,٢٦٣,٢٩٦	٢١,٢٦٣,٢٩٦
٢,٣١٣,٤٣٢	٢٢,٧٤٤,٨٩١	١٦,٦٢٥,٤٨٤	٢١,٧٧٦,١٦٠	١٢,٩٥٢,٢٢٣	٧٦,٤١٢,١٩٠	٧٦,٤١٢,١٩٠
١٢,٥٦٧	-	-	-	-	-	١٢,٥٦٧
٨٠١,٠٤٦	-	-	-	-	-	٨٠١,٠٤٦
٩٠١,١٥٤	-	-	-	-	-	٩٠١,١٥٤
٩,٥٤١,٠٩٣	٣٣,١٢٦,١٦٨	٢٢,٤٧٥,٣٩٧	٢٧,٥٣٩,٧٧٦	١٥,٣٨٧,٩٠٠	-	١٠٨,٠٧٠,٣٣٤
المطلوبات وحقوق المساهمين						
٥٩٧,٥٥٤	٧٤٠,٦٣٥	٩,٨٣٦	٩,١٤٢	-	-	١,٣٥٧,١٦٧
-	١٧,٠٦١	٤٣,٦٠٦	٥٦,٩٢٧	٣٠,٨٨٢	-	١٤٨,٤٧٦
٣٥,٤٥١,٨١٤	٤٦,٧٦٤,٥٧٦	٦,٦٧٥,٠٨٥	١٩٢,٠٠٣	٤,٦٩٦	٨٩,٠٨٨,١٧٤	٨٩,٠٨٨,١٧٤
-	-	٦,٩٧٥	١,٤٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	-	٣,٩٠٦,٩٧٥
١,٥٤٢,٣٤٨	-	-	-	-	-	١,٥٤٢,٣٤٨
١٢,٠٢٧,١٩٤	-	-	-	-	-	١٢,٠٢٧,١٩٤
٤٩,٦١٨,٩١٠	٤٧,٥٢٢,٢٧٢	٦,٧٣٥,٥٠٢	١,٦٥٨,٠٧٢	٢,٥٣٥,٥٧٨	-	١٠٨,٠٧٠,٣٣٤

وقد تم إظهار تواريخ الاستحقاقات المترجمة للالتزامات والتعهدات والمشتقات في الإيضاح رقم (١٩ ج) و (١١) حول القوائم المالية الموحدة، على التوالي.

٣) تحليل المطلوبات المالية حسب تواريخ الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يعكس الجدول أدناه ملخصاً بتواريخ الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية للمجموعة كما في نهاية السنة بناء على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. وبما أن الجدول يشمل أيضاً العمولات الخاصة المدفوعة حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية، فإن الأرصدة الإجمالية لا تتطابق مع الأرصدة الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحدة. وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في نهاية السنة حتى تواريخ الاستحقاقات التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المتوقعة. تتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يقوموا بطلب استرداد ودائعهم في أقرب وقت يحسب على المجموعة الدفع فيه. وبناء عليه إن الجدول لا يعكس التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية الخاصة بالاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة.

٢٠١٦	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية						
٦٣٨,٣٣٧	٥٤٩,٥٦٦	١٤٩,٩٢٩	١٣,٣٤٨	-	-	١,٣٥١,١٨٠
٣٥,١٩٩,٦٦١	٣٦,٧٦٥,٤٩٩	١٢,٨٠٣,٧٢٩	١,١٥٣,٨٥٠	-	-	٨٥,٩٢٢,٧٣٩
-	-	١٥٨,٤٢١	٢,٢٤٦,١٧١	٢,٦٦١,٨٤٣	٥,٠٦٦,٤٣٥	٥,٠٦٦,٤٣٥
المشتقات						
-	(١١٧,٣٦٩)	(٣٣٢,١٦٥)	(٨٧١,٨٥٣)	(١١٢,٣٢٢)	(١,٤٣٣,٧٠٩)	(١,٤٣٣,٧٠٩)
-	١٢٣,٩١٠	٣٥٤,٨٩٨	٩٠٥,٨٦٠	١١٢,٩٥٩	١,٤٩٧,٦٢٧	١,٤٩٧,٦٢٧
٣٥,٨٣٧,٩٩٨	٣٧,٣٢١,٦٠٦	١٣,١٣٤,٨١٢	٣,٤٤٧,٣٧٦	٢,٦٦٢,٤٨٠	٩٢,٤٠٤,٢٧٢	٩٢,٤٠٤,٢٧٢
٢٠١٥						
المطلوبات المالية						
٥٩٧,٥٥٥	٧٤٠,٦٥٧	٩,٨٤١	٩,٨٩٤	-	-	١,٣٥٧,٩٤٧
٣٥,٤٥١,٨١٤	٤٦,٨١٧,٤٧١	٦,٧٤٤,٦٧٨	٢٠١,٥٤٣	٥,٠١٢	٨٩,٢٢٠,٥١٨	٨٩,٢٢٠,٥١٨
-	-	١٣٧,٢٧٦	٢,١٧٨,٣٢٢	٢,٨١٤,٩٤٦	٥,١٣٠,٥٤٤	٥,١٣٠,٥٤٤
مشتقات						
-	(٨٠,١٥٤)	(٢٩٢,٥٩٤)	(٨٤٦,٥٤٣)	(١٢٥,٤٣٤)	(١,٣٤٤,٧٢٥)	(١,٣٤٤,٧٢٥)
-	٩١,٨٠٦	٣٢٢,٠٧١	٨٨٧,٢٧٠	١٢٨,٩٧٨	١,٤٣٠,١٢٥	١,٤٣٠,١٢٥
٣٦,٠٤٩,٣٦٩	٤٧,٥٦٩,٧٨٠	٦,٩٢١,٢٧٢	٢,٤٣٠,٤٨٦	٢,٨٢٣,٥٠٢	٩٥,٧٩٤,٤٠٩	٩٥,٧٩٤,٤٠٩

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تممة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية
٣٣- القيمة العادلة للأدوات المالية
تحديد القيمة العادلة وتسلسلها

تستخدم الإدارة التسلسل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والافصاح عنها:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لنفس الأداة (بدون أي تعديل)،
المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتشابهة أو أساليب تقييم أخرى حيث تكون كل المدخلات الهامة مبنية على بيانات سوقية يمكن ملاحظتها ،
المستوى الثالث: أساليب تقييم حيث يكون كل مدخل هام غير مبني على بيانات سوقية يمكن ملاحظتها.

٢٠١٦	القيمة الدفترية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة					
أدوات مالية مشتقة	٣٩٣,٧٧٩	-	٣٩٣,٧٧٩	-	٣٩٣,٧٧٩
استثمارات مالية متاحة للبيع	٤٦٢,٩٨٩	٢٩٠,٢٠٠	١٦٩,٣٥١	٣,٤٣٨	٤٦٢,٩٨٩
الموجودات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة					
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١,٠٢٤,٣٦٩	-	١,٠٢٤,٣٦٩	-	١,٠٢٤,٣٦٩
استثمارات ممتناة حتى تاريخ الاستحقاق	٦١,٧٩١	٥٨,٤٢١	١,٦٥٢	-	٦٠,٠٧٣
استثمارات أخرى ممتناة بالتكلفة المطفأة	٢٠,٧٣٣,٧١٨	٤٩٩,٦٦٣	٢٠,١٩٨,٩٦٧	-	٢٠,٦٩٨,٦٣٠
قروض وسلف	٧٢,٧٤٣,٠٩٧	-	-	٧٢,٦١٤,٨٣٣	٧٢,٦١٤,٨٣٣
الإجمالي	٩٥,٤١٩,٧٤٣	٨٤٨,٢٨٤	٢١,٧٨٨,١١٨	٧٢,٦١٨,٢٧١	٩٥,٢٥٤,٦٧٣

٢٠١٥	المطلوبات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة	المطلوبات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة	الإجمالي
أدوات مالية مشتقة	٢٧٠,٧٩٣	-	٢٧٠,٧٩٣
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١,٣٤٧,٧٣٢	-	١,٣٤٧,٧٣٢
ودائع العملاء	٨٥,٣٥٨,٧٨٨	-	٨٥,٣٥٨,٧٨٨
سندات دين ثانوية	٣,٩٠٩,٩٠٥	-	٣,٩٠٩,٩٠٥
الإجمالي	٩٠,٦١٦,٤٢٥	-	٩٠,٦١٦,٤٢٥

٢٠١٥	الموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة	الموجودات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة	الإجمالي
أدوات مالية مشتقة	٣٠٧,٥٩٧	-	٣٠٧,٥٩٧
استثمارات مالية متاحة للبيع	٦٧٣,٠٢٢	٤٨٦,٤١٦	٦٧٣,٠٢٢
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٧٣٤,٦١٥	-	٧٣٤,٦١٥
استثمارات ممتناة حتى تاريخ الاستحقاق	٧٥,١٨٦	٥٨,٤٠١	١٥,٣٩٤
استثمارات أخرى ممتناة بالتكلفة المطفأة	٢٠,٥١٥,٠٨٨	٦٢٤,١٢٩	١٩,٨٥١,٢٠١
قروض وسلف	٧٦,٤١٢,١٩٠	-	٧٧,٠٥١,٠٧٥
الإجمالي	٩٨,٧١٧,٦٩٨	١,١٦٨,٩٤٦	٩٩,٣١٥,٤٣٤

٢٠١٥	المطلوبات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة	المطلوبات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة	الإجمالي
أدوات مالية مشتقة	١٤٨,٤٧٦	-	١٤٨,٤٧٦
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١,٣٥٧,١٦٧	-	١,٣٥٧,١٦٧
ودائع العملاء	٨٩,٠٨٨,١٧٤	-	٨٩,٠٨٨,١٧٤
سندات دين ثانوية	٣,٩٠٦,٩٧٥	-	٣,٩٠٦,٩٧٥
الإجمالي	٩٤,٥٠٠,٧٩٢	-	٩٤,٥٠٠,٧٩٢

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة باستثناء الاستثمارات الممتناة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات الأخرى الممتناة بالتكلفة المطفأة والقروض والسلف المسجلة بالتكلفة المطفأة لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة.

تحدد القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات الأخرى الممتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات الممتناة حتى تاريخ الاستحقاق على أساس الأسعار المتداولة في السوق عند توفرها ، أو طرق التسعير لبعض السندات بعمولة ثابتة، إن ودائع العملاء المرتبطة بعمولة خاصة لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية لأن أسعار العملات الخاصة الحالية بالسوق لموجودات مالية مماثلة لا تختلف كثيراً عن الأسعار المتعاقد عليها ، إن القيمة العادلة للنقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي و الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، والأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لها حيث أن هذه الأرصدة هي لفترات قصيرة الأجل مما يعطي انطباعاً بأن المعدلات بحسب السجلات لا تختلف بشكل جوهري عن المعدلات السائدة في السوق . كذلك فإن القيمة العادلة لسندات الدين الثانوية تقارب القيمة الدفترية لها حيث أنها تحمل سعر عمولة متغير يعاد تسعيره كل ستة أشهر.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية

٣٣- القيمة العادلة للأدوات المالية- تتمة

إن القيمة التي تم الحصول عليها من طريقة التقييم ذات العلاقة قد تختلف عن سعر المعاملة للأداة المالية في تاريخ المعاملة. ويشار إلى الفرق بين قيمة سعر المعاملة وقيمة طريقة التقييم بـ "ربح وخسارة اليوم الواحد". حيث يتم إطفائه على مدى عمر المعاملة للأداة المالية أو يؤجل إلى أن يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام المعلومات المتوفرة من السوق والتي يمكن ملاحظتها أو يتحقق عند الاستبعاد. ويتم إثبات التغيير اللاحق في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة دون عكس ربح وخسارة اليوم الواحد.

إن الهدف من طرق التقييم هو التوصل إلى قياس للقيمة العادلة بحيث يعكس السعر الذي سيتم استلامه مقابل بيع أصل أو الذي سيتم سداده لتحويل المطلوبات بموجب المعاملات الاعتيادية بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس، وتستخدم المجموعة عدة نماذج تقييم معتمدة لتحديد القيمة العادلة لأدوات مالية أكثر شيوعاً وأقل تعقيداً، وغالباً ما تكون الأسعار الملاحظة أو مدخلات النموذج متاحة في السوق وذلك فيما يتعلق بسندات الدين والأسهم المدرجة والمشتقات المتداولة والمشتقات البسيطة المتداولة خارج الأسواق المالية الموازية كمقايضات أسعار العمولات وأن توفر هذه الأمور يقلل من الحاجة إلى حكم الإدارة وتقديرها، كما يقلل من نسبة عدم التأكد المصاحب لتحديد القيم العادلة، ويختلف توفر هذه الأسعار القابلة للملاحظة في السوق والمدخلات بحسب المنتجات والأسواق وقد تتغير حسب أحداث معينة وحالات عامة تتعلق بالأسواق المالية.

يوضح الجدول التالي طرق التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر والمدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة المستخدمة:

النوع	طريقة التقييم	المدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة	العلاقة المتداخلة بين المدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة والقيمة العادلة
استثمارات متاحة للبيع	تشتمل طرق التقييم على صافي القيمة الحالية والتدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مالية مماثلة تتواجد بشأنها أسعار السوق القابلة للملاحظة. تشتمل الإقتراضات والمدخلات المستخدمة في طرق التقييم على معدلات خالية من العمولات وهوامش ائتمان وعلاوات أخرى غيرها مستخدمة في تقدير معدلات الخصم، وأسعار السندات والأسهم، وأسعار تحويل العملات الأجنبية	لا يوجد	لا ينطبق
استثمارات أخرى مقتناة بالقيمة المطفأة	تشتمل طرق التقييم على صافي القيمة الحالية والتدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مالية مماثلة تتواجد بشأنها أسعار السوق القابلة للملاحظة. تشتمل الإقتراضات والمدخلات المستخدمة في طرق التقييم على معدلات خالية من العمولات وهوامش ائتمان وعلاوات أخرى غيرها مستخدمة في تقدير معدلات الخصم، وأسعار السندات والأسهم، وأسعار تحويل العملات الأجنبية	لا يوجد	لا ينطبق
القروض والسلف	تم إظهارها بالقيمة العادلة باستخدام طرق التدفقات النقدية المخصومة التي تستخدم بيانات ومدخلات السوق القابلة للملاحظة لمنحنيات العائد وهوامش الائتمان.	هوامش الائتمان	كلما اتسع نطاق هامش الائتمان، كان الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة أعلى.

٣٤- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، مع أطراف ذات علاقة. وتتم هذه المعاملات بنفس شروط التعامل العادلة مع الأطراف الأخرى، تخضع المعاملات المصرفية للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

إن الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات ما لم تكن مدرجة في أماكن أخرى في القوائم المالية الموحدة كما في تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
بنك أي بي أن أمرو إن. في		
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٢٤٣,٥٠٩	١٣,٧٤٤
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣,١٢٩	٢٨,٣٠٧
مشتقات بالقيمة العادلة، صافي التعهدات والالتزامات المحتملة	(١,٧١٠)	(١,٩٧٦)
الشركات الزميلة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة التي يمارس عليها تأثير جوهري :	٨١,٢٥٦	١٦٠,٦٧٧
قروض وسلف	٧٤٩,٠١٩	٧١١,٣٣٠
مشتقات بالقيمة العادلة، صافي استثمارات	٩,٩٧٢	١١,٢٠٥
ودائع العملاء	٤٠,٠٢٨	٤٠,٠٠٠
سندات دين ثانوية	٩,٦٤٤,١٠٨	٦,٢٦٤,٦٧٣
التعهدات والالتزامات المحتملة	٦٩٨,٦٩٦	٧٢٢,٠٠٠
	١٥,٤٤٧	٤٨,٢١٥
صناديق الاستثمار المدارة من قبل المجموعة:		
استثمارات	١٥١,٢٢٧	١٤٧,٥٦٦
قروض وسلف	-	١٧٠,٧٧٥
سندات دين ثانوية	١٥,٠٢٨	١٥,٠٠٠
ودائع العملاء	٢٥٩,٥٧٤	٣٦١,٦٠٧
مشتقات بالقيمة العادلة، صافي	٣,٢١٠	١٠,٥٠٢

يقصد بكبار المساهمين الآخرين (باستثناء المساهم غير السعودي) أولئك الذين يمتلكون أكثر من ٥٪ من رأس المال المصدر للبنك. إن الدخل والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية
٣٤- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة - تنمة

٢٠١٥	٢٠١٦	
١٤,٩٠١	١٤,٢٦٢	دخل عمولات خاصة
١١٢,٥٣٠	١٩٦,٧٦٩	مصاريف عمولات خاصة
٢,٦٠٩	١,٢١٨	أتعاب خدمات بنكية، صافي
١٨,٧١٩	١٤,٨٩٨	أتعاب خدمات إدارة
٢٣,٤٩٩	٢٥,٧٦٩	مصاريف عمومية وإدارية
٣,٧٠٨	٤,٧٩٢	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ومصاريف أخرى ذات علاقة
٤٧,٨٢٩	٤٨,٦٤١	تعويضات مدفوعة لكبار موظفي الإدارة
-	٣,٩٤٩	مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة لكبار موظفي الإدارة

يقصد بكبار موظفي الإدارة الأشخاص الذين لهم المسؤولية والصلاحيّة في التخطيط الاستراتيجي والتوجيه والتحكم في أنشطة المجموعة.

٣٥- كفاية رأس المال

إن أهداف المجموعة، عند إدارة رأس المال هي الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والحفاظ على مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية ومن خلال الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

تقوم الإدارة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بشكل يومي. تتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد المتفق عليه وهي ٨٪.

وتقوم الإدارة بمراقبة مدى كفاية رأس المال باستخدام النسب المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. يعبر عن هذه النسب كنسبة مئوية وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأسمال المجموعة المؤهل مع الموجودات والتعهدات والالتزامات المحتملة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والمبالغ الاسمية للمشتقات باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية. وقد التزمت المجموعة خلال السنة بكامل متطلبات رأس المال النظامي.

فيما يلي مكونات الموجودات المرجحة المخاطر ورأس المال والنسب:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٩٦,٣٢٥,٩٨٦	٩٠,٢١٤,٣٩٦	مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة المخاطر
٤,٧١٠,٣٣٨	٥,٤٩٨,٥٨٨	مخاطر العمليات للموجودات المرجحة المخاطر
٢٧٨,٣٥٦	٢١٠,٧٥٤	مخاطر السوق للموجودات المرجحة المخاطر
١٠١,٣١٤,٦٨٠	٩٥,٩٢٣,٧٣٨	مجموع الموجودات المرجحة المخاطر للركيزة الأولى
١١,٧٢٩,٩٩٥	١٢,٨٦٢,٧٩٤	رأس المال الأساسي
٤,٠٥٨,٧٧٤	٤,٢٢٠,٩٣٧	رأس المال المساند
١٥,٧٨٨,٧٦٩	١٧,٠٨٣,٧٣١	مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال المساند
١١,٥٨	١٣,٤١	نسبة كفاية رأس المال %
١٥,٥٨	١٧,٨١	نسبة رأس المال الأساسي
		نسبة رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

٣٦- خدمات إدارة الاستثمار والوساطة

تقدم المجموعة لعملائها خدمات إدارة الاستثمارات تشتمل على إدارة صناديق استثمارية و محافظ استثمارية بالتعاون مع مستشاري استثمار متخصصين وبموجودات بلغ إجماليها ٣,٢٩ مليار ريال سعودي (٢٠١٥: ٣,٥٩ مليار ريال سعودي) ويشتمل ذلك الصناديق المدارة بموجب المحافظ الاستثمارية المعتمدة من الهيئة الشرعية وقدرها ١,٥٥ مليار ريال سعودي (٢٠١٥: ١,٣٩ مليار ريال سعودي). لا يتم توحيد القوائم المالية لهذه الصناديق في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تدرج حصة المجموعة في هذه الصناديق في الاستثمارات المتاحة للبيع، وتدرج الأتعاب المكتسبة لقاء إدارة تلك الصناديق ضمن "المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة". إن الموجودات المودعة كإمانات لدى المجموعة، بصفتها وصية أو مؤتمنة عليها، لا تعتبر موجودات خاصة بالمجموعة، وبالتالي لا تدرج في القوائم المالية الموحدة.

٣٧- احتياطي برنامج أسهم

خلال شهر يناير ٢٠٠٨، أطلقت المجموعة برنامج السداد على أساس الأسهم بـ ("البرنامج") والخاص بالمدرء التنفيذيين وكبار الموظفين بـ ("الموظفين المؤهلين"). تمت الموافقة على البرنامج الأولي من قبل مجلس الإدارة خلال اجتماعهم المنعقد في ١٠ ذي القعدة ١٤٢٨هـ (الموافق ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧) ومؤسسة النقد العربي السعودي بالخطاب المؤرخ في ٢٦ صفر ١٤٢٩هـ (الموافق ٤ مارس ٢٠٠٨). ان شروط الاستحقاق تم تعديلها في عام ٢٠٠٩ وتمت الموافقة على هذا التعديل من قبل مجلس الإدارة خلال الاجتماع المنعقد في ٥ شعبان ١٤٣٠هـ (الموافق ٢٧ يوليو ٢٠٠٩) ومؤسسة النقد العربي السعودي بموجب خطابها المؤرخ في ٢٠ ذي القعدة ١٤٣٠هـ (الموافق ٩ نوفمبر ٢٠٠٩). بناء على البرنامج المعدل، فإن الموظفين المؤهلين سيحصلون على أسهم البنك، إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- يطلب من الموظفين المؤهلين الاستمرار في العمل لدى المجموعة لمدة سنتين من تاريخ المنح ليحصلوا على نصف الأسهم الممنوحة وسنة أخرى للحصول على المتبقي.
- بالإضافة إلى تحقيق المجموعة لمستويات نمو محددة والتي وافق عليها مجلس الإدارة حيث يستحق الموظفين المؤهلين عدد معين من الأسهم عند كل مستوى.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالآلاف الريالات السعودية

٣٧- احتياطي برنامج أسهم - تنمة

بموجب أحكام البرنامج، لا تصبح المجموعة المالك القانوني لهذه الأسهم في أي وقت وإلى أن يحين فترة المنح لتلك الأسهم فهي لن تحصل على أي حق في التصويت. بموجب البرنامج، فإن شركة الأول للاستثمار ستدير صندوق برنامج الأسهم (الصندوق) والتي تعمل وفقاً للأحكام والشروط التي وافق عليها مجلس إدارة البنك في الاجتماع المشار إليه أعلاه، ومؤسسة النقد العربي السعودي في الخطاب المشار إليه أعلاه. إن أي تعديلات أخرى على أحكام وشروط البرنامج تتطلب الحصول على موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

خلال عام ٢٠٠٨، قام الصندوق بشراء ٢,١٥ مليون سهم من أسهم البنك بقيمة ١١٤ مليون ريال سعودي ويتم الاحتفاظ بها على سبيل الأمانة لحين استحقاقها للموظفين المؤهلين. خلال عام ٢٠١٢، قام البنك بشراء مليون سهم و ٩٩٩,٠٦٣ سهم خلال عام ٢٠١٦، بمبلغ وقدره ٢٧ مليون ريال سعودي و ٢٥ مليون ريال سعودي، على التوالي. وفي تاريخ الاستحقاق، تنقل ملكية هذه الأسهم للموظفين. يتم تحديد عدد الأسهم الممنوحة وفقاً للمعادلة المبينة على الأداء التي صادق عليها مجلس الإدارة، ويخضع لموافقة لجنة الترشيحات والمكافآت.

وفقاً لشروط البرنامج، يتم منح الأسهم للموظفين المؤهلين سنوياً وسيتم استحقاقها كما هو موضح أعلاه. وقد تم منح الشريحة الأولى في عام ٢٠٠٨ واستحققت في عام ٢٠١١. كما تم منح الشريحة الثانية من البرنامج في شهر مارس ٢٠١١، واستحققت في شهر يناير ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وقد قامت المجموعة بمنح خمس شرائح إضافية من البرنامج في شهر مارس ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦، على التوالي، مازالت البرامج من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ في فترات الاستحقاق. إن تفاصيل البرنامج هي كما يلي:

منحت في عام ٢٠١٤	منحت في عام ٢٠١٥	منحت في عام ٢٠١٦	تاريخ بدء البرنامج
مارس ٢٠١٤	مارس ٢٠١٥	مارس ٢٠١٦	قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (بالريال السعودي)
٢١,٠٠٧,٩٣٦	٢٨,٥٣٨,٦٠٢	٢٦,٣٠١,٩٦٩	القيمة العادلة لكل سهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)
٤٠,٢٤	٤٥,٥٦	٢٧	عدد الأسهم الممنوحة
٥٢٢,٠٦٦	٦٢٦,٣٩٦	٩٧٤,١٤٧	فترة الاستحقاق
مارس ٢٠١٧-٢٠١٦	مارس ٢٠١٧-٢٠١٨	مارس ٢٠١٨-٢٠١٩	طريقة السداد
أسهم البنك	أسهم البنك	أسهم البنك	

خلال العام الحالي، قام البنك بإعادة تقييم موقفه وقام بتوحيد صندوق برنامج أسهم الموظفين ("الصندوق") في القوائم المالية الموحدة. ونتيجة لذلك، قامت المجموعة بإثبات أسهم البنك التي يملكها الصندوق كأسهم خزينة بمبلغ ٨٦,٤٨ مليون ريال سعودي، وتم عرضها ضمن احتياطي برنامج أسهم، في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة.

كانت الحركة في عدد الأسهم الممنوحة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥ كالتالي:

عدد الأسهم		في بداية السنة
٢٠١٥	٢٠١٦	أسهم ممنوحة خلال السنة
١,٥٩٨,٣٤٥	١,٨٦٣,٢٩٤	أسهم مستحقة خلال السنة
٩٤٢,٨٤٥	٣,٠٦٥,٢١٤	أسهم ملغاة خلال السنة
(٦٢١,٠٢٠)	(٧٥٩,٠٣٨)	
(٥٦,٨٧٦)	(٧٥٢,٤٦٩)	
١,٨٦٣,٢٩٤	٣,٤١٧,٠٠١	

خلال العام، بلغ مخصص برنامج الأسهم المحمل على قائمة الدخل الموحدة مبلغ ١٠,٨١ مليون ريال (٢٠١٥: ١٦,١٨ مليون ريال)

٣٨- التغيرات المستقبلية في أطر إعداد التقارير المالية الدولية

لقد إرتأت المجموعة عدم اتباع المبكر للمعايير التالية التي تم نشرها ويتمين الالتزام بها مستقبلاً من قبل المجموعة.

فيما يلي موجزاً بالمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة وتعديلاتها والتي يسري مفعولها على الفترات المستقبلية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨، ويحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩). ستقوم المجموعة بإثبات مخصص الخسائر على أساس طريقة خسائر الائتمان المتوقعة بعد الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المستقبلية. سيتم تطبيق أطر العمل مع السياسات والإجراءات الرقابية التفصيلية بما في ذلك الأدوار والمسئوليات. تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر طريقة خسائر الائتمان المتوقعة على تخطيط هيكل رأسمالها النظامي.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) - الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

يطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨. يقدم المعيار الجديد طريقة مكونة من خمس خطوات لتحديد تاريخ إثبات الإيرادات وبأي مبلغ. سينتج عن تطبيق هذا المعيار أثر هام بشأن الكيفية التي يتم بموجبها إثبات الإيرادات وتاريخ ذلك، وإجراء أحكام وتقديرات جديدة، مع إمكانية الإسراع في إثبات الإيرادات أو تأجيلها.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢)

تطبق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) - "ضرائب الدخل"، على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٧. توضح التعديلات بأن وجود فروقات مؤقتة قابلة للاستقطاع يتوقف فقط على مقارنة القيمة الدفترية للموجودات والوعاء الضريبي لها في نهاية الفترة المالية، ولا تتأثر بالتغيرات المستقبلية المحتملة في القيمة الدفترية أو الطريقة المتوقعة لاسترداد الأصل. عليه، ستكون هناك فروقات مؤقتة إذا ما تم الاقتراض بأن الوعاء الضريبي سيبقى بالتكلفة الأصلية لسندات الدين.

البنك الأول
(المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة – تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بآلاف الريالات السعودية

٣٨- التغييرات المستقبلية في أطر إعداد التقارير المالية الدولية-تتمة

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢)

تطبق التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢) – "الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم"، على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨. تغطي التعديلات تصنيف وقياس ثلاث نواحي محاسبية، الأولى: قياس الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم المسددة نقداً، والثانية تصنيف الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم المسددة بعد خصم ضرائب الاستقطاع، والثالثة: المحاسبة عن تعديل الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم من "المسددة نقداً" إلى "المسددة على شكل أسهم".

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦)

يطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) – "عقود الإيجار" على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. يستبعد المعيار الجديد طريقة المحاسبة المزدوجة الحالية للمستأجرين المذكورة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٧)، والتي تميز بين الإيجارات التمويلية داخل قائمة المركز المالي والإيجارات التشغيلية خارج قائمة المركز المالي. وبدلاً من ذلك، يقترح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) طريقة المحاسبة داخل قائمة المركز المالي.

٣٩- أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام السنة الماضية كي تتماشى مع العرض للسنة الحالية. تم أدناه الإفصاح عن أثر عمليات إعادة التصنيف هذه على القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	كما وردت سابقاً	إعادة التصنيف	المبالغ بعد إعادة التصنيف
الموجودات			
قروض وسلف، صافي	٧٦,١٤٣,٨٥٠	٢٦٨,٣٤٠	٧٦,٤١٢,١٩٠
استثمارات، صافي	٢١,٢٢٦,٤٨٥	٣٦,٨١١	٢١,٢٦٣,٢٩٦
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٧٣٤,٥٨٣	٣٢	٧٣٤,٦١٥
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	-	٣٠٧,٥٩٧	٣٠٧,٥٩٧
موجودات أخرى، صافي	١,٥١٣,٩٣٤	(٦١٢,٧٨٠)	٩٠١,١٥٤
	<u>٩٩,٦١٨,٨٥٢</u>	<u>-</u>	<u>٩٩,٦١٨,٨٥٢</u>
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١,٣٥٦,٨٧٤	٢٩٣	١,٣٥٧,١٦٧
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	-	١٤٨,٤٧٦	١٤٨,٤٧٦
ودائع العملاء	٨٨,٨٣٢,٠٦٣	٢٥٦,١١١	٨٩,٠٨٨,١٧٤
سندات دين ثانوية	٣,٩٠٠,٠٠٠	٦,٩٧٥	٣,٩٠٦,٩٧٥
مطلوبات أخرى	١,٩٥٤,٢٠٣	(٤١١,٨٥٥)	١,٥٤٢,٣٤٨
	<u>٩٦,٠٤٣,١٤٠</u>	<u>-</u>	<u>٩٦,٠٤٣,١٤٠</u>

٤٠- موافقة مجلس الإدارة

تم اعتماد القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ (الموافق ٢٣ فبراير ٢٠١٧).

البنك الأول Alawal bank

(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

الرأى

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للبنك الأول ("البنك") والشركات التابعة له (بشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٤٠).

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

أساس الرأى

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لقواعد آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما اننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة
المقرين

أمور المراجعة الرئيسية - تنمة

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بتقويم تصميم وتطبيق واختبار فعالية إجراءات الرقابة الأساسية بشأن:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تحديد القروض والسلف المنخفضة القيمة. ● إجراءات الإدارة بشأن تكوين ومراجعة الانخفاض المحدد والجماعي. <p>قمنا باختبار عينة من القروض والسلف لغرض تقويمنا الخاص فيما إذا وقعت أحداث الانخفاض وأن الانخفاض قد تم تحديده وتسجيله عند حدوثه بصورة منتظمة.</p> <p>عند احتساب الانخفاض في القيمة على أساس فردي، قمنا باختبار، على سبيل المثال الافتراضات المستخدمة في احتساب الانخفاض بما في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والاسترداد المقدر من الضمانات المعنية... إلخ. كما اشتملت عينة القروض والسلف التي قمنا باختبارها على التعرض لبعض قطاعات الأعمال التي تأثرت سلباً بالأوضاع الاقتصادية الحالية.</p> <p>بالنسبة لنموذج الانخفاض المجنب على أساس المحفظة المستخدم من قبل المجموعة، قمنا باختبار:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● على أساس العينة، مخرجات البيانات السابقة إلى الأنظمة ذات العلاقة. ● الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة بما في ذلك خسارة التعثر، وتحليل أيام الإخفاق في السداد، المستخدمة في النماذج. ● على أساس العينة، عمليات الاحتساب في النماذج. 	<p>الانخفاض في قيمة القروض والسلف</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغ إجمالي القروض والسلف ٦٦,٤١٢ مليون ريال سعودي، جنب مقابلها مخصصات انخفاض في القيمة بمبلغ ٢,٧٧٣ مليون ريال سعودي. تشتمل هذه المخصصات على مخصص قروض محددة ومخصص انخفاض مجنب على أساس المحفظة.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأنه يتطلب من الإدارة تبني تقديرات معقدة وذاتية والقيام بافتراضات لتحديد الانخفاض وتوقيت إثبات هذا الانخفاض.</p> <p>وبشكل خاص، يتضمن تحديد الانخفاض في القروض والسلف ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ تحديد الأحداث التي أدت إلى وجود الانخفاض والتقديرات المستخدمة في احتساب الانخفاض في القروض والسلف الممنوحة لشركات محددة. ○ استخدام الافتراضات المتعلقة باحتساب الانخفاض الجماعي في محفظة القروض والسلف واستخدام النماذج في عمليات الاحتساب تلك. ○ تقويم تعرض المجموعة لبعض الصناعات المتأثرة بالأوضاع الاقتصادية الحالية. <p>يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاح ٣- ل (١) حول القوائم المالية الموحدة بخصوص السياسة المحاسبية الهامة المتعلقة بالانخفاض في قيمة القروض والسلف، وكذلك الإيضاح ٢- د (١) الذي يتضمن إفصاح حول التقديرات المحاسبية الهامة بشأن الانخفاض في قيمة القروض والسلف، والإيضاح ٧(ب) الذي يتضمن إفصاح حول الانخفاض في قيمة القروض والسلف.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة
الموقرين

أمور المراجعة الرئيسية - تنمة

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>لتقويم الوضع والنتيجة المحتملة لهذا الأمر، فقد اطلعنا على المراسلات التي تمت بين المجموعة والهيئة العامة للزكاة والدخل ومستشاري الزكاة لدى المجموعة لتحديد مبلغ المطالبات الإضافية الذي طالبت به الهيئة.</p> <p>قمنا بعقد اجتماعات مع المكلفين بالحوكمة والإدارة العليا بالمجموعة للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بالزكاة ونتائج المراسلات مع لجان الاعتراض ذات العلاقة.</p> <p>كما قمنا بالاستعانة بخبراء داخليين لدينا لتقويم مدى كفاية صافي التعرض المفصح عنه لسنوات الربوط التي أجرتها الهيئة، ومدى ملاءمة الأحكام التي أجرتها الإدارة بشأن الزكاة بناءً على الحقائق والظروف المحيطة بالمجموعة.</p> <p>كما قمنا بتقويم مدى ملاءمة الإفصاحات المدرجة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.</p>	<p>الزكاة</p> <p>تقوم المجموعة بتقديم إقراراتها الزكوية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل ("الهيئة") على أساس سنوي. قامت الهيئة بإجراء الربوط للأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣، ونتج عنها مطالبات بزكاة إضافية قدرها ٢٨٢,١ مليون ريال سعودي. ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى قيام الهيئة باستبعاد بعض الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة. لم توافق المجموعة على تفسير الهيئة وقدمت اعتراضات على مختلف مستويات لجان الاعتراض المتاحة. تعتقد الإدارة بأن نتيجة الاعتراضات ستكون في صالحها، وأن المجموعة قامت بتسجيل مخصصات ملائمة مقابل المطالبات الإضافية.</p> <p>لم يتم إجراء الربوط للأعوام من ٢٠١٤ والتالية بعد. وبناءً على الربوط النهائية التي أجرتها الهيئة للأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣، فإنه إذا ما تم استبعاد الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة، فإن ذلك سيؤدي إلى التعرض لمطالبات زكوية إضافية. لم يتم الإفصاح عن المبالغ المحتملة للمطالبات الزكوية الإضافية في القوائم المالية الموحدة لاعتقاد الإدارة بأن مثل هذا الإفصاح يمكن أن يعود بالضرر على البنك.</p> <p>قامت الإدارة بإجراء التقديرات بخصوص هذه المسألة وحجم الالتزامات الزكوية (ويتوقف ذلك على النتيجة المستقبلية للربوط التي تجريها الهيئة)، وبناءً على هذه التقديرات، تتوقع الإدارة بأن تكون نتيجة الاعتراض في صالحها.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأنه يتطلب من الإدارة تبني تقديرات هامة ولأن المطالبات الإضافية للهيئة قد تكون جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣(ذ) بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالزكاة والإيضاح ٢٦(ج) بخصوص الإفصاحات المتعلقة بالزكاة.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة
الموقرين

أمور المراجعة الرئيسية - تنمة

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة على تطبيق المستويات، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه المعاملات.</p> <p>لقد أخذنا في الاعتبار الافتراضات التي أجرتها المجموعة وقمنا بتقويم المستويات التي وضعتها لإجراء تسويات على العائد الفعلي للقروض التمويلية.</p> <p>لقد حصلنا على تقويم الإدارة لأثر استخدام المستويات المذكورة سابقاً و:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ قمنا، على أساس العينة، بتتبع البيانات الحالية والسابقة المستخدمة من قبل الإدارة في تقويمها مع السجلات المحاسبية ذات العلاقة؛ و ○ قمنا بتقويم أثر استخدام المستويات من قبل الإدارة (والافتراضات ذات العلاقة المستخدمة في عمليات الاحتساب) عند إثبات دخل الأتعاب والعمولات ودخل العمولات الخاصة. 	<p>أتعاب الخدمات البنكية</p> <p>تقوم المجموعة باحتساب أتعاب مقدما عن معاملات وخدمات القروض الممنوحة للشركات والأفراد. ونظراً لكثرة عدد المعاملات التي في معظمها أتعاب غير جوهرية، تقوم الإدارة بإجراء تسويات على العائد الفعلي للقروض التمويلية بناءً على بعض المستويات، ويتم إثبات هذه التسويات في قائمة الدخل الموحدة.</p> <p>يجب إثبات كافة هذه الأتعاب والتي تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية إنشاء الأداة المالية، بغض النظر عن هذه المستويات، كتسوية على العائد الفعلي للقروض التمويلية.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأن استخدام الافتراضات لوضع المستويات من قبل الإدارة قد يؤدي إلى إظهار ربحية المجموعة بأكبر/أقل من قيمتها بصورة جوهرية.</p> <p>يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة في الايضاح رقم ٣(ز)(١) و ٣(٣) حول القوائم المالية الموحدة.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة
الموقرين

أمور المراجعة الرئيسية – تنمة

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بالإجراءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● قراءة اتفاقية التسوية التي تم التوصل إليها مع الجهة ذات العلاقة لتقويم الأحكام والشروط المتعلقة بالاتفاقية. ● عقد اجتماعات مع المكلفين بالحوكمة والإدارة العليا بالمجموعة للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بهذا الأمر ونتائج المراسلات مع الجهة ذات العلاقة. ● عقد اجتماعات مع ممثل الجهة ذات العلاقة لمناقشة مجرى الاتفاقية. ● تقويم الأسس التي تستخدمها الإدارة لتقويم مدى كفاية مخصص الانخفاض لقاء الأرصدة المدينة. ● تقويم مدى ملائمة الإفصاحات المتضمنة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. 	<p>الموجودات الأخرى</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، اشتملت الموجودات الأخرى للمجموعة على مبلغ قدره ٤٣٧,١٥ مليون ريال سعودي. تم صرف هذا المبلغ في الأصل إلى طرف آخر تعثر في السداد، وتتوقع الإدارة استرداد هذا الرصيد من إحدى الجهات ذات علاقة. لقد توصلت المجموعة إلى اتفاقية تسوية مع الجهة ذات العلاقة لاسترداد هذا المبلغ.</p> <p>قامت المجموعة بتجنيب مخصص انخفاض في القيمة قدره ١٤٩,٩١ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ لقاء الرصيد القائم بسبب عدم التأكد من توقيت استرداد هذا الرصيد.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية نظراً لعدم التأكد من توقيت استرداد هذا المبلغ والشروط المتعلقة باتفاقية التسوية التي قد تؤثر على استرداده.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح ١٠ حول القوائم المالية الموحدة بخصوص الإفصاح عن الأرصدة المدينة المذكورة أعلاه.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة
الموقرين

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٧

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٧، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا نبدي ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري، فإنه يتعين علينا ابلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل، ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن أنظمة الرقابة الداخلية التي يراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم يعتزم مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة
الموقرين

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهرى ناتج عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهرى عند وجوده. تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود التحريف الجوهرى في القوائم المالية الموحدة، سواء كان ناتج عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهرى ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - استنتاج مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية و، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرى يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهرى، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو، إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظّل مسؤولين بصورة مشتركة عن رأينا في المراجعة.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول
(شركة مساهمة سعودية) - قنمة
الموقرين

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل محقول على استقلاليته، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. نقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل محقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

بناءً على المعلومات التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن البنك لم يلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، مع متطلبات نظام للشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية وللنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

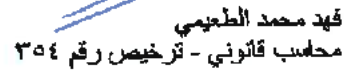
كي.بي.إم.جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية



ناصر أحمد القسبي
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٥٤

إرنست ويونغ

ص.ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية



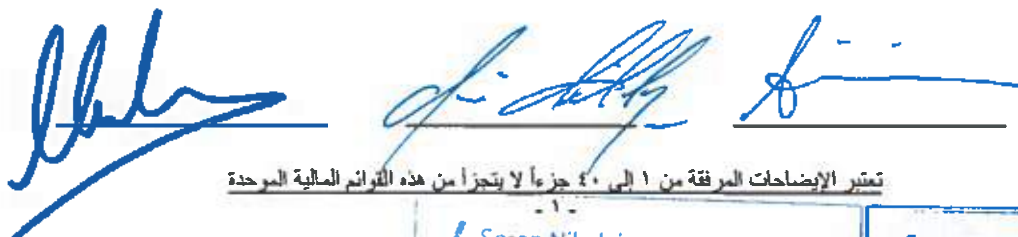
فهد محمد الطعيمي
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٥٤

٦ جمادى الثاني ١٤٣٩ هـ
(٢٢ فبراير ٢٠١٨)



البنك الأول
قائمة المركز المالي الموحدة
كما في ٣١ ديسمبر
بالآلاف الريالات السعودية

٢٠١٦ (معدلة)	٢٠١٧	إيضاحات	الموجودات
٧,٤٨٧,٣٧٩	١٥,١٣٧,٠٠٥	٤	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
١,٠٢٤,٣٦٦	٢,١١٥,٢٧١	٥	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢٩٣,٧٧٩	٢١٢,٢١٨	١١	القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات
٢١,٢٥٨,٤٩٨	١٦,٦٨٨,٧٤٧	٦	استثمارات، صافي
٧٢,٧٤٣,٠٩٧	٦٣,٦٣٩,٤٨٣	٧	قروض ومبالغ، صافي
٣٥,٦٩٧	٤٥,٥٠٧	٨	استثمار في شركة زميلة
١,٢٨١,٠٢٣	١,٣٤٧,٠٠٩	٩	ممتلكات ومعدات، صافي
٧٦٦,٢١٢	٦٨٤,٥٩٠	١٠	موجودات أخرى، صافي
<u>١٠٤,٩٩٠,٠٥٤</u>	<u>٩٩,٨٦٩,٨٣٠</u>		إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
١,٣٤٧,٧٣٢	٣,٣٤٤,٦٧١	١٢	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢٧٠,٧٩٣	٩١,٦٧٩	١١	القيمة العادلة السلبية للمشتقات
٨٥,٣٥٨,٧٨٨	٧٨,٢٢٤,٩٦٣	١٣	ودائع العملاء
٣,٩٠٩,٩٠٥	٢,٥٠٥,٠٢٦	١٤	سندات دين ثانوية
١,٤٤٠,١١١	٢,٠٥٣,٧٩٥	١٥	مطلوبات أخرى
<u>٩٢,٣٢٧,٣٢٩</u>	<u>٨٦,٢٧٠,١٣٤</u>		إجمالي المطلوبات
حقوق المساهمين			
١١,٤٣٠,٧٢٠	١١,٤٣٠,٧٢٠	١٦	رأس المال
٢٦٦,١٨٣	٦٠٠,٠٦٢	١٧	احتياطي نظامي
١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠		احتياطي عام
٤١,١٤٧	١٣,١٢٩	١٨	احتياطيات أخرى
٨٥٤,٠٠٣	١,٢٩٧,٧٢٨		أرباح مبقاة
-	١٧١,٤٦١	٢٦	أرباح مقترح توزيعها
(٥٩,٣٢٨)	(٤٣,٤٠٤)	٣٧	احتياطي برنامج أسهم
<u>١٢,٦٦٢,٧٢٥</u>	<u>١٣,٥٩٩,٦٩٦</u>		إجمالي حقوق المساهمين
<u>١٠٤,٩٩٠,٠٥٤</u>	<u>٩٩,٨٦٩,٨٣٠</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين



تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه التوائم المالية الموحدة

- ١ -

Maha Al-Sudairi

Board Secretary & Chief Governance Officer

Soren Nikolajsen
Managing Director

Abdullah Aloraini
Chief Financial Officer

البنك الأول
قائمة الدخل الموحدة
للمنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر
بالآلاف الريالات السعودية

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاحات	
٤,٠٨٢,٦٢٤	٣,٩٠٣,٢٨٩	٢٠	دخل العمولات الخاصة
١,٥٧٥,٣٠٧	١,١٣٧,٥٢٧	٢٠	مصارييف العمولات الخاصة
٢,٥٠٧,٣١٧	٢,٧٦٥,٧٦٢		صافي دخل العمولات الخاصة
٧٨٤,٧٤١	٦٨٩,٧٩٩	٢١	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
١٦٠,٨٤٨	١٢٩,٨٨٥		أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي
١٢٩,٧٨٧	٩٥,٩١٦	٢٢	دخل المتاجرة، صافي
١١,٤٤٦	-		توزيعات أرباح من استثمارات متاحة للبيع
٩٠,٦٥٨	٣٠,٢٦٠	٢٣	أرباح استثمارات متقناة لغير أغراض المتاجرة
٣,٦٨٤,٧٩٧	٣,٧١١,٦٢٢		إجمالي دخل العمليات
٦٩٣,٢٢٥	٦٧٠,٨٤٥	٢٤	رواتب ومصارييف الموظفين
١٤٢,١٦٩	١٤٠,٢٣٠		إيجار ومصارييف المباني
١٢٢,٠٣٩	١٦٥,١٩١	٩	استهلاك وإطفاء
٣٧٨,١٣٣	٢٨٩,٣٤٩		مصارييف صومية وإدارية
١٢٠,٢٤٦	-		مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع
١,١٦٧,٣٨٩	١,١٢٠,٢٩٩	٧ب (٢)	مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان، صافي
٢,٦٢٣,٢٠١	٢,٣٨٥,٩١٤		إجمالي مصارييف العمليات
١,٠٦١,٥٩٦	١,٣٢٥,٧٠٨		دخل العمليات
٣,١٣٠	٩,٨١٠	٨	الحصة في ربح شركة زميلة
١,٠٦٤,٧٦٦	١,٣٣٥,٥١٨		صافي دخل السنة
٠,٩٣	١,١٧	٢٥	ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي لكل سهم)





تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

- ٢ -

Maha Al-Sudairi
Board Secretary & Chief Governance Officer

Soren Nikolajsen
Managing Director

Abdullah Aloraini
Chief Financial Officer

البنك الأول
قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر
بآلاف الريالات السعودية

٢٠١٦	٢٠١٧	ايضاح
١,٠٦٤,٧٢٦	١,٣٣٥,٥١٨	صافي دخل السنة
		بنود الدخل الشامل الأخرى: بنود الدخل الشامل الأخرى التي يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة:
		استثمارات متاحة للبيع:
(٤,٤٥٧)	(٤,٠٦٠)	١٨ - صافي التخير في القيمة المعادلة
١٢٠,٢٤٦	-	- مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع
(٣٧,٢٣٠)	(٢٤,٣٦٠)	- صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة
٨٣,٠١٦	(٢٤,٣٦٠)	
٧٨,٥٥٩	(٢٨,٤٢٠)	إجمالي الاستثمارات المتاحة للبيع
		تغطية مخاطر التقلبات النقدية:
٢٧٩	٤٠٢	١٨ - صافي التخير في القيمة المعادلة
٧٨,٨٣٨	(٢٨,٠١٨)	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى
١,١٤٣,٥٦٤	١,٣٠٧,٥٠٠	إجمالي الدخل الشامل للسنة



تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

البنك الأول

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر

بالآلاف الريالات السعودية

احتياطات أخرى										
إجمالي حقوق المساهمين	احتياطي برادج أسهم	أرباح مقترح توزيعها	إرباح مبدئية	احتياطي أسهم مجانية	احتياطي نفقة مخاطر التقلبات النقدية	احتياطي الاستثمارات المتأصلة للبيوم	احتياطي عام	احتياطي تنظيمي	رأس المال	إيضاحات
١٢,٨٦٤,٧٩١	(٥٩,٢٢٨)	-	١,٠٥٤,٠٧٢	-	٢٧٩	٤٠,٨٦٨	١٣٠,٠٠٠	٢٦٦,١٨٣	١١,٤٣٠,٧٢٠	٢٠١٢
										الرصيد في بداية السنة - كما ورد سابقا
(٢٠٠,٠٦٩)	-	-	(٢٠٠,٠٦٩)	-	-	-	-	-	-	٢٦ تأثير التعديل - مخصص الزكاة وضريبة الدخل
١٢,٦٦٤,٧٢٥	(٥٩,٢٢٨)	-	٨٥٤,٠٠٣	-	٢٧٩	٤٠,٨٦٨	١٣٠,٠٠٠	٢٦٦,١٨٣	١١,٤٣٠,٧٢٠	الرصيد في بداية السنة - محفل
١,٢٣٥,٥١٨	-	-	١,٢٣٥,٥١٨	-	-	-	-	-	-	صافي دخل السنة
(٣,٦٥٨)	-	-	-	-	٤٠٢	(٤,٠٦٠)	-	-	-	١٨ صافي التغير في القيمة المعادلة
(٢٤,٣٦٠)	-	-	-	-	-	(٢٨,٣٦٠)	-	-	-	١٨ صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة
١,٣٠٧,٥٠٠	-	-	١,٢٣٥,٥١٨	-	٤٠٢	(٢٨,٤٢٠)	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	-	(٣٣٣,٨٧٩)	-	-	-	-	٣٣٣,٨٧٩	-	١٧ محول إلى الاحتياطي التنظيمي
-	-	١٧١,٤٦١	(١٧١,٤٦١)	-	-	-	-	-	-	٢٦ أرباح مقترح توزيعها
(٢٦,٨٨٤)	-	-	(٢٦,٨٨٤)	-	-	-	-	-	-	٢٦ مخصص الزكاة للسنة
(١٠٢,١٨٨)	-	-	(١٠٢,١٨٨)	-	-	-	-	-	-	٢٦ مخصص ضريبة الدخل للسنة
(٢٥٧,٣٨١)	-	-	(٢٥٧,٣٨١)	-	-	-	-	-	-	٢٦ مخصص الزكاة وضريبة الدخل للسنوات السابقة
١٥,٩٢٤	١٥,٩٢٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٧ معدلات برادج الأسهم
١٢,٥٩٨,٦٦٦	(٤٣,٤٠٤)	١٧١,٤٦١	١,٢٩٧,٧٢٨	-	٦٨١	١٢,٤٤٨	١٣٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٦٢	١١,٤٣٠,٧٢٠	الرصيد في نهاية السنة
٢٠١٦										
١٢,٠٢٧,١٩٤	(٤٨,٥٦٣)	٢٩٧,١٩٦	١٥٥,٥٢٨	٥,٧١٥,٣٦٠	-	(٣٧,٦٩١)	١٣٠,٠٠٠	١	٥,٧١٥,٣٦٠	الرصيد في بداية السنة - كما ورد سابقا
(١٣٩,٧٨٧)	-	(١٥٩,٣٤١)	(٨٠,٤٤٦)	-	-	-	-	-	-	٢٦ تأثير التعديل - مخصص الزكاة وضريبة الدخل
١١,٨٨٧,٤٠٧	(٤٨,٥٦٣)	١٣٧,٨٥٨	١٧٥,٠٨٢	٥,٧١٥,٣٦٠	-	(٣٧,٦٩١)	١٣٠,٠٠٠	١	٥,٧١٥,٣٦٠	الرصيد في بداية السنة - محفل
١,٠٦٤,٧٢٦	-	-	١,٠٦٤,٧٢٦	-	-	-	-	-	-	صافي دخل السنة
(٤,١٧٨)	-	-	-	-	٢٧٩	(٤,٤٥٧)	-	-	-	١٨ صافي التغير في القيمة المعادلة
٨٢,٠١٦	-	-	-	-	-	٨٢,٠١٦	-	-	-	١٨ صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة
١,٠٦٠,٥٤٨	-	-	١,٠٦٠,٥٤٨	-	٢٧٩	٧٨,٥٥٩	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	-	(٢٦٦,١٨٧)	-	-	-	-	٢٦٦,١٨٧	-	١٧ محول إلى الاحتياطي التنظيمي
-	-	-	(٥,٧١٥,٣٦٠)	-	-	-	-	-	٥,٧١٥,٣٦٠	أسهم مجانية مصدرة
(١٣٧,٨٥٨)	-	(١٣٧,٨٥٨)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
(٢٥,١٠٦)	-	-	(٢٥,١٠٦)	-	-	-	-	-	-	٢٦ مخصص الزكاة للسنة - محفل
(٢٤,٥١٧)	-	-	(٢٤,٥١٧)	-	-	-	-	-	-	٢٦ مخصص ضريبة الدخل للسنة - محفل
(١٠,٧١٥)	(١٠,٧١٥)	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٧ معدلات برادج الأسهم
١٢,٦٦٤,٧٢٥	(٥٩,٢٢٨)	-	٨٥٤,٠٠٣	-	٢٧٩	٤٠,٨٦٨	١٣٠,٠٠٠	٢٦٦,١٨٣	١١,٤٣٠,٧٢٠	الرصيد في نهاية السنة - محفل

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة





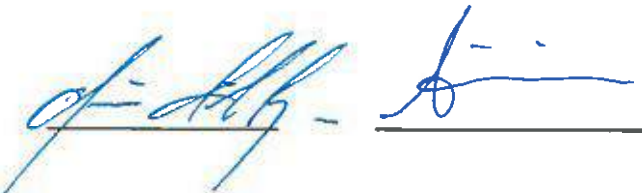
Maha Al-Sudairi
Board Secretary & Chief Governance Officer

Soren Nikolajsen
Managing Director

Abdullah Aloraini
Chief Financial Officer

البنك الأول
قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر
بالآلاف الريالات السعودية

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاحات	الأنشطة التشغيلية
١,٠٦٤,٧٢٦	١,٢٣٥,٥١٨		صافي دخل السنة
(٨١,٥٩٢)	(٤,٤٠٥)		التحولات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية:
١,٤٤٥	-		(تراكم الخصومات) و إطفاء العلاوة على الاستثمارات المقتناة لغرض المتاجرة، صافي خسارة استثمار ممتلكات ومعدات
(٩٠,٦٥٨)	(٣٠,٢٦٠)	٢٣	أرباح استثمار مقتناة لغرض المتاجرة
٣٦,١٣٥	٢,٤٤٧		القيمة العادلة للمشتقات، صافي
٢,٩٣٠	(٤,٨٧٩)		سندات دين ثانوية
١٢٢,٠٣٩	١٦٥,١٩١	٩	استهلاك وإطفاء
١٢٠,٢٤٦	-		مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع
١,١٦٧,٣٨٩	١,١٢٠,٢٩٩	٧ ب (٢)	مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان، صافي
(٣,١٣٠)	(٩,٨١٠)	٨	الحصة في ربح شركة زميلة
١٠,٨٠٥	١٣,٦٨٦	٣٧	معاملات برنامج الأسهم
٢,٢٥٠,٢٢٥	٢,٥٨٧,٧٨٧		
٤٨,٦٦٨	٣٢١,٢٧٣		صافي (الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية:
(١٤٥,٠٠٠)	٥,٠٠٠		وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٢,٥٠١,٧٠٤	٧,٩٨٢,٣١٥		أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد تسعين يوم من تاريخ الاقتناء
٣٢,٩٢٦	٨٣,٨٦٠		قروض وملف، صافي موجودات أخرى
(١,٤٣٥)	١,٩٩٦,٩٣٩		صافي الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية:
(٣,٧٢٩,٣٨٦)	(٧,٠٨٣,٨٢٥)		أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(٣٨١,٢٠١)	٢٢٧,٢٣١		ودائع العملاء
٦٦٨,٦١١	٦,١٢١,٥٨٠		مطلوبات أخرى
			صافي النقدي الناتجة من الأنشطة التشغيلية
١٣,٨٦٥,٨٢٨	٧,١٢١,٣٩٨		الأنشطة الاستثمارية
(١٣,٧٣٠,١٨٨)	(٢,٥٤٥,٠٠٠)		الحاصل من بيع واستحقاق استثمار مقتناة لغرض المتاجرة
(٢٠,٠٠٠)	-	٨	شراء استثمار لغرض المتاجرة
(٦٠٣,٤٦١)	(٢٣١,١٧٧)	٩	إستثمار في شركة زميلة
(٤٨٧,٨٢١)	٤,٣٤٥,٢٢١		شراء ممتلكات ومعدات
			صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
(١٢٧,٨٥٨)	-	١٦	الأنشطة التمويلية
-	(١,٤٠٠,٠٠٠)	١٤	توزيعات أرباح مدفوعة
(١٢٧,٨٥٨)	(١,٤٠٠,٠٠٠)		سداد سندات دين ثانوية
٤٢,٩٣٢	٩,٠٦٦,٨٠١		النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
٣,٨٩٦,٣٣٢	٣,٩٢٩,٢٦٤		صافي الزيادة في النقدية و شبه النقدية
٣,٩٣٩,٢٦٤	١٣,٠٠٦,٠٦٥	٢٧	للقندية و شبه النقدية في بداية السنة
٣,٨٤٦,٠٦٨	٣,٩٤٩,٦٣٢		للقندية و شبه النقدية في نهاية السنة
١,٤٣٦,٢٤٤	١,٣٠٤,٧٥٠		صولات خاصة مقبوضة خلال السنة
			صولات خاصة مدفوعة خلال السنة
٧٨,٨٣٨	(٢٨,٠١٨)		معلومات إضافية غير نقدية
			صافي التغيرات في القيمة العادلة والمبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

Maha Al-Sudairi
Board Secretary & Chief Governance Officer

Soren Nikolajsen
Managing Director

Abdullah Aloraini
Chief Financial Officer

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

١- عام

البنك الأول (بشار إليه فيما بعد "البنك")، شركة مساهمة سعودية، مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٥ الصادر بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٣٩٦هـ (الموافق ٢١ ديسمبر ١٩٧٦م). بدأ البنك أعماله في ١٧ شعبان ١٣٩٧هـ (الموافق ٢ أغسطس ١٩٧٧م)، بعد أن انتقلت إليه عمليات بنك الجميني نيدرلاند إن. في. في المملكة العربية السعودية. يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٦٤٩٢٥ بتاريخ ٦ جمادى الثاني ١٤٠٧هـ (الموافق ٥ فبراير ١٩٨٧م) وذلك من خلال شبكة فروع و عددها ٦٧ فرعاً (٢٠١٦م: ٦٥ فرعاً) في المملكة العربية السعودية. إن العنوان المسجل للمركز الرئيسي للبنك هو:

البنك الأول
المركز الرئيسي
شارع الضباب
ص. ب. ١٤٦٧
الرياض ١١٤٣١
المملكة العربية السعودية

إن هدف البنك وشركائه التابعة (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") القيام بتقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية. كما تقدم المجموعة لعملائها منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية (غير خاضعة لعمولات) يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة منشأة من قبل البنك.

خلال العام، قرر مجلس إدارة البنك خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٧ الدخول في مناقشات مبدئية مع البنك السعودي البريطاني (ساب)، وهو بنك مدرج في المملكة العربية السعودية، لدراسة إمكانية اندماج البنكين. إن الدخول في هذه المناقشات لا يعني أن الاندماج سيحدث بين البنكين. وفي حالة الاتفاق على الاندماج، فإن ذلك يخضع لشروط مختلفة منها، على سبيل المثال لا الحصر، موافقة الجمعية العامة غير العادية لكل بنك من البنكين و موافقة الجهات الرقابية المعنية في المملكة العربية السعودية.

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركائه التابعة. وفيما يلي تفاصيل هذه الشركات التابعة:

شركة الأول للاستثمار

تأسست شركة الأول للاستثمار، وهي شركة مساهمة سعودية مغلقة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك، في المملكة العربية السعودية وفقاً لقرار هيئة السوق المالية رقم ١-٣٩-٢٠٠٧ بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٤٢٣٧٨ بتاريخ ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٨هـ (الموافق ٩ يناير ٢٠٠٨م) لتولي وإدارة الخدمات الاستثمارية وأنشطة إدارة الأصول الخاصة بالمجموعة والمنظمة من قبل هيئة السوق المالية والتي تشمل التعامل، والإدارة، والترتيب، وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية. بدأت الشركة أعمالها اعتباراً من ٢ ربيع الثاني ١٤٢٩هـ (الموافق ٨ أبريل ٢٠٠٨م). تم تحويل شركة الأول للاستثمار من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة سعودية خلال السنة.

شركة الأول العقارية

تأسست شركة الأول العقارية، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك من خلال الملكية المباشرة، في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٥٠٧٧٢ بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ (الموافق ٢٦ مايو ٢٠٠٨م) بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد تم تأسيس الشركة لتسجيل ملكية الأصول العقارية التي يحصل عليها البنك كضمانات من مقرضيه.

شركة الأول لوكالة التأمين

تأسست شركة الأول لوكالة التأمين، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك من خلال الملكية المباشرة، في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٣٠٠٢٥٠ بتاريخ ٢٩ محرم ١٤٣٢هـ (الموافق ٤ يناير ٢٠١١م) بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد تم تأسيس شركة للعمل كوكيل لبيع المنتجات التأمينية لشركة الوطنية للتأمين، شركة زميلة. بالإضافة إلى الشركات التابعة المذكورة أعلاه، قام البنك خلال السنة الحالية بتأسيس شركة ذات أغراض خاصة وهي الأول للأسواق المالية المحدودة، شركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك، وقد تم تأسيسها بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي فقط لتسهيل تداول بعض الأدوات المالية المشتقة. ولكونها شركة تابعة، تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة لأن البنك يسيطر عليها.

٢- أسس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة:

- وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لمحاسبة الزكاة وضريبة الدخل، والتي تتطلب تطبيق جميع المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ما عدا تطبيق معيار المحاسبة الدولي (١٢) "ضرائب الدخل وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية (٢١) "الرسوم" حتى الآن حيث أنها تتعلق بالزكاة وضريبة الدخل. وبموجب التعميم رقم ٣٨١٠٠٠٧٤٥١٩ الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ ١١ أبريل ٢٠١٧ وتعديلاته اللاحقة من خلال بعض التوضيحات المتعلقة بالمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل "تعميم مؤسسة النقد العربي السعودي"، حيث تستحق الزكاة وضريبة الدخل على أساس ربع سنوي من خلال حقوق المساهمين ضمن الأرباح المبقاه.
- وتمشياً مع أحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس البنك.
- إضافة لذلك، فإن تعميم مؤسسة النقد العربي السعودي أعلاه قد ألغى معايير المحاسبة الحالية الخاصة بالبنوك التجارية التي صدرت من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ولم تعد واجبة التطبيق اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧.
- يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣ (أ) ٣ (ذ) المتعلق بالسياسة المحاسبية للزكاة وضريبة الدخل وكذلك الإيضاح رقم ٢٦ بشأن أثر التغيير في السياسة المحاسبية الناتج عن تعميم مؤسسة النقد العربي السعودي.

البنك الأول

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(ب) أسس القياس والعرض

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة: - المشتقات.

- الاستثمارات المتاحة للبيع.
- الموجودات المالية والمطلوبات المالية المثبتة والمصنفة كأدوات تحوط لتغطية مخاطر القيمة العادلة والتي يتم تعديلها بالتغيرات في القيمة العادلة والخاصة بالخطر الذي تم تغطيته.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للبنك، وقد تم تقريب المعلومات المالية لأقرب ألف، ما لم يرد خلاف ذلك.

(د) الافتراضات والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، استخدام بعض الافتراضات والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والتي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب الأمر من الإدارة أن تمارس حكمها عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم تقييم هذه الافتراضات والتقديرات والأحكام باستمرار وذلك بالاعتماد على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، تتضمن توقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في مثل هذه الظروف والحصول على استشارات مهنية. وتتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات أو الأحكام أو تلك التي تمارس فيها الافتراضات ما يلي:

(١) الانخفاض في قيمة القروض والسلف

تقوم الإدارة على أساس شهري بمراجعة محفظة القروض الخاصة بها للتأكد من وجود انخفاض خاص وجماعي في قيمتها. ولتحديد وجوب تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة، تقوم الإدارة باستخدام أحكامها لتحديد ما إذا كانت هناك أي بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية. وقد يحتوي هذا الدليل على بيانات يمكن ملاحظتها والتي تشير إلى أن هناك تغيراً عكسياً في حالة السداد لمجموعة من المقترضين. وتستخدم الإدارة التقديرات بناء على الخبرة السابقة للخسائر في القروض ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة حيث يوجد دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. وتتم مراجعة المنهجية والأحكام المستخدمة في تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أية فروقات بين الخسائر المقدرة و الخسائر الفعلية (أنظر إيضاح رقم ٧)

(٢) قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات والاستثمارات المتاحة للبيع المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي. وقد تم الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة والمقتناة حتى تاريخ الاستحقاق في الإيضاح رقم ٦(د).

تعرف القيمة العادلة أنها السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجودات أو دفعه لتحويل مطلوبات بموجب عملية نظامية تمت بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. ويبنى قياس القيمة العادلة على افتراض أن عملية بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الأساسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في السوق الأكثر ملائمة لتلك الموجودات أو المطلوبات في حالة عدم توفر سوق أساسي

يجب أن تكون المجموعة متمكنة من الوصول للسوق الأساسي أو السوق الأكثر ملائمة. وتُقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات باستخدام الافتراضات والتي قد يستخدمها المتعاملين في السوق لتسعير الموجودات أو المطلوبات وذلك بافتراض أن المتعاملين في السوق يسعون لتحقيق أفضل منفعة اقتصادية لهم. وتستخدم المجموعة طرق تقييم ملائمة في الظروف والتي يتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة والتي تزيد من استخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها. إن كافة الموجودات والمطلوبات والتي تقاس بالقيمة العادلة أو الظاهرة في القوائم المالية الموحدة السنوية يتم تصنيفها من خلال تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه ومبنية على أدنى مستوى مدخل، والذي يعتبر جوهرى لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق الرئيسية النشطة.

المستوى الثاني: الأسعار المعدلة في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة باستخدام طرق تقييم تعتبر مدخلاتها هامة لقياس القيمة العادلة بشكل مباشر و غير مباشر.

المستوى الثالث: طرق تقييم حيث لا يمكن ملاحظة أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهرى لقياس القيمة العادلة.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات والمسجلة في القوائم المالية الموحدة بشكل متكرر، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك تحويلات قد حصلت بين المستويات في التسلسل بإعادة تقييم التصنيف (بناء على أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهرى لقياس القيمة العادلة ككل)، بتاريخ نهاية كل فترة مالية. ويقوم مثنون خارجيون بتقييم الموجودات الهامة مثل العقارات والموجودات المالية المتاحة للبيع، والمطلوبات الهامة مثل العوض المحتمل. إن عمل المثلثين الخارجيين يتقرر سنوياً من قبل لجنة التقييم بعد التباحث مع لجنة المراجعة بالبنك والحصول على موافقتها. وتشتمل أسس ومعايير الاختيار على الإلمام بالسوق، والسمعة والاستقلالية وما إذا تمت مراعاة المعايير المهنية.

(٣) الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع وسندات الدين

تمارس المجموعة الأحكام لتقدير الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع وسندات الدين، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، ويتضمن ذلك تحديد الانخفاض الجوهرى أو المستمر في القيمة العادلة دون تكلفتها. ولتحديد ما إذا كان الانخفاض جوهرى، يتم تقييم الانخفاض في القيمة العادلة مقابل التكلفة الأصلية للأصل عند الإثبات الأولى لاستثمارات الأسهم. ولتحديد ما إذا كان الانخفاض مستمر، يتم تقييم الانخفاض مقابل الفترة والتي كانت فيها القيمة العادلة للأصل دون تكلفته الأصلية عند الإثبات الأولى.

إن تحديد ماهو جوهرى يتطلب القيام بممارسة الأحكام. وللقيام بهذه الأحكام، تقوم المجموعة ضمن عوامل أخرى بتقييم التقلب الطبيعي في سعر الأداة والتدهور في الوضع المالي للمنشأة المستثمر بها وأداء الصناعة والقطاع والتغير في التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

البنك الأول

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

وللتأكد من وجود دليل موضوعي على وقوع انخفاض في قيمة استثمارات الديون المتاحة للبيع، يأخذ البنك بعين الاعتبار كافة الأدلة المتاحة بما في ذلك البيانات القابلة للملاحظة أو أية معلومات حول أحداث تتعلق خصيصاً بأدوات مالية قد ينتج عنها انخفاضاً في استرداد التدفقات النقدية المستقبلية. إن الصعوبات المالية للمصدر وكذلك أي عوامل أخرى مثل المعلومات المتعلقة بمخاطر السيولة والمخاطر المالية، ومستويات وتوجهات التعثر لموجودات مالية مماثلة، والتوجهات والظروف الاقتصادية المحلية، والقيمة العادلة للضمانات والكفالات قد تؤخذ بعين الاعتبار منفردة أو مجتمعة، للتأكد من وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة.

٤) تصنيف الاستثمارات المقنتاة حتى تاريخ الاستحقاق

تتبع المجموعة متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ في تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات الاستحقاق الثابت كاستثمارات مقنتاة حتى تاريخ الاستحقاق. وللقيام بهذه الأحكام، تقوم الإدارة بتقييم نيتها وقدرتها على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق. وفي حالة عدم قدرة المجموعة على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، باستثناء بعض الحالات الخاصة، على سبيل المثال بيع الاستثمارات في تاريخ قريب من تاريخ الاستحقاق أو أن المبلغ غير جوهري، يتطلب من المجموعة إعادة تصنيف كافة الاستثمارات المصنفة كمقنتاة حتى تاريخ الاستحقاق إلى استثمارات متاحة للبيع.

٥) تحديد السيطرة على المستثمر به

تخضع مؤشرات السيطرة المبينة في الإيضاح رقم ٣ (أ) لأحكام الإدارة التي يمكن أن يكون لها أثر جوهري على حصة المجموعة في صناديق الاستثمار.

صناديق الاستثمار

تقوم المجموعة بدور مدير الصندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. إن تحديد مدى سيطرة المجموعة على تلك الصناديق في معظم الأوقات يتطلب التركيز على تقييم المنافع الاقتصادية للمجموعة في الصندوق (والمتمضنة أية حصص مسجلة وأتعاب الإدارة المتوقعة) وحقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. ونتيجة لذلك، فقد استنتجت المجموعة أنها تقوم بدور وكيل للمستثمرين في كافة الحالات، وعليه لم يتم بتوحيد القوائم المالية لهذه الصناديق، راجع الإيضاحين (٦) و (٣٦).

هـ) مخصص الالتزامات والمطالبات القانونية

تتلقى المجموعة مطالبات قانونية خلال دورة أعمالها العادية. وقد قامت الإدارة بإجراء الأحكام بشأن احتمال تجنب مخصص لقاء المطالبات. إن تاريخ انتهاء المطالبات القانونية والمبلغ المطلوب سداه غير مؤكد بما في ذلك مبلغ تدفقات المنافع الاقتصادية الخارجية المحتملة. يعتمد توقيت وتكاليف المطالبات القانونية على الاجراءات النظامية المتبعة.

و) مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، واقتنعت بأن المجموعة لديها الموارد اللازمة للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. كما أن الإدارة ليست على علم بأية حالات عدم يقين قد تثير الشكوك حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وبناءً على ذلك، تم الاستمرار في إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

ز) خطة منافع محددة

تقوم المجموعة بعمل خطة لمكافحة نهاية الخدمة لموظفيها بناء على نظام العمل في المملكة العربية السعودية. يتم استحقاق المطلوبات بناء على طريقة أثمان الوحدة المتوقعة و تماشياً مع التقييم الأكتواري الدوري.

٣- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة موضحة أدناه:

التغير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة تتماشى مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م فيما عدا:

أ- التغيير في السياسة المحاسبية فيما يتعلق باحتساب الزكاة و ضريبة الدخل.

عدلت المجموعة سياساتها المحاسبية فيما يخص الزكاة و ضريبة الدخل و بدأت في استحقاق الزكاة و ضريبة الدخل بشكل ربع سنوي و يتم تحميلها على قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المؤقتة بالتماشى مع توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي للزكاة و ضريبة الدخل. في السابق كان يتم خصم الزكاة و ضريبة الدخل من الأرباح الموزعة قبل دفعها للمساهمين. في حالة عدم دفع أرباح المساهمين كان يتم حساب الزكاة و ضريبة الدخل على أساس عند دفعها. وقد أثر هذا التغيير بأثر رجعي و تم الإفصاح عنه كما هو مبين بالإيضاح رقم ٢٦.

ب- تعديلات على المعايير المحاسبية التالية و التي ليس لها تأثير جوهري على قوائم المركز المالي الموحدة للمجموعة سواء في الفترة الحالية أو الفترة السابقة كما يتوقع أن لن يكون له تأثير جوهري في المستقبل. فيما يلي ملخص التعديلات على النحو التالي:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٧، قائمة التدفقات النقدية لجان المبادرة بالإفصاح يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٧.
- التعديلات تقدم إفصاح إضافي سيمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمويلية. هذا التعديل جزء من المبادرة بالإفصاح الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يستمر في اكتشاف الطرق لتحسين الإفصاح عن القوائم المالية.
- لم ينتج عن اتباع التعديلات أعلاه أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة باستثناء بعض الإفصاحات الإضافية.

لقد ارتأى البنك عدم التطبيق المبكر للتعديلات و التنقيحات على المعايير الدولية للتقارير المالية و التي تم نشرها و تعيين على البنوك الألتزام بها للسنوات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨.

البنك الأول

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(أ) أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك الأول وشركاته التابعة والتي يتم إعدادها حتى ٣١ ديسمبر من كل سنة ، ويتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المعتمدة من قبل البنك. ويتم تعديل السياسات المحاسبية حسبما هو ضروري لتتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك . الشركات التابعة هي الشركات المستثمر بها والتي تسيطر عليها المجموعة. وتقوم المجموعة بالسيطرة على شركة مستثمر فيها ، عندما تكون معرضة أو لديها حقوق في العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير في هذه العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. إن القوائم المالية للشركات التابعة متضمنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة ولغاية توقف السيطرة.

تدرج نتائج أعمال الشركات التابعة المشتراة أو المباعة خلال السنة، إن وجدت، في قائمة الدخل الموحدة اعتباراً من تاريخ سريان الشراء أو حتى تاريخ سريان البيع، حسبما هو ملائم. وقد تم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة وطرق تقييم لمعاملات متماثلة وأحداث أخرى في حالات مشابهة. وعلى وجه التحديد، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر بها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي حقوق موجودة والتي تعطىها القدرة على التحكم بالأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- مخاطر أو حقوق في العوائد المتغيرة من علاقتها في الشركة المستثمر فيها.
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على العوائد.
- عندما يكون لدى المجموعة أقل من حقوق تصويت الأغلبية أو حقوق مماثلة في الشركة المستثمر فيها ، تقوم المجموعة بالنظر في كافة الحقائق والحالات لتقييم ما إذا كان لديها السيطرة على الشركة المستثمر فيها والمتضمنة:
- الترتيب التعاقدى مع أصحاب التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى
- حقوق تصويت المجموعة أو حقوق تصويت محتملة اكتسبت عن طريق حقوق الملكية مثل الأسهم.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على شركة مستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أنه هناك تغيرات في واحدة أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة ويبدأ توحيد الشركة التابعة من تاريخ حصول المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة ويتوقف عند فقدان المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة. ويتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصاريف الشركة التابعة المشتراة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل الموحدة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة ولغاية توقف المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتدفقات النقدية المتداخلة بين شركات المجموعة والمتعلقة بالتعاملات بين شركات المجموعة يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد.

تقوم المجموعة بإدارة الموجودات المقته على سبيل الأمانة وكذلك الأدوات الاستثمارية الأخرى نيابة عن المستثمرين. ولا يتم إدراج القوائم المالية لهذه المنشآت في هذه القوائم المالية الموحدة باستثناء الحالات التي يكون فيها للمجموعة سيطرة على المنشأة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصص ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. وإذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة فإنها:

- تلغي إثبات الموجودات (متضمنة الشهرة، إن وجدت) والمطلوبات للشركة التابعة.
- تلغي إثبات القيمة الدفترية لحقوق الملكية غير المسيطرة.
- تلغي إثبات فروقات التحويل المتركمة والمسجلة ضمن حقوق الملكية.
- تثبت القيمة العادلة للمبلغ المستلم.
- تثبت القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تثبت أي فائض أو عجز في الدخل أو الخسارة.
- تعيد تصنيف حصة الشركة الأم في العناصر المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة إلى قائمة الدخل الموحدة أو الأرباح المبقاة، حسبما هو ملائم، وكما هو مطلوب من المجموعة في حالة استبعاد المجموعة بصورة مباشرة.

(ب) الاستثمارات في الشركات الزميلة

تسجل الاستثمارات في الشركات الزميلة أولاً بالتكلفة ويتم محاسبتها لاحقاً وفقاً لطريقة حقوق الملكية على أساس القوائم المالية المدققة السنوية أو أحدث قوائم مالية متوفرة. إن الشركة الزميلة هي منشأة يوجد للمجموعة تأثير جوهري (ولكن ليس سيطرة) على سياساتها المالية والتشغيلية ولا تعتبر شركة تابعة أو مشروع مشترك. ويتم قيد الاستثمارات في الشركات الزميلة في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة زائداً للتغيرات على حصة المجموعة في صافي الموجودات لما بعد الشراء ناقصاً أي انخفاض في قيمة الاستثمارات الفردية. يتم قيد حصة المجموعة من أرباح وخسائر شركاتها الزميلة بعد الشراء ضمن قائمة الدخل الموحدة ويتم قيد حصتها في التغيرات في قائمة الدخل الشامل ضمن الاحتياطات. ويتم تعديل التغيرات اللاحقة المتركمة لما بعد الشراء مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. وفي الحالات التي تعادل أو تتجاوز فيها حصة المجموعة في خسائر الشركة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أية نم مدينة غير مضمونة أخرى، لا تقوم المجموعة بقيد خسائر إضافية مالم تتكبد التزامات أو قامت بدفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بقدر حصتها في الشركات الزميلة. وتعكس قائمة الدخل الموحدة حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. عندما يكون هناك تغير مسجل مباشرة في حقوق ملكية الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقيد حصتها بأي تغيرات والإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة.

يتم إظهار حصة المجموعة في ربح / خسارة الشركة الزميلة كبنء مستقل في قائمة الدخل الموحدة. ويكون هذا الربح / الخسارة خاص بمساهمي الشركة الزميلة وعليه فإن هذا الربح / الخسارة هو الربح / الخسارة بعد ضريبة الدخل وحقوق الملكية غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة. بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك حاجة لقيد خسائر انخفاض إضافية بشأن استثمارها في الشركة الزميلة. وتقوم المجموعة بتحديد في تاريخ إعداد كل قوائم مالية ما إذا كان هناك دليل موضوعي أن الاستثمار في الشركة الزميلة منخفض القيمة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة بحساب مبلغ الانخفاض في القيمة والذي يمثل الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة والقيمة الدفترية ويتم قيد المبلغ في " الحصة في ربح شركة زميلة " في قائمة الدخل الموحدة.

ج) محاسبة تاريخ التداول

يتم في الأصل إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأداة. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بالشراء أو البيع هي عمليات شراء أو بيع للموجودات المالية التي تتطلب أن يتم تسليم الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

إن العقد الذي يتطلب سداد صافي التغير في قيمة العقد أو يسمح بذلك لا يعتبر عقداً اعتيادياً، بل تتم المحاسبة عن هذا العقد كمشتق وذلك في الفترة بين تاريخ التداول وتاريخ السداد.

د) الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود تحويل العملات الأجنبية، وعقود تحويل العملات الأجنبية والسلع الأجلة ومقايضات أسعار العملات وخيارات السلع والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العملات و اتفاقيات الأسعار الأجلة، ومقايضات أسعار العملات والعمولات، وخيارات أسعار العملات والعمولات (المكتنبة والمشتراة) بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام عقد المشتقات، وبعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة ويتم إثبات مصاريف المعاملة في قائمة الدخل الموحدة. وتفيد كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. وتحدد القيمة العادلة باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التسعير، حسبما هو ملائم.

إن معالجة التغيرات في القيمة العادلة تعتمد على تصنيف الأدوات المشتقة بحسب الفئات التالية:

١) المشتقات المكتنبة لأغراض المتاجرة

تدرج أية تغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المكتنبة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة ويفصح عنها في صافي دخل المتاجرة. وتتضمن الأدوات المالية المشتقة المكتنبة لأغراض المتاجرة كل تلك الأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط والمتضمنة المشتقات المدمجة.

٢) المشتقات المدمجة

يتم معاملة الأدوات المالية المشتقة المدمجة في الأدوات المالية الأخرى على أنها أدوات مالية مشتقة منفصلة ويتم قيدها بقيمتها العادلة إذا لم تكن خصائصها ومخاطرها الاقتصادية مرتبطة بشكل وثيق بالعقد الأساسي ولم يكن اقتناء العقد الأساسي لأغراض المتاجرة أو لتدرج قيمته العادلة في قائمة الدخل. وتحسب الأدوات المالية المشتقة المدمجة المنفصلة عن العقود الأساسية بقيمتها العادلة في محفظة المتاجرة مع قيد التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

٣) محاسبة التحوط

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الأدوات المشتقة كأدوات تحوط في علاقات تحوط مؤهلة لإدارة التعرض لمخاطر أسعار العملات وتحويل العملات الأجنبية والائتمان بما في ذلك التعرض الناشئ عن معاملات متوقع حدوثها بنسبة عالية والتزامات مؤكدة. وإدارة خطر معين، تقوم المجموعة بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تتحقق فيها معايير محددة.

لأغراض محاسبة التحوط، يتم تصنيف التحوطات إلى فئتين هما: (أ) تحوطات مخاطر القيمة العادلة والتي تحوط التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات ما تم إثباتها (أو الموجودات أو المطلوبات في حالة تحويط محفظة) أو الالتزامات التي لم يتم إثباتها أو جزء محدد من هذا الموجودات أو المطلوبات أو الالتزامات المؤكد والتي تتعلق بخطر محدد قد يؤثر على صافي الربح أو الخسارة المسجلة. (ب) تحوطات مخاطر التدفقات النقدية والتي تحوط التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات مثبتة أو بمعاملة متوقعة محتمل حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الأرباح أو الخسائر المسجلة.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة التحوط، فإنه يتوقع بأن يكون التحوط ذا فعالية عالية، أي أن يتم تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية من أدوات التحوط بشكل فعال مع التغيرات التي طرأت على الأداة المحوطة، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية التحوط، يتم توثيق أهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة التحوط والبنود المحوطة له وطبيعة الخطر المحوطة وطريقة تقييم فعالية علاقة التحوط من قبل الإدارة. ولاحقاً، يجب تقييم مدى فعالية التحوط بصورة مستمرة.

وبتاريخ كل عملية تقييم لفعالية التحوط، يتوقع أن تكون علاقة التحوط فعالة جداً في المستقبل، والتأكد من أنها قد كانت فعالة من قبل (فعالية بأثر رجعي) لفترة معينة وذلك لكي تكون مؤهلة لمحاسبة التحوط، ويتم إجراء تقييم رسمي من خلال مقارنة فعالية أداة التحوط في تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للمخاطر المحوطة لأداة التحوط وذلك مع بداية التحوط وكل نهاية ربع سنوي بشكل مستمر، ويتوقع أن يكون التحوط فعالاً جداً إذا كان في حالة تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للمخاطر المحوطة خلال الفترة التي تم تحديد التحوط لها مع أداة التحوط بنسبة تتراوح من ٨٠% إلى ١٢٥% وأن يكون من المتوقع إجراء هذه التسوية في الفترات المستقبلية، ويتم الاعتراف بعدم فعالية التحوط في قائمة الدخل الموحدة ضمن "صافي دخل المتاجرة"، وفي الحالات التي تعتبر فيها أداة التحوط معاملة متوقعة، يقوم البنك أيضاً بتقييم ما إذا كانت المعاملة محتملة بشكل كبير وما إذا كانت تؤدي للتعرض لحدوث تغيرات في التدفقات النقدية مما قد يؤثر على قائمة الدخل الموحدة.

تحوط مخاطر القيمة العادلة

عند تخصيص أداة مالية مشتقة كأداة تحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة، يدرج أي ربح أو خسارة ناشئ عن إعادة قياس أداة تحوط إلى قيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة مع التغير في القيمة العادلة للأداة المحوطة المتعلقة بالخطر المحوط.

في الحالات التي يتوقف فيها تحوط مخاطر القيمة العادلة للأدوات المحوطة الخاضعة لعمولات والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة عن الوفاء بشرط محاسبة التحوط، أو بيعها، أو تنفيذها، أو إنهاء سريانها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للأداة المحوطة عند نهايتها والقيمة الاسمية على مدى الفترة المتبقية من التحوط الأساسي باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي. إذا تم إلغاء إثبات الأداة المحوطة يتم إثبات القيمة العادلة غير المطفأة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

تحوط مخاطر التدفقات النقدية

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية المخصصة والمؤهلة، تستخدم الأدوات المشتقة للتحوط عن التغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بخطر محدد مرتبط بالموجودات أو المطلوبات التي تم إثباتها أو العمليات المتوقعة حدوثها بشكل كبير والتي يمكن أن تؤثر على قائمة الدخل الموحدة. يتم إثبات الجزء الخاص بالربح أو الخسارة الناتجة عن أداة التحوط والذي تم تحديده على أنه جزء فعال في الدخل الشامل الموحدة الأخر مباشرة، على أن يتم إثبات الجزء غير الفعال، إن وجد، ضمن قائمة الدخل الموحدة. أما بالنسبة لتحوط مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على المعاملات المستقبلية والتي تم إثبات الأرباح أو الخسائر ضمن الاحتماليات الأخرى، يتم تحويلها إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي أثرت فيها الأدوات المحوطة على قائمة الدخل الموحدة. وفي الحالات التي لا تتوقع فيها المجموعة استرداد

البنك الأول

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

كافة أو جزء من الخسارة المثبتة في الدخل الشامل الآخر خلال فترة مستقبلية واحدة أو أكثر، عندئذ ستعيد تصنيفها في قائمة الدخل الموحدة - كتسوية إعادة تصنيف - المبلغ الذي لم يتم إثباته.

وعندما تؤدي المعاملة المحوطة المتنبأ بها إلى إثبات موجودات أو مطلوبات غير مالية، عندئذ يجب الأخذ بعين الاعتبار الربح والخسارة المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في الدخل الشامل الآخر، في القياس المبدئي لتكلفة الاقتناء أو القيمة الدفترية الأخرى لهذه الموجودات أو المطلوبات. وعند انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو تنفيذها أو في حال لم تعد تلك الأداة مؤهلة لمحاكاة التحوط، أو التوقع بعدم حدوث المعاملة المتنبأ بها، أو إلغاء تخصيصها على هذا النحو، فإنه يتم التوقف عن محاسبة التحوط مستقبلاً. وفي ذلك الوقت، يتم تحويل الربح أو الخسارة المتراكمة الناتجة عن أداة تحوط التدفقات النقدية، التي تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر عند فترة فعالية التحوط، من حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة حين حدوث العملية المتنبأ بها. وفي حالة التوقع بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن بنود "الدخل الشامل الأخرى" مباشرة إلى قائمة الدخل الموحدة للسنة.

هـ) العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة بالريال السعودي والذي يعتبر أيضا العملة الوظيفية للبنك. تقوم كل منشأة في المجموعة بتحديد عملتها الوظيفية الخاصة بها، ويتم قياس البنود المدرجة في القوائم المالية الموحدة لكل منشأة باستخدام تلك العملة. تحوّل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بالأسعار الفورية السائدة عند تاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحوّل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية (عدا البنود النقدية التي تعتبر جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية) المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إعداد القوائم المالية. إن ربح أو خسارة تحويل العملات الأجنبية الخاصة بالبنود النقدية يمثل الفرق بين التكلفة المطفأة في العملة الوظيفية في بداية السنة معدلة بمعدل العمولة الفعلية والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة في العملات الأجنبية محولة بسعر الصرف السائد في نهاية السنة. إن جميع الفروقات التي تنشأ عن الأنشطة غير التجارية تسجل ضمن الإيرادات غير التشغيلية الأخرى في قائمة الدخل الموحدة، باستثناء الفروقات الناتجة عن الاقتراض بالعملات الأجنبية والتي تؤمن تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في المنشأة الأجنبية.

يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن سداد المعاملات أو تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية في نهاية الفترة والمسجلة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة، باستثناء الفروقات الناتجة عن إعادة تحويل أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع أو عند تأجيلها فتسجل في الدخل الشامل الآخر كأداة تحوط تدفقات نقدية مؤهلة وصافي تحوطات استثمار مؤهلة وذلك بقدر التحوطات الفعالة. ويتم إدراج أرباح وخسائر البنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع ما لم يكن لها استراتيجية تحوط فعالة. يتم تحويل البنود غير النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بأسعار التحويل السائدة عند تاريخ إجراء المعاملات الأولية. فيما يتم تحويل البنود غير النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة بأسعار التحويل السائدة عند تاريخ تحديد القيمة العادلة.

و) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق قانوني ملزم لمقاصة المبالغ المثبتة أو عندما يكون لدى المجموعة نية للتسوية على أساس الصافي، أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد. لا تتم مقاصة الدخل والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة إلا إذا تطلب الأمر أو مسموح به وفقاً لأي معيار محاسبي أو تفسير وكما هو موضح في السياسات المحاسبية للمجموعة.

ز) إثبات الإيرادات/ المصاريف

١) دخل ومصاريف العمولات الخاصة

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة لجميع الأدوات المالية، باستثناء تلك المصنفة كمقتناة لأغراض المتاجرة أو مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة باستخدام معدل العمولة الخاصة الفعلي.

إن معدل العمولة الخاصة الفعلي هو المعدل الذي يخصم المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو حينما مناسب، لفترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية. وعند حساب معدل العمولة الخاصة الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بالاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

ويتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية إذا قامت المجموعة بتعديل تقديراتها للمدفوعات والمقبوضات. وتحسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل العمولة الخاصة الفعلي، ويتم إدراج التغيير في القيمة الدفترية كدخل أو مصاريف عمولات خاصة. وبعد إثبات خسارة الانخفاض في القيمة على أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم الاستمرار في إثبات دخل العمولات الخاصة في قائمة المركز المالي الموحدة على أساس معدل العمولة الخاصة الفعلي على القيمة الدفترية للأصل. ويتم احتساب معدل العمولة الخاصة الفعلي بعد الأخذ بالاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية (الدفع المسبق والخيارات وغيرها) وجميع الأتعاب المدفوعة أو المتحصلة، وتكاليف المعاملات والخصومات أو العلاوات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الخاصة الفعلي. وتعتبر تكاليف المعاملات عرضية تتعلق بشكل مباشر باقتناء أو إصدار أو استبعاد موجودات أو مطلوبات مالية.

٢) أرباح / (خسائر) تحويل العملات الأجنبية

يتم إثبات ربح/ (خسارة) تحويل العملات الأجنبية عند اكتسابها / تكديدها، كما هو مبين في سياسة العملات الأجنبية سابقاً.

٣) دخل الأتعاب والعمولات

يدرج دخل الأتعاب والعمولات والذي يشكل جزء لا يتجزأ من معدل العمولة الخاصة الفعلي في قياس الموجودات المتعلقة بها. ويتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات الذي لا يشكل جزء لا يتجزأ من حساب معدل العمولة الخاصة الفعلي على الموجودات أو المطلوبات المالية، عند تقديم الخدمة المتعلقة كما يلي:

- يتم إثبات أتعاب المحافظ والاستشارات الإدارية الأخرى وأتعاب الخدمات على فترة عقود الخدمات المتعلقة بها على أساس زمني نسبي.
- الأتعاب المستلمة عن إدارة الأصول وإدارة الثروات وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى والتي يتم تقديمها خلال فترة زمنية، فيتم إثباتها عند تقديم الخدمة.
- تؤجل أتعاب الالتزام لمنح القروض التي يتوقع سحبيها وأتعاب الائتمان الأخرى (مع أي مصاريف عرضية أخرى) ويتم إثباتها كتسوية لمعدل العمولة الخاصة الفعلي على القرض. وفي حال عدم توقع أن ينتج عن التزام قرض سحب قرض، فإن أتعاب الالتزام لمنح القروض يتم إثباتها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الالتزام.
- تقيد مصاريف الأتعاب والعمولات الأخرى ذات العلاقة بشكل أساسي بأتعاب المعاملات والخدمات، عند استلام الخدمة، ويتم الإفصاح عنها بعد خصم دخل الأتعاب والعمولات ذات العلاقة.

يتم إثبات توزيعات الأرباح عند الإقرار بأحقية المجموعة لاستلامها. ويتم قيد توزيعات الأرباح كجزء من صافي دخل المتاجرة أو صافي دخل الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو دخل العمليات الأخرى بناء على تصنيف أداة حقوق الملكية ذات الصلة.

٥) أرباح / (خسائر) الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

يتعلق صافي الدخل من الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بالموجودات والمطلوبات المالية المصنفة كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، وتشتمل على كافة التغيرات المحققة وغير المحققة في القيمة العادلة والعمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح وفروقات تحويل العملات الأجنبية.

٦) صافي دخل / (خسارة) المتاجرة

تتضمن النتائج التي تنشأ من أنشطة المتاجرة جميع الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ودخل أو مصاريف العمولات الخاصة المتعلقة بها، وتوزيعات الأرباح عن الموجودات المالية والمطلوبات المالية المكتتاة لأغراض المتاجرة وفروقات تحويل العملات الأجنبية. وتتضمن عدم الفعالية المسجلة في معاملات التحوط.

ح) ربح أو خسارة اليوم الواحد

عندما تكون قيمة المعاملة مختلفة عن القيمة العادلة لنفس الأداة في المعاملات السوقية الأخرى والتي يمكن ملاحظتها أو تكون مبنية على أساس طريقة تقييم حيث أن المتغيرات تشتمل على بيانات من الأسواق التي يمكن ملاحظتها فقط، تثبت المجموعة فوراً الفروقات بين قيمة المعاملة والقيمة العادلة (ربح أو خسارة اليوم الواحد) في قائمة الدخل الموحدة ضمن "صافي دخل المتاجرة". وفي الحالات التي يكون فيها استخدام بيانات لا يمكن ملاحظتها، يدرج الفرق بين قيمة المعاملة والقيمة طبقاً لطريقة التقييم في قائمة الدخل الموحدة فقط عندما تصبح المدخلات يمكن ملاحظتها، أو عندما يتم إلغاء إثبات الأداة.

ط) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يستمر إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة شراء) في قائمة المركز المالي الموحدة عندما تقوم المجموعة بالإبقاء بشكل جوهري على جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية. ويستمر قياس هذه الموجودات وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة المتعلقة بالاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والمتاحة للبيع، والمقتتاة حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات الأخرى المكتتاة بالتكلفة المطفأة. ويتم تصنيف هذه المعاملات كفرض مضمون ويتم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة منه بموجب هذه الاتفاقيات في "الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى" أو "ودائع العملاء"، حسبما هو ملائم.

ويتم اعتبار الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة وتستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي. لا يتم إثبات الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن تلك الموجودات غير خاضعة لسيطرة المجموعة. وتدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات في "النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي" أو "الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى" أو "الفروض والسلف" حسبما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة، ويستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي.

ي) الاستثمارات

الإثبات الأولى

يتم في الأصل إثبات جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة، زائداً تكاليف المعاملات العرضية المباشرة ويتم إثباتها لاحقاً بناء على تصنيفها كمقتتاة حتى تاريخ الاستحقاق أو مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو متاحة للبيع أو استثمارات أخرى مكتتاة بالتكلفة المطفأة. يتم إطفاء العلاوة والخصم على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي ويتم قيدها ضمن دخل العمولات الخاصة.

تحديد القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للأوراق المالية التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس متوسط أسعار العرض والطلب المتداول بالسوق عند نهاية يوم العمل. وتحدد القيمة العادلة للموجودات المدارة والاستثمارات في صناديق الاستثمار بالرجوع إلى صافي قيمة الموجودات المعطن والذي يساوي تقريباً القيمة العادلة.

أما بالنسبة للأوراق المالية والتي لا يوجد لها سعر سوق متداول، فيتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها بشكل جوهري، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لها أو على أساس ما يخص تلك الاستثمارات في صافي الموجودات ذات العلاقة. وعندما لا يمكن الوصول إلى القيمة العادلة في الأسواق النشطة، فإنها تحدد باستخدام أساليب تقييم متعددة والتي تتضمن استخدام طرق حسابية.

إعادة تصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بعد الإثبات الأولى، باستثناء الأدوات غير المشتقة المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل وبخلاف ذلك المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل عند الإثبات الأولى (أي استثمارات مكتتاة لأغراض المتاجرة)، خارج فئة الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل في حال لو أنها لم تعد مكتتاة لغرض بيعها أو شرائها في المدى القريب، واستيفاء الشروط التالية:

- إذا أوفت الاستثمارات بتعريفها على أنها "مقتتاة بالتكلفة المطفأة" وأنه لم تكن هناك حاجة لتصنيفها كمقتتاة لأغراض المتاجرة عند الإثبات الأولى، عندئذ يحق للمجموعة إعادة تصنيفها إذا كان لديها الرغبة والقدرة على الاستمرار في اقتناء الاستثمارات في المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.
- إذا لم توف الاستثمارات بشروط تعريفها على أنها مقتتاة بالتكلفة المطفأة، عندها يتم إعادة تصنيفها خارج فئة استثمارات مكتتاة لأغراض المتاجرة فقط في "ظروف نادرة".

يمكن إعادة تصنيف الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى "استثمارات أخرى مكتتاة بالتكلفة المطفأة" إذا انطبق عليها شروط تعريف "استثمارات أخرى مكتتاة بالتكلفة المطفأة" و إذا كان لدى المجموعة الرغبة والقدرة على الاستمرار باقتناء تلك الأدوات المالية في المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.

تتم المحاسبة عن كل فئة من فئات الاستثمارات وعرضها على الأساس الموضح في الفقرات التالية:

١) الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات في هذه الفئة حيث تكون استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو استثمارات مصنفة على أنها مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل من قبل الإدارة عند الإثبات الأولي. ويتم اقتناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى القصير الأجل، ويتم إدراجها في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة، ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي دخل أو (خسارة) المتاجرة.

يمكن إدراج الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل من قبل الإدارة عند الإثبات الأولي في حالة كان القيام بذلك يقلل بشكل كبير من اختلافات القياس التي تظهر في حالة عدم تطبيق ذلك باستثناء أدوات الأسهم التي لا يوجد لها سعر تداول في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به.

يتم تسجيل الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة. ويتم إثبات التغيرات في قائمة الدخل الموحدة خلال السنة التي نشأت فيها هذه التغيرات. كما يتم عرض دخل العمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح على الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل كدخل متاجرة أو دخل أدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل - في قائمة الدخل الموحدة.

٢) الاستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي عبارة عن أدوات حقوق ملكية غير مشتقة وسندات دين غير مصنفة كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة وغير مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل والتي ينوي اقتنائها لفترة غير محددة والتي يمكن أن تباع استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في أسعار العمولات الخاصة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم.

تسجل الاستثمارات المصنفة "استثمارات متاحة للبيع" في الأصل بالقيمة العادلة زائداً مصاريف المعاملات العرضية والمباشرة ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة باستثناء أدوات حقوق الملكية غير المتداولة والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق ويتم إظهارها بالتكلفة. يتم إثبات الربح أو الخسارة غير المحققة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر لحين إلغاء إثبات الاستثمار أو انخفاض قيمته وعندئذ يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتركمة والمسجلة في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل الموحدة.

٣) الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات تاريخ استحقاق ثابت ولدى المجموعة النية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. يتم في الأصل إثبات الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق بالقيمة العادلة شاملة تكاليف المعاملات العرضية والمباشرة وتقاس بعد ذلك بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء باستخدام معدل العمولة الخاصة الفعلي. كما يدرج أي ربح أو خسارة ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثبات الاستثمارات أو انخفاض قيمتها.

إن الاستثمارات التي تصنف كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق لا يمكن عادة بيعها أو إعادة تصنيفها دون التأثير على قدرة المجموعة لاستخدام هذا التصنيف ولا يمكن إدراجها كأداة تحوط بالنسبة لسعر العمولة أو مخاطر الدفع المسبق وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار الطويل الأجل. إلا أن عمليات البيع وإعادة التصنيف في أي من الحالات التالية لن يؤثر على قدرة المجموعة باستخدام هذا التصنيف :

- عمليات البيع أو إعادة التصنيف القريبة جداً من تاريخ الاستحقاق لدرجة أن التغيرات في سعر العمولة الخاصه في السوق لن يكون لها أثر جوهري على القيمة العادلة.
- عمليات البيع أو إعادة التصنيف بعد قيام المجموعة بتحصيل كامل أصل مبلغ الموجودات بشكل كبير.
- عمليات البيع أو إعادة التصنيف العائدة إلى أحداث غير متكررة ومعزولة وخارجة عن سيطرة المجموعة والتي لا يمكن التنبؤ بها بشكل منطقي.

٤) الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة بسوق نشط ك "استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة". تظهر هذه الاستثمارات، والتي لم يتم تحوط قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة، باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي بعد خصم مخصص الانخفاض في القيمة ويتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثبات الاستثمار أو انخفاض قيمته.

ك) القروض والسلف

تعتبر القروض والسلف موجودات مالية غير مشتقة تم منحها أو اقتنائها بواسطة المجموعة وذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها. ويتم إثبات القروض والسلف عندما يقدم النقد إلى المقترضين. ويتم إلغاء الإثبات عندما يسدد المقترضين التزاماتهم أو عندما يتم شطب هذه القروض، أو عندما يتم تحويل جميع المنافع و المخاطر المصاحبة للملكية بشكل جوهري. يتم قياس لكافة القروض والسلف، في الأصل بالقيمة العادلة شاملة مصاريف اقتنائها.

بعد ذلك، يتم إظهار القروض والسلف غير المتداولة بسوق نشط والتي لم يتم تحوط قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مبلغ مشطوب ومخصص انخفاض خسائر الائتمان. أما بالنسبة للقروض والسلف التي تم تحوطها، يتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تم التحوط لقيمه العادلة مقابل القيمة الدفترية.

ل) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، إجراء، تقييم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على وقوع انخفاض في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية.

وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تلك الموجودات ويتم إثبات أي انخفاض في القيمة بالتغيرات في القيمة الدفترية. وتأخذ المجموعة بعين الاعتبار الدليل على الانخفاض في قيمة القروض والسلف والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق وذلك على أساس الأصل الخاص أو الجماعي.

البنك الأول

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

وعندما يتبين أن الموجودات المالية غير قابلة للتحويل، يتم شطبها مقابل مخصص الانخفاض في القيمة المتعلقة بها مباشرة أو عن طريق إدراجها في قائمة الدخل الموحدة. وتشطب الموجودات المالية فقط في الظروف التي استنفدت فيها جميع المحاولات الممكنة لاستردادها وبعد تحديد مبلغ الخسارة فيها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة في فترة لاحقة وكان من الممكن ربط الانخفاض في القيمة موضوعياً بحدث وقع بعد إثبات الانخفاض (مثل التحسن في درجة التصنيف الائتماني للمدين)، فإنه يتم عكس مخصص الخسائر المثبتة سابقاً وذلك بتعديل حساب المخصص. كما يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة في مخصص خسائر إنتمان.

١) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المكتتاة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها نتيجة لحدث أو أحداث وقعت بعد الإثبات الأولي للأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية وأن لخسارة الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره لهذا الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن قياسها بشكل موثوق به.

ويتم تكوين مخصص خاص لخسائر الائتمان نتيجة للانخفاض في قيمة القرض، أو أي من الموجودات المالية الأخرى المكتتاة بالتكلفة المطفأة، إذا كان هناك دليل موضوعي بأن المجموعة لن تتمكن من تحصيل كافة المبالغ المستحقة. إن مبلغ المخصصات الخاصة هو عبارة عن الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المقدره القابلة للاسترداد. إن القيمة المقدره القابلة للاسترداد تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي تتضمن القيمة المقدره القابلة للاسترداد من الضمانات والموجودات المرهونة، بعد خصمها على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي الأصلي.

تعتبر القروض الشخصية منخفضة القيمة وذلك عندما يتأخر سدادها لعدد معين من الأيام طبقاً لبرامج المنتجات ذات العلاقة. وحيث أنه يتم تحديد مقاييس مخاطر القروض الشخصية على أساس "جماعي" وليس "فردى"، فإنه يتم أيضاً إحتساب مخصصات القروض الشخصية على أساس "جماعي" باستخدام طريقة "معدل التدفق". يغطي المخصص ٧٠% من القروض غير العاملة (فيما عدا تمويل السكن) التي تعتبر متأخرة السداد بعد مدة ٩٠ يوم والقرض التي تصل لحد الشطب بعد مدة تأخر ١٨٠ يوماً. بالنسبة للتمويل السكني، يتم تخفيض درجة التصنيف الائتماني به و تجميد دخل العمولة الخاصه به عندما يعتبر القرض متأخر السداد لمدة ٩٠ يوماً. يجنب مخصص للقروض غير العاملة عندما تكون متأخرة السداد لمدة ١٨٠ يوماً أو أكثر وتصل لحد الشطب بعد مدة تأخر ٧٢٠ يوماً.

إضافة للمخصص الخاص لخسائر الائتمان، يجنب مخصص جماعي للإنخفاض في القيمة على أساس المحظفة لقاء خسائر الإنتمان وذلك في حالة وجود دليل موضوعي على وجود خسائر غير محددة بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة. إن المخصص الجماعي مبني على أساس إنخفاض في مستوى التصنيف الائتماني (إنخفاض درجات تصنيف مخاطر الائتمان) للموجودات المالية منذ تاريخ منحها. ويقدر هذا المخصص بناء على عدة عوامل تتضمن تصنيفات الإنتمان المحددة للجهة / الجهات المقترضة، والظروف الاقتصادية الحالية وخبرة المجموعة في التعامل مع الجهة / الجهات المقترضة، أية معلومات أخرى متاحة عن حالات التعثر السابقة.

ولا تعتبر القروض التي تم إعادة التفاوض على شروطها كقروض متأخرة السداد، ولكن تعامل كقروض جديدة. وتبنى سياسات وممارسات إعادة الجدولة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن المدفوعات ستستمر في الغالب. كما تستمر القروض في الخضوع لتقييم الانخفاض في قيمتها سواءً فردياً أو جماعياً باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي الأصلي للقرض.

ويتم إعادة التفاوض بشأن القروض والسلف بشكل عام كجزء من العلاقة المستمرة مع العميل أو بسبب تغير عكسي في ظروف المقترض. وفي الحالة الأخيرة، قد ينتج عن إعادة التفاوض تمديد تاريخ استحقاق الدفعة أو جداول السداد حيث تقوم المجموعة بعرض سعر عمولة خاصة معدل للمقترضين المتعثرين فعلياً. وينتج عن ذلك، الاستمرار في اعتبار القرض متأخر السداد ومنخفض في القيمة بشكل فردي حيث أن دفعات العمولات الخاصة المعاد التفاوض فيها وأصل القرض لا تسترد القيمة الدفترية الأساسية للقرض. وفي حالات أخرى، ينتج عن إعادة التفاوض اتفاقية جديدة وتعتبر كقرض جديد. أن سياسات وتطبيقات إعادة الجدولة مبنية على مؤشرات أو أحكام تشير إلى أن المدفوعات ستستمر في الغالب. ويستمر القرض بخضوعه لتقييم الانخفاض في القيمة بشكل فردي أو جماعي والمحاسبة باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي الأصلي للقرض.

٢) انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

بالنسبة لسندات الدين المصنفة كمتاحة للبيع، تقوم الإدارة بإجراء تقييم فردي للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وفق نفس المعايير المتبعة بشأن الموجودات المالية المكتتاة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المسجل للانخفاض في القيمة هو الخسارة المتراكمة التي تقاس على أنها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً خسائر الانخفاض في قيمة هذه الاستثمارات المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

في الفترات اللاحقة، إذا كان هناك زيادة في القيمة العادلة لسندات الدين وأن هذه الزيادة تتعلق بصورة موضوعية بحدث ائتماني وقع بعد إثبات خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الموحدة، يتم عكس الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية المتاحة للبيع، يعتبر الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة دون التكلفة دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة ولا يسمح بعكس مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل الموحدة طالما أن الموجودات بقيت مسجلة في السجلات، وعليه فإن أي زيادة في القيمة العادلة بعد تسجيل الانخفاض في القيمة يجب أن تسجل ضمن قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة. وفي حال إلغاء إثبات الموجودات المالية، يتم تسجيل الربح أو الخسارة المتراكمة المثبتة - سابقاً في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة - في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

(م) العقارات الأخرى

تؤول للمجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، بعض العقارات وذلك سداداً للقروض والسلف المستحقة. وتعتبر هذه الموجودات العقارية كموجودات معدة للبيع، وتظهر عند الإثبات الأولى بصافي القيمة القابلة للبيعية للقروض والسلف المستحقة والقيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية، أيهما أقل، ناقصاً تكاليف البيع (إذا كانت جوهرية). ولا يتم تحميل استهلاك على مثل هذه الموجودات العقارية ويتم إثبات إيرادات الإيجار من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة. وبعد الإثبات الأولى، يتم تسجيل الانخفاض اللاحق في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة. كما يتم تسجيل الربح الناتج عن إعادة تقييم القيمة العادلة اللاحق ناقصاً تكاليف بيع هذه الموجودات بقدر عدم زيادتها عن الانخفاض المتراكم المثبت في قائمة الدخل الموحدة، وتظهر الأرباح والخسائر من الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة.

(ن) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية بتقييم ما إذا كان هنالك مؤشر عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات. وفي حالة وجود المؤشر أو عندما يكون مطلوباً إجراء اختبار سنوي للتأكد من وجود انخفاض في القيمة، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل أو الوحدة المدرة للنقدية ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الحالية، أيهما أكبر. عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المدرة للنقدية أكبر من القيمة القابلة للاسترداد، يتم اعتبار الأصل منخفض القيمة ويتم تخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للاسترداد. ولتقييم القيمة الحالية، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدر إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل. ولتحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه الحسابات معززة بمضاعفات التقييم وأسعار الاسهم المتداولة للجهات المدرجة أو أية مؤشرات متوفرة للقيمة العادلة.

وبالنسبة للموجودات، باستثناء الشهرة إن وجدت، يتم عمل تقييم بتاريخ إعداد كل قوائم مالية لمدى توفر مؤشر أن خسائر الانخفاض بالقيمة المثبتة سابقاً لم تعد موجودة أو انخفضت. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل أو الوحدة المدرة للنقدية. ويتم عكس قيد خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة وجود تغير بالافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل منذ آخر إثبات لخسارة الانخفاض في القيمة. إن العكس محدود حيث أن القيمة الدفترية لذلك الأصل لا تزيد عن القيمة القابلة للاسترداد ولا تزيد عن القيمة الدفترية والتي من الممكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، وفيما لو لم يتم إثبات خسارة الانخفاض في القيمة في السنوات السابقة. يتم إثبات عكس القيد هذا في قائمة الدخل الموحدة.

(س) الممتلكات والمعدات

تقاس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة. ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. يتم المحاسبة عن التغيرات في الأعمار الانتاجية المقدر بتغيير الفترة أو الطريقة، حسبما هو ملائم، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الانتاجي للموجودات وتعديلها عند الحاجة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. يتم استهلاك /إطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات وهي كما يلي:

المباني	٣٣ سنة
تحسينات المباني المستأجرة	فترة الإيجار أو العمر الإنتاجي، أي ٥ سنوات، أيهما أقل
الأثاث والمفروشات وأجهزة وبرامج الحاسب الآلي والسيارات	٣ إلى ١٠ سنوات

تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد وذلك بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية، وتدرج في قائمة الدخل الموحدة. ويتم مراجعة جميع الموجودات للتأكد من وجود أي انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. أي قيمة دفترية يتم تخفيضها فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات أكبر من القيمة المقدر القابلة للاسترداد.

(ع) المطلوبات المالية

يتم، في الأصل، إثبات كافة ودائع أسواق المال وودائع العملاء وسندات الدين الثانوية وسندات الدين الأخرى المصدرة، بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات. ويتم إثبات المطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل في الأصل بالقيمة العادلة ويتم تسجيل تكلفة المعاملات مباشرة في قائمة الدخل الموحدة ويتم لاحقاً قياس جميع المطلوبات المالية، باستثناء تلك المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو التي تم تحوط قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة والتي يتم حسابها بعد الأخذ في الاعتبار مبلغ الخصم أو العلاوة. وتطفاً العلاوات والخصومات على أساس معدل العمولة الخاصة الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وتحول إلى مصاريف العمولات الخاصة.

ويتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل عند الإثبات الأولى لها إذا كان القيام بذلك سيخفض بشكل جوهري من الاختلافات في القياس والذي من شأنه أن ينشأ لولا ذلك. ويتم قياس هذه المطلوبات بعد الإثبات الأولى بالقيمة العادلة ويتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة.

تعدل المطلوبات المالية المدرجة في تحوط القيمة العادلة الفعالة بالتغيرات في القيمة العادلة بقدر المخاطر التي يتم تحوطها. ويتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة للمطلوبات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة، يتم إدراج الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الموحدة عند إلغاء الإثبات.

(ف) الضمانات المالية والتزامات القروض

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية بمنح ضمانات مالية واعتمادات مستندية وقبولات. إن عقد الضمان المالي هو عبارة عن عقد يترتب عليه قيام المصدر بسداد مبالغ معينة لتعويض الشخص المتضرر من الخسارة الناتجة عن تعثر المدين عن سداد المبلغ عند استحقاقه وذلك وفقاً للشروط الأصلية أو المعدلة الخاصة بترتيب سداد الدين، ويتم، في الأصل، إثبات الضمانات المالية في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. وبعد الإثبات الأولى، يتم قياس التزامات المجموعة اتجاه كل ضمان إما بالعلوة غير المطفأة أو بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية أية التزامات مالية تظهر نتيجة لهذه الضمانات، أيهما أكبر. ويتم إثبات أي زيادة في المطلوبات المرتبطة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة تحت بند "مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي". كما يتم إثبات العلاوة المحصلة في قائمة الدخل الموحدة ضمن "دخل الأتعاب والعمولات، صافي" على أساس طريقة القسط الثابت وعلى مدى فترة سريان الضمان. وتعتبر التزامات القروض التزمات مؤكدة لمنح الائتمان بموجب أحكام وشروط محددة مسبقاً.

البنك الأول

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(ص) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما تتمكن الإدارة بشكل موثوق به، من تقدير التزام قانوني حالي أو متوقع ناتج عن أحداث ماضية وتكون احتمالية دفع مبالغ لتسوية الالتزام أعلى من احتمال عدم الدفع.

(ق) محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية. يصنف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي إذا ما حول كافة المخاطر و المنافع المصاحبه لملكية الأصل المعني ، والا يعتبر الإيجار عقد إيجار تشغيلي. تحمل الدفعات بموجب عقود الإيجار التشغيلية على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج أي غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

(ر) النقدية و شبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تشمل "النقدية و شبه النقدية" المبالغ على العملات الورقية والمعدنية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الوديعة النظامية. كما تشمل على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء والخاضعة لخطر غير جوهري للتغيرات في القيمة العادلة.

(ش) إلغاء إثبات الأدوات المالية

يتم إلغاء إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو أي جزء من مجموعة من الموجودات المالية المماثلة) وذلك عند إنتهاء الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من هذه الموجودات أو عند تحويل أصل وإن هذا التحويل مؤهل للإلغاء الإثبات. وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على ان المجموعة نقلت موجودات مالية، فإنه يتم إلغاء الإثبات في حالة قيام المجموعة بنقل كل المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الموجودات. وفي حالات التي لا يتم فيها نقل أو الإبقاء على كل المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الموجودات المالية، يتم إلغاء الإثبات فقط في حالة تخلي المجموعة عن السيطرة على الموجودات المالية. وتقوم المجموعة بتسجيل الموجودات أو المطلوبات بشكل منفصل في حالة الحصول على الحقوق والالتزامات الناتجة عن العمليات.

ويتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية (أو أي جزء منها) وذلك فقط عند استنفادها، أي عند تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدة سريانه.

(ت) معاملات برنامج الأسهم

يصنف برنامج الأسهم الخاص بالمجموعة كبرنامج مسدد على شكل أسهم. ويتم تحديد القيمة العادلة للأسهم، التي تتوقع المجموعة منحها، في تاريخ الاستحقاق وتقييد كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة الاستحقاق مع ما يقابلها من زيادة في احتياطي برنامج أسهم. إن التفاصيل الخاصة بالبرنامج وتحديد القيمة العادلة للسهم مذكورة في الإيضاح رقم (٣٧) .

تقوم الإدارة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية ، بتعديل تقديراتها لعدد الأسهم التي قد تستحق. ويتم اثبات أثر التعديل على التقديرات الأصلية (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة خلال فترة الاستحقاق المتبقية مع تعديل مقابل لاحتياطي برنامج الأسهم الأساسي.

(ث) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحسب المزايا المستحقة للموظفين عند انتهاء خدماتهم وفق تقويم اكتوبر طبقا لنظام العمل في المملكة العربية السعودية . تدرج هذه الالتزامات تدخل ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

(خ) مزايا الموظفين قصيرة الأجل

يتم قياس مزايا الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم تسجيلها كمصاريف عند تقديم الخدمة ذات الصلة. ويتم الاعتراف بالتزام المبلغ المتوقع دفعه على حساب المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو برامج تقاسم الأرباح إذا كان لدى المجموعة التزام حالي أو التزام متوقع لدفع هذا المبلغ كنتيجة لخدمة سبق تأديتها من قبل الموظف ويمكن تقدير هذه الالتزامات بشكل موثوق به.

(ذ) الزكاة و ضريبة الدخل

ويتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين السعوديين في الوعاء الزكوي أو صافي الدخل المعدل باستخدام الأسس الموضحة بموجب أنظمة الزكاة، ويتم احتساب ضريبة الدخل على حصة المساهمين غير السعوديين في صافي الدخل المعدل للسنة. يتم استحقاق الزكاة و ضريبة الدخل بشكل ربع سنوي و تحمل على قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة و يتم اثبات الالتزام المقابل لذلك في قائمة المركز المالي الموحده.

(ض) خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها من خلال شركتها التابعة. وتتضمن هذه الخدمات إدارة بعض صناديق الاستثمار بالتعاون مع مستشاري استثمار متخصصين. وتدرج حصة المجموعة في هذه الصناديق في الاستثمارات المتاحة للبيع ويتم الإفصاح عن الأتعاب المكتسبة ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

لا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة.

(ظ) المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة خاصة

إضافة للخدمات المصرفية التقليدية، تقدم المجموعة لعملائها بعض المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة خاصة والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة على النحو التالي:

تدرج كافة المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة خاصة ضمن " القروض و السلف " و "ودائع العملاء" و "الأرصدة لدى للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى" وفقا للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

تعريف المنتجات غير الخاضعة لعمولة خاصة

- ١- **المرابحة:** عبارة عن اتفاقية تباع بموجبها المجموعة للعميل سلعة أو أصل تم شرائه واقتنائه من قبل المجموعة بناء على وعد مستلم من العميل بشرائه. ويشمل سعر البيع التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه .
- ٢- **الإجارة:** هو اتفاق تقوم بموجبه المجموعة ، بصفتها المؤجر، بشراء أو بناء عقار للإيجار وفقاً لطلب العميل (المستأجر) ، بناء على وعده منه بإستئجار العقار لمدة محددة متفق عليها والتي يمكن أن تنتهي بنقل ملكية العقار إلى المستأجر.
- ٣- **المشاركة:** عبارة عن اتفاقية بين المجموعة وعميل للمساهمة في منشأة استثمارية أو في امتلاك بعض الممتلكات تنتهي بقيام العميل بشراء لكامل الملكية. ويتم تقاسم الأرباح والخسائر حسب نصوص الاتفاقية.
- ٤- **التورق:** شكل من أشكال عمليات المراجعة تقوم بموجبها المجموعة بشراء سلعة وبيعها للعميل. ويقوم العميل ببيع السلعة في الحال مستخدماً المتحصلات في تمويل احتياجاته.

٤ - النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

٢٠١٦	٢٠١٧	
٧٦٧,٣٦٣	٨٧٦,٢٧٠	نقد في الصندوق
١٢٣,٥٣٢	١٤٥,٥٢٤	حسابات جارية
٤,٤٢٧,٤٨٤	٤,١٠٦,٢١١	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي :
٢,١٦٩,٠٠٠	١٠,٠٠٩,٠٠٠	- ودیعة نظامية
٧,٤٨٧,٣٧٩	١٥,١٣٧,٠٠٥	- إتفاقيات إعادة بيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي
		الإجمالي

وفقاً لمتطلبات نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على المجموعة الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب والادخار ولأجل والودائع الأخرى ويتم احتسابها في نهاية كل شهر. إن الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متوفرة لتمويل عمليات المجموعة اليومية وبناء عليه لا تعتبر جزءاً من النقدية و شبه النقدية (راجع الإيضاح رقم ٢٧).

٥ - الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

٢٠١٦	٢٠١٧	
٤٢٨,٨٩٣	٩١٤,٨٩٩	حسابات جارية
٥٩٥,٤٧٦	١,٢٠٠,٣٧٢	إيداعات أسواق المال
١,٠٢٤,٣٦٩	٢,١١٥,٢٧١	الإجمالي

تتم إدارة جودة ائتمان الأرصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى يتم إدارتها بموجب درجات تصنيف ائتمان صادرة عن وكالات تصنيف ائتمان خارجية مرموقة.

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

٢٠١٦	٢٠١٧	
١,٠١٥,٧٢٨	٢,١٠٣,٣١٩	مصنفة من الدرجة الأولى (AAA إلى BBB)
٨,٦٤١	١١,٩٥٢	غير مصنفة
١,٠٢٤,٣٦٩	٢,١١٥,٢٧١	الإجمالي

٦- الاستثمارات ، صافي

(أ) تصنف الاستثمارات كما يلي :

الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة		
٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	
١٦٩,٣٥٢	١٦٩,٧٩٥	-	-	١٦٩,٣٥٢	١٦٩,٧٩٥	١- متاحة للبيع ، صافي
١٤٢,٤١٠	٤,٣٣٠	-	-	١٤٢,٤١٠	٤,٣٣٠	سندات بعمولة متغيرة
١٥١,٢٢٧	١٥٣,٣٤٧	-	-	١٥١,٢٢٧	١٥٣,٣٤٧	أسهم
٤٦٢,٩٨٩	٣٢٧,٤٧٢	-	-	٤٦٢,٩٨٩	٣٢٧,٤٧٢	صناديق استثمارية
						إجمالي الاستثمارات المتاحة للبيع ، صافي

تشمل الأسهم المدرجة ضمن الاستثمارات المتاحة للبيع أسهم غير متداولة بمبلغ قدره ٤,٣ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ٣,٤ مليون ريال سعودي) مسجلة بالتكلفة والتي تقارب القيمة العادلة لهذه الاستثمارات.

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

٢- استثمارات أخرى مكتناة بالتكلفة المطفأة

الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة		
٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	
١٣,٢٧٩,١٠٨	٨,٠٣٨,٨٠٧	٣٤٢,٧٥١	٣٨,٢٢٣	١٢,٩٣٦,٣٥٧	٨,٠٠٠,٥٨٤	سندات بعمولة ثابتة
٧,٤٥٤,٦١٠	٨,٢٦٢,٣١٧	٤٤٣,٢٦١	٥٦٥,٢٨٩	٧,٠١١,٣٤٩	٧,٦٩٧,٠٢٨	سندات بعمولة متغيرة
٢٠,٧٣٣,٧١٨	١٦,٣٠١,١٢٤	٧٨٦,٠١٢	٦٠٣,٥١٢	١٩,٩٤٧,٧٠٦	١٥,٦٩٧,٦١٢	إجمالي الاستثمارات الأخرى المكتناة بالتكلفة المطفأة

٣- استثمارات مكتناة حتى تاريخ الاستحقاق

الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة		
٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	
١,٦٤٠	-	-	-	١,٦٤٠	-	سندات بعمولة ثابتة
٦٠,١٥١	٦٠,١٥١	٦٠,١٥١	٦٠,١٥١	-	-	سندات بعمولة متغيرة
٦١,٧٩١	٦٠,١٥١	٦٠,١٥١	٦٠,١٥١	١,٦٤٠	-	إجمالي الاستثمارات المكتناة حتى تاريخ الاستحقاق
٢١,٢٥٨,٤٩٨	١٦,٦٨٨,٧٤٧	٨٤٦,١٦٣	٦٦٣,٦٦٣	٢٠,٤١٢,٣٣٥	١٦,٠٢٥,٠٨٤	إجمالي الاستثمارات، صافي

(ب) الاستثمارات المعاد تصنيفها

قامت الإدارة في ١ يوليو ٢٠٠٨، بتحديد بعض الاستثمارات المتاحة للبيع، والتي كانت لديها نية واضحة للاحتفاظ بها في المدى المنظور بدلاً من بيعها على المدى القصير. ونتيجة لذلك، تم إعادة تصنيف هذه الأدوات من استثمارات متاحة للبيع إلى استثمارات أخرى مكتناة بالتكلفة العادلة. تم استحقاق الاستثمارات بشكل كامل خلال السنة و تم تحويل خسارة بمبلغ ٠,٤٣ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ١,١٥ مليون ريال سعودي) إلى قائمة الدخل الموحدة وتمثل اطفاء لأحتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع حيث تم تكويبه بتاريخ إعادة التصنيف. يعكس الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للاستثمارات المعاد تصنيفها:

٢٠١٦		٢٠١٧		
القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
٦٤,٨٦٠	٦٥,٧٢٥	-	-	استثمارات متاحة للبيع أعيد تصنيفها إلى استثمارات أخرى مكتناة بالتكلفة المطفأة

(ج) فيما يلي تحليلاً لمكونات الاستثمارات:

٢٠١٦			٢٠١٧			
الإجمالي	غير متداولة	متداولة	الإجمالي	غير متداولة	متداولة	
١٣,٢٨٠,٧٤٨	١٢,٩٣٦,٤١٣	٣٤٤,٣٣٥	٨,٠٣٨,٨٠٧	٧,٧٩٦,٥٠١	٢٤٢,٣٠٦	سندات بعمولة ثابتة
٧,٦٨٤,١١٣	٦,٩٢٧,٦٠٢	٧٥٦,٥١١	٨,٤٩٢,٢٦٣	٨,١٦٧,٠٧٤	٣٢٥,١٨٩	سندات بعمولة متغيرة
١٤٢,٤١٠	٣,٤٣٨	١٣٨,٩٧٢	٤,٣٣٠	٤,٣٣٠	-	أسهم
١٥١,٢٢٧	-	١٥١,٢٢٧	١٥٣,٣٤٧	-	١٥٣,٣٤٧	صناديق استثمارية
٢١,٢٥٨,٤٩٨	١٩,٨٦٧,٤٥٣	١,٣٩١,٠٤٥	١٦,٦٨٨,٧٤٧	١٥,٩٦٧,٩٠٥	٧٢٠,٨٤٢	إجمالي الاستثمارات، صافي

تتكون السندات غير المتداولة بشكل أساسي، من سندات حكومية سعودية وسندات بعمولة متغيرة والتي يتم تداولها بين البنوك داخل المملكة العربية السعودية. وتحدد قيم هذه السندات باستخدام طريقة تسعير ملائمة.

(د) فيما يلي تحليلاً للأرباح والخسائر غير المحققة والقيم العادلة للاستثمارات الأخرى المكتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المكتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

٢٠١٦				٢٠١٧				
القيمة العادلة	إجمالي الخسائر غير المحققة	إجمالي الأرباح غير المحققة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	إجمالي الخسائر غير المحققة	إجمالي الأرباح غير المحققة	القيمة الدفترية	
١٣,٢١٨,٦٦٧	(٧٤,٧٤٣)	١٤,٣٠٢	١٣,٢٧٩,١٠٨	٧,٩٥٧,٩٩٨	(٨٩,٢٣٢)	٨,٤٢٣	٨,٠٣٨,٨٠٧	(١) استثمارات أخرى مكتناة بالتكلفة المطفأة
٧,٤٧٩,٩٦٣	(٨٦٦)	٢٦,٢١٩	٧,٤٥٤,٦١٠	٨,٢٦٦,٨٨٣	(١٧,٩٤٤)	٢٢,٥١٠	٨,٢٦٢,٣١٧	سندات بعمولة ثابتة
٢٠,٦٩٨,٦٣٠	(٧٥,٦٠٩)	٤٠,٥٢١	٢٠,٧٣٣,٧١٨	١٦,٢٢٤,٨٨١	(١٠٧,١٧٦)	٣٠,٩٣٣	١٦,٣٠١,١٢٤	سندات بعمولة متغيرة
								الإجمالي
١,٦٥٢	-	١٢	١,٦٤٠	-	-	-	-	(٢) استثمارات مكتناة حتى تاريخ الاستحقاق
٥٨,٤٢١	(١,٧٣٠)	-	٦٠,١٥١	٦٠,٠٥٢	(٩٩)	-	٦٠,١٥١	سندات بعمولة ثابتة
٦٠,٠٧٣	(١,٧٣٠)	١٢	٦١,٧٩١	٦٠,٠٥٢	(٩٩)	-	٦٠,١٥١	سندات بعمولة متغيرة
								الإجمالي

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

هـ (فيما يلي تحليلاً للاستثمارات حسب الأطراف الأخرى:

٢٠١٦	٢٠١٧
١٨,١٠٨,٢٩٣	١٣,٥٥٢,٩٩٢
١,٧١٩,٧٦٨	١,٩٠٧,٠٨٠
١,٢٧٥,٧٧٢	١,٠٧٠,٩٩٨
١٥٤,٦٦٥	١٥٧,٦٧٧
<u>٢١,٢٥٨,٤٩٨</u>	<u>١٦,٦٨٨,٧٤٧</u>

مؤسسات حكومية وشبه حكومية
شركات
بنوك ومؤسسات مالية أخرى
أخرى
إجمالي الاستثمارات ، صافي

ان الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المضافة البالغة ٨ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ٦٣٨ مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع العملاء. تبلغ القيمة السوقية لهذه الاستثمارات ٨ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ٦٣٨ مليون ريال سعودي).

و (المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها الاستثمارات

٢٠١٦				٢٠١٧				
الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المضافة الإجمالي	المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	متاحة للبيع		الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المضافة الإجمالي	المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	متاحة للبيع		
١٦,٤٦٦,٣٣٥	١٦,٤٦٤,٦٩٥	١,٦٤٠	-	١٢,٠٣١,٨٦١	١٢,٠٣١,٨٦١	-	-	سندات سيادية سعودية
٣,١٦٩,٣٧١	٣,١٠٩,٢٢٠	٦٠,١٥١	-	٢,٩٨٢,٤٨٣	٢,٩٢٢,٣٣٢	٦٠,١٥١	-	استثمارات من الدرجة الأولى
١,٣٢٩,١٥٥	١,١٥٩,٨٠٣	-	١٦٩,٣٥٢	١,٥١٦,٧٢٦	١,٣٤٦,٩٣١	-	١٦٩,٧٩٥	غير مصنفة
٢٠,٩٦٤,٨٦١	٢٠,٧٣٣,٧١٨	٦١,٧٩١	١٦٩,٣٥٢	١٦,٥٣١,٠٧٠	١٦,٣٠١,١٢٤	٦٠,١٥١	١٦٩,٧٩٥	إجمالي المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها الاستثمارات
٢٩٣,٦٣٧	-	-	٢٩٣,٦٣٧	١٥٧,٦٧٧	-	-	١٥٧,٦٧٧	أسهم وصناديق استثمار إجمالي الاستثمارات، صافي
<u>٢١,٢٥٨,٤٩٨</u>	<u>٢٠,٧٣٣,٧١٨</u>	<u>٦١,٧٩١</u>	<u>٤٦٢,٩٨٩</u>	<u>١٦,٦٨٨,٧٤٧</u>	<u>١٦,٣٠١,١٢٤</u>	<u>٦٠,١٥١</u>	<u>٣٢٧,٤٧٢</u>	

تشتمل الاستثمارات من الدرجة الأولى على استثمارات تعادل درجة تصنيفها من AAA إلى BBB-. صادرة عن وكالة تصنيف خارجية. وبالنسبة للسندات الخاصة غير المصنفة، ولكن تم تصنيف مصدرها، يتم استخدام تصنيف المصدر. وتبلغ السندات التي تدرج تحت هذه التصنيف ٦٣٤ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ١,٨٨٨ مليون ريال سعودي).

٧ - القروض والسلف ، صافي

أ (القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المضافة

٢٠١٧	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي	
١,٩٤٥,٨٩٣	٣٨٠,٩٤٥	٣٨٠,٩٤٥	١٨,٢٤٨,٤٧١	٤٣,٨٥١,٤٣٢	٦٤,٤٢٦,٧٤١	قروض وسلف عاملة - إجمالي
٣٧٤,٣٤٥	١٥,٢٦٩	١٥,٢٦٩	١٤٥,٦٤٧	١,٤٥٠,٣٤٣	١,٩٨٥,٦٠٤	قروض وسلف غير عاملة، صافي
٢,٣٢٠,٢٣٨	٣٩٦,٢١٤	٣٩٦,٢١٤	١٨,٣٩٤,١١٨	٤٥,٣٠١,٧٧٥	٦٦,٤١٢,٣٤٥	إجمالي القروض والسلف
(٤٤٤,٢٣٧)	(١٥,٥٩٠)	(١٥,٥٩٠)	(٢٨١,٢٧٩)	(٢,٠٣١,٧٥٦)	(٢,٧٧٢,٨٦٢)	مخصص انخفاض خسائر الائتمان
١,٨٧٦,٠٠١	٣٨٠,٦٢٤	٣٨٠,٦٢٤	١٨,١١٢,٨٣٩	٤٣,٢٧٠,٠١٩	٦٣,٦٣٩,٤٨٣	إجمالي القروض والسلف، صافي
٢,٣٣٩,٣١٧	٣٧٠,٠٣٦	٣٧٠,٠٣٦	١٩,٢٥٧,٤٤٣	٥١,٢٧٣,٠٠٥	٧٣,٢٣٩,٨٠١	٢٠١٦
٣٠٣,٥٤١	٢٠,٨٠٧	٢٠,٨٠٧	١٦٠,٥٦٧	١,١٧٠,٦٢١	١,٦٥٥,٥٣٦	قروض وسلف عاملة - إجمالي
٢,٦٤٢,٨٥٨	٣٩٠,٨٤٣	٣٩٠,٨٤٣	١٩,٤١٨,٠١٠	٥٢,٤٤٣,٦٢٦	٧٤,٨٩٥,٣٣٧	قروض وسلف غير عاملة، صافي
(٣٧٤,٢٩١)	(٢١,٧٧٠)	(٢١,٧٧٠)	(٣٢٦,٣٠٥)	(١,٤٢٩,٨٧٤)	(٢,١٥٢,٢٤٠)	إجمالي القروض والسلف
٢,٢٦٨,٥٦٧	٣٦٩,٠٧٣	٣٦٩,٠٧٣	١٩,٠٩١,٧٠٥	٥١,٠١٣,٧٥٢	٧٢,٧٤٣,٠٩٧	مخصص انخفاض خسائر الائتمان
						إجمالي القروض والسلف، صافي

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

(ب) الحركة في مخصص انخفاض خسائر الائتمان :

الإجمالي	قروض تجارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	جاري مدين	إيضاح	٢٠١٧
٢,١٥٢,٢٤٠	١,٤٢٩,٨٧٤	٣٢٦,٣٠٥	٢١,٧٧٠	٣٧٤,٢٩١		الرصيد في بداية السنة
١,٢٠٤,١١٦	٩٢١,٣٧٦	١٤٦,٤٧٥	٣٨,٦٢٨	٩٧,٦٣٧	ب(١) (٢)	المكون خلال السنة
(٧,٧٤٦)	(٧,٧٤٦)	-	-	-	ب(٢) (٢)	استرداد مبالغ مكونة سابقاً
١,١٩٦,٣٧٠	٩١٣,٦٣٠	١٤٦,٤٧٥	٣٨,٦٢٨	٩٧,٦٣٧		ديون معدومة مشطوبة
(٥٤٧,١٧٣)	(٢٩١,٤٤٣)	(١٩١,٥٠١)	(٤٤,٨٠٨)	(١٩,٤٢١)		مخصص خسائر مخاطر غير مباشرة محول للمطلوبات الأخرى
(٢٨,٥٧٥)	(٢٠,٣٠٥)	-	-	(٨,٢٧٠)		الرصيد في نهاية السنة
٢,٧٧٢,٨٦٢	٢,٠٣١,٧٥٦	٢٨١,٢٧٩	١٥,٥٩٠	٤٤٤,٢٣٧		
١,٣٧٥,٠٤٠	٨٥٥,٩٨٦	١٧٨,٦٢٧	٧,٨٨٩	٣٣٢,٥٣٨		٢٠١٦
١,٢٦٩,١٣٦	٨٣٣,٢٩٣	٢٩٤,٢٠٦	٣١,٥٠٠	١١٠,١٣٧	ب(١) (٢)	الرصيد في بداية السنة
(٣٢,١٨٤)	(٢٨,٧٠٦)	-	-	(٣,٤٧٨)	ب(٢) (٢)	المكون خلال السنة
١,٢٣٦,٩٥٢	٨٠٤,٥٨٧	٢٩٤,٢٠٦	٣١,٥٠٠	١٠٦,٦٥٩		استرداد مبالغ مكونة سابقاً
(٣٩١,٨٧٢)	(١٦٢,٨١٩)	(١٤٦,٥٢٨)	(١٧,٦١٩)	(٦٤,٩٠٦)		ديون معدومة مشطوبة
(٦٧,٨٨٠)	(٦٧,٨٨٠)	-	-	-		مخصص خسائر مخاطر غير مباشرة محول للمطلوبات الأخرى
٢,١٥٢,٢٤٠	١,٤٢٩,٨٧٤	٣٢٦,٣٠٥	٢١,٧٧٠	٣٧٤,٢٩١		الرصيد في نهاية السنة

ب(١) يشتمل مخصص الانخفاض للسنة على مخصص انخفاض جماعي قدره ١٨٥ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ٣٠٢ مليون ريال سعودي).
ب(٢) مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان، صافي

٢٠١٦	٢٠١٧
١,٢٦٩,١٣٦	١,٢٠٤,١١٦
(٣٢,١٨٤)	(٧,٧٤٦)
(٦٩,٥٦٣)	(٧٦,٠٧١)
١,١٦٧,٣٨٩	١,١٢٠,٢٩٩

مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان
ناقص: استرداد مبالغ مكونة سابقاً
استرداد مبالغ مشطوبة سابقاً
إجمالي مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان، صافي

(ج) جودة الائتمان الخاصة بالقروض والسلف

(١) قروض وسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

صنفت المجموعة محفظة القروض والسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة إلى ثلاث فئات هي: قروض منتظمة وقروض مرضية وقروض تحت الملاحظة حسب نظام التصنيف الداخلي للمجموعة.

إن القروض والسلف المصنفة كقروض منتظمة تعتبر قروض عاملة لها خصائص أساسية قوية وتشمل تلك القروض التي تظهر صفات تسمح لها بمواجهة الظروف التجارية والمالية والاقتصادية دون إلحاق ضرر جوهري بقدرة الملتزم بالوفاء بالتزاماته.

إن القروض والسلف المصنفة كقروض مرضية وبموجبها تعتبر الجهات المقرضة قادرة على الوفاء بالتزاماتها ويتوقع ان تستمر على ذلك في المدى المتوسط، ولكن هناك احتمال تأثرها بالظروف التجارية والاقتصادية الحرجة والتي يمكن أن تقلل من قدرة الملتزم على الوفاء بالتزاماته في المستقبل.

تشتمل القروض والسلف تحت الملاحظة على قروض وسلف عاملة، حالية وسارية فيما يختص بسداد أصل القرض والعمولة الخاصة. إلا أن هذا النوع من القروض يتطلب من الإدارة الانتباه الشديد لعدم مقدرة الجهات المقرضة على الوفاء بالتزاماتها وأنه يوجد تعثر أو عدم السداد، تعتمد هذه الجهات المقرضة على الظروف التجارية والمالية والاقتصادية الإيجابية للوفاء بالتزاماتها بالكامل وفي الوقت المحدد.

الإجمالي	قروض تجارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	جاري مدين	٢٠١٧
٦,٩٠٤,٠٣٤	٦,٨٩٤,٢٣٤	-	-	٩,٨٠٠	منتظمة
٥٤,٦٨٩,٦١٣	٣٤,٩٨٦,٣٤٤	١٧,٥٩٨,٠٠٩	٣٤٦,٣٢٠	١,٧٥٨,٩٤٠	مرضية
١,٩٥٨,٤٠٠	١,٧٨٦,٨٤٤	-	-	١٧١,٥٥٦	تحت الملاحظة
٦٣,٥٥٢,٠٤٧	٤٣,٦٦٧,٤٢٢	١٧,٥٩٨,٠٠٩	٣٤٦,٣٢٠	١,٩٤٠,٢٩٦	الإجمالي
٧,٩١١,٣٧٦	٧,٨٤٢,٢٣٥	-	-	٦٩,١٤١	٢٠١٦
٦٢,٩٥٧,٠٨٨	٤٢,٠٧٨,٨٣٤	١٨,٤٨٥,٨٧٥	٣٣٠,٦٥٢	٢,٠٦١,٧٢٧	منتظمة
٨١٢,٥٥١	٦٦٦,٩٩٢	-	-	١٤٥,٥٥٩	مرضية
٧١,٦٨١,٠١٥	٥٠,٥٨٨,٠٦١	١٨,٤٨٥,٨٧٥	٣٣٠,٦٥٢	٢,٢٧٦,٤٢٧	تحت الملاحظة
					الإجمالي

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

٢ (أعمار القروض والسلف متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

الإجمالي	قروض تجارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	جاري مدين	٢٠١٧
٦٢٥,٧٣٠	٨٨,٤٧٠	٥٠٦,٩٥٨	٢٥,٣٢٣	٤,٩٧٩	لغاية ٣٠ يوم
١٧١,٢٢٧	١٨,٤٠٢	١٤٣,٥٠٤	٩,٣٠٢	١٩	من ٣١ إلى ٩٠ يوم
٧٧,٧٣٧	٧٧,١٣٨	-	-	٥٩٩	أكثر من ٩٠ يوم
٨٧٤,٦٩٤	١٨٤,٠١٠	٦٥٠,٤٦٢	٣٤,٦٢٥	٥,٥٩٧	الإجمالي
٩٣٦,٨٥٣	٢٦٥,٩٤١	٦١٥,٣١٤	٢٦,٤١١	٢٩,١٨٧	٢٠١٦
٣٥٤,٧٣٠	١٦٤,٦٢٨	١٥٦,٢٥٤	١٢,٩٧٣	٢٠,٨٧٥	لغاية ٣٠ يوم
٢٦٧,٢٠٣	٢٥٤,٣٧٥	-	-	١٢,٨٢٨	من ٣١ إلى ٩٠ يوم
١,٥٥٨,٧٨٦	٦٨٤,٩٤٤	٧٧١,٥٦٨	٣٩,٣٨٤	٦٢,٨٩٠	أكثر من ٩٠ يوم
					الإجمالي

تتكون القروض والسلف المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة المذكورة اعلاه من اجمالي القروض، باستثناء حسابات الجاري مدين و القروض التجارية التي تشمل مبالغ أقساط متأخرة السداد. بلغت حسابات الجاري مدين و القروض التجارية متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مبلغ ١,٦٥٥,٩٨٠ مليون ريال (٢٠١٦: ٢,٩١٣,٤٠٠ مليون ريال سعودي).

د) فيما يلي تحليلاً بمخاطر تركيزات القروض والسلف ومخصص انخفاض خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية:

قروض وسلف، صافي	مخصص انخفاض خسائر الائتمان	غير عاملة	عاملة	٢٠١٧
١,٠٠٣,٢١٨	-	-	١,٠٠٣,٢١٨	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
١,١٢٥,٧٠٩	-	-	١,١٢٥,٧٠٩	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٧٥١,٦٢٢	(٣٠٤)	٣٠٤	٧٥١,٦٢٢	زراعة وأسماك
١٠,٤٠١,٣٨٢	(٣٧٤,٧٤٨)	٣٧٤,٧٤٨	١٠,٤٠١,٣٨٢	تصنيع
١,٤٠٦,٩٣٢	(٧,١٩٣)	٧,١٩٣	١,٤٠٦,٩٣٢	كهرباء ومياه وغاز وخدمات صحية
٩,١٤٣,٨٤٦	(٧٠٩,٦٠٧)	٩٠٩,٦٣٩	٨,٩٤٣,٨١٤	بناء وإنشاءات
١٣,٣٥٢,٦٠٩	(٤٣٢,٢٤٥)	٤٥٤,٥٦٢	١٣,٣٣٠,٢٩٢	تجارة
٢,٤٧٥,٨٣٥	(٧,٦٥٤)	٧,٦٥٤	٢,٤٧٥,٨٣٥	نقل واتصالات
٣,٤٠٤,٢٠٩	(٦٨,٤١٣)	٦٨,٤١٣	٣,٤٠٤,٢٠٩	خدمات
١٨,٦٨٦,٠٥٦	(١٠٤,٢٧٦)	١٦٠,٩١٦	١٨,٦٢٩,٤١٦	قروض شخصية وبطاقات ائتمان
٢,٩٥٤,٣١٢	(٢,١٧٥)	٢,١٧٥	٢,٩٥٤,٣١٢	أخرى
٦٤,٧٠٥,٧٣٠	(١,٧٠٦,٦١٥)	١,٩٨٥,٦٠٤	٦٤,٤٢٦,٧٤١	
(١,٠٦٦,٢٤٧)	(١,٠٦٦,٢٤٧)	-	-	مخصص انخفاض المحفظة
٦٣,٦٣٩,٤٨٣	(٢,٧٧٢,٨٦٢)	١,٩٨٥,٦٠٤	٦٤,٤٢٦,٧٤١	الإجمالي
قروض وسلف، صافي	مخصص انخفاض خسائر الائتمان	غير عاملة	عاملة	٢٠١٦
١,١٤٩,٦٩٩	-	-	١,١٤٩,٦٩٩	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
٢,٠٤٤,١٤٠	-	-	٢,٠٤٤,١٤٠	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٧٢٢,٤٢٦	(٦٥٤)	٦٥٤	٧٢٢,٤٢٦	زراعة وأسماك
١٢,٢٩٧,٠٠٧	(٢٧٠,٥٩٠)	٢٨٥,٥٩٠	١٢,٢٨٢,٠٠٧	تصنيع
١,٩٧٣,٦٦٣	(٩٢,٩٥٧)	٩٢,٩٥٧	١,٩٧٣,٦٦٣	كهرباء ومياه وغاز وخدمات صحية
١٠,٠٢٣,٠٦٠	(٤١١,٧٠٩)	٧٠٩,٨٩١	٩,٧٢٤,٨٧٨	بناء وإنشاءات
١٦,٢٥٣,٨٤١	(٣٠٨,٧٨١)	٣٠٨,٧٨١	١٦,٢٥٣,٨٤١	تجارة
٢,٧٦٥,٦٣٧	(٦,٧٣٧)	٦,٧٣٧	٢,٧٦٥,٦٣٧	نقل واتصالات
٣,٦١٠,٣١٦	(٦٩,٥٥٢)	٦٩,٥٥٢	٣,٦١٠,٣١٦	خدمات
١٩,٦٩٨,٥٣٠	(١١٠,٣٢٣)	١٨١,٣٧٤	١٩,٦٢٧,٤٧٩	قروض شخصية وبطاقات ائتمان
٣,٠٨٥,٧١٥	-	-	٣,٠٨٥,٧١٥	أخرى
٧٣,٦٢٤,٠٣٤	(١,٢٧١,٣٠٣)	١,٦٥٥,٥٣٦	٧٣,٢٣٩,٨٠١	
(٨٨٠,٩٣٧)	(٨٨٠,٩٣٧)	-	-	مخصص انخفاض المحفظة
٧٢,٧٤٣,٠٩٧	(٢,١٥٢,٢٤٠)	١,٦٥٥,٥٣٦	٧٣,٢٣٩,٨٠١	الإجمالي

تتضمن القروض والسلف منتجات مصرفية إسلامية بقيمة ٤٣ مليار ريال سعودي (٢٠١٦: ٥٠ مليار ريال سعودي).

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

(هـ) الضمانات

تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية في أنشطة الإقراض، بالاحتفاظ بضمانات للحد من مخاطر الائتمان المتعلقة بها. وتتضمن هذه الضمانات غالباً ودائع لأجل، وتحت الطلب وودائع نقدية أخرى، وضمانات مالية وأسهم محلية ودولية وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. ويحتفظ بالضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها مقابل المخاطر المتعلقة بها على أساس صافي القيمة البيعية لها. ويبلغ إجمالي القيمة العادلة للضمانات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ٢٦,٢ مليار ريال سعودي (٢٠١٦: ٣٠,٦٨ مليار ريال).

٨ - الاستثمار في شركة زميلة

٢٠١٦	٢٠١٧
١٢,٥٦٧	٣٥,٦٩٧
٢٠,٠٠٠	-
٣,١٣٠	٩,٨١٠
٣٥,٦٩٧	٤٥,٥٠٧

الرصيد في بداية السنة
إستثمارات إضافية خلال السنة
الحصة في ربح الشركة الزميلة
الرصيد في نهاية السنة

يمثل الاستثمار في شركة زميلة ٢٠% (٢٠١٦: ٢٠%) من أسهم الشركة الوطنية للتأمين والتي تأسست في المملكة العربية السعودية عملاً بالمرسوم الملكي رقم ٥٣/م بتاريخ ٢١ شوال ١٤٣٠ هجري (الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠٠٩). خلال عام ٢٠١٦ قام البنك بالاكتمال بحقوق الأولوية المطروحة من قبل شركة الوطنية للتأمين بواقع سهم لكل سهم مملوك وبموجبه بلغ إجمالي تكلفة الاستثمارات ٤٠ مليون ريال سعودي.

٩ - الممتلكات والمعدات ، صافي
فيما يلي تفاصيل الممتلكات والمعدات :

٢٠١٧	الأراضي والمباني	تحسينات المباني المستأجرة	برامج الحاسب الآلي	أجهزة الحاسب الآلي	المفروشات والأثاث	السيارات	الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ	الإجمالي
٧٨٣,٨٢٥	٣١٧,٧١٥	٦٣٥,٧٠٧	٤٢٢,٤٠٦	٢٨٢,٣٠٤	٥,٣٥١	٢٤٤,٩٨٩	٢,٦٩٢,٢٩٧	
-	-	-	-	-	-	-	٢٣١,١٧٧	
٢١,٥٤٦	٩٠,٨٦٩	١٠٢,٧٠٦	٧٨,٠٣٦	٥٩,٥٣٧	-	(٣٥٢,٦٩٤)	-	
٨٠٥,٣٧١	٤٠٨,٥٨٤	٧٣٨,٤١٣	٥٠٠,٤٤٢	٣٤١,٨٤١	٥,٣٥١	١٢٣,٤٧٢	٢,٩٢٣,٤٧٤	

الاستهلاك / الإطفاء المتراكم:

٥٩,٨٦١	٢٩١,٤٤١	٤٤٨,٥٦٤	٤١٣,٦٩٦	١٩٣,٣٥٧	٤,٣٥٥	-	١,٤١١,٢٧٤
١١,٩٩٢	١٥,٣٢٨	٧٨,٨٦٢	٢٦,٩٦٠	٣١,٦٥٩	٣٩٠	-	١٦٥,١٩١
٧١,٨٥٣	٣٠٦,٧٦٩	٥٢٧,٤٢٦	٤٤٠,٦٥٦	٢٢٥,٠١٦	٤,٧٤٥	-	١,٥٧٦,٤٦٥
٧٣٣,٥١٨	١٠١,٨١٥	٢١٠,٩٨٧	٥٩,٧٨٦	١١٦,٨٢٥	٦٠٦	١٢٣,٤٧٢	١,٣٤٧,٠٠٩

الرصيد في بداية السنة

المحمل للسنة

الرصيد في نهاية السنة

صافي القيمة الدفترية كما في

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٠١٦	الأراضي والمباني	تحسينات المباني المستأجرة	برامج الحاسب الآلي	أجهزة الحاسب الآلي	المفروشات والأثاث	السيارات	الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ	الإجمالي
٣٩٦,٧١٥	٣١٧,٧١٥	٥٦٣,٧٣٧	٤٠٨,٧٤٦	٢٢٦,٤٠٥	٥,٥٣٣	١٧٢,٣٣٥	٢,٠٩١,١٨٦	
٣٨٧,١١٠	-	-	-	-	-	-	٢١٦,٣٥١	
-	-	-	(٢,١٦٢)	(٦)	(١٨٢)	-	(٢,٣٥٠)	
-	-	٧١,٩٧٠	١٥,٨٢٢	٥٥,٩٠٥	-	-	(١٤٣,٦٩٧)	
٧٨٣,٨٢٥	٣١٧,٧١٥	٦٣٥,٧٠٧	٤٢٢,٤٠٦	٢٨٢,٣٠٤	٥,٣٥١	٢٤٤,٩٨٩	٢,٦٩٢,٢٩٧	

الاستهلاك / الإطفاء المتراكم:

٥٧,١٨٥	٢٧٩,٥٨٧	٣٧٢,٢٩٢	٣٩٧,٠٨١	١٨٠,٠٠٩	٣,٩٨٦	-	١,٢٩٠,١٤٠
٢,٦٧٦	١١,٨٥٤	٧٦,٢٧٢	١٧,٣٣٧	١٣,٣٤٩	٥٥١	-	١٢٢,٠٣٩
-	-	-	(٧٢٢)	(١)	(١٨٢)	-	(٩٠٥)
٥٩,٨٦١	٢٩١,٤٤١	٤٤٨,٥٦٤	٤١٣,٦٩٦	١٩٣,٣٥٧	٤,٣٥٥	-	١,٤١١,٢٧٤
٧٢٣,٩٦٤	٢٦,٢٧٤	١٨٧,١٤٣	٨,٧١٠	٨٨,٩٤٧	٩٩٦	٢٤٤,٩٨٩	١,٢٨١,٠٢٣

الرصيد في بداية السنة

المحمل للسنة

الاستبعادات خلال السنة

الرصيد في نهاية السنة

صافي القيمة الدفترية:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

البنك الأول

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

١٠ - الموجودات الأخرى، صافي

٢٠١٦	٢٠١٧
(معدلة)	
٦٤٦,٧٨٧	٦١٢,٦٦٥
١١٩,٤٢٥	٧١,٩٢٥
٧٦٦,٢١٢	٦٨٤,٥٩٠

ذمم مدينة، صافي
أخرى
الإجمالي

تتضمن الموجودات الأخرى، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، مبلغ وقدره ٤٣٧,١٥ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ٤٣٧,١٥ مليون ريال سعودي). والتي تم دفع هذا المبلغ في الأصل إلى طرف ثالث والذي تعثر عن السداد وان الإدارة تتوقع استردادها من جهة ذات علاقة. توصلت المجموعة الى اتفاقية سداد مع الجهة ذات العلاقة لاسترداد المبلغ. قامت المجموعة بتكوين مخصص انخفاض قدره ١٤٩,٩١ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٠١٦: ١٤٩,٩١ مليون ريال سعودي)، مقابل الرصيد القائم بسبب عدم التأكد من توقيت استرداد هذا الرصيد.

١١ - المشتقات

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة والتحوط:

(أ) المقايضات :

تمثل المقايضات التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وبالنسبة لمقايضات أسعار العملات، تقوم الأطراف الأخرى عادة بتبادل دفع العملات بالسعر الثابت والمتغير وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما بالنسبة لمقايضات أسعار العملات بعملة مختلفة، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع دفع العملات بسعر ثابت ومتغير بعملة مختلفة.

(ب) العقود الآجلة والمستقبلية :

أن العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. ويتم تصميم العقود الآجلة خصيصاً لتلبية احتياجات معينة ويتم التعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العملات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ، ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

(ج) اتفاقيات الأسعار الآجلة :

أن اتفاقيات الأسعار الآجلة هي عبارة عن عقود خاصة بأسعار العملات ويتم تداولها بشكل فردي وتنص على أن يسدد نقداً الفرق بين سعر العمولة المتعاقد عليه وسعر السوق في تاريخ مستقبلي محدد وذلك عن أصل المبلغ وخلال الفترة الزمنية المتفق عليها.

(د) الخيارات :

أن الخيارات هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية ، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (حامل الخيار) لبيع أو شراء عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المحددة.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة لدى المجموعة بالمبيعات، وتكوين المراكز، وموازنة أسعار الصرف. وتتعلق أنشطة المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق تكوين المراكز بإدارة مراكز مخاطر السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

المشتقات المقتناة لأغراض التحوط

تتبع المجموعة نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر والتي يتعلّق جزء منها بإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العملات الخاصة لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقرها مجلس الإدارة والإدارة.

لقد وضع مجلس الإدارة مستوى معين لمخاطر السوق التي تشمل على مخاطر العملات ومخاطر أسعار العملات الخاصة. وقد قامت الإدارة من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك بوضع حدود للمخاطر لضمان بقاءها ضمن الحدود المقررة من قبل مجلس الإدارة. وكجزء من إدارة موجوداتها ومطلوباتها تقوم المجموعة بمراقبة المراكز بانتظام وتستخدم المشتقات لأغراض التحوط وذلك لتقليل تعرضها لمخاطر أسعار العملات والعملات الخاصة. ويتم ذلك عادة من خلال تحوط مخاطر معاملات محددة.

وتستخدم المجموعة مقايضات أسعار العملات لتحوط مخاطر أسعار العملات الناتجة عن مخاطر أسعار عملات ثابتة محددة. وتستخدم المجموعة أيضاً مقايضات أسعار العملات لتحوط مخاطر التدفقات النقدية الناشئة عن بعض مخاطر العملات بأسعار متغيرة. وفي جميع هذه الحالات، يجب توثيق طبيعة تحوط المخاطر وأهدافها رسمياً، بما في ذلك تفاصيل الأدوات المحوطة مخاطر وأداة تحوط المخاطر، ويتم قيد هذه المعاملات على أنها تحوط مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

تحوطات التدفقات النقدية

تتعرض المجموعة للتغيير في التدفقات النقدية للعملات المستقبلية لأصول و مطلوبات غير متداولة و التي تحمل عمولة ذات نسبة متغيرة، تستخدم المجموعة مقايضات أسعار العملات كتحوطات للتدفقات النقدية لمخاطر أسعار العملات هذه. ونتيجة للالتزامات المؤكدة بالعملات الأجنبية كالديون الصادرة بالعملات الأجنبية تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار العملات والناتج تحوطها بمقايضات أسعار العملات لعملة مختلفة. مما يلي جدولاً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ يبين الفترات التي يتوقع ان تحدث فيها التدفقات النقدية المغطاة و متى يتوقع ان تؤثر على قائمة الدخل:

٢٠١٦	٢٠١٧
خلال سنة واحدة	
٧,٠٦٢	٨,٣٦٦
(٧,٠٧١)	(١٤,٥٦٩)
(٩)	(٦,٢٠٣)

التدفقات النقدية (الأصول)
التدفقات النقدية (الالتزامات)
صافي التدفقات النقدية

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الريالات السعودية

يوضح الجدول التدفقات النقدية لدخل العملات الخاصة التي يتوقع ان تنتج عنه البنود التي تم التحوط لها في تحوطات التدفقات النقدية و ذلك على أساس محفظة تجديد أسعار الموجودات و المطلوبات المتحوط لها.

المعدل الشهري	المبالغ الاسمية حسب تاريخ الاستحقاق				إجمالي المبالغ الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الايجابية	الأدوات المالية المشتقة ٢٠١٧ مقتناة لأغراض المتاجرة: مقايضات أسعار العملات الخاصة عقود الصرف الأجنبي وعقود السلع الآجلة خيارات العملات والسلع خيارات أسعار العملات الخاصة مقتناة لتحوط مخاطر القيمة العادلة: مقايضات أسعار العملات الخاصة مقتناة لتحوط مخاطر التدفقات النقدية: مقايضات أسعار العملات الخاصة الإجمالي القيم العادلة لاتفاقيات مقاصة القيم العادلة قبل المقاصة
	أكثر من خمس سنوات	١ إلى ٥ سنوات	٣ إلى ١٢ شهر	خلال ٣ أشهر				
٢٩,٨٣٦,٦١٨	٢,٤٧٣,٧٢٦	٢٤,٧١٣,٨٣٣	٣,٧٩١,٣٦٠	٨٦٤,١٢٠	٣١,٨٤٣,٠٣٩	٥٣,١٩٢	١٢٥,١٣٠	
١٤,٣٧٢,٤٩٢	-	٣٥٥,٥٦٨	٣,٥٦٠,١٨٩	٧,١٤٦,٥١٦	١١,٠٦٢,٢٧٣	٢٩,٩١٦	٥٩,٤١٩	
١٢,٨٤٨,١٤٤	-	٩٥,١٠٩	٣,٢٣٠,٠٥٣	٢,٨٥٤,٣٦٣	٦,١٧٩,٥٢٥	٣,٧٦٥	٢٠,٢٠٨	
٢,٢٤٢,٨٠٩	٢,١٢١,٧٦٨	-	-	-	٢,١٢١,٧٦٨	٣,٨٧١	٧,٤٦١	
٣٧,٥٠٢	-	٣٧,٥٠٠	-	-	٣٧,٥٠٠	٣٦٦	-	
٢,٥٩٨,٨٠١	-	-	-	٤,١٩٦,١٣٧	٤,١٩٦,١٣٧	٥٦٩	-	
٤,٥٩٥,٤٩٤	٢٥,٢٠٢,٠١٠	١٠,٥٨١,٦٠٢	١٥,٠٦١,١٣٦	٥٥,٤٤٠,٢٤٢	٩١,٦٧٩	٢١٢,٢١٨		
					٨٤٣,٧٢٧	٨٤٣,٧٢٧		
					٩٣٥,٤٠٦	١,٠٥٥,٩٤٥		

المعدل الشهري	المبالغ الاسمية حسب تاريخ الاستحقاق				إجمالي المبالغ الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الايجابية	الأدوات المالية المشتقة ٢٠١٦ مقتناة لأغراض المتاجرة: مقايضات أسعار العملات الخاصة عقود الصرف الأجنبي وعقود السلع الآجلة خيارات العملات والسلع خيارات أسعار العملات الخاصة مقتناة لتحوط مخاطر القيمة العادلة: مقايضات أسعار العملات الخاصة مقتناة لتحوط مخاطر التدفقات النقدية: مقايضات أسعار العملات الخاصة الإجمالي القيم العادلة لاتفاقيات مقاصة القيم العادلة قبل المقاصة
	أكثر من خمس سنوات	١ إلى ٥ سنوات	٣ إلى ١٢ شهر	خلال ٣ أشهر				
٢٨,٢٦٩,٩٧٨	٢,٥٤٣,٥٧٢	١٩,٣١٩,٨٥٤	٢,٨٠٢,٤٥٩	٤١٠,٨٤١	٢٥,٠٧٦,٧٢٦	٥٠,٦٥٣	١١٦,١٠٠	
٢٦,٨٢٦,٥٥١	-	٤,٣٣٧,٢٣٠	٦,١٥٠,٢٦٠	٧,٣٦٩,٢٠٧	١٧,٨٥٦,٦٩٧	٤٥,٣٧٠	٩٦,٩١٤	
٣٦,١٠٤,٨١٠	-	٥,٣٤٣,٤٤٣	١٣,٤١٤,٤٦٩	٦,٠٣٤,٦٧٤	٢٤,٧٩٢,٥٨٦	١٦٧,٠٤٤	١٧٥,٣٤٥	
٨٩٨,٧١٠	١,٠٢١,٧٢٠	-	-	-	١,٠٢١,٧٢٠	٣,٦٣٨	٥,٤٢٠	
٣٧,٥١٠	-	٣٧,٥١٩	-	-	٣٧,٥١٩	٩٢٨	-	
٢,٨٧٠,٨٩٢	-	-	-	٥,١٠٣,٦١٧	٥,١٠٣,٦١٧	٣,١٦٠	-	
٣,٥٦٥,٢٩٢	٢٩,٠٣٨,٠٤٦	٢٢,٣٦٧,١٨٨	١٨,٩١٨,٣٣٩	٧٣,٨٨٨,٨٦٥	٢٧٠,٧٩٣	٣٩٣,٧٧٩		
					١,٤١٤,٤٤١	١,٤١٤,٤٤١		
					١,٦٨٥,٢٣٤	١,٨٠٨,٢٢٠		

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

يبلغ صافي القيمة العادلة للمشتقات ١٢٠,٥٤ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ١٢٢,٩٩ مليون ريال سعودي).

تعكس الجداول أدناه ملخصاً بالأدوات المحوطة مخاطرهما وطبيعة المخاطر المحوطة وأداة تحوط المخاطر وقيمتها العادلة:

أدوات التحوط			البنود المحوطة			وصف البنود ٢٠١٧
القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	أداة التحوط	المخاطر	القيمة عند بداية التحوط	القيمة العادلة	
٣٦٦	-	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	القيمة العادلة	٣٧,٥٠٤	٤٠,٢٤٩	استثمارات بعمولة خاصة ثابتة
٥٦٩	-	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	التدفقات النقدية	٣,٠٢٦,١٨٦	٣,٠٣٥,٣٧٢	ودائع بعمولة خاصة ثابتة
أدوات التحوط			البنود المحوطة			وصف البنود ٢٠١٦
القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	أداة التحوط	المخاطر	القيمة عند بداية التحوط	القيمة العادلة	
٩٢٨	-	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	القيمة العادلة	٣٧,٥٠٤	٤٢,١٨٥	استثمارات بعمولة خاصة ثابتة
٣,١٦٠	-	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	التدفقات النقدية	٢,٥٥٢,٤٣٨	٢,٥٥٥,٨٧٧	ودائع بعمولة خاصة ثابتة

بلغ صافي المكاسب على الأدوات المحوطة والمقتناة كتحوط مخاطر القيمة العادلة ٠,٥٦ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ٠,٥٤ مليون ريال سعودي).

تم إبرام ما نسبته ٢٦,٤٢% (٢٠١٦: ١٩,٢%) تقريباً من القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات الخاصة بالمجموعة مع مؤسسات مالية، بينما أبرم أقل من ٩% (٢٠١٦: ٢١,٥%) من إجمالي عقود القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات مع طرف واحد بتاريخ إعداد القوائم المالية. ويتم التعامل بالمشتقات من قبل قطاع خزينة المجموعة. بلغت الهوامش المودعة والمستلمة من الأطراف الأخرى المشتقات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مبلغ ٣٨,٠٦ مليون ريال سعودي و ٢٣,٢١ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ٦٢,٥١ مليون ريال سعودي و ٧٤,٦٤ مليون ريال سعودي)، على التوالي.

١٢- الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

٢٠١٦	٢٠١٧	
٦٣٨,٣٣٦	٤٢٢,٨٣٨	حسابات جارية
٧٠٩,٣٩٦	٢,٩٢١,٨٣٣	ودائع أسواق المال
١,٣٤٧,٧٣٢	٣,٣٤٤,٦٧١	الإجمالي

١٣- ودائع العملاء

٢٠١٦	٢٠١٧	
٥١,٢٠٨,٢٤٣	٤٧,٣٨٧,٥٠٩	لأجل
٣١,٧٥٢,٨٥٣	٢٩,٣٧٠,٦٠٠	تحت الطلب
٤٦٣,٩٠٤	٤٠٣,٠٤٦	ادخار
١,٩٣٣,٧٨٨	١,١١٣,٨٠٨	أخرى
٨٥,٣٥٨,٧٨٨	٧٨,٢٧٤,٩٦٣	الإجمالي

تتضمن الودائع لأجل:

٢٠١٦	٢٠١٧	
٦٣٨,٠٠٠	٨,٠٠٠	(١) ودائع بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع العملاء
٢٤,٦٨٦,٢٢٢	٢٨,١٧٧,٢٣١	(٢) ودائع إسلامية

تتضمن ودائع العملاء مبلغ قدره ٨١٥ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ١,٦٦٥ مليون ريال سعودي) من الهوامش كضمانات محتجزة لقاء التزامات غير قابلة للنفذ، وودائع أخرى غير خاضعة لعمولات خاصة قدرها ٣٠ مليار ريال سعودي (٢٠١٦: ٣٢ مليار ريال سعودي). إن الودائع بعمولات أجنبية تفاصيلها كالاتي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٦	٢٠١٧	
٣,٩٨٥,٢٣١	٥,٣٣١,٣٥٣	لأجل
٣,٢١٨,٢٧٤	٢,٤٩٤,٧٠٣	تحت الطلب
٣٤,٨٣٣	٢٦,٨٧٧	ادخار
٧١,١٢٩	٧٩,٦٤٠	أخرى
٧,٣٠٩,٤٦٧	٧,٩٣٢,٥٧٣	الإجمالي

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية
١٤- سندات الدين الثانوية

تمثل سندات الدين المصدرة سندات الدين التالية:

مصدرة في ١٢ ديسمبر ٢٠١٣:

أصدرت المجموعة صكوك ثانوية من الشريحة الثانية غير مضمونة بقيمة ٢,٥٠٠ مليون ريال سعودي وتستحق في عام ٢٠٢٣. ولدى المجموعة الخيار، بشرط الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي الخطية المسبقة، في استرداد هذه الصكوك بقيمتها الاستردادية في شهر ديسمبر ٢٠١٨ أو في حالة حدوث تغيرات معينة تؤثر على النظام الضريبي والمعالجة الخاصة برأس المال النظامي لهذه الصكوك. إن معدل العمولات المدفوعة والمتعلقة بالصكوك أعلاه هي ٦ أشهر سايبور زاندا ١٥٥ نقطة أساس (٢٠١٦: ٦ أشهر سايبور زاندا ١٥٥ نقطة أساس).

مصدرة في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢:

أصدرت المجموعة صكوك ثانوية من الشريحة الثانية غير مضمونة بقيمة ١,٤٠٠ مليون ريال سعودي وتستحق في عام ٢٠١٩. واتخذت المجموعة خيار الاسترداد المبكر لهذه الصكوك بسعر الاسترداد في نوفمبر ٢٠١٧. دفعت سعر العمولة بأعلى من متوسط ٦ أشهر سايبور زاندا ١١٥ نقطة أساس (٢٠١٦: ٦ أشهر سايبور زاندا ١١٥ نقطة أساس). تم الحصول على جميع الموافقات المطلوبة من السلطات التنظيمية لغرض الاسترداد.

لم تتعرض المجموعة لأي تعثر في سداد أصل المبالغ أو العمولات المتعلقة بها ولا يوجد أية اخفاقات في الوفاء بهذه الالتزامات خلال عام ٢٠١٧ أو ٢٠١٦.

١٥- المطلوبات الأخرى

٢٠١٦ (معدلة)	٢٠١٧	
٧٧٩,٣٩١	١,١٠٠,٣٣٠	مصاريف مستحقة ودمم دائنة
١١٩,٦٢٣	٣٨٦,٤٥٣	زكاة و ضريبة
٥٤١,٠٩٧	٥٦٧,٠١٢	أخرى
<u>١,٤٤٠,١١١</u>	<u>٢,٠٥٣,٧٩٥</u>	الإجمالي

١٦- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من ١,١٤٣,٠٧ مليون سهم، قيمة كل سهم ١٠ ريال سعودي (٢٠١٦: ١,١٤٣,٠٧ مليون سهم، قيمة كل سهم ١٠ ريال). إن ملكية رأس المال البنك موزعة على النحو التالي:

٢٠١٦	٢٠١٧	النسبة	
٦,٨٥٨,٤٣٢	٦,٨٥٨,٤٣٢	%٦٠	مساهمون سعوديون
٤,٥٧٢,٢٨٨	٤,٥٧٢,٢٨٨	%٤٠	بنك أي بي أن أمرو ان.في
<u>١١,٤٣٠,٧٢٠</u>	<u>١١,٤٣٠,٧٢٠</u>	<u>%١٠٠</u>	الإجمالي

١٧- الاحتياطي النظامي

بمقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل ما لا يقل عن ٢٥٪ من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي حتى يساوي هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع. عليه، تم تحويل مبلغ وقدره ٣٣٣,٨٨ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ٢٦٦,١٨ مليون ريال سعودي) من الأرباح المبقاه إلى الاحتياطي النظامي.

١٨- الاحتياطات الأخرى

٢٠١٦	٢٠١٧	
(٣٧,٦٩١)	٤١,١٤٧	الرصيد في بداية السنة
(٤,١٧٨)	(٣,٦٥٨)	صافي التغير في القيمة العادلة
٨٣,٠١٦	(٢٤,٣٦٠)	صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة
<u>٤١,١٤٧</u>	<u>١٣,١٢٩</u>	الرصيد في نهاية السنة

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

١٩- التعهدات والالتزامات المحتملة

(أ) الدعاوى القضائية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦، كانت هناك بعض الدعاوى القضائية المقامة ضد المجموعة والتي نشأت في دورة الأعمال الاعتيادية. ولم يتم تكوين مخصص خلال السنة (٢٠١٦: لاشئ)، وذلك بناءً على الرأي المهني للمستشار القانوني الذي يشير إلى أنه ليس من المتوقع تكبد خسائر إضافية نتيجة هذه الدعاوى.

(ب) الالتزامات الرأسمالية

لدى المجموعة التزامات رأسمالية بمبلغ ٤٠,٦ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ٩٦,٧ مليون ريال سعودي) تتعلق بتحسينات المباني المستأجرة وشراء أجهزة وبرامج حاسب آلي.

(ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالانتماء

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير التمويل للعملاء عند الطلب.

إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة، والتي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض بالسداد من قبل المجموعة في حالة عدم تمكن العملاء من الوفاء بالتزاماتهم تجاه الأطراف الثالثة، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة تعتبر أقل بكثير من مبلغ التعهدات لأن المجموعة عادة لا تتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية.

تعتبر الاعتمادات المستندية بمثابة تعهدات خطية من المجموعة نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال بحدود معينة وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بالبضاعة التي تتعلق بها، وبالتالي فإنها غالباً تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات المجموعة لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. وتتوقع المجموعة أن يتم تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلف وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع أن يكون أقل بكثير عن إجمالي الالتزام غير المستخدم لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهائها بدون تقديم التمويل المطلوب.

(١) فيما يلي تحليلاً بالاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة للمجموعة :

٢٠١٧	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
خطابات ضمان	١,٥٥٦,٣٢١	٩,٤٤٢,١٨٣	٥,٩٣١,٦٣٤	٢١٢,٣٠٣	١٧,١٤٢,٤٤١
اعتمادات مستندية	٢,٧٧٠,٨٣٩	٢,٢٦٣,٩٨٣	٢٤٠,٥٨٨	-	٥,٢٧٥,٤١٠
قبولات	١,١٩٢,٦٤٥	٥٣٣,٩٨٢	٨,٢٧٦	-	١,٧٣٤,٩٠٣
التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	-	٣٢,٠٠٨	٧٢,٨٥٦	١,٩٠٧,٣٣٨	٢,٠١٢,٢٠٢
الإجمالي	٥,٥١٩,٨٠٥	١٢,٢٧٢,١٥٦	٦,٢٥٣,٣٥٤	٢,١١٩,٦٤١	٢٦,١٦٤,٩٥٦
٢٠١٦	١,٦٤٧,٥٨١	٩,٣٨٤,٨٧٦	٨,٣٧١,٩٤٠	١٧٤,٥٩٠	١٩,٥٧٨,٩٨٧
خطابات ضمان	٢,١٩٩,٢٧٤	٢,٤٤٩,٥٢٢	٣١٣,٤٢٢	-	٤,٩٦٢,٢١٨
اعتمادات مستندية	١,٣٢٤,٩٩٦	٨٧٤,٩٠٣	٣١,١٤٣	-	٢,٢٣١,٠٤٢
قبولات	-	-	١٧٦,٩٣٤	١,٩٥٢,٤٧٥	٢,١٢٩,٤٠٩
التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	-	-	٨,٨٩٣,٤٣٩	٢,١٢٧,٠٦٥	٢٨,٩٠١,٦٥٦
الإجمالي	٥,١٧١,٨٥١	١٢,٧٠٩,٣٠١	٨,٨٩٣,٤٣٩	٢,١٢٧,٠٦٥	٢٨,٩٠١,٦٥٦

يبلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات القائمة والذي يمكن نقضه من جهة واحدة في أي وقت من قبل المجموعة ٢٨,٦ مليار ريال سعودي (٢٠١٦: ٣٨,٠٦ مليار ريال سعودي).

(٢) فيما يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى:

٢٠١٦	٢٠١٧	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
٨٦,٦٣٦	١٠١,٩٨٧	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
٢٤,٢٦١,٨٨٠	٢١,٤٩٥,٧٤٧	شركات
٣,١٦٨,٤٢٦	٤,١٣٧,٧٧٣	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٣٨٤,٧١٤	٤٢٩,٤٤٩	أخرى
٢٨,٩٠١,٦٥٦	٢٦,١٦٤,٩٥٦	الإجمالي

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الريالات السعودية

(د) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء، التي أبرمتها المجموعة كمستأجر:

٢٠١٦	٢٠١٧	
١٦,٥٨٨	١٩,٨٤٩	أقل من سنة
٤٧,٩٨٦	٣٩,٩٨٩	من سنة إلى خمس سنوات
٧,٠٨٦	٥,٤٥٩	أكثر من خمس سنوات
<u>٧١,٦٦٠</u>	<u>٦٥,٢٩٧</u>	الإجمالي

٢٠- دخل ومصاريف العمولات الخاصة

دخل العمولات الخاصة من:

٢٠١٦	٢٠١٧	
٦,٧٨٧	٧,٠٢٩	الاستثمارات:
٢,٠٤٣	١,٧٦٣	متاحة للبيع
٣٨١,٦٥٩	٣٤٩,٧١٠	مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق
٣٩٠,٤٨٩	٣٥٨,٥٠٢	أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة
١٥,٤٠١	٨٢,١١٤	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٣,٦٧٦,٧٣٤	٣,٤٦٢,٦٧٣	قروض وسلف
<u>٤,٠٨٢,٦٢٤</u>	<u>٣,٩٠٣,٢٨٩</u>	الإجمالي

مصاريف العمولات الخاصة على:

٢٠١٦	٢٠١٧	
٤٠,١٣٧	١٦,١٤٤	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١,٤٠٦,٩٦٩	٩٨٦,٣٢٠	ودائع العملاء
١٢٨,٢٠١	١٣٥,٠٦٣	سندات دين ثانوية
<u>١,٥٧٥,٣٠٧</u>	<u>١,١٣٧,٥٢٧</u>	الإجمالي

٢١- دخل الأتعاب والعمولات ، صافي

دخل الأتعاب والعمولات من:

٢٠١٦	٢٠١٧	
٣٣٥,٢٢٧	٢٦١,٦٤١	تمويل الشركات والخدمات الاستشارية
٣٠٥,٣٣٨	٢٦٦,٨٧٦	عمليات التمويل التجاري
١٤٦,٠٩٨	١٥٧,١٤٩	منتجات بطاقات
٣٩,٤٧٣	٢٨,٧٣٩	وساطة الأسهم وإدارة الصناديق
٧٦,٩٢٢	٧٠,٩٠٧	أخرى
<u>٩٠٣,٠٥٨</u>	<u>٧٨٥,٣١٢</u>	إجمالي دخل الأتعاب والعمولات
٦٩,٩٠٢	٧٢,٦١٢	مصاريف الأتعاب والعمولات على:
٤٨,٤١٥	٢٢,٩٠١	منتجات بطاقات
١١٨,٣١٧	٩٥,٥١٣	أخرى
<u>٧٨٤,٧٤١</u>	<u>٦٨٩,٧٩٩</u>	إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات
		دخل الأتعاب والعمولات، صافي

٢٢- دخل المتاجرة، صافي

٢٠١٦	٢٠١٧	
١٢٩,٧٨٧	٩٥,٩١٦	مشتقات وأخرى، صافي
<u>١٢٩,٧٨٧</u>	<u>٩٥,٩١٦</u>	الإجمالي

٢٣- أرباح استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة

٢٠١٦	٢٠١٧	
٩٠,٦٥٨	٣٠,٢٦٠	أرباح محققة من بيع استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة
<u>٩٠,٦٥٨</u>	<u>٣٠,٢٦٠</u>	الإجمالي

البنك الأول

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الريالات السعودية

٢٤- رواتب ومصاريف الموظفين

يلخص الجدول التالي فئات موظفي المجموعة وفق اللوائح الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يخص التعويضات ويتضمن إجمالي مبالغ التعويضات الثابتة والمتغيرة المدفوعة إلى الموظفين خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦ بالإضافة إلى طريقة الدفع.

٢٠١٧		٢٠١٦	
فئات الموظفين	عدد الموظفين	تعويضات ثابتة مدفوعة	تعويضات متغيرة مدفوعة
		نقداً	أسهم
كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي	١٥	٢٣,٩٦٩	٣,٥٧٤
موظفون يقومون بمهام الرقابة وإدارة المخاطر	١٣٧	٤٠,٠٩١	١,٠٤٦
موظفون يقومون بنشاطات تحمل المخاطر	٦٤٣	١٤١,٣٣٣	٤,٥٥٨
موظفون آخرون	١,٦٨٣	٢٥٨,٧٤١	٢,٦٧٨
الإجمالي	٢,٤٧٨	٤٦٤,١٣٤	١١,٨٥٦
تعويضات متغيرة مستحقة خلال السنة		٥٩,٣٢٥	
مصاريف الموظفين الأخرى المدفوعة خلال السنة		٧٥,٧٢٢	
مصاريف الموظفين الأخرى المستحقة خلال السنة		٧١,٦٦٤	
إجمالي رواتب ومصاريف الموظفين		٦٧٠,٨٤٥	

٢٠١٦		٢٠١٥	
فئات الموظفين	عدد الموظفين	تعويضات ثابتة مدفوعة	تعويضات متغيرة مدفوعة
		نقداً	أسهم
كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي	١٦	٢٦,٥٣١	١٠,٠٤٠
موظفون يقومون بمهام الرقابة وإدارة المخاطر	١٣٣	٣٩,٩٩٠	٢,١١٨
موظفون يقومون بنشاطات تحمل المخاطر	٦٤٨	١٣٨,٧٩٧	٨,٦٥٦
موظفون آخرون	١,٨٠٣	٢٧١,٢١٨	٥,٤٨٨
الإجمالي	٢,٦٠٠	٤٧٦,٥٣٦	٢٦,٣٠٢
تعويضات متغيرة مستحقة خلال السنة		٤٨,٠٩٦	
مصاريف الموظفين الأخرى المدفوعة خلال السنة		٨٢,٥٧٨	
مصاريف الموظفين الأخرى المستحقة خلال السنة		٨٦,٠١٥	
إجمالي رواتب ومصاريف الموظفين		٦٩٣,٢٢٥	

كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي:

تشتمل هذه الفئة على موظفي الإدارة العليا والذين لديهم المسؤولية والتفويض لإعداد الاستراتيجيات والتوجيه والتحكم بنشاطات المجموعة. وتتضمن هذه الفئة العضو المنتدب وبعض المدراء التابعين له مباشرة.

الموظفون الذين يقومون بمهام الرقابة وإدارة المخاطر:

تشير هذه الفئة إلى الموظفين العاملين في الإدارات غير الخاضعة لأنشطة تحمل المخاطر حيث أنهم يقومون بأعمال المراجعة والرقابة ومنهم على سبيل المثال إدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة العمليات والإدارة المالية. وتعتبر هذه المهام مستقلة بشكل تام عن وحدات تحمل المخاطر.

الموظفون الذين يقومون بنشاطات تحمل المخاطر:

تشتمل هذه الفئة على الموظفين القائمين بوحدة إدارة الأعمال (مجموعة مصرفية الشركات ومجموعة مصرفية الأفراد وإدارة الخزينة وشركة الأول للاستثمار)، والذين لديهم مسؤولية تنفيذ وتطبيق استراتيجيات المجموعة نيابة عنها، على سبيل المثال الموظفين الذين يقومون بتقديم التوصيات بخصوص حدود الائتمان وتسعير القروض وأخذ وتنفيذ عروض الأعمال ونشاطات عمليات إدارة الخزينة وخدمات إدارة الاستثمار والوساطة.

الموظفون الآخرون:

تشمل هذه الفئة جميع الموظفين الآخرين في المجموعة باستثناء المذكورين أعلاه.

سياسة التعويضات للمجموعة:

إن الهدف من هذه السياسة هو إنشاء وتطبيق سياسات وإجراءات التعويضات التي تدعم تحقيق إستراتيجية وثقافة المجموعة وتعكس إدارة المخاطر الحذرة والالتزام بأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي.

وتهدف سياسة التعويضات للمجموعة لمكافأة الأداء المعدل بالمخاطر والسلوك الملائم المتماشى مع القيم المشتركة للمجموعة. وفي هذا السياق، يتم قياس الأداء وذلك بتعديل المخاطر ويتم مراجعته من قبل إدارة مخاطر مستقلة. بالإضافة إلى ذلك تتم مراجعة سياسة التعويضات من قبل إدارة المخاطر لضمان تعديل المكافآت بنفس مستوى المخاطر المتكبدة.

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ضمان التطبيق الفعال لسياسة التعويضات. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت "اللجنة" - والتي تتضمن ستة أعضاء غير تنفيذيين من بينهم عضوين مستقلين - بإفادة المجلس في هذا الخصوص. وتتسلم هذه اللجنة التقارير والتوصيات من الإدارة التنفيذية بمساعدة إدارة الموارد البشرية. وتقوم اللجنة بالمراجعة والموافقة على جميع قرارات التعويضات المتعلقة بجميع الموظفين.

ولن يكون لرؤساء وحدات إدارة الأعمال والرقابة والتي يتم مراقبتها من قبل إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر ومخاطر الائتمان، أي مدخلات لقرارات تعويضات الموظفين في إدارات الرقابة. ويتم تحديد توصيات التعويضات بناءً على مفهوم واضح للقيمة الإجمالية للمكافأة وأن القرارات تأخذ بالاعتبار التوازن بين المنافسة الخارجية والإمكانية مع التركيز على بناء ترتيبات تعويضات تقوم على أساس الحافز والأداء.

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

٢٥- ربح السهم الأساسي والمخفض

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٦ وذلك بتقسيم صافي دخل السنة العائد للمساهمين على ١,١٤٣,٠٧ مليون سهم.

٢٦- الأرباح المقترحة توزيعها والزكاة وضريبة الدخل

إقترح مجلس الإدارة خلال الاجتماع الذي عقد في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٧ توزيع أرباح نقدية تقدر بحوالي ٤٠٠,١ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: لا شيء). بعد خصم الزكاة والذي سينتج عنه صافي ٠,٢٥ ريال للسهم الواحد (٢٠١٦: لا شيء) للمساهمين السعوديين. أما التزامات ضريبة الدخل على المساهمين الأجانب سوف تخصم من حصتهم الحالية والمستقبلية من الأرباح الموزعة.

كما ورد في الإيضاح رقم ٣ قام البنك بتغيير سياسته المحاسبية للزكاة وضريبة الدخل وبالتالي تم تحميل الزكاة وضريبة الدخل للسنة الحالية والسابقة في قائمة التغيرات الموحدة في حقوق المساهمين. التزامات الزكاة وضريبة الدخل للمساهمين السعوديين والأجانب:

(أ) المساهمون السعوديون

بلغت الزكاة المقدرة المتعلقة بالمساهمين السعوديين للسنة ٢٧ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ٢٥ مليون ريال سعودي) وسوف تستقطع من حصتهم من توزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية.

(ب) المساهمون غير السعوديين

تقدر ضريبة الدخل المستحقة على حصة السنة الحالية من دخل المساهمين الأجانب بـ ١٠٢ مليون ريال سعودي (٢٠١٦: ٩٥ مليون ريال سعودي) وسوف تستقطع من حصتهم من توزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية.

كان للتغيير في السياسات المحاسبية للزكاة وضريبة الدخل كما هو موضح أعلاه التأثير التالي على بنود قائمة المركز المالي الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة:

الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٦	التعديل	الرصيد كما ورد في ١ يناير ٢٠١٦	
٨٢٠,٧٠٨	(٨٠,٤٤٦)	٩٠١,١٥٤	الموجودات الأخرى
١,٧٠١,٦٨٩	١٥٩,٣٤١	١,٥٤٢,٣٤٨	المطلوبات الأخرى
١٧٥,٠٨٢	(٨٠,٤٤٦)	٢٥٥,٥٢٨	مجموع الأرباح المبقة
١٣٧,٨٥٨	(١٥٩,٣٤١)	٢٩٧,١٩٩	أرباح مقترحة توزيعها
١١,٧٨٧,٤٠٧	(٢٣٩,٧٨٧)	١٢,٠٢٧,١٩٤	إجمالي حقوق المساهمين
الرصيد المعدل في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	التعديل	الرصيد كما ورد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
٧٦٦,٢١٢	(٨٠,٤٤٦)	٨٤٦,٦٥٨	الموجودات الأخرى
١,٤٤٠,١١١	١١٩,٦٢٣	١,٣٢٠,٤٨٨	المطلوبات الأخرى
٨٥٤,٠٠٣	(٢٠٠,٠٦٩)	١,٠٥٤,٠٧٢	مجموع الأرباح المبقة
١٢,٦٦٢,٧٢٥	(٢٠٠,٠٦٩)	١٢,٨٦٢,٧٩٤	إجمالي حقوق المساهمين

لم ينتج عن التغيير في السياسة المحاسبية أعلاه أي أثر على قائمة الدخل الموحدة أو قائمة الدخل الشامل الموحدة أو قائمة التدفقات النقدية الموحدة لهذا العام أو عام ٢٠١٦.

ج (الربوط الزكوية ضريبة الدخل

قدم البنك إقراراته الزكوية والضريبية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل ("الهيئة") عن جميع السنوات المالية ولغاية وبما في ذلك ٢٠١٦. وقد استلم البنك الربوط الزكوية والضريبية للسنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٣ والتي تطالب بدفع التزامات إضافية بمبلغ ٢٨٢,١ مليون ريال سعودي. هذا التعرض الإضافي يتعلق بشكل أساسي بالزكاة الناتجة عن استبعاد بعض الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى الوعاء الزكوي من قبل الهيئة. وقد تم الاعتراض على الأساس الذي تم بموجبه فرض هذه الالتزامات الزكوية الإضافية من قبل البنك بالتعاون مع البنوك الأخرى في المملكة العربية السعودية وهو في انتظار رد الهيئة. إن الإدارة واثقة بأن نتيجة الاعتراض المذكور ستكون في صالحها، ومع ذلك قام البنك بتسجيل مخصصات مناسبة مقابل التعرض المذكور أعلاه.

لم يتم إجراء الربوط الزكوية للأعوام من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦ بعد. وبناءً على الربوط النهائية التي أجرتها الهيئة للأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣، فإنه إذا ما تم استبعاد الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة، فإنه سيؤدي إلى التعرض لمطالبات زكوية إضافية وإن هذه المسألة لاتزال موضع اهتمام كافة القطاع المصرفي وأن الإفصاح عنها سيعود بالضرر على البنك بخصوص هذه المسألة.

٢٧- النقدية و شبه النقدية

تتكون النقدية و شبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
٧,٤٨٧,٣٧٩	١٥,١٣٧,٠٠٥	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (إيضاح ٤)
(٤,٤٢٧,٤٨٤)	(٤,١٠٦,٢١١)	وديعة نظامية
٣,٠٥٩,٨٩٥	١١,٠٣٠,٧٩٤	
٨٧٩,٣٦٩	١,٩٧٥,٢٧١	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء
٣,٩٣٩,٢٦٤	١٣,٠٠٦,٠٦٥	الإجمالي

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

٢٨- القطاعات التشغيلية

يتم تحديد القطاعات التشغيلية وفقاً للتقارير الداخلية عن مكونات المجموعة والتي تتم مراجعتها باستمرار من قبل أعضاء الإدارة العليا المسؤولين عن صنع القرارات التشغيلية في البنك من أجل تخصيص الموارد لهذه القطاعات ولتقييم أدائها. وتتم المعاملات بين القطاعات التشغيلية وفقاً للأحكام والشروط التجارية العادية، ويتم عادة إعادة توزيع الأموال بين هذه القطاعات التشغيلية مما ينتج عنه تحويل تكاليف تمويل بينها. كما تحمل عمولات خاصة على القطاعات التشغيلية على أساس سعر موحد يمثل تقريباً التكلفة الحدية للأموال. تقاس الإيرادات من الأطراف الخارجية المفصّل عنها للإدارة العليا بنفس الطريقة المبينة في قائمة الدخل الموحدة. لم يطرأ أي تغيير على أساس تحديد القطاعات أو أسس قياس ربح أو خسارة أي قطاع منذ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. فيما يلي القطاعات التشغيلية بالمجموعة والتي يتم رفع التقارير بشأنها:

قطاع الشركات

يقوم قطاع الشركات بتقديم سلسلة متكاملة من المنتجات والخدمات للشركات، والمنشآت الكبيرة. كما يقوم أيضاً بقبول ودائع العملاء وتقديم التمويل الذي يشتمل على القروض لأجل والحسابات الجارية المدينة والقروض المشتركة وخدمات التمويل التجاري. وتشتمل الخدمات المقدمة للعملاء على الخدمات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت ومن خلال خدمات المعاملات العالمية وخدمة مركزية تقوم بإدارة جميع حوالات العملاء، سواءً إلكترونياً أو غير ذلك.

قطاع الأفراد

يعمل قطاع الأفراد من خلال شبكة الفروع المحلية ومكائن الصرف الآلي مدعومة بخدمات مركز الهاتف البنكي على مدى ٢٤ ساعة. كما يقوم القطاع بقبول ودائع العملاء على شكل حسابات ادخار وودائع متنوعة، وتقديم منتجات وخدمات مصرفية الأفراد التي تشتمل على القروض الشخصية، والحسابات الجارية المدينة، وبطاقات الائتمان، للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار

يقدم قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار، خدمات تتعلق بالتعامل والإدارة والترتيب والمشورة وحفظ الأوراق المالية.

قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات

يتعامل قطاع الخزينة بشكل أساسي مع أسواق المال، وتحويل العملات الأجنبية وأسعار العملات الخاصة والأدوات المشتقة الأخرى للشركات والعملاء الاعتباريين ولحساب المجموعة نفسها. كما أن هذا القطاع مسؤول عن إدارة التمويل وإدارة المخاطر المركزية وإدارة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالمجموعة. تشمل لجنة الموجودات والمطلوبات عمليات إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة، والتي لا تتعلق بأنشطة قطاعات المجموعة والأنشطة الرئيسية للخزينة من خلال المحافظة على السيولة على مستوى المجموعة وإدارة المركز المالي الموحد لها. كما تتضمن صافي الإيرادات والمصاريف الداخلية للإدارات على أسعار تحويل الأموال المعتمدة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وتتضمن الدخل والمصاريف غير الموزعة والمتعلقة بالمركز الرئيسي والإدارات الأخرى. (أ) فيما يلي تحليلاً للموجودات والإيرادات والنتائج الخاصة بالمجموعة وذلك حسب القطاعات التشغيلية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر:

الإجمالي	قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار		قطاع الشركات	٢٠١٧
		قطاع الأفراد	قطاع الشركات		
٢,٧٦٥,٧٦٢	(٣٥٢,١٦٣)	٢,٠٩٠	١,٠٥٨,٥٣١	٢,٠٥٧,٣٠٤	إيرادات / (مصاريف) خارجية:
٦٨٩,٧٩٩	(٢٤,٦٢٦)	٣١,٤٢٦	١٨٠,٤٦٠	٥٠٢,٥٣٩	صافي دخل العملات الخاصة
٩٥,٩١٦	٤٠,٠٢٧	١,٥٥٢	٢,٣٤٩	٥١,٩٨٨	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
١٦٠,١٤٥	٣٠,٢٦٠	-	٥١,٢٥٤	٧٨,٦٣١	دخل المتاجرة، صافي
-	٧٦٠,٠٣٩	٩,٢٥٤	٢٣٥,٤٨٣	(١,٠٠٤,٧٧٦)	إيرادات أخرى
٣,٧١١,٦٢٢	٤٥٣,٥٣٧	٤٤,٣٢٢	١,٥٢٨,٠٧٧	١,٦٨٥,٦٨٦	(مصاريف) / إيرادات بين القطاعات
١,٢٦٥,٦١٥	٦٦,٦٤٠	٣٧,٥٧٠	٧٦٧,٥١٠	٣٩٣,٨٩٥	إجمالي إيرادات القطاعات
١,١٢٠,٢٩٩	-	-	١٧٩,٩٩٩	٩٤٠,٣٠٠	مصاريف العمليات
(٩,٨١٠)	(٩,٨١٠)	-	-	-	بنود غير نقدية جوهريّة أخرى: مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان، صافي
١,٣٣٥,٥١٨	٣٩٦,٧٠٧	٦,٧٥٢	٥٨٠,٥٦٨	٣٥١,٤٩١	إيرادات غير تشغيلية
٩٩,٨٦٩,٨٣٠	٣٥,٤٨٢,٣١٧	٧٤٨,٠٣٠	١٩,٩٧٧,٥٧٧	٤٣,٦٦١,٩٠٦	أرباح القطاعات
٨٦,٢٧٠,١٣٤	٣٦,٤٨٧,٩٤٠	٢٠٨,٨٨٤	٢٧,١٨٠,٦٨١	٢٢,٣٩٢,٦٢٩	موجودات القطاعات
					مطلوبات القطاعات

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

الإجمالي	قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	٢٠١٦
٢,٥٠٧,٣١٧	(٦٣٢,٥٣٨)	-	١,٠٢٧,٩٤٢	٢,١١١,٩١٣	إيرادات / (مصاريف) خارجية:
٧٨٤,٧٤١	(٤٣,٢١٧)	٤٧,١٧٢	١٨٣,٥٧٩	٥٩٧,٢٠٧	صافي دخل العمليات الخاصة
١٢٩,٧٨٧	١٠,٧٧٦	١,٣٨٦	١٢,٥٥٢	١٠٥,٠٧٣	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
٢٦٢,٩٥٢	١٠٢,١٠٣	-	٤٧,٢٧٠	١١٣,٥٧٩	دخل المتاجرة، صافي
-	٧١٢,٤٦٦	١١,٠٦٣	١٨٨,٧٦١	(٩١٢,٢٩٠)	إيرادات أخرى
٣,٦٨٤,٧٩٧	١٤٩,٥٩٠	٥٩,٦٢١	١,٤٦٠,١٠٤	٢,٠١٥,٤٨٢	(مصاريف) / إيرادات بين القطاعات
١,٣٣٥,٥٦٦	١١٠,٥٣٨	٤٣,٨٩٦	٧٥١,٩٤٠	٤٢٩,١٩٢	إجمالي إيرادات القطاعات
١,١٦٧,٣٨٩	-	-	٣١٤,٠٣٤	٨٥٣,٣٥٥	مصاريف العمليات
١٢٠,٢٤٦	١٢٠,٢٤٦	-	-	-	بنود غير نقدية جوهرية أخرى: مخصص
(٣,١٣٠)	(٣,١٣٠)	-	-	-	الانخفاض في خسائر الائتمان، صافي
١,٠٦٤,٧٢٦	(٧٨,٠٦٤)	١٥,٧٢٥	٣٩٤,١٣٠	٧٣٢,٩٣٥	بنود غير نقدية جوهرية أخرى: مخصص
١٠٤,٩٩٠,٠٥٤	٣١,٦٩٢,٦٢٨	٥٥٤,٣٢٩	٢١,٤٦٩,٣٩٧	٥١,٢٧٣,٧٠٠	الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع
٩٢,٣٢٧,٣٢٩	٣٨,٣٦٢,٥١٠	١٦,٢٦٩	٢٧,٦٨١,٤٤٩	٢٦,٢٦٧,١٠١	إيرادات غير تشغيلية
					أرباح / (خسائر) القطاعات
					موجودات القطاعات
					مطلوبات القطاعات

(ب) فيما يلي تحليلاً للحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة حسب القطاعات التشغيلية:

الإجمالي	قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	٢٠١٧
٨٢,٩٧٠,٤١٤	١٩,٣٣٠,٩٣١	١٩,٩٧٧,٥٧٧	٤٣,٦٦١,٩٠٦	موجودات مالية غير مشتقة
١٢,٦٩٣,٣٤٠	-	-	١٢,٦٩٣,٣٤٠	تعهدات والتزامات محتملة
٩٠,١,٠٥١	٤٦٢,٣٦٠	-	٤٣٨,٦٩١	مشتقات مبنية بالمعادل الائتماني لها
٩٥,٤٩٨,٥٣٩	٢٢,٧٥٥,٤٤٢	٢١,٤٦٩,٣٩٧	٥١,٢٧٣,٧٠٠	٢٠١٦
١٢,٥٣١,٨٨٢	-	-	١٢,٥٣١,٨٨٢	موجودات مالية غير مشتقة
١,٦٢٧,٤٧٤	٨٠٥,٣٧٠	-	٨٢٢,١٠٤	تعهدات والتزامات محتملة
				مشتقات مبنية بالمعادل الائتماني لها

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية للموجودات المالية غير المشتقة باستثناء النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والممتلكات والمعدات. إن مخاطر الائتمان تتضمن أيضاً قيمة المعادل الائتماني للتعهدات والتزامات المحتملة والمشتقات.

٢٩- مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان أساساً من أنشطة الإقراض والتي ينتج عنها القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية. ويوجد أيضاً مخاطر ائتمان على التعهدات والتزامات المحتملة والمشتقات المتعلقة بالائتمان. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان وذلك من خلال مراقبتها ووضع حدوداً للمعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الملاءة الائتمانية لهذه الأطراف بصورة مستمرة.

إضافة لمراقبة حدود الائتمان، تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطتها التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسية والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة والحد كذلك من فترات التعرض للمخاطر. كما قد تقوم الإدارة في حالات معينة بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان. وتمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمجموعة بشأن المشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا فشلت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها. وللتحكم في مستوى مخاطر الائتمان التي تتحملها المجموعة، تقوم الإدارة بتقييم الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب التي تتبعها في أنشطة الإقراض. ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند مزاولة عدد من الأطراف الأخرى لنشاطات مماثلة أو ممارسة أعمالهم في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. ويشير التركيز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نتيجة التطورات التي قد تطرأ بصناعة ما أو على منطقة جغرافية معينة.

تقوم الإدارة بإدارة مخاطر الائتمان ضمن سياسة إدارة المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة وبما يتفق مع توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي وذلك بوضع حدود وتنظيم استراتيجيات لضمان التنوع الملائم لأنشطة الإقراض. لضمان عدم التركيز غير المبرر في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة. كما تقوم أيضاً بأخذ الضمانات حسب ما هو ملائم، أو تسعى إلى الحصول على ضمانات إضافية من الطرف الآخر بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على انخفاض قيمة القروض والسلف ذات العلاقة وتراقب الإدارة بانتظام القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية طبقاً للاتفاقيات

البنك الأول

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

المبرمة إذا تطلب الأمر. كما وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها مدى كفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة. وتراجع الإدارة بانتظام سياسات إدارة المخاطر وأنظمتها لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات المستجدة. تمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، بشكل أساسي، مخاطر ديون سيادية. وتم تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح رقم (٦). ولمزيد من التفاصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (٧). كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات والتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاحين رقم (١١) و (١٩)، على التوالي. وتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة حسب القطاعات التشغيلية في الإيضاح (٢٨).

يعكس الجدول أدناه الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة حسب توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦ دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات حصلت عليها المجموعة أو تعزيزات ائتمانية:

٢٠١٦ (معدلة)	٢٠١٧	
١,٠٢٤,٣٦٩	٢,١١٥,٢٧١	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢٠,٩٦٤,٨٦١	١٦,٥٣١,٠٧٠	استثمارات، صافي
٧٢,٧٤٣,٠٩٧	٦٣,٦٣٩,٤٨٣	قروض وسلف، صافي
٧٦٦,٢١٢	٦٨٤,٥٩٠	موجودات أخرى، صافي
١,٦٢٧,٤٧٤	٩٠١,٠٥١	مشتقات
١٢,٥٣١,٨٨٢	١٢,٦٩٣,٣٤٠	التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان
١٠٩,٦٥٧,٨٩٥	٩٦,٥٦٤,٨٠٥	الإجمالي

تستخدم المجموعة نظام تصنيف ائتماني كأداة للمساعدة في إدارة جودة مخاطر الائتمان لمحفظة الإقراض. وبالإضافة إلى الفئات الثلاثة المذكورة في الإيضاح (٧)، تحتفظ الإدارة بدرجات تصنيف أخرى تميز بين المحافظ العاملة والمنخفضة قيمتها وتوزع مخصصات المحفظة والمخصصات الخاصة على التوالي. وتقوم الإدارة بتصنيف وتحديد درجة لكل جهة من الجهات المقترضة بناءً على أهداف ومعايير محددة مثل نشاط الجهة المقترضة والتدفقات النقدية، وهيكل رأس المال، والضمانات، وجودة الإدارة وصفات المقترض. وتقوم أيضا بتصنيف الجودة لكافة الجهات المقترضة الحالية ويتم مراجعة نتائج ذلك من قبل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.

٣٠- التركيز الجغرافي

فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان:

الإجمالي	دول أخرى	دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط				المملكة العربية السعودية	٢٠١٧	الموجودات
		جنوب شرق آسيا	الأمريكتين	أوروبا	الشرق الأوسط			
١٥,١٣٧,٠٠٥	-	-	-	-	-	١٥,١٣٧,٠٠٥	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	
٢,١١٥,٢٧١	١٤,٩٨٧	٣٣٠	١٠٢,٩٩٩	٧٧٠,٤٨٣	٦٥٣,٦٨٠	٥٧٢,٧٩٢	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	
٢١٢,٢١٨	-	-	-	٥٩,١٥٧	٤٥,٥٢٦	١٠٧,٥٣٥	القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	
١٦,٦٨٨,٧٤٧	-	-	٣٧٧,٠٠٧	١٨٨,٢٨١	٩٨,٣٧٤	١٦,٠٢٥,٠٨٥	استثمارات، صافي	
٦٣,٦٣٩,٤٨٣	-	-	-	-	-	٦٣,٦٣٩,٤٨٣	قروض وسلف، صافي	
٤٥,٥٠٧	-	-	-	-	-	٤٥,٥٠٧	استثمار في شركة زميلة	
١,٣٤٧,٠٠٩	-	-	-	-	-	١,٣٤٧,٠٠٩	ممتلكات ومعدات، صافي	
٦٨٤,٥٩٠	-	-	٢٨,٠٦٢	٤٥,٤٨٧	٢٩٨,٥٢٥	٣١٢,٥١٦	موجودات أخرى، صافي	
٩٩,٨٦٩,٨٣٠	١٤,٩٨٧	٣٣٠	٥٠٨,٠٦٨	١,٠٦٣,٤٠٨	١,٠٩٦,١٠٥	٩٧,١٨٦,٩٣٢	الإجمالي	
٣,٣٤٤,٦٧١	٢١,٠٤١	٣٨٦	١١,٢٧٨	٤٤,٣٦٧	٢٥٥,٦٣٨	٣,٠١١,٩٦١	المطلوبات	
٩١,٦٧٩	-	-	١,٣٧٤	٢٣,٦٥٣	٧,١٨٩	٥٩,٤٦٣	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	
٧٨,٢٧٤,٩٦٣	-	-	-	-	-	٧٨,٢٧٤,٩٦٣	القيمة العادلة السلبية للمشتقات	
٢,٥٠٥,٠٢٦	-	-	-	-	-	٢,٥٠٥,٠٢٦	ودائع العملاء	
٢,٠٥٣,٧٩٥	-	-	٢,١٣٥	٤٢,٨٩٨	٢١,٧١٢	١,٩٨٧,٠٥٠	سندات دين ثانوية	
٨٦,٢٧٠,١٣٤	٢١,٠٤١	٣٨٦	١٤,٧٨٧	١١٠,٩١٨	٢٨٤,٥٣٩	٨٥,٨٣٨,٤٦٣	مطلوبات أخرى	
٢٦,١٦٤,٩٥٦	١,٦٢٩,٢٤٢	-	٣٦٣,٨٩٢	١,٠٧٥,٦٨٣	٥٧٣,٦٠٩	٢٢,٥٢٢,٥٣٠	التعهدات والالتزامات المحتملة	
١٢,٦٩٣,٣٤٠	٤١٨,٦٨٠	-	١٧٤,١١٦	٤٨٥,٥٣٢	٢٩٠,٥٩٦	١١,٣٢٤,٤١٦	مخاطر الائتمان القصوى (مبينة بالمعادل الائتماني لها)	
٩٠١,٠٥١	-	-	٤٧٥	٢٤٨,٤٠٥	١٩٠,٥٥٥	٤٦١,٦١٦	تعميدات والتزامات محتملة	
							مشتقات	

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

الموجودات	٢٠١٦	دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط					
		المملكة العربية السعودية	أوروبا	الأمريكتين	شرق آسيا	جنوب شرق آسيا	دول أخرى
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٧,٤٨٧,٣٧٩	-	-	-	-	-	٧,٤٨٧,٣٧٩
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٤٩٧,٥٧٦	٣٤,٦٣٢	٢٩٠,٩١٣	١٨٢,٦١٦	١٧٧	١٨,٤٥٥	١,٠٢٤,٣٦٩
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	٢٨٣,٤٤٦	٢٨,٧٥٩	٨١,٥٧٤	-	-	-	٣٩٣,٧٧٩
استثمارات، صافي	٢٠,٤١٢,٣٣٥	٢٨١,٠٣٤	١٨٧,٥٩٣	٣٧٧,٥٣٦	-	-	٢١,٢٥٨,٤٩٨
قروض وسلف، صافي	٧٢,٣٩٥,٢١٠	-	-	٣٤٧,٨٨٧	-	-	٧٢,٧٤٣,٠٩٧
استثمار في شركة زميلة	٣٥,٦٩٧	-	-	-	-	-	٣٥,٦٩٧
ممتلكات ومعدات، صافي	١,٢٨١,٠٢٣	-	-	-	-	-	١,٢٨١,٠٢٣
موجودات أخرى، صافي	٣٦٥,٢٢٣	٣٠٩,٦٥٤	٧٤,٦٥٠	١٦,٢٢٩	٢	٤٤	٧٦٦,٢١٢
الإجمالي	١٠٢,٧٥٨,٢٩٩	٦٥٤,٠٧٩	٦٣٤,٧٣٠	٩٢٤,٢٦٨	١٧٩	١٨,٤٩٩	١٠٤,٩٩٠,٠٥٤
المطلوبات							
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٣٥,٤٤١	٣٠٧,٤٣٢	٣١٠,٦٨٩	١٧,٥٣٩	٣٧١	٣٧٦,٢٦٠	١,٣٤٧,٧٣٢
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	١٠١,٣٣١	٩٢,٥٦٦	٧٢,٦٠٢	٤,٢٩٤	-	-	٢٧٠,٧٩٣
ودائع العملاء	٨٣,٣٦٧,٦٥٦	١,٩٩١,١٣٣	-	-	-	-	٨٥,٣٥٨,٧٨٩
سندات دين ثانوية	٣,٩٠٩,٩٠٥	-	-	-	-	-	٣,٩٠٩,٩٠٥
مطلوبات أخرى	١,٣٨٨,١٣٨	١٢,٤٩٩	٣٧,١٧١	٢,٣٠٣	-	-	١,٤٤٠,١١١
الإجمالي	٨٩,١٠٢,٤٧١	٢,٤٠٣,٦٣٠	٤٢٠,٤٦٢	٢٤,١٣٦	٣٧١	٣٧٦,٢٦٠	٩٢,٣٢٧,٣٣٠
التعهدات والالتزامات المحتملة	٢٥,٠١١,٤٠٢	١,٥٠٩,١٩٨	١,٢١٨,٣٨٩	٦٠٧,٤٠١	١١,٠٠٥	٥٤٤,٢٦١	٢٨,٩٠١,٦٥٦
مخاطر الائتمان القصوى (مبينة بالمعادل الائتماني لها)							
تعهدات والتزامات محتملة	١٠,٨٥٦,٨١٣	٧٣٦,٤٠٩	٤٧٤,٠٢٠	٢٢٦,٣١٨	٥,٥٠٢	٢٣٢,٨٢٠	١٢,٥٣١,٨٨٢
مشتقات	٩٦٣,٦٠٦	٢٥٦,٣٦٨	٤٠٧,٠٣١	٤٦٩	-	-	١,٦٢٧,٤٧٤

يعكس مبلغ المعادل الائتماني المبالغ الناتجة عن تحويل التعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات الخاصة للمجموعة إلى مخاطر ائتمان باستخدام معدلات تحويل ائتمان محددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. إن الغرض من استخدام معدلات تحويل الائتمان هو لتحديد مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام المجموعة بتنفيذ تعهداتها. إن جميع القروض والسلف المنخفضة القيمة ومخصصات خسائر الائتمان هي داخل المملكة العربية السعودية.

٣١- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل أسعار العملات الخاصة وأسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وتصنف الإدارة تعرضها لمخاطر السوق كمخاطر عمليات تجارية أو غير تجارية أو مصرفية.

إن مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات التجارية يتم إدارتها ومراقبتها باستخدام منهج "القيمة المعرضة للمخاطر". أما مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية فيتم إدارتها ومراقبتها باستخدام مزيج من القيمة المعرضة للمخاطر واختبار الجهد وتحليل الحساسية.

أ- مخاطر السوق - العمليات التجارية

وضع مجلس الإدارة حدوداً لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة العمليات التجارية. ولإدارة مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات التجارية، تطبق الإدارة يومياً منهج القيمة المعرضة للمخاطر لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضاً لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة استناداً إلى مجموعة افتراضات وتغيرات في ظروف السوق.

إن منهج القيمة المعرضة للمخاطر يقدر احتمال التغير السلبى في القيمة السوقية للمحفظة عند مستوى ثقة محدد وعلى مدى فترة زمنية معينة. وتستخدم المجموعة نماذج محاكاة لتقييم التغيرات المحتملة في القيمة السوقية للعمليات التجارية بناء على معلومات تاريخية. وعادة يتم تصميم مناهج القيمة المعرضة للمخاطر لقياس مخاطر السوق في الأحوال الاعتيادية للسوق، ولذلك يوجد قصور في استخدام منهج القيمة المعرضة للمخاطر لأنه يعتمد على الارتباطات التاريخية المتبادلة والتقلبات في أسعار السوق ويفترض أن التحركات المستقبلية ستكون على شكل بيان إحصائي.

كما أن قياس القيمة المعرضة للمخاطر الذي تستخدمه الإدارة مبني على أساس تقديرات باستخدام مستوى ثقة بنسبة ٩٩% من الخسائر المحتملة والتي لا يتوقع تجاوزها إذا استقرت أوضاع السوق الحالية دون تغير لمدة يوم واحد. ويعني استخدام مستوى الثقة عند ٩٩% بأن زيادة الخسائر عن القيمة المعرضة للمخاطر على مدى يوم واحد لن تحدث أكثر من مرة واحدة كل مائة يوم بالمتوسط. وتمثل القيمة المعرضة للمخاطر المحفظة في نهاية يوم العمل ولا تحتسب أي خسائر ممكن أن تحدث خارج نطاق مستوى الثقة المحدد. ومن الممكن أن تختلف النتائج التجارية الفعلية عن تلك المحسوبة باستخدام القيمة المعرضة للمخاطر، وبصفة خاصة، فإن احتساب القيمة المعرضة للمخاطر لا يقدم مؤشراً ذا معنى عن الأرباح أو الخسائر خلال أوضاع السوق ذات الأحوال غير الاعتيادية.

وللتغلب على القصور أعلاه في استخدام منهج "القيمة المعرضة للمخاطر"، تقوم الإدارة بالحفاظ على إطار من الحدود غير المبينة على النماذج، والتي تظهر الخسائر المحتملة عن تغيير في أحد عوامل السوق ولا تقوم بأي افتراضات حول سلوكيات عوامل السوق. وعلاوة على ذلك، تقوم الإدارة باستخدام حدود وقف الخسائر على مخاطر السوق وتقوم باختبارات الجهد للمحفظة لمحاكاة الظروف التي تحدث خارج فترات الثقة الاعتيادية. ويتم الإبلاغ عن الخسائر المحتملة التي تحدث تحت ظروف اختبارات الجهد بانتظام للجنة الموجودات والمطلوبات لمراجعتها.

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

يوضح الجدول أدناه معلومات مرتبطة بالقيمة المعرضة للمخاطر الخاصة بالمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦.

مخاطر عقود الصرف		مخاطر أسعار العملات الخاصة		مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية		٢٠١٧
إجمالي المخاطر	الأجنبي الأجل	إجمالي المخاطر	الأجنبي الأجل	إجمالي المخاطر	الأجنبي الأجل	القيمة المعرضة للمخاطر
١١٠	٥	٦٧	٦٧	٣٨	٣٨	كما في ٣١ ديسمبر
٤٧٤	٧٢	٢٦٢	٢٦٢	١٤٠	١٤٠	المتوسط للسنة
مخاطر عقود الصرف		مخاطر أسعار العملات الخاصة		مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية		٢٠١٦
إجمالي المخاطر	الأجنبي الأجل	إجمالي المخاطر	الأجنبي الأجل	إجمالي المخاطر	الأجنبي الأجل	القيمة المعرضة للمخاطر
٢٣٦	٥١	١٣٢	١٣٢	٥٣	٥٣	كما في ٣١ ديسمبر
٩٧٩	٨٠	٥١٢	٥١٢	٣٨٧	٣٨٧	المتوسط للسنة

ب- مخاطر السوق - المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو بالعمليات المصرفية

تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو بالعمليات المصرفية بصفة رئيسية من التغيرات في أسعار العملات و أسعار الصرف الأجنبي و أسعار الأسهم .

١) مخاطر أسعار العملات الخاصة

تحدث مخاطر أسعار العملات من إمكانية تأثير التغيرات في أسعار العملات الخاصة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. وقد أقر مجلس الإدارة حدوداً لفجوات أسعار العملات الخاصة لفترات محددة. وتراقب الإدارة المراكز يومياً وتستخدم استراتيجيات تحوط لضمان بقاء المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة.

ويبين الجدول أدناه أثر التغيرات المحتملة المقبولة في أسعار العملات مع الإبقاء على المتغيرات الأخرى ثابتة على قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين بالمجموعة. إن الأثر على الدخل يمثل أثر التغيرات المفترضة في أسعار العملات الخاصة على صافي دخل العملات الخاصة لسنة واحدة بناء على الموجودات والمطلوبات المالية المقنتاة لغير أغراض المتاجرة بعمولة متغيرة كما في نهاية السنة متضمنة تأثير أدوات التحوط. ويتم احتساب الأثر على حقوق المساهمين بإعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع ذات السعر الثابت متضمنة تأثير أي تحوطات ذات صلة كما في نهاية السنة على أثر التغيرات المفترضة في أسعار العملات الخاصة. ويتم تحليل الأثر على حقوق المساهمين حسب استحقاق الموجودات أو المقايضات.

يتم مراقبة التعرض للمخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية وتحليلها بتركز العملات ويتم الإفصاح عن أثارها أدناه بملايين الريالات السعودية:

٢٠١٧

العملة	الزيادة / (النقص) في نقاط الأساس	الأثر على صافي دخل العملات الخاصة			
		٦ أشهر أو أقل	٦ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
دولار أمريكي	٢٥ (٢٥)	-	-	-	-
ريال سعودي	٢٥ (٢٥)	٣٥ (٣٥)	(١٠٤) ١٠٤	(٣) ٣	(١٠٧) ١٠٧
أخرى	٢٥ (٢٥)	-	-	-	-

٢٠١٦

العملة	الزيادة / (النقص) في نقاط الأساس	الأثر على صافي دخل العملات الخاصة			
		٦ أشهر أو أقل	٦ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
دولار أمريكي	٢٥ (٢٥)	-	-	-	-
ريال سعودي	٢٥ (٢٥)	٢٧ (٢٧)	(١٠٥) ١٠٥	(٣) ٣	(١٢٠) ١٢٠
أخرى	٢٥ (٢٥)	-	-	-	-

تتم إدارة التعرض للمخاطر المختلفة المتعلقة بالتقلبات في أسعار العملات الخاصة السائدة في السوق على المركز المالي والتدفقات النقدية للمجموعة. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود مستوى مخاطر أسعار العملات الخاصة التي تتعرض لها المجموعة. يتم مراقبة هذه الحدود من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة المخاطر وإدارة الخزينة بالمجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العملات الخاصة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية المشتقة الأخرى التي تستحق أو التي يتم إعادة تجديد أسعارها خلال فترة زمنية محددة. وتتم إدارة هذه المخاطر بمطابقة تواريخ إعادة تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر. ويشتمل الجدول أدناه على ملخص لتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العملات الخاصة. كما يشتمل على موجودات ومطلوبات المجموعة المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تواريخ تجديد الأسعار التعاقدية أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

٢٠١٧	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
تقديية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	١٠,٠٠٩,٠٠٠	-	-	-	٥,١٢٨,٠٠٥	١٥,١٣٧,٠٠٥
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١,١٢٤,٨٠٤	٧٥,٥٦٨	-	-	٩١٤,٨٩٩	٢,١١٥,٢٧١
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	٢٥,٠٤٧	٥٧,٠٤٠	٩٩,٦٣١	٣٠,٥٠٠	-	٢١٢,٢١٨
استثمارات، صافي	٧,٦٨٠,١٢٢	٨٦٤,٥٢٩	٧,٨٠٢,٤٤٦	١٨٣,٩٧٣	١٥٧,٦٧٧	١٦,٦٨٨,٧٤٧
قروض وسلف، صافي	٣٥,٢٦٧,٨٢٧	١٣,٧٤٠,٠١٦	٦,٧٤٢,٢٨٤	٧,٨٨٩,٣٥٦	-	٦٣,٦٣٩,٤٨٣
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	٤٥,٥٠٧	٤٥,٥٠٧
موجودات أخرى، صافي	٣٣٦,٢٧٥	٢٢,٥٨٠	-	-	٣٢٥,٧٣٥	٦٨٤,٥٩٠
الإجمالي	٥٤,٤٤٣,٠٧٥	١٤,٧٥٩,٧٣٣	١٤,٦٤٤,٣٦١	٨,١٠٣,٨٢٩	٦,٥٧١,٨٢٣	٩٨,٥٢٢,٨٢١

٢٠١٦	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٢,٩٠١,٤٠٠	١٣,٣٢٩	٧,١٠٤	-	٤٢٢,٨٣٨	٣,٣٤٤,٦٧١
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	١٢,٧٢١	٢٠,٥٥٣	٣٢,٤٨١	٢٥,٩٢٤	-	٩١,٦٧٩
ودائع العملاء	٣٧,٨٤٠,٦٨٧	١٠,١٥٥,٣٩٤	١٢٤,١٢٧	-	٣٠,١٥٤,٧٥٥	٧٨,٢٧٤,٩٦٣
سندات دين ثانوية	-	٢,٥٠٥,٠٢٦	-	-	-	٢,٥٠٥,٠٢٦
مطلوبات أخرى	٤٤,٩١٦	٢٤,٤٣٨	-	-	١,٩٨٤,٤٤١	٢,٠٥٣,٧٩٥
حقوق المساهمين	-	-	-	-	١٣,٥٩٩,٦٩٦	١٣,٥٩٩,٦٩٦
إجمالي المطلوبات و حقوق المساهمين	٤٠,٧٩٩,٧٢٤	١٢,٧١٨,٧٤٠	١٦٣,٧١٢	٢٥,٩٢٤	٤٦,١٦١,٧٣٠	٩٩,٨٦٩,٨٣٠
أثر أسعار العمولات الخاصة - فجوة المركز المالي	١٣,٦٤٣,٣٥١	٢,٠٤٠,٩٩٣	١٤,٤٨٠,٦٤٩	٨,٠٧٧,٩٠٥	-	٢٨,٢٤٢,٨٩٨
أثر أسعار العمولات الخاصة على الأدوات المالية المشتقة	٦٠٨,٨٠٧	(٣٢,٥٦٥)	(٥٨٥,٦١٧)	٩,٣٧٥	-	٨,٠٨٧,٢٨٠
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	١٤,٢٥٢,١٥٨	٢,٠٠٨,٤٢٨	١٣,٨٩٥,٠٣٢	٣٠,١٥٥,٦١٨	١٦,٠٦٢,٦٨١	٣٨,٢٤٢,٨٩٨
الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	١٤,٢٥٢,١٥٨	١٦,٢٦٠,٥٨٦	١٦,٢٦٠,٥٨٦	٣٠,١٥٥,٦١٨	-	٣٨,٢٤٢,٨٩٨

٢٠١٦	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
تقديية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٢,١٦٩,٠٠٠	-	-	-	٥,٣١٨,٣٧٩	٧,٤٨٧,٣٧٩
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٤٥٠,٢٦٣	١٤٥,٢١٣	-	-	٤٢٨,٨٩٣	١,٠٢٤,٣٦٩
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	٨٥,٧٨٢	٢٥٤,٩٢٢	٥٣,٢٦٥	-	-	٣٩٣,٧٧٩
استثمارات، صافي	١٢,٧٥٧,٠٠٨	١,٦٢٨,٣٧٦	٤,٦٧٦,٢١٧	١,٩٠٣,٢٦٠	٢٩٣,٦٣٧	٢١,٢٥٨,٤٩٨
قروض وسلف، صافي	٣٨,٩٣٩,٩٧٨	١٦,٥٣٥,٧٣٥	٨,٦٥٨,٦٩٧	٨,٦٠٨,٦٨٧	-	٧٢,٧٤٣,٠٩٧
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	٣٥,٦٩٧	٣٥,٦٩٧
موجودات أخرى، صافي	٣٤٤,٧٥٩	٢٩,١٦١	-	-	٣٩٢,٢٩٢	٧٦٦,٢١٢
الإجمالي	٥٤,٧٤٦,٧٩٠	١٨,٥٩٣,٢١٧	١٣,٣٨٨,١٧٩	١٠,٥١١,٩٤٧	٦,٤٦٨,٨٩٨	١٠٣,٧٠٩,٠٣١
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٥٤٩,٥٠٨	١٤٧,١٥٩	١٢,٧٢٩	-	٦٣٨,٣٣٦	١,٣٤٧,٧٣٢
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	٤٥,٩٩١	١٩٦,٢٩٠	٢٦,٠٦٢	٢,٤٥٠	-	٢٧٠,٧٩٣
ودائع العملاء	٣٩,٣٣٧,٨١٧	١٣,٥٣٣,٧٢٩	١٧١,١٠٦	-	٣٢,٣١٦,١٣٦	٨٥,٣٥٨,٧٨٨
سندات دين ثانوية	-	٣,٩٠٩,٩٠٥	-	-	-	٣,٩٠٩,٩٠٥
مطلوبات أخرى	٥٨,٢٩٢	٣١,٩٤٥	-	-	١,٣٤٩,٨٧٤	١,٤٤٠,١١١
حقوق المساهمين	-	-	-	-	١٢,٦٦٢,٧٢٥	١٢,٦٦٢,٧٢٥
إجمالي المطلوبات و حقوق المساهمين	٣٩,٩٩١,٦٠٨	١٧,٨١٩,٠٢٨	٢٠٩,٨٩٧	٢,٤٥٠	٤٦,٩٦٧,٠٧١	١٠٤,٩٩٠,٠٥٤
أثر أسعار العمولات الخاصة - فجوة المركز المالي	١٤,٧٥٥,١٨٢	٧٧٤,١٨٩	١٣,١٧٨,٢٨٢	١٠,٥٠٩,٤٩٧	-	٢٨,٢٤٢,٨٩٨
أثر أسعار العمولات الخاصة على الأدوات المالية المشتقة	٦٩٠,٤٣٤	٩٠,٨٥٠	(٦٧١,٥١٤)	(١٠٩,٧٧٠)	-	١٠,٣٩٩,٧٢٧
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	١٥,٤٤٥,٦١٦	٨٦٥,٠٣٩	١٢,٥٠٦,٧٦٨	٩,٥٩٠,٧٢٧	١٦,٠٦٢,٦٨١	٣٩,٢١٧,١٥٠
الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	١٥,٤٤٥,٦١٦	١٦,٣١٠,٦٥٥	١٦,٣١٠,٦٥٥	٢٨,٨١٧,٤٢٣	-	٣٩,٢١٧,١٥٠

يمثل أثر مخاطر أسعار العمولات الخاصة على المشتقات صافي القيمة الاسمية التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العمولات الخاصة. إن العائد الفعلي لأداة مالية نقدية هو العائد الذي تحصل عليه المجموعة من عملاتها مع الأخذ في الاعتبار سعر العمولة الخاصة التعاقدية.

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

(٢) - مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات مخاطر التغيير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغييرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية . وقد وضع مجلس الإدارة حد مستوى معين لمخاطر السوق بما في ذلك مخاطر العملات ووضعت لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة حدوداً لمراكز العملات وبشكل إجمالي يتم مراقبتها يومياً. تستخدم استراتيجيات التحوط لضمان بقاء المراكز ضمن هذه الحدود. يظهر الجدول أدناه العملات التي تتعرض المجموعة بشأنها لمخاطر جوهريّة كما في نهاية السنة بشأن الموجودات والمطلوبات المالية المقنتاه لغير أغراض المتاجرة ، والتدفقات المالية المتوقعة. ويحتسب التحليل تأثير التغييرات المحتملة في العملات الأجنبية مقابل الريال السعودي، مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى، على قائمة الدخل الموحدة (نتيجة القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المقنتاه لغير أغراض المتاجرة الخاضعة لمخاطر العملات). ويظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين ، بينما يظهر التأثير السلبي صافي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

٢٠١٧

مخاطر العملات	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل
	٥	٣,٧٣٤
دولار أمريكي	(٥)	(٣,٧٣٤)
	٥	(٣٠)
درهم إماراتي	(٥)	٣٠
	٥	(١٠)
فرنك سويسري	(٥)	١٠
	٥	(٦٨)
يورو	(٥)	٦٨
	٥	(٣٢)
جنيه استرليني	(٥)	٣٢
	٥	٢٨
ين ياباني	(٥)	(٢٨)
	٥	١٣٢
أخرى	(٥)	(١٣٢)

٢٠١٦

مخاطر العملات	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل
	٥	٢,٢٦٥
دولار أمريكي	(٥)	(٢,٢٦٥)
	٥	٦٤
درهم إماراتي	(٥)	(٦٤)
	٥	(٥)
فرنك سويسري	(٥)	٥
	٥	(٦)
يورو	(٥)	٦
	٥	(٢٦)
جنيه استرليني	(٥)	٢٦
	٥	٦٩
ين ياباني	(٥)	(٦٩)
	٥	١٣٧
أخرى	(٥)	(١٣٧)

مركز العملات:

فيما يلي تحليلاً بصافي مخاطر العملات الأجنبية الجوهريّة التي تتعرض لها المجموعة كما في نهاية السنة:

فائض / (عجز)		
٢٠١٦	٢٠١٧	
٤٥,٢٩٧	٧٤,٦٨٩	دولار أمريكي
١,٢٧٠	(٦٠٨)	درهم إماراتي
٩٩	(٢٠٣)	فرانك سويسري
١١٣	(١,٣٦٧)	يورو
٥٢٥	(٦٤٠)	جنيه استرليني
١,٣٨٢	٥٥٨	ين ياباني
٢,٧٤٠	٢,٦٤٢	أخرى

البنك الأول

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

٣) مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات المقنتاة لغير أغراض المتاجرة للمجموعة نتيجة للتغيرات المحتملة والمعقولة في مستويات أسعار مؤشرات الأسهم وسعر الأسهم الفردية.

فيما يلي الأثر على استثمارات الأسهم المتاحة للبيع الخاص بالمجموعة بسبب التغيرات المحتملة والمعقولة في مستويات مؤشرات الأسهم مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	٢٠١٧		٢٠١٦	
	التغير في أسعار الأسهم %	الأثر بالآلاف الريالات السعودية	التغير في أسعار الأسهم %	الأثر بالآلاف الريالات السعودية
تداول	٥+	-	٥+	٦,٩٤٩
	٥-	-	٥-	(٦,٩٤٩)
	١٠+	-	١٠+	١٣,٨٩٧
	١٠-	-	١٠-	(١٣,٨٩٧)

٣٢- مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي تواجهها المجموعة في تلبية التزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية والتي يتم تسويتها بتسليم النقد أو موجودات مالية أخرى. ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو تخفيض التصنيف الائتماني والذي يمكن أن يؤدي إلى شح في بعض مصادر التمويل في وقت قصير. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وتتم إدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كاف للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

١) تحليل تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات

يشمل الجدول أدناه ملخصاً لاستحقاقات موجودات ومطلوبات المجموعة. ويتم تحديد تاريخ الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بنهاية السنة حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي حسب ما تظهره الوقائع التاريخية حول الاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. وتقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية. ويتم مراقبة مركز السيولة بشكل يومي، ويتم إجراء اختبارات الجهد المنتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية في السوق. تخضع كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. يتم إصدار تقارير يومية تغطي مركز السيولة للبنك والشركات التابعة العاملة الأخرى. كما يقدم بانتظام تقريراً موجزاً إلى لجنة الموجودات والمطلوبات يشمل على كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية المتخذة كما ترفع تقارير منتظمة لمجلس الإدارة واللجان التابعة له بشأن مؤشرات مخاطر السيولة الأساسية.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى المؤسسة بوديعة نظامية تعادل ٧% (٢٠١٦: ٧%) من إجمالي الودائع تحت الطلب و ٤% (٢٠١٦: ٤%) من ودائع الادخار والودائع لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن ٢٠% من التزامات ودائعه على شكل نقد أو سندات التنمية الحكومية السعودية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الحصول على تمويل إضافي من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل سندات التنمية الحكومية السعودية ولغاية ٧٥% من القيمة الاسمية للسندات المقنتاة.

٢) فيما يلي تحليلاً لتواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في نهاية السنة:

٢٠١٧	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٤,١٠٦,٢١١	١١,٠٣٠,٧٩٤	-	-	-	١٥,١٣٧,٠٠٥
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٩١٤,٨٩٩	١,١٢٤,٨٠٤	٧٥,٥٦٨	-	-	٢,١١٥,٢٧١
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	-	٢٥,٠٤٧	٥٧,٠٤٠	٩٩,٦٣١	٣٠,٥٠٠	٢١٢,٢١٨
استثمارات، صافي	١٥٧,٦٧٧	٦٣,٣٨٢	٢٣٩,٣٧٢	٩,٣٣٥,٩٩٢	٦,٨٩٢,٣٢٤	١٦,٦٨٨,٧٤٧
قروض وسلف، صافي	١,١٥٤,٥٤٤	٢٣,٢٠٥,٢٢٨	١٢,١١٤,١٨٧	١٥,٦٢٩,٥٢٩	١١,٥٣٥,٩٩٥	٦٣,٦٣٩,٤٨٣
استثمار في شركة زميلة	٤٥,٥٠٧	-	-	-	-	٤٥,٥٠٧
ممتلكات ومعدات، صافي	١,٣٤٧,٠٠٩	-	-	-	-	١,٣٤٧,٠٠٩
موجودات أخرى، صافي	٦١٢,٩٧٦	٤٩,٠٣٤	٢٢,٥٨٠	-	-	٦٨٤,٥٩٠
الإجمالي	٨,٣٣٨,٨٢٣	٣٥,٤٩٨,٢٨٩	١٢,٥٠٨,٧٤٧	٢٥,٠٦٥,١٥٢	١٨,٤٥٨,١١٩	٩٩,٨٦٩,٨٣٠

المطلوبات وحقوق المساهمين

أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٤٢٢,٨٣٨	٢,٩٠١,٤٠٠	١٣,٣٢٩	٧,١٠٤	-	٣,٣٤٤,٦٧١
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	-	١٢,٧٢١	٢٠,٥٥٣	٣٢,٤٨١	٢٥,٩٢٤	٩١,٦٧٩
ودائع العملاء	٣٠,١٥٤,٧٥٥	٣٧,٨٤٠,٦٨٧	١٠,١٥٥,٣٩٤	١٢٤,١٢٧	-	٧٨,٢٧٤,٩٦٣
سندات دين ثانوية	-	-	٥,٠٢٦	-	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٥,٠٢٦
مطلوبات أخرى	١,٩٨٤,٤٤١	٤٤,٩١٦	٢٤,٤٣٨	-	-	٢,٠٥٣,٧٩٥
حقوق المساهمين	١٣,٥٩٩,٦٩٦	-	-	-	-	١٣,٥٩٩,٦٩٦
الإجمالي	٤٦,١٦١,٧٣٠	٤٠,٧٩٩,٧٢٤	١٠,٢١٨,٧٤٠	١٦٣,٧١٢	٢,٥٢٥,٩٢٤	٩٩,٨٦٩,٨٣٠

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية						
٢٠١٦	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
٤,٤٢٧,٤٨٤	٣,٠٥٩,٨٩٥	-	-	-	-	٧,٤٨٧,٣٧٩
٤٢٨,٨٩٣	٤٥٠,٢٦٣	١٤٥,٢١٣	-	-	-	١,٠٢٤,٣٦٩
-	٨٥,٧٨٢	٢٥٤,٧٣٢	-	٥٣,٢٦٥	-	٣٩٣,٧٧٩
٢٩٣,٦٣٧	٥,٧٠١,٧٣٠	١,٢١٠,٩٧٣	٦,٣١٦,٧٤٥	٧,٧٣٥,٤١٣	-	٢١,٢٥٨,٤٩٨
١,٨٣٩,٤٠٣	٢٤,٢٤٩,٦٤٠	١٥,٩٢٩,٦٥١	١٨,٢٩٥,٣٥٣	١٢,٤٢٩,٠٥٠	-	٧٢,٧٤٣,٠٩٧
٣٥,٦٩٧	-	-	-	-	-	٣٥,٦٩٧
١,٢٨١,٠٢٣	-	-	-	-	-	١,٢٨١,٠٢٣
٦٧٩,٥٣٣	٥٧,٥١٨	٢٩,١٦١	-	-	-	٧٦٦,٢١٢
٨,٩٨٥,٦٧٠	٣٣,٦٠٤,٨٢٨	١٧,٥٦٩,٧٣٠	٢٤,٦٦٥,٣٦٣	٢٠,١٦٤,٤٦٣	-	١٠٤,٩٩٠,٠٥٤
المطلوبات وحقوق المساهمين						
٦٣٨,٣٣٦	٥٤٩,٥٠٨	١٤٧,١٥٩	١٢,٧٢٩	-	-	١,٣٤٧,٧٣٢
-	٤٥,٩٩١	١٩٦,٢٩٠	٢٦,٠٦٢	٢,٤٥٠	-	٢٧٠,٧٩٣
٣٥,١٩٩,٦٦١	٣٦,٤٥٤,٢٩١	١٢,٥٦٠,٧٦٣	١,١٤٤,٠٧٣	-	-	٨٥,٣٥٨,٧٨٨
-	-	٩,٩٠٥	١,٤٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	-	٣,٩٠٩,٩٠٥
١,٣٤٩,٨٧٤	٥٨,٢٩٢	٣١,٩٤٥	-	-	-	١,٤٤٠,١١١
١٢,٦٦٢,٧٢٥	-	-	-	-	-	١٢,٦٦٢,٧٢٥
٤٩,٨٥٠,٥٩٦	٣٧,١٠٨,٠٨٢	١٢,٩٤٦,٠٦٢	٢,٥٨٢,٨٦٤	٢,٥٠٢,٤٥٠	-	١٠٤,٩٩٠,٠٥٤

وقد تم إظهار تواريخ الاستحقاقات المتركمة للتعهدات و الألتزامات المحتملة والمشتقات في الإيضاح رقم (١٩ ج) و (١١) حول القوائم المالية الموحدة ، على التوالي.

٣) تحليل المطلوبات المالية حسب تواريخ الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يعكس الجدول أدناه ملخصاً بتواريخ الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية للمجموعة كما في نهاية السنة بناء على التزامات السداد التعاقدية غير المخصصة. وبما أن الجدول يشمل أيضا العمولات الخاصة المدفوعة حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ، فإن الأرصدة الإجمالية لا تتطابق مع الأرصدة الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحدة. وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في نهاية السنة حتى تواريخ الاستحقاقات التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المتوقعة. تتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يقوموا بطلب استرداد ودائعهم في أقرب وقت يجب على المجموعة الدفع فيه. وبناء عليه، إن الجدول لا يعكس التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية الخاصة بالاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة.

٢٠١٧						
٢٠١٦	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية						
٤٢٢,٨٣٨	٢,٩٠٢,٠٨٩	١٣,٥٩٠	٧,٥٢٩	-	-	٣,٣٤٦,٠٤٦
-	٣٨,٠٦٥,١١٥	١٠,٣١٥,٨٨٦	١٣١,٧٢٠	-	-	٧٨,٦٦٧,٤٧٦
-	-	١٠٧,٠٩٠	٦٥٧,٣٤٧	٢,٥٠٠,٠٠٠	-	٣,٢٦٤,٤٣٧
-	(٤,٧٠٦,٦٣٩)	(٢,٧٧٤,٦٦٧)	(٨٢٩,٣١٩)	-	-	(٨,٣١٠,٦٢٥)
-	٤,٧٣٠,٥٧٧	٢,٨٢٢,٥٥٣	٨٦٥,٨٠١	-	-	٨,٤١٨,٩٣١
٣٠,٥٧٧,٥٩٣	٤٠,٩٩١,١٤٢	١٠,٤٨٤,٤٥٢	٨٣٣,٠٧٨	٢,٥٠٠,٠٠٠	-	٨٥,٣٨٦,٢٦٥
٢٠١٦						
المطلوبات المالية						
٦٣٨,٣٣٦	٥٤٩,٥٦٦	١٤٩,٩٢٩	١٣,٣٤٨	-	-	١,٣٥١,١٧٩
٣٥,١٩٩,٦٦١	٣٦,٧٦٥,٤٩٩	١٢,٨٠٣,٧٢٩	١,١٥٣,٨٥٠	-	-	٨٥,٩٢٢,٧٣٩
-	-	١٥٨,٤٢١	٢,٢٤٦,١٧١	٢,٦٦١,٨٤٣	-	٥,٠٦٦,٤٣٥
-	(١١٧,٣٦٩)	(٣٣٢,١٦٥)	(٨٧١,٨٥٣)	(١١٢,٣٢٢)	-	(١,٤٣٣,٧٠٩)
-	١٢٣,٩١٠	٣٥٤,٨٩٨	٩٠٥,٨٦٠	١١٢,٩٥٩	-	١,٤٩٧,٦٢٧
٣٥,٨٣٧,٩٩٧	٣٧,٣٢١,٦٠٦	١٣,١٣٤,٨١٢	٣,٤٤٧,٣٧٦	٢,٦٦٢,٤٨٠	-	٩٢,٤٠٤,٢٧١

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

٣٣- القيمة العادلة للأدوات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسلها

تستخدم الإدارة التسلسل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والافصاح عنها:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لنفس الأداة (بدون أي تعديل)،
المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتشابهة أو أساليب تقييم أخرى حيث تكون كل المدخلات الهامة مبنية على بيانات سوقية يمكن ملاحظتها ،
المستوى الثالث: أساليب تقييم حيث يكون كل مدخل هام غير مبني على بيانات سوقية يمكن ملاحظتها.

القيمة العادلة

٢٠١٧

<u>الإجمالي</u>	<u>المستوى الثالث</u>	<u>المستوى الثاني</u>	<u>المستوى الأول</u>	<u>القيمة الدفترية</u>	<u>الموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة</u>
٢١٢,٢١٨	-	٢١٢,٢١٨	-	٢١٢,٢١٨	أدوات مالية مشتقة
٣٢٧,٤٧٢	٤,٣٣٠	١٦٩,٧٩٥	١٥٣,٣٤٧	٣٢٧,٤٧٢	استثمارات مالية متاحة للبيع
٥٣٩,٦٩٠	٤,٣٣٠	٣٨٢,٠١٣	١٥٣,٣٤٧	٥٣٩,٦٩٠	إجمالي الموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة
<u>٢,١١٥,٢٧١</u>	<u>-</u>	<u>٢,١١٥,٢٧١</u>	<u>-</u>	<u>٢,١١٥,٢٧١</u>	<u>الموجودات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة</u>
٦٠,٠٥٢	-	٦٠,٠٥٢	-	٦٠,١٥١	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١٦,٢٢٤,٨٨١	-	١٦,٢٢٤,٨٨١	-	١٦,٣٠١,١٢٤	استثمارات مقبولة حتى تاريخ الاستحقاق
٦٣,٣٨٨,٨٦٣	٦٣,٣٨٨,٨٦٣	-	-	٦٣,٦٣٩,٤٨٣	استثمارات أخرى مقبولة بالتكلفة المضافة
٨١,٧٨٩,٠٦٧	٦٣,٣٨٨,٨٦٣	١٨,٤٠٠,٢٠٤	-	٨٢,١١٦,٠٢٩	قروض وسلف
					الإجمالي
٩١,٦٧٩	-	٩١,٦٧٩	-	٩١,٦٧٩	المطلوبات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة
٣,٣٤٤,٦٧١	-	٣,٣٤٤,٦٧١	-	٣,٣٤٤,٦٧١	أدوات مالية مشتقة
٧٨,٢٧٤,٩٦٣	-	٧٨,٢٧٤,٩٦٣	-	٧٨,٢٧٤,٩٦٣	المطلوبات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة
٢,٥٠٥,٠٢٦	-	٢,٥٠٥,٠٢٦	-	٢,٥٠٥,٠٢٦	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٨٤,١٢٤,٦٦٠	-	٨٤,١٢٤,٦٦٠	-	٨٤,١٢٤,٦٦٠	ودائع العملاء
					سندات دين ثانوية
					الإجمالي
٣٩٣,٧٧٩	-	٣٩٣,٧٧٩	-	٣٩٣,٧٧٩	الموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة
٤٦٢,٩٨٩	٣,٤٣٨	١٦٩,٣٥٢	٢٩٠,١٩٩	٤٦٢,٩٨٩	أدوات مالية مشتقة
٨٥٦,٧٦٨	٣,٤٣٨	٥٦٣,١٣١	٢٩٠,١٩٩	٨٥٦,٧٦٨	استثمارات مالية متاحة للبيع
١,٠٢٤,٣٦٩	-	١,٠٢٤,٣٦٩	-	١,٠٢٤,٣٦٩	إجمالي الموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة
٦٠,٠٧٣	-	٦٠,٠٧٣	-	٦١,٧٩١	الموجودات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة
٢٠,٦٩٨,٦٣٠	-	٢٠,٦٩٨,٦٣٠	-	٢٠,٧٣٣,٧١٨	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٧٢,٦١٤,٨٣٣	٧٢,٦١٤,٨٣٣	-	-	٧٢,٧٤٣,٠٩٧	استثمارات مقبولة حتى تاريخ الاستحقاق
٩٤,٣٩٧,٩٠٥	٧٢,٦١٤,٨٣٣	٢١,٧٨٣,٠٧٢	-	٩٤,٥٦٢,٩٧٥	استثمارات أخرى مقبولة بالتكلفة المضافة
					قروض وسلف
					الإجمالي
٢٧٠,٧٩٣	-	٢٧٠,٧٩٣	-	٢٧٠,٧٩٣	المطلوبات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة
١,٣٤٧,٧٣٢	-	١,٣٤٧,٧٣٢	-	١,٣٤٧,٧٣٢	أدوات مالية مشتقة
٨٥,٣٥٨,٧٨٨	-	٨٥,٣٥٨,٧٨٨	-	٨٥,٣٥٨,٧٨٨	المطلوبات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة
٣,٩٠٩,٩٠٥	-	٣,٩٠٩,٩٠٥	-	٣,٩٠٩,٩٠٥	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٩٠,٦١٦,٤٢٥	-	٩٠,٦١٦,٤٢٥	-	٩٠,٦١٦,٤٢٥	ودائع العملاء
					سندات دين ثانوية
					الإجمالي

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة باستثناء الاستثمارات المقبولة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات الأخرى المقبولة بالتكلفة المضافة والقروض والسلف المسجلة بالتكلفة المضافة لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة.

البنك الأول

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

تحدد القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المضافة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق على أساس الأسعار المتداولة في السوق عند توفرها ، أو طرق التسعير لبعض السندات بعمولة ثابتة، إن ودائع العملاء المرتبطة بعمولة خاصة لا تختلف كثيرا عن قيمتها الدفترية لأن أسعار العملات الخاصة

الحالية بالسوق لموجودات مالية مماثلة لا تختلف كثيرا عن الأسعار المتعاقد عليها . إن القيمة العادلة للنفديّة والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي و الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، والأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لها حيث أن هذه الأرصدة هي لفترات قصيرة الأجل مما يعطي انطباعا بأن المعدلات بحسب السجلات لا تختلف بشكل جوهري عن المعدلات السائدة في السوق . كذلك فإن القيمة العادلة لسندات الدين الثانوية تقارب القيمة الدفترية لها حيث أنها تحمل سعر عمولة متغير يعاد تسعيره كل ستة أشهر .

إن القيمة التي تم الحصول عليها من طريقة تقييم ما قد تختلف عن سعر المعاملة للأداة المالية في تاريخ المعاملة . ويشار إلى الفرق بين سعر المعاملة وقيمة طريقة التقييم ب " ربح وخسارة اليوم الواحد " . حيث يتم إطفائه على مدى عمر المعاملة للأداة المالية أو يؤجل إلى أن يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام المعلومات المتوفرة من السوق والتي يمكن ملاحظتها أو يتحقق عند الاستبعاد . ويتم إثبات التغيير اللاحق في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة دون عكس ربح وخسارة اليوم الواحد .

إن الهدف من طرق التقييم هو التوصل إلى قياس للقيمة العادلة بحيث يعكس السعر الذي سيتم استلامه مقابل بيع أصل أو الذي سيتم سداده لتحويل المطلوبات بموجب المعاملات الاعتيادية بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس . وتستخدم المجموعة عدة نماذج تقييم معتمدة لتحديد القيمة العادلة لأدوات مالية أكثر شيوعا وأقل تعقيدا، وغالبا ما تكون الأسعار القابلة للملاحظة أو مدخلات النموذج متاحة في السوق وذلك فيما يتعلق بسندات الدين والأسهم المدرجة والمشتقات المتداولة والمشتقات البسيطة المتداولة خارج الأسواق المالية الموازية كمقايضات أسعار العملات وأن توفر الأسعار القابلة للملاحظة في السوق و مدخلات النماذج يقلل من الحاجة إلى حكم الإدارة وتقديرها، كما يقلل من نسبة عدم التأكد المصاحب لتحديد القيم العادلة، ويختلف توفر هذه الاسعار القابلة للملاحظة في السوق والمدخلات بحسب المنتجات والأسواق وقد تتغير حسب أحداث معينة وحالات عامة تتعلق بالأسواق المالية.

يوضح الجدول التالي طرق التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر والمدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة المستخدمة:

النوع	طريقة التقييم	المدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة	العلاقة المتداخلة بين المدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة والقيمة العادلة
استثمارات متاحة للبيع	تشتمل طرق التقييم على صافي القيمة الحالية والتدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مالية مماثلة تتواجد بشأنها أسعار السوق القابلة للملاحظة. تشتمل الافتراضات والمدخلات المستخدمة في طرق التقييم على معدلات خالية من العملات، ومعدلات العملات كقياس هوامش ائتمان وعلاوات أخرى غيرها مستخدمة في تقدير معدلات الخصم، وأسعار السندات والأسهم، وأسعار تحويل العملات الأجنبية	لا يوجد	لا ينطبق
استثمارات أخرى مقتناة بالقيمة المضافة	تشتمل طرق التقييم على صافي القيمة الحالية والتدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مالية مماثلة تتواجد بشأنها أسعار السوق القابلة للملاحظة. تشتمل الافتراضات والمدخلات المستخدمة في طرق التقييم على معدلات خالية من العملات، ومعدلات العملات كقياس هوامش ائتمان وعلاوات أخرى غيرها مستخدمة في تقدير معدلات الخصم، وأسعار السندات والأسهم، وأسعار تحويل العملات الأجنبية	لا يوجد	لا ينطبق
القروض والسلف	تم إظهارها بالقيمة العادلة باستخدام طرق التدفقات النقدية المخصومة التي تستخدم بيانات ومدخلات السوق القابلة للملاحظة لمنحنيات العائد وهوامش الائتمان.	هوامش الائتمان	كلما اتسع نطاق هامش الائتمان، كان الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة أعلى.

٣٤- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، مع أطراف ذات علاقة. وتتم هذه المعاملات بنفس شروط التعامل العادلة مع الأطراف الأخرى. تخضع المعاملات المصرفية للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

إن الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات ما لم تكن مدرجة في أماكن أخرى في القوائم المالية الموحدة كما في تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

٢٠١٦	٢٠١٧
٢٤٣,٥٠٩	١٨٩,٣٣٧
٣,١٢٩	١,٩٩٠
(١,٧١٠)	٢٣٩
٨١,٢٥٦	٤٥,٧٦٩
٧٤٩,٠١٩	٥٧٦,٦٨٩
٩,٩٧٢	٩,٣٦٦
٤٠,٠٢٨	-
٩,٦٤٤,١٠٨	٤,٦٥٦,٧٧٤
٦٩٨,٦٩٦	٤٢٤,٥٣٣
١٥,٤٤٧	٢٨٩,١٤٦
١٥١,٢٢٧	١٥٣,٣٤٧
١٥,٠٢٨	١٥,٢٧١
٢٥٩,٥٧٤	١٦٧,٤٥٣
٣,٢١٠	٣١١

بنك أي بي أن أمرو إن. في

أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

مشتقات بالقيمة العادلة ، صافي

التعهدات والالتزامات المحتملة

الشركات الزميلة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة التي يمارس عليها تأثير جوهري :

قروض وسلف

مشتقات بالقيمة العادلة ، صافي

استثمارات

ودائع العملاء

سندات دين ثانوية

التعهدات والالتزامات المحتملة

صناديق الاستثمار المدارة من قبل المجموعة:

استثمارات

سندات دين ثانوية

ودائع العملاء

مشتقات بالقيمة العادلة، صافي

البنك الأول

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الريالات السعودية

يقصد بكتاب المساهمين الآخرين (باستثناء المساهم غير السعودي) أولئك الذين يمتلكون أكثر من ٥٪ من رأس المال المصدر للبنك. إن الدخل والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
١٤,٢٦٢	١٢,٨٨٠	دخل عمولات خاصة
١٩٦,٧٦٩	١٩٠,٣٣٦	مصاريف عمولات خاصة
١,٢١٨	٩٤٤	أتعاب خدمات بنكية، صافي
١٤,٨٩٨	١٧,٧٣٢	أتعاب خدمات إدارة
٢٥,٧٦٩	٤١,٣٢٠	مصاريف عمومية وإدارية
٤,٧٩٢	٤,٧٦٣	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ومصاريف أخرى ذات علاقة
٤٨,٦٤١	٣٤,٣٨١	تعويضات مدفوعة لكبار موظفي الإدارة
٣,٩٤٩	٦٩١	مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة لكبار موظفي الإدارة

يقصد بكتاب موظفي الإدارة الأشخاص الذين لهم المسؤولية والصلاحيات في إعداد الاستراتيجيات والتوجيه والتحكم في أنشطة المجموعة.

٣٥- كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة، عند إدارة رأس المال، في الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والحفاظ على مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية ومن خلال الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

تقوم الإدارة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بشكل يومي. تتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد المتفق عليه وهي ٨٪.

وتقوم الإدارة بمراقبة مدى كفاية رأس المال باستخدام النسب المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. يعبر عن هذه النسب كنسبة مئوية وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأسمال المجموعة المؤهل مع الموجودات والتعهدات والالتزامات المحتملة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والمبالغ الاسمية للمشتقات باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية. وقد التزمت المجموعة خلال السنة بكامل متطلبات رأس المال النظامي.

فيما يلي مكونات الموجودات المرجحة المخاطر ورأس المال والنسب:

٢٠١٦	٢٠١٧	
(معدلة)		
٩٠,١٣٣,٩٥٠	٧٧,٤١٤,٦٧٠	مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة المخاطر
٥,٤٩٨,٥٨٨	٦,٢٦٢,٧٠٠	مخاطر العمليات للموجودات المرجحة المخاطر
٢١٠,٧٥٤	٢٢٣,١١٤	مخاطر السوق للموجودات المرجحة المخاطر
٩٥,٨٤٣,٢٩٢	٨٣,٩٠٠,٤٨٤	مجموع لركيزة الأولى - للموجودات المرجحة المخاطر
١٢,٦٦٢,٧٢٥	١٣,٥٩٩,٦٩٦	رأس المال الأساسي
٤,٢٢٠,٩٣٧	٣,٤٦٧,٦٨٣	رأس المال المساند
١٦,٨٨٣,٦٦٢	١٧,٠٦٧,٣٧٩	مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال المساند
		نسبة كفاية رأس المال %
١٣,٢١	١٦,٢١	نسبة رأس المال الأساسي
١٧,٦٢	٢٠,٣٤	نسبة رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

٣٦- خدمات إدارة الاستثمار والوساطة

تقدم المجموعة لعملائها خدمات إدارة الاستثمارات تشمل على إدارة صناديق استثمارية و محافظ استثمارية بالتعاون مع مستشاري استثمار متخصصين وبموجودات بلغ إجماليها ٢,٨٥ مليار ريال سعودي (٢٠١٦: ٣,٢٩ مليار ريال سعودي) ويشتمل ذلك الصناديق المدارة بموجب المحافظ الاستثمارية المعتمدة من الهيئة الشرعية وقدرها ١,٥٦ مليار ريال سعودي (٢٠١٦: ١,٥٥ مليار ريال سعودي). لا يتم توحيد القوائم المالية لهذه الصناديق في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تدرج استثمارات المجموعة في هذه الصناديق في الاستثمارات المتاحة للبيع، وتدرج الأتعاب المكتسبة لقاء إدارة تلك الصناديق ضمن "المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة". إن الموجودات المودعة كأمانات لدى المجموعة، بصفتها وصية أو مؤتمنة عليها، لا تعتبر موجودات خاصة بالمجموعة، وبالتالي لا تدرج في القوائم المالية الموحدة.

٣٧- احتياطي برنامج أسهم

خلال شهر يناير ٢٠٠٨، أطلقت المجموعة برنامج السداد على أساس الأسهم ("البرنامج") والخاص بالمدرء التنفيذيين وكبار الموظفين ("الموظفين المؤهلين"). تمت الموافقة على البرنامج الأولي من قبل مجلس الإدارة خلال اجتماعهم المنعقد في ١٠ ذي القعدة ١٤٢٨ هـ (الموافق ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧) ومؤسسة النقد العربي السعودي بالخطاب المؤرخ في ٢٦ صفر ١٤٢٩ هـ (الموافق ٤ مارس ٢٠٠٨). إن شروط الاستحقاق تم تعديلها في عام ٢٠٠٩ وتمت الموافقة على هذا التعديل من قبل مجلس الإدارة خلال الاجتماع المنعقد في ٥ شعبان ١٤٣٠ هـ (الموافق ٢٧ يوليو ٢٠٠٩) ومؤسسة النقد العربي السعودي بموجب خطابها المؤرخ في ٢٠ ذي القعدة ١٤٣٠ هـ (الموافق ٩ نوفمبر ٢٠٠٩). بناء على البرنامج المعدل خلال عام ٢٠١٧، فإن الموظفين المؤهلين سيحصلون على أسهم البنك، إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- يجب على الموظفين المؤهلين الاستمرار في العمل لدى المجموعة لمدة سنة واحدة من تاريخ المنح ليحصلوا على ثلث الأسهم الممنوحة وستين من تاريخ المنح للحصول على الثلث الثاني و ٣ سنوات من تاريخ المنح للحصول على الثلث المتبقي.
- بالإضافة إلى تحقيق المجموعة لمستويات نمو محددة والتي وافق عليها مجلس الإدارة حيث يستحق الموظفين المؤهلين عدد معين من الأسهم عند كل مستوى.

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الريالات السعودية

تطبق التعديلات التي تمت على البرنامج خلال عام ٢٠١٧ ، و المتعلقة بفترة استحقاق المنحة – على المنح لعام ٢٠١٧ فقط و ان فترة استحقاق المنح السابقة ستخضع للسياسة المطبقة ما قبل التعديل أعلاه. يجب على الموظفين المؤهلين الاستمرار في العمل لدى المجموعة لمدة سنتين من تاريخ المنح للحصول على نصف الأسهم المستحقة و سنه أخرى للحصول على باقي الأسهم.

بموجب أحكام البرنامج، لا تصبح المجموعة المالك القانوني لهذه الأسهم في أي وقت وإلى أن يحين فترة المنح لتلك الأسهم فهي لن تحصل على أي حق في التصويت. بموجب البرنامج ، فان شركة الأول للاستثمار ستدير صندوق برنامج الأسهم (الصندوق) والتي تعمل وفقاً للأحكام والشروط التي وافق عليها مجلس إدارة البنك في الاجتماع المشار إليه أعلاه ، ومؤسسة النقد العربي السعودي في الخطاب المشار إليه أعلاه. إن أي تعديلات أخرى على أحكام وشروط البرنامج تتطلب الحصول على موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

خلال عام ٢٠٠٨ ، قام الصندوق بشراء ٢,١٥ مليون سهم من أسهم البنك بقيمة ١١٤ مليون ريال سعودي ويتم الاحتفاظ بها على سبيل الأمانة لحين استحقاقها للموظفين المؤهلين. خلال عام ٢٠١٢ ، قام البنك بشراء مليون سهم و ٩٩٩,٠٦٣ سهم خلال عام ٢٠١٦ ، بمبلغ وقدره ٢٧ مليون ريال سعودي و ٢٥ مليون ريال سعودي، على التوالي. وفي تاريخ الاستحقاق، تنقل ملكية هذه الأسهم للموظفين. يتم تحديد عدد الأسهم الممنوحة وفقاً للمعادلة المبينة على الأداء التي صادق عليها مجلس الإدارة، ويخضع لموافقة لجنة الترشيحات والمكافآت.

وفقاً لشروط البرنامج، يتم منح الأسهم للموظفين المؤهلين سنوياً وسيتم استحقاقها كما هو موضح أعلاه. وقد تم منح الشريحة الأولى في عام ٢٠٠٨ واستحققت في عام ٢٠١١. كما تم منح الشريحة الثانية من البرنامج في شهر مارس ٢٠١١ ، واستحققت في شهر يناير ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وقد قامت المجموعة بمنح ست شرائح إضافية من البرنامج في شهر مارس ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ على التوالي، مازالت البرامج من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ في فترات الاستحقاق. إن تفاصيل البرنامج (بالريال السعودي) هي كما يلي:

تاريخ بدء البرنامج	منحت في عام ٢٠١٧	منحت في عام ٢٠١٦	منحت في عام ٢٠١٥
قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (ريال سعودي)	٢٠١٧ مارس ١١,٨٥٥,٨٢٠	٢٠١٦ مارس ٢٦,٣٠١,٩٦٩	٢٠١٥ مارس ٢٨,٥٣٨,٦٠٢
القيمة العادلة لكل سهم بتاريخ المنح (ريال سعودي)	١٢	٢٧	٤٥,٥٦
عدد الأسهم الممنوحة	٩٨٧,٩٨٥	٩٧٤,١٤٧	٦٢٦,٣٩٦
فترة الاستحقاق	٢٠١٨-٢٠٢٠	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠١٧-٢٠١٨
طريقة السداد	أسهم البنك	أسهم البنك	أسهم البنك

كانت الحركة في عدد الأسهم الممنوحة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦ كالتالي :

عدد الأسهم	٢٠١٧	٢٠١٦
في بداية السنة	٣,٤١٧,٠٠١	١,٨٦٣,٢٩٤
أسهم ممنوحة خلال السنة	٩٨٧,٩٨٥	٣,٠٦٥,٢١٤
أسهم مستحقة خلال السنة	(١,١١٦,٨٤٥)	(٧٥٩,٠٣٨)
أسهم ملغاة خلال السنة	(٣٠٩,٥٠٥)	(٧٥٢,٤٦٩)
	<u>٢,٩٧٨,٦٣٦</u>	<u>٣,٤١٧,٠٠١</u>

خلال العام، بلغ مخصص برنامج الأسهم المحمل على قائمة الدخل الموحدة مبلغ ١٣,٦٩ مليون ريال (٢٠١٦: ١٠,٨١ مليون ريال)

٣٨- التغييرات المستقبلية في أطر إعداد التقارير المالية الدولية

لقد ارتأت المجموعة عدم الإتياع المبكر للمعايير الجديدة و التعديلات التالية الصادرة و السارية المفعول على السنوات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨ و تقوم حالياً بدراسة أثرها.

فيما يلي موجزاً بالمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة وتعديلاتها والتي يسري مفعولها في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨.

- المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) – الأدوات المالية

تطبيق وتحليل أثر المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)

استراتيجية التطبيق

خلال شهر يوليو ٢٠١٤ ، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية (٩): الأدوات المالية، والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي (٣٩): الأدوات المالية – الاثبات والقياس، ويطبق اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ ، مع السماح بالتطبيق المبكر له. يعتبر البنك تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) مشروعاً مهماً، وبالتالي قام بتشكيل فريق تطبيق يضم أعضاء من إدارة المخاطر والإدارة المالية وتقنية المعلومات، والعمليات والأقسام المعنية الأخرى من أجل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) بنجاح. يدار المشروع من قبل المدير المالي ورئيس إدارة المخاطر.

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

التصنيف والقياس

يتوقف تصنيف وقياس الموجودات المالية (فيما عدا أدوات حقوق الملكية والمشتقات)، على الكيفية التي يتم بموجبها إدارة هذه الموجودات المالية (نموذج عمل المنشأة) وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية لها. تحدد هذه العوامل فيما إذا تم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالنسبة لأدوات حقوق الملكية غير المكتتاه لأغراض المتاجرة، يجوز للبنك، بشكل غير قابل للإلغاء، أن يختار تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، مع عدم إعادة التصنيف اللاحق للأرباح أو الخسائر إلى قائمة الدخل. يمكن القيام بذلك على أساس كل استثمار على حده.

إن غالبية الموجودات المالية، المصنفة كقروض ودمم مدينة والمقاسة بالتكلفة المطفأة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٩)، يتوقع أيضاً قياسها بالتكلفة المطفأة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩). يتوقع الاستمرار في قياس سندات الدين المصنفة كمكتتاه حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة. إن سندات الدين المصنفة كمتاحة للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٩) يجوز قياسها، وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفق ظروف معينة.

وطبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩)، تبقى المحاسبة عن المطلوبات المالية إلى حد كبير تماماً مثل ما ورد في معيار المحاسبة الدولي (٣٩)، باستثناء معالجة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة والمتعلقة بالمطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تم تحويل قواعد التوقف عن الإثبات من معيار المحاسبة الدولي (٣٩)، ولم يتم تغييرها. عليه، لا يتوقع البنك أي أثر جوهري على مطلوباته المالية وسياسة التوقف عن الإثبات الخاصة به.

الانخفاض في القيمة

سيقوم البنك بإثبات مخصصات الانخفاض على أساس "طريقة خسائر الائتمان المتوقعة" المستقبلية بشأن الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويشمل ذلك، بشكل أساسي، التمويل، والاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (فيما عدا الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) والادعاءات بين البنوك، والضمانات البنكية ومديني عقود الإيجار، والالتزامات المتعلقة بالائتمان. لن يتم إثبات خسائر انخفاض بشأن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. تمثل المدخلات الرئيسية لقياس خسائر الائتمان الشروط المتعلقة بالمغيرات التالية:

- احتمال التعثر.
- الخسارة الناتجة عن التعثر.
- مخاطر التعثر.

يتم استخراج المؤشرات أعلاه عموماً من نماذج إحصائية معدة داخلياً وبيانات تاريخية أخرى ويتم تعديلها بالمعلومات المستقبلية. سيقوم البنك بتصنيف موجوداته المالية إلى الثلاثة مراحل التالية طبقاً للمنهجية المذكورة في المعيار الدولي للتقارير المالية (٩):

المرحلة ١ : **الموجودات العاملة:** الموجودات المالية التي لم تنخفض جودتها الائتمانية بصورة جوهريّة منذ استحداثها. يسجل المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر.

المرحلة ٢ : **الموجودات غير العاملة:** الموجودات المالية التي انخفضت جودتها الائتمانية بصورة جوهريّة منذ استحداثها. يتم إجراء تقييم الجودة الائتمانية هذا وذلك بمقارنة احتمال التعثر على مدى العمر المتبقي بتاريخ إعداد القوائم المالية مع احتمال التعثر على مدى العمر المتبقي عند فترة من الزمن تم تقديرها بتاريخ الإثبات الأولي للمخاطر (معدلة بالتغيرات في التوقعات المتعلقة بالسداد المبكر). يسجل مخصص الانخفاض على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر.

المرحلة ٣ : **الموجودات منخفضة القيمة:** بالنسبة للموجودات المنخفضة القيمة، سيقوم البنك بإثبات مخصص الانخفاض على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر.

كذلك، سيأخذ البنك بعين الاعتبار المعلومات المستقبلية عند تقييمه للانخفاض الجوهري في مخاطر الائتمان منذ استحداثها وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تشمل المعلومات المستقبلية على عناصر مثل عوامل الاقتصاد الكلي (مثل البطالة، وإجمالي نمو الناتج المحلي، والتضخم، ومعدلات الأرباح أو أسعار المساكن) والتوقعات الاقتصادية التي يتم الحصول عليها من مصادر داخلية وخارجية. لتقويم مجموعة من النتائج المحتملة، يعتمزم البنك صياغة سيناريوهات محتملة. ولكل سيناريو، سيقوم البنك باستخراج خسائر الائتمان المتوقعة، وتطبيق طريقة "النتيجة المرجحة بالاحتمالات" لتحديد مخصص الانخفاض طبقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية. إن البنك الآن في مرحلة التطبيق النهائية وبموجبها يتم حالياً تطبيق النظامين بصورة موازية ويتم تفعيل ذلك على مختلف المستويات و الطرق.

محاسبة تغطية المخاطر

تهدف متطلبات محاسبة التغطية العامة إلى تبسيط عملية تغطية المخاطر، وخلق علاقة أقوى مع استراتيجية إدارة المخاطر والسماح بتطبيق محاسبة التغطية على عدد كبير من أدوات التغطية والمخاطر. ومع ذلك، فإنها لن تتناول بوضوح استراتيجية محاسبة التغطية الكلية والتي تعتبر مهمة بالنسبة للبنوك. ونتيجة لذلك، يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) باختيار سياسة محاسبية تقوم على الاستمرار بتطبيق متطلبات محاسبة تغطية المخاطر المذكورة في معيار المحاسبة الدولي (٣٩) بدلاً من المتطلبات المذكورة في المعيار الدولي للتقارير المالية (٩).

وبناء على التحليل التي تم إجراؤها حتى تاريخه، يتوقع البنك اختيار السياسة المحاسبية المتمثلة في الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التغطية المذكورة في المعيار الدولي للتقارير المالية (٣٩).

الأثر الكلي المتوقع

قام البنك بمراجعة موجوداته ومطلوباته المالية، ويتوقع الأثر التالي من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) في ١ يناير ٢٠١٨:

طبقاً للأحكام الانتقالية المتعلقة بالتطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩)، يسمح للبنك إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٩) والقيمة الدفترية في بداية السنة المالية التي تشمل تاريخ التطبيق المبدئي، في فتح قائمة دخل المتغيرات الموحدة لحقوق الملكية. وبناء عليه، يقدر التأثير الكلي على حقوق الملكية وإجمالي الموجودات في حدود ٠,٤٧% إلى ١,١٢% و ٠,٠٦% إلى ٠,١٥% على التوالي في تاريخ التطبيق المبدئي، في الأرباح المبقاة الافتتاحية نتيجة لتطبيق طريقة خسائر الائتمان المتوقعة بدلاً من طريقة خسائر الائتمان المتكبدة.

يشتمل النقص المقدر في حقوق المساهمين وإجمالي الموجودات على أثر كل من تصنيف وتغيرات قياس قائمة المركز المالي والزيادة في مخصصات انخفاض الائتمان مقارنة مع تلك المطبقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٩). يعتبر التقويم أعلاه تقديراً عند فترة معينة من الزمن وليس توقعاً. إن الأثر الفعلي لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) يختلف كثيراً عن هذا التقدير. يستمر البنك في تعديل النماذج والمنهجيات والضوابط الرقابية ومراقبة التطورات في أو عن طريق اتخاذ القرار وذلك بالتطبيق مقدماً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) في ١ يناير ٢٠١٨.

بناءً على الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، فإن أثر يوم واحد للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) (الذي سيطبق اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨)، ستطبق التكلفة المطفأة بالحد المسموح به و نسبة الخفض تقدر بحوالي ٠,٢% من إجمالي نسبة كفاية رأس المال. هناك آثار أساسية إضافية تستحق تسليط الضوء عليها وهي كالآتي:

- يجب إعادة تصنيف بعض الاستثمارات البالغة ١٨٨ مليون ريال سعودي، التي لم تف بشروط تصنيفها إما بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو بالتكلفة المطفأة إلى الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تقدر الخسائر المتعلقة بالقيمة العادلة بحوالي ١٨ مليون ريال سعودي و سوف تقيد على قائمة التغيرات الموحدة وقائمة حقوق الملكية في ١ يناير ٢٠١٨.
- الأرباح أو الخسائر المحققة عن بيع أدوات حقوق الملكية لن يتم تحميلها قائمة الدخل المالي الموحدة و قيمة الاستثمارات لهذا التصنيف ليست جوهرياً.

استحدث المعيار الجديد أيضاً متطلبات افصاحات موسعة، وتغيرات في العرض، والتي يتوقع أن تغير طبيعة ومدى افصاحات البنك بشأن أدواته المالية وخاصة في السنة التي يتم فيها تطبيق المعيار الجديد.

الحوكمة والضوابط الرقابية

يتفق هيكل الحوكمة والضوابط الرقابية المطبقة حالياً مع وثيقة الارشادات المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) والتي تنطبق على البنوك السعودية. تتطلب هذه الارشادات من البنوك إعداد إطار حوكمة معتمد من مجلس الإدارة مع وضع سياسات وضوابط رقابية تفصيلية بما في ذلك تحديد الأدوار والمستويات.

- المعيار الدولي للتقارير المالية (١٥) – الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

يطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨. يقدم المعيار الجديد طريقة مكونة من خمس خطوات لتحديد تاريخ إثبات الإيرادات وبأي مبلغ. سينتج عن تطبيق هذا المعيار أثر هام بشأن الكيفية التي يتم بموجبها إثبات الإيرادات وتاريخ ذلك، وإجراء أحكام وتقديرات جديدة، مع إمكانية الإسراع في إثبات الإيرادات أو تأجيلها.

- المعيار الدولي للتقارير المالية (١٦)

يطبق المعيار الدولي للتقارير المالية (١٦) – "عقود الإيجار" على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. يستبعد المعيار الجديد طريقة المحاسبة المزدوجة الحالية للمستأجرين المذكورة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٧)، والتي تميز بين الإيجارات التمويلية داخل قائمة المركز المالي والإيجارات التشغيلية خارج قائمة المركز المالي. وبدلاً من ذلك، يقترح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) طريقة المحاسبة داخل قائمة المركز المالي.

البنك الأول
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (٢)

تطبق التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢) – "الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم"، على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨. تغطي التعديلات تصنيف وقياس ثلاث نواحي محاسبية، الأولى: قياس الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم المسددة نقداً، والثانية تصنيف الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم المسددة بعد خصم ضرائب الاستقطاع، والثالثة: المحاسبة عن تعديل الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم من "المسددة نقداً" إلى "المسددة على شكل أسهم".

٣٩- أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام السنة الماضية كي تتماشى مع العرض للسنة الحالية.

٤٠- موافقة مجلس الإدارة

تم اعتماد القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ (الموافق ١٥ فبراير ٢٠١٨م).

البنك الأول Alawal bank

(شركة مساهمة سعودية)
القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في

٣١ ديسمبر ٢٠١٨



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول الموقرين (شركة مساهمة سعودية)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للبنك الأول ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات حول القوائم المالية.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لقواعد آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتبارنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول الموقرين (شركة مساهمة سعودية) - (تنمة)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تنمة)
أمور المراجعة الرئيسية (تنمة)

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>حصلنا على فهم حول قيام الإدارة بتقدير الانخفاض في قيمة القروض والسلف بما في ذلك تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ ونموذج التصنيف الداخلي في المجموعة والسياسة التي تتبعها المجموعة في تحديد مخصص الانخفاض في القيمة والآلية المستخدمة في إعداد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p> <p>قمنا بمقارنة السياسة التي تتبعها المجموعة في تحديد مخصص الانخفاض في القيمة والآلية المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.</p> <p>قمنا بتقييم التصميم والتطبيق وكذلك فحص مدى فعالية إجراءات رقابة الإدارة على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ عملية إعداد النموذج بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج واعتماد الافتراضات الرئيسية. ○ تصنيف القروض ضمن مراحل مختلفة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بالوقت المناسب، ○ مدى سلامة المعلومات المدخلة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. <p>قمنا بتقييم المعايير الخاصة بالمجموعة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد تعرضات "التعثر في السداد" أو "الانخفاض في القيمة الفردي" وتصنيفها ضمن مراحل مختلفة.</p> <p>من خلال اختيار عينة من العملاء، قمنا بتقييم ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عمليات التصنيف الداخلية التي حُدثت من قبل الإدارة استناداً إلى نموذج التصنيف الداخلي للمجموعة؛ - تحديد المراحل وفقاً لما هو محدد من قبل المجموعة؛ - عمليات احتساب الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة. <p>قمنا بتقدير الافتراضات الرئيسية بما في ذلك الافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وحيث تم استخدام عمليات الإحلال من قبل الإدارة، قمنا بتقييم عمليات الإحلال هذه وعملية الحوكمة حول عمليات الإحلال.</p> <p>قمنا باختبار مدى اكتمال ودقة المعلومات الأساسية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م.</p> <p>قمنا بالاستعانة بالمختصين لدينا، حيثما يلزم، لمساعدتنا في مراجعة عمليات الاحتساب في النموذج ومدى سلامة المعلومات.</p> <p>ونظراً لقيام المجموعة باستخدام المنهجية المعدلة بأثر رجعي لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، أجرينا جميع المهام المذكورة آنفاً لتقييم الاحتساب الذي قامت به الإدارة لتعديل الخسائر الائتمانية المتوقعة على حقوق الملكية للمجموعة كما في ١ يناير ٢٠١٨م (نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩).</p> <p>قمنا بتقييم الإفصاحات التي قامت الإدارة بإدراجها في القوائم المالية الموحدة.</p>	<p>الانخفاض في قيمة القروض والسلف</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، بلغ إجمالي القروض والسلف للمجموعة ٦١,٧ مليار ريال سعودي، جُنِبَ مقابلها مخصص انخفاض في القيمة بمبلغ ٣,٩ مليار ريال سعودي.</p> <p>قامت المجموعة خلال السنة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ - الأدوات المالية الذي يقدم نموذج الانخفاض في قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة المستقبلية. وعند تطبيقه، قامت المجموعة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ بأثر رجعي دون تعديل أرقام المقارنة. إن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ نتج عنه تعديل التحول بمبلغ ٤٦١ مليون ريال سعودي (منها ٣٥٠ مليون ريال سعودي متعلقة بالقروض والسلف) على حقوق الملكية للمجموعة كما في ١ يناير ٢٠١٨م، وقد تم توضيح الأثر المترتب عن التحول في الإيضاح رقم ٣-١-١ للقوائم المالية الموحدة.</p> <p>لقد اعتبرنا الانخفاض في قيمة القروض والسلف من أمور المراجعة الرئيسية نظراً لأن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب من الإدارة تبني تقديرات هامة وإن لذلك أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. وتشتمل المجالات الرئيسية للأحكام على ما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. تصنيف القروض في المرحلة ١ أو ٢ أو ٣ استناداً إلى تحديد ما يلي: <ol style="list-style-type: none"> (أ) تعرضات مع زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها؛ و (ب) تعرضات الانخفاض في القيمة الفردي/التعثر في السداد. ٢. افتراضات مستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل الوضع المالي للعمليات والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية وغيرها. ٣. الحاجة إلى تطبيق عمليات إحلال إضافية لتعكس العوامل الخارجية الحالية والمستقبلية والتي قد لا يتم رصدها في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. <p>يرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣-١-١ للقوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالأثر المترتب عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ - الأدوات المالية، والإيضاح رقم ٢ (د) الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية والآلية المتبعة من قبل المجموعة في تقدير الانخفاض في القيمة، والإيضاح رقم ٧ الذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في قيمة القروض والسلف والإيضاح رقم ٢٩ (ج) المتعلق بتفاصيل عن تحليل جودة الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها بالاعتبار عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول الموقرين (شركة مساهمة سعودية) - (تنمة)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تنمة)

أمر المراجعة الرئيسية (تنمة)

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بتقويم تصميم وتطبيق واختبار إجراءات الإدارة للرقابة على تطبيق المستويات.</p> <p>لقد أخذنا في الاعتبار الافتراضات التي أجرتها المجموعة وقمنا بتقويم المستويات التي وضعتها لإجراء تسويات على العائد الفعلي للقروض التمويلية.</p> <p>لقد حصلنا على تقويم الإدارة لأثر استخدام المستويات المذكورة سابقاً و:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قمنا، على أساس العينة، بمقارنة البيانات الحالية والسابقة المستخدمة من قبل الإدارة في تقويمها مع السجلات المحاسبية ذات العلاقة؛ و - قمنا بتقويم أثر استخدام المستويات عند إثبات دخل الأتعاب والعمولات ودخل العمولات الخاصة. 	<p>أتعاب الخدمات البنكية</p> <p>تقوم المجموعة باحتساب أتعاب إدارية مقدماً عن معاملات وخدمات القروض الممنوحة للشركات والأفراد. ونظراً لكثرة عدد المعاملات التي في معظمها أتعاب غير جوهرية، تقوم الإدارة بإجراء تسويات على العائد الفعلي للقروض التمويلية بناءً على بعض المستويات، ويتم إثبات هذه التسويات في قائمة الدخل الموحدة.</p> <p>يجب إثبات كافة هذه الأتعاب والتي تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية إنشاء الأداة المالية ضمن دخل العمولات الخاصة، بغض النظر عن هذه المستويات، كتسوية على العائد الفعلي للقروض التمويلية.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأن استخدام الافتراضات لوضع المستويات من قبل الإدارة قد يؤدي إلى إظهار ربحية المجموعة بأكثر/أقل من قيمتها بصورة جوهرية.</p> <p>يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة في الإيضاح رقم ٢-٣ (ز) (٢) للقوائم المالية الموحدة.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول الموقرين (شركة مساهمة سعودية) - (تنمة)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تنمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تنمة)

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بالإجراءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قراءة اتفاقية التسوية القائمة واتفاقيات التسوية الجديدة. • عقد اجتماعات مع المكلفين بالحوكمة والإدارة العليا بالمجموعة للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بهذا الأمر ونتائج المراسلات مع الجهة ذات العلاقة. • عقد اجتماعات مع المستشار القانوني للمجموعة لمناقشة اتفاقيات التسوية الجديدة. • تقويم الأسس التي تستخدمها الإدارة لعكس مخصص الانخفاض في القيمة لقاء الأرصدة المدينة. • تقويم مدى ملائمة الإفصاحات المتضمنة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. 	<p>الموجودات الأخرى</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، اشتملت الموجودات الأخرى للمجموعة على مبلغ قدره ٤٣٨ مليون ريال سعودي والذي تم صرفه إلى طرف آخر تعثر في السداد، وتتوقع الإدارة استرداد هذا الرصيد من إحدى الجهات ذات علاقة.</p> <p>لقد توصلت المجموعة إلى اتفاقية تسوية ("اتفاقية التسوية القائمة") مع الجهة ذات العلاقة لاسترداد هذا المبلغ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م قامت المجموعة بتجنيب مخصص انخفاض في القيمة قدره ١٥٠ مليون ريال سعودي لقاء الرصيد القائم بسبب عدم التأكد من توقيت استرداد هذا الرصيد.</p> <p>إلا أنه وخلال الربع الأخير من سنة ٢٠١٨م، أبرمت المجموعة ثلاث اتفاقيات تسوية ("اتفاقيات التسوية الجديدة") لاستبدال اتفاقية التسوية القائمة وبناء على التطورات الأخيرة، تم عكس مخصص الانخفاض في القيمة بالكامل.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية نظراً لعدم موضوعية تقدير المخصص لقاء الرصيد الذي يمكن استرداده والذي يمكن أن يكون له تأثير كبير على ربحية المجموعة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح ١٠ للقوائم المالية الموحدة بخصوص الإفصاح عن الأرصدة المدينة المذكورة أعلاه.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول الموقرين (شركة مساهمة سعودية) - (تنمة)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تنمة)

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٨م
إن أعضاء مجلس الإدارة البنك ("أعضاء مجلس الإدارة") هم المسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من
المعلومات المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٨م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من
المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا نندي ولن نندي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، عندما تكون متاحة،
وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو
المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي
المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل، ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة
البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، كما أن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن أنظمة الرقابة الداخلية التي
يراهها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً
لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم يعتزم
أعضاء مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن الغش أو
الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن
المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري
عند وجوده. تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ وتعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر
على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول الموقرين (شركة مساهمة سعودية) - (تتمة)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود التحريف الجوهرى في القوائم المالية الموحدة، سواء كان ناتج عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. بعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهرى ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكيد جوهرى، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو، إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل مسؤولين بصورة مشتركة عن رأينا في المراجعة.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك الأول الموقرين (شركة مساهمة سعودية) - (تكملة)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تكملة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تكملة)

كما نقوم بتزويد المكلين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات
والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كفت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة
للفترة الحقبية، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. نقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإقصاد للطلبي
عن هذا الأمر، أو عندما في ظروف نادرة كالتفوية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ
والتي تلحق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

للتقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

بناءً على المعلومات التي حصلنا عليها، لم نلقت انتباهنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن البنك لم يلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، مع
متطلبات نظم الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم
المالية الموحدة.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

ناصر أحمد الشلابري
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٤٥٤

أرامت ويونغ وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٢٧٢٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

عبدالعزیز عبدالرحمن المويلم
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٢٧٧

٨ جمادى الآخرة ١٤٤٠ هـ
(١٣ فبراير ٢٠١٩ م)



البنك الأول Alawal bank

قائمة المركز المالي الموحدة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
بالآلاف الريالات السعودية

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاحات	
			الموجودات
١٥,١٣٧,٠٠٥	٤,٨٩٠,٠٣٨	٤	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٢,١١٥,٢٧١	١,١١٦,٠١٢	٥	أرصدة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي
٢١٢,٢١٨	١١٠,١٠٧	١١	القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، صافي
١٦,٦٨٨,٧٤٧	١٦,٠٦٨,٥٣٨	٦	استثمارات، صافي
٦٣,٦٣٦,٤٨٣	٥٧,٧٦٧,١٢٣	٧	قرض وسلف، صافي
٤٥,٥٠٧	٥٣,٧٦٢	٨	إستثمار في شركة زميلة
١,٣٤٧,٠٠٦	١,٢٦٨,٦٣٩	٩	ممتلكات ومعدات، صافي
٦٨٤,٥٩٠	٧٥٣,٩٨٣	١٠	موجودات أخرى
٩٩,٨٦٩,٨٣٠	٨٢,٠٢٨,٢٠٢		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
٣,٣٤٤,٦٧١	١,٥٣١,٨١٦	١٢	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٩١,٦٧٩	٥٧,٠٩٣	١١	القيمة العادلة السلبية للمشتقات، صافي
٧٨,٢٧٤,٩٦٣	٦٤,٥٧٢,٧١٣	١٣	ودائع الملاء
٢,٥٠٥,٠٢٦	-	١٤	سندات دين ثانوية
٢,٠٥٣,٧٩٥	٢,٠٠٦,١٨٣	١٥	مطلوبات أخرى
٨٦,٢٧٠,١٣٤	٦٨,١٦٧,٨٠٥		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
١١,٤٣٠,٧٢٠	١١,٤٣٠,٧٢٠	١٦	رأس المال
٦٠٠,٠٦٢	٨٨٢,٦٧٥	١٧	احتياطي نظامي
١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠		احتياطي عام
١٣,١٢٩	٣٧	١٨	احتياطيات أخرى
١,٢٩٧,٧٢٨	١,٤٤٣,٨٠٩		أرباح مبقاة
١٧١,٤٦١	-	٢٦	أرباح مقترح توزيعها
(٤٣,٤٠٤)	(٢٦,٨٤٤)	٣٦	احتياطي برنامج أسهم
١٣,٥٩٩,٦٩٦	١٣,٨٦٠,٣٩٧		إجمالي حقوق المساهمين
٩٩,٨٦٩,٨٣٠	٨٢,٠٢٨,٢٠٢		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين





تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

Maha Al-Sudairi
Chief Compliance and Governance Officer

Soren Nikolajsen
Managing Director

Abdullah Aloraini
Chief Financial Officer

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاحات	
٢,٩٠٣,٢٨٩	٣,٧٥٥,٢٧٦	٢٠	دخل العملات الخاصة
١,١٣٧,٥٢٧	١,٠٠١,٥٧٠	٢٠	مصاريف العملات الخاصة
٢,٧٦٥,٧٦٢	٢,٧٥٤,٧٠٦		صافي دخل العملات الخاصة
٦٨٩,٧٩٩	٦٠١,٢٦٥	٢١	دخل أتعاب وعمولات، صافي
١٢٩,٨٨٥	١٢٥,٢٦٨		أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي
٩٥,٩١٦	٧٥,٣٥٤	٢٢	دخل المتاجرة، صافي
-	٦,٩٢١		مكاسب أدوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢٠,٢٦٠	-	٢٣	مكاسب استثمارات مكتتلة لنهر أغراض المتاجرة
٢,٧١١,٦٢٢	٣,٥٦٣,٥١٤		(إجمالي دخل العمليات)
٦٧٠,٨٤٥	٦٦١,٩٥٨	٢٤	رواتب ومصاريف الموظفين
١٤٠,٢٣٠	١٤٠,٨٢٥		إيجار ومصاريف مياتي
١٦٥,١٩١	١٧٣,٢٩٢	٩	استهلاك وإطفاء
٢٨٩,٣٤٩	٣٠٢,٣٤٧		مصاريف عمومية وإدارية
١,١٢٠,٢٩٩	١,١٦٧,٤٧٦	٧ ب (١)	مخصص انخفاض خسائر الائتمان وأخرى، صافي
-	(١,٥٧٩)		عكس مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى، صافي
٢,٣٨٥,٩١٤	٢,٤٤١,٣١٩		(إجمالي مصاريف العمليات)
١,٢٢٥,٧٠٨	١,١٢٢,١٩٥		دخل العمليات
٩,٨١٠	٨,٢٥٥	٨	الحصة في أرباح شركة زميلة
١,٢٣٥,٥١٨	١,١٣٠,٤٥٠		صافي دخل السنة
١,١٧	٠,٩٩	٢٥	الربح الأساسي والمخفض للسهم (بالريال السعودي لكل سهم)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

Maha Al-Sudairi
Chief Compliance and Governance Officer

Soren Nikolajsen
Managing Director

Abdullah Aloraini
Chief Financial Officer

صن

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح	
١,٢٣٥,٥١٨	١,١٣٠,٤٥٠		صافي دخل السنة
			بنود الخسارة الشاملة الأخرى
			بنود قد تم أو يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة:
			استثمارات متاحة للبيع:
(٤,٠٦٠)	-	١٨	- صافي التغير في القيمة العادلة
(٢٤,٣٦٠)	-		- صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة
(٢٨,٤٢٠)	-		إجمالي الاستثمارات المتاحة للبيع
			تغطية مخاطر التدفقات النقدية
٤٠٢	(٦٤٤)	١٨	- صافي التغير في القيمة العادلة
(٢٨,٠١٨)	(٦٤٤)		الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
١,٢٠٧,٥٠٠	١,١٢٩,٨٠٦		إجمالي الدخل الشامل للسنة



تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

Maha Al-Sudairi
Chief Compliance and Governance Officer

Soren Nikolajsen
Managing Director

Abdullah Aloraini
Chief Financial Officer

البنك الالوي
Alawwal bank

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة
للمسلة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
بالآلاف الريالات السعودية

توضيح	رأس المسك	الاختصاصي النظامي	الاختصاصي المعام	استثمارات متملة للتبوع	احتياطيات أخرى		الأرباح المقترح توزيعها	الأرباح المبذلة	الأرباح المقترح توزيعها	الاختصاصي برنامج أسهم	إجمالي حقوق المساهمين
					تغطية مخاطر الائتمانات التقوية	تغطية مخاطر الائتمانات التقوية					
٢	١١,٤٣٠,٧٢٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٤٤٨	٦٨٩	١٢,٤٤٨	١,٢٩٧,٧٢٨	١٧١,٤٦١	١٧١,٤٦١	(١٣,٤٠٤)	١٣,٥٩٩,٦٩٦
				(١٢,٤٤٨)			(٤٤٨,٨٥٣)				(٦٦١,٣٠١)
	١١,٤٣٠,٧٢٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠		٦٨٩	١٢,٤٤٨	٨٨٨,٨٧٥	١٧١,٤٦١	١٧١,٤٦١	(٤٣,٤٠٤)	١٣,١٢٨,٧٩٥
١٨					(١٤٤)		١,١٣٠,٤٥٠				١,١٢٩,٨٠٦
					(١٤٤)		١,١٣٠,٤٥٠				١,١٢٩,٨٠٦
١٧		٢٨٢,١١٣					(٢٨٢,١١٣)				(١٧١,٤٦١)
٢٦							(٥٨,٢٩٩)				(٥٨,٢٩٩)
٢٦							(١٠٠,٤٠٨)				(١٠٠,٤٠٨)
٢٦							(٩٤,١٩٦)				(٩٤,١٩٦)
٢٦										١٦,٥٦٠	١٦,٥٦٠
٢٦										(٤٦,٨٤٤)	(٤٦,٨٤٤)
		٨٨٢,٦٧٥	١٣,٠٠٠,٠٠٠		٣٧		١,٤٤٣,٨٠٩				١٣,٨٤٠,٣٥٧
٢٠١٧					٢٧٩	٤٠,٨٢٨	٨٥٤,٠٠٢			(٥٩,٣٢٨)	١٢,٦٦١,٧٢٥
		٢٦٦,١٨٢	١٣,٠٠٠,٠٠٠				١,٣٢٥,٥١٨				١,٣٢٥,٥١٨
١٨					٤٠٢	(٤,٠٦٠)					(٣,٦٥٨)
١٨						(١٤,٣٦٠)					(١٤,٣٦٠)
					٤٠٢	(١٨,٤٢٠)					١,٣٠٧,٥٠٠
١٧		٣٣٢,٨٧٦					(٣٣٢,٨٧٦)				
٢٦							(١٧١,٤٦١)		١٧١,٤٦١		
٢٦							(٢٩,٨٤٤)				(٢٩,٨٤٤)
٢٦							(١٠٢,١٨٨)				(١٠٢,١٨٨)
٢٦							(٢٥٧,٣٨١)				(٢٥٧,٣٨١)
٢٦										١٥,٩٢٤	١٥,٩٢٤
٢٦					٦٨١	١٢,٤٤٨	١,٢٩٧,٧٢٨	١٧١,٤٦١	١٧١,٤٦١	(٤٣,٤٠٤)	١٢,٥٩٩,٦٩٦

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

Maha Al-Sudairi
Chief Compliance and Governance Officer

Soren Nikolajsen
Managing Director

Abdullah Aloraini
Chief Financial Officer

البنك الأول Alawal bank

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للمنعة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بالآلاف الريالات السعودية

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاحات	
١,٣٣٥,٥١٨	١,١٣٠,٤٥٠		الأنشطة التشغيلية
			صافي دخل السنة
			تعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التشغيلية:
			إطفاء العلاوة (تراكم الخصومات) على الاستثمارات المكتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي
(٤,٤٠٥)	٤,٢٢٠		صافي
(٢٠,٢٦٠)	-	٢٢	مكاسب استثمارية مكتناة لغير أغراض المتاجرة
٢,٤٤٧	٦٦,٨٨١		القيمة العادلة للمشتقات، صافي
(٤,٨٧٩)	(٥,٠٢٦)		سندات دين ثانوية
١٦٥,١٩١	١٧٣,٢٩٢	٩	استهلاك وإطفاء
-	٤٩	٩	خسائر إستثمار متعلقات ومعدات
١,١٢٠,٢٩٩	١,١٦٧,٤٧٦	(١) ب ٧	مخصص انخفاض خسائر الائتمان وأخرى، صافي
-	(٦,٩٢١)		مكاسب استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	(٤,٥٧٩)		عكس مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى، صافي
(٩,٨١٠)	(٨,٢٥٥)	٨	الحصة في أرباح شركة زميلة
١٣,٦٨٦	٥,٣٤٥	٢٦	معاملات برنامج الأسهم
٢,٥٨٧,٧٨٧	٢,٥٢٢,٩٣٢		
			صافي النقص / (الزيادة) في الموجودات التشغيلية:
٣٢١,٢٧٢	٦١٤,٤٣٦		وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٥,٠٠٠	١١٤,٨٥٤		أرصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد تسعين يوم من تاريخ الأقتناء
٧,٩٨٣,٣١٥	٤,٢٠٤,٦٨٥		قروض وسلف، صافي
٨٢,٨٦٠	٩١,٧٣٠		موجودات أخرى
			صافي (النقص) / (الزيادة) في المطلوبات التشغيلية:
١,٩٩٦,٩٣٩	(١,٨١٢,٨٥٥)		أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(٧,٠٨٢,٨٢٥)	(١٣,٧٠٢,٢٥٠)		ودائع العملاء
٢٢٧,٢٣١	(٣٨٤,٢٨٧)		مطلوبات أخرى
٦,١٢١,٥٨٠	(٨,٣٥٠,٧٥٥)		صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
٧,١٢١,٣٩٨	٦٠٠,٣٩٧		متحصلات من بيع واستحقاق استثمارات
(٢,٥٤٥,٠٠٠)	-		شراء استثمارات لغير أغراض المتاجرة
(٢٢١,١٧٧)	(٩٤,٩٧١)	٩	شراء متعلقات ومعدات
٤,٣٤٥,٢٢١	٥٠٥,٤٢٦		صافي النقدية من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
-	(١٧١,٤٦١)	١٦	توزيعات أرباح مدفوعة
(١,٤٠٠,٠٠٠)	(٢,٥٠٠,٠٠٠)	١٤	مداد سندات دين ثانوية
(١,٤٠٠,٠٠٠)	(٢,٦٧١,٤٦١)		صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
٩,٠٦٦,٨٠١	(١٠,٥١٦,٧٩٠)		صافي (النقص) / (الزيادة) في النقدية وشبه النقدية
٣,٩٢٩,٢٦٤	١٣,٠٠٦,٠٦٥		النقدية وشبه النقدية في بداية السنة
١٣,٠٠٦,٠٦٥	٢,٤٨٩,٢٧٥	٢٧	النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة
٢,٩٤٩,٦٣٢	٣,٧١٥,٣٢٧		عروض خاصة مقبوضة خلال السنة
١,٣٠٤,٧٥٠	١,٠٣٠,٠٠٦		عروض خاصة مدفوعة خلال السنة
-	٤٦١,٣٠١	٣	معلومات إضافية غير نقدية
(١٨,٠١٨)	(٦٤٤)		أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ لأول مرة
			صافي التغير في القيمة العادلة والمبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه التوائم المالية الموحدة.

Maha Al-Sudairi
Chief Compliance and Governance Officer

Soren Nikolajsen
Managing Director

Abdullah Aloraini
Chief Financial Officer

مدير

١- عام

البنك الأول (البنك)، شركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/٨٥ الصادر بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٣٩٦ هـ (الموافق ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ م). بدأ البنك أعماله في ١٧ شعبان ١٣٩٧ هـ (الموافق ٢ أغسطس ١٩٧٧ م)، بعد أن انتقلت إليه عمليات بنك الجميني نيدرلاند إن. في. في المملكة العربية السعودية. يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٦٤٩٢٥ بتاريخ ٦ جمادى الثاني ١٤٠٧ هـ (الموافق ٥ فبراير ١٩٨٧ م) من خلال شبكة فروع و وعددها ٦٧ فرعاً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٦٧ فرعاً) في المملكة العربية السعودية. إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو:

البنك الأول

المركز الرئيسي

شارع الضباب

ص. ب. ١٤٦٧

الرياض ١١٤٣١

المملكة العربية السعودية

إن هدف البنك وشركته التابعة (ويشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة") القيام بتقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية. كما تقدم المجموعة لعملائها منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية (غير خاضعة لعمولات) يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة منشأة من قبل البنك.

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركته التابعة . وفيما يلي تفاصيل هذه الشركات التابعة:

شركة الأول للاستثمار

تم تأسيس شركة الأول للاستثمار، وهي شركة مساهمة سعودية مغلقة تابعة و مملوكة بالكامل للبنك ، في المملكة العربية السعودية وفقاً لقرار هيئة السوق المالية رقم ١-٣٩-٢٠٠٧ بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٤٢٣٧٨ بتاريخ ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٨ هـ (الموافق ٩ يناير ٢٠٠٨ م) لتولي وإدارة خدمات المجموعة الاستثمارية وأنشطة إدارة الأصول المنظمة من قبل هيئة السوق المالية والتي تشمل التعامل، والإدارة، والترتيب، وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية. بدأت هذه الشركة أعمالها بتاريخ ٢ ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ (الموافق ٨ أبريل ٢٠٠٨ م).

شركة الأول العقارية

تأسست شركة الأول العقارية، شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة و مملوكة بالكامل للبنك من خلال الملكية المباشرة، في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٥٠٧٧٢ بتاريخ ٢١ جمادى الأول ١٤٢٩ هـ (الموافق ٢٦ مايو ٢٠٠٨ م) بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد تأسست الشركة للتسجيل باسمها ملكية الأصول العقارية والتي يتم الحصول عليها من قبل البنك كضمانات من المقترضين.

شركة الأول لوكالة التأمين

تأسست شركة الأول لوكالة التأمين، شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة و مملوكة بالكامل للبنك من خلال الملكية المباشرة ، في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٣٠٢٥٠ بتاريخ ٢٩ محرم ١٤٣٢ هـ (الموافق ٤ يناير ٢٠١١ م) بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. تم تأسيس الشركة للعمل كوكيل لبيع المنتجات التأمينية للشركة الوطنية للتأمين، شركة زميلة.

شركة الأول للأسواق المالية

قام البنك بإنشاء شركة ذات أغراض خاصة وهي / الأول للأسواق المالية المحدودة، شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك ، وقد تم تأسيسها بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي فقط لتسهيل تداول بعض الأدوات المالية المشتقة. تم توحيد هذه الشركة في هذه القوائم المالية الموحدة حيث أن البنك يسيطر عليها.

إشارة إلى الإعلان بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٨ (الموافق ١ رمضان ١٤٣٩ هـ) بشأن التوصل إلى اتفاق غير ملزم بين البنك والبنك السعودي البريطاني (ساب) بخصوص معاملة مبادلة الأسهم، أعلن البنك للمساهمين بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ (الموافق ٢٣ محرم ١٤٤٠ هـ) عن توقيع إتفاقية اندماج ملزمة مع ساب، وبموجبها إتفق الطرفان على إتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ صفقة الاندماج بينهما وفقاً لأحكام المواد ١٩١ - ١٩٣ من نظام الشركات، والفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من المادة ٤٩ من لائحة الاندماج والاستحواذ. يخضع الاندماج لموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية وهيئة العامة للمنافسة وسوق الأسهم السعودية والمساهمين في كلا البنكين وبعض الشروط التعاقدية المتفق عليها.

٢ - أسس الإعداد

أ (بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية:

- وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل (والتي تتطلب تطبيق كل معايير التقرير المالي المصدرة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية ماعدى ما يتعلق بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (١٢) "ضرائب الدخل" والتفسير رقم (٢١) الصادر عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقرير المالي "الرسوم" وذلك بقدر تعلقها بالمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية). إضافة إلى ذلك، فإن السياسات المحاسبية المتبعة خلال الفترة الحالية وفترة المقارنة مختلفة كما هو مبين في الإيضاح (٣)، و
- تماثياً مع أحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

ب (أسس القياس والعرض

يتم إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات، والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى. بالإضافة لذلك، فإن الموجودات أو المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة والمغطاة بمخاطر بالقيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة بقدر المخاطر التي تم تغطيتها.

يتم عرض قائمة المركز المالي من حيث السيولة.

ج (عملة العرض و العملة الوظيفية

تعرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي والذي يعتبر العملة الوظيفية للمجموعة. يتم تقريب البيانات المالية لأقرب ألف ما لم يرد خلاف ذلك.

د (الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل، استخدام الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام بصورة مستمرة وذلك على أساس خبرة المجموعة وعوامل أخرى تشمل على الحصول على المشورة المهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف والمعطيات. يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية خلال الفترة التي تعدل فيها التقديرات، إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو خلال الفترة التي تعدل فيها التقديرات وفي الفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية أو الفترات المستقبلية. فيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو مارست فيها الأحكام.

١ (الانخفاض في خسائر القروض والسلف

يتطلب قياس خسائر الانخفاض طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩، لكافة فئات الموجودات المالية إجراء الأحكام وخاصة تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض وتقويم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تخضع هذه التقديرات لعدد من العوامل والتغيرات التي ينتج عنها مستويات مختلفة للمخصصات.

تمثل عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة بالمجموعة مخرجات نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات المتعلقة باختيار مدخلات مختلفة وأمور متداخلة. تشمل عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر بمثابة أحكام وتقديرات محاسبية على ما يلي:

- نموذج تصنيف الائتمان الداخلي بالمجموعة والذي يحدد احتمال التعثر عن السداد للدرجات الفردية.
- ضوابط المجموعة للتقويم فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، وأنه يجب قياس مخصصات الموجودات المالية لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ووفق تقويم نوعي.
- تحديد فئات الموجودات المالية في حالة تقويم خسائر الائتمان المتوقعة لها على أساس جماعي.
- إعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك مختلف المعادلات واختيار المدخلات.
- تحديد العلاقات بين تصورات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية.
- اختيار تصورات الاقتصاد الكلي المستقبلية وأوزانها المرجحة بالاحتمالات للوصول إلى المدخلات الاقتصادية لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

٢ - أسس الإعداد (تنمة)

د (الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة (تنمة)

٢ (قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات والاستثمارات الدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية موحدة. وقد تم الإفصاح عن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في الإيضاح رقم (٣٢).

تعرف القيمة العادلة بأنها السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجودات أو دفعه لتحويل مطلوبات بموجب عملية نظامية تمت بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. ويبنى قياس القيمة العادلة على افتراض أن عملية بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما:

. في السوق الأساسي للموجودات أو المطلوبات، أو

. في السوق الأكثر ملائمة لتلك الموجودات أو المطلوبات في حالة عدم توفر سوق أساسي

يجب أن تكون المجموعة متمكنة من الوصول للسوق الأساسي أو السوق الأكثر ملائمة. وتُقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات باستخدام الافتراضات والتي قد يستخدمها المتعاملين في السوق لتسعير الموجودات أو المطلوبات وذلك بافتراض أن المتعاملين في السوق يسعون لتحقيق أفضل منفعة اقتصادية لهم. وتستخدم المجموعة طرق تقييم ملائمة في الظروف والتي يتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة والتي تزيد من استخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها. إن كافة الموجودات والمطلوبات والتي تقاس بالقيمة العادلة أو الظاهرة في القوائم المالية الموحدة السنوية يتم تصنيفها من خلال تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه ومبنية على أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهري لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق الرئيسية النشطة.

المستوى الثاني: الأسعار المعدلة في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة باستخدام طرق تقييم تعتبر مدخلاتها هامة لقياس القيمة العادلة بشكل مباشر و غير مباشر.

المستوى الثالث: طرق تقييم حيث لا يمكن ملاحظة أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهري لقياس القيمة العادلة.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات والمسجلة في القوائم المالية الموحدة بشكل متكرر، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك تحويلات قد حصلت بين المستويات في التسلسل بإعادة تقييم التصنيف (بناء على أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهري لقياس القيمة العادلة ككل). بتاريخ نهاية كل فترة مالية.

٣ (تحديد السيطرة على المستثمر به

تخضع مؤشرات السيطرة المبيّنة في الإيضاح رقم ٣-٢ (أ) لأحكام الإدارة التي يمكن أن يكون لها أثر جوهري على حصة المجموعة في صناديق الاستثمار.

٤ (دخل الأتعاب والعمولات

تقوم المجموعة بإثبات الدخل بما يتوافق مع السياسة المحاسبية المذكورة في الإيضاح رقم ٣ (ز) وما يستلزم من أحكام لتطبيقها.

٣ - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة:

١-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية

تتماشى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بإستثناء اتباع المعايير الجديدة والتعديلات الأخرى على المعايير الحالية والتفسير الجديد المذكور أعلاه. وبإستثناء إتباع المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، لم ينتج عن هذه المعايير والتعديلات أي أثر على القوائم المالية الموحدة للمجموعة للفترة الحالية أو الفترات السابقة ويتوقع بأن يكون أثرها غير جوهري في الفترات المستقبلية. تم تبيان الأثر والإفصاحات المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ - في جزء لاحق من هذه القوائم المالية الموحدة.

١-٣-١ تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، اتبعت المجموعة معيارين محاسبين جديدين وتم توضيح أثر تطبيقهما أدناه:

أ) المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ - الإيرادات من العقود مع العملاء

اتبعت المجموعة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء"، ونتج عن ذلك تغيير سياسة المجموعة بشأن إثبات الإيرادات من العقود مع العملاء. لقد صدر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ في شهر مايو ٢٠١٤، ويسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨. يوضح المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ طريقة واحدة شاملة بشأن المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء، وحل محل الارشادات السابقة المتعلقة بإثبات الإيرادات التي كانت مذكورة في العديد من المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية للتقرير المالي. لقد حدد المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ طريقة جديدة مؤلفة من خمس خطوات سيتم تطبيقها على الإيرادات من العقود مع العملاء. وبموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥، يتم إثبات الإيرادات بالمبلغ الذي يتوقع أن تستحقه المنشأة مقابل تحويل البضاعة أو الخدمات إلى عميل ما. اختارت المجموعة طريقة التطبيق بأثر رجعي معدل المسموح بها بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ عند اتباع المعيار الجديد. ويتطلب أيضاً التطبيق بأثر رجعي معدل إثبات الأثر التراكمي الناتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ على كافة العقود كما في ١ يناير ٢٠١٨ في حقوق الملكية. لم ينتج أي أثر هام على القوائم المالية الموحدة نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥.

ب) المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ - الأدوات المالية

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) - الأدوات المالية الصادر في شهر يوليو ٢٠١٤ وذلك اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي في ١ يناير ٢٠١٨. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ تغييراً هاماً عن معيار المحاسبة الدولي ٣٩ - الأدوات المالية: الإثبات والقياس. يؤدي تطبيق المعيار الجديد إلى تغييرات أساسية في كلاً من المحاسبة عن الموجودات المالية وبعض النواحي المتعلقة بالمحاسبة عن المطلوبات المالية.

وكما يسمح به المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، اختارت المجموعة الاستمرار في المحاسبة عن تغطية المخاطر طبقاً للمتطلبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

فيما يلي ملخصاً بالتغيرات الأساسية في السياسات المحاسبية للمجموعة نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ :

ب ١) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يشتمل المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) على ثلاثة فئات تصنيف أساسية للموجودات المالية وهي: مقياساً بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يحدد هذا التصنيف عادة على أساس نموذج الأعمال الذي يدار بموجبه الأصل المالي وتدفعاته النقدية التعاقدية. يستبعد المعيار فئات التصنيف الحالية المذكورة في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ وذلك فيما يتعلق بالاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، والقروض والذمم المدينة والاستثمارات المتاحة للبيع. وبموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، يحظر فصل المشتقات المدمجة في عقود يكون مضيفها أصل مالي يقع ضمن نطاق المعيار. وبدلاً من ذلك، يتم تقويم الأداة المختلطة لأغراض التصنيف. ولتوضيح كيفية قيام المجموعة بتصنيف الموجودات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩، أنظر القسم المعني من السياسات المحاسبية الهامة.

لقد أبقى المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ بشكل كبير على المتطلبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ بخصوص تصنيف المطلوبات المالية. ومع ذلك، بالرغم من أنه طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩، تم إثبات كافة تغيرات القيمة العادلة للمطلوبات المدرجة بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة، فإن تغيرات القيمة العادلة، طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ تم إظهارها على النحو التالي:

- تم إظهار مبلغ التغير في القيمة العادلة المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الانتماء الخاصة بالجهة المصدرة في قائمة الدخل الشامل الأخر الموحدة، مع عدم إجراء عمليات إعادة تصنيف لاحقة إلى الربح أو الخسارة، و
- تم إظهار المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

٣ - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

ب ٢ (الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

لقد استبدل المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ نموذج "الخسارة المتكبدة" المنصوص عليه في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ بنموذج "خسارة الائتمان المتوقعة". يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ من المجموعة تسجيل مخصص خسارة الائتمان المتوقعة لكافة القروض والموجودات المالية الأخرى (سندات الدين) غير المقتناه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع التزامات القروض وعقود الضمان المالي. يحدد المخصص على أساس خسارة الائتمان المتوقعة المتعلقة باحتمال التعثر على مدى الاثنى عشر شهراً القادمة، ما لم تكن مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ نشأتها. وإذا كانت الموجودات المالية تفي بشروط تعريفها كموجودات مالية مشتراه أو مستحقة ذات مستوى ائتماني منخفض، يتم تحديد المخصص على أساس التغير في خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل. تمثل الموجودات المالية المشتركة أو المستحقة ذات مستوى ائتماني منخفض موجودات مالية ذات مستوى ائتماني منخفض عند الاثبات الأولى لها. تسجل الموجودات المالية المشتركة أو المستحقة ذات مستوى ائتماني منخفض بالقيمة العادلة بتاريخ الاثبات الأصلي، ويتم إثبات دخل العمولة الخاصة لاحقاً على أساس معدل العائد الفعلي المعدل بالائتمان. يتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة بقدر التغير اللاحق في مخاطر الائتمان المتوقعة. وطبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩، يتم إثبات خسائر الائتمان في فترة أبكر من الفترة المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي ٣٩. ولتوضيح كيفية قيام المجموعة بتطبيق متطلبات الانخفاض الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، أنظر القسم المعني من السياسات المحاسبية الهامة.

ج (المعيار الدولي للتقرير المالي ٧

لإظهار الفروقات بين المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، ومعيار المحاسبة الدولي ٣٩، تم تعديل المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ : الأدوات المالية - الإفصاحات، وقامت المجموعة بتطبيقه سويماً مع المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ للسنة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٨. تشمل التغييرات على إفصاحات انتقالية ومعلومات كمية ونوعية مفصلة حول عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة مثل الافتراضات وأن المدخلات المستخدمة تم تبيانها في الإيضاحين ٣ و ٢٩. تم إظهار التسويات من مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة الافتتاحية إلى مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة الختامية في الإيضاح المعني رقم ٧. كما يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ إفصاحات إضافية ومفصلة بشكل أكبر بخصوص محاسبة تغطية المخاطر حتى لو استمرت المنشآت في تصنيف متطلبات محاسبة تغطية المخاطر المذكورة في معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

د (التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ٩

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، بأثر رجعي، باستثناء ما هو مبين أدناه:

- لم يتم تعديل فترات المقارنة. تم إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ في الأرباح المبقة والاحتياطيات كما في ١ يناير ٢٠١٨. عليه، لا تعكس المعلومات المعروضة لعام ٢٠١٧ المتطلبات المذكورة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، وبالتالي فإنها غير قابلة للمقارنة مع المعلومات المعروضة لعام ٢٠١٨ طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩.

- تم إجراء عمليات التقويم التالية بناء على الحقائق والظروف القائمة بتاريخ التطبيق الأولي:

١. تحديد نموذج الأعمال المقتنى من خلاله الأصل المالي.
 ٢. تخصيص وإلغاء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المخصصة سابقاً على أنه تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
 ٣. تخصيص بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المقتناه لأغراض المتاجرة كـ "مقتناه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" ..
 ٤. بالنسبة للمطلوبات المالية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يجب التحديد فيما إذا سينشأ عن عرض أثار التغييرات في مخاطر الائتمان المتعلقة بالمطلوبات الخاصة بالجهة المصدرة في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة أي عدم تماثل محاسبي أم سيضخمه.
- تم الافتراض بأن مخاطر الائتمان لم تزداد بشكل جوهري لسندات الديون والتي تحمل مخاطر إئتمان منخفضة بتاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩.

٣ - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمية

أ (الموجودات المالية والمطلوبات المالية

١ (تصنيف الموجودات المالية و المطلوبات المالية بتاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩

يوضح الجدول التالي فئات التصنيف الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩، وفئات التصنيف الجديدة، طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ للموجودات المالية والمطلوبات المالية الخاصة بالمجموعة كما في ١ يناير ٢٠١٨:

القيمة الدفترية الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩	القيمة الدفترية الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩	التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩	التصنيف الأصلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩	
				الموجودات المالية
				تقديرة وارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
١٥,١٣٧,٠٠٥	١٥,١٣٧,٠٠٥	التكلفة المطفأة	قروض ونعم مدينة	
٢,١١٥,١٢٥	٢,١١٥,٢٧١	التكلفة المطفأة	قروض ونعم مدينة	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢١٢,٢١٨	٢١٢,٢١٨	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات
٦٠,١٥١	٦٠,١٥١	التكلفة المطفأة	مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات ، صافي
١٧٤,٠٠٦	١٧٤,١٢٥	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	متاحة للبيع	
١٥٣,٣٤٧	١٥٣,٣٤٧	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	متاحة للبيع	
١٦,١٠٣,٨١٥	١٦,١١٢,٨٤٣	التكلفة المطفأة	قروض ونعم مدينة	
١٧٠,٣٣٧	١٨٨,٢٨١	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	قروض ونعم مدينة	
١٦,٦٦١,٦٥٦	١٦,٦٨٨,٧٤٧			
٦٣,٢٨٩,١٩٢	٦٣,٦٣٩,٤٨٣	التكلفة المطفأة	قروض ونعم مدينة	قروض وسلف
٦٨٤,٥٩٠	٦٨٤,٥٩٠	التكلفة المطفأة	قروض ونعم مدينة	موجودات أخرى
٩٨,٠٩٩,٧٨٦	٩٨,٤٧٧,٣١٤			
				المطلوبات المالية
٣,٣٤٤,٦٧١	٣,٣٤٤,٦٧١	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٩١,٦٧٩	٩١,٦٧٩	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة السلبية للمشتقات
٧٨,٢٧٤,٩٦٣	٧٨,٢٧٤,٩٦٣	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	ودائع العملاء
٢,٥٠٥,٠٢٦	٢,٥٠٥,٠٢٦	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	سندات دين ثانوية
٢,١٣٧,٥٦٨	٢,٠٥٣,٧٩٥	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	مطلوبات أخرى
٨٦,٣٥٣,٩٠٧	٨٦,٢٧٠,١٣٤			

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

٢ () تسوية القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩، إلى القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ بتاريخ التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.

يشتمل الجدول أدناه على تسوية القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ إلى القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ عند التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ في ١ يناير ٢٠١٨.

القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ كما في ١ يناير ٢٠١٨	إعادة القياس	إعادة التصنيف	القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
الموجودات المالية:			
التكلفة المطفأة:			
١٥,١٣٧,٠٠٥	-	-	١٥,١٣٧,٠٠٥
٢,١١٥,١٢٥	(١٤٦)	-	٢,١١٥,٢٧١
٦٣,٢٨٩,١٩٢	(٣٥٠,٢٩١)	-	٦٣,٦٣٩,٤٨٣
١٦,١٦٣,٩٦٦	(٩,٠٢٨)	(١٨٨,٢٨١)	١٦,٣٦١,٢٧٥
٦٨٤,٥٩٠	-	-	٦٨٤,٥٩٠
٩٧,٣٨٩,٨٧٨	(٣٥٩,٤٦٥)	(١٨٨,٢٨١)	٩٧,٩٣٧,٦٢٤
-	-	(٣٢٧,٤٧٢)	٣٢٧,٤٧٢
استثمارات متاحة للبيع			
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر - استثمارات متاحة للبيع			
١٧٤,٠٠٦	(١١٩)	١٧٤,١٢٥	-
١٧٤,٠٠٦	(١١٩)	١٧٤,١٢٥	-
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر			
القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:			
٢١٢,٢١٨	-	-	٢١٢,٢١٨
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات			
استثمارات:			
١٥٣,٣٤٧	-	١٥٣,٣٤٧	-
١٧٠,٣٣٧	(١٧,٩٤٤)	١٨٨,٢٨١	-
٣٢٣,٦٨٤	(١٧,٩٤٤)	٣٤١,٦٢٨	-
٥٣٥,٩٠٢	(١٧,٩٤٤)	٣٤١,٦٢٨	٢١٢,٢١٨
القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			
المطلوبات المالية:			
التكلفة المطفأة:			
٣,٣٤٤,٦٧١	-	-	٣,٣٤٤,٦٧١
٧٨,٢٧٤,٩٦٣	-	-	٧٨,٢٧٤,٩٦٣
٢,٥٠٥,٠٢٦	-	-	٢,٥٠٥,٠٢٦
٢,١٣٧,٥٦٨	٨٣,٧٧٣	-	٢,٠٥٣,٧٩٥
٨٦,٢٦٢,٢٢٨	٨٣,٧٧٣	-	٨٦,١٧٨,٤٥٥
القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:			
القيمة العادلة السلبية للمشتقات			
٩١,٦٧٩	-	-	٩١,٦٧٩

يتضمن إعادة تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع مبلغ قدره ١٧٤ مليون ريال سعودي أعيد تصنيفه إلى القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، ومبلغ قدره ١٥٣ مليون ريال سعودي أعيد تصنيفه إلى القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمية

٣ () الأثر على الأرباح المبقةة و الاحتياطات الأخرى

الأرباح المبقةة	الاحتياطات الأخرى
١,٢٩٧,٧٢٨	١٣,١٢٩
(١٧,٩٤٤)	-
١٢,٤٤٨	(١٢,٤٤٨)
(٤٤٣,٣٥٧)	-
٨٤٨,٨٧٥	٦٨١

الرصيد الختامي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
إعادة القياس على عمليات إعادة التصنيف طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩
احتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع المحول إلى الأرباح المبقةة
اثبات خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩
الرصيد الافتتاحي طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ كما في ١ يناير ٢٠١٨

يتكون اثبات خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ من خسائر الائتمان المتوقعة على القروض و السلف، و التعرضات غير المباشرة، والاستثمارات، و الأرصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى بمبلغ و قدره ٣٥٠,٢٩ مليون ريال سعودي و ٨٣,٧٧ مليون ريال سعودي و ٩,١٥ مليون ريال سعودي و ٠,١٥ مليون ريال سعودي، على التوالي.

٤ () يوضح الجدول التالي القيمة الدفترية للموجودات المالية و المطلوبات المالية في قائمة المركز المالي:

إجمالي القيمة الدفترية	بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٤,٨٩٠,٠٣٨	٤,٨٩٠,٠٣٨	-	-
١,١١٦,٠١٢	١,١١٦,٠١٢	-	-
١١٠,١٠٧	-	-	١١٠,١٠٧
١٦,٠٦٨,٥٣٨	١٥,٧٥٠,٩٤٥	٤,٣٣٠	٣١٣,٢٦٣
٥٧,٧٦٧,١٢٣	٥٧,٧٦٧,١٢٣	-	-
٧٥٣,٩٨٣	٧٥٣,٩٨٣	-	-
٨٠,٧٠٥,٨٠١	٨٠,٢٧٨,١٠١	٤,٣٣٠	٤٢٣,٣٧٠
١,٥٣١,٨١٦	١,٥٣١,٨١٦	-	-
٥٧,٠٩٣	-	-	٥٧,٠٩٣
٦٤,٥٧٢,٧١٣	٦٤,٥٧٢,٧١٣	-	-
٢,٠٠٦,١٨٣	٢,٠٠٦,١٨٣	-	-
٦٨,١٦٧,٨٠٥	٦٨,١١٠,٧١٢	-	٥٧,٠٩٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الموجودات المالية:

نقدية و ارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
ارصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى، صافي
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، صافي
استثمارات، صافي
قروض و سلف، صافي
موجودات أخرى
الإجمالي

المطلوبات المالية:

ارصدة للبنوك و المؤسسات المالية الأخرى
القيمة العادلة السلبية للمشتقات، صافي
ودائع العملاء
مطلوبات أخرى
الإجمالي

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

٤ (يوضح الجدول التالي القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي - تنمة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	مقتناه لأغراض المتاجرة	متاحة للبيع	مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق	قروض ودمم مدينة	إجمالي القيمة الدفترية
الموجودات المالية:					
-	-	-	-	١٥,١٣٧,٠٠٥	١٥,١٣٧,٠٠٥
-	-	-	-	٢,١١٥,٢٧١	٢,١١٥,٢٧١
٢١٢,٢١٨	-	-	-	-	٢١٢,٢١٨
-	٣٢٧,٤٧٢	٣٢٧,٤٧٢	٦٠,١٥١	١٦,٣٠١,١٢٤	١٦,٦٨٨,٧٤٧
-	-	-	-	٦٣,٦٣٩,٤٨٣	٦٣,٦٣٩,٤٨٣
-	-	-	-	٦٨٤,٥٩٠	٦٨٤,٥٩٠
٢١٢,٢١٨	٣٢٧,٤٧٢	٣٢٧,٤٧٢	٦٠,١٥١	٩٧,٨٧٧,٤٧٣	٩٨,٤٧٧,٣١٤
المطلوبات المالية:					
-	-	-	-	٣,٣٤٤,٦٧١	٣,٣٤٤,٦٧١
٩١,٦٧٩	-	-	-	-	٩١,٦٧٩
-	-	-	-	٧٨,٢٧٤,٩٦٣	٧٨,٢٧٤,٩٦٣
-	-	-	-	٢,٥٠٥,٠٢٦	٢,٥٠٥,٠٢٦
-	-	-	-	٢,٠٥٣,٧٩٥	٢,٠٥٣,٧٩٥
٩١,٦٧٩	-	-	-	٨٦,١٧٨,٤٥٥	٨٦,٢٧٠,١٣٤

٣-١-٢ السياسات المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨

أ (تصنيف الموجودات المالية

عند الاثبات الأولي، تصنف الموجودات المالية كموجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

١ (الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا ما تم استيفاء كلاً من الشرطين التاليين و لم يتم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

٢ (الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

بالنسبة لسند الدين: يتم قياس سند الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا ما تم استيفاء كلاً من الشرطين التاليين و لم يتم تخصيصه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يحتفظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً بالقيمة العادلة، وتدرج المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم اثبات دخل العمولة الخاصة وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

بالنسبة لأدوات حقوق الملكية: عند الاثبات الأولي لها، بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المقتناه لغير أغراض المتاجرة، يجوز للمجموعة أن تختار، بشكل لا رجعة فيه، عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم هذا الاستثمار على أساس كل استثمار على حده.

٣ (الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تصنف كافة الموجودات المالية الأخرى كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. إضافة إلى ذلك، عند الاثبات الأولي، يجوز للمجموعة أن تخصص بشكل لا رجعة فيه أي أصل - إذا كان يفي بمتطلبات قياسه بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص - بشكل جوهري عدم اتساق القياس والذي ينشأ خلاف ذلك. لا يعاد تصنيف الموجودات المالية بعد الاثبات الأولي لها، باستثناء خلال الفترة التي تقوم فيها المجموعة بتغيير نموذج أعمال إدارة الموجودات المالية.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمية

هـ) تقويم نموذج الأعمال

- تقوم المجموعة بتقويم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة لأن ذلك أفضل طريقة تعكس كيفية إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشتمل المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار على:
- السياسات والأهداف الموضوعية بشأن المحفظة وتطبيق تلك السياسات عملياً. وبشكل خاص، تركز استراتيجية الإدارة على تحقيق إيرادات العمولة المتعاقد عليها، والحفاظ على معدل عمولة معينة.
 - مطابقة فترة هذه الموجودات المالية مع مدة المطلوبات المالية التي تمولها تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
 - كيفية تقويم أداء المحفظة ورفع تقرير بذلك إلى إدارة المجموعة.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وكيفية إدارة تلك المخاطر.
 - تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات المستقبلية. وبالرغم من ذلك، فإن تلك المبيعات لا يمكن أخذها بالحسبان بمفردها، ولكن كجزء من التقييم الكلي لكيفية تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل المجموعة لإدارة الموجودات وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم القيام بتقويم نموذج الأعمال وفق تصورات يمكن أن تحدث بشكل معقول دون الأخذ بالاعتبار ما يسمى تصورات "أسوأ حالة" أو "حالة ضغط". وفي حالة تحقق التدفقات النقدية، بعد الإثبات الأولي، بشكل مختلف عن توقعات المجموعة الأصلية، فإن المجموعة لا تقوم بتغيير تصنيف باقي الموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك، لكنها تقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقويم نموذج الأعمال للموجودات المالية التي تم استحداثها أو شراؤها حديثاً. يتم قياس الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والتي يتم قياس أدائها على أساس القيمة العادلة - بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لعدم الاحتفاظ بهذه الموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، أو الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

و) تقويم التدفقات النقدية التعاقدية التي هي - فقط - دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة

لأغراض هذا التقويم، يمثل "المبلغ الأصلي" القيمة العادلة للموجودات المالية بتاريخ الإثبات الأولي. أما "العمولة" فتمثل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود ومقابل مخاطر الائتمان والإقراض الأساسية الأخرى المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال سنة ما، أو تكاليف الإقراض الأساسية الأخرى مثل (مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وهامش الربح.

وعند تقويم فيما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة، تأخذ المجموعة بالحسبان الشروط التعاقدية للأداة، ويشمل ذلك تقويم فيما إذا كان الأصل المالي يشتمل على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التي لا تستوفي هذا الشرط. ولإجراء هذا التقويم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار:

- الأحداث المحتملة التي تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرفع المالي.
- الدفع مقدماً وشروط التمديد.
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة للتدفقات النقدية من موجودات محددة مثل (ترتيبات الأصول بدون حق الرجوع).
- الخصائص التي تعدل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود مثل التعديل الدوري لأسعار العمولات.

ز) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

إن المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم إظهار مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالجهة المصدرة في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة. وعند الإثبات الأولي للمطلوبات المالية، تقوم المجموعة بإجراء تقويم للتأكد فيما إذا كان سينشأ عن عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالجهة المصدرة في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة أي عدم تماثل محاسبي أم سيضخمه. يتم إجراء هذا التقويم باستخدام تحليل الانحدار وذلك بمقارنة:

- التغيرات المتوقعة في القيمة العادلة للمطلوبات المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الائتمان، مع
- الأثر على ربح أو خسارة التغيرات المتوقعة في القيمة العادلة للأدوات المعنية.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

ح) التوقف عن الاثبات

١) الموجودات المالية

تتوقف المجموعة عن اثبات الموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية الخاصة بهذه الموجودات أو نقل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية بموجب معاملة ما يتم بموجبها تحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل المالي أو عدم قيام المجموعة بتحويل أو الإبقاء على كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للملكية ولم تقم بالإبقاء على السيطرة على الموجودات المالية.

وعند التوقف عن اثبات أصل مالي، يتم اثبات الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء الذي تم التوقف عن اثباته من الأصل)، و (١) العوض المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله) و (٢) اية مكاسب أو خسائر تراكمية تم اثباتها ضمن الدخل الشامل الآخر - في الربح أو الخسارة.

واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، لا يتم اثبات اية مكاسب أو خسائر تراكمية تم اثباتها ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة بشأن أدوات حقوق الملكية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - في الربح أو الخسارة عند التوقف عن اثبات هذه الأدوات. يتم اثبات أية عمولة على الموجودات المالية المحولة والمؤهلة للتوقف عن الاثبات التي نشأت أو احتفظت بها المجموعة كموجودات أو مطلوبات منفصلة. وعند بيع موجودات إلى طرف ثالث مع مقايضة إجمالي معدل العائد على الموجودات المحولة في نفس الوقت، يتم اعتبار المعاملة كمعاملة تمويل مضمون تماماً مثل معاملات البيع وإعادة الشراء نظراً لإبقاء المجموعة على كافة أو ما يقارب كافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية هذه الموجودات. وفي حالة قيام المجموعة بعدم الاحتفاظ أو تحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية أصل ما ولكنها احتفظت بالسيطرة، فإنها تستمر في اثبات الأصل وذلك بقدر ارتباطها المستمر والذي يتم تحديده بقدر تعرضها للتغيرات في قيمة الأصل المحول.

٢) المطلوبات المالية

تتوقف المجموعة عن إثبات المطلوبات المالية وذلك عند سداد الائتمانات التعاقدية أو إلغاؤها أو إنتهاء مدتها.

ط) تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية

١) الموجودات المالية

في حالة تعديل شروط أصل مالي ما، تقوم المجموعة بتقويم فيما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدلة مختلفة تماماً. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة تماماً، يتم اعتبار الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي منتهية. وفي هذه الحالة، يتم التوقف عن اثبات الأصل المالي الأصلي، ويتم إدراج الفرق المثبت كمكاسب أو خسائر التوقف عن اثبات الأصل المالي ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة. وإذا كانت التدفقات النقدية من الأصل المالي المعدل المسجل بالتكلفة المطفأة غير مختلفة تماماً، فإن التعديل لا يؤدي إلى التوقف عن إثبات الأصل المالي. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي وإثبات المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كمكاسب أو خسائر تعديل في الربح أو الخسارة. وفي حالة إجراء هذا التعديل بسبب صعوبات مالية يواجهها المقرض، يتم عرض المكاسب أو الخسائر سويماً مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي حالات أخرى، يتم إظهارها كدخل عمولة.

٢) المطلوبات المالية

تتوقف المجموعة عن اثبات مطلوبات مالية ما وذلك في حالة تعديل شروطها وأن التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة كانت مختلفة تماماً. وفي مثل هذه الحالة، يتم إثبات المطلوبات المالية الجديدة وفق الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. يدرج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم استنفادها والمطلوبات المالية الجديدة مع الشروط المعدلة في قائمة الدخل الموحدة.

ي) الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات لفاء خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية التي تعتبر سندات دين.
- عقود الضمان المالي الصادرة، و
- التزامات القروض الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة انخفاض على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساوٍ لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر، باستثناء الأدوات المالية التالية والتي يتم قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لها على مدى ١٢ شهراً.

- سندات الدين التي تبين بأن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد القوائم المالية، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الاثبات الأولى لها.

تعتبر المجموعة بأن سندات الدين لها مخاطر ائتمان منخفضة عندما تعادل درجة تصنيف مخاطر الائتمان لها الدرجة المتعارف عليها عالمياً بـ "من الدرجة الأولى". تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر مخاطر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث تعثر تتعلق بالأداة المالية والتي يمكن أن تحدث خلال ١٢ شهر بعد تاريخ إعداد القوائم المالية.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

ك (قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديراً احتمالاً مرجح لخسائر الائتمان ويتم قياسها على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي ليس لها مستوى ائتمان منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: بالقيمة الحالية للعجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر.
- التزامات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمان المالي: الدفعات المتوقعة دفعها لحامل العقد ناقصاً أيه مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

ل (الموجودات المالية المعدلة

في حالة التفاوض على شروط الموجودات المالية أو تعديلها، أو تبديل الموجودات المالية الحالية بأخرى جديدة نتيجة صعوبات مالية يواجهها المقترض، يتم إجراء تقويم للتأكد فيما إذا يجب التوقف عن إثبات الموجودات المالية، ويتم قياس خسارة الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم يؤد التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل في احتساب العجز النقدي الناتج عن الأصل الحالي.
- إذا أدى التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم اعتبار القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي بتاريخ التوقف عن إثباته. يدرج هذا المبلغ في احتساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي الذي يتم خصمه اعتباراً من التاريخ المتوقع للتوقف عن الإثبات حتى تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام معدل العمولة الفعلي الأصلي على الأصل المالي الحالي.

م (الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض

تقوم المجموعة، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، بإجراء تقويم للتأكد ما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة ذات مستوى ائتماني منخفض. يعتبر الأصل المالي بأنه ذو مستوى ائتماني منخفض عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير هام على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. ومن الأمثلة الدالة على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض، البيانات الممكنة ملاحظتها التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق، أو
- إعادة جدولة القرض أو السلفة من قبل المجموعة وفق شروط غير ملائمة للمجموعة.
- احتمال دخول المقترض في الإفلاس أو إعادة هيكلة مالية.
- إختفاء سوق نشطة لتلك الأداة المالية بسبب صعوبات مالية.

إن القرض الذي يعاد التفاوض بشأنه بسبب تدهور وضع الجهة المقترضة يعتبر عادة ذو مستوى ائتمان منخفض ما لم يكن هناك دليلاً على أن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض بشكل جوهري وأنه لا توجد مؤشرات أخرى على الانخفاض في القيمة. إضافة إلى ذلك، تعتبر قروض الأفراد (التجزئة) المتأخرة السداد لمدة ٩٠ يوماً فأكثر قروضاً منخفضة القيمة. عند إجراء تقويم لتحديد فيما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية ذو مستوى ائتماني منخفض، فإن المجموعة تنظر في العوامل التالية:

- تقويم السوق للجدارة الائتمانية الظاهرة في عوائد السندات.
- تقويم وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- مقدرة البلد على الوصول إلى أسواق المال بخصوص إصدار الدين الجديد.
- احتمال جدولة القرض مما يؤدي إلى تكبد حامل ارتباط القرض لخسائر من خلال الاعفاء من السداد طوعاً أو كرهاً.
- آليات الدعم الدولية الموضوعية لتأمين الدعم اللازم كمقرض أخير لذلك البلد، والنية التي تعكسها البيانات العامة من الحكومات والوكالات لاستخدام هذه الآليات. ويشتمل ذلك على تقويم لعمق تلك الآليات (بغض النظر عن النية السياسية) وعمماً إذا كانت هناك القدرة على الوفاء بالشروط المطلوبة.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

ن (عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: تظهر كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصل.
- التزامات القروض و عقود الضمان المالي: تظهر عادة كمخصص
- عندما تشتمل الأداة المالية على كل من مكون مسحوب وغير مسحوب، فإنه لا يمكن للمجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على مكون التزام القرض بصورة مستقلة عن تلك المتعلقة بالمكون المسحوب. تقوم المجموعة بعرض مخصص خسائر مجمع لكلا المكونين. يتم إظهار المخصص المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمكون المسحوب. يتم إظهار أي زيادة في مخصص الخسائر عن إجمالي القيمة الدفترية للمكون المسحوب كمخصص، و
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لم يتم اثبات مخصص الخسائر في قائمة المركز المالي الموحدة لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات تعتبر بمثابة القيمة العادلة لها. يتم الإفصاح عن مخصص الخسائر، ويتم اثباته في احتياطي القيمة العادلة. يتم اثبات خسائر الانخفاض في الربح أو الخسارة، وتدرج التغيرات بين التكلفة المطفأة للموجودات والقيمة العادلة لها في الدخل الشامل الآخر.

س (الشطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (في جزء منها أو مجملها) عند عدم وجود توقعات معقولة لاستردادها. لا تزال تخضع الموجودات المالية المشطوبة لأدشطة التعزيز امتثالاً لإجراءات المجموعة بشأن استرداد المبالغ المستحقة. وفي حالة زيادة المبلغ المراد شطبه عن مخصص الخسارة المتراكم، يتم في البداية اعتبار الفرق كإضافة إلى المخصص الذي ينطبق على إجمالي القيمة الدفترية. تقيد أية استردادات لاحقة إلى مصاريف خسائر الائتمان.

ع (الضمانات المالية والتزامات القروض

إن عقود الضمان المالي هي عقود تتطلب من المجموعة القيام بسداد مبالغ معينة لتعويض حامل العقد عن الخسارة التي تكبدها نتيجة إخفاق المدين عند سداد المبلغ عن استحقاقه وفقاً لشروط أداة الدين. أما التزامات القروض فهي التزامات مؤكدة لمنح الائتمان بموجب أحكام وشروط محددة مسبقاً. يتم، في الأصل، قياس الضمانات المالية الصادرة أو الالتزامات لمنح القروض بأسعار تقل عن معدلات العمولات السائدة في السوق بالقيمة العادلة وتطفأ القيمة العادلة الأصلية على مدى فترة الضمان أو الالتزام، وبعد ذلك، يتم قياسها على النحو التالي:

- اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨: بالمبلغ غير المطفأ أو مبلغ مخصص الخسارة، أيهما أعلى.
- قبل ١ يناير ٢٠١٨: بالمبلغ غير المطفأ أو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع دفعه لسداد الالتزام عندما يكون السداد بموجب العقد محتملاً، أيهما أعلى.

لم تقم المجموعة بإصدار التزامات قروض مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالنسبة للالتزامات القروض الأخرى:

- اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨: تقوم المجموعة بإثبات مخصص خسارة.
- قبل ١ يناير ٢٠١٨: كانت المجموعة يقوم بتجنيب مخصص طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٧ إذا ما اعتبر العقد متوقع خسارته.

ف (إثبات الإيرادات/ المصاريف

١) دخل ومصاريف العمولات الخاصة

يتم اثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة في الربح أو الخسارة باستخدام طريقة العمولة الفعلية. يمثل معدل العمولة الفعلية السعر الذي يخصم بالضبط الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية إلى التكلفة المطفأة للأداة المالية.

وعند احتساب معدل العمولة الفعلية للأدوات المالية، بخلاف الموجودات ذات المستوى الائتماني المنخفض، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بعد الأخذ بعين الاعتبار كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية وليس خسائر الائتمان المتوقعة. بالنسبة للموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض، يتم استخدام معدل العمولة الفعلية المعدل بمخاطر الائتمان باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة شاملاً خسائر الائتمان المتوقعة. وبعد إثبات خسارة انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة الموجودات المالية، يتم الاستمرار في إثبات دخل العمولات الخاصة في قائمة المركز المالي الموحدة على أساس معدل العمولة الخاصة الفعلية على القيمة الدفترية للأصل.

إن احتساب العائد الفعلي بأخذ بالحسبان كافة الشروط التعاقدية للأدوات المالية (مثل الدفع مقدماً، والخيارات إلخ) ويشتمل معدل العمولة الفعلية على تكاليف المعاملات والأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة والخصومات أو العلاوات التي تعتبر جزءاً مكماً من معدل العمولة الفعلية. تشتمل تكاليف المعاملات على تكاليف عرضية تتعلق مباشرة باقتناء أو إصدار استبعاد موجودات مالية أو مطلوبات مالية.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تئمة)

ف (إثبات الإيرادات/ المصاريف (تئمة)

٢ (قياس التكلفة المطفأة ودخل العمولات الخاصة

تمثل التكلفة المطفأة لأصل مالي ما أو مطلوبات مالية ما المبلغ الذي يتم به قياس الأصل المالي أو المطلوبات المالية عند الإثبات الأولي مطروحاً منه المبلغ الأصلي المدفوع، وزائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة العمولة الفعلية لأي فرق بين المبلغ الأولي والمبلغ بتاريخ الاستحقاق، بعد تعديله، بالنسبة للموجودات المالية بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة.

يمثل إجمالي القيمة الدفترية لأصل مالي ما التكلفة المطفأة لأي أصل مالي قبل تعديلها بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة. عند احتساب دخل أو مصروف العمولة، يطبق معدل العمولة الفعلية على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (عندما لا يكون الأصل ذو مستوى ائتماني منخفض) أو على التكلفة المطفأة للمطلوبات. بالنسبة للموجودات المالية التي يصبح مستواها الائتماني منخفض بعد الإثبات الأولي، يتم احتساب دخل العمولة باستخدام معدل العمولة الفعلية على التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي الحالات التي لم يعد فيها الأصل ذو مستوى ائتماني منخفض، فإنه يعاد احتساب دخل العمولة على أساس إجمالي. بالنسبة للموجودات المالية التي كانت ذات مستوى ائتماني منخفض عند الإثبات الأولي لها، يتم احتساب دخل العمولة وذلك بتطبيق معدل العمولة الفعلية المعدل بمخاطر الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل. لا يعاد احتساب دخل العمولة على أساس إجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان على الأصل.

ص (تقديم الخدمات

تقدم المجموعة خدمات لعملائها وذلك إما بصورة مستقلة أو على شكل رزم مع تقديم خدمات أخرى. تبين للمجموعة بأنه يجب إثبات الإيرادات من مختلف الخدمات المتعلقة بتداول الأسهم، وإدارة الصناديق، وتمويل الشركات، والخدمات الاستشارية والخدمات البنكية الأخرى بتاريخ تقديم الخدمات أي عند الوفاء بالتزامات الأداء.

ق (برنامج ولاء العملاء

لدى المجموعة برنامج ولاء العملاء والذي يسمح لحملة البطاقات من اكتساب نقاط يمكن استردادها من بعض منافذ البيع. تقوم المجموعة بتوزيع جزء من سعر المعاملة (رسم متبادل) إلى نقاط المكافآت الممنوحة لحملة البطاقات وذلك على أساس سعر البيع المستقل النسبي. يتم تأجيل مبلغ الإيرادات الموزع إلى نقاط المكافآت ويحمل على قائمة الدخل الموحدة عند استرداد النقاط. يتم تعديل المبلغ المتراكم من الالتزامات المتعلقة بالنقاط غير المستردة على مدى الزمن وذلك على أساس الخبرة الفعلية والتوجهات الحالية للاسترداد.

٣-١-٣ السياسات المطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩

قامت المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية إلى واحدة من الفئات التالية:

أ (الاستثمارات

الإثبات الأولي

يتم في الأصل إثبات جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة، زائداً تكاليف المعاملات العرضية المباشرة، باستثناء الأدوات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة حيث تحمل تكاليف المعاملات العرضية المتعلقة بها على قائمة الدخل الموحدة. تتم المحاسبة عن هذه الأدوات لاحقاً بناءً على تصنيفها كمقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل أو متاحة للبيع أو استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. يتم إطفاء العلاوة والخصم على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي ويتم قيدها ضمن دخل العمولات الخاصة.

تحديد القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للأوراق المالية التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس متوسط أسعار العرض والطلب المتداولة بالسوق عند نهاية يوم العمل. وتحدد القيمة العادلة للموجودات المدارة والاستثمارات في صناديق الاستثمار بالرجوع إلى صافي قيمة الموجودات المعن والذي يساوي تقريبا القيمة العادلة.

أما بالنسبة للأوراق المالية والتي لا يوجد لها سعر سوق متداول، فيتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها بشكل جوهري، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لها أو على أساس ما يخص تلك الاستثمارات في صافي الموجودات ذات العلاقة. وعندما لا يمكن الوصول إلى القيمة العادلة في الأسواق النشطة، فإنها تحدد باستخدام أساليب تقييم متعددة والتي تتضمن استخدام طرق حسابية.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

٣-١-٣ السياسات المطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (تنمة)

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل بعد الإثبات الأولي، باستثناء الأدوات غير المشتقة المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل. وبخلاف تلك المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل عند الإثبات الأولي (أي استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة)، والتي يمكن إعادة تصنيفها خارج فئة الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل في حال لو أنها لم تعد مقتناة لغرض بيعها أو شرائها في المدى القريب، واستيفاء الشروط التالية:

- إذا أوفت الاستثمارات بتعريفها على أنها "مقتناة بالتكلفة المطفأة" وأنه لم تكن هناك حاجة لتصنيفها كمقتناة لأغراض المتاجرة عند الإثبات الأولي، عندئذ يحق للمجموعة إعادة تصنيفها إذا كان لديها الرغبة والقدرة على الاستمرار في اقتناء الاستثمارات في المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق .
- إذا لم تف الاستثمارات بشروط تعريفها على أنها مقتناة بالتكلفة المطفأة، عندها يتم إعادة تصنيفها خارج فئة استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة فقط في "ظروف نادرة".

يمكن إعادة تصنيف الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى "استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة" إذا انطبق عليها شروط تعريف " استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة" و إذا كان لدى المجموعة الرغبة والقدرة على الاستمرار باقتناء تلك الأدوات المالية في المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.

القياس اللاحق

تتم المحاسبة عن كل فئة من فئات الاستثمارات وعرضها على الأساس الموضح في الفقرات التالية:

١) مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات في هذه الفئة إذا كانت استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو استثمارات مصنفة على أنها مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل من قبل الإدارة عند الإثبات الأولي. ويتم اقتناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى القصير الأجل، ويتم إدراجها في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة، ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي دخل أو (خسارة) المتاجرة.

يمكن إدراج الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل من قبل الإدارة عند الإثبات الأولي إذا كان القيام بذلك يقل بشكل كبير من اختلافات القياس التي تظهر في حالة عدم تطبيق ذلك باستثناء أدوات الأسهم التي لا يوجد لها سعر تداول في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به.

يتم تسجيل الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة. ويتم إثبات التغيرات في قائمة الدخل الموحدة خلال السنة التي نشأت فيها هذه التغيرات. كما يتم عرض دخل العمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح على الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل كدخل متاجرة أو دخل أدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة - في قائمة الدخل الموحدة.

٢) الاستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي عبارة عن أدوات حقوق ملكية غير مشتقة وسندات دين غير مصنفة كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة وغير مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل والتي بنوى اقتنائها لفترة غير محددة والتي يمكن أن تباع استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في أسعار العمولات الخاصة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم. تسجل الاستثمارات المصنفة كـ "استثمارات متاحة للبيع" في الأصل بالقيمة العادلة زائداً مصاريف المعاملات العرضية والمباشرة ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة باستثناء بعض أدوات حقوق الملكية غير المتداولة والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق ويتم إظهارها بالتكلفة. يتم إثبات الربح أو الخسارة غير المحققة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر لحين إلغاء إثبات الاستثمار أو انخفاض قيمته وعندئذ يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة والمسجلة في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل الموحدة.

٣) الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات تاريخ استحقاق ثابت ولدى المجموعة النية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. يتم في الأصل إثبات الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق بالقيمة العادلة شاملة تكاليف المعاملات العرضية والمباشرة وتقاس بعد ذلك بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء باستخدام معدل العمولة الخاصة الفعلي. كما يدرج أي ربح أو خسارة ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثبات الاستثمارات أو انخفاض قيمتها.

إن الاستثمارات التي تصنف كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق لا يمكن عادة بيعها أو إعادة تصنيفها دون التأثير على قدرة المجموعة لاستخدام هذا التصنيف ولا يمكن إدراجها كأداة تحوط بالنسبة لسعر العمولة الخاصة أو مخاطر الدفع المسبق وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار الطويل الأجل. إلا أن عمليات البيع وإعادة التصنيف في أي من الحالات التالية لن يؤثر على قدرة المجموعة باستخدام هذا التصنيف :

- عمليات البيع أو إعادة التصنيف القريبة جداً من تاريخ الاستحقاق لدرجة أن التغيرات في سعر العمولة الخاصة في السوق لن يكون لها أثر جوهري على القيمة العادلة.
- عمليات البيع أو إعادة التصنيف بعد قيام المجموعة بتحصيل كامل أصل مبلغ الموجودات بشكل كبير.
- عمليات البيع أو إعادة التصنيف العائدة إلى أحداث غير متكررة ومعزولة وخارجة عن سيطرة المجموعة والتي لا يمكن التنبؤ بها بشكل منطقي.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

٤ () الاستثمارات الأخرى المكتناة بالتكلفة المطفأة

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة بسوق نشط كـ "استثمارات أخرى مكتناة بالتكلفة المطفأة". تظهر هذه الاستثمارات، والتي لم يتم تحوط قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة، باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي بعد خصم مخصص الانخفاض في القيمة ويتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثبات الاستثمار أو إنخفاض قيمته.

ب () القروض والسلف

تعتبر القروض والسلف موجودات مالية غير مشتقة تم منحها أو اقتنائها بواسطة المجموعة وذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها. ويتم إثبات القروض والسلف عندما يقدم النقد إلى المقترضين. ويتم إلغاء الإثبات عندما يسد المقترضين التزاماتهم أو عندما يتم شطب هذه القروض، أو عندما يتم تحويل جميع المنافع والمخاطر المصاحبة للملكية بشكل جوهري. يتم قياس كافة القروض والسلف، في الأصل، بالقيمة العادلة شاملة مصاريف اقتنائها.

بعد ذلك، يتم إظهار القروض والسلف غير المتداولة بسوق نشط والتي لم يتم تحوط قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مبلغ مشطوب ومخصص انخفاض خسائر الائتمان. أما بالنسبة للقروض والسلف التي تم تحوطها، يتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تم التحوط لقيمتها العادلة مقابل القيمة الدفترية.

ج () الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، إجراء تقييم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على وقوع انخفاض في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تلك الموجودات ويتم إثبات أي خسارة انخفاض في القيمة بالتغيرات في القيمة الدفترية. تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الدليل على الانخفاض في قيمة القروض والسلف والاستثمارات المكتناة حتى تاريخ الاستحقاق وذلك على أساس الأصل الخاص أو الجماعي. وعندما يتبين أن الموجودات المالية غير قابلة للتحويل، يتم شطبها مقابل مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق بها مباشرة أو عن طريق إدراجها في قائمة الدخل الموحدة. وتشطب الموجودات المالية فقط في الظروف التي استنفدت فيها جميع المحاولات الممكنة لاستردادها وبعد تحديد مبلغ الخسارة فيها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة في فترة لاحقة وكان من الممكن ربط الانخفاض في القيمة موضوعياً بحدث وقع بعد إثبات الانخفاض (مثل التحسن في درجة التصنيف الائتماني للمدين)، فإنه يتم عكس خسارة الانخفاض المثبتة سابقاً وذلك بتعديل حساب المخصص. كما يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة في مخصص انخفاض خسائر إئتمان.

د () الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المكتناة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها نتيجة لحدث أو أحداث وقعت بعد الإثبات الأولي للأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية وأن لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره لهذا الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن قياسها بشكل موثوق به.

ويتم تكوين مخصص خاص لخسائر الائتمان نتيجة للانخفاض في قيمة القرض، أو أي من الموجودات المالية الأخرى المكتناة بالتكلفة المطفأة، إذا كان هناك دليل موضوعي بأن المجموعة لن تتمكن من تحصيل كافة المبالغ المستحقة. إن مبلغ المخصصات الخاصة هو عبارة عن الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المقدره القابلة للاسترداد. إن القيمة المقدره القابلة للاسترداد تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي تتضمن القيمة المقدره القابلة للاسترداد من الضمانات والموجودات المرهونة، بعد خصمها على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي الأصلي.

تعتبر القروض الشخصية منخفضة القيمة وذلك عندما يتأخر سدادها لعدد معين من الأيام طبقاً لبرامج المنتجات ذات العلاقة. وحيث أنه يتم تحديد مقاييس مخاطر القروض الشخصية على أساس "جماعي" وليس "فردى"، فإنه يتم أيضاً احتساب مخصصات القروض الشخصية على أساس "جماعي" باستخدام طريقة "معدل التدفق". يغطي المخصص ٧٠% من القروض غير العاملة (فيما عدا تمويل السكن) التي تعتبر متأخرة السداد بعد مدة ٩٠ يوم والقروض التي تصل لحد الشطب بعد مدة تأخر ١٨٠ يوماً. بالنسبة للتمويل السكني، يتم تخفيض درجة التصنيف الائتماني به و تجميد دخل العموله الخاصه به عندما يعتبر القرض متأخر السداد لمدة ٩٠ يوماً. يجنب المخصص الخاص بالقروض غير العاملة عندما تكون متأخرة السداد لمدة ١٨٠ يوماً أو أكثر وتصل لحد الشطب بعد مدة تأخر ٧٢٠ يوماً.

إضافة للمخصص الخاص لخسائر الائتمان، يجنب مخصص جماعي للانخفاض في القيمة على أساس المحظفة لقاء خسائر الائتمان وذلك في حالة وجود دليل موضوعي على وجود خسائر غير محددة بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة. إن المخصص الجماعي مبني على أساس انخفاض في مستوى التصنيف الائتماني (إنخفاض درجات تصنيف مخاطر الائتمان) للموجودات المالية منذ تاريخ منحها. وبقدر هذا المخصص بناء على عدة عوامل تتضمن تصنيفات الائتمان المحددة للجهة / الجهات المقترضة، والظروف الإقتصادية الحالية وخبرة المجموعة في التعامل مع الجهة / الجهات المقترضة، وأية معلومات أخرى متاحة عن حالات التعثر السابقة.

ويتم إعادة التفاوض بشأن القروض والسلف بشكل عام كجزء من العلاقة المستمرة مع العميل أو بسبب تغير عكسي في ظروف المقترض. وفي الحالة الأخيرة، قد ينتج عن إعادة التفاوض تمديد تاريخ استحقاق الدفعة أو جداول السداد حيث تقوم المجموعة بعرض سعر عمولة خاصة معدل للمقترضين المتعثرين فعلياً. وينتج عن ذلك، الاستمرار في اعتبار القرض متأخر السداد ومنخفض في القيمة بشكل فردي حيث أن دفعات العمولات الخاصة المعاد التفاوض فيها وأصل القرض لا تسترد القيمة الدفترية الأساسية للقرض. وفي حالات أخرى، ينتج عن إعادة التفاوض اتفاقية قرض جديدة وفقاً للشروط المعدلة. أن سياسات وتطبيقات إعادة الجدولة مبنية على مؤشرات أو أحكام تشير إلى أن المدفوعات ستستمر في الغالب. ويستمر القرض بخصوصه لتقييم الانخفاض في القيمة بشكل فردي أو جماعي والمحاسبة باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي الأصلي للقرض.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

هـ) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

بالنسبة لسندات الدين المصنفة كمتاحة للبيع، تقوم الإدارة بإجراء تقييم فردي للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وفق نفس المعايير المتبعة بشأن الموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المسجل للانخفاض في القيمة هو الخسارة المتراكمة التي تقاس على أنها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً خسائر الانخفاض في قيمة هذه الاستثمارات المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

في الفترات اللاحقة، إذا كان هناك زيادة في القيمة العادلة لسندات الدين وأن هذه الزيادة تتعلق بصورة موضوعية بحدث ائتماني وقع بعد إثبات خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الموحدة، يتم عكس الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية المتاحة للبيع، يعتبر الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة دون التكلفة دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة ولا يسمح بعكس مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل الموحدة طالما أن الموجودات بقيت مسجلة في السجلات، وعليه فإن أي زيادة في القيمة العادلة بعد تسجيل الانخفاض في القيمة يجب أن تسجل ضمن قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة. وفي حال إلغاء إثبات الموجودات المالية، يتم تسجيل الربح أو الخسارة المتراكمة المثبتة - سابقاً في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة - في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

و) صافي دخل / (خسارة) المتاجرة

تشتمل نتائج أنشطة المتاجرة على الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من التغيرات في القيمة العادلة ودخل أو مصروف العمولة الخاصة المعنية وتوزيعات الأرباح للموجودات المالية والمطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة وفروقات تحويل العملات الأجنبية. وقد يشتمل ذلك على أي عدم فعالية مسجلة في عمليات التحوط.

٣-٢ السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس التوحيد

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركائه التابعة والتي يتم إعدادها حتى ٣١ ديسمبر من كل سنة، ويتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المعتمدة من قبل البنك. ويتم تعديل السياسات المحاسبية حسبما هو ضروري لتتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك.

الشركات التابعة هي الشركات المستثمر بها والتي تسيطر عليها المجموعة. وتقوم المجموعة بالسيطرة على شركة مستثمر فيها، عندما تكون معرضة أو لديها حقوق في العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير في هذه العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. إن القوائم المالية للشركات التابعة متضمنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة ولغاية توقف السيطرة. تدرج نتائج أعمال الشركات التابعة المشتراة أو المباعه خلال السنة، إن وجدت، في قائمة الدخل الموحدة اعتباراً من تاريخ سريان الشراء أو حتى تاريخ سريان البيع، حسبما هو ملائم. وقد تم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة وطرق تقييم لمعاملات متماثلة وأحداث أخرى في حالات مشابهة.

وعلى وجه التحديد، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر بها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي حقوق موجودة والتي تعطىها القدرة على التحكم بالأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- مخاطر أو حقوق في العوائد المتغيرة من علاقتها في الشركة المستثمر فيها.
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على العوائد.

عندما يكون لدى المجموعة أقل من حقوق تصويت الأغلبية أو حقوق مماثلة في الشركة المستثمر فيها، تقوم المجموعة بالنظر في كافة الحقائق والحالات لتقييم ما إذا كان لديها السيطرة على الشركة المستثمر فيها والمتضمنة:

- الترتيب التعاقدى مع أصحاب التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى
- حقوق تصويت المجموعة أو حقوق تصويت محتملة اكتسبت عن طريق حقوق الملكية مثل الأسهم.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على شركة مستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أنه هناك تغييرات في واحدة أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتدفقات النقدية المتداخلة بين شركات المجموعة والمتعلقة بالتعاملات بين شركات المجموعة يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد.

تقوم المجموعة بإدارة الموجودات المقتناة على سبيل الأمانة وكذلك الأدوات الاستثمارية الأخرى نيابة عن المستثمرين. ولا يتم إدراج القوائم المالية لهذه المنشآت في هذه القوائم المالية الموحدة بإستثناء الحالات التي يكون فيها للمجموعة سيطرة على المنشأة.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

أ) أسس التوحيد (تنمة)

يتم المحاسبة عن التغيير في حصص ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. وإذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة فإنها:

- تلغي إثباتات الموجودات (متضمنة الشهرة، إن وجدت) والمطلوبات للشركة التابعة.
- تلغي إثباتات القيمة الدفترية لحقوق الملكية غير المسيطرة.
- تلغي إثباتات فروقات التحويل المترجمة والمسجلة ضمن حقوق الملكية.
- تثبت القيمة العادلة للمبلغ المستلم.
- تثبت القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تثبت أي فائض أو عجز في الدخل أو الخسارة.
- تعيد تصنيف حصة الشركة الأم في العناصر المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة إلى قائمة الدخل الموحدة أو الأرباح المبقاة، حسبما هو ملائم، وكما هو مطلوب من المجموعة في حالة استبعاد المجموعة بصورة مباشرة للموجودات أو المطلوبات ذات العلاقة.

ب) صناديق الاستثمار

تقوم المجموعة بدور مدير الصندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. إن تحديد مدى سيطرة المجموعة على تلك الصناديق في معظم الأوقات يتطلب التركيز على تقييم المنافع الاقتصادية للمجموعة في الصندوق (والمتضمنة أية حصص مسجلة وأتعاب الإدارة المتوقعة) وحقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. لقد قامت المجموعة بإجراء تقييم مفصل ونتيجة لذلك، فقد استنتجت المجموعة أنها تقوم بدور وكيل للمستثمرين في كافة الحالات، وعليه لم تقم بتوحيد القوائم المالية لهذه الصناديق، راجع الإيضاحين (٦) و (٣٥).

ج) الاستثمارات في الشركات الزميلة

تسجل الاستثمارات في الشركات الزميلة أولاً بالتكلفة ويتم محاسبتها لاحقاً وفقاً لطريقة حقوق الملكية على أساس القوائم المالية المدققة السنوية أو أحدث قوائم مالية متوفرة. إن الشركة الزميلة هي منشأة يوجد للمجموعة تأثير جوهري (ولكن ليس سيطرة) على سياساتها المالية والتشغيلية ولا تعتبر شركة تابعة أو مشروع مشترك. ويتم قيد الاستثمارات في الشركات الزميلة في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة زائداً للتغيرات على حصة المجموعة في صافي الموجودات لما بعد الشراء ناقصاً أي انخفاض في قيمة الاستثمارات الفردية. يتم قيد حصة المجموعة من أرباح وخسائر شركاتها الزميلة بعد الشراء ضمن قائمة الدخل الموحدة ويتم قيد حصتها في التغييرات لما بعد الشراء في قائمة الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل الشامل الموحدة للمجموعة. ويتم تعديل التغييرات اللاحقة المترجمة لما بعد الشراء مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. وفي الحالات التي تعادل أو تتجاوز فيها حصة المجموعة في الخسائر حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أية ذمم مدينة غير مضمونة أخرى، لا تقوم المجموعة بقيد خسائر إضافية مالم تتكبد التزامات أو قامت بدفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بقدر حصتها في الشركات الزميلة. وتعكس قائمة الدخل الموحدة حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة.

يتم إظهار حصة المجموعة في ربح / خسارة الشركة الزميلة كبنء مستقل في قائمة الدخل الموحدة. ويكون هذا الربح / (الخسارة) خاص بمساهمي الشركة الزميلة وعليه فإن هذا الربح / (الخسارة) هو الربح / (الخسارة) بعد ضريبة الدخل وحقوق الملكية غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة. بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك حاجة لقيد خسائر انخفاض إضافية بشأن استثمارها في الشركة الزميلة. وتقوم المجموعة بتحديد في تاريخ إعداد كل قوائم مالية ما إذا كان هناك دليل موضوعي أن الاستثمار في الشركة الزميلة منخفض القيمة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة بحساب مبلغ الانخفاض في القيمة والذي يمثل الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة والقيمة الدفترية ويتم قيد المبلغ في " الحصة في ربح شركة زميلة " في قائمة الدخل الموحدة.

د) الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة تغطية المخاطر

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود تحويل العملات الأجنبية، وعقود تحويل العملات الأجنبية والسلع الأجلة، ومقايضات أسعار العمولات، وخيارات السلع، والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العمولات واتفاقيات الأسعار الأجلة، ومقايضات أسعار العملات والعمولات، وخيارات أسعار العملات والعمولات (المكتتبة والمشتراة) بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام عقد المشتقات، ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة ويتم إثبات مصاريف المعاملة في قائمة الدخل الموحدة.

وتقيد كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. وتحدد القيمة العادلة باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التسعير، حسبما هو ملائم. إن معالجة التغييرات في القيمة العادلة تعتمد على تصنيف الأدوات المشتقة بحسب الفئات التالية:

١) المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تدرج أية تغييرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة ويفصح عنها في صافي دخل المتاجرة. وتتضمن الأدوات المالية المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة كل تلك الأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط والمتضمنة المشتقات المدمجة.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

د (٤) الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة تغطية المخاطر (تنمة)

٢) المشتقات المدمجة

- يجوز دمج المشتقات في ترتيب تعاقدي آخر (عقد مضيف). تعتبر المجموعة المشتقات المدمجة كمشتقات منفصلة عن العقد المضيف وذلك:
- إذا كان العقد المضيف لا يعتبر أصل يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) / معيار المحاسبة الدولي (٣٩).
 - إذا كانت شروط المشتقات المدمجة تفي بشروط تعريف المشتقات إذا كانت مدرجة في عقد منفصل، و
 - إذا كانت الخصائص الاقتصادية للمشتقات المدمجة ومخاطرها لا تتعلق بصورة وثيقة بتلك المذكورة في العقد المضيف.

يتم قياس المشتقات المدمجة المنفصلة بالقيمة العادلة، وتدرج كافة التغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة إلا إذا كانت تعتبر جزءاً من التدفقات النقدية المؤجلة أو تحوط صافي الاستثمار.

٣) محاسبة التحوط

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الأدوات المشتقة كأدوات تحوط في علاقات تحوط مؤهلة لإدارة التعرض لمخاطر أسعار العملات وتحويل العملات الأجنبية والائتمان بما في ذلك التعرض الناشئ عن معاملات متوقع حدوثها بنسبة عالية والتزامات مؤكدة. وإدارة خطر معين، تقوم المجموعة بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تتحقق فيها معايير محددة.

لأغراض محاسبة التحوط، يتم تصنيف التحوطات إلى فئتين هما: (أ) تحوطات مخاطر القيمة العادلة والتي تحوط التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات ما تم إثباتها (أو الموجودات أو المطلوبات في حالة تحويط محفظة) أو الالتزامات التي لم يتم إثباتها أو جزء محدد من هذا الموجودات أو المطلوبات أو الالتزام المؤكد والتي تتعلق بخطر محدد قد يؤثر على صافي الربح أو الخسارة المسجلة. (ب) تحوطات مخاطر التدفقات النقدية والتي تحوط التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات مثبتة أو بمعاملة متوقعة محتمل حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الأرباح أو الخسائر المسجلة.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة التحوط، فإنه يتوقع بأن يكون التحوط ذا فعالية عالية، أي أن يتم تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية من أدوات التحوط بشكل فعال مع التغيرات التي طرأت على الأداة المحوطة، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية التحوط، يتم توثيق أهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة التحوط والبند المحوط له وطبيعة الخطر المحوط وطريقة تقييم فعالية علاقة التحوط من قبل الإدارة. ولاحقاً، يجب تقييم مدى فعالية التحوط بصورة مستمرة.

ويتاريخ كل عملية تقييم لفعالية التحوط، يتوقع أن تكون علاقة التحوط فعالة جداً في المستقبل، والتأكد من أنها قد كانت فعالة من قبل (فعالية بأثر رجعي) لفترة معينة وذلك لكي تكون مؤهلة لمحاسبة التحوط، ويتم إجراء تقييم رسمي من خلال مقارنة فعالية أداة التحوط في تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للمخاطر المحوطة لأداة التحوط وذلك مع بداية التحوط وكل نهاية ربع سنوي بشكل مستمر، ويتوقع أن يكون التحوط فعالاً جداً إذا كان في حالة تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للمخاطر المحوطة خلال الفترة التي تم تحديد التحوط لها مع أداة التحوط بنسبة تتراوح من ٨٠% إلى ١٢٥% وأن يكون من المتوقع إجراء هذه التسوية في الفترات المستقبلية.

تحوط مخاطر القيمة العادلة

عند تخصيص أداة مالية مشتقة كأداة تحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة، يدرج أي ربح أو خسارة ناشئة عن إعادة قياس أداة تحوط إلى قيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة مع التغير في القيمة العادلة للأداة المحوطة المتعلقة بالخطر المحوط.

في الحالات التي يتوقف فيها تحوط مخاطر القيمة العادلة للأدوات المحوطة الخاضعة لعمولات والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة عن الوفاء بشرط محاسبة التحوط، أو بيعها، أو تنفيذها، أو إنهاء سريانها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للأداة المحوطة عند نهايتها والقيمة الاسمية على مدى الفترة المتبقية من التحوط الأساسي باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي. إذا تم إلغاء إثبات الأداة المحوطة، يتم إثبات تسوية القيمة العادلة غير المطفأة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

تحوط مخاطر التدفقات النقدية

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية المخصصة والمؤهلة، تستخدم الأدوات المشتقة للتحوط عن التغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بخطر محدد مرتبط بالموجودات أو المطلوبات التي تم إثباتها أو العمليات المتوقعة حدوثها بشكل كبير والتي يمكن أن تؤثر على قائمة الدخل الموحدة. يتم إثبات الجزء الخاص بالربح أو الخسارة الناتجة عن أداة التحوط والذي تم تحديده على أنه جزء فعال في الدخل الشامل الأخر مباشرة، على أن يتم إثبات الجزء غير الفعال، إن وجد، ضمن قائمة الدخل الموحدة. أما بالنسبة لتحوط مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على المعاملات المستقبلية والتي تم إثبات الأرباح أو الخسائر ضمن الاحتماليات الأخرى، يتم تحويلها إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي أثرت فيها الأدوات المحوطة على قائمة الدخل الموحدة. وفي الحالات التي لا تتوقع فيها المجموعة استرداد كافة أو جزء من الخسارة المثبتة في الدخل الشامل الأخر خلال فترة مستقبلية واحدة أو أكثر، عندئذ ستعيد تصنيفها في قائمة الدخل الموحدة - كتسوية إعادة تصنيف - المبلغ الذي لم يتم إثباته.

وعندما تؤدي المعاملة المحوطة المنتبأ بها إلى إثبات موجودات أو مطلوبات غير مالية، عندئذ يجب الأخذ بعين الاعتبار الربح والخسارة المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في الدخل الشامل الأخر، في القياس المبدئي لتكلفة الاقتناء أو القيمة الدفترية الأخرى لهذه الموجودات أو المطلوبات. وعند انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو تنفيذها أو في حال لم تعد تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة التحوط، أو التوقع بعدم حدوث المعاملة المنتبأ بها، أو إلغاء تخصيصها على هذا النحو، فإنه يتم التوقف عن محاسبة التحوط مستقبلاً. وفي ذلك الوقت، يتم تحويل الربح أو الخسارة المتركمة الناتجة عن أداة تحوط التدفقات النقدية، التي تم إثباتها في الدخل الشامل الأخر عند فترة فعالية التحوط، من حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة حين حدوث العملية المنتبأ بها. وفي حالة التوقف بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتركمة المثبت ضمن بنود "الدخل الشامل الأخرى" مباشرة إلى قائمة الدخل الموحدة للسنة.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

هـ) العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي والذي يعتبر أيضا العملة الوظيفية للبنك وكافة الشركات التابعة له. تقوم كل منشأة في المجموعة بتحديد عملتها الوظيفية الخاصة بها، ويتم قياس البنود المدرجة في القوائم المالية لكل منشأة باستخدام تلك العملة. تحوّل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بالأسعار الفورية السائدة عند تاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحوّل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية (عدا البنود النقدية التي تعتبر جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية) المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إعداد القوائم المالية. إن ربح أو خسارة تحويل العملات الأجنبية الخاصة بالبنود النقدية يمثل الفرق بين التكلفة المطفأة في العملة الوظيفية في بداية السنة معدلة بمعدل العمولة الفعلية والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة في العملات الأجنبية محولة بسعر الصرف السائد في نهاية السنة. إن جميع الفروقات التي تنشأ عن الأنشطة غير التجارية تسجل ضمن الإيرادات غير التشغيلية الأخرى في قائمة الدخل الموحدة، باستثناء الفروقات الناتجة عن الاقتراض بالعملات الأجنبية والتي تؤمن تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في المنشأة الأجنبية.

يتم إثبات فروقات العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل البنود التالية في قائمة الدخل الشامل الموحدة:

- الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع (قبل ١ يناير ٢٠١٨)، واستثمارات أدوات حقوق الملكية التي تم بشأنها اختيار عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة (اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨).
- المطلوبات المالية المخصصة كتحوط مخاطر صافي الاستثمار في عملية خارجية بالقدر الذي يكون فيه التحوط فعال، و
- تحوطات التدفقات النقدية المؤهلة بالقدر الذي يكون فيه التحوط فعال.

يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن سداد المعاملات أو تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية في نهاية الفترة والمسجلة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة، باستثناء الفروقات الموجبة في الدخل الشامل الأخر المتعلقة بتحوطات التدفقات النقدية المؤهلة وتحوطات صافي الاستثمار المؤهل، وذلك بقدر التحوطات الفعالة. ويتم إدراج أرباح وخسائر تحويل البنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تسوية القيمة العادلة ما لم يكن لها استراتيجية تحوط فعالة. يتم تحويل البنود غير النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بأسعار التحويل السائدة عند تاريخ إجراء المعاملات الأولية. فيما يتم تحويل البنود غير النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة بأسعار التحويل السائدة عند تاريخ تحديد القيمة العادلة.

و) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق قانوني ملزم لمقاصة المبالغ المثبتة أو عندما يكون لدى المجموعة نية للتسوية على أساس الصافي، أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

لا تتم مقاصة الدخل والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة إلا إذا كان مطلوباً أو مسموحاً به وفقاً لأي معيار محاسبي أو تفسير وكما هو موضح في السياسات المحاسبية للمجموعة.

ز) إثبات الإيرادات / المصاريف

١) أرباح / (خسائر) تحويل العملات الأجنبية

يتم إثبات ربح/ (خسارة) تحويل العملات الأجنبية عند اكتسابها / تكبدها، كما هو مبين في سياسة العملات الأجنبية سابقاً.

٢) دخل الأتعاب والعمولات

يدرج دخل الأتعاب والعمولات والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الخاصة الفعلي في قياس الموجودات المتعلقة بها. ويتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات الذي لا يشكل جزءاً من حساب معدل العمولة الخاصة الفعلي على الموجودات أو المطلوبات المالية، عند تقديم الخدمة المتعلقة كما يلي:

- يتم إثبات أتعاب المحافظ والاستشارات الإدارية الأخرى وأتعاب الخدمات على فترة عقود الخدمات المتعلقة بها على أساس زمني نسبي.
- الأتعاب المستلمة عن إدارة الأصول وإدارة الثروات وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى والتي يتم تقديمها خلال فترة زمنية، فيتم إثباتها على مدى الفترة التي تقدم فيها الخدمة.
- تؤجل أتعاب الالتزام لمنح القروض التي يتوقع سحبها وأتعاب الائتمان الأخرى (مع أي مصاريف عرضية أخرى) ويتم إثباتها كتسوية لسعر العمولة الخاصة الفعلي على القرض. وفي حال عدم توقع أن ينتج عن التزام قرض سحب قرض، فإن أتعاب الالتزام لمنح القروض يتم إثباتها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الالتزام.
- تفيد مصاريف الأتعاب والعمولات الأخرى ذات العلاقة بشكل أساسي بأتعاب المعاملات والخدمات، عند استلام الخدمة، ويتم الإفصاح عنها بعد خصم دخل الأتعاب والعمولات ذات العلاقة.

٣) توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح عند الإقرار بأحقية المجموعة في استلامها. ويتم قيد توزيعات الأرباح كجزء من صافي دخل المتاجرة أو صافي دخل الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو دخل العمليات الأخرى بناء على تصنيف أداة حقوق الملكية ذات الصلة.

٤) أرباح / (خسائر) الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتعلق صافي الدخل من الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالموجودات والمطلوبات المالية المصنفة كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وتشتمل على كافة التغييرات المحققة وغير المحققة في القيمة العادلة والعمولات وتوزيعات الأرباح وفروقات تحويل العملات الأجنبية.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمية)

ح) صافي دخل / (خسارة) المتاجرة

يتعلق صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بالمشتقات المقتناة لغير أغراض المتاجرة والتي لا تعتبر جزء من علاقة التحوط الفعالة، وبالموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨. الموجودات غير التجارية المقاسة الزامياً بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، كما يشمل هذا البند على تغيرات القيمة العادلة والعمولات وتوزيعات الأرباح وفروقات تحويل العملات الأجنبية.

ط) ربح أو خسارة اليوم الواحد

عندما تكون قيمة المعاملة مختلفة عن القيمة العادلة لنفس الأداة في المعاملات السوقية الأخرى والتي يمكن ملاحظتها أو تكون مبنية على أساس طريقة تقييم حيث أن المتغيرات تشتمل على بيانات من الأسواق التي يمكن ملاحظتها فقط، تثبت المجموعة فوراً الفروقات بين قيمة المعاملة والقيمة العادلة (ربح أو خسارة اليوم الواحد) في قائمة الدخل الموحدة ضمن "صافي دخل المتاجرة". وفي الحالات التي يكون فيها استخدام بيانات لا يمكن ملاحظتها، يدرج الفرق بين قيمة المعاملة والقيمة طبقاً لطريقة التقييم في قائمة الدخل الموحدة فقط عندما تصبح المدخلات يمكن ملاحظتها، أو عندما يتم إلغاء إثبات الأداة.

ي) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يستمر إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة شراء) في قائمة المركز المالي الموحدة عندما تقوم المجموعة بالإبقاء بشكل جوهري على جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية. ويستمر قياس هذه الموجودات وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة المتعلقة بالاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى، والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المضافة. ويتم تصنيف هذه المعاملات كقرض مضمون ويتم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة منه بموجب هذه الاتفاقيات في "الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى" أو "ودائع العملاء"، حسبما هو ملائم.

ويتم اعتبار الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة وتستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي. لا يتم إثبات الموجودات المشتركة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن تلك الموجودات غير خاضعة لسيطرة المجموعة. وتدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات في "النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي" أو "الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى" أو "القروض والسلف" حسبما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة، ويستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي.

ك) محاسبة تاريخ التداول

يتم في الأصل إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأداة. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بالشراء أو البيع هي عمليات شراء أو بيع للموجودات المالية التي تتطلب أن يتم تسليم الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

إن العقد الذي يتطلب سداد صافي التغيير في قيمة العقد أو يسمح بذلك لا يعتبر عقداً اعتيادياً، بل تتم المحاسبة عن هذا العقد كمشتق وذلك في الفترة بين تاريخ التداول وتاريخ السداد.

ل) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية بتقييم ما إذا كان هنالك مؤشر عن وجود انخفاض في قيمة الموجودات. وفي حالة وجود المؤشر أو عندما يكون مطلوباً إجراء اختبار سنوي للتأكد من وجود انخفاض في القيمة، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل أو الوحدة المدرة للنقدية ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الحالية، أيهما أكبر. عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المدرة للنقدية أكبر من القيمة القابلة للاسترداد، يتم اعتبار الأصل منخفض القيمة ويتم تخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للاسترداد. ولتقييم القيمة الحالية، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنفوق والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل. ولتحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه الحسابات معززة بمضاعفات التقييم وأسعار الاسهم المتداولة للجهات المدرجة أو أية مؤشرات متوفرة للقيمة العادلة.

وبالنسبة للموجودات، باستثناء الشهرة، يتم عمل تقييم بتاريخ إعداد كل قوائم مالية لمدى توفر مؤشر أن خسائر الانخفاض بالقيمة المثبتة سابقاً لم تعد موجودة أو انخفضت. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل أو الوحدة المدرة للنقدية. ويتم عكس قيد خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة وجود تغيير بالافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل منذ آخر إثبات لخسارة الانخفاض في القيمة. إن العكس محدود حيث أن القيمة الدفترية لذلك الأصل لا تزيد عن القيمة القابلة للاسترداد ولا تزيد عن القيمة الدفترية والتي من الممكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، وفيما لو لم يتم إثبات خسارة الانخفاض في القيمة في السنوات السابقة. يتم إثبات عكس القيد هذا في قائمة الدخل الموحدة. لا يتم عكس خسائر الانخفاض المثبتة لقاء الشهرة لاحقاً.

م) مخصص الالتزامات والمطالبات القانونية

تتلقى المجموعة مطالبات قانونية خلال دورة أعمالها العادية. وقد قامت الإدارة بإجراء الأحكام بشأن احتمال تجنب مخصص لقاء المطالبات. إن تاريخ انتهاء المطالبات القانونية والمبلغ المطلوب سداها غير مؤكد بما في ذلك مبلغ تدفقات المنافع الاقتصادية الخارجة المحتملة. يعتمد توقيت وتكاليف المطالبات القانونية على الإجراءات النظامية المتبعة.

ن) مكافأة نهاية الخدمة

تحسب المزايا المستحقة لموظفي المجموعة عند انتهاء خدماتهم وفق تقويم اکتواري طبقاً لنظام العمل في المملكة العربية السعودية. تتم مراجعة صافي الالتزام على المجموعة بشأن مكافأة نهاية الخدمة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. من بين الافتراضات المستخدمة لاحتساب التزامات البرنامج الزيادة المستقبلية المتوقعة في الرواتب ومددات استقالة الموظفين المتوقعة ومعدل الخصم المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية. تدرج هذه المزايا المستحقة للموظفين ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

س (العقارات الأخرى

تؤول للمجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، بعض العقارات وذلك سداداً للقروض والسلف المستحقة. وتعتبر هذه الموجودات العقارية كموجودات معدة للبيع، وتظهر عند الإثبات الأولي بصافي القيمة القابلة للبيعية للقروض والسلف المستحقة والقيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية، أيهما أقل، ناقصاً تكاليف البيع (إذا كانت جوهرية). ولا يتم تحميل استهلاك على مثل هذه الموجودات العقارية ويتم إثبات إيرادات الإيجار من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة. وبعد الإثبات الأولي، يتم تسجيل الانخفاض اللاحق في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة. كما يتم تسجيل الربح الناتج عن إعادة تقييم القيمة العادلة اللاحق ناقصاً تكاليف بيع هذه الموجودات بقدر عدم زيادتها عن الانخفاض المتراكم المثبت في قائمة الدخل الموحدة، وتظهر الأرباح والخسائر من الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة.

تقويم الضمان

لتقليل مخاطر الائتمان على الموجودات المالية، تقوم المجموعة باستخدام الضمانات، قدر الامكان. تكون الضمانات على أشكال متنوعة مثل نقد، وأوراق مالية وخطابات ضمان اعماد، وعقارات وذمم مدينة، وبضاعة وموجودات غير مالية أخرى وتعزيزات ائتمانية مثل اتفاقيات المقاصة. إن السياسة المحاسبية للمجموعة بشأن الضمانات التي يتم التنازل عنها إليها، بموجب ترتيبات الإقراض الخاصة بها طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ هي نفس السياسة المتبعة بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩. ما لم يتم مصادرتها، لا يتم تسجيل الضمانات في قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة. إلا أن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، ويتم تقييمها عادة عند نشأتها كحد أدنى، ويعاد تقييمها على أساس دوري. أما بعض الضمانات مثل النقد أو الأوراق المالية المتعلقة بمتطلبات الهامش فيتم تقييمها يومياً. وقدر المستطاع، تقوم المجموعة باستخدام البيانات من الأسواق النشطة لتقويم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. يتم تقويم الضمانات غير المالية مثل العقارات على أساس البيانات المقدمة من أطراف أخرى مثل وسطاء الرهن، أو على أساس مؤشرات أسعار المساكن.

الضمانات التي يتم مصادرتها

إن سياسة المجموعة المحاسبية المتبعة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ بقيت نفس السياسة التي كانت المتبعة بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩. تتمثل سياسة المجموعة في التأكد فيما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المصادر لأغراض عملياتها الداخلية أو بيعه. تحول الموجودات التي يتقرر بأنها مفيدة للعمليات الداخلية إلى فئة الموجودات المعنية بالقيمة المعاد مصادرتها أو بالقيمة الدفترية للأصل المضمون الأصلي، أيهما أقل. تحول الموجودات التي يعتبر بيعها أفضل خيار إلى الموجودات المعدة للبيع بالقيمة العادلة لها (إذا كانت موجودات مالية) وبالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف بيع الموجودات غير المالية بتاريخ المصادرة وبما يتفق مع سياسة المجموعة. وخلال دورة الأعمال العادية، لا تقوم المجموعة فعلياً بمصادرة عقارات أو موجودات أخرى في محفظة قروض الأفراد الخاصة به، لكنها تقوم بتكليف وكلاء خارجيين لاسترداد الأموال ويكون ذلك عادة بالمزاد، لسداد القرض القائم. تعاد الأموال الفائضة إلى العملاء / الجهات المقترضة. ونتيجة لهذا الإجراء، لا يتم تسجيل العقارات السكنية التي يتم مصادرتها نظامياً في قائمة المركز المالي الموحدة.

ع (الممتلكات والمعدات

تقاس الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتركمة في القيمة. ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة والأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ. يتم استهلاك /إطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات وهي كما يلي:

المباني	٣٣ سنة
تحسينات المباني المستأجرة	فترة الإيجار أو العمر الإنتاجي ، أي ٥ سنوات، أيهما أقل
الأثاث والمفروشات وأجهزة وبرامج الحاسب الآلي والسيارات	٣ إلى ١٠ سنوات

يتم المحاسبة عن التغييرات في الأعمار الإنتاجية المقدرة بتغيير الفترة أو الطريقة، حسبما هو ملائم، ويتم اعتبارها كتغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي للموجودات وتعديلها عند الحاجة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية موحدة. تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد وذلك بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية ، وتدرج في قائمة الدخل الموحدة. ويتم مراجعة جميع الموجودات للتأكد من وجود أي انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. أي قيمة دفترية يتم تخفيضها فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات أكبر من القيمة المقدرة القابلة للاسترداد.

ف (المطلوبات المالية

يتم، في الأصل، إثبات كافة ودائع أسواق المال وودائع العملاء وقروض لأجل وسندات الدين الثانوية وسندات الدين الأخرى المصدرة، بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات. ويتم إثبات المطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة في الأصل بالقيمة العادلة ويتم تسجيل تكلفة المعاملات مباشرة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم لاحقاً قياس جميع المطلوبات المالية المرتبطة بعمولة، باستثناء تلك المدرجة قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو التي تم تحوط قيمتها العادلة، بالكلفة المضافة والتي يتم حسابها بعد الأخذ في الاعتبار مبلغ الخصم أو العلاوة. تطفأ العلاوة والخسومات على أساس معدل العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وتحول إلى مصاريف العمولات الخاصة. تشمل المطلوبات المالية المصنفة على أنها مدرجة قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إن وجدت، على (١) المطلوبات المكتتاه لأغراض المتاجرة و (٢) المطلوبات المدرجة قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإثبات الأولي لها. ويتم قياس هذه المطلوبات بعد الإثبات الأولي بالقيمة العادلة ويتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة.

المطلوبات المالية التي تم التحوط للتغير في القيمة العادلة بشكل فعال يتم تعديلها لتتوافق مع هذه التغييرات بما يتناسب مع المخاطر التي تم التحوط لها، ويتم اثبات الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة.

ص (المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما تتمكن الإدارة بشكل موثوق به، من تقدير التزام قانوني حالي أو متوقع ناتج عن أحداث ماضية وتكون احتمالية دفع مبالغ لتسوية الالتزام أعلى من احتمال عدم الدفع.

٣ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

ق) الموجودات المحتملة

إن الموجودات المحتملة هي عبارة عن موجودات محتملة تنشأ عن أحداث سابقة وسيتم تأكيد وجودها وذلك فقط من خلال وقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي واحد أو أكثر غير مؤكد خارج سيطرة الشركة بالكامل. يتم اثبات الموجودات المحتملة في القوائم المالية الموحدة عندما يتم التأكد من تدفق المنافع الاقتصادية من تلك الموجودات.

ر) محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تيرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية. يصنف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي إذا ما حول كافة المخاطر و المنافع المصاحبه للملكية الأصل المعني ، والا يعتبر الإيجار عقد إيجار تشغيلي. يقوم المؤجر بإثبات دفعات الإيجارات التشغيلية كإيرادات بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن النمط الذي تتناقض منه الفوائد من استخدام الأصل محل العقد. وفي حالة إنهاء عند الإيجار التشغيلي قبل إنتهاء مدته، تدرج أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

ش) النقدية وشبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تشمل "النقدية و شبه النقدية" على العملات الورقية والمعدنية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الوديعة النظامية. كما تشمل على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء والخاضعة لخطر غير جوهري للتغيرات في القيمة العادلة.

ت) معاملات برنامج الأسهم

يصنف برنامج الأسهم الخاص بالمجموعة كبرنامج مسدد على شكل أسهم. ويتم تحديد القيمة العادلة للأسهم، التي تتوقع المجموعة منحها، في تاريخ الاستحقاق وتفيد كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة الاستحقاق مع ما يقابلها من زيادة في احتياطي برنامج أسهم. إن التفاصيل الخاصة بالبرنامج وتحديد القيمة العادلة للسهم مذكورة في الإيضاح رقم (٣٦). تقوم الإدارة، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، بتعديل تقديراتها لعدد الأسهم التي قد تستحق. ويتم اثبات أثر التعديل على التقديرات الأصلية، إن وجدت، في قائمة الدخل الموحدة خلال فترة الاستحقاق المتبقية مع تعديل مقابل لاحتياطي برنامج الأسهم الأساسي.

ث) مزايا الموظفين قصيرة الأجل

يتم قياس مزايا الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم تسجيلها كمصاريف عند تقديم الخدمة ذات الصلة. ويتم الاعتراف بالتزام المبلغ المتوقع دفعه على حساب المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو برامج تقاسم الأرباح إذا كان لدى المجموعة التزام نظامي حالي أو التزام متوقع لدفع هذا المبلغ كنتيجة لخدمة سبق تأديتها من قبل الموظف ويمكن تقدير هذه الالتزامات بشكل موثوق به.

خ) الزكاة وضريبة الدخل

تقوم المجموعة باحتساب الالتزامات الزكوية والضريبية على أساس ربع سنوي. ويتم تحميل الزكاة وضريبة الدخل على الأرباح المبقاة. تحسب الزكاة وضريبة الدخل وفقاً لأنظمة الزكاة وضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية. ويتم احتساب الزكاة على أساس حقوق الملكية أو صافي الدخل باستخدام الأسس الموضحة بموجب أنظمة الزكاة.

ذ) خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها من خلال شركتها التابعة. وتتضمن هذه الخدمات إدارة بعض صناديق الاستثمار بالتعاون مع مستشاري استثمار متخصصين. وتدرج حصة المجموعة في هذه الصناديق في الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ويتم الإفصاح عن الأتعاب المكتسبة ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. لا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة.

ض) المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة خاصة

إضافة للخدمات المصرفية التقليدية، تقدم المجموعة لعملائها بعض المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة خاصة والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة على النحو التالي:

تدرج كافة المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة خاصة ضمن " القروض و السلف " و "ودائع العملاء" و "الأرصدة لدى للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى" وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

ظ) تعريف المنتجات غير الخاضعة لعمولة خاصة

- ١- **المرابحة:** عبارة عن اتفاقية تباع بموجبها المجموعة للعميل سلعة أو أصل تم شرائه واقتنائه من قبل المجموعة بناء على وعد مستلم من العميل بشرائه. ويشمل سعر البيع التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه .
- ٢- **الإجارة:** هو اتفاق تقوم بموجبه المجموعة ، بصفتها المؤجر، بشراء أو بناء أصل للإيجار وفقاً لطلب العميل (المستأجر) ، بناء على وعده منه باستئجار الأصل لمدة محددة متفق عليها والتي يمكن أن تنتهي بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر.
- ٣- **المشاركة:** عبارة عن اتفاقية بين المجموعة وعميل للمساهمة في منشأة استثمارية أو في امتلاك بعض الممتلكات تنتهي بقيام العميل بشراء لكامل الملكية. ويتم تقاسم الأرباح والخسائر حسب نصوص الاتفاقية.
- ٤- **التورق:** شكل من أشكال عمليات المرابحة تقوم بموجبها المجموعة بشراء سلعة وبيعها للعميل. ويقوم العميل ببيع السلعة في الحال مستخدماً المتحصلات في تمويل احتياجاته.

٤ - النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

٢٠١٧	٢٠١٨	
٨٧٦,٢٧٠	٩٧٨,٨٤٤	نقدية في الصندوق
١٤٥,٥٢٤	٥١,٤١٩	حسابات جارية
٤,١٠٦,٢١١	٣,٤٩١,٧٧٥	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي:
١٠,٠٠٩,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠	- وديعة نظامية
		- إتفاقيات إعادة بيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي (إيضاح ٢٩)
١٥,١٣٧,٠٠٥	٤,٨٩٠,٠٣٨	الإجمالي

وفقا لمتطلبات نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على المجموعة الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب والادخار ولأجل والودائع الأخرى ويتم احتسابها في نهاية كل شهر. إن الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متوفرة لتمويل عمليات المجموعة اليومية وبناء عليه لا تعتبر جزء من النقدية و شبه النقدية (راجع الإيضاح رقم ٢٧).

٥ - الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي

٢٠١٧	٢٠١٨	
٩١٤,٨٩٩	٦٧٤,٩٨٥	حسابات جارية
١,٢٠٠,٣٧٢	٤٤١,٠٧١	إيداعات أسواق المال
-	(٤٤)	ناقصاً: مخصص انخفاض خسائر الائتمان
٢,١١٥,٢٧١	١,١١٦,٠١٢	الإجمالي

تتم إدارة جودة ائتمان الأرصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى بموجب درجات تصنيف ائتمان صادرة عن وكالات تصنيف ائتمان خارجية مرموقة. يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

٢٠١٧	٢٠١٨	
٢,١٠٣,٣١٩	١,١٠٧,٢٥٧	من الدرجة الأولى (درجة التصنيف الائتماني أ أ إلى ب ب ب)
١١,٩٥٢	٨,٧٥٥	غير مصنفة
٢,١١٥,٢٧١	١,١١٦,٠١٢	الإجمالي

٦ - الإستثمارات ، صافي

(أ) تصنف الإستثمارات كالاتي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
-	١٥,٧٥٥,٥٨٠	استثمارات بالتكلفة المطفأة
١٦,٣٠١,١٢٤	-	استثمارات أخرى بالتكلفة المطفأة (٢٠١٧)
-	٤,٣٣٠	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر - استثمارات في أدوات حقوق الملكية
٣٢٧,٤٧٢	-	استثمارات متاحة للبيع (٢٠١٧)
-	٣١٣,٢٦٣	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٦٠,١٥١	-	استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق (٢٠١٧)
-	(٤,٦٣٥)	ناقصاً: مخصص انخفاض خسائر الائتمان
١٦,٦٨٨,٧٤٧	١٦,٠٦٨,٥٣٨	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تئمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(بآلاف الريالات السعودية)

٦ - الإستثمارات ، صافي (تئمة)

ب (فيما يلي تحليلاً للإستثمارات حسب نوع الأوراق المالية:

الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة		
٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	
٨,٠٣٨,٨٠٧	٨,٠٣٥,١٩٦	٣٨,٢٢٣	٣٨,١٢٠	٨,٠٠٠,٥٨٤	٧,٩٩٧,٠٧٦	سندات بعمولة ثابتة
٨,٤٩٢,٢٦٣	٧,٨٨٧,٢٥٨	٦٢٥,٤٤٠	٥٤٤,٧٥٢	٧,٨٦٦,٨٢٣	٧,٣٤٢,٥٠٦	سندات بعمولة عائمة
١٥٣,٣٤٧	١٤٦,٣٨٩	-	-	١٥٣,٣٤٧	١٤٦,٣٨٩	صناديق استثمار
٤,٣٣٠	٤,٣٣٠	-	-	٤,٣٣٠	٤,٣٣٠	أسهم
-	(٤,٦٣٥)	-	(٤٥)	-	(٤,٥٩٠)	ناقصاً: مخصص انخفاض خسائر الائتمان
١٦,٦٨٨,٧٤٧	١٦,٠٦٨,٥٣٨	٦٦٣,٦٦٣	٥٨٢,٨٢٧	١٦,٠٢٥,٠٨٤	١٥,٤٨٥,٧١١	الإجمالي

يتعلق مخصص الانخفاض بسندات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة وقدره ٤,٦ مليون ريال سعودي (٢٠١٧: لا شيء).

ج (فيما يلي تحليلاً لمكونات الإستثمارات:

٢٠١٧			٢٠١٨			
الإجمالي	غير متداولة	متداولة	الإجمالي	غير متداولة	متداولة	
٨,٠٣٨,٨٠٧	٧,٧٩٦,٥٠١	٢٤٢,٣٠٦	٨,٠٣٥,١٩٦	٧,٧٩٢,٨٥٨	٢٤٢,٣٣٨	سندات بعمولة ثابتة
٨,٤٩٢,٢٦٣	٨,١٦٧,٠٧٤	٣٢٥,١٨٩	٧,٨٨٧,٢٥٨	٧,٦٤٤,٣٠٥	٢٤٢,٩٥٣	سندات بعمولة عائمة
١٥٣,٣٤٧	-	١٥٣,٣٤٧	١٤٦,٣٨٩	-	١٤٦,٣٨٩	صناديق استثمار
٤,٣٣٠	٤,٣٣٠	-	٤,٣٣٠	٤,٣٣٠	-	أسهم
١٦,٦٨٨,٧٤٧	١٥,٩٦٧,٩٠٥	٧٢٠,٨٤٢	١٦,٠٧٣,١٧٣	١٥,٤٤١,٤٩٣	٦٣١,٦٨٠	
-	-	-	(٤,٦٣٥)	(٤,٣١٠)	(٣٢٥)	ناقصاً: مخصص انخفاض خسائر الائتمان
١٦,٦٨٨,٧٤٧	١٥,٩٦٧,٩٠٥	٧٢٠,٨٤٢	١٦,٠٦٨,٥٣٨	١٥,٤٣٧,١٨٣	٦٣١,٣٥٥	الإجمالي

تتكون السندات غير المتداولة، بشكل أساسي، من سندات حكومية سعودية وسندات بعمولة متغيرة.

د (فيما يلي تحليلاً للإستثمارات حسب الأطراف الأخرى:

٢٠١٧	٢٠١٨	
١٣,٥٥٢,٩٩٢	١٣,٥٥٢,٢٨٣	حكومية وشبه حكومية
١,٩٠٧,٠٨٠	١,٦٧٦,١٨٦	شركات
١,٠٧٠,٩٩٨	٦٨٩,٣٥٠	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١٥٧,٦٧٧	١٥٠,٧١٩	أخرى
١٦,٦٨٨,٧٤٧	١٦,٠٦٨,٥٣٨	الإجمالي

ان الإستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة البالغة لا شيء (٢٠١٧: ٨ مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع العملاء .

تبلغ القيمة السوقية لهذه الإستثمارات لا شيء (٢٠١٧: ٨ مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تئمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(بالآلاف الريالات السعودية)

٦ - الإستثمارات ، صافي (تئمة)

٢٠١٧				٢٠١٨				
استثمارات أخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة الإجمالي	مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق	متاحة للبيع	الإجمالي	إستثمارات بالتكلفة المطفأة الإجمالي	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	استثمارات بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر		
١٢,٠٣١,٨٦١	-	-	١٢,٠٣٥,٦٤٤	١٢,٠٣٥,٦٤٤	-	-	سندات سيادية سعودية	
٢,٩٨٢,٤٨٣	٦٠,١٥١	-	٢,٥٩٦,٥٦٢	٢,٤٢٩,٦٨٨	١٦٦,٨٧٤	-	استثمارات من الدرجة الأولى غير مصنفة	
١,٥١٦,٧٢٦	-	١٦٩,٧٩٥	١,٢٨٥,٦١٣	١,٢٨٥,٦١٣	-	-	إجمالي المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها الاستثمارات	
١٦,٥٣١,٠٧٠	٦٠,١٥١	١٦٩,٧٩٥	١٥,٩١٧,٨١٩	١٥,٧٥٠,٩٤٥	١٦٦,٨٧٤	-	أسهم وصناديق استثمار الإجمالي	
١٥٧,٦٧٧	-	١٥٧,٦٧٧	١٥٠,٧١٩	-	١٤٦,٣٨٩	٤,٣٣٠		
١٦,٦٨٨,٧٤٧	٦٠,١٥١	٣٢٧,٤٧٢	١٦,٠٦٨,٥٣٨	١٥,٧٥٠,٩٤٥	٣١٣,٢٦٣	٤,٣٣٠		

تشتمل الاستثمارات من الدرجة الأولى على استثمارات تعادل درجة تصنيفها من أ إلى ب ب ب. صادرة عن وكالة تصنيف خارجية. وبالنسبة للسندات الخاصة غير المصنفة، ولكن تم تصنيف مصدرها، يتم استخدام تصنيف المصدر. تبلغ السندات التي تدرج تحت هذه التصنيف ٢,٢ مليار ريال سعودي (٢٠١٧: ٢,١ مليار ريال سعودي). ان خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر للاستثمارات التي ليس لها مستوى ائتماني منخفض بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ تبلغ ٧٥,٩ مليون ريال سعودي.

٧- القروض والسلف، صافي
أ (القروض و السلف المقتناة بالتكلفة المطفأة:

٢٠١٨				
بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية وحسابات جارية مدينة	الإجمالي	
٣٦٣,٤٨٥	١٦,٤٦٨,٤٠٩	٤٢,٣٤٩,٩٥٢	٥٩,١٨١,٨٤٦	قروض وسلف عاملة، إجمالي
١٧,٥١١	٢٨٣,٣١٤	٢,١٧٨,٩٥٧	٢,٤٧٩,٧٨٢	قروض وسلف غير عاملة، صافي
٣٨٠,٩٩٦	١٦,٧٥١,٧٢٣	٤٤,٥٢٨,٩٠٩	٦١,٦٦١,٦٢٨	مجموع القروض والسلف
(٥٣,١٠٦)	(٣٦٦,٥٠٥)	(٣,٤٧٤,٨٩٤)	(٣,٨٩٤,٥٠٥)	مخصص انخفاض خسائر الائتمان
٣٢٧,٨٩٠	١٦,٣٨٥,٢١٨	٤١,٠٥٤,٠١٥	٥٧,٧٦٧,١٢٣	إجمالي القروض والسلف، صافي

٢٠١٧				
بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية وحسابات جارية مدينة	الإجمالي	
٣٨٠,٩٤٥	١٨,٢٤٨,٤٧١	٤٥,٧٩٧,٣٢٥	٦٤,٤٢٦,٧٤١	قروض وسلف عاملة، إجمالي
١٥,٢٦٩	١٤٥,٦٤٧	١,٨٢٤,٦٨٨	١,٩٨٥,٦٠٤	قروض وسلف غير عاملة، صافي
٣٩٦,٢١٤	١٨,٣٩٤,١١٨	٤٧,٦٢٢,٠١٣	٦٦,٤١٢,٣٤٥	مجموع القروض والسلف
(١٥,٥٩٠)	(٢٨١,٢٧٩)	(٢,٤٧٥,٩٩٣)	(٢,٧٧٢,٨٦٢)	مخصص انخفاض خسائر الائتمان
٣٨٠,٦٢٤	١٨,١١٢,٨٣٩	٤٥,١٤٦,٠٢٠	٦٣,٦٣٩,٤٨٣	إجمالي القروض والسلف، صافي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(بالآلاف الريالات السعودية)

٧- القروض والسلف، صافي (تنمة)

ب (كانت الحركة في مخصص انخفاض خسائر الائتمان كآلاتي:

بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية وحسابات جارية مدينة	الإجمالي
١٥,٥٩٠	٢٨١,٢٧٩	٢,٤٧٥,٩٩٣	٢,٧٧٢,٨٦٢
٤١,٠٦٢	١٠٤,٨٧٣	٢٠٠,٤٢٠	٣٤٦,٣٥٥
٥٦,٦٥٢	٣٨٦,١٥٢	٢,٦٧٦,٤١٣	٣,١١٩,٢١٧
٤٥,١٢١	١٧٩,٦٠١	١,٣٤٨,٢٧١	١,٥٧٢,٩٩٣
-	-	(١٧,٧٣٥)	(١٧,٧٣٥)
-	-	(١٦,٥٨٤)	(١٦,٥٨٤)
٤٥,١٢١	١٧٩,٦٠١	١,٣١٣,٩٥٢	١,٥٣٨,٦٧٤
(٤٨,٦٦٧)	(١٩٩,٢٤٨)	(٥١٥,٤٧١)	(٧٦٣,٣٨٦)
٥٣,١٠٦	٣٦٦,٥٠٥	٣,٤٧٤,٨٩٤	٣,٨٩٤,٥٠٥

إيضاح

٢٠١٨

مخصص الانخفاض في القيمة في ١ يناير ٢٠١٨ (طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٩)

مبالغ معدلة من خلال رصيد الأرباح المبقاة الأفتتاحي

مخصص الانخفاض في القيمة في ١ يناير ٢٠١٨ (طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩)

مجنب خلال السنة

استرداد مبالغ مجنبة سابقاً

مخصص الانخفاض لقاء التعرضات غير المباشرة المحول إلى المطلوبات الأخرى

ب ٧ (١)

ب ٧ (١)

١٥

ديون معدومة مشطوبة

الرصيد في نهاية السنة

بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية وحسابات جارية مدينة	الإجمالي
٢١,٧٧٠	٣٢٦,٣٠٥	١,٨٠٤,١٦٥	٢,١٥٢,٢٤٠
٣٨,٦٢٨	١٤٦,٤٧٥	١,٠١٩,٠١٣	١,٢٠٤,١١٦
-	-	(٧,٧٤٦)	(٧,٧٤٦)
-	-	(٢٨,٥٧٥)	(٢٨,٥٧٥)
٣٨,٦٢٨	١٤٦,٤٧٥	٩٨٢,٦٩٢	١,١٦٧,٧٩٥
(٤٤,٨٠٨)	(١٩١,٥٠١)	(٣١٠,٨٦٤)	(٥٤٧,١٧٣)
١٥,٥٩٠	٢٨١,٢٧٩	٢,٤٧٥,٩٩٣	٢,٧٧٢,٨٦٢

إيضاح

٢٠١٧

رصيد بداية السنة

مجنب خلال السنة

استرداد مبالغ مجنبة سابقاً

مخصص الانخفاض لقاء التعرضات غير المباشرة المحول إلى المطلوبات الأخرى

ب ٧ (١)

ب ٧ (١)

١٥

ديون معدومة مشطوبة

الرصيد في نهاية السنة

ب ٧ (١): مخصص انخفاض خسائر الائتمان والأخرى، صافي

٢٠١٧	٢٠١٨
١,٢٠٤,١١٦	١,٥٧٢,٩٩٣
-	(١٤٩,٩٠٨)
(٧,٧٤٦)	(١٧,٧٣٥)
(٧٦,٠٧١)	(٢٣٧,٨٧٤)
١,١٢٠,٢٩٩	١,١٦٧,٤٧٦

مخصص انخفاض خسائر الائتمان وأخرى، صافي

ناقصاً: عكس مخصص انخفاض الخسائر الأخرى

استرداد مبالغ مجنبة سابقاً

استرداد مبالغ مشطوبة سابقاً

١٥

إجمالي مخصص انخفاض خسائر الائتمان والأخرى، صافي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(بالآلاف الريالات السعودية)

٧- القروض والسلف، صافي (تنمة)

(ج) جودة الائتمان الخاصة بالقروض والسلف

١) قروض وسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

صنفت المجموعة محفظة القروض والسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة إلى ثلاث فئات فرعية طبقاً لنظام تصنيفها الداخلي وهي: قروض منتظمة وقروض مرضية وقروض تحت الملاحظة.

إن القروض والسلف المصنفة كقروض منتظمة تعتبر قروض عاملة لها خصائص أساسية قوية وتشمل تلك القروض التي تظهر صفات تسمح لها بمواجهة الظروف التجارية والمالية والاقتصادية دون إلحاق ضرر جوهري بقدرة الملتزم بالوفاء بالتزاماته.

إن القروض والسلف المصنفة كقروض مرضية وبموجبها تعتبر الجهات المقترضة قادرة على الوفاء بالتزاماتها ويتوقع ان تستمر على ذلك في المدى المتوسط، ولكن هناك احتمال تأثرها بالظروف التجارية والاقتصادية الحرجة والتي يمكن أن تقلل من قدرة الملتزم على الوفاء بالتزاماته في المستقبل.

تشتمل القروض والسلف تحت الملاحظة على قروض وسلف عاملة، حالية وسارية فيما يختص بسداد أصل القرض والعمولة الخاصة. إلا أن هذا النوع من القروض يتطلب من الإدارة الانتباه الشديد لعدم مقدرة الجهات المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية وأنه يوجد تعثر أو عدم السداد. تعتمد هذه الجهات المقترضة على الظروف التجارية والمالية والاقتصادية الإيجابية للوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد.

قروض تجارية وحسابات جارية				٢٠١٨
الإجمالي	مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
٥,٤٦٦,١٥٣	٥,٤٦٦,١٥٣	-	-	منتظمة
٤٧,٢٢٨,٩١٦	٣١,٥١٢,٧٦١	١٥,٣٨٨,٠٦٢	٣٢٨,٠٩٣	مرضية
٣,٣٩١,٤٢٣	٣,٣٩١,٤٢٣	-	-	تحت الملاحظة
<u>٥٦,٠٨٦,٤٩٢</u>	<u>٤٠,٣٧٠,٣٣٧</u>	<u>١٥,٣٨٨,٠٦٢</u>	<u>٣٢٨,٠٩٣</u>	الإجمالي
٢٠١٧				
٦,٩٠٤,٠٣٤	٦,٩٠٤,٠٣٤	-	-	منتظمة
٥٤,٦٨٩,٦١٣	٣٦,٧٤٥,٢٨٤	١٧,٥٩٨,٠٠٩	٣٤٦,٣٢٠	مرضية
١,٩٥٨,٤٠٠	١,٩٥٨,٤٠٠	-	-	تحت الملاحظة
<u>٦٣,٥٥٢,٠٤٧</u>	<u>٤٥,٦٠٧,٧١٨</u>	<u>١٧,٥٩٨,٠٠٩</u>	<u>٣٤٦,٣٢٠</u>	الإجمالي

٢) أعمار القروض والسلف متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

قروض تجارية وحسابات جارية				٢٠١٨
الإجمالي	جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
١,٣٨٢,٤٩٦	٥٥٠,٩٧٩	٨١٠,٨٨٧	٢٠,٦٣٠	لغاية ٣٠ يوم
٤٥٦,٥٦٢	١٧٢,٣٤٠	٢٦٩,٤٦٠	١٤,٧٦٢	من ٣١ إلى ٩٠ يوم
١,٢٥٦,٢٩٦	١,٢٥٦,٢٩٦	-	-	أكثر من ٩٠ يوم
<u>٣,٠٩٥,٣٥٤</u>	<u>١,٩٧٩,٦١٥</u>	<u>١,٠٨٠,٣٤٧</u>	<u>٣٥,٣٩٢</u>	الإجمالي
٢٠١٧				
٦٢٥,٧٣٠	٩٣,٤٤٩	٥٠٦,٩٥٨	٢٥,٣٢٣	لغاية ٣٠ يوم
١٧١,٢٢٧	١٨,٤٢١	١٤٣,٥٠٤	٩,٣٠٢	من ٣١ إلى ٩٠ يوم
٧٧,٧٣٧	٧٧,٧٣٧	-	-	أكثر من ٩٠ يوم
<u>٨٧٤,٦٩٤</u>	<u>١٨٩,٦٠٧</u>	<u>٦٥٠,٤٦٢</u>	<u>٣٤,٦٢٥</u>	الإجمالي

تتكون القروض والسلف المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة المذكورة اعلاه من إجمالي القروض، باستثناء القروض التجارية والحسابات الجارية المدينة التي تشمل مبالغ أقساط متأخرة السداد. بلغ إجمالي القروض التجارية والحسابات الجارية المدينة متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٥,٥٩٨,٩٣ مليون ريال (٢٠١٧: ١,٦٥٥,٩٨ مليون ريال سعودي).

٧- القروض والسلف، صافي (تنمة)

(د) فيما يلي تحليلاً بمخاطر تركيزات القروض والسلف ومخصص انخفاض خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية:

٢٠١٨	عاملة	غير عاملة، صافي	مخصص انخفاض خسائر الائتمان	قروض وسلف، صافي
مؤسسات حكومية وشبه حكومية	٩٣١,٣٢٥	-	-	٩٣١,٣٢٥
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١,٢٤١,٦٤١	-	(٢,١٦٣)	١,٢٣٩,٤٧٨
زراعة وأسماك	٧٦١,٠٣٠	٣٠٣	(٦٣,٩٥٦)	٦٩٧,٣٧٧
تصنيع	٩,٩٠١,٨٧٢	٢٦٨,٥٩٤	(٩١٣,٠٠٢)	٩,٢٥٧,٤٦٤
كهرباء ومياه وغاز وخدمات صحية	١,٣٢١,١٣٠	٥٠,٠٨٧	(٥١,٧٩٦)	١,٣١٩,٤٢١
بناء وإنشاءات	٨,٠٥٤,٨٣٥	١,٣٣٨,٩١٣	(١,٧٤٤,٦٣٥)	٧,٦٤٩,١١٣
تجارة	١٢,١٤٩,٤١٩	٤٤٨,٤٩٢	(٥٣٥,٨٧٢)	١٢,٠٦٢,٠٣٩
نقل واتصالات	٢,٥٢٩,٥٩٢	-	(١٥,٠٤٦)	٢,٥١٤,٥٤٦
خدمات	٢,٨٧٩,٤٩٣	٥٢,١٢٧	(٨٠,٢٥٧)	٢,٨٥١,٣٦٣
قروض شخصية وبطاقات ائتمان	١٦,٨٣١,٨٩٤	٣٠٠,٨٢٥	(٤١٩,٦١٢)	١٦,٧١٣,١٠٧
أخرى	٢,٥٧٩,٦١٥	٢٠,٤٤١	(٦٨,١٦٦)	٢,٥٣١,٨٩٠
الإجمالي	٥٩,١٨١,٨٤٦	٢,٤٧٩,٧٨٢	(٣,٨٩٤,٥٠٥)	٥٧,٧٦٧,١٢٣
٢٠١٧	عاملة	غير عاملة، صافي	مخصص انخفاض خسائر الائتمان	قروض وسلف، صافي
مؤسسات حكومية وشبه حكومية	١,٠٠٣,٢١٨	-	-	١,٠٠٣,٢١٨
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١,١٢٥,٧٠٩	-	-	١,١٢٥,٧٠٩
زراعة وأسماك	٧٥١,٦٢٢	٣٠٤	(٣٠٤)	٧٥١,٦٢٢
تصنيع	١٠,٤٠١,٣٨٢	٣٧٤,٧٤٨	(٣٧٤,٧٤٨)	١٠,٤٠١,٣٨٢
كهرباء ومياه وغاز وخدمات صحية	١,٤٠٦,٩٣٢	٧,١٩٣	(٧,١٩٣)	١,٤٠٦,٩٣٢
بناء وإنشاءات	٨,٩٤٣,٨١٤	٩٠٩,٦٣٩	(٧٠٩,٦٠٧)	٩,١٤٣,٨٤٦
تجارة	١٣,٣٣٠,٢٩٢	٤٥٤,٥٦٢	(٤٣٢,٢٤٥)	١٣,٣٥٢,٦٠٩
نقل واتصالات	٢,٤٧٥,٨٣٥	٧,٦٥٤	(٧,٦٥٤)	٢,٤٧٥,٨٣٥
خدمات	٣,٤٠٤,٢٠٩	٦٨,٤١٣	(٦٨,٤١٣)	٣,٤٠٤,٢٠٩
قروض شخصية وبطاقات ائتمان	١٨,٦٢٩,٤١٦	١٦٠,٩١٦	(١٠٤,٢٧٦)	١٨,٦٨٦,٠٥٦
أخرى	٢,٩٥٤,٣١٢	٢,١٧٥	(٢,١٧٥)	٢,٩٥٤,٣١٢
مخصص انخفاض المحفظة	-	-	(١,٧٠٦,٦١٥)	٦٤,٧٠٥,٧٣٠
الإجمالي	٦٤,٤٢٦,٧٤١	١,٩٨٥,٦٠٤	(١,٠٦٦,٢٤٧)	٦٣,٦٣٩,٤٨٣

تتضمن القروض والسلف منتجات مصرفية إسلامية قدرها ٣٩ مليار ريال سعودي (٢٠١٧: ٤٣ مليار ريال سعودي).

هـ) الضمانات

تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية في أنشطة الإقراض، بالاحتفاظ بضمانات للحد من مخاطر الائتمان المتعلقة بها. وتتضمن هذه الضمانات غالباً ودائع لأجل، وتحت الطلب وودائع نقدية أخرى، وضمانات مالية وأسهم محلية ودولية وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. ويحتفظ بالضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها مقابل المخاطر المتعلقة بها على أساس صافي القيمة البيعية لها. يبلغ إجمالي القيمة العادلة للضمانات ٢٣,٦ مليار ريال سعودي (٢٠١٧: ٢٦,٢ مليار ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(بالآلاف الريالات السعودية)

٧- القروض والسلف، صافي (تنمة)

و (فيما يلي تحليلاً للتغيرات في جودة الائتمان للقروض والسلف:

الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر للموجودات المالية ذات مستوى ائتماني منخفض	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر للموجودات المالية التي ليس لها مستوى ائتماني منخفض	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر	
٥,٤٦٦,١٠١	-	-	٥,٤٦٦,١٠١	منتظمة
٤٩,٦٦٢,٤٠٧	-	١١,٠٩٣,٤٥١	٣٨,٥٦٨,٩٥٦	مرضية
٤,٠٥٣,٣٣٨	-	٤,٠٥٣,٣٣٨	-	تحت الملاحظة
٢,٤٧٩,٧٨٢	٢,٤٧٩,٧٨٢	-	-	غير عاملة
٦١,٦٦١,٦٢٨	٢,٤٧٩,٧٨٢	١٥,١٤٦,٧٨٩	٤٤,٠٣٥,٠٥٧	اجمالي القروض
(٣,٨٩٤,٥٠٥)	(٢,٠٥٠,٧٨٨)	(١,٦٤٤,٧٣١)	(١٩٨,٩٨٦)	مخصص الانخفاض لخسارة الائتمان
٥٧,٧٦٧,١٢٣	٤٢٨,٩٩٤	١٣,٥٠٢,٠٥٨	٤٣,٨٣٦,٠٧١	القيمة الحالية

ز (تحليلاً للتغيرات في مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف:

الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر للموجودات المالية ذات مستوى ائتماني منخفض	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر للموجودات المالية التي ليس لها مستوى ائتماني منخفض	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر	
٣,١١٩,٢١٧	١,٧٤٣,٣١٣	١,١٥٥,٨٩٠	٢٢٠,٠١٤	مخصص الانخفاض في القيمة كما في ١ يناير ٢٠١٨
-	-	(١٢,٨٩٩)	١٢,٨٩٩	محول إلى خسائر الائتمان على مدى ١٢ شهر
-	-	٨,٩٠١	(٨,٩٠١)	محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ليس لها مستوى ائتماني منخفض
-	١٠٠,٩١٩	(١٠٠,٩١٩)	-	محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض
١,٥٣٨,٦٧٤	٩٦٩,٩٤٢	٥٩٣,٧٥٨	(٢٥,٠٢٦)	صافي التغير للسنة (إيضاح ٧ ب)
(٧٦٣,٣٨٦)	(٧٦٣,٣٨٦)	-	-	مبالغ مشطوبة
٣,٨٩٤,٥٠٥	٢,٠٥٠,٧٨٨	١,٦٤٤,٧٣١	١٩٨,٩٨٦	مخصص الانخفاض في القيمة كما في ١ يناير ٢٠١٨

تم إظهار الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة للتجزئة على أساس الصافي.

٨ - الاستثمار في شركة زميلة

٢٠١٧	٢٠١٨
٣٥,٦٩٧	٤٥,٥٠٧
٩,٨١٠	٨,٢٥٥
٤٥,٥٠٧	٥٣,٧٦٢

الرصيد في بداية السنة
الحصة في ربح الشركة الزميلة
الرصيد في نهاية السنة

يمثل الاستثمار في شركة زميلة ٢٠% (٢٠١٧: ٢٠%) من أسهم الشركة الوطنية للتأمين والتي تأسست في المملكة العربية السعودية عملاً بالمرسوم الملكي رقم م/٥٣ بتاريخ ٢١ شوال ١٤٣٠ هجري (الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠٠٩).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(بالآلاف الريالات السعودية)

٩ - الممتلكات والمعدات ، صافي
فيما يلي تفاصيل الممتلكات والمعدات :

٢٠١٨		التكلفة:						
الأراضي والمباني	تحسينات المباني المستأجرة	برامج الحاسب الآلي	أجهزة الحاسب الآلي	المفروشات والأثاث	السيارات	الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ	الإجمالي	
٨٠٥,٣٧١	٤٠٨,٥٨٤	٧٣٨,٤١٣	٥٠٠,٤٤٢	٣٤١,٨٤١	٥,٣٥١	١٢٣,٤٧٢	٢,٩٢٣,٤٧٤	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	-	-	-	٩٤,٩٧١	٩٤,٩٧١	الإضافات خلال السنة
-	-	-	-	-	-	-	(٤٧٢)	الإستبعادات خلال السنة
٢٥,٦٢١	١٢,٦٢٨	٤٨,٢٨٢	٤,٥٤٦	٢٠,٤٥٤	-	(١١١,٥٣١)	٣,٠١٧,٩٧٣	محول من الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ خلال السنة
٨٣٠,٩٩٢	٤٢١,٢١٢	٧٨٦,٦٩٥	٥٠٤,٩٨٨	٣٦٢,٢٩٥	٤,٨٧٩	١٠٦,٩١٢	٣,٠١٧,٩٧٣	الرصيد في نهاية السنة
٢٠١٧		الاستهلاك / الإطفاء المتراكم:						
٧١,٨٥٣	٣٠٦,٧٦٩	٥٢٧,٤٢٦	٤٤٠,٦٥٦	٢٢٥,٠١٦	٤,٧٤٥	-	١,٥٧٦,٤٦٥	الرصيد في بداية السنة
٥,٨٦٩	٢٠,٦٠٤	٨٣,٩٥٧	٢٨,١٨٥	٣٤,٥٢٢	١٥٥	-	١٧٣,٢٩٢	المحمل للسنة
-	-	-	-	-	-	(٤٢٣)	(٤٢٣)	الإستبعادات خلال السنة
٧٧,٧٢٢	٣٢٧,٣٧٣	٦١١,٣٨٣	٤٦٨,٨٤١	٢٥٩,٥٣٨	٤,٤٧٧	-	١,٧٤٩,٣٣٤	الرصيد في نهاية السنة
٧٥٣,٢٧٠	٩٣,٨٣٩	١٧٥,٣١٢	٣٦,١٤٧	١٠٢,٧٥٧	٤٠٢	١٠٦,٩١٢	١,٢٦٨,٦٣٩	صافي القيمة الدفترية: كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٢٠١٧		التكلفة:						
الأراضي والمباني	تحسينات المباني المستأجرة	برامج الحاسب الآلي	أجهزة الحاسب الآلي	المفروشات والأثاث	السيارات	الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ	الإجمالي	
٧٨٣,٨٢٥	٣١٧,٧١٥	٦٣٥,٧٠٧	٤٢٢,٤٠٦	٢٨٢,٣٠٤	٥,٣٥١	٢٤٤,٩٨٩	٢,٦٩٢,٢٩٧	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	-	-	-	٢٣١,١٧٧	٢٣١,١٧٧	الإضافات خلال السنة
-	-	-	-	-	-	(٣٥٢,٦٩٤)	-	محول من الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ خلال السنة
٢١,٥٤٦	٩٠,٨٦٩	١٠٢,٧٠٦	٧٨,٠٣٦	٥٩,٥٣٧	-	(٣٥٢,٦٩٤)	٢,٩٢٣,٤٧٤	الرصيد في نهاية السنة
٨٠٥,٣٧١	٤٠٨,٥٨٤	٧٣٨,٤١٣	٥٠٠,٤٤٢	٣٤١,٨٤١	٥,٣٥١	١٢٣,٤٧٢	٢,٩٢٣,٤٧٤	الرصيد في نهاية السنة
٢٠١٧		الاستهلاك / الإطفاء المتراكم:						
٥٩,٨٦١	٢٩١,٤٤١	٤٤٨,٥٦٤	٤١٣,٦٩٦	١٩٣,٣٥٧	٤,٣٥٥	-	١,٤١١,٢٧٤	الرصيد في بداية السنة
١١,٩٩٢	١٥,٣٢٨	٧٨,٨٦٢	٢٦,٩٦٠	٣١,٦٥٩	٣٩٠	-	١٦٥,١٩١	المحمل للسنة
٧١,٨٥٣	٣٠٦,٧٦٩	٥٢٧,٤٢٦	٤٤٠,٦٥٦	٢٢٥,٠١٦	٤,٧٤٥	-	١,٥٧٦,٤٦٥	الرصيد في نهاية السنة
٧٣٣,٥١٨	١٠١,٨١٥	٢١٠,٩٨٧	٥٩,٧٨٦	١١٦,٨٢٥	٦٠٦	١٢٣,٤٧٢	١,٣٤٧,٠٠٩	صافي القيمة الدفترية: كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

١٠ - الموجودات الأخرى

تتضمن الموجودات الأخرى، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، مبلغ وقدره ١١٦,٩ مليون دولار أمريكي المساوي ٤٣٨ مليون ريال سعودي (٢٠١٧: ١١٦,٩ مليون دولار أمريكي) زائداً العمولة المستحقة. وقد تم دفع هذا المبلغ أصلاً إلى طرف ثالث والذي تعثر عن السداد، وتتوقع الإدارة استرداد هذا الرصيد من الجهة ذات العلاقة بموجب إتفاقية تسوية (" إتفاقية التسوية الحالية"). ونظراً لعدم التأكد من توقيت استعادة هذا المبلغ قام البنك حتى تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ بتجنيب مخصص انخفاض يبلغ ١٥٠ مليون ريال سعودي. وبتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ (الموافق ٢٣ محرم ١٤٤٠هـ)، أبرمت المجموعة ثلاثة إتفاقيات تسوية ("إتفاقيات التسوية الجديدة") والتي ستحل محل إتفاقية التسوية الحالية مع الجهة ذات العلاقة. وبناءً على التطورات التي حصلت مؤخراً قامت الإدارة بإعادة تقويم إمكانية استعادة المبلغ المذكور ونتيجة لذلك تم عكس المخصص الانخفاض الذي تم تكوينه من قبل المجموعة البالغ ١٥٠ مليون ريال سعودي في فترة الربع الأخير من ٢٠١٨.

كما تشتمل إتفاقية التسوية على مطالبة مشروطة قدرها ٦٥٦,٢٥ مليون ريال سعودي، زائداً العمولة المستحقة والتي لم يتم إثباتها حالياً في هذه القوائم المالية الموحدة.

١١ - المشتقات

تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة والتحوط:

(أ) المقايضات

تمثل المقايضات التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وبالنسبة لمقايضات أسعار العملات، تقوم الأطراف الأخرى عادة بتبادل دفع العملات بالسعر الثابت والمتغير وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما بالنسبة لمقايضات أسعار العملات بعملة مختلفة، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع دفع العملات بسعر ثابت ومتغير بعملة مختلفة.

(ب) العقود الآجلة والمستقبلية

أن العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. ويتم تصميم العقود الآجلة خصيصاً لتلبية احتياجات معينة ويتم التعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العملات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية، ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

(ج) اتفاقيات الأسعار الآجلة

أن اتفاقيات الأسعار الآجلة هي عبارة عن عقود خاصة بأسعار العملات ويتم تداولها بشكل فردي وتنص على أن يسدد نقداً الفرق بين سعر العملة المتعاقد عليه وسعر السوق في تاريخ مستقبلي محدد وذلك عن أصل المبلغ وخلال الفترة الزمنية المتفق عليها.

(د) الخيارات

أن الخيارات هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (حامل الخيار) لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المحددة.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة لدى المجموعة بالمبيعات، وتكوين المراكز، وموازنة أسعار الصرف. وتتعلق أنشطة المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق تكوين المراكز بإدارة مراكز مخاطر السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

المشتقات المقتناة لأغراض التحوط

تتبع المجموعة نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر والتي يتعلّق جزء منها بإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العملات الخاصة لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقرها مجلس الإدارة والإدارة. لقد وضع مجلس الإدارة مستوى معين لمخاطر السوق التي تشتمل على مخاطر العملات ومخاطر أسعار العملات الخاصة. وقد قامت الإدارة من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك بوضع حدود للمخاطر لضمان بقاءها ضمن الحدود المقررة من قبل مجلس الإدارة. وكجزء من إدارة موجوداتها ومطلوباتها، تقوم المجموعة بمراقبة المراكز بانتظام وتستخدم المشتقات لأغراض التحوط وذلك لتقليل تعرضها لمخاطر أسعار العملات الخاصة. ويتم ذلك عادة من خلال تحوط مخاطر معاملات محددة. تستخدم المجموعة مقايضات أسعار العملات لتحوط مخاطر أسعار العملات الناتجة عن مخاطر أسعار عملات ثابتة محددة. وتستخدم المجموعة أيضاً مقايضات أسعار العملات لتحوط مخاطر التدفقات النقدية الناشئة عن بعض مخاطر العملات بأسعار متغيرة. وفي جميع هذه الحالات، يجب توثيق طبيعة تحوط المخاطر وأهدافها رسمياً، بما في ذلك تفاصيل الأدوات المحوطة بمخاطرها وأداة تحوط المخاطر، ويتم قيد هذه المعاملات على أنها تحوط مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

تحوط التدفقات النقدية

تتعرض المجموعة للتغير في التدفقات النقدية للعملات المستقبلية لموجودات و مطلوبات غير تجارية تحمل عمولة ذات نسبة متغيرة. تستخدم المجموعة مقايضات أسعار العملات كتحوط للتدفقات النقدية لمخاطر أسعار العملات هذه. ونتيجة للالتزامات المؤكدة بالعملات الأجنبية كالدون الصادر بالعملة الأجنبية، تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار العملات والناتج تحوطها بمقايضات أسعار العملات بعملة مختلفة. فيما يلي جدولاً كما في ٣١ ديسمبر، يبين الفترات التي يتوقع ان تحدث فيها التدفقات النقدية المحوطة و متى يتوقع ان تؤثر على قائمة الدخل الموحدة:

خلال سنة واحدة		
٢٠١٧	٢٠١٨	
٨,٣٦٦	٤,٨٧٦	تدفقات نقدية واردة (موجودات)
(١٤,٥٦٩)	(٤,٨٦٥)	تدفقات نقدية صادرة (مطلوبات)
(٦,٢٠٣)	١١	صافي التدفقات النقدية

يعكس الجدول التدفقات النقدية لدخل العملات الخاصة التي يتوقع أن تنتج عن البنود المحوطة في تحوط التدفقات النقدية بناءً على تواريخ تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات المحوطة.

١١ - المشتقات (تنمة)

المعدل الشهري	المبالغ الاسمية حسب تاريخ الاستحقاق				إجمالي المبالغ الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الايجابية	الأدوات المالية المشتقة ٢٠١٨
	أكثر من خمس سنوات	١ إلى ٥ سنوات	٣ إلى ١٢ شهر	خلال ٣ أشهر				
٢٥,٨١٩,٨٨٧	١,١٧٢,٣٤٤	١٦,٦٤٥,٨٩٧	٣,٩٠٢,٦٦٩	٨٣٣,٨٣٣	٢٢,٥٥٤,٧٤٣	٤٤,٥٠٤	٩٣,٥٦١	مقتناة لأغراض المتاجرة: مقايضات أسعار العملات الخاصة
٦,٦٣٧,١٨٨	-	٧٥,٠٠٠	٤٥٦,٠٢٤	٢,٢٦٦,٩٦٣	٢,٧٩٧,٩٨٧	٤,٢١٦	٥,٤٢١	عقود الصرف الأجنبي وعقود السلع الأجلة
٧,٠١٦,٤٣١	-	١,٢٦٩,٨٦٤	٣,٢٧٧,٨٨٦	١,٢١٩,٦٤٣	٥,٧٦٧,٣٩٣	٦,٣٩٤	٦,٦١٩	خيارات العملات والسلع
١,٩٣٨,٠٣٢	٩٧٥,٠٠٠	٨٣٢,٨٩٣	-	-	١,٨٠٧,٨٩٣	١,٩٧٢	٤,٥٠٦	خيارات أسعار العملات الخاصة
٣٧,٥١٥	-	-	٣٧,٥١٥	-	٣٧,٥١٥	٤	-	مقتناة لتحوط مخاطر القيمة العادلة: مقايضات أسعار العملات الخاصة
١,٥٣٤,٥٨٤	-	-	-	١,٠٩٥,٠٠٠	١,٠٩٥,٠٠٠	٣	-	مقتناة لتحوط مخاطر التدفقات النقدية: مقايضات أسعار العملات الخاصة
	٢,١٤٧,٣٤٤	١٨,٨٢٣,٦٥٤	٧,٦٧٤,٠٩٤	٥,٤١٥,٤٣٩	٣٤,٠٦٠,٥٣١	٥٧,٠٩٣	١١٠,١٠٧	الإجمالي
						٦٢٣,٧١٥	٦٢٣,٧١٥	القيم العادلة لاتفاقيات مقاصة
						٦٨٠,٨٠٨	٧٣٣,٨٢٢	القيم العادلة قبل المقاصة

المعدل الشهري	المبالغ الاسمية حسب تاريخ الاستحقاق				إجمالي المبالغ الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الايجابية	الأدوات المالية المشتقة ٢٠١٧
	أكثر من خمس سنوات	١ إلى ٥ سنوات	٣ إلى ١٢ شهر	خلال ٣ أشهر				
٢٩,٨٣٦,٦١٨	٢,٤٧٣,٧٢٦	٢٤,٧١٣,٨٣٣	٣,٧٩١,٣٦٠	٨٦٤,١٢٠	٣١,٨٤٣,٠٣٩	٥٣,١٩٢	١٢٥,١٣٠	مقتناة لأغراض المتاجرة: مقايضات أسعار العملات الخاصة
١٤,٣٧٢,٤٩٢	-	٣٥٥,٥٦٨	٣,٥٦٠,١٨٩	٧,١٤٦,٥١٦	١١,٠٦٢,٢٧٣	٢٩,٩١٦	٥٩,٤١٩	عقود الصرف الأجنبي وعقود السلع الأجلة
١٢,٨٤٨,١٤٤	-	٩٥,١٠٩	٣,٢٣٠,٠٥٣	٢,٨٥٤,٣٦٣	٦,١٧٩,٥٢٥	٣,٧٦٥	٢٠,٢٠٨	خيارات العملات والسلع
٢,٢٤٢,٨٠٩	٢,١٢١,٧٦٨	-	-	-	٢,١٢١,٧٦٨	٣,٨٧١	٧,٤٦١	خيارات أسعار العملات الخاصة
٣٧,٥٠٢	-	٣٧,٥٠٠	-	-	٣٧,٥٠٠	٣٦٦	-	مقتناة لتحوط مخاطر القيمة العادلة: مقايضات أسعار العملات الخاصة
٢,٥٩٨,٨٠١	-	-	-	٤,١٩٦,١٣٧	٤,١٩٦,١٣٧	٥٦٩	-	مقتناة لتحوط مخاطر التدفقات النقدية: مقايضات أسعار العملات الخاصة
	٤,٥٩٥,٤٩٤	٢٥,٢٠٢,٠١٠	١٠,٥٨١,٦٠٢	١٥,٠٦١,١٣٦	٥٥,٤٤٠,٢٤٢	٩١,٦٧٩	٢١٢,٢١٨	الإجمالي
						٨٤٣,٧٢٧	٨٤٣,٧٢٧	القيم العادلة لاتفاقيات مقاصة
						٩٣٥,٤٠٦	١,٠٥٥,٩٤٥	القيم العادلة قبل المقاصة

١١ - المشتقات (تمة)

يبلغ صافي القيمة العادلة للمشتقات ٥٣,٠١ مليون ريال سعودي (٢٠١٧: ١٢٠,٥٤ مليون ريال سعودي).
تعكس الجداول أدناه ملخصاً بالأدوات المحوطة مخاطرها وقيمتها العادلة وطبيعة المخاطر المحوطة وأداة تحوط المخاطر:

البنود المحوطة				وصف البنود ٢٠١٨
أداة التحوط	المخاطر	القيمة عند بداية التحوط	القيمة العادلة	
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	القيمة العادلة	٣٧,٥٠٤	٣٨,٤٧٩	استثمارات بعمولة خاصة ثابتة
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	التدفقات النقدية	١,٠٩٨,٦٨٨	١,١٠٢,٥٣٨	ودائع بعمولة خاصة ثابتة
البنود المحوطة				وصف البنود ٢٠١٧
أداة التحوط	المخاطر	القيمة عند بداية التحوط	القيمة العادلة	
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	القيمة العادلة	٣٧,٥٠٤	٤٠,٢٤٩	استثمارات بعمولة خاصة ثابتة
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	التدفقات النقدية	٣,٠٢٦,١٨٦	٣,٠٣٥,٣٧٢	ودائع بعمولة خاصة ثابتة

بلغ صافي المكاسب على الأدوات المحوطة والمقتناة كتحوط مخاطر القيمة العادلة ٠,٣٦ مليون ريال سعودي (٢٠١٧: ٠,٥٦ مليون ريال سعودي).
تم إبرام ما نسبته ٦٨% (٢٠١٧: ٢٦%) تقريباً من القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات الخاصة بالمجموعة مع مؤسسات مالية، بينما أبرم أقل من ١٩% (٢٠١٧: ٩%) من إجمالي عقود القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات مع طرف آخر واحد بتاريخ إعداد القوائم المالية. ويتم التعامل بالمشتقات من قبل قطاع خزينة المجموعة. بلغت الهوامش المودعة والمستلمة من الأطراف الأخرى عن المشتقات المالية ٣٣,٩٤ مليون ريال سعودي و ١٣,٠١ مليون ريال سعودي (٢٠١٧: ٣٨,٠٦ مليون ريال سعودي و ٢٣,٢١ مليون ريال سعودي)، على التوالي.

١٢ - الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

٢٠١٧	٢٠١٨	حسابات جارية ودائع أسواق المال الإجمالي
٤٢٢,٨٣٨	٣٢٨,٢٨٥	
٢,٩٢١,٨٣٣	١,٢٠٣,٥٣١	
٣,٣٤٤,٦٧١	١,٥٣١,٨١٦	

١٣ - ودائع العملاء

٢٠١٧	٢٠١٨	لأجل تحت الطلب ادخار أخرى الإجمالي
٤٧,٣٨٧,٥٠٩	٣٥,٠٤٨,٠٢٣	
٢٩,٣٧٠,٦٠٠	٢٨,٠٦٣,٤٠٨	
٤٠٣,٠٤٦	٣٥٧,٠٨٢	
١,١١٣,٨٠٨	١,١٠٤,٢٠٠	
٧٨,٢٧٤,٩٦٣	٦٤,٥٧٢,٧١٣	

تتضمن الودائع لأجل:

٢٠١٧	٢٠١٨	(١) ودائع بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع العملاء (٢) ودائع إسلامية
٨,٠٠٠	-	
٢٨,١٧٧,٢٣١	٢٧,٠١٧,٢٦٤	

تتضمن ودائع العملاء مبلغ قدره ٨٢٢ مليون ريال سعودي (٢٠١٧: ٨١٥ مليون ريال سعودي) من الهوامش كضمانات محتجزة لقاء التزامات غير قابلة للنقض، وودائع أخرى غير خاضعة لعمولات خاصة قدرها ٢٩ مليار ريال سعودي (٢٠١٧: ٣٠ مليار ريال سعودي). إن الودائع بعمولات أجنبية تفاصيلها كالاتي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧	٢٠١٨	لأجل تحت الطلب ادخار أخرى الإجمالي
٥,٣٣١,٣٥٣	٢,٧٦٦,١٧٩	
٢,٤٩٤,٧٠٣	٢,٠٣٦,١٣٤	
٢٦,٨٧٧	٢٣,٢٣١	
٧٩,٦٤٠	٦٠,١٠٥	
٧,٩٣٢,٥٧٣	٤,٨٨٥,٦٤٩	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(بالآلاف الريالات السعودية)

١٤- سندات الدين الثانوية

تمثل سندات الدين الثانوية سندات الدين التالية:

مصدرة في ١٢ ديسمبر ٢٠١٣:

أصدرت المجموعة صكوك ثانوية من الشريحة الثانية غير مضمونة بقيمة ٢,٥٠٠ مليون ريال سعودي وتستحق في عام ٢٠٢٣. لقد مارست المجموعة خيار الاسترداد المبكر لهذه الصكوك بقيمتها الاستردادية في شهر ديسمبر ٢٠١٨. إن معدل العمولات المدفوعة والمتعلقة بالصكوك أعلاه هي ٦ أشهر سايبور زاندا ١٥٥ نقطة أساس (٢٠١٧: ٦ أشهر سايبور زاندا ١٥٥ نقطة أساس). تم الحصول على جميع الموافقات المطلوبة من السلطات التنظيمية لغرض الاسترداد. لم تتعرض المجموعة لأي تعثر في سداد أصل المبالغ أو العمولات المتعلقة بها ولا يوجد أية إخفاقات في الوفاء بهذه الصكوك خلال عام ٢٠١٨ أو ٢٠١٧.

١٥- المطلوبات الأخرى

٢٠١٧	٢٠١٨	
١,٤٨٦,٧٨٣	١,٤٨٢,٢٨٣	مصاريف مستحقة الدفع ودائون
٩٥,٣٩٥	١٩٢,٨٣٤	مخصص تسهيلات غير مباشرة (إيضاح ٧ ب وإيضاح ٣)
٤٧١,٦١٧	٣٣١,٠٦٦	أخرى
٢,٠٥٣,٧٩٥	٢,٠٠٦,١٨٣	الإجمالي

١٦- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من ١,١٤٣,٠٧ مليون سهم، قيمة كل سهم ١٠ ريال سعودي (٢٠١٧: ١,١٤٣,٠٧ مليون سهم، قيمة كل سهم ١٠ ريال سعودي).

إن ملكية رأس المال البنك موزعة على النحو التالي:

٢٠١٧	٢٠١٨	النسبة
٦,٨٥٨,٤٣٢	٦,٨٥٨,٤٣٢	%٦٠
٤,٥٧٢,٢٨٨	٤,٥٧٢,٢٨٨	%٤٠
١١,٤٣٠,٧٢٠	١١,٤٣٠,٧٢٠	%١٠٠

مساهمون سعوديون
رويال بنك أوف سكوتلاند ان. في (سابقاً: بنك أي بي أن أمرو ان. في)
الإجمالي

١٧- الاحتياطي النظامي

بمقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل ما لا يقل عن ٢٥٪ من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي حتى يساوي هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع. عليه، تم تحويل مبلغ وقدره ٢٨٢,٦١ مليون ريال سعودي (٢٠١٧: ٣٣٣,٨٨ مليون ريال سعودي) من الأرباح المبقاه إلى الاحتياطي النظامي.

١٨- الاحتياطات الأخرى

٢٠١٧		٢٠١٨		
التدفقات النقدية	متاحة للبيع	التدفقات النقدية	متاحة للبيع	
٢٧٩	٤٠,٨٦٨	٦٨١	١٢,٤٤٨	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	(١٢,٤٤٨)	التأثير على احتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ في ١ يناير ٢٠١٨
٤٠٢	(٤,٠٦٠)	(٦٤٤)	-	صافي التغير في القيمة العادلة
-	(٢٤,٣٦٠)	-	-	صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة
٦٨١	١٢,٤٤٨	٣٧	-	الرصيد في نهاية السنة

١٩ - التعهدات والالتزامات المحتملة

(أ) الدعاوى القضائية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٠١٧، كانت هناك بعض الدعاوى القضائية المقامة ضد المجموعة والتي نشأت في دورة الأعمال الاعتيادية. لم يتم تكوين مخصص إضافي خلال السنة الحالية أو السنوات السابقة، وذلك بناءً على الرأي المهني للمستشار القانوني الذي يشير إلى أنه ليس من المتوقع تكبد خسائر إضافية نتيجة هذه الدعاوى.

(ب) الالتزامات الرأسمالية

لدى المجموعة التزامات رأسمالية قدرها ٢٩,٩ مليون ريال سعودي (٢٠١٧: ٤٠,٦ مليون ريال سعودي) تتعلق بتحسينات المباني المستأجرة وشراء أجهزة وبرامج حاسب آلي.

(ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير التمويل للعملاء عند الطلب.

إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة، والتي تعتبر ضمانات غير قابلة للنفذ بالسداد من قبل المجموعة في حالة عدم تمكن العملاء من الوفاء بالتزاماتهم تجاه الأطراف الثالثة، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمانات والاعتمادات المستندية القائمة تعتبر أقل بكثير من مبلغ التعهدات لأن المجموعة عادة لا تتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية.

تعتبر الاعتمادات المستندية بمثابة تعهدات خطية من المجموعة نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال بحدود معينة وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بالبضاعة التي تتعلق بها، وبالتالي فإنها غالباً تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات المجموعة لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. وتتوقع المجموعة أن يتم تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات غير القابلة للنفذ لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلف و ضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع أن يكون أقل بكثير عن إجمالي الالتزام غير المستخدم لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهائها بدون تقديم التمويل المطلوب.

١ (فيما يلي تحليلاً بالاستحقاقات لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة للمجموعة :

٢٠١٨	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	٥ سنوات أكثر من	الإجمالي	
خطابات ضمان	١,٤٠١,٧٦٥	٧,٧٢٥,٤٨٢	٦,٩٢٥,٢٦٦	٢١٠,٧٨٠	١٦,٢٦٣,٢٩٣	
اعتمادات مستندية	١,٦٤٨,٨٩٨	٢,٢٧١,٨٧٠	٢٣٨,٢١٠	٣٥٠	٤,١٥٩,٣٢٨	
قبولات	٧٧٥,٤٠٢	٣٥٣,٧٢٥	١,٧٧٨	-	١,١٣٠,٩٠٥	
التزامات غير قابلة للنفذ لمنح الائتمان	١٧٥	-	٣٦,٧٧١	١,٠٦٢,١٨٣	١,٠٩٩,١٢٩	
الإجمالي	٣,٨٢٦,٢٤٠	١٠,٣٥١,٠٧٧	٧,٢٠٢,٠٢٥	١,٢٧٣,٣١٣	٢٢,٦٥٢,٦٥٥	
٢٠١٧	خطابات ضمان	١,٥٥٦,٣٢١	٩,٤٤٢,١٨٣	٥,٩٣١,٦٣٤	٢١٢,٣٠٣	١٧,١٤٢,٤٤١
اعتمادات مستندية	٢,٧٧٠,٨٣٩	٢,٢٦٣,٩٨٣	٢٤٠,٥٨٨	-	٥,٢٧٥,٤١٠	
قبولات	١,١٩٢,٦٤٥	٥٣٣,٩٨٢	٨,٢٧٦	-	١,٧٣٤,٩٠٣	
التزامات غير قابلة للنفذ لمنح الائتمان	-	٣٢,٠٠٨	٧٢,٨٥٦	١,٩٠٧,٣٣٨	٢,٠١٢,٢٠٢	
الإجمالي	٥,٥١٩,٨٠٥	١٢,٢٧٢,١٥٦	٦,٢٥٣,٣٥٤	٢,١١٩,٦٤١	٢٦,١٦٤,٩٥٦	

يبلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات القائمة والذي يمكن نقضه من جهة واحدة في أي وقت من قبل المجموعة ٢٥,٣ مليار ريال سعودي (٢٠١٧: ٢٨,٦ مليار ريال سعودي).

٢ (فيما يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى:

٢٠١٧	٢٠١٨	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
١٠١,٩٨٧	٨٢,٠٦٦	شركات
٢١,٤٩٥,٧٤٧	١٨,١٨٩,٦٣١	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٤,١٣٧,٧٧٣	٣,٩٦٣,٩٩٦	أخرى
٤٢٩,٤٤٩	٤١٦,٩٦٢	الإجمالي
٢٦,١٦٤,٩٥٦	٢٢,٦٥٢,٦٥٥	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(بالآلاف الريالات السعودية)

(د) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلًا بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء، التي أبرمتها المجموعة كمستأجر:

٢٠١٧	٢٠١٨
١٩,٨٤٩	٢١,٩٨٧
٣٩,٩٨٩	٣٧,٢٤٤
٥,٤٥٩	١٩,٩٨١
٦٥,٢٩٧	٧٩,٢١٢

أقل من سنة
من سنة إلى خمس سنوات
أكثر من خمس سنوات
الإجمالي

٢٠- دخل ومصاريف العمولات الخاصة

دخل العمولات الخاصة من:

٢٠١٧	٢٠١٨
٧,٠٢٩	٥,٤٧٢
٣٥١,٤٧٣	٣٩٩,٥٥٣
٣٥٨,٥٠٢	٤٠٥,٠٢٥
٨٢,١١٤	٧٨,٤٨١
٣,٤٦٢,٦٧٣	٣,٢٧١,٧٧٠
٣,٩٠٣,٢٨٩	٣,٧٥٥,٢٧٦

الاستثمارات:
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل
الشامل الآخر / متاحة للبيع (٢٠١٧)
بالتكلفة المطفأة / مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق (٢٠١٧)

أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
قروض وسلف
الإجمالي

مصاريف العمولات الخاصة على:

٢٠١٧	٢٠١٨
١٦,١٤٤	٧,١٦٨
٩٨٦,٣٢٠	٨٩٨,٣٣٥
١٣٥,٠٦٣	٩٥,٠٦٧
١,١٣٧,٥٢٧	١,٠٠٠,٥٧٠

أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
ودائع العملاء
سندات دين ثانوية
الإجمالي

٢١- دخل الأتعاب والعمولات ، صافي

٢٠١٧	٢٠١٨
٢٦١,٦٤١	١٩٦,٩٩٢
٢٦٦,٨٧٦	٢٤٨,٥٨٨
١٥٧,١٤٩	١٦٨,٤٣١
٢٨,٧٣٩	٢٥,٢٦١
٧٠,٩٠٧	٧٣,٩٤٨
٧٨٥,٣١٢	٧١٣,٢٢٠

دخل الأتعاب والعمولات من:
تمويل الشركات والخدمات الاستثمارية
عمليات التمويل التجاري
منتجات بطاقات
وساطة الأسهم وإدارة الصناديق
أخرى
إجمالي دخل الأتعاب والعمولات

مصاريف الأتعاب والعمولات على:

٢٠١٧	٢٠١٨
٧٢,٦١٢	٩١,٥٤٠
٢٢,٩٠١	٢٠,٤١٥
٩٥,٥١٣	١١١,٩٥٥
٦٨٩,٧٩٩	٦٠١,٢٦٥

منتجات بطاقات
أخرى
إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات
دخل الأتعاب والعمولات، صافي

٢٢- دخل المتاجرة، صافي

٢٠١٧	٢٠١٨
٩٥,٩١٦	٧٥,٣٥٤
٩٥,٩١٦	٧٥,٣٥٤

مشتقات وأخرى، صافي
الإجمالي

٢٣- أرباح استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة

٢٠١٧	٢٠١٨
٣٠,٢٦٠	-
٣٠,٢٦٠	-

أرباح محققة من بيع استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة
الإجمالي

٢٤- رواتب ومصاريف الموظفين

يلخص الجدول التالي فئات موظفي المجموعة وفق اللوائح الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يخص التعويضات ويتضمن إجمالي مبالغ التعويضات الثابتة والمتغيرة المدفوعة إلى الموظفين خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٠١٧ بالإضافة إلى طريقة الدفع.

٢٠١٨		٢٠١٧		عدد الموظفين	تعيويضات ثابتة مدفوعة	تعيويضات متغيرة مدفوعة		الإجمالي
فئات الموظفين	نقداً	أسهم	نقداً			أسهم		
كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي	١٩	٢٥,٣٢٢	٩,٧٧٣	٧,٧٣٩	٤٢,٨٣٤			
موظفون يقومون بمهام الرقابة وإدارة المخاطر	١٤٢	٤٠,٧٥٢	٥,٨٦٦	٢,٦٥٤	٤٩,٢٧٢			
موظفون يقومون بنشاطات تحمل المخاطر	٦٥٧	١٤٣,٨٤٣	١٢,٥٦١	٥,٢٧٧	١٦١,٦٨١			
موظفون آخرون	١,٦٥٩	٢٧١,٤٧٠	٢٣,٦٣٩	٥,٤٩٨	٣٠٠,٦٠٧			
الإجمالي	٢,٤٧٧	٤٨١,٣٨٧	٥١,٨٣٩	٢١,١٦٨	٥٥٤,٣٩٤			
تعيويضات متغيرة مستحقة خلال السنة		٤٩,٥٣٦						
مصاريف موظفين أخرى مدفوعة خلال السنة		٨٣,٠٢٨						
مصاريف موظفين أخرى مستحقة خلال السنة		٤٨,٠٠٧						
إجمالي رواتب ومصاريف الموظفين		٦٦١,٩٥٨						

٢٠١٧		٢٠١٦		عدد الموظفين	تعيويضات ثابتة مدفوعة	تعيويضات متغيرة مدفوعة		الإجمالي
فئات الموظفين	نقداً	أسهم	نقداً			أسهم		
كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي	١٥	٢٣,٩٦٩	٦,٨٣٨	٣,٥٧٤	٣٤,٣٨١			
موظفون يقومون بمهام الرقابة وإدارة المخاطر	١٣٧	٤٠,٠٩١	٥,١٨٠	١,٠٤٦	٤٦,٣١٧			
موظفون يقومون بنشاطات تحمل المخاطر	٦٤٣	١٤١,٣٣٣	١٥,٦٧٢	٤,٥٥٨	١٦١,٥٦٣			
موظفون آخرون	١,٦٨٣	٢٥٨,٧٤١	٢٢,٤٢٩	٢,٦٧٨	٢٨٣,٨٤٨			
الإجمالي	٢,٤٧٨	٤٦٤,١٣٤	٥٠,١١٩	١١,٨٥٦	٥٢٦,١٠٩			
تعيويضات متغيرة مستحقة خلال السنة		٥٩,٣٢٥						
مصاريف موظفين أخرى مدفوعة خلال السنة		٧٥,٧٢٢						
مصاريف موظفين أخرى مستحقة خلال السنة		٧١,٦٦٤						
إجمالي رواتب ومصاريف الموظفين		٦٧٠,٨٤٥						

كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي:

تشتمل هذه الفئة على موظفي الإدارة العليا والذين لديهم المسؤولية والتفويض لإعداد الاستراتيجيات والتوجيه والتحكم بنشاطات المجموعة. وتتضمن هذه الفئة العضو المنتدب وبعض المدراء التابعين له مباشرة.

الموظفون الذين يقومون بمهام الرقابة وإدارة المخاطر:

تشير هذه الفئة إلى الموظفين العاملين في الإدارات غير الخاضعة لأنشطة تحمل المخاطر حيث أنهم يقومون بأعمال المراجعة والرقابة ومنهم على سبيل المثال إدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة العمليات والإدارة المالية. تعتبر هذه المهام مستقلة بشكل تام عن وحدات تحمل المخاطر.

الموظفون الذين يقومون بنشاطات تحمل المخاطر:

تشتمل هذه الفئة على الموظفين القائمين بوحدة إدارة الأعمال (مجموعة مصرفية الشركات ومجموعة مصرفية الأفراد وإدارة الخزينة وشركة الأول للاستثمار)، والذين لديهم مسؤولية تنفيذ وتطبيق استراتيجية المجموعة نيابة عنها، على سبيل المثال الموظفين الذين يقومون بتقديم التوصيات بخصوص حدود الائتمان وتسعير القروض وأخذ وتنفيذ عروض الأعمال ونشاطات عمليات إدارة الخزينة وخدمات إدارة الاستثمار والوساطة.

الموظفون الآخرون:

تشمل هذه الفئة جميع الموظفين الآخرين في المجموعة باستثناء المذكورين أعلاه.

سياسة التعويضات للمجموعة:

إن الهدف من هذه السياسة هو إنشاء وتطبيق سياسات وإجراءات التعويضات التي تدعم تحقيق إستراتيجية وثقافة البنك وتعكس إدارة المخاطر الحذرة والالتزام بأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي.

وتهدف سياسة التعويضات للمجموعة لمكافأة الأداء المعدل بالمخاطر والسلوك الملائم المتمشي مع القيم المشتركة للمجموعة. وفي هذا السياق، يتم قياس الأداء وذلك بتعديل المخاطر ويتم مراقبته من قبل إدارة مخاطر مستقلة. بالإضافة إلى ذلك، تتم مراجعة سياسة التعويضات من قبل إدارة المخاطر لضمان تعديل المكافآت بنفس مستوى المخاطر المتكبدة.

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ضمان التطبيق الفعال لسياسة التعويضات. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت "اللجنة" - والتي تتضمن خمسة أعضاء غير تنفيذيين من بينهم ثلاثة أعضاء مستقلين - بإفادة المجلس في هذا الخصوص. وتتسلم اللجنة تقارير التعويضات والتوصيات من الإدارة التنفيذية بمساعدة إدارة الموارد البشرية، وتقوم بالمراجعة والموافقة على جميع قرارات التعويضات المتعلقة بجميع الموظفين.

٢٤- رواتب ومصاريف الموظفين (تنمة)

تتضمن سياسات التعويضات بأن يتم تعويض الموظفين الذين يقومون بمهام الرقابة بصورة مستقلة. يتم تحديد توصيات التعويضات بناءً على مفهوم القيمة الإجمالية للمكافأة وأن القرارات تأخذ بالاعتبار التوازن بين المنافسة الخارجية والمنح والإمكانية مع التركيز على بناء ترتيبات تعويضات تقوم على أساس الحافز والأداء.

٢٥- ربح السهم الأساسي والمخفض

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٧ وذلك بتقسيم صافي دخل السنة العائد للمساهمين على ١,١٤٣,٠٧ مليون سهم.

٢٦- الأرباح المقترح توزيعها والذكاة وضريبة الدخل

إقترح مجلس الإدارة خلال الاجتماع الذي عقد في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٧ توزيع أرباح قدرها ٤٠٠,١ مليون ريال سعودي وتمت المصادقة على ذلك من قبل الجمعية العامة غير العادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٨، وبعد خصم الزكاة، يصبح صافي الربح الموزع للمساهمين للسنة الحالية ٠,٢٥ ريال سعودي للسهم. أما التزامات ضريبة الدخل على المساهمين الأجانب سوف تخضع من حصتهم من توزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية. إن التزامات الزكاة وضريبة الدخل على المساهمين السعوديين والأجانب كانت كالتالي:

أ) المساهمون السعوديون

بلغت الزكاة المقدرة المتعلقة بالمساهمين السعوديين للسنة ٥٨ مليون ريال سعودي (٢٠١٧: ٢٧ مليون ريال سعودي)، وسوف يتم خصمها من حصتهم من توزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية.

ب) المساهمون غير السعوديين

تقدر ضريبة الدخل المستحقة على حصة المساهمين الأجانب من الدخل بـ ٩٤ مليون ريال سعودي (٢٠١٧: ١٠٢ مليون ريال سعودي)، وسوف يتم خصمها من حصتهم من توزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية.

ج) الربوط الزكوية والضريبية

الربوط الزكوية

خلال السنة، توصل البنك إلى اتفاقية تسوية ("الاتفاقية") مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتسوية المطالبات الزكوية للسنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٧ وذلك بمبلغ إجمالي ونهائي قدرة ٣٧٤,٤٨ مليون ريال سعودي، ويستحق السداد على ٦ أقساط تنتهي في ١ ديسمبر ٢٠٢٣. وقد نتج عن التسوية مخصص إضافي قدره ١٠٠,٤ مليون ريال سعودي تم تحميله على حقوق المساهمين خلال السنة الحالية. قام البنك بدفع القسط الأول وقدره ٧٤,٩٠ مليون ريال سعودي خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨. وبموجب الاتفاقية، اتفق البنك والهيئة العامة للزكاة والدخل أيضاً على سداد الزكاة لعام ٢٠١٨ وفق اطار التسوية ولقد تم احتسابها ضمن مطلوبات الزكاة للسنة الحالية.

الربوط الضريبية

سيستمر البنك في الاعتراض لدى اللجنة الاستثنائية للمخالفات والمنازعات الضريبية للسنوات من ٢٠٠٦ - ٢٠١٣، ويتوقع بأن تكون نتيجة الاستئناف أعلاه لصالحه.

٢٧- النقدية و شبه النقدية

تتكون النقدية و شبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي:

٢٠١٧	٢٠١٨
١٥,١٣٧,٠٠٥	٤,٨٩٠,٠٣٨
(٤,١٠٦,٢١١)	(٣,٤٩١,٧٧٥)
١١,٠٣٠,٧٩٤	١,٣٩٨,٢٦٣
١,٩٧٥,٢٧١	١,٠٩١,٠١٢
١٣,٠٠٦,٠٦٥	٢,٤٨٩,٢٧٥

نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (إيضاح ٤)
وديعة نظامية (إيضاح ٤)

أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء
الإجمالي

٢٨- القطاعات التشغيلية

يتم تحديد القطاعات التشغيلية وفقاً للتقارير الداخلية عن مكونات المجموعة والتي تتم مراجعتها باستمرار من قبل أعضاء الإدارة العليا المسؤولين عن صنع القرارات التشغيلية في المجموعة من أجل تخصيص الموارد لهذه القطاعات ولتقييم أدائها. وتتم المعاملات بين القطاعات التشغيلية وفقاً للأحكام والشروط التجارية العادية، ويتم عادة إعادة توزيع الأموال بين هذه القطاعات التشغيلية مما ينتج عنه تحويل تكاليف تمويل بينها. كما تحمل عمولات خاصة على القطاعات التشغيلية على أساس سعر موحد يمثل تقريباً التكلفة الحدية للأموال. تقاس الإيرادات من الأطراف الخارجية المفصح عنها للإدارة العليا بنفس الطريقة المبينة في قائمة الدخل الموحدة. لم يطرأ أي تغيير على أسس قياس ربح أو خسارة أي قطاع منذ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. فيما يلي القطاعات التشغيلية بالمجموعة والتي يتم رفع التقارير بشأنها:

قطاع الشركات

يقوم قطاع الشركات بتقديم سلسلة متكاملة من المنتجات والخدمات للشركات والمنشآت الكبيرة. كما يقوم أيضاً بقبول ودائع العملاء وتقديم التمويل الذي يشمل على القروض لأجل والحسابات الجارية المدينة والقروض المشتركة وخدمات التمويل التجاري. وتشتمل الخدمات المقدمة للعملاء على الخدمات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت ومن خلال خدمات المعاملات العالمية وخدمة مركزية تقوم بإدارة جميع حوالات العملاء، سواءً إلكترونياً أو غير ذلك.

٢٨- القطاعات التشغيلية (تنمة)

قطاع الأفراد

يعمل قطاع الأفراد من خلال شبكة الفروع المحلية ومكائن الصرف الآلي مدعمة بخدمات مركز الهاتف البنكي على مدى ٢٤ ساعة. كما يقوم القطاع بقبول ودائع العملاء على شكل حسابات ادخار وودائع متنوعة، وتقديم منتجات وخدمات مصرفية الأفراد التي تشتمل على القروض الشخصية، والحسابات الجارية المدينة، وبطاقات الائتمان، للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار

يقدم قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار، خدمات تتعلق بالتعامل والإدارة والترتيب و المشورة وحفظ الأوراق المالية.

قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات

يتعامل قطاع الخزينة بشكل أساسي مع أسواق المال، وتحويل العملات الأجنبية وأسعار العملات الخاصة والأدوات المشتقة الأخرى للشركات والعملاء الاعتباريين ولحساب المجموعة نفسها. كما أن هذا القطاع مسؤول عن إدارة التمويل وإدارة المخاطر المركزية وإدارة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالمجموعة. تشمل لجنة الموجودات والمطلوبات عمليات إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة، والتي لا تتعلق بأنشطة قطاعات المجموعة والأنشطة الرئيسية للخزينة من خلال المحافظة على السيولة على مستوى المجموعة وإدارة المركز المالي الموحد لها. كما تتضمن صافي الإيرادات والمصاريف الداخلية للإدارات على أسعار تحويل الأموال المعتمده من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وتتضمن الدخل والمصاريف غير الموزعة والمتعلقة بالمركز الرئيسي والإدارات الأخرى.

أ) فيما يلي تحليلاً للموجودات والإيرادات والنتائج الخاصة بالمجموعة وذلك حسب القطاعات التشغيلية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٨	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار	قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	الإجمالي
إيرادات / (مصاريف) خارجية: صافي دخل العملات الخاصة	٢,٠٠٩,٥٧٢	٩٠١,٠٨٦	٩,٨٠٦	(١٦٥,٧٥٨)	٢,٧٥٤,٧٠٦
دخل الأتعاب والعملات، صافي	٤٣٥,٩٦١	١٥٧,٨٦٣	٣١,٨٦٨	(٢٤,٤٢٧)	٦٠١,٢٦٥
دخل المتاجرة، صافي	٢٤,١٠٧	٧٥٢	١,٧٤٨	٤٨,٧٤٧	٧٥,٣٥٤
إيرادات أخرى	٧٢,٩٧٥	٥٢,٢٩٣	-	٦,٩٢١	١٣٢,١٨٩
(مصاريف) / إيرادات بين القطاعات إجمالي إيرادات القطاعات	(٨٦٦,٥٧٦)	٣١٣,٥١١	١٠,٤١٠	٥٤٢,٦٥٥	-
	١,٦٧٦,٠٣٩	١,٤٢٥,٥٠٥	٥٣,٨٣٢	٤٠٨,١٣٨	٣,٥٦٣,٥١٤
مصاريف العمليات بنود غير نقدية جوهرية أخرى: مخصص إنخفاض خسائر الائتمان وأخرى، صافي	(٣٧٠,٧٦٩)	(٨٠٠,٧٩٤)	(٤٣,٨٩٢)	(٦٢,٩٦٧)	(١,٢٧٨,٤٢٢)
بنود غير نقدية جوهرية أخرى: عكس الانخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى، صافي	(١,٠١٤,٤٩٩)	(١٥٢,٩٧٧)	-	-	(١,١٦٧,٤٧٦)
إيرادات غير تشغيلية	-	-	-	٤,٥٧٩	٤,٥٧٩
أرباح القطاعات	٢٩٠,٧٧١	٤٧١,٧٣٤	٩,٩٤٠	٣٥٨,٠٠٥	١,١٣٠,٤٥٠
موجودات القطاعات	٣٩,٧١٩,٥٨٩	١٨,٠٤٧,٥٣٤	٨١٠,٦٢٩	٢٣,٤٥٠,٤٥٠	٨٢,٠٢٨,٢٠٢
مطلوبات القطاعات	١٦,١١٦,٢٤٤	٢٧,٥٨٨,٩٧٠	٢٦٨,٥٤٩	٢٤,١٩٤,٠٤٢	٦٨,١٦٧,٨٠٥

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(بالآلاف الريالات السعودية)

٢٨- القطاعات التشغيلية (تنمة)

٢٠١٧	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار	قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	الإجمالي
إيرادات / (مصاريق) خارجية: صافي دخل العمولات الخاصة	٢,٠٥٧,٣٠٤	١,٠٥٨,٥٣١	٢,٠٩٠	(٣٥٢,١٦٣)	٢,٧٦٥,٧٦٢
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	٥٠٢,٥٣٩	١٨٠,٤٦٠	٣١,٤٢٦	(٢٤,٦٢٦)	٦٨٩,٧٩٩
دخل المتاجرة، صافي	٥١,٩٨٨	٢,٣٤٩	١,٥٥٢	٤٠,٠٢٧	٩٥,٩١٦
إيرادات أخرى	٧٨,٦٣١	٥١,٢٥٤	-	٣٠,٢٦٠	١٦٠,١٤٥
(مصاريق) / إيرادات بين القطاعات	(١,٠٠٤,٧٧٦)	٢٣٥,٤٨٣	٩,٢٥٤	٧٦٠,٠٣٩	-
إجمالي إيرادات القطاعات	١,٦٨٥,٦٨٦	١,٥٢٨,٠٧٧	٤٤,٣٢٢	٤٥٣,٥٣٧	٣,٧١١,٦٢٢
مصاريق العمليات	(٣٩٣,٨٩٥)	(٧٦٧,٥١٠)	(٣٧,٥٧٠)	(٦٦,٦٤٠)	(١,٢٦٥,٦١٥)
بنود غير نقدية جوهرية أخرى: مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي	(٩٤٠,٣٠٠)	(١٧٩,٩٩٩)	-	-	(١,١٢٠,٢٩٩)
إيرادات غير تشغيلية	-	-	-	٩,٨١٠	٩,٨١٠
أرباح القطاعات	٣٥١,٤٩١	٥٨٠,٥٦٨	٦,٧٥٢	٣٩٦,٧٠٧	١,٣٣٥,٥١٨
موجودات القطاعات	٤٣,٦٦١,٩٠٦	١٩,٩٧٧,٥٧٧	٧٤٨,٠٣٠	٣٥,٤٨٢,٣١٧	٩٩,٨٦٩,٨٣٠
مطلوبات القطاعات	٢٢,٣٩٢,٦٢٩	٢٧,١٨٠,٦٨١	٢٠٨,٨٨٤	٣٦,٤٨٧,٩٤٠	٨٦,٢٧٠,١٣٤

(ب) فيما يلي تحليلاً للحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة حسب القطاعات التشغيلية:

٢٠١٨	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	الإجمالي
موجودات مالية غير مشتقة	٣٩,٧١٩,٥٨٩	١٨,٠٤٧,٥٣٤	١٧,٧٨٧,٨١٤	٧٥,٥٥٤,٩٣٧
تعهدات والتزامات محتملة مبنية بالمعادل الائتماني لها	١٢,٣٢٦,٥٥٧	-	-	١٢,٣٢٦,٥٥٧
مشتقات مبنية بالمعادل الائتماني لها	٢٦٩,١٠٠	-	٣٣٢,٣٢٢	٦٠١,٤٢٢
٢٠١٧				
موجودات مالية غير مشتقة	٤٣,٦٦١,٩٠٦	١٩,٩٧٧,٥٧٧	١٩,٣٣٠,٩٣١	٨٢,٩٧٠,٤١٤
تعهدات والتزامات محتملة مبنية بالمعادل الائتماني لها	١٢,٦٩٣,٣٤٠	-	-	١٢,٦٩٣,٣٤٠
مشتقات مبنية بالمعادل الائتماني لها	٤٣٨,٦٩١	-	٤٦٢,٣٦٠	٩٠١,٠٥١

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية للموجودات المالية غير المشتقة باستثناء النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والاستثمارات في الأسهم والشركات الزميلة والصناديق الاستثمارية والممتلكات والمعدات. إن مخاطر الائتمان تتضمن أيضاً قيمة المعادل الائتماني للتعهدات والتزامات المحتملة والمشتقات.

٢٩- إدارة المخاطر المالية

(أ) مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان أساساً من أنشطة الإقراض والتي ينتج عنها القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية. ويوجد أيضاً مخاطر ائتمان على التعهدات والتزامات المحتملة والمشتقات المتعلقة بالائتمان. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان وذلك من خلال مراقبتها ووضع حدوداً للمعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الملاءة الائتمانية لهذه الأطراف بصورة مستمرة.

إضافة لمراقبة حدود الائتمان، تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطتها التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسية والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة والحد كذلك من فترات التعرض للمخاطر. كما قد تقوم الإدارة في حالات معينة بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان. وتمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمجموعة بشأن المشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا فشلت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها. وللحكم في مستوى مخاطر الائتمان التي تتحملها المجموعة، تقوم الإدارة بتقييم الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب التي تتبعها في أنشطة الإقراض. ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لنشاطات مماثلة أو ممارسة أعمالهم في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على قدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى.

ويشير التركيز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نتيجة التطورات التي قد تطرأ على صناعة ما أو منطقة جغرافية معينة.

تقوم الإدارة بإدارة مخاطر الائتمان ضمن سياسة إدارة المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة وبما يتفق مع توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي وذلك بوضع حدود وتنظيم استراتيجيات لضمان التنوع الملائم لأنشطة الإقراض لضمان عدم التركيز غير المبرر في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة. كما تقوم أيضاً بأخذ الضمانات حسب ما هو ملائم، أو تسعى إلى الحصول على ضمانات إضافية طبقاً للاتفاقيات المبرمة، إذا تطلب الأمر. كما تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لمدى كفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة. تراجع الإدارة بانتظام سياسات إدارة المخاطر وأنظمتها لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات المستجدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(بالآلاف الريالات السعودية)

٢٩- إدارة المخاطر المالية (تنمة)

(أ) مخاطر الائتمان (تنمة)

يعكس الجدول أدناه الحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة والتي تم احتسابها طبقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٠١٧ دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات حصلت عليها المجموعة أو تعزيزات ائتمانية:

٢٠١٧	٢٠١٨	
٢,١١٥,٢٧١	١,١١٦,٠١٢	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١٦,٥٣١,٠٧٠	١٥,٩١٧,٨١٩	استثمارات، صافي
٦٣,٦٣٩,٤٨٣	٥٧,٧٦٧,١٢٣	قروض وسلف، صافي
٦٨٤,٥٩٠	٧٥٣,٩٨٣	موجودات أخرى، صافي
٩٠١,٠٥١	٦٠١,٤٢٢	مشتقات
١٢,٦٩٣,٣٤٠	١٢,٣٢٦,٥٥٧	التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان
٩٦,٥٦٤,٨٠٥	٨٨,٤٨٢,٩١٦	الإجمالي

تستخدم المجموعة نظام تصنيف ائتماني كأداة للمساعدة في إدارة جودة مخاطر الائتمان لمحفظة الإقراض. وبالإضافة إلى الفئات الثلاثة المذكورة في الإيضاح (٧)، تحتفظ الإدارة بدرجات تصنيف أخرى تميز بين المحافظ العاملة والمنخفضة قيمتها وتوزع المخصصات، على التوالي. تقوم الإدارة بتحديد درجة لكل جهة من الجهات المقترضة بناءً على مؤشرات مالية محددة ومؤشرات نوعية وضوابط أخرى مثل نشاط الجهة المقترضة والتدفقات النقدية، وهيكل رأس المال، والضمانات، وجودة الإدارة وصفات المقترض. وتقوم أيضاً بإجراء تصنيف الجودة لكافة الجهات المقترضة الحالية ويتم مراجعة نتائج ذلك من قبل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.

(ب) التركيز الجغرافي

فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان:

٢٠١٨	دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط					
	المملكة العربية السعودية	الشرق الأوسط	أوروبا	الأمريكتين	جنوب شرق آسيا	دول أخرى
	الموجودات					
٣٦٨,٠٠٠	-	-	-	-	-	٣٦٨,٠٠٠
	النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (٤)					
٢٥,٠٩٦	١٧٧,٨١٠	٥٨٣,٧٨١	٣١٧,٩٠٠	٥٣٢	١٠,٨٩٣	١,١١٦,٠١٢
٤٤,١١٨	٢١,٤٧٤	٤٤,٥١٥	-	-	-	١١٠,١٠٧
	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي					
١٤٦,٣٨٩	-	١٦٦,٨٣٦	-	-	-	٣١٣,٢٢٥
١٥,٣٣٤,٩٩٢	٣٨,١١٩	-	٣٧٧,٨٧٢	-	-	١٥,٧٥٠,٩٨٣
	القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، صافي					
٤,٣٣٠	-	-	-	-	-	٤,٣٣٠
٥٧,٧٦٧,١٢٣	-	-	-	-	-	٥٧,٧٦٧,١٢٣
٢٧٠,٥٧٤	٤٥٤,٢٤٥	٢٧,١٢٨	١,٩٨٩	٢	٤٥	٧٥٣,٩٨٣
٧٣,٩٦٠,٦٢٢	٦٩١,٦٤٨	٨٢٢,٢٦٠	٦٩٧,٧٦١	٥٣٤	١٠,٩٣٨	٧٦,١٨٣,٧٦٣
	الإجمالي					
	المطلوبات					
١,٠٥٧,٤٦١	٣٨٠,٩١٨	٦٢,٠٩٩	١٤,١٣٨	٢٦٨	١٦,٩٣٢	١,٥٣١,٨١٦
٣١,١٣١	٤,١٢٨	٢١,٨٣٠	٤	-	-	٥٧,٠٩٣
٦٤,٥٧٢,٧١٣	-	-	-	-	-	٦٤,٥٧٢,٧١٣
١,٩٦٧,٥٠٠	٣٣,٢٢٢	٥,٤٦١	-	-	-	٢,٠٠٦,١٨٣
٦٧,٦٢٨,٨٠٥	٤١٨,٢٦٨	٨٩,٣٩٠	١٤,١٤٢	٢٦٨	١٦,٩٣٢	٦٨,١٦٧,٨٠٥
	الإجمالي					
١٩,٤٣٦,٨٠٠	٧١٤,٧٦٣	١,٤٦٩,٠٢٧	٣٥٩,٩٢١	١٠,٣٩٥	٦٦١,٧٤٩	٢٢,٦٥٢,٦٥٥
	التعهدات والالتزامات المحتملة					
	مخاطر الائتمان القصوى (مبينة بالمعادل الائتماني لها)					
١٠,٤٠٦,٣٩٩	٤٨٢,٩٢٧	٦٣٦,٨٤٩	١٧٢,١٢٨	٥,١٩٨	٦٢٣,٠٥٧	١٢,٣٢٦,٥٥٨
٢٨١,٣٩٣	١٣٧,٨٠٢	١٧٥,٨٦٤	٦,٣٦٣	-	-	٦٠١,٤٢٢
	مشتقات					

٢٩- إدارة المخاطر المالية (تنمة)

ب (التركيز الجغرافي (تنمة)

٢٠١٧	المملكة العربية السعودية	الشرق الأوسط ومنطقة التعاون الخليجي	أوروبا	الأمريكتين	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات							
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	١٠,٠٠٩,٠٠٠	-	-	-	-	-	١٠,٠٠٩,٠٠٠
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي	٥٧٢,٧٩٢	٦٥٣,٦٨٠	٧٧٠,٤٨٣	١٠٢,٩٩٩	٣٣٠	١٤,٩٨٧	٢,١١٥,٢٧١
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، صافي استثمارات، صافي:	١٠٧,٥٣٥	٤٥,٥٢٦	٥٩,١٥٧	-	-	-	٢١٢,٢١٨
متاحة للبيع	٣٢٧,٤٧٢	-	-	-	-	-	٣٢٧,٤٧٢
استثمارات أخرى ممتناه بالتكلفة المطفأة	١٥,٦٩٧,٦١٢	٣٨,٢٢٤	١٨٨,٢٨١	٣٧٧,٠٠٧	-	-	١٦,٣٠١,١٢٤
ممتناه حتى تاريخ الاستحقاق	-	٦٠,١٥١	-	-	-	-	٦٠,١٥١
قروض وسلف، صافي	٦٣,٦٣٩,٤٨٣	-	-	-	-	-	٦٣,٦٣٩,٤٨٣
موجودات أخرى، صافي	٣١٢,٥١٦	٢٩٨,٥٢٥	٤٥,٤٨٧	٢٨,٠٦٢	-	-	٦٨٤,٥٩٠
الإجمالي	٩٠,٦٦٦,٤١٠	١,٠٩٦,١٠٦	١,٠٦٣,٤٠٨	٥٠٨,٠٦٨	٣٣٠	١٤,٩٨٧	٩٣,٣٤٩,٣٠٩
المطلوبات							
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣,٠١١,٩٦١	٢٥٥,٦٣٨	٤٤,٣٦٧	١١,٢٧٨	٣٨٦	٢١,٠٤١	٣,٣٤٤,٦٧١
القيمة العادلة السلبية للمشتقات، صافي	٥٩,٤٦٣	٧,١٨٩	٢٣,٦٥٣	١,٣٧٤	-	-	٩١,٦٧٩
ودائع العملاء	٧٨,٢٧٤,٩٦٣	-	-	-	-	-	٧٨,٢٧٤,٩٦٣
سندات دين ثانوية	٢,٥٠٥,٠٢٦	-	-	-	-	-	٢,٥٠٥,٠٢٦
مطلوبات أخرى	١,٩٨٧,٠٥٠	٢١,٧١٢	٤٢,٨٩٨	٢,١٣٥	-	-	٢,٠٥٣,٧٩٥
الإجمالي	٨٥,٨٣٨,٤٦٣	٢٨٤,٥٣٩	١١٠,٩١٨	١٤,٧٨٧	٣٨٦	٢١,٠٤١	٨٦,٢٧٠,١٣٤
التعهدات والالتزامات المحتملة							
مخاطر الائتمان القسوى (مبينة بالمعادل الائتماني لها)	٢٢,٥٢٢,٥٣٠	٥٧٣,٦٠٩	١,٠٧٥,٦٨٣	٣٦٣,٨٩٢	-	-	٢٦,١٦٤,٩٥٦
التعهدات والالتزامات محتملة	١١,٣٢٤,٤١٦	٢٩٠,٥٩٦	٤٨٥,٥٣٢	١٧٤,١١٦	-	-	١٢,٦٩٣,٣٤٠
مشتقات	٤٦١,٦١٦	١٩٠,٥٥٥	٢٤٨,٤٠٥	٤٧٥	-	-	٩٠١,٠٥١

يعكس مبلغ المعادل الائتماني المبالغ الناتجة عن تحويل التعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات الخاصة بالمجموعة إلى مخاطر ائتمان باستخدام معدلات تحويل ائتمان محددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. إن الغرض من استخدام معدلات تحويل الائتمان هو لتحديد مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام المجموعة بتنفيذ تعهداتها. إن جميع القروض والسلف المنخفضة القيمة ومخصصات خسائر الائتمان هي داخل المملكة العربية السعودية.

ج (المبالغ الناتجة عن خسائر الائتمان المتوقعة - الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد فيما إذا كانت مخاطر التعثر على الأدوات المالية قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولى لها، فإن المجموعة تأخذ بعين الاعتبار المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. ويشتمل ذلك على معلومات كمية ونوعية وتحليل تستند على خبرة المجموعة السابقة وتقييم الائتمان الذي يجريه الخبراء بما في ذلك تقييم التغيير في احتمال التعثر بتاريخ الاثبات الأولى للتعرضات. يهدف التقييم إلى تحديد فيما إذا وقعت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وذلك بمقارنة:

- ١- احتمال التعثر على مدى العمر المتبقي للأداة بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة، مع
- ٢- احتمال التعثر على مدى العمر المتبقي للأداة لهذه الفترة من الزمن التي يتم تقديرها عند الاثبات الأولى للتعرض (يتم تعديلها بالتغيرات في التوقعات المتعلقة بالدفع مقدماً).

تقوم المجموعة بتصنيف قروضها إلى المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣، وكذلك الأدوات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً طبقاً لما هو مبين أدناه:

- المرحلة ١ : عند إثبات القروض لأول مرة، تقوم المجموعة بإثبات المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهر. تشمل القروض المصنفة ضمن المرحلة ١ أيضاً على تسهيلات تحسنت مخاطر الائتمان المتعلقة بها، وأعيد تصنيف القرض من الدرجة ٢ أو الدرجة ٣.
- المرحلة ٢ : في حالة إظهار القرض زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداثه، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. كما تشمل القروض المصنفة ضمن المرحلة ٢ على تسهيلات تحسنت مخاطر الائتمان المتعلقة بها وأعيد تصنيف القرض من المرحلة ٣.
- المرحلة ٣ : اعتبرت القروض ذات مستوى ائتماني منخفض. تقوم المجموعة بتسجيل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر.

الأدوات المالية المستحقة أو المشتراة : عبارة عن موجودات ذات مستوى ائتماني منخفض عند الاثبات الأولى لها، ويتم تسجيلها بالقيمة العادلة عند مؤخرأ التي لها مستوى ائتماني منخفض الاثبات الأصلي لها، ويتم إثبات دخل العمولة لاحقاً على أساس معدل العائد الفعلي المعدل بالائتمان. يتم إثبات أو تحميل خسائر الائتمان المتوقعة فقط بقدر التغيير اللاحق في خسائر الائتمان المتوقعة.

٢٩- إدارة المخاطر المالية (تنمة)

ج (المبالغ الناتجة عن خسائر الائتمان المتوقعة - الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تنمة)

تحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل جوهري

تفاوتت ضوابط التحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل جوهري بحسب المحفظة وتشمل تغييرات كمية في احتمالات التعثر، وعوامل نوعية بما في ذلك التعثر عن السداد الخاص بالمحفظة.

تعتبر مخاطر الائتمان المتعلقة بتعرضات ما قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولى لها إذا، وبناءً على التقويم النوعي للمجموعة، ما تحدد بأن احتمال التعثر على مدى العمر المتبقي قد إزداد بشكل جوهري. وباستخدام التقديرات التي اجراها خبراء الائتمان لديها وبناءً على الخبرة السابقة، يمكن للمجموعة أن تحدد بأن مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري بناءً على مؤشرات نوعية معينة تدل على ذلك، وأنه لم يتم إظهار أثرها بالكامل في التحليل الكمية بصورة منتظمة. وفيما يتعلق باحتمال التعثر عن السداد الخاص بالمحفظة، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قد حدثت بعد ثلاثين يوماً من تاريخ التأخر عن السداد. تحدد أيام التأخر عن السداد عن طريق القيام بعد أيام التأخر منذ أبكر تاريخ استحقاق مضي لم يتم فيه استلام قيمة الدفعة بالكامل. تحدد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ بعين الاعتبار أي فترة سماح متاحة للجهة المقترضة.

تقوم المجموعة بمراقبة فعالية الضوابط المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان عن طريق إجراء مراجعة منتظمة للتأكد بأن:

١. الضوابط قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر في السداد.
٢. الضوابط لا تتفق مع نقطة الزمن الذي تصبح فيه الموجودات متأخرة السداد لمدة ٣٠ يوماً، و
٣. ثبات وعدم تغير مخصص الخسائر من التحول بين احتمال التعثر عن السداد لمدة ١٢ شهراً (المرحلة ١) واحتمال التعثر عن السداد على مدى العمر (المرحلة ٢).

درجات تصنيف مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بتخصيص درجة ائتمان لكل خطر استناداً إلى مختلف البيانات المستخدمة في توقع مخاطر التعثر وتطبيق الأحكام والتقدير المتعلقة بالائتمان المبنية على الخبرة. تحدد درجات تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل كمية ونوعية تدل على مخاطر التعثر. تتفاوت هذه العوامل بحسب طبيعة المخاطر ونوع الجهة المقترضة. يتم تحديد درجات تصنيف مخاطر الائتمان، ويتم معايرتها بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل متزايد عند انخفاض مخاطر الائتمان، مثل عندما يكون الفرق في مخاطر التعثر بين درجات التصنيف ١ و ٢ أقل من الفرق بين درجات تصنيف الائتمان ٢ و ٣. تحدد درجة تصنيف مخاطر الائتمان عند الاثبات الأولى على أساس المعلومات المتوفرة عن الجهة المقترضة. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، وقد ينتج عن ذلك نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تتطلب مراقبة التعرضات استخدام البيانات التالية:

١. يتم الحصول على المعلومات خلال المراجعة الدورية لملفات العميل - مثل القوائم المالية المراجعة، وحسابات الإدارة، والموازنات التقديرية والتوقعات. ومن الأمثلة على النواحي التي تتطلب تركيز معين: إجمالي هامش الربح، معدلات الرفع المالي، تغطية خدمة الدين، الالتزام بالتعهدات، إدارة الجودة النوعية، والتغيرات في الإدارة العليا.
٢. بيانات من وكالات الائتمان المرجعية، والمقالات الصحفية أو التغيرات في درجات التصنيف الخارجية.
٣. السندات المتداولة، وأسعار مقايضة التعثر في الائتمان للجهة المقترضة، عند توفرها.
٤. التغييرات الهامة الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للمقترض أو في أنشطته التجارية
٥. سجل السداد - يشمل ذلك حالات التأخر عن السداد ومجموعة من المتغيرات المتعلقة بمعدلات السداد.
٦. استخدام الحدود الائتمانية المتاحة أو طلبات الاعفاء من السداد ومنح ذلك.
٧. تغييرات حالية ومتوقعة في ظروف الأعمال والظروف المالية والاقتصادية.

تعتبر درجات تصنيف مخاطر الائتمان المدخل الرئيسي لتحديد شروط احتمال التعثر عن السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بها وتحليلها حسب المنتج البلد أو المنطقة أيضاً حسب درجة تصنيف مخاطر الائتمان. تستخدم المجموعة نماذج إحصائية في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها وإجراء تقديرات لاحتمال التعثر على مدى العمر المتبقي للأداة المالية والكيفية التي يتوقع أن تتغير بها نتيجة مرور الوقت.

يشتمل التحليل على تحديد ومعايره العلاقة بين التغيرات في نسب التعثر وعوامل الاقتصاد الكلي وتحليل معمقة لأثر بعض العوامل الأخرى (مثل الخبرة المتعلقة بالاعفاء من السداد) المتعلقة بمخاطر التعثر. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشتمل عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية على أسعار النفط.

وبناءً على مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية الخارجية والتوقعات، تقوم المجموعة بإعداد تصور لها لـ "الحالة الأساسية" التي يكون عليها التوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية المعنية ومجموعة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى، ومن ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها بشأن احتمالات التعثر عن السداد.

٢٩- إدارة المخاطر المالية (تنمة)

تعريف التعثر عن السداد

تعتبر المجموعة بأن الأصل المالي متعثراً عن السداد عند:

١. احتمال عدم قيام الجهة المقترضة بسداد التزاماتها الائتمانية للمجموعة بالكامل دون قيام المجموعة باتخاذ اية إجراءات مثل تسبيل الضمانات (في حالة الاحتفاظ بها)، أو
٢. تجاوز الجهة المقترضة موعد الاستحقاق لما يزيد عن ٩٠ يوماً لأي التزام ائتماني جوهري تجاه المجموعة ما لم يكن هناك معلومات معقولة ومؤيدة للتدليل على أن ضوابط التعثر في السداد بعد هذه الفترة تعتبر أكثر ملائمة. تعتبر الحسابات الجارية المدينة بأنه تم تجاوز موعد استحقاقها عند خرق العميل لأي حد تم اشعار به، أو تم اشعاره بحد يقل عن المبلغ القائم الحالي.

وعند تقويم فيما إذا كانت الجهة المقترضة متعثرة عن السداد، فإن المجموعة تنظر في مؤشرات:

١. نوعية - مثل أي خرق للتعهدات.
 ٢. كمية - مثل حالة التأخر عن السداد، وعدم سداد اية التزامات أخرى لنفس الجهة المصدرة إلى المجموعة، و
 ٣. تستند على بيانات معدة داخلياً ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.
- أن المدخل إلى التقويم فيما إذا كانت الأداة المالية متعثرة عن السداد وأهميتها يتفاوت على مدى الزمن لإظهار التغيرات في الظروف. يتفق تعريف التعثر عن السداد إلى حد كبير مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

الموجودات المالية المعدلة

يمكن تعديل الشروط التعاقدية لقرض ما لأسباب عدة منها تغير الظروف في السوق والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتماني الحالي أو المتوقع للعميل. يجوز التوقف عن إثبات القروض الحالية التي تتم تعديل شروطها، ويتم إثبات القرض الذي أعيد التفاوض بشأنه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية المذكورة بالإيضاح ٣. في حالة تعديل شروط موجودات مالية ما ولم ينتج عن التعديل إلغاء اثباتها، فإنه يجب التحديد فيما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأصل وذلك بمقارنة:

١. احتمال التعثر عن السداد على مدى العمر المتبقي للأصل بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة وفق الشروط المعدلة، مع
٢. احتمال التعثر عن السداد على مدى العمر المتبقي للأصل بناءً على البيانات بتاريخ الإثبات الأولي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض بشأن القروض الممنوحة للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية (بشار إليها بـ "نشاطات الاعفاء من السداد" لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التعثر. وطبقاً لسياسة الاعفاء من السداد الخاصة بالمجموعة، يتم إعفاء العملاء من السداد بشأن القروض على أساس اختياري وذلك في حال تعثر المدين عن سداد دينه أو، في حالة وجود مخاطر عالية للتعثر عن السداد، وجود دليل على قيام المدين ببذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفق الشروط التعاقدية الأصلية وأنه يتوقع بأن يكون المدين قادر على الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة عادة على تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير موعد سداد العمولة وتعديل الشروط المتعلقة بالتعهدات المتعلقة بالقرض. تخضع قروض التجزئة وغير التجزئة لسياسة الاعفاء من السداد. تقوم لجنة المراجعة بالبنك بمراجعة تقارير نشاطات الاعفاء من السداد.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة المجموعة بشأن إعفاء العملاء من السداد، فإن تقدير احتمال التعثر عن السداد يعكس فيما إذا أدى التعديل إلى تحسين أو استعادة قدرة المجموعة على تحصيل العمولة وأصل المبلغ وخبرة المجموعة السابقة تجاه إعفاءات مماثلة. وكجزء من هذه العملية، تقوم المجموعة بتقويم أداء السداد للجهة المقترضة مقابل الشروط التعاقدية المعدلة وتتنظر في المؤشرات السلوكية المختلفة. وبشكل عام، يعتبر "إعفاء العملاء من السداد" مؤشراً نوعياً على وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وأن توقع الاعفاء من السداد قد يعتبر دليلاً على أن الأصل المالي ذي مستوى ائتماني. يجب على العميل أن يدل بشكل ثابت على سلوك جيد بالدفع على مدى فترة من الوقت قبل أن تعد خسائر الائتمان قد انخفضت أو وجود تعثر في السداد أو احتمال التعثر قد انخفض وأن مخصص الخسائر سيعد قياسه بمبلغ مساو لمبلغ خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر.

إدراج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بإدراج المعلومات المستقبلية في تقويمها فيما إذا كانت خسائر الائتمان لأية أداة، قد ازدادت بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي لها وقياسها لخسائر الائتمان المتوقعة. وبناءً على مختلف المعلومات الفعلية الخارجية والتوقعات، تقوم المجموعة بإعداد تصوراً لـ "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية المعنية ومجموعة نموذجية من التوقعات المحتملة الأخرى. تتطلب هذه العملية أعداد تصوريين اقتصاديين إضافيين أو أكثر ودراسة الاحتمالات المتعلقة لكل نتيجة. تشمل المعلومات الخارجية على بيانات اقتصادية وتوقعات منشورة من قبل جهات حكومية وسلطات النقد في المملكة وخبراء توقعات وأكاديميين مختارين من القطاع الخاص.

تمثل "الحالة الأساسية" النتيجة الأكثر احتمالاً، وتتفق مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي والموازنة. تمثل التصورات الأخرى نتائج أكثر تفلواً وأكثر تشاؤماً. وبشكل دوري، تقوم المجموعة بإجراء اختبارات جهد لأكثر الصدمات شدة من أجل معايرة تحديدها لأفضل التصورات الأخرى. تقوم المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الأساسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة أدوات مالية و، باستخدام تحليل البيانات التاريخية، تقوم المجموعة بتقدير العلاقة المقدرة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

٢٩- إدارة المخاطر المالية (تنمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يقوم البنك بإثبات مخصص الانخفاض على أساس طريقة خسائر الائتمان المتوقعة المستقبلية بشأن الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويشتمل ذلك بشكل رئيسي التمويل والاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة أو المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (بخلاف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية)، والأرصدة لدى البنوك والمؤسسة المالية الأخرى، والضمانات البنكية، ومدى عقود الإيجار، والتزامات القروض. لا يتم إثبات خسارة الانخفاض بشأن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. تمثل المدخلات الأساسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة المتغيرات التالية:

- احتمال التعثر عن السداد.
- نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد.
- التعرض عند التعثر عن السداد.

يتم استخراج هذه المؤشرات أعلاه عموماً من نماذج إحصائية وبيانات تاريخية أخرى وتقديرات الخبراء، ويتم تعديلها حسبما هو ملائم لتأخذ بالاعتبار المعلومات المستقبلية.

إن تقديرات احتمالات التعثر، فيما عدا احتمالات التعثر عن السداد المتعلقة بالأفراد، تعتبر تقديرات بتاريخ معين يتم احتسابها وفق نماذج تصنيف ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مرتبطة بمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تحدد هذه النماذج وفق بيانات مجمعة داخلياً وخارجياً تشتمل على عوامل كمية ونوعية. وفي حالة انتقال الطرف المقابل أو التعرضات بين فئات درجات التصنيف، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تغيير في تقدير احتمال التعثر المعني.

إن نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد تمثل حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود تعثر. يقوم البنك بتقدير مؤشرات نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد بناءً على تاريخ معدلات استرداد المطالبات من الأطراف المتعثرة. تأخذ نماذج نسبة الخسارة عند التعثر بعين الاعتبار الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة، والصناعة التي يعمل بها الطرف الآخر وتكاليف استرداد الضمان الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات من الأفراد، يعتبر معدل "القرض إلى القيمة" مؤشراً أساسياً عند تحديد نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد. تقوم تقديرات نسبة الخسارة عند التعثر بإعادة معايير مختلف التصورات الاقتصادية، وبالنسبة لعمليات الإقراض المتعلقة بالعقارات، فإنها تعكس التغيرات المحتملة في أسعار العقارات، ويتم احتسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل العمولة الفعلي كعامل خصم.

يمثل التعرض عند التعثر عن السداد التعرضات المتوقعة في حالة وقوع التعثر. يقوم البنك باستخراج "التعرض عند التعثر عن السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. يمثل التعرض عند التعثر عن السداد لأصل مالي إجمالي القيمة التقديرية له. بالنسبة للالتزامات القروض والضمانات المالية، يشتمل "التعرض عند التعثر عن السداد" على المبلغ المسحوب والمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد والتي يتم تقديرها وفق بيانات تاريخية وتوقعات مستقبلية. بالنسبة لبعض الموجودات المالية، يحدد التعرض عند التعثر عن السداد عن طريق تقويم مجموعة من نتائج التعرضات المحتملة في مختلف الأوقات باستخدام تصورات وطرق إحصائية.

كما تم وصفه أعلاه، وشريطة استخدام احتمال التعثر لمدة ١٢ شهر كحد أقصى بالنسبة للموجودات المالية ولم تزداد مخاطر الائتمان لها بشكل جوهري، يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان المتوقعة بعد الأخذ بالحسبان مخاطر التعثر على مدى الفترة التعاقدية القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد للجهة المقترضة) التي يتعرض على مداها لمخاطر الائتمان حتى لو، لأغراض إدارة المخاطر، قام البنك بالنظر في فترة أطول. تمتد أقصى فترة تعاقدية إلى التاريخ التي يحق للبنك فيه طلب سداد دفعة مقدمة أو إنهاء التزام القرض أو الضمان.

بالنسبة للحسابات الجارية المدينة وتسهيلات بطاقات الائتمان، التي تشتمل على كل من القرض ومكون الالتزام غير المسحوب، يقوم البنك بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة أطول من الفترة التعاقدية القصوى إذا لم تحد مقدرة البنك التعاقدية على طلب السداد أو إلغاء الالتزام غير المسحوب، من تعرض البنك لمخاطر الائتمان خلال فترة الاخطار المتعاقد عليها. لا يوجد لهذه التسهيلات شروط أو فترات سداد محددة، ويتم ادارتها على أساس جماعي. يمكن للبنك إلغاؤها فوراً، لكن هذا الحق التعاقدية لن ينفذ خلال الإدارة اليومية الاعتيادية ولكن فقط عندما يصبح البنك على علم بأي زيادة في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل. يتم تقدير هذه الفترة الأطول بعد الأخذ بعين الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتوقع البنك اتخاذها والتي من شأنها التقليل من مخاطر الائتمان المتوقعة. يشتمل ذلك على تخفيض في الحدود، وإلغاء التسهيل و / أو تحويل الرصيد المتبقي من القرض إلى قرض بشروط سداد محددة.

وعند تقويم أي مؤشر على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تشتمل على:

- نوع الأداة
- درجة تصنيف مخاطر الائتمان
- نوع الضمان
- نسبة "القرض إلى القيمة" بالنسبة للرهن المتعلق بالأفراد
- تاريخ الإثبات الأولي
- الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق
- الصناعة، و
- الموقع الجغرافية للمقترض.

٣٠- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل أسعار العملات الخاصة وأسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. تصنف الإدارة تعرضها لمخاطر السوق كمخاطر عمليات تجارية أو غير تجارية أو يشار إليها أيضاً كـ ("عمليات مصرفية").

أ- مخاطر السوق - العمليات التجارية

وضع مجلس الإدارة حدوداً لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة العمليات التجارية. ولإدارة مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات التجارية، تطبق الإدارة يومياً منهج القيمة المعرضة للمخاطر لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضاً لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة استناداً إلى مجموعة افتراضات وتغيرات في ظروف السوق.

إن منهج القيمة المعرضة للمخاطر يقدر احتمال التغير السلبي في القيمة السوقية للمحفظة عند مستوى ثقة محدد وعلى مدى فترة زمنية معينة. تستخدم المجموعة نماذج محاكاة لتقييم التغيرات المحتملة في القيمة السوقية للعمليات التجارية بناءً على معلومات تاريخية. وعادة يتم تصميم مناهج القيمة المعرضة للمخاطر لقياس مخاطر السوق في الأحوال الاعتيادية للسوق، ولذلك يوجد قصور في استخدام منهج القيمة المعرضة للمخاطر لأنه يعتمد على الارتباطات التاريخية والتقلبات في أسعار السوق ويفترض أن التحركات المستقبلية ستكون على شكل بيان إحصائي.

كما أن قياس القيمة المعرضة للمخاطر الذي تستخدمه الإدارة مبني على أساس تقديرات باستخدام مستوى ثقة بنسبة ٩٩% من الخسائر المحتملة والتي لا يتوقع تجاوزها إذا استقرت أوضاع السوق الحالية دون تغير لمدة يوم واحد. ويعني استخدام مستوى الثقة عند ٩٩% بأن زيادة الخسائر عن القيمة المعرضة للمخاطر على مدى يوم واحد لن تحدث أكثر من مرة واحدة كل مائة يوم بالمتوسط. وتمثل القيمة المعرضة للمخاطر مخاطر المحفظة في نهاية يوم العمل ولا تحتسب أي خسائر ممكن أن تحدث خارج نطاق مستوى الثقة المحدد. ومن الممكن أن تختلف النتائج التجارية الفعلية عن تلك المحتسبة باستخدام القيمة المعرضة للمخاطر، وبصفة خاصة، فإن احتساب القيمة المعرضة للمخاطر لا يقدم مؤشراً ذا معنى عن الأرباح أو الخسائر خلال أوضاع السوق ذات الأحوال غير الاعتيادية.

وللتغلب على القصور أعلاه في استخدام منهج "القيمة المعرضة للمخاطر"، تقوم الإدارة بالحفاظ على إطار من الحدود غير المبنية على النماذج، والتي تظهر الخسائر المحتملة عن تغيير في أحد عوامل السوق ولا تقوم بأي افتراضات حول سلوكيات عوامل السوق. وعلاوة على ذلك، تقوم الإدارة باستخدام حدود وقف الخسائر على مخاطر السوق وتقوم باختبارات الجهد للمحفظة لمحاكاة الظروف التي تحدث خارج فترات الثقة الاعتيادية. ويتم الإبلاغ عن الخسائر المحتملة التي تحدث تحت ظروف اختبارات الجهد بانتظام للجنة الموجودات والمطلوبات لمراجعتها.

يوضح الجدول أدناه معلومات مرتبطة بالقيمة المعرضة للمخاطر الخاصة بالمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٠١٧.

٢٠١٨		٢٠١٧	
القيمة المعرضة للمخاطر	مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية	مخاطر أسعار العملات الخاصة	القيمة المعرضة للمخاطر
كما في ٣١ ديسمبر	٥٧	١٤٦	٣٩٣
المتوسط للسنة	٥٢	١٥٠	٣٢٢
٢٠١٧		٢٠١٧	
القيمة المعرضة للمخاطر	مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية	مخاطر أسعار العملات الخاصة	القيمة المعرضة للمخاطر
كما في ٣١ ديسمبر	٣٨	٦٧	١١٠
المتوسط للسنة	١٤٠	٢٦٢	٤٧٤

ب - مخاطر السوق - المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو بالعمليات المصرفية

تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو بالعمليات المصرفية بصفة رئيسية من التغيرات في أسعار العملات الخاصة وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم.

١) مخاطر أسعار العملات الخاصة

تحدث مخاطر أسعار العملات الخاصة من إمكانية تأثير التغيرات في أسعار العملات الخاصة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. وقد أقر مجلس الإدارة حدوداً لفجوات أسعار العملات الخاصة لفترات محددة. تراقب الإدارة المراكز يومياً وتستخدم استراتيجيات تحوط لضمان بقاء المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة.

يبين الجدول أدناه أثر التغيرات المحتملة المقبولة في أسعار العملات الخاصة مع الإبقاء على المتغيرات الأخرى ثابتة على قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين بالمجموعة. إن الأثر على الدخل يمثل أثر التغيرات المقترضة في أسعار العملات الخاصة على صافي دخل العملات الخاصة لسنة واحدة بناءً على الموجودات والمطلوبات المالية المكتتة لغير أغراض المتاجرة بعمولة متغيرة كما في نهاية السنة متضمنة تأثير أدوات التحوط. ويتم احتساب الأثر على حقوق المساهمين بإعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع ذات السعر الثابت متضمنة تأثير أي تحوطات ذات صلة كما في نهاية السنة على أثر التغيرات المقترضة في أسعار العملات الخاصة. يتم تحليل الأثر على حقوق المساهمين حسب استحقاق الموجودات أو المقايضات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(بالآلاف الريالات السعودية)

٣٠- مخاطر السوق (تنمة)

يتم مراقبة التعرض للمخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية وتحليلها بتركز العملات ويتم الإفصاح عن آثارها أدناه:

٢٠١٨

العملة	الزيادة / (النقص) في نقاط الأساس	الأثر على صافي دخل العمولات الخاصة			
		٦ أشهر أو أقل	٦ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
-	٢٥	-	-	-	-
دولار أمريكي	(٢٥)	١	-	-	-
-	٢٥	-	-	-	-
ريال سعودي	(٢٥)	(٣٥)	-	-	-

٢٠١٧

العملة	الزيادة / (النقص) في نقاط الأساس	الأثر على حقوق المساهمين			
		٦ أشهر أو أقل	٦ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
-	٢٥	-	-	-	-
دولار أمريكي	(٢٥)	-	-	-	-
-	٢٥	٣٥	(١٠٤)	-	(١٠٧)
ريال سعودي	(٢٥)	(٣٥)	١٠٤	-	١٠٧

تتم إدارة التعرض لآثار مختلف المخاطر المتعلقة بالتقلبات في أسعار العملات الخاصة السائدة في السوق على المركز المالي والتدفقات النقدية للمجموعة. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى مخاطر أسعار العملات الخاصة التي تتعرض لها المجموعة. يتم مراقبة هذه الحدود من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة المخاطر وإدارة الخزينة بالمجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العملات الخاصة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية المشتقة الأخرى التي تستحق أو التي يتم إعادة تجديدها خلال فترة زمنية محددة. ويتم إدارة هذه المخاطر بمطابقة تواريخ إعادة تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر. ويشتمل الجدول أدناه على ملخص لتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العملات الخاصة. كما يشتمل على الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالمجموعة المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تواريخ تجديد الأسعار التعاقدية أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

٢٠١٨

الموجودات

الإجمالي	غير مرتبطة بعمولة	أكثر من ٥ سنوات	١ إلى ٥ سنوات	٣ إلى ١٢ شهر	خلال ٣ أشهر
٤,٨٩٠,٠٣٨	٤,٥٢٢,٠٣٨	-	-	-	٣٦٨,٠٠٠
١,١١٦,٠١٢	٦٧٤,٩٤١	-	-	٢٥,١٤٠	٤١٥,٩٣١
١١٠,١٠٧	-	٦,٣٤٢	٨٩,٢٧٥	٧,٥٣٣	٦,٩٥٧
١٦,٠٦٨,٥٣٨	١٥٠,٧١٩	-	٧,٩٤٤,٩٤٧	٨٩٢,٩٦٢	٧,٠٧٩,٩١٠
٥٧,٧٦٧,١٢٣	-	٦,٧٤٥,٢٢٣	٦,١٠٩,٩٠٦	١١,٦٥١,٣٤٢	٣٣,٢٦٠,٦٥٢
٧٥٣,٩٨٣	٢٩٨,٥٩٣	-	-	-	٤٥٥,٣٩٠
٨٠,٧٠٥,٨٠١	٥,٦٤٦,٢٩١	٦,٧٥١,٥٦٥	١٤,١٤٤,١٢٨	١٢,٥٧٦,٩٧٧	٤١,٥٨٦,٨٤٠

نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، صافي
استثمارات، صافي
قروض وسلف، صافي
موجودات أخرى
الإجمالي

المطلوبات

الإجمالي	غير مرتبطة بعمولة	أكثر من ٥ سنوات	١ إلى ٥ سنوات	٣ إلى ١٢ شهر	خلال ٣ أشهر
١,٥٣١,٨١٦	٣٢٨,٢٨٥	-	٥,٨٦٠	١٠,٢٢٣	١,١٨٧,٤٤٨
٥٧,٠٩٣	-	٣,٩٥٨	٤٣,٨٠٦	٣,٦٣٣	٥,٦٩٦
٦٤,٥٧٢,٧١٣	٢٨,٨٠٦,١٨٩	-	٥٥,٤٥١	٦,٧٥٩,٣٦٦	٢٨,٩٥١,٧٠٧
٢,٠٠٦,١٨٣	٢,٠٠٦,١٨٣	-	-	-	-
١٣,٨٦٠,٣٩٧	١٣,٨٦٠,٣٩٧	-	-	-	-
٨٢,٠٢٨,٢٠٢	٤٥,٠٠١,٠٥٤	٣,٩٥٨	١٠٥,١١٧	٦,٧٧٣,٢٢٢	٣٠,١٤٤,٨٥١
		٦,٧٤٧,٦٠٧	١٤,٠٣٩,٠١١	٥,٨٠٣,٧٥٥	١١,٤٤١,٩٨٩
	(٢٨,٥٧٤)		(٢٣٨,٤٣١)	٢٦٧,٠٠٥	-
		٦,٧١٩,٠٣٣	١٣,٨٠٠,٥٨٠	٦,٠٧٠,٧٦٠	١١,٤٤١,٩٨٩
		٣٨,٠٣٢,٣٦٢	٣١,٣١٣,٣٢٩	١٧,٥١٢,٧٤٩	١١,٤٤١,٩٨٩

أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
القيمة العادلة السلبية للمشتقات، صافي
ودائع العملاء
مطلوبات أخرى
حقوق المساهمين
إجمالي المطلوبات و حقوق المساهمين
أثر أسعار العملات الخاصة - فجوة المركز المالي
أثر أسعار العملات الخاصة على الأدوات المالية المشتقة
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العملات الخاصة
الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر أسعار العملات الخاصة

٣٠- مخاطر السوق (تنمة)

٢٠١٧	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
تقديدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	١٠,٠٠٩,٠٠٠	-	-	-	٥,١٢٨,٠٠٥	١٥,١٣٧,٠٠٥
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١,١٢٤,٨٠٤	٧٥,٥٦٨	-	-	٩١٤,٨٩٩	٢,١١٥,٢٧١
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	٢٥,٠٤٧	٥٧,٠٤٠	٩٩,٦٣١	٣٠,٥٠٠	-	٢١٢,٢١٨
استثمارات، صافي	٧,٦٨٠,١٢٢	٨٦٤,٥٢٩	٧,٨٠٢,٤٤٦	١٨٣,٩٧٣	١٥٧,٦٧٧	١٦,٦٨٨,٧٤٧
قروض وسلف، صافي	٣٥,٢٦٧,٨٢٧	١٣,٧٤٠,٠١٦	٦,٧٤٢,٢٨٤	٧,٨٨٩,٣٥٦	-	٦٣,٦٣٩,٤٨٣
موجودات أخرى، صافي	٣٣٦,٢٧٥	٢٢,٥٨٠	-	-	٣٢٥,٧٣٥	٦٨٤,٥٩٠
الإجمالي	٥٤,٤٤٣,٠٧٥	١٤,٧٥٩,٧٣٣	١٤,٦٤٤,٣٦١	٨,١٠٣,٨٢٩	٦,٥٢٦,٣١٦	٩٨,٤٧٧,٣١٤
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٢,٩٠١,٤٠٠	١٣,٣٢٩	٧,١٠٤	-	٤٢٢,٨٣٨	٣,٣٤٤,٦٧١
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	١٢,٧٢١	٢٠,٥٥٣	٣٢,٤٨١	٢٥,٩٢٤	-	٩١,٦٧٩
ودائع العملاء	٣٧,٨٤٠,٦٨٧	١٠,١٥٥,٣٩٤	١٢٤,١٢٧	-	٣٠,١٥٤,٧٥٥	٧٨,٢٧٤,٩٦٣
سندات دين ثانوية	-	٢,٥٠٥,٠٢٦	-	-	-	٢,٥٠٥,٠٢٦
مطلوبات أخرى	٤٤,٩١٦	٢٤,٤٣٨	-	-	١,٩٨٤,٤٤١	٢,٠٥٣,٧٩٥
حقوق المساهمين	-	-	-	-	١٣,٥٩٩,٦٩٦	١٣,٥٩٩,٦٩٦
إجمالي المطلوبات و حقوق المساهمين	٤٠,٧٩٩,٧٢٤	١٢,٧١٨,٧٤٠	١٦٣,٧١٢	٢٥,٩٢٤	٤٦,١٦١,٧٣٠	٩٩,٨٦٩,٨٣٠
أثر أسعار العملات الخاصة - فجوة المركز المالي	١٣,٦٤٣,٣٥١	٢,٠٤٠,٩٩٣	١٤,٤٨٠,٦٤٩	٨,٠٧٧,٩٠٥	-	٢٨,٢٤٢,٩٠٠
أثر أسعار العملات الخاصة على الأدوات المالية المشتقة	٦٠٨,٨٠٧	(٣٢,٥٦٥)	(٥٨٥,٦١٧)	٩,٣٧٥	-	١٠٠,٠٠٠
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العملات الخاصة	١٤,٢٥٢,١٥٨	٢,٠٠٨,٤٢٨	١٣,٨٩٥,٠٣٢	٨,٠٨٧,٢٨٠	-	٢٨,٢٤٢,٩٠٠
الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر أسعار العملات الخاصة	١٤,٢٥٢,١٥٨	١٦,٢٦٠,٥٨٦	٣٠,١٥٥,٦١٨	٣٨,٢٤٢,٨٩٨	-	٩٨,٤٧٧,٣١٤

يمثل أثر مخاطر أسعار العملات الخاصة على المشتقات صافي القيمة الاسمية التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العملات الخاصة. إن العائد الفعلي لأداة مالية نقدية هو العائد الذي تحصل عليه المجموعة من عملائها مع الأخذ في الاعتبار سعر العمولة الخاصة التعاقدية.

٢) مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات مخاطر التغيير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغييرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية. وقد وضع مجلس الإدارة حد مستوى معين لمخاطر السوق بما في ذلك مخاطر العملات ووضعت لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة حدوداً لمراكز العملات وبشكل إجمالي يتم مراقبتها يومياً. تستخدم استراتيجيات التحوط لضمان بقاء المراكز ضمن هذه الحدود. يظهر الجدول أدناه العملات التي تتعرض المجموعة بشأنها لمخاطر جوهريّة كما في نهاية السنة بشأن الموجودات والمطلوبات المالية المقنتاه لغير أغراض المتاجرة، والتدفقات المالية المتوقعة. ويحتسب التحليل تأثير التغييرات المحتملة في العملات الأجنبية مقابل الريال السعودي، مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى، على قائمة الدخل الموحدة (نتيجة القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المقنتاه لغير أغراض المتاجرة الخاضعة لمخاطر العملات). ويظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين، بينما يظهر التأثير السلبي صافي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

٢٠١٨

مخاطر العملات	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل
دولار أمريكي	(٥)	(٨,٣٦٦)
درهم إماراتي	(٥)	(١٠٨)
فرنك سويسري	(٥)	(٣)
يورو	(٥)	(٦٣)
جنيه استرليني	(٥)	(١٨)
ين ياباني	(٥)	(١٨)
أخرى	(٥)	(٢٣٧)

٣٠- مخاطر السوق (تنمة)

٢٠١٧

مخاطر العملات	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل
دولار أمريكي	٥	٣,٧٣٤ (٣,٧٣٤)
درهم إماراتي	٥	(٣٠) ٣٠
فرنك سويسري	٥	(١٠) ١٠
يورو	٥	(٦٨) ٦٨
جنيه استرليني	٥	(٣٢) ٣٢
ين ياباني	٥	٢٨ (٢٨)
أخرى	٥	١٣٢ (١٣٢)

مركز العملات:

فيما يلي تحليلًا بصافي مخاطر العملات الأجنبية الجوهرية التي تتعرض لها المجموعة كما في نهاية السنة:

مركز دائن (مدين)		
٢٠١٧	٢٠١٨	
٧٤,٦٨٩	١٦٧,٣١٤	دولار أمريكي
(٦٠٨)	٢,١٦٦	درهم إماراتي
(٢٠٣)	٦٠	فرنك سويسري
(١,٣٦٧)	(١,٢٥٦)	يورو
(٦٤٠)	(٣٥٥)	جنيه إسترليني
٥٥٨	٣٤٥	ين ياباني
٢,٦٤٢	٤,٧٣٤	أخرى

٣١- مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي تواجهها المجموعة في تلبية التزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية والتي يتم تسويتها بتسليم النقد أو موجودات مالية أخرى. ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو تخفيض التصنيف الائتماني والذي يمكن أن يؤدي إلى شح في بعض مصادر التمويل في وقت قصير. وللقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وتتم إدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كاف للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

(١) تحليل تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات

يشمل الجدول أدناه ملخصاً لتواريخ استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. ويتم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية في نهاية السنة ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي حسب ما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. وتقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية. ويتم مراقبة مركز السيولة بشكل يومي، ويتم إجراء اختبارات الجهد المنتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية في السوق. تخضع كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. يتم إصدار تقارير يومية تغطي مركز السيولة للبنك والشركات التابعة العاملة الأخرى. كما يقدم بانتظام تقريراً موجزاً إلى لجنة الموجودات والمطلوبات يشتمل على كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية المتخذة. كما ترفع تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة واللجان التابعة له بشأن مؤشرات مخاطر السيولة الأساسية.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى المؤسسة بوديعة نظامية تعادل ٧% (٢٠١٧: ٧%) من إجمالي الودائع تحت الطلب و ٤% (٢٠١٧: ٤%) من ودائع الادخار والودائع لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن ٢٠% من التزامات ودائعه على شكل نقد أو سندات التنمية الحكومية السعودية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الحصول على تمويل إضافي من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل سندات التنمية الحكومية السعودية ولغاية ٧٥% من القيمة الاسمية للسندات المقتناة.

٣١- مخاطر السيولة (تنمة)

(٢) فيما يلي تحليلاً لتواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في نهاية السنة:

٢٠١٨	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٣,٤٩١,٧٧٥	١,٣٩٨,٢٦٣	-	-	-	-	٤,٨٩٠,٠٣٨
٦٧٤,٩٤١	٤١٥,٩٣١	٢٥,١٤٠	-	-	-	١,١١٦,٠١٢
-	٦,٩٥٧	٧,٥٣٣	٨٩,٢٧٥	٦,٣٤٢	١١٠,١٠٧	-
١٥٠,٧٢٠	٤٣٥,٧٥٢	٢٢٢,٢٥٧	٨,٧٣٤,١٥٧	٦,٥٢٥,٦٥٢	١٦,٠٦٨,٥٣٨	١٦,٠٦٨,٥٣٨
١,٤٣٣,٢٧٩	٢٠,٨٦٢,٤٦٢	١٢,٣٩١,٣٠٤	١٣,٢٧٩,٨٢٨	٩,٨٠٠,٢٥٠	٥٧,٧٦٧,١٢٣	٥٧,٧٦٧,١٢٣
٥٣,٧٦٢	-	-	-	-	٥٣,٧٦٢	٥٣,٧٦٢
١,٢٦٨,٦٣٩	-	-	-	-	١,٢٦٨,٦٣٩	١,٢٦٨,٦٣٩
٧٥٣,٩٨٣	-	-	-	-	٧٥٣,٩٨٣	٧٥٣,٩٨٣
٧,٨٢٧,٠٩٩	٢٣,١١٩,٣٦٥	١٢,٦٤٦,٢٣٤	٢٢,١٠٣,٢٦٠	١٦,٣٣٢,٢٤٤	٨٢,٠٢٨,٢٠٢	٨٢,٠٢٨,٢٠٢

الموجودات

نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، صافي
استثمارات ، صافي
قروض وسلف ، صافي
استثمار في شركة زميلة
ممتلكات ومعدات ، صافي
موجودات أخرى ، صافي

المطلوبات وحقوق المساهمين

٢٠١٨	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٣٢٨,٢٨٥	١,١٨٧,٤٤٨	١٠,٢٢٣	٥,٨٦٠	-	-	١,٥٣١,٨١٦
-	٥,٦٩٦	٣,٦٣٣	٤٣,٨٠٦	٣,٩٥٨	٥٧,٠٩٣	-
٣٤,٣٣٢,٣٩٩	٢٣,٤٢٥,٤٩٧	٦,٧٥٩,٣٦٦	٥٥,٤٥١	-	٦٤,٥٧٢,٧١٣	٦٤,٥٧٢,٧١٣
-	-	-	-	-	٢,٠٠٦,١٨٣	٢,٠٠٦,١٨٣
١٣,٨٦٠,٣٩٧	-	-	-	-	١٣,٨٦٠,٣٩٧	١٣,٨٦٠,٣٩٧
٥٠,٥٢٧,٢٦٤	٢٤,٦١٨,٦٤١	٦,٧٧٣,٢٢٢	١٠٥,١١٧	٣,٩٥٨	٨٢,٠٢٨,٢٠٢	٨٢,٠٢٨,٢٠٢

المطلوبات

أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
القيمة العادلة السلبية للمشتقات، صافي
ودائع العملاء
مطلوبات أخرى
حقوق المساهمين

الإجمالي

٢٠١٧	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٤,١٠٦,٢١١	١١,٠٣٠,٧٩٤	-	-	-	-	١٥,١٣٧,٠٠٥
٩١٤,٨٩٩	١,١٢٤,٨٠٤	٧٥,٥٦٨	-	-	-	٢,١١٥,٢٧١
-	٢٥,٠٤٧	٥٧,٠٤٠	٩٩,٦٣١	٣٠,٥٠٠	٢١٢,٢١٨	-
١٥٧,٦٧٧	٦٣,٣٨٢	٢٣٩,٣٧٢	٩,٣٣٥,٩٩٢	٦,٨٩٢,٣٢٤	١٦,٦٨٨,٧٤٧	١٦,٦٨٨,٧٤٧
١,١٥٤,٥٤٤	٢٣,٢٠٥,٢٢٨	١٢,١١٤,١٨٧	١٥,٦٢٩,٥٢٩	١١,٥٣٥,٩٩٥	٦٣,٦٣٩,٤٨٣	٦٣,٦٣٩,٤٨٣
٤٥,٥٠٧	-	-	-	-	٤٥,٥٠٧	٤٥,٥٠٧
١,٣٤٧,٠٠٩	-	-	-	-	١,٣٤٧,٠٠٩	١,٣٤٧,٠٠٩
٦١٢,٩٧٦	٤٩,٠٣٤	٢٢,٥٨٠	-	-	٦٨٤,٥٩٠	٦٨٤,٥٩٠
٨,٣٣٨,٨٢٣	٣٥,٤٩٨,٢٨٩	١٢,٥٠٨,٧٤٧	٢٥,٠٦٥,١٥٢	١٨,٤٥٨,٨١٩	٩٩,٨٦٩,٨٣٠	٩٩,٨٦٩,٨٣٠

المطلوبات

نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات
استثمارات ، صافي
قروض وسلف ، صافي
استثمار في شركة زميلة
ممتلكات ومعدات ، صافي
موجودات أخرى ، صافي

الإجمالي

المطلوبات وحقوق المساهمين

٢٠١٧	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٤٢٢,٨٣٨	٢,٩٠١,٤٠٠	١٣,٣٢٩	٧,١٠٤	-	-	٣,٣٤٤,٦٧١
-	١٢,٧٢١	٢٠,٥٥٣	٣٢,٤٨١	٢٥,٩٢٤	٩١,٦٧٩	-
٣٠,١٥٤,٧٥٥	٣٧,٨٤٠,٦٨٧	١٠,١٥٥,٣٩٤	١٢٤,١٢٧	-	٧٨,٢٧٤,٩٦٣	٧٨,٢٧٤,٩٦٣
-	-	٥,٠٢٦	-	-	٢,٥٠٥,٠٢٦	-
١,٩٨٤,٤٤١	٤٤,٩١٦	٢٤,٤٣٨	-	-	٢,٠٥٣,٧٩٥	٢,٠٥٣,٧٩٥
١٣,٥٩٩,٦٩٦	-	-	-	-	١٣,٥٩٩,٦٩٦	١٣,٥٩٩,٦٩٦
٤٦,١٦١,٧٣٠	٤٠,٧٩٩,٧٢٤	١٠,٢١٨,٧٤٠	١٦٣,٧١٢	٢,٥٢٥,٩٢٤	٩٩,٨٦٩,٨٣٠	٩٩,٨٦٩,٨٣٠

المطلوبات

أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
القيمة العادلة السلبية للمشتقات
ودائع العملاء
سندات دين ثانوية
مطلوبات أخرى
حقوق المساهمين

الإجمالي

تم إظهار تواريخ الاستحقاق المترجمة للتعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات في الإيضاح (١٩ج) والإيضاح (١١) حول القوائم المالية الموحدة، على التوالي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(بالآلاف الريالات السعودية)

٣١- مخاطر السيولة (تنمة)

٣) تحليل المطلوبات المالية حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية المتبقية

يعكس الجدول أدناه ملخصاً بتواريخ الاستحقاق التعاقدية للمطلوبات المالية للمجموعة كما في نهاية السنة بناء على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. وبما أن الجدول يشمل أيضاً العمولات الخاصة المدفوعة حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية، فإن الأرصدة الإجمالية لا تتطابق مع الأرصدة الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحدة. وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في نهاية السنة حتى تواريخ الاستحقاق التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية المتوقعة. تتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يقوموا بطلب استرداد ودائعهم في أقرب وقت يجب على المجموعة الدفع فيه. وبناء عليه، إن الجدول لا يعكس التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية الخاصة بالاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة.

٢٠١٨	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٢٨,٢٨٥	١,١٨٧,٩٦٥	١٠,٤٢٢	٦,٣٤٠	-	١,٥٣٣,٠١٢
ودائع العملاء	٣٤,٣٣٢,٣٩٩	٢٣,٥٠٣,٤٢٣	٦,٨٨٤,١٧٤	٥٩,٢١٣	-	٦٤,٧٧٩,٢٠٩
المشتقات						
ذمم دائنة متعاقد عليها	-	(٢,٩١٦,٥١٤)	(١,٨٧٦,٢٨٤)	(٦,٥٧٤,٠١٠)	(٢٩,٧٢٧)	(١١,٣٩٦,٥٣٥)
ذمم مدينة متعاقد عليها	-	٢,٩٢٨,٣٣٦	١,٨٩٦,٦٦٨	٦,٥٩١,٥٧٠	٢٩,٧٩١	١١,٤٤٦,٣٦٥
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	٣٤,٦٦٠,٦٨٤	٢٤,٧٠٣,٢١٠	٦,٩١٤,٩٨٠	٨٣,١١٣	٦٤	٦٦,٣٦٢,٠٥١

٢٠١٧	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهر	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٤٢٢,٨٣٨	٢,٩٠٢,٠٨٩	١٣,٥٩٠	٧,٥٢٩	-	٣,٣٤٦,٠٤٦
ودائع العملاء	٣٠,١٥٤,٧٥٥	٣٨,٠٦٥,١١٥	١٠,٣١٥,٨٨٦	١٣١,٧٢٠	-	٧٨,٦٦٧,٤٧٦
سندات دين ثانوية	-	-	١٠٧,٠٩٠	٦٥٧,٣٤٧	٢,٥٠٠,٠٠٠	٣,٢٦٤,٤٣٧
المشتقات						
ذمم دائنة متعاقد عليها	-	(٩,٤٨٥,١٥٠)	(٣,٢٧٤,٩٥٦)	(٦,٤٥٠,٣٤٨)	(٦٥,٢١٠)	(١٩,٢٧٥,٦٦٤)
ذمم مدينة متعاقد عليها	-	٩,٥٠٣,٢٧١	٣,٣١٩,٦٨٧	٦,٤٨٨,٩٨٩	٦٥,٦٩٨	١٩,٣٧٧,٦٤٥
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	٣٠,٥٧٧,٥٩٣	٤٠,٩٨٥,٣٢٥	١٠,٤٨١,٢٩٧	٨٣٥,٢٣٧	٢,٥٠٠,٤٨٨	٨٥,٣٧٩,٩٤٠

٣٢- القيمة العادلة للأدوات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسلها

تستخدم الإدارة التسلسل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والافصاح عنها:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لنفس الأداة (بدون أي تعديل)،

المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتشابهة أو أساليب تقييم أخرى حيث تعتبر مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى الثالث: أساليب تقييم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة غير قابلة للملاحظة.

يوضح الجدول التالي القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بما في ذلك مستويات القيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، ولا يشتمل على المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة إذا كانت القيمة الدفترية تقارب بشكل معقول القيمة العادلة:

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة - تنمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(بالآلاف الريالات السعودية)

٣٢- القيمة العادلة للأدوات المالية (تنمة)

القيمة العادلة					٢٠١٨
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية	الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة
١١٠,١٠٧	-	١١٠,١٠٧	-	١١٠,١٠٧	أدوات مالية مشتقة
٣١٣,٢٦٣	-	١٦٦,٨٧٤	١٤٦,٣٨٩	٣١٣,٢٦٣	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٤,٣٣٠	٤,٣٣٠	-	-	٤,٣٣٠	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٤٢٧,٧٠٠	٤,٣٣٠	٢٧٦,٩٨١	١٤٦,٣٨٩	٤٢٧,٧٠٠	إجمالي الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة					٢٠١٨
١,١١٦,٠١٢	-	١,١١٦,٠١٢	-	١,١١٦,٠١٢	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١٥,٦٤٨,٦٩٦	-	١٥,٤١٠,٦٠١	٢٣٨,٠٩٥	١٥,٧٥٥,٥٨٠	استثمارات مكتناة بالتكلفة المطفأة
٥٧,٥١٤,٣٣١	٥٧,٥١٤,٣٣١	-	-	٥٧,٧٦٧,١٢٣	قروض وسلف
٧٤,٢٧٩,٠٣٩	٥٧,٥١٤,٣٣١	١٦,٥٢٦,٦١٣	٢٣٨,٠٩٥	٧٤,٦٣٨,٧١٥	إجمالي الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة					٢٠١٨
٥٧,٠٩٣	-	٥٧,٠٩٣	-	٥٧,٠٩٣	أدوات مالية مشتقة
١,٥٣١,٨١٦	-	١,٥٣١,٨١٦	-	١,٥٣١,٨١٦	المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
٦٤,٥٧٢,٧١٣	-	٦٤,٥٧٢,٧١٣	-	٦٤,٥٧٢,٧١٣	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٦٦,١٠٤,٥٢٩	-	٦٦,١٠٤,٥٢٩	-	٦٦,١٠٤,٥٢٩	ودائع العملاء
					إجمالي المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
القيمة العادلة					٢٠١٧
٢١٢,٢١٨	-	٢١٢,٢١٨	-	٢١٢,٢١٨	أدوات مالية مشتقة
٣٢٧,٤٧٢	٤,٣٣٠	١٦٩,٧٩٥	١٥٣,٣٤٧	٣٢٧,٤٧٢	استثمارات مالية متاحة للبيع
٥٣٩,٦٩٠	٤,٣٣٠	٣٨٢,٠١٣	١٥٣,٣٤٧	٥٣٩,٦٩٠	إجمالي الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة					٢٠١٧
٢,١١٥,٢٧١	-	٢,١١٥,٢٧١	-	٢,١١٥,٢٧١	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٦٠,٠٥٢	-	٦٠,٠٥٢	-	٦٠,١٥١	استثمارات مكتناة حتى تاريخ الأستحقاق
١٦,٢٢٤,٨٨١	-	١٦,٢٢٤,٨٨١	-	١٦,٣٠١,١٢٤	استثمارات أخرى مكتناة بالتكلفة المطفأة
٦٣,٣٨٨,٨٦٣	٦٣,٣٨٨,٨٦٣	-	-	٦٣,٦٣٩,٤٨٣	قروض وسلف
٨١,٧٨٩,٠٦٧	٦٣,٣٨٨,٨٦٣	١٨,٤٠٠,٢٠٤	-	٨٢,١١٦,٠٢٩	إجمالي الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة					٢٠١٧
٩١,٦٧٩	-	٩١,٦٧٩	-	٩١,٦٧٩	أدوات مالية مشتقة
٣,٣٤٤,٦٧١	-	٣,٣٤٤,٦٧١	-	٣,٣٤٤,٦٧١	المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
٧٨,٢٧٤,٩٦٣	-	٧٨,٢٧٤,٩٦٣	-	٧٨,٢٧٤,٩٦٣	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢,٥٠٥,٠٢٦	-	٢,٥٠٥,٠٢٦	-	٢,٥٠٥,٠٢٦	ودائع العملاء
٨٤,١٢٤,٦٦٠	-	٨٤,١٢٤,٦٦٠	-	٨٤,١٢٤,٦٦٠	سندات دين ثانوية
					إجمالي المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة باستثناء الاستثمارات المكتناة حتى تاريخ الأستحقاق والاستثمارات الأخرى المكتناة بالتكلفة المطفأة والقروض والسلف المسجلة بالتكلفة المطفأة لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة.

٣٢- القيمة العادلة للأدوات المالية (تنمة)

تحدد القيمة العادلة المقدره للاستثمارات الأخرى المقنتاة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقنتاة حتى تاريخ الاستحقاق على أساس الأسعار المتداولة في السوق عند توفرها، أو طرق التسعير لبعض السندات بعمولة ثابتة. إن القيمة العادلة لودائع العملاء المرتبطة بعمولة خاصة لا تختلف كثيرا عن قيمتها الدفترية لأن أسعار العملات الخاصة الحالية بالسوق لمطلوبات مالية مماثلة لا تختلف كثيرا عن الأسعار المتعاقد عليها. إن القيمة العادلة للنقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والأرصدة لدى للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لها حيث أن هذه الأرصدة هي لفترات قصيرة الأجل مما يعطي انطبعا بأن المعدلات بحسب السجلات لا تختلف بشكل جوهري عن المعدلات الحالية السائدة في السوق. كذلك فإن القيمة العادلة لسندات الدين الثانوية تقارب القيمة الدفترية لها حيث أنها تحمل سعر عمولة خاصة متغير يعاد تسعيره كل ستة أشهر.

إن الهدف من طرق التقييم هو التوصل إلى قياس للقيمة العادلة بحيث يعكس السعر الذي سيتم استلامه مقابل بيع أصل أو الذي سيتم سداده لتحويل المطلوبات بموجب المعاملات الاعتيادية بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس. تستخدم المجموعة عدة نماذج تقييم معتمدة لتحديد القيمة العادلة لأدوات مالية أكثر شيوعا وأقل تعقيدا، وغالبا ما تكون الأسعار القابلة للملاحظة أو مدخلات النموذج متاحة في السوق وذلك فيما يتعلق بسندات الدين والأسهم المدرجة والمشتقات المتداولة والمشتقات البسيطة المتداولة خارج الأسواق المالية النظامية كمقايضات أسعار العملات. أن توفر الأسعار القابلة للملاحظة في السوق و مدخلات النماذج يقلل من الحاجة إلى حكم الإدارة وتقديرها، كما يقلل من نسبة عدم التأكد المصاحب لتحديد القيم العادلة، ويختلف توفر هذه الاسعار القابلة للملاحظة في السوق والمدخلات بحسب المنتجات والأسواق وقد تتغير حسب أحداث معينة وحالات عامة تتعلق بالأسواق المالية.

يوضح الجدول التالي طرق التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر والمدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة المستخدمة:

النوع	طريقة التقييم	المدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة	العلاقة المتداخلة بين المدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة وقياس القيمة العادلة
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى / استثمارات متاحة للبيع (٢٠١٧)	تشتمل طرق التقييم على صافي القيمة الحالية والتدفقات النقدية المخصصة، والمقارنة مع أدوات مالية مماثلة تتواجد بشأنها أسعار السوق القابلة للملاحظة. تشتمل الافتراضات والمدخلات المستخدمة في طرق التقييم على معدلات خالية من العملات، ومعدلات العملات الاسترشادية، وهوامش ائتمان وعلاوات أخرى غيرها مستخدمة في تقدير معدلات الخصم، وأسعار السندات والأسهم، وأسعار تحويل العملات الأجنبية	لا يوجد	لا ينطبق
القروض والسلف	تم إظهارها بالقيمة العادلة باستخدام طرق التدفقات النقدية المخصصة التي تستخدم بيانات ومدخلات السوق القابلة للملاحظة لمنحنيات العائد وهوامش الائتمان.	هوامش الائتمان	كلما اتسع نطاق هامش الائتمان، كان الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة أعلى.

٣٣- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، مع أطراف ذات علاقة. تتم هذه المعاملات وفق الشروط المتفق عليها بين الأطراف. تخضع المعاملات المصرفية للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

إن الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات، ما لم تكن مدرجة في أماكن أخرى في القوائم المالية الموحدة، كما في تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

٢٠١٧	٢٠١٨	رويال بنك أوف سكوتلند إن.في (سابقًا: بنك أي بي أن أمرو إن. في)
١٨٩,٣٣٧	٢٩,٩٧١	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١,٩٩٠	٨٣٩	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢٣٩	٢١٢	مشتقات بالقيمة العادلة، صافي
٤٥,٧٦٩	٣٣,١١٨	التعهدات والالتزامات المحتملة
٥٧٦,٦٨٩	١,١٦٠,٩٢٨	الشركات الزميلة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة التي يمارس عليها تأثير جوهري :
٩,٣٦٦	٣,٦٢٩	قروض وسلف
٤,٦٥٦,٧٧٤	٥,٣٣١,٣٤٧	مشتقات بالقيمة العادلة، صافي
٤٢٤,٥٣٣	-	ودائع العملاء
٢٨٩,١٤٦	١٠٤,١٠٣	سندات دين ثانوية
١٥٣,٣٤٧	١٤٦,٣٨٩	التعهدات والالتزامات المحتملة
١٥,٢٧١	-	صناديق الاستثمار المدارة من قبل المجموعة:
١٦٧,٤٥٣	٢٧٣,١٠١	استثمارات
٣١١	٨٩	سندات دين ثانوية
		ودائع العملاء
		مشتقات بالقيمة العادلة، صافي

٣٣- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تنمة)

يقصد بكبار المساهمين الآخرين (باستثناء المساهم غير السعودي) أولئك الذين يمتلكون أكثر من ٥٪ من رأس المال المصدر للبنك. إن الدخل والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
١٢,٨٨٠	٧,٦٥٧	دخل عمولات خاصة
١٩٠,٣٣٦	١٢٢,٤٨٦	مصاريف عمولات خاصة
٩٤٤	١,٣٥٥	أتعاب خدمات بنكية، صافي
١٧,٧٣٢	١٤,٥٧٢	أتعاب خدمات إدارة
٤١,٣٢٠	٣٠,٢١٤	مصاريف عمومية وإدارية
٤,٧٦٣	٤,٦٩١	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ومصاريف أخرى ذات علاقة
٣٤,٣٨١	٤٢,٨٣٤	تعويضات مدفوعة لكبار موظفي الإدارة (إيضاح ٢٤)
٦٩١	١,٣٩١	مكافأة نهائية الخدمة المدفوعة لكبار موظفي الإدارة

يقصد بكبار موظفي الإدارة الأشخاص الذين لهم المسؤولية والصلاحيات في إعداد الاستراتيجيات والتوجيه والتحكم في أنشطة المجموعة.

٣٤- كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة، عند إدارة رأس المال، في الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والحفاظ على مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية ومن خلال الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

تقوم الإدارة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بشكل يومي. تتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد المتفق عليه وهي ٨٪.

تقوم الإدارة بمراقبة مدى كفاية رأس المال باستخدام النسب المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. يعبر عن هذه النسب كنسبة مئوية وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأسمال المجموعة المؤهل مع الموجودات والتعهدات والالتزامات المحتملة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والمبالغ الاسمية للمشتقات باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية. وقد التزمت المجموعة خلال السنة بكامل متطلبات رأس المال النظامي.

فيما يلي مكونات الموجودات المرجحة المخاطر ورأس المال والنسب:

٢٠١٧	٢٠١٨	
٧٧,٤١٤,٦٧٠	٦٧,٨٨١,٩٧٥	مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة المخاطر
٦,٢٦٢,٧٠٠	٦,٤٠٣,٥٠٤	مخاطر العمليات للموجودات المرجحة المخاطر
٢٢٣,١١٤	٤٢٣,٩٠٢	مخاطر السوق للموجودات المرجحة المخاطر
٨٣,٩٠٠,٤٨٤	٧٤,٧٠٩,٣٨١	مجموع الركيزة الأولى - للموجودات المرجحة المخاطر
١٣,٥٩٩,٦٩٦	١٤,٥٤٧,٦١٩	رأس المال الأساسي
٣,٤٦٧,٦٨٣	٨٤٨,٥٢٥	رأس المال المساند
١٧,٠٦٧,٣٧٩	١٥,٣٩٦,١٤٤	مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال المساند
١٦,٢١	١٩,٤٧	نسبة كفاية رأس المال %
٢٠,٣٤	٢٠,٦١	نسبة رأس المال الأساسي نسبة رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

٣٥- خدمات إدارة الاستثمار والوساطة

تقدم المجموعة لعملائها خدمات إدارة الاستثمارات تشتمل على إدارة صناديق استثمارية و محافظ استثمارية بالتعاون مع مستشاري استثمار متخصصين وبموجودات بلغ إجماليها ٢,١٤ مليار ريال سعودي (٢٠١٧: ٢,٨٥ مليار ريال سعودي). ويشتمل ذلك الصناديق المدارة بموجب المحافظ الاستثمارية المعتمدة من الهيئة الشرعية وقدرها ١,٣٥ مليار ريال سعودي (٢٠١٧: ١,٥٦ مليار ريال سعودي). لا يتم توحيد القوائم المالية لهذه الصناديق في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تدرج استثمارات المجموعة في هذه الصناديق في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، وتدرج الأتعاب المكتسبة لقاء إدارة تلك الصناديق ضمن دخل الأتعاب والعمولات وتم الإفصاح عنها ضمن "المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة". إن الموجودات المدونة كأمانات لدى المجموعة، بصفتها وصية أو مؤتمنة عليها، لا تعتبر موجودات خاصة بالمجموعة، وبالتالي لا تدرج في القوائم المالية الموحدة.

٣٦- احتياطي برنامج أسهم

خلال شهر يناير ٢٠٠٨، أطلقت المجموعة برنامج السداد على أساس الأسهم ("البرنامج") والخاص بالمدرء التنفيذيين وكبار الموظفين ("الموظفين المؤهلين"). تمت الموافقة على البرنامج الأولي من قبل مجلس الإدارة خلال اجتماعهم المنعقد في ١٠ ذي القعدة ١٤٢٨هـ (الموافق ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧) ومؤسسة النقد العربي السعودي بالخطاب المؤرخ في ٢٦ صفر ١٤٢٩هـ (الموافق ٤ مارس ٢٠٠٨). ان شروط الاستحقاق تم تعديلها في عام ٢٠٠٩ وتمت الموافقة على هذا التعديل من قبل مجلس الادارة خلال الاجتماع المنعقد في ٥ شعبان ١٤٣٠هـ (الموافق ٢٧ يوليو ٢٠٠٩) ومؤسسة النقد العربي السعودي بموجب خطابها المؤرخ في ٢٠ ذي القعدة ١٤٣٠هـ (الموافق ٩ نوفمبر ٢٠٠٩). بناء على البرنامج المعدل خلال عام ٢٠١٧، فإن الموظفين المؤهلين سيحصلون على أسهم البنك، إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- يجب على الموظفين المؤهلين الاستمرار في العمل لدى المجموعة لمدة سنة واحدة من تاريخ المنح ليحصلوا على ثلث الأسهم الممنوحة، وستنتين من تاريخ المنح للحصول على الثلث الثاني و ٣ سنوات من تاريخ المنح للحصول على الثلث المتبقي.

- تحقيق المجموعة لمستويات نمو محددة والتي وافق عليها مجلس الإدارة حيث يستحق الموظفين المؤهلين عدد معين من الأسهم عند كل مستوى.

تطبق التعديلات التي تمت على البرنامج من خلال عام ٢٠١٧، والمتعلقة بفترة استحقاق المنح - على المنح لعام ٢٠١٧ فقط وان فترة استحقاق المنح السابقة ستخضع للسياسة المطبقة ما قبل التعديل أعلاه. قبل التعديل، كان يجب على الموظفين المؤهلين الاستمرار في العمل لدى المجموعة لمدة سنتين من تاريخ المنح للحصول على نصف الأسهم المستحقة و سنة أخرى للحصول على باقي الأسهم.

بموجب أحكام البرنامج، لا تصبح المجموعة المالك القانوني لهذه الأسهم في أي وقت. إلى أن يحين فترة المنح لتلك الأسهم فهي، لن تحصل على أي حق في التصويت. بموجب البرنامج، فان شركة الأول للاستثمار ستدير صندوق برنامج الأسهم (الصندوق) والتي تعمل وفقا للأحكام والشروط التي وافق عليها مجلس إدارة البنك في الاجتماع المشار إليه أعلاه، ومؤسسة النقد العربي السعودي في الخطاب المشار إليه أعلاه. إن أي تعديلات أخرى على أحكام وشروط البرنامج تتطلب الحصول على موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

خلال عام ٢٠٠٨، قام الصندوق بشراء ٢,١٥ مليون سهم من أسهم البنك بقيمة ١١٤ مليون ريال سعودي ويتم الاحتفاظ بها على سبيل الأمانة لحين استحقاقها للموظفين المؤهلين. خلال عام ٢٠١٢، قام الصندوق بشراء مليون سهم و ٩٩٩,٠٦٣ سهم خلال عام ٢٠١٦، بمبلغ وقدره ٢٧ مليون ريال سعودي و ٢٥ مليون ريال سعودي، على التوالي. وفي تاريخ الاستحقاق، تنقل ملكية هذه الأسهم للموظفين. يتم احتساب عدد الأسهم الممنوحة وفقا للمعادلة المبينة على الأداء التي صادق عليها مجلس الإدارة، ويخضع لموافقة لجنة الترشيحات والمكافآت.

وفقا لشروط البرنامج، يتم منح الأسهم للموظفين المؤهلين سنويا وسيتم استحقاقها كما هو موضح اعلاه. إضافة إلى ذلك، يجوز منح الموظفين المؤهلين أسهم وفق شروط وأحكام استحقاق محددة. وقد قامت المجموعة بمنح تسعة شرائح من البرنامج على مدى الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٨، وأن الشرائح الممنوحة للسنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨ هي حاليًا خلال فترة الاستحقاق لها. إن تفاصيل البرنامج هي كما يلي:

منحت في عام ٢٠١٦	منحت في عام ٢٠١٧	منحت في عام ٢٠١٨	تاريخ بدء البرنامج
مارس ٢٠١٦	مارس ٢٠١٧	فبراير ٢٠١٨	قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (ريال سعودي)
٢٦,٣٠١,٩٦٩	١١,٨٥٥,٨٢٠	١٣,١٦٨,١١٧	القيمة العادلة لكل سهم بتاريخ المنح (ريال سعودي)
٢٧	١٢	١٢	عدد الأسهم الممنوحة
٩٧٤,١٤٧	٩٨٧,٩٨٥	١,٠٩٧,٣٤٢	فترة الاستحقاق
مارس ٢٠١٩-٢٠١٨	مارس ٢٠٢٠-٢٠١٨	يناير ٢٠١٩ - ٢٠٢١	طريقة السداد
أسهم البنك	أسهم البنك	أسهم البنك	

كانت الحركة في عدد الأسهم الممنوحة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٠١٧ كالتالي :

عدد الأسهم		
٢٠١٧	٢٠١٨	
٣,٤١٧,٠٠١	٢,٩٧٨,٦٣٦	في بداية السنة
٩٨٧,٩٨٥	١,٦٤٩,٠٦٥	أسهم ممنوحة / إضافات خلال السنة
(١,١١٦,٨٤٥)	(١,٥٤٣,٦٢٠)	أسهم مستحقة خلال السنة
(٣٠٩,٥٠٥)	(٤٩٠,٩٠١)	أسهم ملغاة خلال السنة
٢,٩٧٨,٦٣٦	٢,٥٩٣,١٨٠	

خلال السنة، بلغ مخصص برنامج الأسهم المحمل على قائمة الدخل الموحدة ٥,٣٤ مليون ريال سعودي (٢٠١٧: ١٣,٦٩ مليون ريال سعودي).

٣٧- منافع نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة بتنفيذ خطة نهاية منافع الخدمة لموظفيها بما يتفق مع قوانين العمل السعودية. وتتم الاستحقاقات بناءً على التقدير الاكتواري لوحدة الائتمان المتوقعة بينما يتم دفع الالتزامات عند استحقاقها. وفيما يلي الافتراضات الأساسية التي أدت إلى صافي مطلوبات بمبلغ ٢٢٣,١ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠٧,٤ مليون ريال سعودي في ٢٠١٧) وقد تم خصم مبلغ ٣٤,٤ مليون ريال سعودي على قائمة الدخل الموحدة لهذه السنة (٤٢,٨ مليون ريال سعودي في ٢٠١٧)

٢٠١٧	٢٠١٨	
٤,٦٠%	٤,٦٠%	معدل الخصم (سنوي)
٥,٣١%	٥,٢١%	نسبة الزيادة المتوقعة للرواتب (سنوي)
٢,٩٢٦ - ٠,٥٨٣	٢,٩٢٦ - ٠,٥٨٣	معدل الوفيات (سنوي)
٦٠ - ٥٥	٦٠ - ٥٥	العمر المتوقع للتقاعد (سنوات)

ان الافتراضات أعلاه بناءً على معطيات اكتوارية. ان المطلوبات المالية أكثر حساسية لتغير في نسبة تضخم الرواتب ونسبة الخصم. ان تغير نسبة الخصم او زيادة الرواتب بنسبة ٠,٥% قد تؤدي الى زيادة او نقصان في مطلوبات نهاية الخدمة بمبلغ من ٥ الى ١٠ ملايين ريال سعودي.

٣٨- التغيرات المستقبلية في أطر إعداد التقارير المالية الدولية

لقد إرتأت المجموعة عدم اتباع المبكر للمعايير الجديدة و التعديلات التالية الصادرة وغير السارية المفعول بعد على السنة المحاسبية الحالية. فيما يلي موجزاً بالمعايير الدولية للتقرير المالي الجديدة وتعديلاتها وتقييم أثرها والتي يسري مفعولها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨:

المعيار الدولي للتقرير المالي (١٦) - عقود الإيجار

يطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ - عقود الإيجار على الفترة التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. يستبعد المعيار طريقة المحاسبة المزدوجة الحالية للمستأجرين المذكورة في معيار المحاسبة الدولي ١٧ والتي تميز بين الإيجارات التمويلية داخل قائمة المركز المالي والإيجارات التشغيلية خارج قائمة المركز المالي. وبدلاً من ذلك، يقترح المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ طريقة المحاسبة داخل قائمة المركز المالي.

التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي (١٦)

تعزز المجموعة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ بأثر رجعي معدل. ستختار المجموعة تطبيق المعيار على العقود التي تم تحديدها سابقاً كعقود إيجار تطبق معيار المحاسبة الدولي ١٧ والتفسير (٤) الصادر عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقرير المالي. عليه، لن تطبق المجموعة المعيار على العقود التي حددت سابقاً بأنها تنطوي على عقود إيجار تطبق معيار المحاسبة الدولي ١٧ والتفسير (٤) الصادر عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقرير المالي. ستقوم المجموعة باستخدام الإعفاءات التي اقترحتها المعيار بشأن عقود الإيجار التي تنتهي فتراتهما خلال ١٢ شهر من تاريخ التطبيق الأولي للمعيارو عقود إيجار الموجودات المنخفضة القيمة.

تم تقدير الأثر على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك بأن الموجودات والمطلوبات ستزداد بنسبة ٠,٣% و ٠,٤%، على التوالي. يتوقع أن لا يؤدي تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ إلى أي أثر جوهري على النتائج التشغيلية للمجموعة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١٩): تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته

تطبق التعديلات على الفترة التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. تتناول التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٩ المحاسبة عند حدوث تعديل على البرنامج أو تقليصه أو تسويته خلال الفترة المالية. تحدد التعديلات متى يتم تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته خلال الفترة المالية السنوية.

فيما يتعلق بالمعايير والتعديلات والتفسيرات الأخرى السارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، لا تتوقع المجموعة بأن يكون لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

٣٩- أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام السنة الماضية كي تتماشى مع العرض للسنة الحالية.

٤٠- اعتماد مجلس الإدارة

تم اعتماد القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٤٤٠هـ (الموافق ١٠ فبراير ٢٠١٩).

الملحق رقم (0)

القوائم المالية الافتراضية المفحوصة

سري وخاص

أعضاء مجلس الإدارة
البنك السعودي البريطاني
صندوق بريد ٩٠٨٤
١١٤١٣ الرياض
المملكة العربية السعودية

التاريخ

السادة المحترمين

ملخص بالإجراءات التي تم القيام بها حسب عقد الأعمال الموقع مع البنك السعودي البريطاني (ساب) لتقديم المساعدة فيما يتعلق بتحضير القوائم المالية الافتراضية المتعلقة بالإنتاج المحتمل مع البنك الأول (الأول)

تم إعداد هذا الخطاب بناء على طلب أعضاء مجلس إدارة ساب (الأعضاء) لتلبية طلب هيئة السوق المالية السعودية (الهيئة) لتلخيص الإجراءات التي قامت بها بي دبليو سي فيما يتعلق بمساعدة ساب في إعداد القوائم المالية الافتراضية التي سيتم تضمينها في تعميم المساهمين الخاص بساب والمتعلق بالانماج المحتمل مع الأول. تم العمل بهذه الإجراءات حسب عقد الأعمال المبرم مع ساب بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٧، والمعدل بالملحق المؤرخ ٨ مايو ٢٠١٨، والملحق المؤرخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٨، والملحق المؤرخ ٤ فبراير ٢٠١٩، والأحكام والشروط المتعلقة (نسخة ١٦/٩) (يشار إليهم جميعا باتفاقية الأعمال). لفهم تفاصيل الإجراءات التي تم إعدادها وإدارة ساب ومسؤوليتنا والأحكام والشروط يجب قراءة هذا الخطاب مع إتفاقية الأعمال.

بناء على إتفاقية الأعمال الخاصة بنا، بي دبليو سي قامت بمساعدة فريق إدارة ساب لإعداد القوائم المالية الافتراضية كما في التسعة أشهر المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ وذلك لتضمينها في تعميم المساهمين المذكور سابقا وقد قمنا تحديدا بمساعدة فريق الإدارة المالية في ساب كما يلي:

- تحديد الافتراضات لتحضير القوائم المالية الافتراضية كما في التسعة أشهر المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨
- تحديد التعديلات الافتراضية وذلك من خلال تغطية ما يلي من خلال تغطية ما يلي:
- مراجعة أحدث قوائم مالية تاريخية مراجعة لساب والأول من أجل تحديد وإظهار أي اختلافات جوهرية في المقاييس وطريقة التقديم والتبويب بين ساب والأول فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية
- تقييم اكمال الأصول والمطالبات كما في التاريخ المحدد لقائمة المركز المالي (٣٠ سبتمبر ٢٠١٨) و الارادات والمصرفات لفترة التسعة أشهر المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، كما لو أن الصفقة قد تمت بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨
- تحديد التعديلات الافتراضية المتعلقة بالاستحواذ على الأول (مبالغ مخصصات فقط)
- تحديد التعديلات الافتراضية المتعلقة بالاختلافات في التبويب
- تحديد أي استبعادات بسبب تعاملات بين ساب والأول
- تحديد ما إذا كانت التعديلات الافتراضية قد تم احتسابها بناء على الافتراضات
- إعداد القوائم المالية الافتراضية والإيضاحات
- تحديد ما إذا كانت الحسابات التي تم إجراؤها في القوائم المالية الافتراضية صحيحة ودقيقة بشكل جوهري من وجهة نظر حسابية
- تحديد ما إذا كانت القوائم المالية الافتراضية متطابقة بشكل جوهري مع المعلومات التي تم تضمينها في تعميم المساهمين

إضافة إلى ذلك وكجزء من عملنا فقد قمنا بمساعدة ساب لاحتساب عدد من مؤشرات الأداء لتضمينها في تعميم المساهمين وذلك لأغراض المقارنة بين القوائم المالية الافتراضية والمعلومات المالية التاريخية المراجعة. تم احتساب هذه المؤشرات بحسب ساب بناء على المبالغ التي تم استخراجها من قائمة المركز المالي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

تم اتباع الافتراضات التالية من أجل القيام بالإجراءات المذكورة سابقاً:

- إن القوائم المالية الافتراضية (بما في ذلك التعديلات الافتراضية والإيضاحات) قد تم إعدادها بناء على معايير المحاسبة الدولية كما في تاريخ أحدث قائمة مركز مالي وقائمة دخل مفحوصة والتي تم تضمينها في تعميم المساهمين (لفترة التسعة الأشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ وكما لو أن الصفقة قد تمت بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨)
- ناقش فريق عمل بي دبليو سي على تعاون من فريق الإدارة المالية في ساب والأول بالإضافة إلى المعلومات ذات العلاقة والقوائم المالية للتمكّن من تحضير القوائم المالية الافتراضية (بما في ذلك مخرجات النظام المالي)
- تعتبر القوائم المالية الافتراضية مسؤولية الإدارة المالية في ساب (بما في ذلك الافتراضات ومدى عقلانيتها والتعديلات والإيضاحات) وكان دور بي دبليو سي هو مساعدة فريق الإدارة المالية في ساب لإعداد القوائم المالية الافتراضية
- قام فريق إدارة ساب بتحديد شخص مسؤول للتنسيق مع بي دبليو سي وترتيب الوصول إلى فريق الإدارة المالية في الأول
- لم تتضمن خدماتنا أي تقييم محتمل للأصول أو المطالبات أو تنفيذ عملية توزيع سعر الشراء
- قام فريق ساب بتحديد نطاق العمل الخاص بنا ومدى كفايته

إن هذا الخطاب ليس محدد وقد تم إعداده للمعلومات الخاصة بهذه الصفقة بناء على طلب ساب ومن أجل الغرض المذكور هنا ولا يجب الاعتماد عليه لأي غرض آخر أو اعتباره إجراء روتيني لصفقات أخرى في السوق المالية السعودية. إن هذا الخطاب سري للغاية (باستثناء ما هو متطلب تحت الأنظمة واللوائح) ولا يمكن تقديمه لأي طرف ثالث فيما عدا الهيئة بدون موافقتنا الخطية و بحسب ما نراه.

أي طرف ثالث يطلع على هذا الخطاب فإنه يوافق على الشروط التالية

- ان الخدمات التي قدمتها بي دبليو سي والمذكورة أعلاه قد تمت بناء على تعليمات ساب وتم تقديمها بشكل حصري لاستخدام ساب
- أن الإجراءات المذكورة أعلاه تمت بناء على توجيهات ساب وقد لا تغطي جميع الإجراءات التي قد تكون ضرورية من وجهة نظر القارئ
- أن بي دبليو سي والشركاء والرؤساء والموظفين والوكلاء لا يتحملون ولا يقبلون أي مسؤولية تجاه القارئ سواء بقصد أو غير قصد (بما في ذلك على سبيل المثال عدم الاهتمام أو عدم القيام بالدور اللازم) ولا يتحملون أي مسؤولية في حال الخسارة أو الضرر أو تكاليف أو أي ضرر ذو طبيعة أخرى والذي قد ينشأ عن أي استخدام لهذا الخطاب من قبل القارئ أو بسبب حصول القارئ على هذا الخطاب كما يوافق القارئ على عدم الاقتباس أو الإشارة إلى هذا الخطاب أو جزء منه في أي نشرة إصدار أو تعميم مساهمين أو خطاب تسجيل أو تعميم طرح أو طلب طرح عام أو اقتراض أو أي اتفاقية أخرى أو مستند ولا يجوز توزيع هذا الخطاب بدون موافقة خطية مسبقة من بي دبليو سي
- نوافق على تضمين هذا الخطاب في المستندات المعينة للمتاحة من قبل مساهمين ساب والأول كما هو مطلوب من قبل الهيئة وكما هو موضح في هذا الخطاب (بما في ذلك الفقرة السابقة)

وتقبلوا تحياتنا

عمر السقا

نيابة عن برايس ووتر هاوس كوبرز

المعلومات المالية الافتراضية الموحدة والموجزة

تشرح المعلومات المالية الافتراضية الموحدة والموجزة التالية والإيضاحات ذات الصلة ("المعلومات المالية الافتراضية") والمعدة من قبل إدارة بنك ساب - بمساعدة مستشار العناية المهنية اللازمة المالي- التأثيرات على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للأعمال التجارية المندمجة (الاندماج وفقاً لأحكام نظام الشركات) بين البنك السعودي البريطاني والشركات التابعة له (يشار إليها مجتمعة باسم "ساب") والبنك الأول والشركات التابعة له (يشار إليها معاً باسم "البنك الأول"). ولزئيد من المعلومات حول المعلومات المالية الافتراضية الموحدة الرجاء الاطلاع على الملحق رقم 5 ("القوائم المالية الافتراضية المفحوصة").

أبرم ساب اتفاقية اندماج مع البنك الأول في بتاريخ 23 محرم 1440 هـ (الموافق 3 أكتوبر 2018م) بغرض اندماج الكيانين وفقاً لأحكام نظام الشركات، في مقابل قيام ساب بإصدار 554,794,522 سهم جديد في ساب لصالح مساهمي البنك الأول عن طريق زيادة رأس مال ساب من 15,000,000,000 ريال سعودي إلى 20,547,945,220 ريال سعودي وهو ما يمثل زيادة في أسهم ساب من 1,500,000,000 سهم إلى 2,054,794,522 سهم. مشروطاً باستيفاء جميع شروط الاندماج الواردة في القسم (5-12) ("البنود والشروط الجوهرية لصفقة الاندماج").

يخضع اتمام الاندماج لاستيفاء جميع الشروط المسبقة الواردة في القسم (5-12) ("البنود والشروط الجوهرية لصفقة الاندماج") ومن المتوقع أن يتم ذلك في النصف الأول من عام 2019م.

تتكون المعلومات المالية الافتراضية الموحدة والموجزة والغير مدققة من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للأشهر التسع المنتهية في 30 سبتمبر 2018م لساب عند اكتمال الاندماج كما في 30 سبتمبر 2018م ، بافتراض كما لو أن الاندماج قد حدث في 1 يناير 2018م ("تاريخ الاندماج"). بالإضافة إلى الإيضاحات على المعلومات المالية الافتراضية.

سيتم نقل ملكية موجودات ومطلوبات البنك الأول إلى بنك ساب في تاريخ اكتمال الاندماج وذلك مقابل إصدار أسهم العوض لمساهمي البنك الأول. وبمجرد أن يصبح قرار الاندماج نافذاً، سيتم إلغاء إدراج جميع أسهم البنك الأول من تداول وسينقضي البنك الأول وفقاً لأحكام المواد 191-193 من نظام الشركات وأحكام الفقرة الفرعية (1) من الفقرة (أ) من المادة 49 من لائحة الاندماج والاستحواذ.

يتمثل الغرض من المعلومات المالية الافتراضية إيضاح التأثيرات الجوهرية لعملية الاندماج بين بنك ساب والبنك الأول على قائمة المركز المالي التاريخي الموحد وقائمة الدخل التاريخية الموحدة بتاريخ 30 سبتمبر 2018م بافتراض أن البنكين موجودين بالفعل وفق الهيكل الذي سينتج عنه الاندماج.

أعدت المعلومات المالية الافتراضية بناءً على افتراضات معينة وذلك لأغراض التوضيح فقط، ونظراً لطبيعة قائمة المركز المالي الموحد الافتراضي وقائمة الدخل الموحدة الافتراضية فإنه يوضح مركزاً افتراضياً ولا يمثل المركز المالي الفعلي لبنك ساب وقد لا يعطي صورة حقيقية للمركز المالي وأداء بنك ساب عند الإتمام الفعلي لصفقة الاندماج. بالإضافة إلى ذلك، لا تمثل المعلومات المالية الافتراضية المركز المالي والأداء الذي كان من الممكن حدوثه لو تم إجراء عملية اندماج الأعمال المشار إليها في تاريخ سابق.

علاوة على ذلك، يجب قراءة المعلومات المالية الافتراضية بالتزامن مع القوائم المالية الموحدة التاريخية (المدققة) لبنك ساب والبنك الأول للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م والقوائم المالية التاريخية المرحلية الموحدة والموجزة (غير المدققة) لبنك ساب والبنك الأول للتسعة أشهر المنتهية كما في 30 سبتمبر 2018م.

أعدت المعلومات المالية الافتراضية استناداً إلى المعلومات المالية المستخرجة من :

- القوائم المالية المرحلية الموحدة والموجزة (غير المدققة) لبنك ساب والقوائم المالية المرحلية الموحدة والموجزة (غير المدققة) للبنك الأول كما في 30 سبتمبر 2018م، والمعدة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "إعداد التقارير المالية المرحلية" حسب تعديلات مؤسسة النقد العربي السعودي لمحاسبة الزكاة وضريبة الدخل، و
- تم اعداد القوائم المالية الموحدة (المدققة) لبنك ساب، والقوائم المالية الموحدة (المدققة) للبنك الأول كما في 31 ديسمبر 2017م بناءً على المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة من مؤسسة النقد العربي السعودي

تم جمع المعلومات المالية الافتراضية على أساس السياسات المحاسبية المطبقة لدى بنك ساب كونها الطرف المستحوذ. تم الإفصاح عن هذه السياسات المحاسبية في القوائم المالية الموحدة (المدققة) كما في 31 ديسمبر 2017م والقوائم المالية المرحلية الموحدة والموجزة (غير المدققة) لفترة التسعة أشهر كما في 30 سبتمبر 2018م. تم تقديم إيضاحات لمبادئ تجميع هذه المعلومات المالية الافتراضية والافتراضات المستخدمة.

لم يتم تضمين الأثر الناتج عن تحقيق أي فوائد متوقعة من عملية الاندماج أو التكاليف المتكبدة لتحقيق هذه الفوائد. لا تعطي المعلومات المالية الافتراضية أي إشارة إلى النتائج والوضع المالي المستقبلي لأنشطة ساب عند إتمام الاندماج. بالإضافة إلى ذلك، لا تشمل المعلومات المالية الافتراضية على أثار اتفاقيات التسوية الجديدة.

حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 "اندماج الأعمال"، يتوجب على بنك ساب احتساب عملية الاندماج على أنها عملية استحواذ من جانب بنك ساب على البنك الأول وتكون ملزمة بتقييم الموجودات والمطلوبات المحتملة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ بالقيمة العادلة وإظهار الفرق بين قيمتها العادلة ومقابل الشراء باعتباره شهرة أو أرباح عند الاستحواذ. لم يتم إجراء احتساب القيمة العادلة ("مخصص سعر الشراء") كما في تاريخ هذا التعميم وقد ينتج عنه اختلاف في الموجودات والمطلوبات المحتملة المستحوذ عليها مقارنة بما تم ادراجه في المعلومات المالية الافتراضية الواردة في هذا القسم.

قائمة المركز المالي لكل من بنك ساب والبنك الأول وكذلك قائمة المركز المالي الموحد الافتراضي للشركتين كما في 30 سبتمبر 2018 م

30 سبتمبر 2018 م

القوائم	التعديلات	البنك الأول	بنك ساب	جميع المبالغ بالألف ريال سعودي
الافتراضية	الإيضاحات	الافتراضية	البنك الأول	بنك ساب
الموحدة				
الموجودات				
18,517,571	-	5,359,358	13,158,213	النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
13,124,871	-	1,207,353	11,917,518	المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,081,649	-	127,687	953,962	المشتقات بالقيمة العادلة الموجبة
50,349,527	-	16,391,345	33,958,182	صافي الاستثمارات
171,123,644	-	58,996,078	112,127,566	صافي القروض والسلف
547,544	-	53,670	493,874	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
2,498,814	-	1,293,328	1,205,486	صافي العقارات والمعدات
				الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى نتيجة
1,463,968	(2)	1,463,968	-	الاستحواذ
1,761,590	-	637,095	1,124,495	موجودات أخرى
260,469,178		1,463,968	174,939,296	إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
1,562,351	-	363,878	1,198,473	المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
194,641,723	-	65,314,140	129,327,583	ودائع العملاء
5,563,496	(1)	2,532,269	3,031,227	سندات الدين قيد الإصدار
1,693,581	-	-	1,693,581	القروض
-	(1)	(2,532,269)	-	الديون الثابتة
827,259	-	64,041	763,218	المشتقات بالقيمة العادلة السالبة
8,152,568	-	2,077,418	6,075,150	مطلوبات أخرى
212,440,978	-	70,351,746	142,089,232	إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية				
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك				
20,547,945	(2)	(5,882,775)	11,430,720	رأس المال المساهم
9,559,123	(2)	9,559,123	-	رأس المال المدفوع الإضافي
10,163,817	(2.3)	(600,062)	600,062	الاحتياطي القانوني
-	(2.3)	(130,000)	130,000	الاحتياطي العام
198,951	(2.3)	(13,129)	126	الاحتياطيات الأخرى
7,466,302	(2;3)	(1,469,189)	1,584,244	الأرباح المحتجزة
(30,984)	-	(30,984)	-	احتياطي لبرنامج الأسهم
47,905,154		1,463,968	13,714,168	إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك
123,046	-	-	123,046	الحصة غير المسيطرة
48,028,200		1,463,968	13,714,168	إجمالي حقوق الملكية
260,469,178		1,463,968	174,939,296	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

قائمة الدخل لكل من بنك ساب والبنك الأول وكذلك قائمة الدخل الموحدة
الافتراضية للشركتين لفترة 9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018م

لفترة 9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018م

القوائم الإفتراضية الموحدة	توضيح	التعديلات الإفتراضية	البنك الأول	ساب	
7,642,668		-	2,757,679	4,884,989	دخل العمولات الخاصة
1,485,241		-	727,048	758,193	مصاريف العمولات الخاصة
6,157,427		-	2,030,631	4,126,796	صافي دخل العمولات الخاصة
1,351,319		-	438,163	913,156	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
402,200		-	91,347	310,853	أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي
8,256	(4)	4,741	-	3,515	دخل الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل
-	(4)	(4,741)	4,741	-	أرباح غير متحققة للأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل صافي.
189,994		-	58,412	131,582	دخل المتاجرة، صافي
65,099		-	-	65,099	توزيع أرباح
(12,063)		-	-	(12,063)	خسائر سندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، صافي
(6,120)		-	-	(6,120)	دخل / (خسائر) العمليات الأخرى، صافي
8,156,112		-	2,623,294	5,532,818	إجمالي دخل العمليات
1,417,202		-	502,431	914,771	رواتب ومافي حكمها
206,123		-	108,389	97,734	إيجار ومصاريف مباني
228,553	(4)	129,478	-	99,075	استهلاك
-	(4)	(129,478)	129,478	-	استهلاك وإطفاء
743,705		-	217,425	526,280	مصاريف عمومية وإدارية
1,060,837	(4)	857,382	-	203,455	مخصص خسائر الإئتمان، صافي
-	(4)	(857,382)	857,382	-	الإنخفاض في خسائر الإئتمان، صافي
(4,255)		-	(4,255)	-	الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى، صافي
3,652,165		-	1,810,850	1,841,315	إجمالي مصاريف العمليات
4,503,947		-	812,444	3,691,503	الدخل من الأنشطة التشغيلية
34,991		-	8,163	26,828	الحصة في أرباح مشروع مشترك وشركات زميلة
4,538,938		-	820,607	3,718,331	صافي دخل الفترة
					المسندة إلى :
4,541,771		-	820,607	3,721,164	حقوق الملكية المساهمين العائدة لمساهمي البنك
(2,833)		-	-	(2,833)	حقوق الملكية غير المسيطرة
4,538,938		-	820,607	3,718,331	صافي دخل الفترة

المصدر: المعلومات التاريخية حسب القوائم المالية المعلنة لبنك ساب والبنك الأول

إيضاحات على المعلومات المالية الافتراضية الموحدة والموجزة

أساس الإعداد

سيقوم بنك ساب بتطبيق طريقة محاسبة الاستحواذ بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 "اندماج الأعمال". يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 تحديد المُستحوذ في أي من عمليات اندماج الأعمال وتطبيق مبادئ محاسبة الاستحواذ ولأغراض إعداد هذه المعلومات المالية الافتراضية تم تحديد بنك ساب باعتباره المُستحوذ من منظور محاسبي.

سيؤدي الاندماج إلى زيادة في رأس مال بنك ساب عن طريق إصدار 554,794,522 سهم من أسهم العوض بقيمة 10 ريال سعودي للسهم الواحد للمساهمين في البنك الأول بنسبة مبادلة 0.48535396 مقابل موجودات ومطلوبات البنك الأول التي ستنتقل ملكيتها إلى بنك ساب.

عند إتمام صفقة الاندماج، سيكون إجمالي رأس المال المصدر لبنك ساب 20,548 مليون ريال سعودي وسيتملك مساهمو البنك الأول بعد إصدار أسهم العوض الجديدة مانسبته 27% من إجمالي رأس المال المصدر لبنك ساب. إثر عملية الإندماج لن يكون هناك تواجد لبنك الأول.

تم استخراج قائمة المركز المالي الموحد وقائمة الدخل لبنك ساب وذلك لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018م من القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة (غير المدققة) من بنك ساب وذلك في التاريخ نفسه. تم استخراج قائمة المركز المالي الموحد وقائمة الدخل لبنك الأول وذلك لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018م من القوائم المالية المرحلية الموحدة (غير المدققة) في بنك الأول وذلك في التاريخ نفسه.

تم استخراج قائمة المركز المالي الموحد بتاريخ 1 يناير 2018م من القوائم المالية الموحدة (المدققة) لبنك ساب كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م. تم استخراج قائمة المركز المالي الموحد لبنك الأول كما في 1 يناير 2018م من القوائم المالية الموحدة (غير المدققة) من بنك الأول كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.

تم إعداد القوائم المالية الافتراضية وعرضها وفق السياسات المحاسبية للبنك ساب كما هو موضح في القوائم المالية الموحدة (المدققة) كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م باستثناء المعيارين المحاسبين الجديدين والذي قام بنك ساب باعتمادها ابتداء من 1 يناير 2018م (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 "الإيراد من العقود مع العملاء") والتي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لبنك ساب (غير مدققة) لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018م.

إن السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل بنك ساب كما هو موضح في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م وفي القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018م لا تختلف بشكل جوهري عن تلك المستخدمة من قبل البنك الأول.

وصف التعديلات الافتراضية

تستند التعديلات الافتراضية التي أجريت لأغراض إعداد المعلومات المالية الافتراضية إلى المعلومات المتاحة والتقدير الأولي، فضلاً عن بعض الافتراضات الموضحة في هذه الإيضاحات والمتعلقة بالمعلومات المالية الافتراضية. ولا تحتوي المعلومات المالية الافتراضية على أي أثر متوقع من تحقيق وفورات في التكاليف ولا على أي تعديلات أو أي نفقات مستقبلية إضافية قد تنتج عن عملية الاندماج. بالإضافة إلى ذلك، لا تعكس المعلومات المالية الافتراضية أي آثار محتملة أو مستقبلية ناتجة عن أي تعويضات/متطلبات تنظيمية محتملة قد يتم فرضها على بنك ساب من جانب السلطات أو الجهات التنظيمية عند إتمام الاندماج أو تتعلق بعملية الاندماج. وإضافة إلى ذلك، لم يتم تعديل المعلومات المالية الافتراضية لتعكس التكاليف المتعلقة بالاستحواذ.

تتمثل التعديلات الافتراضية المضمنة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الموحد في ما يلي:

1. تعديل لطريقة عرض المعلومات لضمان اتساق العرض بين القوائم المالية الموحدة الخاصة بالمركز المالي لبنك ساب والبنك الأول. وبالتحديد فيما يتعلق ب "الديون الثانوية" لبنك الأول حيث تم إدراجها ضمن فئة "سندات الدين المطروحة" في المعلومات المالية الموحدة الافتراضية لتتماشى مع طريقة العرض لبنك ساب.
2. التعديلات لتسجيل إصدار أسهم العوض في بنك ساب إلى مساهمي البنك الأول. تم احتساب العوض لعملية الاستحواذ في المعلومات المالية الافتراضية على أساس نسبة مبادلة 0.48535396 سهم في بنك ساب لكل سهم في البنك الأول وهو ما ينتج عنه حصة ملكية بنسبة 27.00٪ لصالح مساهمي البنك الأول في بنك ساب عند إتمام الاندماج وحصة ملكية بنسبة 73.00٪ لصالح مساهمي بنك ساب الحاليين، وذلك على النحو الموضح أدناه:

الوحدات	%	
1,143,072,000		أسهم البنك الأول القائمة
0.48535396		نسبة المبادلة
554,794,522		عدد الأسهم التي سيصدرها بنك ساب إلى مساهمي البنك الأول
		القيمة الاسمية للأسهم التي سيصدرها بنك ساب إلى مساهمي البنك الأول (بالألف ريال سعودي)
5,547,945	27.00%	
15,000,000	73.00%	رأس المال المصدر لبنك ساب (بالألف ريال سعودي)
20,547,945	100.00%	رأس المال الإجمالي لبنك ساب بعد الاندماج (بالألف ريال سعودي)

بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 المتعلق باندماج الأعمال، يكون العوض المستحق عن استحواذ بنك ساب على البنك الأول هو القيمة العادلة للأسهم التي سيتعين على بنك ساب إصدارها لصالح مساهمي البنك الأول والتي من شأنها منح مساهمي بنك ساب ومساهمي البنك الأول نفس حصة حقوق الملكية بنسبة 27٪ و 73٪، على التوالي، في بنك ساب عند إتمام عملية الاندماج.

تم احتساب المقابل المستحق عن الاستحواذ على أساس سعر الإغلاق الخاص ببنك ساب البالغ 27.23 ريال سعودي للسهم الواحد حسب موقع تداول في 1 يناير 2018م ويعتبر العوض المستحق عن الاستحواذ استرشادياً ومن المقرر مراجعته بحيث يعكس سعر السوق لأسهم بنك ساب في تاريخ إتمام صفقة الاندماج.

تم حساب العوض على النحو التالي:

554,795	عدد الأسهم التي سيصدرها بنك ساب إلى مساهمي بنك الأول (بالألف وحدة)
27.23	مضروباً في: سعر سهم بنك ساب كما في 1 يناير 2018
15,107,068	المقابل الإجمالي (بالألف ريال سعودي) حسب القيمة السوقية (كما في 01 يناير 2018م)

ينشأ رأس مال مدفوع إضافي (علاوة إصدار الأسهم) بقيمة 9.6 مليار ريال سعودي عند إصدار بنك ساب لأسهم العوض، وهو ما يتم حسابه على النحو التالي:

المبالغ بالألف ريال سعودي	
15,107,068	المقابل الإجمالي حسب القيمة السوقية كما في 01 يناير 2018م
5,547,945	القيمة الاسمية للأسهم التي تصدرها بنك ساب إلى مساهمي البنك الأول
9,559,123	رأس المال المدفوع الإضافي (كما في 01 يناير 2018م)

قد تم تسجيل الزيادة البالغة 1.5 مليار ريال سعودي في إجمالي العوض (المحتسب على النحو المذكور أدناه) على القيمة الدفترية التاريخية للموجودات الصافية لدى البنك الأول كما في 1 يناير 2018م بإفتراض أن الإستحواذ قد تم في 1 يناير 2018م. في حال تم إعداد القوائم المالية الافتراضية بناءً على فرضية أن الاستحواذ قد تم في 30 سبتمبر 2018م، فإن الزيادة البالغة قيمتها 4 مليار ريال سعودي في إجمالي العوض (المحتسب على النحو المذكور أدناه) على القيمة الدفترية التاريخية للموجودات الصافية لدى البنك الأول كما في 30 سبتمبر 2018م بعد تعديلات بنود حقوق الملكية الأخرى سيتم تقديمها في قائمة المركز المالي الافتراضي ولم يتم تقسيم هذا المبلغ بين الشهرة والموجودات غير الملموسة بانتظار نتائج عملية تخصيص سعر الشراء التي سيقوم بها بنك ساب لأغراض المحاسبة عند الإنتهاء من الإستحواذ.

إضافة إلى ذلك، لا تتضمن المعلومات المالية الافتراضية أي تعديلات على القيمة العادلة للأصول والمطلوبات المحتملة للبنك الأول كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 وسيتم احتساب القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ.

المبالغ بالألف ريال سعودي

15,107,068	المقابل الإجمالي
13,643,100	مخصوصاً منه: صافي الموجودات المعدلة للبنك الأول كما في 1 يناير 2018م
1,463,968	الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى الناتجة عن الاندماج (كما في 1 يناير 2018م)

تم حساب صافي الموجودات المعدلة للبنك الأول من خلال خصم بنود حقوق الملكية الأخرى التي تمثل المصالح الجارية لأطراف أخرى في بنك ساب عند إتمام عملية الاندماج وبالتالي تم استبعادها من حساب الشهرة/الموجودات غير الملموسة.

المبالغ بالألف ريال سعودي

13,599,696	صافي الموجودات للبنك الأول كما في 1 يناير 2018م
	مخصوصاً منه: بنود حقوق الملكية الأخرى
43,404	احتياطي لبرنامج الأسهم
13,643,100	صافي الموجودات المعدلة للبنك الأول (كما في 1 يناير 2018م)

3. تمثل الأرباح المبقاة الموحدة وأرصدة حقوق الملكية الأخرى في تاريخ الاندماج أرصدة ما قبل الاندماج الخاصة ببنك ساب باستثناء احتياطي برنامج الأسهم الخاص بالبنك الأول حيث تم الإبقاء عليه نظراً لكونه يمثل المصلحة الجارية في بنك ساب عند إتمام الاندماج.

4. تم القيام بتعديلات العرض لضمان التناسق في العرض بين قائمة الدخل الموحدة والموجزة لكل من ساب وبنك الأول. على وجه الخصوص، بالنسبة للبنك الأول، فإن "الأرباح غير متحققة للأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، صافي" يقع عرضها ضمن " دخل الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل"، "الإستهلاك والإطفاء" تم عرضها ضمن "الإستهلاك" و "الإنخفاض في خسائر الإئتمان، صافي" قد تم عرضها ضمن "مخصص خسائر الإئتمان، صافي" في القوائم المالية المدمجة و الافتراضية وذلك بهدف التناسق مع طريقة عرض بنك ساب.

كما ورد ذكره أعلاه، قد يؤدي القيام بتوزيع سعر الشراء إلى الحاق مبالغ مختلفة تُنسب إلى الموجودات والمطلوبات المحتملة المستحوذة كجزء من الدمج عن تلك المعروضة في المعلومات المالية الافتراضية التي يتم إعدادها لأغراض التوضيح. وبناءً عليه، لم يتم إجراء أي تعديلات بهذه المبالغ المؤقتة في قائمة الدخل الموحدة الافتراضية أو في قائمة المركز المالي الموحد الافتراضية، مثل ما يتعلق بإطفاء الموجودات غير الملموسة أو انخفاض قيمة الشهرة.

مقارنة لمؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة ببنك ساب وفقاً للقوائم المالية الافتراضية مقابل القوائم المالية لبنك ساب

تم احتساب مؤشرات الأداء الرئيسية التالية كما في 30 سبتمبر 2018م على مستوى بنك ساب (قبل الاندماج) وعلى المستوى الموحد الافتراضي (ما بعد الاندماج) كما هو محدد أدناه:

- نسبة القروض والسلف إلى الودائع: تحتسب بقسمة إجمالي القروض والسلف على ودايع العملاء.
- نسبة القروض غير العاملة: تحتسب على أساس نسبة إجمالي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض والسلف.
- نسبة المستوى الأول لرأس المال (Tier 1): تحتسب على أساس نسبة الشريحة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر.
- العائد على متوسط حقوق المساهمين: تحتسب بقسمة صافي دخل البنك إلى متوسط حقوق المساهمين.
- نسبة تغطية السيولة: تحتسب بقسمة الأصول السائلة عالية الجودة للبنك إلى التدفقات النقدية الصافية على مدى فترة ضغط تبلغ 30 يوماً.
- صافي معدل التمويل المستقر: تحتسب بقسمة مبلغ التمويل الثابت المتاح ("Available Stable Funding") نسبة إلى مقدار التمويل المستقر المطلوب ("Required Stable Funding").
- صافي هامش دخل العمولات الخاصة: تحتسب بقسمة إجمالي دخل العمولات الخاصة مطروحاً منها مصروف العمولة الخاص إلى متوسط الأصول ذات العائد.
- نسبة التكلفة إلى الدخل: تحتسب بقسمة مصاريف العمليات إلى دخل العمليات.

القوائم الافتراضية الموحدة

بنك ساب	مؤشرات الأداء الرئيسي محتسبة كما في 30 سبتمبر 2018	(ما بعد الاندماج)
174,939	إجمالي الموجودات (بالملايين ريال سعودي)	260,469
112,128	صافي القروض و السلف (بالملايين ريال سعودي)	171,124
129,328	اجمالي الودائع (بالملايين ريال سعودي)	194,642
86.7%	نسبة القروض والسلف إلى الودائع	87.9%

القوائم الافتراضية الموحدة

بنك ساب	مؤشرات إضافية للأداء الرئيسي محتسبة كما في 30 سبتمبر 2018 *	(ما بعد الاندماج)
2.4%	نسبة القروض غير العاملة	3.0%
19.9%	نسبة المستوى الأول لرأس المال (Tier 1)	19.5%
15.0%	العائد على متوسط حقوق المساهمين **	12.7%
219.7%	نسبة تغطية السيولة	234.4%
159.4%	صافي معدل التمويل المستقر	146.6%
3.1%	صافي هامش دخل العمولات الخاصة **	3.1%
29.6%	نسبة التكلفة إلى الدخل **	31.8%

* تم احتساب مؤشرات الأداء الرئيسية هذه على أساس موحد (أي بإضافة المعلومات المالية ذات الصلة لبنك ساب وبنك الأول) باستخدام المعلومات المالية المستمدة من القوائم المالية المدققة المتاحة للعموم لبنك ساب القوائم المالية الخاصة ببنك الأول والواردة في القسم (11) "المعلومات المالية" من هذه الوثيقة.

** مؤشرات الأداء المتعلقة بقائمة الدخل الموحدة الافتراضية

الملحق رقم (٦)

النظام الأساسي للبنك الأول

البنك الأول (شركة مساهمة سعودية)

أولاً: عقد الشركة الابتدائي

بين:

- أولاً: بنك هولندا العام (شركة مساهمة هولندية)، مؤسسة ومسجلة طبقاً لقوانين المملكة الهولندية، ومركزه الرئيسي مدينة أمستردام ويمثله في هذا العقد المستر وليم جان فان ديرمييه بمقتضى قرار خاص صادر من مجلس إدارة البنك في 14 أكتوبر 1975م، المصدق على مستخرج منه من السلطات الهولندية المختصة والقنصلية الهولندية بجدة، ثم من وزارة الخارجية السعودية برقم 8173 في يوم 13 ذي القعدة 1395هـ (16 نوفمبر 1975م).
- ثانياً: صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن خالد بن عبدالعزيز، السعودي الجنسية، والمقيم بمدينة الرياض.
- ثالثاً: صاحب السمو الأمير خالد بن عبدالله بن عبدالرحمن، السعودي الجنسية، والمقيم بمدينة الرياض.
- رابعاً: صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز، السعودي الجنسية، والمقيم بمدينة الرياض.
- خامساً: الشيخ أحمد عبدالله الجفالي، من رجال الأعمال، السعودي الجنسية، بمقتضى حفيظة النفوس رقم 56336 الصادرة من مكة المكرمة في يوم أول ربيع الأول 1386هـ والبالغ من العمر 50 سنة، ويقيم بمدينة جدة.
- سادساً: شركة عبدالله سعيد بقشان واخوانه (شركة تضامن) الكائن مركزها الرئيسي بمدينة جدة والمقيدة تحت رقم (1615) بسجلها التجاري ويمثلها في هذا العقد الشيخ علي عبدالله بقشان.
- سابعاً: مؤسسة محمد بن لادن، المقيدة تحت رقم (3793) بالسجل التجاري لمدينة جدة، ويمثلها الشيخ محمد صالح باحارث رئيس المجلس المشكل لإدارتها بمقتضى الأمر الملكي المبلغ إلى وزير المالية والإقتصاد الوطني كتاب صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء رقم 9/1/7/7 المؤرخ 11 محرم 1389 هـ.
- ثامناً: الشيخ حسين إسماعيل شكري، المستشار القانوني والمحامي، السعودي الجنسية، بمقتضى حفيظة النفوس رقم 1015 الصادرة من جدة في يوم 18 صفر 1391هـ والبالغ من العمر 47 سنة، والمقيم بعمارة المركز التجاري والسكني بجدة.
- تاسعاً: الشيخ محمد عبدالرحمن الفريخ، من رجال الأعمال، السعودي الجنسية، بمقتضى حفيظة النفوس رقم 779 الصادرة من الرياض في يوم 19 ذي القعدة 1387 هـ والبالغ من العمر 47 سنة، ويقيم بمدينة الرياض.

عاشراً : الشيخ عبدالعزيز محمد بن نصار، التاجر، السعودي الجنسية، بمقتضى حفيظة النفوس رقم 710 الصادرة من الرياض في 4 ربيع الأول 1378هـ، والبالغ من العمر 59 سنة، ويقوم بمدينة الرياض.

حادي عشر: الشيخ عبداللطيف علي العيسى، من رجال الأعمال، السعودي الجنسية، بمقتضى حفيظة النفوس رقم 18269 الصادرة من الاحساء في يوم 6 شعبان 1379هـ والبالغ من العمر 58 سنة، ويقوم بمدينة الدمام.

ثاني عشر: الشيخ علي عبدالله تميمي، التاجر ، السعودي الجنسية، بمقتضى حفيظة النفوس رقم 8941 الصادرة من الدمام في يوم أول ذي القعدة 1378هـ، والبالغ من العمر 47 سنة، ويقوم بمدينة الدمام.

ثالث عشر: السيد إبراهيم صالح العطاس، التاجر، السعودي الجنسية، بمقتضى حفيظة النفوس رقم 1311 الصادرة من المدينة المنورة في 6 جمادى الثانية 1378هـ، والبالغ من العمر 65 سنة ويقوم بمدينة الدمام.

رابع عشر: السيد حسين محمد العطاس، من رجال الأعمال، السعودي الجنسية، بمقتضى حفيظة النفوس رقم 1890، الصادرة من جدة في يوم 26 ربيع الثاني 1378هـ، والبالغ من العمر 65 سنة، ويقوم بمدينة جدة.

وقد تم الاتفاق بين الأطراف المذكورين فيما تقدم، بعد أن أقر كل منهم بأهليته المعتبرة شرعاً، على ما يلي:

المادة (1) كون أطراف هذا العقد فيما بينهم جماعة غرضها تأسيس شركة مساهمة سعودية الجنسية تدعى "البنك السعودي الهولندي" بترخيص من حكومة المملكة، ووفقاً لأحكام النظام الأساسي المرافق ونظام الشركات الساري ونظام مراقبة البنوك وكافة أنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية الأخرى النافذة.

المادة (2) غرض الشركة مزاوله عمليات البنوك وفقاً لأحكام أنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، وبصفة خاصة شراء فروع بنك هولندا العام بجدة والدمام والخبر، بكافة أصولها وخصومها والحلول محل هذا البنك فيما كان يزاوله بالفروع المذكورة من نشاط مصرفي والإستمرار فيه. وبغير تحديد لعمومية هذا الغرض تزاول الشركة العمليات التالية:

أ. فتح الحسابات الجارية وتلقي الودائع تحت الطلب أو التي لأجل.

ب. فتح حسابات التوفير والأنواع المماثلة من الحسابات ومزاولة عمليات بنوك التوفير.

ج. خصم الأوراق التجارية كالكمبيالات والسندات لأمر، وبصفة عامة الصكوك والأوراق التجارية التي تكون قابلة للخصم.

د. منح قروض وحسابات جارية مدينة سواءً بغير ضمان أو مقابل ضمان مقبول.

هـ. التعامل في الأسهم والسندات لحساب البنك أو لحساب العملاء.

و. التعامل في السندات التي تصدرها أو تضمناها الحكومة السعودية أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية ذات المركز الموثوق به.

ز. فتح الإعتمادات المستندية وإصدار الكفالات ومنح التسهيلات المصرفية لعمليات الاستيراد والتصدير والتجارة المحلية.

- ح. القيام بعمليات النقد الأجنبي.
- ط. قبول المستندات ذات القيمة لحفظها وتنفيذ كل أنواع العمليات المتصلة بها.
- ي. الحصول على اعتمادات من المؤسسات الحكومية السعودية ومن البنوك المحلية والأجنبية ومن المؤسسات المالية الأخرى وتقديم الاعتمادات للمؤسسات الحكومية وللبنوك المحلية والأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى وذلك للأغراض المصرفية.
- ك. فتح حسابات جارية باسم الشركة لدى البنوك المحلية أو الأجنبية أو المؤسسات المالية.
- ل. حفظ وإدارة الخزائن الحديدية.
- م. قبول تمثيل المؤسسات المصرفية والنقدية المنشأة طبقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية.
- ن. تحويل الأموال إلى جهات أخرى حسب رغبة العملاء.
- س. قبول الكمبيالات والسندات لأمر والمستندات الأخرى للتحويل.
- ع. القيام بأي عمليات مصرفية أخرى غير محظورة بأنظمة البنوك والنقد النافذة في المملكة العربية السعودية.
- ف. إنشاء وتشغيل وإدارة مخازن الإيداع والمخازن الأخرى لتخزين البضائع والسلع ومنح قروض بضمانها.
- ص. العمل كوكلاء عن الحكومات - والهيئات والسلطات المحلية، وأي شخص آخر طبيعي أو اعتباري في الحدود المقررة بالاتفاقيات أو الأنظمة الخاصة.
- ق. القيام بالنيابة عن أي شخص طبيعي أو اعتباري في المملكة العربية السعودية أو خارجها - أو بصفتها أميناً عنه أو منفذاً لوصية أو دائناً مرتهناً بتحصيل المبالغ المستحقة لأي شخص أو أشخاص من هؤلاء لدى الغير وإصدار المخالصات والسندات الدالة على ذلك.
- ر. القيام بإجراء أو طرح أو ضمان الاشتراك أو إدارة أو تنفيذ أي إصدار عام أو خاص تقوم به الدولة أو أي هيئة محلية أو شركة عن أسهم أو سندات والاكتتاب في هذه الأسهم والسندات عند الضرورة وفي الحدود المقررة بمقتضى الأنظمة.
- ش. إدارة وبيع واستغلال وحياسة والتعامل في أية أموال أو حقوق أو مصلحة في أي مال منقول أو ثابت قد يؤول إلى الشركة أو تملكه أو يدخل في حوزتها استيفاءً لكل أو بعض مطلوباتها أو ضماناً لأية قروض أو تسهيلات مقدمة منها أو قد تتعلق بأية طريقة أخرى بهذه المطالبة أو بهذا الضمان.
- ت. المساهمة أو الاشتراك بأي وجه من الوجوه في الشركات والمنشآت التي تزاوّل نشاطاً مماثلاً أو تعاون على تحقيق هذه الأغراض أو تندمج فيها أو تشتريها وذلك مع مراعاة أحكام الأنظمة واللوائح السارية في المملكة العربية السعودية.
- ث. القيام بكافة الأعمال والتصرفات الأخرى التي يترتب عليها أو التي يكون من شأنها تقدم أعمال الشركة أو اتساعها.

المادة (3) يكون المركز الرئيسي للشركة مدينة جدة. ولمجلس الإدارة أن ينشئ للشركة فروعاً أو مكاتب أو وكالات أو يعين لها مراسلين في أي مدينة أو بلدة أخرى في المملكة العربية السعودية أو خارجها وفقاً لأحكام النظام الساري.

المادة (4) مدة الشركة (99) تسع وتسعون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ قرار وزير التجارة بإعلان تأسيس الشركة. وتجوز دائماً إطالة مدة الشركة بقرار تصدره الجمعية العامة العادية للمساهمين قبل انتهاء المدة بسنة واحدة على الأقل.

المادة (5) رأس مال الشركة (35,000,000) خمسة وثلاثون مليون ريال قيمة كل منها (100) مائة ريال سعودي وموزع على النحو التالي:

القيمة ريال سعودي	عدد الأسهم	
10,000,000	100,000	(1) أسهم تطرح للاكتتاب العام بين المواطنين السعوديين
11,000,000	110,000	(2) أسهم اكتتب فيها المؤسسون السعوديون
14,000,000	140,000	(3) أسهم اكتتب فيها بنك هولندا العام (شركة مساهمة)
35,000,000	350,000	

وقد اكتتب المؤسسون السعوديون وبنك هولندا العام (شركة مساهمة) في (250,000) مائتين وخمسين ألف سهم ودفعوا بالكامل قيمة أسهمهم على النحو التالي:

القيمة المدفوعة	عدد الأسهم	اسم المؤسس
750,000	7,500	(1) الأمير بندر بن خالد بن عبد العزيز
750,000	7,500	(2) الأمير خالد بن عبدالله بن عبد الرحمن
1,000,000	10,000	(3) الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز
1,000,000	10,000	(4) الشيخ أحمد عبد الله الجفالي
750,000	7,500	(5) شركة عبد الله سعيد بقشان وإخوانه
750,000	7,500	(6) مؤسسة محمد بن لادن
750,000	7,500	(7) الشيخ حسين إسماعيل شكري
1,000,000	10,000	(8) الشيخ محمد عبد الرحمن الفريخ
750,000	7,500	(9) الشيخ عبد العزيز محمد بن نصار
1,000,000	10,000	(10) الشيخ عبد اللطيف علي العيسى
750,000	7,500	(11) الشيخ علي عبدالله تميمي
750,000	7,500	(12) السيد إبراهيم صالح العطاس
1,000,000	10,000	(13) السيد حسين محمد العطاس
14,000,000	140,000	(14) بنك هولندا العام (شركة مساهمة)
25,000,000	250,000	

وقد أودع مجموع قيمة الأسهم التي اكتتب فيها المؤسسون السعوديون وبنك هولندا العام (شركة مساهمة) البالغ (25,000,000) خمسة وعشرين مليون ريال سعودي لدى بنك هولندا العام بجدة باسم الشركة تحت التأسيس طبقاً للشهادة الصادرة من البنك المذكور.

وتطرح الأسهم الباقية وعددها (100,000) مائة ألف سهم للاكتتاب العام من المواطنين السعوديين في خلال (30) يوماً من تاريخ المرسوم الملكي المرخص بتأسيس الشركة، وتدفع قيمة كل سهم منها بالكامل عند الاكتتاب ويودع مجموع حصيلة هذا الاكتتاب باسم الشركة تحت التأسيس لدى أحد البنوك المعينة لهذا الغرض. ولا يسأل المساهمون إلا بقدر قيمة أسهمهم.

المادة (6) تعقد الشركة اتفاقية إدارة فنية مع بنك هولندا العام يقدم البنك بموجبها إلى الشركة خدمات الإدارة الفنية لمدة ثمانية سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى يحددها مجلس إدارة الشركة.

المادة (7) تعهد الأطراف الموقعون على هذا العقد بالقيام بكل الإجراءات التي يتطلبها تأسيس الشركة طبقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية بما في ذلك طلب استصدار المرسوم الملكي المرخص لتأسيس الشركة، وإتمام الإجراءات التي تتطلبها حصة تكوين الشركة بما في ذلك قرار وزير التجارة بإعلان تأسيسها. ولهذا الغرض قد فوضوا الأستاذين حسين شكري ومحمود أمين العيوطي المستشارين القانونيين والمحامين بجدة مجتمعين ومنفردين، في استيفاء كافة الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركة وإدخال التعديلات التي تطلب السلطات المختصة إدخالها سواءً على هذا العقد أو على النظام الأساسي المرافق له، وفي شهر الشركة وفقاً لأحكام نظام الشركات الساري في المملكة.

المادة (8) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد أحكام نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/6 في 22 ربيع الأول 1385هـ، وكافة الأحكام التي تصدر فيما بعد في شأن الشركة المساهمة.

حرر هذا العقد من (20) نسخة، لكل طرف نسخة، وتستخدم النسخ الباقية في إنجاز إجراءات تأسيس الشركة.

جدة في يوم 19 ذي القعدة 1395هـ (الموافق 22 نوفمبر 1975م).

البنك الأول

(شركة مساهمة سعودية)

ثانياً: النظام الأساسي

الباب الأول: تأسيس الشركة

المادة (1) تأسست طبقاً لأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك وكذلك أحكام الأنظمة الأخرى السارية في المملكة والنظام الحالي، شركة مساهمة سعودية بين مالكي الأسهم المبيته أحكامها فيما يلي:

المادة (2)* اسم الشركة هو (البنك الأول - شركة مساهمة سعودية)

المادة (3) غرض الشركة هو : مزاوله عمليات البنوك وفقاً لأحكام أنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، وبصفة خاصة بجدة والدمام والخبر بكافة أصولها وخصومها والحلول محل هذا البنك فيما كان يزاوله بالفروع المذكورة من نشاط مصرفي والاستمرار فيه.

وبغير تحديد لعمومية هذا الغرض تزاوّل الشركة العمليات الآتية:

أ. فتح الحسابات الجارية وتلقي الودائع تحت الطلب أو التي لأجل.

ب. فتح حسابات التوفير والأنواع المماثلة من الحسابات ومزاولة عمليات بنوك التوفير.

ج. خصم الأوراق التجارية كالكمبيالات والسندات لأمر، وبصفة عامة الصكوك والأوراق التجارية التي تكون قابلة للخصم.

د. منح قروض وحسابات جارية مدينة سواءً بغير ضمان أو مقابل ضمان مقبول.

هـ. التعامل في الأسهم والسندات لحساب الشركة أو لحساب العملاء.

و. التعامل في السندات التي تصدرها أو تضمنها الحكومة السعودية أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية ذات المركز الموثوق به.

ز. فتح الاعتمادات وإصدار الكفالات ومنح التسهيلات المصرفية لعمليات الاستيراد والتصدير والتجارة المحلية.

ح. القيام بعمليات النقد الأجنبي.

ط. قبول المستندات ذات القيمة لحفظها وتنفيذ كل أنواع العمليات المتعلقة بها.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 30 محرم 1438هـ (الموافق 31 أكتوبر 2016م). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 31.

- ي. الحصول على اعتمادات من المؤسسات الحكومية السعودية ومن البنوك المحلية والأجنبية ومن المؤسسات المالية الأخرى، وتقديم الاعتمادات للمؤسسات الحكومية وللبنوك المحلية والأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى، وذلك للأغراض المصرفية.
- ك. فتح حسابات جارية باسم الشركة لدى البنوك المحلية أو الأجنبية أو المؤسسات المالية.
- ل. حفظ وإدارة الخزائن الحديدية.
- م. قبول تمثيل المؤسسات المصرفية والنقدية المنشأة طبقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية.
- ن. تحويل الأموال إلى جهات أخرى حسب رغبة العملاء.
- س. قبول الكمبيالات والسندات لأمر، والمستندات الأخرى للتحويل.
- ع. القيام بأية عملية مصرفية أخرى غير محظورة طبقاً لأنظمة البنوك والنقد النافذة في المملكة العربية السعودية.
- ف. إنشاء وتشغيل وإدارة مخازن الإيداع والمخازن الأخرى لتخزين البضائع والسلع ومنح قروض بضمانها.
- ص. العمل كوكلاء عن الحكومات والهيئات والسلطات المحلية، وأي شخص آخر طبيعي أو اعتباري في الحدود المقررة بالاتفاقيات أو الأنظمة الخاصة.
- ق. القيام بالنيابة عن أي شخص طبيعي أو اعتباري في المملكة العربية السعودية أو خارجها أو بصفتها أميناً عنه أو منفذاً لوصية أو دائناً مرتبناً، بتحصيل المبالغ المستحقة لأي شخص أو أشخاص من هؤلاء لدى الغير وإصدار المخالصات والسندات الدالة على ذلك.
- ر. القيام بإجراء أو طرح أو ضمان أو الاشتراك أو إدارة أو تنفيذ أي إصدار عام أو خاص تقوم به الدولة أو أي هيئة محلية أو شركة عن أسهم أو سندات والاككتاب في هذه الأسهم والسندات عند الضرورة وفي الحدود المقررة بمقتضى الأنظمة.
- ش. إدارة وبيع واستغلال وحيازة والتعامل في أية أموال أو حقوق أو مصلحة في أي مال منقول أو ثابت قد يؤول إلى الشركة أو تتملكه أو يدخل في حوزتها استيفاءً لكل أو بعض مطلوباتها أو ضماناً لأية قروض أو تسهيلات مقدمة منها أو قد تتعلق بأية طريقة أخرى بهذه المطالبة أو بهذا الضمان.
- ت. المساهمة أو الاشتراك بأي وجه من الوجوه في الشركات والمنشآت التي تزاوّل نشاطاً مماثلاً أو تعاون على تحقيق هذه الأغراض أو تندمج فيها أو تشتريها وذلك مع مراعاة الأنظمة واللوائح السارية في المملكة العربية السعودية.
- ث. القيام بكافة الأعمال والتصرفات الأخرى التي يترتب عليها أو التي يكون من شأنها تقدم أعمال الشركة أو اتساعها.

المادة (4) * يكون المركز الرئيسي للشركة مدينة الرياض. ولمجلس الإدارة أن ينشئ للشركة فروعاً أو مكاتب أو وكالات أو يعين مراسلين في أية مدينة أو بلدة أخرى في المملكة العربية السعودية أو خارجها مع مراعاة ما تقرره الأنظمة السارية.

المادة (5) مدة الشركة (99) تسع وتسعون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ قرار وزير التجارة بإعلان تأسيس الشركة. ويجوز دائماً إطالة مدة الشركة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية للمساهمين قبل انتهاء المدة بسنة واحدة على الأقل.

الباب الثاني: رأس المال والأسهم

المادة (6) ** رأس مال الشركة 11,430,720,000 ريال (أحدى عشر ألف وأربعمائة وثلاثون مليون وسبعمائة وعشرون ألف ريال) مقسم إلى 1,143,072,000 (ألف ومائة وثلاثة وأربعون مليون واثنان وسبعون ألف) سهم نقدي متساوية القيمة، قيمة كل عشرة ريالات سعودية مدفوعة بالكامل.

- * تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 شعبان 1406 هـ. (الموافق 6 مايو 1986م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 31.
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 15 صفر 1398 هـ. (الموافق 24 يناير 1978م). راجع النص الأساسي بالملحق ص رقم 31.
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 10 شوال 1399 هـ. (الموافق 1 سبتمبر 1979م). راجع النص الأساسي بالملحق ص رقم 31.
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 5 جمادى الأولى 1415 هـ. (الموافق 10 أكتوبر 1994م). راجع النص الأساسي بالملحق ص رقم 31.
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 20 ذي القعدة 1418 هـ. (الموافق 18 مارس 1998م). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 32.
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 18 شوال 1420 هـ. (الموافق 25 يناير 2000م). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 32.
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 22 ذي الحجة 1422 هـ. (الموافق 6 مارس 2002م). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 32.
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 محرم 1425 هـ. (الموافق 16 مارس 2004م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 32.
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 28 صفر 1427 هـ. (الموافق 28 مارس 2006م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 32.
- ملاحظة : رأسمال الشركة 2,205,000,000 ريال (ألفان ومائتان وخمسة ملايين ريال سعودي) مقسم إلى 44,100,000 سهم (أربعة وأربعون مليون ومائة ألف) سهم نقدي متساوية القيمة، قيمة كل سهم خمسون ريال سعودي مدفوع بالكامل. وبناء على قرار مجلس الوزراء الموقر القاضي بتجزئة السهم إلى خمسة أسهم وقيمة اسمية قدرها عشرة ريالات للسهم، يصبح رأس المال مقسم إلى 220,500,000 سهم (مائتان وعشرون مليون وخمسمائة ألف سهم). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 32.
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 1 ربيع الأول 1428 هـ. (الموافق 20 مارس 2007م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 33
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 ربيع الأول 1430 هـ. (الموافق 24 مارس 2009م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 33
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 ربيع الثاني 1433 هـ. (الموافق 18 مارس 2012 م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 33.
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 17 جمادى الأولى 1435 هـ. (الموافق 18 مارس 2014م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 33
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 26 جمادى الأولى 1436 هـ. (الموافق 17 مارس 2015م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 33
- ** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 رجب 1437 هـ. (الموافق 2 مايو 2016 م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 33

المادة (7) اكتتب المؤسسون في (250,000) مائتين وخمسين ألف سهم ودفعوا كل قيمة أسهمهم نقداً على النحو التالي:

القيمة المدفوعة ريال سعودي	عدد الأسهم	
11,000,000	110,000	أ. المؤسسون السعوديون
14,000,000	140,000	ب. بنك هولندا العام (شركة مساهمة)
25,000,000	250,000	

وقد أودعت حصيلة هذا الاكتتاب البالغة (25,000,000) خمسة وعشرين مليون ريال سعودي باسم الشركة تحت التأسيس ، كما تدل على ذلك الشهادة الصادرة من البنك المذكور.

وتطرح الأسهم الباقية وعددها (100,000) مائة ألف سهم للاكتتاب العام من المواطنين السعوديين في خلال (30) يوماً التالية لتاريخ المرسوم الملكي المرخص بتأسيس الشركة، على أن تدفع قيمة كل سهم عند الاكتتاب ويودع مجموع حصيلة هذا الاكتتاب لدى أحد البنوك المعتمدة لهذا الغرض.

المادة (8) في حالة زيادة رأس المال بإصدار أسهم نقدية جديدة، تدفع قيمة هذه الأسهم بأكملها. وإذا تخلف المساهم عن دفع قيمة الأسهم في المواعيد المعينة لذلك، جاز لمجلس الإدارة بعد مطالبة المساهم بكتاب مسجل بأداء المبلغ المستحق في خلال (15) خمسة عشر يوماً، أن يبيع السهم في مزاد علني. ومع ذلك يجوز للمساهم المتخلف حتى اليوم المحدد للمزايدة أن يدفع القيمة المستحقة عليه على أن يؤدي في الوقت نفسه المصروفات التي أنفقتها الشركة.

وتستوفي الشركة من حصيلة البيع المبالغ المستحقة لها، وترد الباقي لصاحب السهم . فإذا لم تف حصيلة البيع بهذه المبالغ جاز للشركة أن تستوفي الباقي من أموال المساهم الأخرى. وتلغي الشركة شهادة السهم الذي يبيع وتعطي المشتري شهادة جديدة تحمل رقم الشهادة الملقاة ويؤشر بذلك في سجل الأسهم.

المادة (9)* تكون الأسهم اسمية ولا يجوز أن تصدر بأقل من قيمتها الاسمية، ولكن يجوز أن تصدر بأعلى من هذه القيمة، وفي هذه الحالة الأخيرة يوضع فرق القيمة في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين ولا يجوز توزيعه كأرباح على المساهمين. والسهم غير قابل للتجزئة في مواجهة الشركة. فإذا تملكه عدة أشخاص وجب عليهم أن يختاروا أحدهم لينوب عنهم في استعمال الحقوق المختصة بالسهم. ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم.

المادة (10)** الأسهم قابلة للتداول. ومع ذلك وفضلاً عن القيود الأخرى المنصوص عليها في هذا النظام الأساسي، لا يجوز تداول الأسهم العينية وكذلك الأسهم النقدية التي يكتتب فيها المؤسسون قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن(5) خمس سنوات مالية كاملة من تاريخ تأسيس الشركة لا تقل كل سنة منها عن اثني عشر شهراً. ويؤشر على شهادات الأسهم هذه بما يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والمدة التي يتمتع فيها تداولها. ومع ذلك يجوز خلال فترة

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 رجب 1437هـ. (الموافق 2 مايو 2016م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 34

** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 رجب 1437هـ. (الموافق 2 مايو 2016م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 34

** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 10 رجب 1439هـ. (الموافق 27 مارس 2018م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 34

الحظر نقل ملكية الأسهم النقدية وفقاً لأحكام بيع الحقوق من أحد المؤسسين إلى مؤسس آخر أو من ورثة أحد المؤسسين في حالة وفاته إلى الغير أو في حالة التنفيذ على أموال المؤسس المعسر أو المفلس. وفي هذه الحالات يكون لمجلس الإدارة الحق المطلق في الموافقة على نقل ملكية السهم أو الأسهم أو رفضه ، ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً وملزماً . ولا يسري هذا الحكم على الأسهم المملوكة ل رويال بنك أوف سكوتلاند إن. في.، إذا كان نقل ملكية هذه الأسهم إلى منشأة يملكها كاملة رويال بنك أوف سكوتلاند إن. في.، ومع مراعاة أحكام الأنظمة واللوائح السارية.

المادة (11)* تتداول الأسهم الاسمية وفقاً لأحكام نظام السوق المالية. ويترتب على الاكتتاب في الأسهم أو تملكها قبول المساهم لنظام الشركة الأساسي والتزامه بالقرارات الصحيحة التي تصدر من جمعيات المساهمين وفقاً لأحكام هذا النظام، سواء كان حاضراً أو غائباً وسواء كان موافقاً على القرارات أو مخالفاً لها.

المادة (12)** تستخرج شهادات الأسهم من دفتر ذي قسائم وتعطى أرقاماً متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة. وتتضمن شهادة السهم على الأخص بيان رقم وتاريخ المرسوم الصادر بالترخيص بتأسيس الشركة، ورقم وتاريخ القرار الوزاري الصادر بإعلان تأسيس الشركة وقيمة رأس المال، وعدد الأسهم الموزع عليها، وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها، ويجوز إصدار شهادات تمثل سهماً واحداً أو أكثر. ويحدد مجلس الإدارة شروط تزويد الشريك المساهم بشهادة أسهم بديلة محل الشهادة التي تفتقد أو تتلف.

المادة (13) يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال مرة أو عدة مرات بشرط أن تكون أية زيادة سابقة إن وجدت قد دفعتت بأكملها. ويعين القرار طريقة زيادة رأس المال. ويكون للمساهمين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة. ويخطر هؤلاء المساهمون بقرار زيادة رأس المال وبأولويتهم في الاكتتاب وشروط الاكتتاب بإعلان ينشر في صحيفة يومية. ويبدى المساهم رغبته كتابة في استعمال حقه في الأولوية خلال الخمسة عشر يوماً التالية للإعلان المذكور. وتوزع تلك الأسهم على المساهمين الذين طلبوا الاكتتاب بنسبة ما يملكونه من أسهم قديمة بشرط ألا يتجاوز ما يحصلون عليه من الأسهم الجديدة عدد ما اكتتبوا فيه منها. ويوزع الباقي من الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا أكثر من نصيبهم بنسبة ما يملكونه من الأسهم القديمة على ألا يتجاوز ما يحصلون عليه من الأسهم الجديدة عدد ما اكتتبوا فيه منها. ويطرح ما تبقى من الأسهم إن وجد للاكتتاب العام.

وفي حالة زيادة رأس المال بإصدار أسهم نقدية جديدة، يجب ألا يؤدي مثل هذا الإصدار بأي حال إلى زيادة عدد الأسهم التي يملكها غير السعوديين عن 40% أربعين في المائة من رأس المال.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 رجب 1437 هـ (الموافق 2 مايو 2016 م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 34 .
** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 29 شعبان 1409 هـ (الموافق 5 أبريل 1989 م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 35 .

المادة (14) يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية تخفيض رأس مال الشركة إذا زاد عن حاجتها أو إذا منيت الشركة بخسائر، على ألا يقل رأس مال الشركة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام مراقبة البنوك. ولا يصدر القرار إلا بعد تلاوة تقرير مراقب الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على الشركة وأثر التخفيض في هذه الالتزامات . ويبين القرار طريقة التخفيض. وإذا كان التخفيض نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة الشركة وجبت دعوة الدائنين إلى ابداء اعتراضاتهم عليه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في صحيفة يومية توزع في البلد الذي يقع فيه المركز الرئيسي للشركة. فإذا اعترض أحدهم وقدم إلى الشركة مستنداته في الميعاد المذكور وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن تقدم ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان آجلاً.

المادة (15) للشركة أن تحجز الأسهم المملوكة لأي مساهم يكون مديناً لها، وذلك ضماناً لأداء المبالغ المستحقة في ذمته أو لأداء التزاماته نحو الشركة. ولمجلس الإدارة بعد مضي ثلاثين يوماً من إخطار هذا المساهم أن يقوم ببيع هذه الأسهم المحجوزة بالمزاد وأن يستوفي مالها من حصيلة البيع، على أن يرد ما بقي من هذه الحصيلة إن وجد إلى المساهم ، فإذا لم تكن حصيلة البيع كافية للوفاء بديون المساهم والتزاماته قبل الشركة كان للشركة استيفاء رصيدها من أموال المساهم الأخرى.

الباب الثالث: السندات

المادة (16) يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية أن تصدر الشركة بالقروض التي تعقدها سندات متساوية القيمة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة.

الباب الرابع: إدارة الشركة

المادة (17)* يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من عشرة أعضاء يكون من بينهم ستة أعضاء يمثلون المساهمين السعوديين يعينهم هؤلاء في الجمعية العامة العادية لمدة ثلاث سنوات. وطالما بقي رويال بنك أوف سكوتلاند إن. في. مالكا لـ 40% أربعين في المائة من الأسهم يكون له أن يعين أربعة أعضاء في المجلس لمدة ثلاث سنوات وأن يبدلهم أو يبدل أي منهم. ويتم هذا التعيين بواسطة مجلس إدارة رويال بنك أوف سكوتلاند إن. في.، ويقوم المجلس بإبلاغه بكتاب يوجه إلى مجلس إدارة الشركة. ويجوز دائماً إعادة تعيين أعضاء المجلس.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 14 جمادى الثانية 1413هـ. (الموافق 8 ديسمبر 1992م). راجع النص الأساسي بالملحق - صفحة رقم 35.
* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 10 رجب 1439هـ. (الموافق 27 مارس 2018م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 35.

واستثناء مما تقدم عينَ المؤسسون أول مجلس إدارة لمدة خمس سنوات من الأعضاء الآتية
اسماؤهم:

- (1) الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز
- (2) السيد حسين محمد العطاس
- (3) الشيخ أحمد عبدالله الجفالي
- (4) الشيخ محمد عبدالرحمن الفريح
- (5) الشيخ عبداللطيف علي العيسى
- (6) الشيخ سالم أحمد بقرشان
عن المساهمين السعوديين
- (7) المستر روبرتس هازلهورف
- (8) المستر ماريوس كرام
- (9) المستر هاين هارمز
- (10) المستر وليم جان فان ديرميه
عن المساهم الأجنبي

المادة (18)* يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكاً لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها الاسمية عن عشرة آلاف ريال سعودي. وتودع هذه الأسهم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيين العضو لدى أحد البنوك التي يعينها وزير التجارة لهذا الغرض. وتخصص هذه الأسهم لضمان مسئولية أعضاء مجلس الإدارة، وتظل غير قابلة للتداول إلى أن تنقضي المدة المحددة لسماع دعوى المسئولية المنصوص عليها في المادة (79) والمادة (80) من نظام الشركات أو إلى أن يفصل في هذه الدعوى. ويقدم رويال بنك أوف سكوتلاند إن. في. أسهم ضمان العضوية عن كل عضو من الأعضاء الذي يمثلونه في المجلس. وإذا لم يقدم عضو مجلس الإدارة أسهم الضمان في الميعاد المحدد لذلك بطلت عضويته.

المادة (19) تنتهي عضوية المجلس:

- بانتهاء مدتها.
- أو باستقالة العضو.
- أو باجتماع الجمعية العامة في السنة التي يبلغ فيها الثانية والسبعين إلا إذا قررت الجمعية غير ذلك.
- أو إذا أصبح غير صالح للعضوية وفقاً لأحكام أي نظام نافذ في المملكة العربية السعودية.
- أو بعزله بقرار من الجمعية العامة يصدر بأغلبية الثلثين إذا لم يكن العزل بطلب من مجلس الإدارة وبالأغلبية البسيطة إذا كان العزل بناء على طلب مجلس الإدارة.

وإذا شغل مركز أحد الأعضاء خلال سنة الشركة المالية، يملأ المجلس المركز الشاغر مع مراعاة حكم المادة (17)، بتعيين عضو أو أكثر بصفة مؤقتة، على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العامة في أول اجتماع لها. ويكمل العضو الجديد مدة سلفه.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 29 شعبان 1409هـ. (الموافق 5 أبريل 1989م). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 36.
* كما تم تعديلها مرة أخرى بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 14 جمادى الثانية 1413هـ. (الموافق 8 ديسمبر 1992م). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 36.
* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 10 رجب 1439هـ. (الموافق 27 مارس 2018م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 36.

المادة (20)*

مع مراعاة السلطات المقررة للجمعية يكون لمجلس الإدارة أو وسع السلطات والصلاحيات في إدارة الشركة بما في ذلك عقد اتفاقيات إدارة فنية و استشارات و غيرها من الخدمات مع الغير. كما يكون له أن يفوض واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة أي عمل أو أمر يدخل في سلطاته. ولمجلس الإدارة عقد القروض لأجال تزيد عن ثلاث سنوات وشراء العقارات وبيعها ورهنها وإبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم، وعقد الصلح وقبول التحكيم. وللمجلس أن يعهد بأي من هذه السلطات إلى رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو عضو آخر أو إلى أي من المفوضين بالإدارة أو العاملين بها. وللمجلس أيضاً من وقت لآخر أن يفوض شخصاً آخر سلطة أو سلطات معينة، للمدة التي يراها المجلس مناسبة، ولكن لا يجوز لمجلس الإدارة التبرع بشيء من أموال الشركة إلا في الحدود المقررة في الأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية.

المادة (21)**

تكون مكافأة وبدل حضور أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للقرارات والتعليمات الرسمية الصادرة في هذا الشأن، وتدفع الشركة للأعضاء كل النفقات الفعلية التي تحملوها في سبيل حضور اجتماعات المجلس بما فيها مصروفات السفر والإقامة والإبواء. ويشمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية على بيان شامل لكل ما حصل عليه الأعضاء من مبالغ خلال سنة الشركة المالية من مكافأة وبدل حضور ومصروفات نثرية، وكذلك المزايا النقدية أو العينية. كما يشتمل التقرير المذكور على بيان المبالغ التي حصل عليها أعضاء المجلس بوصفهم مفوضين في إدارة الشركة أو عاملين بها أو ما قبضوه مقابل أعمال فنية أو إدارية أو استشارية.

المادة (22)***

يعين المجلس من بين أعضائه رئيساً و نائباً للرئيس وعضواً منتدباً. ويجب أن يكون رئيس المجلس ونائب الرئيس سعوديان. ويكون للرئيس حق دعوة المجلس إلى الاجتماع، وهو الذي يتولى رئاسته ورئاسة الجمعيات العامة و ينهض كذلك بكافة المهام التي يعهد المجلس إليه بها، ويمثل رئيس المجلس الشركة أمام كل السلطات الرسمية وأمام القضاء و أمام الغير، وللرئيس حق شراء وبيع العقارات ورهنها و فك الرهن، وهو مخول بتوكيل الغير وكالة خاصة أو عامة فيما ذكر. كما أن له الحق بتفويض هذا الغير ليعين وكيلاً عنه بكل أو ببعض ما أوكل إليه. و في حالة غياب الرئيس أو عدم استطاعته القيام بمهامه، يتولى نائب الرئيس القيام بعمله.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 14 جمادى الثانية 1413هـ. (الموافق 8 ديسمبر 1992م). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 36.
* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 28 شعبان 1422هـ. (الموافق 13 نوفمبر 2001م). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 37.
* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 21 ربيع الأول 1429هـ. (الموافق 29 مارس 2008م). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 37.
** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 24 رمضان 1414هـ. (الموافق 6 مارس 1994م). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 37.
*** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 29 شعبان 1409هـ. (الموافق 5 أبريل 1989م) راجع النص الأساسي بالملحق - صفحة رقم 37.
*** كما تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 14 جمادى الثانية 1413 هـ. (الموافق 8 ديسمبر 1992م). راجع النص الأساسي بالملحق - صفحة رقم 38.
*** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 21 ربيع الأول 1429 هـ. (الموافق 29 مارس 2008م) راجع النص الأساسي بالملحق - صفحة رقم 38.
*** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 17 جمادى الأولى 1435 هـ. (الموافق 18 مارس 2014 م) راجع النص الأساسي بالملحق - صفحة رقم 38.

- المادة (23)* يكون العضو المنتدب هو المسؤول التنفيذي الأول، ويقوم في حدود ما نصت عليه المادة (20) من هذا النظام الأساسي بتصريف شؤون الشركة اليومية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الأعمال والتصرفات التالية، بشرط أن يشترك معه دائماً في التوقيع أحد أعضاء المجلس أو أي شخص من المفوضين بإدارة الشركة المرخص له بطريقة صحيحة بالتوقيع عن الشركة:
- 1) إبرام كافة المعاملات التي تكون داخلية في نطاق الشركة والتوقيع على كل الوثائق والعقود وغيرها مما يكون ضرورياً لهذا الغرض أو ما يتصل به.
 - 2) استئجار أي مكان لغرض مزاوله نشاط الشركة.
 - 3) تعيين مساعدين، وكتاب، وصرافين، ومستخدمين، وغيرهم، وتحديد شروط تعيينهم على النحو الذي يراه مناسباً، وتحديد سلطات أي منهم وواجباته ووقفه وتسريحه وفقاً لما يراه مناسباً.
 - 4) التوقيع على الشيكات الخاصة بأية مبالغ تكون للشركة لدى أي بنك آخر، وفتح حسابات باسم الشركة لدى البنوك الأخرى وتشغيل هذه الحسابات.
 - 5) التوقيع على خطابات الاعتماد والصكوك وأوامر الدفع الصادرة لصالح الشركة أو تلك الصادرة من الشركة، وعلى سندات إيداع النقود لدى الشركة.
 - 6) القيام بعمليات المبادلات المصرفية وعمليات مبادلة العملات الأجنبية بالنيابة عن الشركة.
 - 7) تقديم قروض نقدية من أموال الشركة إلى أي شخص أو أية هيئة أو مؤسسة سواءً بضمان عيني منقول أو عقاري أو بغير ضمان، وذلك في الحدود التي يقررها مجلس الإدارة.
 - 8) خصم الأوراق التجارية وفتح الحسابات المدينة، وبالجملة التعامل في أموال الشركة وحساباتها في نطاق النشاط المذكور على النحو الذي يكون ضرورياً أو معتاداً أو مفيداً لتحقيق الإدارة الحسنة لأعمال الشركة.
 - 9) شراء وارتهاج وبيع البضائع والعروض والسلع بكافة أنواعها في الحدود المقررة بأنظمة المملكة العربية السعودية ولوائحها النافذة.
 - 10) ترتيب التأمين على السفن والبضائع والشحنات والحقوق الأخرى.
 - 11) سحب وقبول، وتحرير، ودفع وتحصيل، وتظهير، ورهن وتداول كل الكمبيالات والسندات لأمر، والأوراق التجارية الأخرى الداخلية، وتوقيع وختم، وتنفيذ وتسليم، وتظهير وقبول، والتنازل عن، وتحويل السندات الحكومية، وسندات الشحن، وأوامر التسليم، وصكوك البضائع ووثائق التأمين، وعقود إيجار السفن، والصكوك الخاصة بالسفن، وقبض ما يحصل عن أي منها.

* تم تعديل الفقرة الأخيرة من هذه المادة (شطبها) بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 21 ربيع الأول 1429 هـ. (الموافق 29 مارس 2008م) راجع النص الأساسي للفقرة المشطوبة - صفحة رقم 39.

12) قبول، والتنازل عن، وتحويل أية سندات حكومية أو سندات مجلس بلدي أو هيئة محلية أيًا كان مركزها، وكذلك غيرها من الصكوك والأسهم والسندات والرهن والالتزامات وغيرها من صكوك أية شركة أو هيئة تجارية أو محلية أو غيرها مما تراول نشاطاً اقتصادياً أو منشأة في أي مكان وكذلك كل أو أية سندات عامة أو غيرها أو أسهم، وقبض ما يحصل عن أي منها.

13) شراء وبيع وارتهان والتعامل بأية طريقة أخرى في الأسهم والسندات الخاصة بأية شركة في الحدود المقررة في قوانين المملكة أو بقرارات مجلس الإدارة في هذا الشأن.

14) تملك أي مال منقول بطريق الشراء أو المقايضة أو غير ذلك، وبيع هذا المال أو تأجيله أو المقايضة عليه أو التصرف فيه بأية طريقة أخرى، والقيام بكل الأعمال اللازمة لحفظ هذا المال ما بقي موجوداً تحت تصرف الشركة أو لإدارته إدارة حسنة. ولمجلس الإدارة أن يضع حداً أقصى لما يجوز إجراؤه من هذه التعليمات.

15) إبرام كافة العقود الناقلة لملكية العقار في الحدود المقررة بقرارات مجلس الإدارة.

16) مطالبة ومقاضاة أي شخص أو هيئة أو مؤسسة حيثما كانت بأداء وتحصيل كل المبالغ واستلام الأموال المنقولة أو العقارات أيًا كانت طبيعتها أو أوصافها التي تكون عندئذ أو في وقت لاحق مستحقة الدفع أو واجبة الأداء أو الرد إلى الشركة لأبي حساب أيًا كان.

17) تسوية الحسابات والمنازعات أيًا كانت التي يكون للبنك مصلحة فيها في أي وقت أو تتعلق بأي شخص أو هيئة أو مؤسسة أيًا كانت ودفع أو قبض الأرصدة المترتبة على ذلك حسب الأحوال.

18) إجراء أي تقرير أو اقرار بإثبات أي دين مستحق أو مطالب باستحقاقه للشركة في أية إجراءات متخذة أو تتخذ فيما بعد من أو ضد أي شخص أو هيئة أو مؤسسة أو تركة شخص متوفي، طبقاً لأي قانون نافذ، لإبراء مدينين معسرين أو لتصفية الشركات، وحضور اجتماعات الدائنين طبقاً لهذه الإجراءات واقتراح أي قرار والتصويت له أو ضده في أي من هذه الاجتماعات، وبصفة عامة تمثيل الشركة في كل الإجراءات سواء في حالات الإعسار أو الإفلاس أو ترتيبات التصفية أو الصلح أو التي تتخذ ضد أو لصالح أي مدين للشركة طبقاً لما يترأى له.

19) اتخاذ كافة الوسائل والسبل القانونية للحصول أو المحافظة على أي مبلغ أو شيء آخر يربى أنه يستحق للشركة أو تملكه لدى أي شخص أو هيئة أو مؤسسة أيًا كانت، وعند استلامه كله أو بعضه اعطاء أو إصدار، أو توقيع أو ختم أو اعتماد أو تسليم الإيصالات الصحيحة أو المخالصات أو صكوك نقل الملكية أو إعادة الملكية تبعاً للأحوال أو طبقاً لما يراه متعيناً أو مناسباً.

20) القيام بدفع أي دين أو الوفاء به أو التصالح بشأنه وفقاً للشروط التي يراها مناسبة وكذلك بالنسبة لأي مبلغ مستحق للشركة أو تطالب به أو يكون مطلوباً منها أو يدعى استحقاقه لديها.

21) من أجل القيام بالأمر والأعمال المتقدمة وإبرامها وتنفيذها بطريقة أفضل وأكثر فعالية - اختيار شخص أو أشخاص من العاملين بالشركة على النحو الذي يراه مناسباً من وقت لآخر للقيام بكل أو بعض الأمور والأعمال المذكورة أو إبرامها أو تنفيذها، وعزل هذا الشخص طبقاً لما يراه العضو المنتدب، والقيام بكافة الأعمال المتعلقة بفرض الشركة في حدود السلطات التي يخولها له مجلس الإدارة.

المادة (24) يحدد المجلس المكافأة الخاصة التي تؤدي إلى كل من رئيس المجلس والعضو المنتدب بالإضافة إلى المكافأة المقررة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى المادة (21) من هذا النظام الأساسي.

المادة (25) يعين المجلس كاتم السر، سواءً من بين الأعضاء أو من غيرهم، يباط به إثبات مداوات المجلس وقراراته في محاضر وتدوينها في السجل الخاص وكذلك حفظ هذا السجل ويحدد المجلس المكافأة التي تؤدي إلى كاتم السر.

المادة (26)* يشكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية مؤلفة من العضو المنتدب ومن أربعة أعضاء آخرين يختارون من أعضاء المجلس. ويعين مجلس الإدارة أحدهم رئيساً للجنة. وطالما بقي رويال بنك أوف سكوتلاند إن. في. مالكا لـ 40% (اربعين في المائة) من أسهم الشركة يكون ممثلاً بعضوين في اللجنة وتعاون اللجنة التنفيذية مجلس الإدارة في حدود السلطات المخولة لها منه، كما تتولى المهام التي يعهد المجلس إليها بها. ولكن لا يكون للجنة سلطة تعديل أي قرار يصدره المجلس أو قواعد أو لائحة يضعها. ولا يكون اجتماع اللجنة التنفيذية صحيحاً إلا إذا حضره أربعة أعضاء على الأقل بأنفسهم أو بطريق الوكالة بشرط ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بأنفسهم عن ثلاثة أعضاء. ولكل عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية أن ينيب عنه عضواً آخر في الحضور والتصويت في اجتماعات اللجنة التنفيذية. وتصدر قرارات اللجنة التنفيذية بالإجماع. وفي حالة الخلاف تصدر القرارات بأغلبية الثلثين. وتتعقد اللجنة التنفيذية ستة إجتماعات على الأقل في السنة الواحدة أو كلما دعاها عضو مجلس الإدارة المنتدب للاجتماع. وتحرر مداوات اللجنة التنفيذية في محاضر توزع على كل أعضاء المجلس ويوقع عليها رئيس اللجنة. وتدون المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيسها.

المادة (27)** لا تتجاوز مدة تعيين كل من رئيس المجلس والعضو المنتدب وأعضاء اللجنة التنفيذية وكاتم السر إذا كان عضواً بمجلس الإدارة مدة عضويتهم بالمجلس، ويجوز دائماً إعادة تعيينهم لفترة واحدة أو عدة فترات.

المادة (28) يجتمع مجلس الإدارة بناءً على طلب الرئيس. وتكون هذه الدعوة مصحوبة بجدول الأعمال. ويتم توجيهها بالبريد المسجل أو بالتلكس إلى كل عضو قبل الموعد المحدد للاجتماع بثلاثة أسابيع على الأقل. ويصدر المجلس قراراته في المسائل الواردة بجدول الأعمال دون غيرها إلا إذا كان كل الأعضاء حاضرين وصوتوا بالإجماع لصالح قرار مقترح. وعلى الرئيس دعوة المجلس إذا طلب ذلك عضوان.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 14 جمادى الثانية 1413هـ. (الموافق 8 ديسمبر 1992م) راجع النص الأساسي صفحة رقم 39.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 21 ربيع الأول 1429 هـ. (الموافق 29 مارس 2008 م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 39.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 10 رجب 1439هـ. (الموافق 27 مارس 2018م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 39.

** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 3 شعبان 1403هـ. (الموافق 15 مايو 1983م)، راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 40.

** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 شعبان 1406هـ. (الموافق 6 مايو 1986م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 40.

** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 20 ذي القعدة 1418هـ. (الموافق 18 مارس 1998م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 40

المادة (29) لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره على الأقل سبعة أعضاء بأنفسهم أو بطريقة الإنابة بشرط أن يكون عدد الأعضاء الحاضرين بأنفسهم أربعة أعضاء على الأقل. وللعضو أن ينيب عنه عضواً آخر في حضور اجتماعات المجلس وفي التصويت فيها. وتصدر قرارات المجلس بالإجماع وفي حالة الخلاف بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين. وللمجلس أن يصدر قرارات بالتصويت المنفرد عليها من الأعضاء بالبريد وفي حالة الاستعجال بالبرق أو التلکس الذي يرسل إلى كل عضو في عنوانه المسجل إلا إذا طلب أحد الأعضاء كتابة عقد اجتماع للمداولة فيها. وتعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة في أول اجتماع تالي لها.

المادة (30)* تثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر توزع على كافة أعضاء المجلس، ويوقعها الرئيس والسكرتير بعد التصديق عليها من المجلس وذلك بتوقيع جميع الأعضاء الحاضرين على إحدى نسخ المحضر. وتدون هذه المحاضر في سجل خاص ويوقعه رئيس المجلس والسكرتير.

الباب الخامس: جمعيات المساهمين

المادة (31)** الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين. ولا يجوز عقدها إلا في مكان المقر الرئيسي للشركة.

المادة (32)*** لكل مكتب أياً كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية التأسيسية سواءً بطريق الأمانة أو نيابة عن غيره من المكتتبين. ولكل مساهم حق حضور الجمعية العامة العادية أو غير العادية. وللمساهم أن يوكل عنه شخصاً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة أو عاملي الشركة في حضور الجمعية العامة.

المادة (33) تختص الجمعية التأسيسية بالأمر الآتية:
(1) التحقق من الاككتاب بكل رأس المال ومن الوفاء به كله طبقاً لأحكام هذا النظام الأساسي.
(2) وضع النصوص النهائية لنظام الشركة الأساسي. ولكن لا يجوز للجمعية إدخال تعديلات جوهرية على النظام المعروف إلا بموافقة جميع المساهمين الممثلين فيها.
(3) المداولة في تقرير المؤسسين عن الأعمال والنفقات التي اقتضاها تأسيس الشركة. ويكون اجتماع الجمعية التأسيسية صحيحاً إذا حضره عدد من المكتتبين يمثل نصف رأس مال الشركة على الأقل ويكون لكل مكتب في اجتماعات الجمعية صوت عن كل سهم يملكه أو يمثله.

المادة (34) فيما عدا الأمور التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية، تختص الجمعية العامة العادية بجميع الأمور المتعلقة بالشركة، وتعقد مرة على الأقل في السنة خلال الستة شهور التالية لانتهاء السنة المالية للشركة. وتجوز دعوة جمعية عادية أخرى للاجتماع كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 11 شعبان 1404هـ (الموافق 12 مايو 1984م). راجع النص الأساسي بالملحق - صفحة رقم 40
** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 11 شعبان 1404هـ (الموافق 12 مايو 1984م). راجع النص الأساسي بالملحق - صفحة رقم 40
*** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 1 رجب 1438هـ (الموافق 29 مارس 2017م). راجع النص الأساسي بالملحق - صفحة رقم 40

المادة (35) تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة الأساسي باستثناء الأحكام المحظور تعديلها بمقتضى نظام الشركات، وتختص بالإضافة إلى ذلك بالنظر في إطالة مدة الشركة أو تقصيرها وحلها قبل انتهاء مدتها لأي سبب. وبالإضافة إلى ما تقدم يكون لها أن تصدر قرارات في الأمور الداخلة في اختصاص الجمعية العامة العادية، وذلك بنفس الشروط والأوضاع المقررة للجمعية الأخيرة.

المادة (36)* تعقد الجمعيات العامة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة. وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إذا طلب ذلك مراقبو الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل (5%) خمسة في المائة من رأس مال الشركة على الأقل. وتنشر الدعوة لحضور الجمعية في صحيفة يومية توزع في المركز الرئيسي للشركة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية بعشرة أيام على الأقل. ويجوز الاكتفاء بتوجيه الدعوة إلى المساهمين في الميعاد المذكور بخطابات مسجلة. وتشتمل الدعوة على جدول أعمال الجمعية. وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى وزارة التجارة وهيئة السوق المالية خلال المدة المحددة للنشر. كما يتم تبليغ مؤسسة النقد العربي السعودي كونها الجهة المشرفة على نشاطات البنوك.

المادة (37) على المساهمين الراغبين في حضور الجمعية العامة أن يسجلوا أسماءهم بمركز الشركة الرئيسي قبل الموعد المحدد للاجتماع بيومين على الأقل. ويحذر عند انعقاد الجمعية كشف بأسماء المساهمين الحاضرين والممثلين ومحال إقامتهم مع بيان عدد الأسهم التي في حيازتهم سواءً بالأصالة أو بالوكالة وعدد الأصوات المخصصة لها. ويكون لكل ذي مصلحة الاطلاع على هذا الكشف.

المادة (38)** يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل. فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع السابق. وتعلن هذه الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في المادة (36) من هذا النظام ومع ذلك يجوز عقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، بشرط أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يفيد الإعلان عن إمكانية عقد هذا الاجتماع. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً أيّاً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

المادة (39)*** يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون ثلثي رأس مال الشركة على الأقل. فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع السابق. وتعلن هذه الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في المادة (36) من هذا النظام ومع ذلك يجوز عقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، بشرط أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يفيد الإعلان عن إمكانية عقد هذا الاجتماع.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 3 شعبان 1403هـ (الموافق 15 مايو 1983م). راجع النص الأساسي بالملحق. صفحة رقم 41.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 رجب 1437هـ (الموافق 2 مايو 2016م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 41.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 10 رجب 1439هـ (الموافق 27 مارس 2018م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 41.

** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 رجب 1437هـ (الموافق 2 مايو 2016م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 41.

*** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 رجب 1437هـ (الموافق 2 مايو 2016م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 42.

ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل. إذا لم يتوفر النصاب اللازم في الاجتماع الثاني، وجهت دعوة إلى اجتماع ثالث يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع السابق. وتعلن هذه الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في المادة (36) من هذا النظام ومع ذلك يجوز عقد الاجتماع الثالث بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الثاني، بشرط أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يفيد الإعلان عن إمكانية عقد هذا الاجتماع. ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً أيّاً كان عدد الأسهم الممثلة فيه بعد موافقة الجهات المختصة.

المادة (40)* يكون لكل مكتب صوت عن كل سهم يمثله في الجمعية التأسيسية. وتحسب الأصوات في الجمعيات العامة العادية وغير العادية على أساس صوت واحد لكل سهم. ويتم اتباع التصويت التراكمي في انتخاب مجلس الإدارة، بحيث لا يجوز استخدام حق التصويت للسهم أكثر من مره واحدة. ومع ذلك لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية التي تتعلق بإبراء ذمتهم عن مدة إدارتهم أو التي تتعلق بمصلحة مباشرة أو غير مباشرة لهم.

المادة (41)** تصدر القرارات في الجمعية التأسيسية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فيها. ومع ذلك إذا تعلقت هذه القرارات بتقييم حصص عينية أو مزايا خاصة وجبت موافقة أغلبية المكتتبين في أسهم نقدية التي تمثل ثلثي الأسهم المذكورة بعد استبعاد الأسهم التي اكتتب فيها مقدمو الحصص العينية أو المستفيدون من المزايا الخاصة. ولا يكون لهؤلاء رأي في هذه القرارات ولو كانوا من أصحاب الأسهم النقدية. وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بأغلبية ثلثي أصوات الأسهم الحاضرة والممثلة في الاجتماع. وتصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي أصوات الأسهم الحاضرة والممثلة في الاجتماع. عدا القرارات المتعلقة بزيادة رأس المال أو تخفيضه أو إطالة مدة الشركة أو حلها قبل انتهاء مدتها أو دمج الشركة في شركة أو منشأة أخرى التي يجب أن تصدر بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأسهم الحاضرة والممثلة في الاجتماع. تسري قرارات جمعيات المساهمين على أصحاب السندات وأدوات الدين والصكوك التمويلية. ومع ذلك لا يجوز لها أن تعدل الحقوق المقررة لهم إلا بموافقة تصدر منهم في جمعية خاصة بهم تعقد وفقاً لأحكام نظام الشركات ولوائح وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.

المادة (42) لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعيات وتوجيه الاسئلة بشأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات. ويجب مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات على أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر. وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير مقنع احتكم إلى الجمعية ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً.

المادة (43) يرأس الجمعيات العامة رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب الذي ينوب عنه في حالة غيابه. ويعين الرئيس كاتم سر الاجتماع جامعين للأصوات من بين المساهمين الحاضرين.

ويحرر باجتماع الجمعية محضر يتضمن أسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم التي في حيازتهم بالأصل أو بالوكالة وعدد الأصوات المقرر لها والقرارات التي اتخذت، وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع. وتدون هذه المحاضر عقب كل اجتماع في سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وكاتم سرها وجامعا الأصوات.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 رجب 1437هـ. (الموافق 2 مايو 2016م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 42.
** تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 رجب 1437هـ. (الموافق 2 مايو 2016م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 42.

الباب السادس: مراقبو الحسابات

المادة (44) يكون للشركة مراقبان للحسابات تعينهما الجمعية العامة سنوياً من بين المرخص لهم بالعمل في المملكة. وتحدد الجمعية المذكورة مكافأتهما. ويجوز إعادة تعيينهما أو تغييرهما. واستثناءً مما تقدم عين المؤسسون السادة عيسى العيوطي وشركاه ونيقولا عيسى عكاوي مراقبين أوليين للشركة وحددوا أتعابهما.

المادة (45) لمراقبي الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق ولهما أن يطلبوا البيانات والايضاحات التي يريان ضرورة الحصول عليها. ولهما أن يحققا في موجودات الشركة والتزاماتها.

المادة (46) على مراقبي الحسابات أن يقدموا إلى الجمعية العامة السنوية تقريراً يضمنانه موقف إدارة الشركة من تمكنهما من الحصول على البيانات والايضاحات التي طلباها وما يكونان قد كشفاه من مخالفات لأحكام نظام الشركات أو أحكام هذا النظام الأساسي وأيهما في مدى مطابقة حسابات الشركة للواقع.

الباب السابع: حسابات الشركة وتوزيع الأرباح

المادة (47) تبدأ سنة الشركة المالية من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام ميلادي. على أن السنة المالية الأولى للشركة تشمل المدة التي تبدأ من تاريخ بدء الشركة أعمالها وتنتهي في 31 ديسمبر من العام نفسه، إلا إذا كانت هذه المدة أقل من ستة شهور فإن السنة المالية الأولى في هذه الحالة تمتد إلى 31 ديسمبر من العام التالي.

المادة (48)* يعد مجلس الإدارة عن كل سنة مالية وقبل موعد اجتماع الجمعية العادية بستين يوماً على الأقل، جرداً لقيمة أصول الشركة وخصومها في نهاية السنة كما يعد ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة. ويتضمن هذا التقرير الطريقة التي يقترحها المجلس لتوزيع الأرباح الصافية. ويضع المجلس هذه الوثائق تحت تصرف مراقبي الحسابات قبل الموعد المحدد لاجتماع الجمعية بخمسة وأربعين يوماً على الأقل. ويوقع رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والمدير المالي على الوثائق المذكورة وتوضع نسخ منها في المركز الرئيسي للشركة تحت تصرف المساهمين قبل الموعد المحدد لاجتماع الجمعية بعشرة أيام على الأقل. وعلى رئيس مجلس الإدارة أن ينشر في صحيفة توزع في المركز الرئيسي للشركة القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات وأن يرسل صورة من هذه الوثائق إلى وزارة التجارة وهيئة السوق المالية قبل موعد اجتماع الجمعية بخمسة عشر يوماً على الأقل. كما يجب تبليغ مؤسسة النقد العربي السعودي كونها الجهة المشرفة على نشاطات البنوك.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 3 شعبان 1403هـ. (الموافق 15 مايو 1983 م). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 43.
* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 رجب 1437هـ. (الموافق 2 مايو 2016 م). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 43.

المادة (49)* توزع أرباح الشركة السنوية الصافية التي تحدد بعد خصم كل المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وتكوين الاحتياطات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك على النحو التالي:

(1) تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين والضريبة المقررة على الجانب غير السعودي طبقاً للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة.

(2) يرحد مالا يقل عن 25% (خمسة وعشرين في المائة) من المتبقي من الأرباح الصافية للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.

(3) يخص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي مبلغ لا يقل عن 0,1% (عشر الواحد في المائة) من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين السعوديين وغير السعوديين على أن يتم توزيعه بنسبة المدفوع من قيمة أسهم السعوديين وغير السعوديين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة. فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين السعوديين أو غير السعوديين لا تكفي لدفع الأرباح للمساهمين المعنيين، فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية.

لايجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع أرباح مالم يقترح مجلس الإدارة ذلك، أو أن تقرر توزيع نسبة أرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.

(4) يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (2) و(3) السابقة على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة.

(5) يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من السعوديين وغير السعوديين عند احتساب المخصصات اللازمة للاحتياطي النظامي والاحتياطيات الأخرى من صافي الأرباح. ويجب على كل من المجموعتين المساهمة في تلك الاحتياطيات حسب نسبهم في رأس المال، على أن تخصم مساهمتهم من حصصهم في الأرباح الصافية.

المادة (50) تدفع حصص الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة. وللشركة أن تحبس حصة الأرباح المستحقة لأي مساهم وأن تستخدمها في أداء ما في ذمته من ديون والتزامات للشركة.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 3 جمادى الثانية 1399هـ. (الموافق 29 أبريل 1979م). راجع النص الأساسي بالملحق صفحة 44.
* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 رجب 1437هـ. (الموافق 2 مايو 2016م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 44.

الباب الثامن: المنازعات

المادة (51) لكل مساهم الحق في رفع دعوى المسؤولية المقررة للشركة على أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الخطأ الذي صدر منهم إلحاق ضرر به بشرط أن يكون حق الشركة في رفعها مازال قائماً. ويجب على المساهم أن يخطر الشركة بعزمه على رفع الدعوى.

الباب التاسع: حل الشركة وتصفيتها

المادة (52)* إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المدفوع، في أي وقت خلال السنة، وجب على أي مسؤول في الشركة أو مراقب للحسابات إبلاغ رئيس مجلس الإدارة فور علمه بذلك، وعلى رئيس مجلس الإدارة إبلاغ أعضاء المجلس فوراً بذلك، وعلى مجلس الإدارة - خلال خمسة عشر يوماً من علمه بذلك - دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر؛ لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه - وفقاً لأحكام نظام الشركات ولوائح وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي - وذلك إلى الحد الذي تنخفض معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل إنتهاء أجلها. وإذا تقرر حل الشركة قبل الأجل المحدد لها لهذا السبب أو لأي سبب آخر أو إنتهت مدة الشركة تقرر الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعيين مصفياً أو أكثر وتحدد سلطاتهم وأتعابهم. وتنتهي سلطة مجلس الإدارة بانقضاء الشركة. ومع ذلك يستمر المجلس قائماً على إدارة الشركة إلى أن يتم تعيين المصفي . وتبقى لأجهزة الشركة الأخرى سلطاتها بالقدر الذي لا يتعارض مع سلطات المصفين.

الباب العاشر: أحكام ختامية

المادة (53) يودع هذا النظام وينشر طبقاً لنظام الشركات.

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 رجب 1437هـ. (الموافق 2 مايو 2016م) راجع النص الأساسي بالملحق صفحة رقم 45.

SABB  ساب